

﴿ الجزء السابع من ﴾

كِتَابُ

المنتقى شرح موطأ امام دار الهجرة سيدنا مالك بن أنس رضي الله عنه

تأليف القاضي أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن واث
الباجي الاندلسي من أعيان الطبقة العاشرة من علماء السادة

المالكية المولود سنة ٤٠٣ هـ المتوفى سنة ٤٩٤ هـ

رحمه الله ورضي عنه

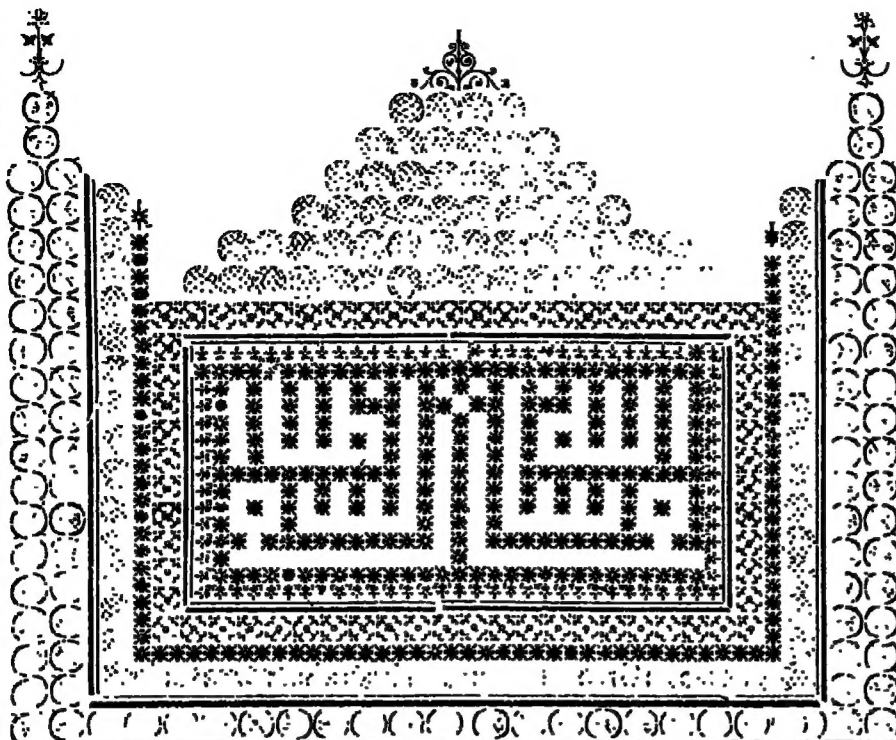
« الطبعة الاولى - سنة ١٣٣٢ هـ »

مطبعة النفاذه بحوار محاطة بمبصر

الطبعة الثانية

دار الكتاب الإسلام

القاهرة



بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب المكاتب
(القضاء في المكاتب)

ص * مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول المكاتب عبد مابق عليه من كتابته شئ * مالك
أنه بلغه ان عروة بن الزبير وسليمان بن يسار كانا يقولان المكاتب عبد مابق عليه من كتابته شئ * قال
مالك وهو رأيي * ش وقد روى مثل هذا عن جابر بن عبد الله وزير بن ثابت وعائشة وأم سلمة
وعثمان بن عفان وقاله ابن المسيب وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق غير ثابت وما
روى من ذلك يحتمل أن يريد به وجهين أحدهما ان حكم المكاتب مابق عليه من كتابته شئ حكم
العبد في جراحه وحدوده وشهادته وقذفه وطلاقه ونفي القصاص عن الحر يقتله وغير ذلك من أحكام
العبيد والوجه الثاني أن جميعه رقيق لا يعتق منه شئ وبهذين الوجهين قال مالك والزهري وأبو
حنيفة والشافعي وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه انه قال المكاتب يورث بقدر ما أدى
ويجمل الحد بقدر ما أدى ويعتق منه بقدر ما أدى وتكون دينه بقدر ما أدى يعتق منه بالحساب ونحوه
قال ابن عباس وروى عن عمر انه اذا أدى المكاتب الشطر فلارق عليه وروى عن ابن مسعود
وشرح اذا أدى الثلث فهو غير ميم بمعنى انه حر وانما يطالب بما عليه في ذمته والدليل على ما نقله
ما احتج به زيد بن ثابت عن علي رضي الله عنهما فانه قال له أ كنت ترجه لو زني بعد احصان قال لا قال
أقبح من شهادته قال لا قال فهو عبد مابق عليه درهم ونحوه بذلك انه حكم من أحكام الرق فلم يزل منع بقاء

* بسم الله الرحمن الرحيم
(كتاب المكاتب)
* القضاء في المكاتب
* حدثني يحيى عن مالك
عن نافع ان عبد الله بن
عمر كان يقول المكاتب
عبد مابق عليه من
كتابته شئ * وحدثني
مالك انه بلغه أن عروة بن
الزبير وسليمان بن يسار
كانا يقولان المكاتب
عبد مابق عليه من كتابته
شئ * قال مالك وهو رأيي

شي من الكتابه أصل ذلك قبول الشهادة ص **قال مالك** فان هلك المكتب وترك مالا أكثر مما بقى عليه من كتابته وله ولد ولدوا في كتابته أو كاتب عليهم ورثوا ما بقى من المال بعد قضاء كتابته **مالك** عن **حيد بن قيس المكي** أن مكتبا كان لابن المتوكل هلك بمكة وترك عليه بقية من كتابته وديونا للناس وترك ابنته فأشكل على عامل مكة القضاء فيه فكتب إلى عبد الملك بن مروان يسأله عن ذلك فكتب إليه عبد الملك أن يبدأ بديون الناس ثم اقص ما بقى من كتابته ثم اقس ما بقى من ماله بين ابنته ومولاه **ش قوله** في المكتب يترك المال يزيد على كتابته ويترك ولدا لم يحكم المكتب أمالانه كاتب عليهم أو ولدوا معه في الكتابة فانه يؤدى عنه ملق عليه من الكتابة حالا لا يؤخر قال الشيخ أبو القاسم وكذلك لو لم يترك إلا ولاء **قال القاضي أبو محمد** لان الديون المؤجلة تحل بموت من تكون عليه وهذا الفصل يقتضى أوله ان الكتابة لا تبطل بالموت اذ ان بقى من يقوم بها وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي تبطل بالموت والدليل على ما نقوله ان هذا عقد يقتضى عوضا يلزم أحد المتعاقدين فلا يبطل بموت من عقده اذا كان معه في العقد من يقوم به كالبيع والاجارة بموت المستأجر وان لم يكن فيمات ترك من المال وفاء لم يرجع إلى السيد وأخذه من شركه في المكتبة يسعون به ان كانوا من أهل السعي لان حقهم متعلق بذلك المال

(فصل) وقوله وورث الولد ما بقى من المال بعد أداء الكتابة يريد انهم يسعون بأداء الكتابة لان ذلك مقتضى عقد الكتابة كالمومات عن غير مال فأدوا من أموالهم لعتقوا بالأداء واذا عتقوا بما أدوا عن أنفسهم من مال أبيهم ورثوا بآبائهم هذا قول مالك **وقال أبو حنيفة** يرثه ورثته الأحرار وهو قول علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود ومعاوية بن أبي سفيان وطاوس والنخعي والشافعي والحنبل **وابن سيرين** وقال ابن عمر جميع مات ترك للسيد ونحوه روى عن عمر وزيد بن ثابت ووجه القول الذي ذهب إليه مالك انه اذا لم يكن للمكتب أن يعجز نفسه مع القوة على الأداء وجود المال وكان مات ترك المكتب بيده موجودا ولم يكن للسيد الامتناع من أخذه ان عجل العبد كان حال العبد مراحى فان وصل المال إلى السيد علمه اناته كان قد استحق الحرية من يوم وجود المال وظهوره عنده لاسيما ومن شركه في الكتابة فدتعلق حقه به فاذا مات بأداء المال إلى السيد قضى بانه كان له حكم الحرية قبل موته وهذا كان حكم كل من معه في الكتابة فوجب أن يرثوا ما فضل من ماله بعد أداء كتابته ووجه ثلث ودوان حق سائر من معه في المكتبة فدتعلق بهذا المال وكذلك لو أراد أن يهب منه وأذن له في ذلك السيد كان لمن معه في الكتابة منعه من ذلك فاذا تعلق به حق من شركه في الكتابة وجب أن يتأدى منه الكتابة لان ذلك وجه تعلق حقوقهم به ومن قال انهم يعتقون منه قال انهم يرثونه والناس بين قائلين قائل يقول هو للسيد لا يعتق منه الولد ولا يرثون فضله وقائل يقول يعتق منه الولد ويرثون فضله ومن قال انهم يعتقون منه ولا يرثونه فقد أحدث قولنا ثالثا خالف به الاجماع ووجه القول الثاني أن حكمه حكم العبد بدليل انه لو تلف المال قبل أن يصل إلى السيد لرق وهو ومن معه في الكتابة فاذا ثبت أن له حكم الرق كان ماله للسيد دون الولد وغيرهم من الورثة (مسألة) اذا ثبت ذلك فهذا حكم الولد عند مالك فأما غير الولد فقد ذكر الشيخ أبو القاسم في ذلك روايتين احدهما انه لا يرثه الاولاد المكتوبون معه والثانية يرثه ولده وسائر ذرياته ونحوه ذكر القاضي أبو محمد في معونته وفي الموازية اختلف فيمن يرث المكتب فقيل يرثه من يعتق على الحر بالملك فأما من وابن أخ فلا والسيد أحق منهم قاله عبد الملك وقاله ابن القاسم مرة ثم قال هو وابن

قال مالك فان هلك المكتب وترك مالا أكثر مما بقى عليه من كتابته وله ولد ولدوا في كتابته أو كاتب عليهم ورثوا ما بقى من المال بعد قضاء كتابته **مالك** عن **حيد بن قيس المكي** أن مكتبا كان لابن المتوكل هلك بمكة وترك عليه بقية من كتابته وديونا للناس وترك ابنته فأشكل على عامل مكة القضاء فيه فكتب إلى عبد الملك بن مروان يسأله عن ذلك فكتب إليه عبد الملك أن يبدأ بديون الناس ثم اقص ما بقى من كتابته ثم اقس ما بقى من ماله بين ابنته ومولاه

عبدالحكم وأشهب وأصبح يرثه من يرث الحر من عم وغيره من نساء ورجال فعلى هذا ينقسم الى ثلاث روايات احدها انه لا يرثه الا الولد والثانية لا يرثه الا من يعتق على الحر وهم الأب والاختوة والثالثة يوارثه كل من يوارث الأحرار وجه القول الأول ما احتج به أبو محمدان الولد ينفردون بالدخول معه في الكتابة اذا حدثوا بعد عقد ما فاختصوا لذلك ميراثه وكانوا بمنزلة الأب العاقل للكتابة وبذلك فرق بينهم وبين سائر الورثة لانهم لا يدخلون في الكتابة بعد انعقادها ووجه الرواية الثانية أن من يعتق على الحر يدخل في ميراث المكاتب كالولد ووجه الرواية الثالثة ما احتج به القاضي أبو محمد ان من ورثه ولده ورثه سائر ورثته كالحرة وهذا التعليل من القاضي أبي محمد يقتضي دخول الزوجة في هذه الميراثات وهو ظاهر قول ابن عبدالحكم وأشهب وقال ابن المواز آخر قول مالك انها لا ترثه وتعتق بماترك وكذلك روى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون أنها لا ترثه ولا يرثها ولا يرجع أحدهما على الآخر بما أدى عنه في الكتابة ووجه القول الأول انه من ورثه سائر ورثته بالفروض والتعصيب فان زوجته ترثه كالحرة ووجه الرواية الثانية في المنع أنها لا تناسبه فلم ترثه كالأجنبية (مسئلة) وهذا فممن كان معه في الكتابة ممن ذكرنا من عقدت عليه الكتابة أو ولده في الكتابة وان لم يعقد عليه فأما من لم يكن معه في الكتابة فإنه لا يرث من هذا المال شيئا - واه كان حرا أو عبدا وإذا كان أو غيره قال مالك وأصحابه وقدر روى عن الزهري ان ولده الذين في الكتابة ولده الأحرار جميعا يرثون المال على فرائضهم وقد تقدم من قول أبي حنيفة يرثه ورثته الأحرار وجه قول مالك أن انتقال هذا المال الى من كان معه في الكتابة ليس على وجه الميراث المحضة وانما هو لأن من شاركه في عقد الكتابة قد تعلق حقه بماله الذي يملكه والذي يكتسبه في المستقبل لانه يعتق منه وان كره ذلك المكاتب الذي له المال ويتعلق أيضا بذلك المال حق السيد على وجه لانه ليس له أن يدخل معه فيه من يعتق به لان ذلك مانع من نصير المال الى السيد ومانع من عتق الذي له المال اذا احتاج الى الانفاق على من يدخل معه في الكتابة ويرى بما عجز عن نفسه لمرض أو غيره فاذا كان للمكاتب الذي له المال أن يدخل مع نفسه في الكتابة من سقط منه حق السيد ثبت ان ذلك أحق بالمال من السيد فلذلك كان أحق منه بما فضل من المال بعد أداء الكتابة فأما من ليس معه في الكتابة فلا حق له في ذلك لانه لم يعتق في حياته فيورث بعد موته وسند ذكر بعد ذلك من يدخل معه في الكتابة من ولد وغيره بلذن السيد وغيره وأيضا فان موت المكاتب لا يسقط عنهم شيئا من الكتابة فلو لم يترك مالا لسعوا في جميع الكتابة ولم يعتقوا الا بأداء جميعها فكيف يزعمون أن يؤدوا عنه ولا يرجعوا ويؤدى عنهم ولا يرجع عليهم فكذلك يكونون أحق بما فضل من ماله لان للكتابة تأثيرا في اختصاص بعضهم بمال بعض للكتابة والقراءة أو للكتابة والولاء والله أعلم وأحكم فهذا على طريقة مالك رحمه الله والذي يظهر أن قول ابن عمر في ذلك أقيس وأظهر اذا المال كله للسيد لانه عبد سابق عليه درهم والله أعلم وأحكم (مسئلة) فاذا قلنا ان من كان معه من ولده في الكتابة يرثون فضل ماله فهل يكونون أحق بولاء من يعتق من مكاتبه أو غيرهم روى عبد الملك في الموازية اذا توفي المكاتب عن مكاتب وللأعلى ولدى في الكتابة ولدا أحرار فسعى الذين في الكتابة وأدوا أن ولاد المكاتب الأسفل لهم دون الأحرار وجعله مالك كالمال وقاله أشهب وقال ابن الماجشون اذا لم يعتق قبل موته لم يكن لولده الذين في كتابته ولا الأحرار منهم ولا مكاتبه عتق مكاتبه في حياته أو بعد موته لانه لم يثبت لسيد ولاؤه وليس ذلك كماله وقال محمد لا يعجبني قول عبد الملك ولو لم يكن ولاؤه

مكتابه لمن في الكتابة من ولده لم يكن ولا أم ولده لمن معه في الكتابة من ولده منها ولا من غيرها وقد قال مالك وأصحابه إن ولاها لهم

(فصل) واحتجاج مالك في ذلك بحديث جريد بن قيس في قصة ابن المتوكل تعلق بالآثار ولم يروى أن الآثار في ذلك كثيرة عن الصحابة والتابعين وقد أوردنا الكثير وخلاف من خالف في ذلك أيضا ظاهرة كل مجتهد والمسئلة محفلة وقد روى هذا الحديث عبد الرزاق عن ابن جريج سمعت ابن أبي مليكة عبد الله بن كمر أن عبادا مولى المتوكل مات مكتوبا قد قضى النصف من كتابته وترك مالا كثيرا وابنته حرة كانت أمها حرة فكتب عبد الملك أن يقضى ما بقي من كتابته وما بقي من ماله بين ابنته ومواليه قال لي عمرو ما أراه إلا لابنته ص **قال مالك الأمر عندنا أنه ليس على سيد العبد أن يكتبه إذا سأل ذلك ولم أسمع أن أحدا من الأئمة أكره رجلا على أن يكتب عبده وقد سمعت بعض أهل العلم إذا سئل عن ذلك فقل له إن الله تبارك وتعالى يقول فكتبوهم إن علمتم فيهم خيرا يتلو هاتين الآيتين وإذا حلتم فاصطادوا وإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله** **قال مالك** وإنما ذلك أمر أذن الله تعالى فيه للناس وليس بواجب عليهم **ش** قوله ليس على سيد العبد أن يكتبه يريد والله أعلم أن لا يجبر على ذلك ولا يقضى به عليه وهو منهيب مالك وأبي حنيفة وجهور الفقهاء وقد روى عن عطاء أن ذلك واجب عليه قال ولا أثره عن أحد والدليل على ما نقله أن هذا معنى يفرض إلى العتق غالباً فلم يجبر له السيد كاستيلاذ والتدبير والعتق إلى أجل ولأن كل عقد لا يجبر السيد على إخراج العبد عن ملكه به بدون القيمة مع السلامة فإنه لا يجبر على ذلك بالقيمة ولا بأكثر منها كالبيع

(فصل) وقوله ولم أسمع أن أحدا من الأئمة أكره رجلا على أن يكتب عبداً يريد أنه لم يكن ذلك في السلف وما روى عن عمر أنه أمر أنسا أن يعتق عبده سير بن فأبى فضر به عمر بالدره وقال كاتبه فقال أنس لا أكتبه قتلا عمر فكتبوهم إن علمتم فيهم خيراً فكتبه أنس فليس فيه دليل على لزوم الجبر ولو كان لعمر أن يجبر على ذلك أنسا لحكم بذلك عليه واستغنى عن أن يضرب بالدره ويتلو عليه القرآن بالأمر بذلك وإنما ضرب بالدره لما نذبه إلى الخير وإلى ما رآه صلاحه في دينه ودنياه فامتنع من ذلك فأدبه لا متناعه وتلا عليه القرآن بالأمر بذلك والندب إليه وقد أمر محمد بن مسلمة أن يبيع لجاره امرأته النهر على أرضه وقال والله ليمرن به ولو على بطنك على وجه التعكم عليه فيما هو صلاح له في دينه ودنياه وعلم أن محمد بن مسلمة لا يرجع إذا عزم عليه في ذلك وليس هذا الذي أراد مالك أنه لم يبلغه فيه أكره أحد فالك أعلم الناس بأحكام عمر وغيره من أئمة أهل المدينة وحسبك أن عطاء الذي انفرد بهذا القول قال مثل قول مالك أنه لم يبلغه ذلك عن أحد وقد روى عن عطاء أيضاً في نفي وجوب ذلك ولو سلمنا أن عمر فعل ذلك على وجه الحكم والجبر لانس لم يلزم لمخالفة الناس له

(فصل) وقول مالك عن بعض أهل العلم إذا قيل له إن الله عز وجل يقول في كتابه فكتبوهم إن علمتم فيهم خيراً يتلو هاتين الآيتين وإذا حلتم فاصطادوا فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله أراد أن هذا اللفظ يحفل غير الوجوب وأنه ليس كل ما ورد بهذه الصيغة واجبا فقد يكون منه المندوب إليه والمباح وغير ذلك مما تمحله هذه الصيغة من المعاني ويحتمل أن يريد به هذه الصيغة إذا وردت بعد الحض وأنها محمولة بطلقة على الإباحة وقد قال بذلك القاضي أبو محمد وكثير من أصحابنا وأشار إليه أبو اسحق في أحكامه وتعلق في ذلك بأن جنس هذا العقد محظور لتعلقه

* قال مالك الأمر عندنا أنه ليس على سيد العبد أن يكتبه إذا سأل ذلك ولم أسمع أن أحدا من الأئمة أكره رجلا على أن يكتب عبده وقد سمعت بعض أهل العلم إذا سئل عن ذلك فقل له إن الله تبارك وتعالى يقول فكتبوهم إن علمتم فيهم خيراً يتلو هاتين الآيتين وإذا حلتم فاصطادوا فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله **قال مالك** وإنما ذلك أمر أذن الله تعالى فيه للناس وليس بواجب عليهم

بجهول وهو ما كتب عليه أوزقة العبد إن عجز عن الأداء ثم وردت الإباحة بالكتابة بعد ذلك فكان ظاهرها الإباحة وهذا مقصود قوله وما يتحصل منه وإن كنت قد جريت إلى تبينه وليس عندي هذا بالقوى لأن الذي وقع فيه الخلاف بين أصحابنا إنما هو أن يثبت حظر ثم بين انقضاء مدته بالإباحة نحو قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما ثم بين انقضاء مدة التحريم لقوله وإذا حلتم فاصطادوا وقال تعالى في السعي إلى الجمعة إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع فحرم البيع بعد النداء للصلاة الجمعة ثم بين انقضاء وقت التحريم بقوله تعالى فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض والصحيح عندي أن لفظ افعل إذا وردت بعد الخطر أنها على بابها في الوجوب الآن يدل الدليل على صرفها عن ذلك وقد قال تعالى فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاتموا المشركين حيث وجدتموهم فبئس انقضاء مدة تحريم قتال المشركين بإيجاب قتلهم وقد رأيت ذلك في أحكام الفصول فإذا قلنا أن لفظة افعل بعد الخطر على بابها من الوجوب الآن يعدل عن ذلك يدل على أن يكون المراد بقوله تعالى فكانت يومهم إن علمتم فيهم خيرا النذب ويحتمل أن يراد به الإباحة وقد قال الشيخ أبو اسحاق بن شعبان على الحظ والنسب وقال القاضي أبو اسحاق والقاضي أبو محمد أنه على الإباحة وروى الشيخ أبو اسحاق في تفريعه إن كتبوا يومهم على الإباحة والابتداء مندوب إليه فإذا قلنا بقول من تقدم من شيوخنا أن لفظة افعل بعد الخطر يقتضي الإباحة فإن قوله فككتبوا يومهم على ما تأوله القاضيان على الإباحة وقد تقدم عند ابتدائي بالقول فيه أن هذا ليس يحظر يتبين انقضاؤه بلفظة افعل وإنما هذا على ما أشار إليه حكيم ثبت عند علمائنا عليه وسلم عن بيع القرر أو عن الفرر ثم خص منه قدر ما بقي فأنما هي لفظة افعل واردة للتخصيص فيجب أن لا تقتضي الإباحة عند من ذهب هذا المذهب لكنهما قد صرحا بعمله على الإباحة غير أن القاضي أباسحق لا يكاد يتأدى على تحريم القول فيه فيقول مرة ما تقدم ويقول مرة أخرى هو اذن وترغيب والاذن غير الترغيب لأن الاذن إنما يقتضي الإباحة خاصة وتعليق الفعل بسببه المأذون له والترغيب بمعنى الحظ والنذب يقتضي استدعاء الفعل منه على وجه الاستعلاء وقد يقول مع قوله أنه اذن وإباحة هو أمر فهو يحتمل أن يريد بذلك الترغيب الذي تقدم ذكره عنه ويحتمل أن يسمى الإباحة أمرا فإن القاضي أبالفرج يقول إن المباح، أمور به والذي عليه جمهور أصحابنا الأصوليين أن المباح ليس بأمور به وقد بينته في أحكام الفصول واستدل القاضي أبو اسحاق على أن الكتابة لا تجب على السيد ولا يجبر عليها بقوله تعالى إن علمتم فيهم خيرا فلما رد ذلك إلى علم السيد وهو أمر غيب لا يعرفه من المخلوقين غيره ثبت أنه لا يجب عليه لأنه لم يجعل للحكام فيه دخلا ولو كان مما يجب عليه لقال فككتبوا يومهم أن ثبت أن فيهم خيرا وقد اختلف الناس في الخير فقال مجاهد وابن عباس وكثير من العلماء هو المال والقوة على الأداء وبه قال القاضي الشيخ أبو اسحاق واستدل على ذلك بأن الخير إذا ذكر في أمور الدنيا فأنما هو المال قال الله تعالى كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين فالمراد به المال وروى ابن المواز عن مالك الخير القوة على الأداء وروى عن عبيدة السلماني إن علمتم فيهم خيرا إن أقاموا الصلاة وروى عن الحسن أن علمتم فيهم خيرا ديناً وأمانة وقال إبراهيم النخعي إن علمتم فيهم خيرا صبرا وقا ووفاء (مسئلة) أذابت أن الكتابة على النذب والإباحة على ما تقدم من قول شيوخنا المالكيين فإنه قد شرط فيه الخير وهو القوة على الأداء وأما من ضعف عن الأداء كالصغير الذي لا مال له فقال ابن القاسم لا بأس أن يكتب

وقال أشهب إن كاتب تفسخ إلا ان يفوت بالأداء أو يكور له مال يؤدي منه فيؤدي منه ويعتد وكذلك الأئمة التي لا صنعت لهار واه ابن المواز عنه وجه قول ابن القاسم ان من جاز انتزاع ماله مع تمام رقه جازت مكاتبته كالكبير ووجه قول أشهب أن صفته العاجز عن أداء الكتابة (فرع) اذا ثبت ان حكم الصغير المنع من الكتابة فقدر وى الديماطى عن أشهب ان ابن عشر سنين لا تجوز كتابته ووجه ذلك ان العشر سنين حديثين كثير من أحكام الصغير والكبير ولذلك كانت حدا في الضرب على الصلاة لقوته على العمل والتفريق في المضاجع لقوته على الانفراد وغير ذلك من المعاني فمن زاد على العشر سنين زيادة بينة يحتمل ان يميز أشهب كتابته لقوته على السعاية التي هي أكثر عملا من الصلاة وما جرى مجراها (مسألة) وأما من لا حرفة له من العبيد فقد جاز مالك كتابته قال ابن القاسم ولو كان يسئل الناس جازت كتابته وروى منع ذلك عن عمر وابن عمر قال في النوادر وبه قال بعض البغداديين من أصحابنا وروى عن علي اباحت به وقال الحسن البصري والدليل على جواز ذلك انه يجوز انتزاع ماله مع تمام الملك عليه كالذي له حرفة (مسألة) وحل يجوز للسيد اجبار عبده على الكتابة روى بعض البغداديين عن مالك ان للسيدا كراه عبده على الكتابة كراهه أن يعتقه على ان يتبعه بمال وكراهه أن ينكحه ويؤجره ويعتقه ولا ضرر عليه في ذلك وانما يؤدي ما فضل عن نفقته وبه قال ابن المواز وقال ابن القاسم من رواية ابن حبيب عنه لا يلزم الكتابة الا برضى العبدور واه ابن المواز عن أشهب قال وان كان بغير رضاه لم يلزمه وكذلك قال عبد الملك ووجه قول مالك ما احتج به وقد قال ابن القاسم ان ان الزم عبده الكتابة فرضي أحدهما ولم يرض الآخر لم يملك ورجع عليه بما أذى عنه وكذلك ان كان أحدهما غائبا ووجه القول الآخر قوله تعالى فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا والمكاتب انما هي على وزن مفاعلة وذلك فعل اثنين فلم يعتبر رضى السيد والعبد لأضيق الفعل الى السيد خاصة كالعتق والتدبير واحتج الشيخ أبو اسحق بهذا القول بقوله تعالى والذين يتبعون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا انقص بالكتابة من دعا إليها ورغب فيها ومن جهة المعنى انها معاوضة لم يتم أحد العوضين الا بتام الآخر فاعتبر فيها رضى المتعوضين كالبيع والجارة وبهذا تفارق تعجيل العتق على ما قال فان ذلك يلزم العبد لأن أحد العوضين وهو العتق يتعجل والله أعلم وأحكم ص مالك وسمعت بعض أهل العلم يقول في قول الله تبارك وتعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ان ذلك ان يكتب الرجل غلامه ثم يضع عنه من آخر كتابته شيئا مسعى قال مالك فهذا الذي سمعت من أهل العلم وأدركت عمل اناس على ذلك عندنا قال مالك وقد بلغني ان عبد الله بن عمر كاتب غلامه على خمسة وثلاثين ألف درهم ثم وضع عنه من آخر كتابته خمسة آلاف درهم ثم قوله تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم قال سمعت بعض أهل العلم يقول هو ان يضع الرجل عن مكاتبه من آخر كتابته شيئا قال ابن الجهم أكثر الصحابة يأمرون بذلك من غير قضاء ولا جبر ولو كانت واجبة لكانت محدودة وروى الشيخ أبو القاسم عن مالك ان اليتام مندوب اليه وليس بفرض وروى ذلك عن عثمان ابن عفان رضى الله عنه وروى نحوه عن علي رضى الله عنه قال عيسى بن دينار لا ينبغي لأحد أن يدع الوضع وقد رغب الله تعالى فيه وحض عليه فمن أبي أن يضع شيئا فذلك له وقد ترك الفضل وروى عن بريدة بن حصين الأسلمي انه قال في ذلك حض الله الناس أجمعين على ان يعينوه وروى عن عمر وغيره ان معنى ذلك ان يعطيه سيده من الزكاة عند عقد الكتابة وروى عن زيد بن أسلم

قال مالك وسمعت بعض
أهل العلم يقول في قول الله
تبارك وتعالى وآتوهم من
مال الله الذي آتاكم ان ذلك
أن يكتب الرجل غلامه
ثم يضع عنه من آخر كتابته
شيئا مسعى قال مالك
فهذا الذي سمعت من
أهل العلم وأدركت عمل
الناس على ذلك عندنا
قال مالك وقد بلغني
أن عبد الله بن عمر كاتب
غلامه على خمسة
وثلاثين ألف درهم ثم
وضع عنه من آخر كتابته
خمس آلاف درهم

ان معنى ذلك ان يعطيه الامير من الزكاة ولا يعطيه السيد شيئاً * قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه والأظهر عندي والذي ذهب اليه مالك ان المخاطبة للسيد لأنه الذي خوطب بالكتابة والمال الذي آتاه الله انما يندب الى أن يعطى منه خبر الاعطاء وذلك هو ما يتعلق بالكتابة ويكون في آخر الكتابة لأنه هو وقت تمامها وهو عند مالك على الندب على ما تقدم وقال الشافعي وهو على الوجوب والدليل على ما نقوله انه عقد على رقبة العبد فلم يجب على السيد فيه إبقاء كيبه أو عتقه ص * قال مالك الأمر عندنا ان المكتاتب اذا كاتب سيده تبعه ماله ولم يتبعه ولده إلا أن يشترطهم في كتابته * ش قوله تبعه ماله يحتمل وجهين أحدهما عند عقد الكتابة وهو ظاهر لفظ الموطأ قال الشيخ أبو القاسم من كاتب عبد أوله مال تبعه وقال عطاء وعمر بن دينار وغيرهما ولا أعلم فيه خلافاً إلا ما روى عبد ازراق عن الثقي من كاتب عبداً أو باعه فآله للسيد والدليل لما عليه الجماعة ان ما كان له من مال علمه السيد أو لم يعلمه فإنه لا يكون للسيد بعد عقد الكتابة انتزاعه وانما انعقدت الكتابة على أن يستعين المكتاتب بما معه من المال على أداء كتابته وذلك ان ما يكتسبه حال كتابته لاحق لسيد فيه ولأله منعه فلا يجوز للسيد انتزاع ما ثبت في يده من ماله وما أرى الرأية عن الثقي الا وهما وهذا يفارق المكتاتب المدبر والمعتق الى أجل وأم الولدان السيد أحق بما يكسبون بعد العتق المؤجل والتدبير والاستيلاء فلذلك كان له انتزاع أموالهم ووجه آخر ان المدبر والمعتق الى أجل وأم الولد يلزم السيد الاتفاق عليهم ولا يلزمه الاتفاق على المكتاتب ولا على ولده الذين معه في الكتابة قاله الشيخ أبو اسحق والوجه الثاني ان المكتاتب يتبعه ماله اذ انفسه عتقه ونقل القاضي أبو محمد اذا أعتق المكتاتب بالأداء يتبعه ماله قال لأن الكتابة عقد معاوضة على النفس والمال

(فصل) وقوله ولم يتبعه ولده إلا أن يشترطهم يريد بذلك من قد وجد من ولده بمن ولده من أمته قبل عقد الكتابة وعلى هذا مالك والفقهاء وذلك ان الولدان كان للعبد من أمته فهو رقيق لسيد وليس رقيق له ماله فيتبعه كما يتبعه ماله وانما حكمه حكم مال السيد فلا ينبغي أن يتبع العبد في عقد كتابته ولا غيرها إلا أن يشترطه أبوه فيكون حكمه مع أبيه حكم عبيد السيد جمعاً ما عقد الكتابة بان يشترطه أبوه فيكون حكمه مع أبيه حكم عبيد السيد وأما ان كان الابن للعبد من زوجة فإنه ان كانت أمه حرة فهو حر لأن الولد تبع للأُم في الحرية والرق وان كانت أمه أمة فهو عبد لسيد وانما الذي ذكره مالك في هذه المسئلة ولد المكتاتب من أمته ص * قال وسعت مال كيقول في المكتاتب يكتب سيده وله جارية بها حل منه لم يعلم به هو ولا سيده يوم كتابته فإنه لا يتبعه ذلك الولد لأنه لم يكن دخل في كتابته وهو لسيد فأما الجارية فإنها للمكاتب لأنها من ماله * ش وهذا على ما قال ان المكتاتب يعقد كتابته وله أمة حامل منه لم يعلم به هو ولا مولاه وفائدة ذلك انه لم يذكر في عقد الكتابة ولم يتعلق به شرط فإنه عبد ولا مدخل له في الكتابة قال الشيخ أبو القاسم وينتظر وضعها فاذا وضعت فالولد للسيد والأمة للمكاتب على ما كانت عليه قبل الكتابة وأما ما حلت به أمته منه بعد الكتابة فإنه تبع له وحكمه حكم أبيه في الكتابة يعتق بعته ويرق برقه قاله الشيخ أبو القاسم وغيره ووجه ذلك انه لم ينله ملك السيد قط وانما الفضل من الأب وهو قد ثبت له حكم الكتابة ولم يتعلق به استحقاق لغيره فهو كالجزة منه في حكمه في الرق والحرية بالكتابة حكمه ص * قال مالك في رجل ورث مكاتباً من امرأته هو وابنها ان المكتاتب ان مات قبل أن يقبض كتابته اقتسم ميراثه على كتاب الله فان أدى كتابته ثم مات فإيراثه لابن المرأة وليس للزوج من ميراثه شيئ

قال مالك الأمر عندنا أن المكتاتب اذا كاتب سيده تبعه ماله ولم يتبعه ولده إلا أن يشترطهم في كتابته * قال يحيى سمعت مالكا يقول في المكتاتب يكتب سيده وله جارية بها حل منه لم يعلم به هو ولا سيده يوم كتابته فإنه لا يتبعه ذلك الولد لأنه لم يكن دخل في كتابته وهو لسيد فأما الجارية فإنها للمكاتب لأنها من ماله * قال مالك في رجل ورث مكاتباً من امرأته هو وابنها ان المكتاتب ان مات قبل أن يقبض كتابته اقتسم ميراثه على كتاب الله فان أدى كتابته ثم مات فإيراثه لابن المرأة وليس للزوج من ميراثه شيئ

وهذا على ما قال ان الولاء لا يورث بالمهر ولا للزوجة به تعلق فاذا ماتت المرأة عن زوج وابن وترك
مكتبا فقد تعلق حق الزوج والأب بالمكتاب لان أحكام الرق متعلقة بمنزلة مالو كان عبدا لورثه
الزوج والاب فاذا كان مكتبا أوجب أن يرثه ان كان مالا ووجب أن يختص به الابن ان كان ولدا لان
الولاء قد ثبت بعقد الكتابة لا مفاذامات المكتاب قبل أن يعتق بالاداء فهو عبده فقد عاد الى المال
فوجب أن يكون للزوج ربعه وللابن باقيه كسائر ما خلقتة مؤروثتهما من المال وان أعتق باداء
الكتابة فقد تحقق بالولاء وما كان فيه من المال وهو العوض بالكتابة فقد صار الى كل واحد منهما
حصته منه ولم يبق الا مجرد الولاء فثبت للابن خاصة فان مات المكتاب بعد العتق فلا شيء فيه للزوج لان
الزوجة لا تأثر لمافي الولاء ووجب تفرد الابن لان البنوة لها تأثير مقدم في الولاء والله أعلم وأحكم ص
قال مالك في المكتاب يكتب عبده قال ينظر في ذلك فان كان انما أراد المحابة لعبده وعرف ذلك
منه بالتضييف عنه فلا يجوز ذلك وان كان انما كاتبه على وجه الرغبة وطلب المال وابتغاء الفضل
والعون على كتابته فذلك جائز له ش وهذا على ما قال ان المكتاب اذا كاتب عبد الممحل أن
يقصده الرقيق بالمكتاب فذلك لا يجوز له الا باذن السيد لان حق السيد متعلق بماله فلا يجوز له
تنويعه في وجه ولا غيره كما لا يجوز له أن يتصدق بماله ولا أن يعتق عبده وأما الكتابة فلما كانت عقد
معاوضة فان لم يرد ذلك بها أو أراد بها اكتساب المال والجمع له والازدياد من الربح جازت كتابته وان
لم يرد ذلك سيده لانه ليس للسيد منعه من التصرف الذي يرجو فيه الربح ويقتصد به الثناء والازدياد
وبالله التوفيق ص قال مالك في رجل وطئ مكاتبته أنها ان حلت فهي بالخيار ان شاءت
كانت أم ولد وان شاءت فرت على كتابتها فان لم تعمل فهي على كتابتها ش وهذا على ما قال ولعل
ذلك انه ليس للسيد أن يطأ مكاتبته وبه قال الشافعي لان عتقها متعلق باجل كتابتها فكانت كالمعتقة
الى أجل قاله القاضي أبو محمد ووجه آخر ان الوطء لا يحل الا بزوجة أو ملك عين تستحق به عليه
النفقة وهذا من معدومان في مسئلتنا فلم يكن له وطؤها ووجه آخر انها منقعة فامتنعت على السيد من
الأمة بالكتابة كالخدمة فان فعل ذلك منع منه وزجر عنه وهي على كتابتها لم تعمل وجه ذلك ان
مجرد الوطء لا يغير حكم الكتابة ولا يوجب فيها عتقا ولا حد عليه سواء علم بالتعريم أو لم يعلم به وبه قال
أبو حنيفة والشافعي خلافا لما روى عن الحسن والزهري ان عليهما الحد والدليل على ما نقوله انه
وطء صادف شبهة ملك فلم يجب به الحد كالموطئ جارية بينه وبين شريكه (مسئلة) وان حلت
فانها مخيرة بين أن تعجز نفسها فتصير أم ولد بذلك الحل وبه قال الشافعي قال سفيان في العتية
تعجز نفسها اذا لم يكن معها في كتابتها أحد وان كان لها المال الكثير ووجه ذلك ان هذا وان كانوا
يعبرون عنه بالتعجز فان معناه اختيار كونها أم ولد وترك ما كانت عليه لان حق أم الولد في الحرية
أثبت من حق المكاتب لان عتق أم الولد أمر متحقق وعتق المكاتب غير متحقق فلذلك كان اختيار
كونها أم ولد لاسيما ان ذلك مما أدخله عليها السيد (فرع) وانما يكون لها أن تختار كونها أم
ولده ما لم يكن معها في كتابتها غير هان فان كان معها غيرها في الموازنة عن ابن القاسم ليس لها ذلك الا
برضا من معها فان رصوا بذلك فقد قال محمد يحيط عنه حصتها وتصير أم ولد يوطؤها ووجه ذلك ما أشار
اليه من تعلق حق من شره في الكتابة بذلك لانه انما رضى بالكتابة والتزمها لما رجا من عون هذه
الحامل فلا يجوز أن يزال عنه ذلك العون بامر لعل السيد والأمة قد اتفقا عليه والله أعلم وأحكم
(فصل) قوله وان اختارت فرت على كتابتها يراد ان لها الخيار بين نقض الكتابة وابتاؤها بأم الولد

* قال مالك في المكتاب
يكتب عبده قال ينظر في
ذلك فان كان انما أراد
المحابة لعبده وعرف
ذلك منه بالتضييف عنه
فلا يجوز ذلك وان كان
انما كاتبه على وجه الرغبة
وطلب المال وابتغاء الفضل
والعون على كتابته فذلك
جائز له قال مالك في رجل
وطئ مكاتبته أنها ان
حلت فهي بالخيار ان
شاءت كانت أم ولد وان
شاءت فرت على كتابتها
فان لم تعمل فهي على
كتابتها

وبين البقاء على حكم الكتابة في العتق قال سحنون في العتبية فان بقيت على الكتابة فنفقة حمله على السيد كالمبتوتة الحامل ورواه عن أصحاب مالك وقاله ابن حبيب وروى عن أصبغ لاتفقة لها عليه وجه القول الأول انه جل لاحق لواطئ حراما لك لأحد عليه فكانت عليه نفقته كحمل الزوجة وأم الولد ووجه قول أصبغ أنها قدر ضيت بالبقاء على حكم الكتابة وذلك بنفي الاتفاق عليها لان المكتبة لاتفقة لها وتركت ما يوجب الاتفاق لها باختيارها وهو كونها أم ولد فقط وأسقطت حقها من ذلك فلم يكن لها الجمع بين الأمرين بين البقاء على حكم الكتابة والتعلق بالنفقة الذي هو حكم غير الكتابة ص قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا في العبد يكون بين الرجلين ان أحدهما لا يكتب نصيبه منه أذن له بذلك صاحبه أو لم يأذن إلا أن يكتباه جميعا لان ذلك يعقله عتقا ويصير إذا أدى العبد ما كوتب عليه إلى أن يعتق نصفه ولا يكون على الذي كاتب بعضه أن يستتم عتقه فذلك خلاف ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق شركا له في عبد قوم عليه قيمة العدل قال مالك فان جهل ذلك حتى يؤدى المكاتب أو قبل أن يؤدى رد إليه الذي كاتبه ما قبض من المكاتب فاقسمه هو وشريكه على قدر حصص ما وبطلت كتابته وكان عبدا لها على حالته الأولى ثم وهذا على ما قال ان العبد بين شريكين لا يجوز لأحدهما أن يكتبه دون صاحبه أذن له صاحبه في ذلك أو لم يأذن وهو أحد قولي الشافعي وروى عن الحكم بن عيينة وابن أبي ليلى نصح الكتابة بغير إذن شريكه وقال الشافعي في أحد قوليه نصح الكتابة إذا أذن في ذلك شريكه وبه قال أبو حنيفة ونسبه أبو حامد الأسفرائني إلى مالك والصحيح ما قدمناه والدليل على ذلك ان عقد الكتابة لا يتبع بعض ولذلك لا يجوز لأحدهما أن يكتب بعض عبده ويبقى باقيه على حكم الرق فاذا لم يجز ذلك في بعض عبد له جميعه وان وقع فسخ فكذا في بعض عبد لغيره سائر واحجج مالك في ذلك بان الكتابة عقد عتق ويؤدى ذلك إلى تبعض العتق على الشريك دون تقويم لانه إذا أعتق نصيبه الذي كاتب عليه ولم يرقم عليه نصيب شريكه لان التقويم يختص فيما باشره عتق عرى من عوض وهذا لم يباشره عتق واقترب به العوض فنع ذلك التقويم فوجب أن يكون هو ممنوعا في نفسه ووجه آخر ان الكتابة تقتضى أن يملك المكاتب التصرف بالبيع وغيره وما يبق منه على المالك يمنع من ذلك فلما تنافى الأمران لم يصح أن يتقدم معاوضة تقتضى أمرين متنافيين ولذلك لا يجوز له أن يكتب بعض عبده ويجوز له أن يكتب ما يملك من عبده بعضه والله أعلم

(فصل) وقوله فان جهل ذلك حتى يؤدى أو قبل الأداء بطلت الكتابة ويرد السيد ما قبض من العبد فيقاسمه شريكه في العبد يريد ان فسخ الكتابة ثابت قبل الاداء وبعده لا يفوت بالاداء وان ما قبض منه لما كان مال العبد المشترك كان لشريكه بقدر ملكه من العبد ولم يرد إلى العبد إلا أن يتفقا على ذلك لان العبد قد أخرج على هذا الوجه وقد وجد من الشريكين الاتفاق على انتزاعه فوجد من المكاتب أخذه ووجد من الآخر ارادة المقاسمة فيه (مسئلة) ولو قاطعه الذي كاتبه باذن الممسك بالرق وعتق نصيبه في العتبية من سماع ابن القاسم في عشرين بين ثلاثة اخوة كاتبه اثنان باذن الثالث ثم قاطعه اللذان كاتباه باذن أخيهما فعتق نصيبهما ثم مات الممسك وله ورثة يخضعهم في نصيب ولهم سنين ثم قام العبد يطلب أن يقوم على اللذين قاطعه قال مالك العبد رقيق كله وليرد اللذان كاتباه ما أخذاه من فيكون بينهما وبين ورثة الميت ووجه ذلك أن فسخ هذه الكتابة وما

قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا في العبد يكون بين الرجلين أن أحدهما لا يكتب نصيبه منه أذن له بذلك صاحبه أو لم يأذن إلا أن يكتباه جميعا لان ذلك يعقله عتقا ويصير إذا أدى العبد ما كوتب عليه إلى أن يعتق نصفه ولا يكون على الذي كاتب بعضه أن يستتم عتقه فذلك خلاف ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق شركا له في عبد قوم عليه قيمة العدل قال مالك فان جهل ذلك حتى يؤدى المكاتب أو قبل أن يؤدى رد إليه الذي كاتبه ما قبض من المكاتب فاقسمه هو وشريكه على قدر حصص ما وبطلت كتابته وكان عبدا لها على حالته الأولى

قال مالك في مكاتب بين

رجلين فأنظره أحدهما بحقه
الذي عليه وأبى الآخر أن
ينظره فاقضى الذي أبى
أن ينظره بعض حقه ثم
مات المكاتب وترك مالا
ليس فيه وفاء من كتابته
قال مالك يتعاضن مترك
بقدر ما بقي لها عليه يأخذ
كل واحد منهما بقدر
حصته فان ترك المكاتب
فضلا عن كتابته أخذ كل
واحد منهما ما بقي من
الكتابة وكان ما بقي بينهما
بالسواء فان عجز
المكاتب وقد اقتضى
الذي لم ينظره أكثرهما
اقتضى صاحبه كان العبد
بينهما نصفين ولا يرد على
صاحبه فضل ما اقتضى
لانه انما اقتضى الذي باذن
صاحبه وان وضع عنه
أحدهما الذي له ثم اقتضى
صاحبه بعض الذي له
عليه ثم عجز فهو بينهما
ولا يرد الذي اقتضى على
صاحبه شيئا لانه انما
اقتضى الذي له عليه وذلك
بمنزلة الدين لرجلين بكتاب
واحد على رجل واحد
فينظره أحدهما ويشع
الآخر فيقتضي بعض حقه
ثم يفلس الغريم فليس
على الذي اقتضى أن يرد
شيئا مما أخذ

كان بعدها من القطاعة لانه لم يوجد من الذين كاتباه عتق مباشرة وانما وجد منهما عقد يفتى الى
العتق على عوض قبضاه وذلك العقد في نفسه فاسد لا يجوز امضاؤه فرد ذلك والله أعلم ص
مالك في مكاتب بين رجلين فأنظره أحدهما بحقه الذي عليه وأبى الآخر أن ينظره فاقضى الذي أبى
أن ينظره بعض حقه ثم مات المكاتب وترك مالا ليس فيه وفاء من كتابته قال مالك يتعاضن مترك
بقدر ما بقي لها عليه فأخذ كل واحد منهما بقدر حصته فان ترك المكاتب فضلا عن كتابته أخذ كل
واحد منهما ما بقي من الكتابة وكان ما بقي بينهما بالسواء فان عجز المكاتب وقد اقتضى الذي لم ينظره
أكثرهما اقتضى صاحبه كان العبد بينهما نصفين ولا يرد على صاحبه فضل ما اقتضى لانه انما اقتضى
الذي باذن صاحبه وان وضع عنه أحدهما الذي له ثم اقتضى صاحبه الذي له عليه ثم عجز فهو بينهما
ولا يرد الذي اقتضى على صاحبه شيئا لانه انما اقتضى الذي له عليه وذلك بمنزلة الدين للرجلين بكتاب
واحد على رجل واحد فينظره أحدهما ويشع الآخر فيقتضي بعض حقه ثم يفلس الغريم فليس على
الذي اقتضى أن يرد شيئا مما أخذ ش وهذا على ما قال وذلك ان الرجلين اذا كاتباه عبدا كتابا
واحدة جاز ذلك اذا كاتباه على الاطلاق فيكون لكل واحد منهما اذا كان بينهما نصفين أن يقبض
من الكتابة ما يقتضيه الآخر لازياده ولا نقصان ولا يقتضي أحدهما دون الآخر وكذلك ان اشترطا
ذلك في العقد لانهما اشترطا مقتضاه وان كاتباه على أن يبدأ أحدهما بالبيع الأول أبدا ففي الموازية
لا يجوز ذلك ولا أن يبدأ به بعضهما وتفسخ الكتابة لان من اشترط ذلك لم يرض بالكتابة الا بجمع
يريد لا بدري ما يتم منه وقال أشهب يفسخ الآن يرضى الذي اشترط التبذير بترك ما اشترط وقال
ابن القاسم غضي الكتابة وتبطل التبذير وقال ابن المواز ان لم يكن قبض منها شيئا فكما قال
أشهب وان اقتضى مناصدا نفذت الكتابة وبطل الشرط ووجه القول الأول ما احتج به من ان
أحدهما ازداد زيادة في الكتابة مع تساويهما في ملكه كالموعدة الكتابة على أن لأحدهما
الثلاثين وللآخر الثلاث ويحتمل أن يكون ذلك على قول من قال من أجبنا ان البيع والسلف
ينقض على كل حال ووجه قول أشهب انهما عقدا الكتابة على أن يسلف أحدهما الآخر فان أسقط
مشرط السلف ما شرطه قبل أن يفوت ذلك صح العقد ووجه قول ابن القاسم ان الكتابة
عقد يجوز فيه الغرر فان اقترن به شرط لا يجوز مع سلامة العوضين بطل الشرط وثبت العقد
ووجه قول ابن المواز راجع الى ذلك والله أعلم

(فصل) وقوله فان انظره أحدهما وأبى الآخر أن ينظره فاقضى الذي أبى أن ينظره بعض حقه
ثم مات المكاتب وترك مالا ليس فيه وفاء بالكتابة يتعاضن بقدر ما بقي لها عليه يريد ان الذي انظره
انما انظر المكاتب بما وجب له اقتضاؤه فاذا مات المكاتب فعلى ما قال اذا ترك ما يقصر على الأداء
تخاصا في ذلك كل ما بقي له وذلك انه لو اقتضى أحدهما نصف حصته وبقى له نصفها ولم يقبض الآخر شيئا
تخاصا فأخذ المقتضى ثلث ما بقي وأخذ الذي ترك ثلثيه لان ذلك حساب ما بقي لها عنده (مسألة)
ولومات المكاتب أعجز ولم يترك شيئا لم يرجع الذي انظره على الذي اقتضى بشئ رواه ابن المواز
عن مالك وذلك انه قدرضى بئمة المكاتب وأسلفه حصته مما قبض شريكه ولم يسلم شريكه شيئا
فيرجع عليه به وقد قال مالك في الموازية ان سأله المكاتب أن يدفع الى شريكه ما جاء به فهو انظار
للمكاتب لانه سلف للشريك وكذلك لو رغب اليه الشريك في ذلك على أن ينظره المكاتب
فرضى بهذا الشرط فهذا انظار أيضا للمكاتب (فرع) وانظار المكاتب يكون على ضربين

أحدهما أن ينظره بجميع حصته من الكتابة أو من نجم إلى وقت يوفيه فهذا سلف المكتاتب لارجمة له فيه والضرب الثاني أن يحضر المكتاتب نصف نجم فيأخذه أحد الشريرين بآذن الآخر فذلك أيضا انتظار للمكتاتب وأما أن أتى بأكثر من نصف النجم أو بجميعه فيأخذه أحد الشريرين بآذن الآخر ليأخذه من شريكه من النجم الثاني فهذا ان اشترط فيه انتظار المكتاتب لم يلزمه ذلك بل زيادة على النصف لان الزيادة على النصف حق للذي انظره فلا يجوز أن يحيل القابض بها شريكه على دين لم يحل يربد ولم يجب له فان لم يرجع ذلك المكتاتب رجع الذي انظره على شريكه قال لان باحضاره وجب لها فاعتبروا في ذلك أمرين أحدهما أن لا يكون السلف الشريرك أو للمكتاتب واعتبروا في جواز السلف للمكتاتب أن لا يكون شيء من حق الذي انظره حاضرا فيتعين بذلك فلا تكون الحوالة من حق الذي انظره على المكتاتب لازمة لانه يدفعه عوضا عن حق لم يجب للحيل والله أعلم وهذا أكثره مملواه ابن المواز عن ابن الماجشون وقد ثبت ذلك بزيادة ألفاظ (مسئلة) وإذا حل النجم فسأل أحدهما الآخر أن يقتضى دونه فأذن له في ذلك فهذا سلف للشريرك ويرجع السلف على شريكه عند العجز أو الموت عن غير مال رواه ابن المواز عن مالك وأما إذا جاء بالنجم فقد قال ابن الماجشون إذا جاء بالنجم كله وأخذه أحد هما فهو سلف للشريرك فان لم يأت إلا بالنصف فهو انتظار للمكتاتب وقال ابن المواز يربد اذا رضى بذلك الشريرك اذا جاء المكتاتب بنصف النجم فانظره أحد هما فهو انتظار للمكتاتب فان حضرا أكثر من النصف فأخذه أحدهما بآذن الآخر واشترط فيه انتظار المكتاتب لم يلزمه ذلك في الزيادة لان الزيادة مما يصيب الذي لم يقبض فسد حال بها القابض شريرك فيما لم يحل فان لم يدفع ذلك المكتاتب رجع الشريرك على شريكه لان الانتظار انما يجوز بما حل لا فيما لم يحل وروى يحيى بن يحيى عن ابن القاسم اذا حل نجم فأخذه أحدهما بآذن الآخر ليأخذ الآخر النجم الثاني فهو سلف من الشريرك يرجع به عليه في العجز والموت يربدان السلف كان من الشريرك لشريرك ولعله هو الذي سأله وقال محمد الأنا يعجز المكتاتب أو يموت قبل محل النجم الثاني فليس له أخذه به حتى يحل النجم الثاني ومعنى ذلك أن الشريرك لما أذن لشريرك في أن يأخذ هذا النجم الاول فأخذه ويأخذ شريرك النجم الثاني فقد أسلفه سلفا مؤجلا الى أجل النجم الثاني فاذا عجز المكتاتب قبل ذلك أو مات لم يكن له طلب السلف قبل أجله (فرع) ولو حل النجم الثاني قبل عجزه فتعذر على المكتاتب قبل أن يقبضه لكان على القابض ان يقبضه سلفه ثم يتبعان المكتاتب جميعا قاله ابن المواز ووجه ذلك انه سلف من احد الشريرين بآذن الآخر فان لم يقبضه عنه المكتاتب لزم المتسلف ان يقبضه ثم يتبعان المكتاتب بما لهما وظاهر هذا اللفظ يقتضى ان العبد لم يعجز بعد والذي قاله ابن القاسم في العتية ان المكتاتب لم يعجز فليس للذي انظره مطالبة الشريرك الا ان يعجز المكتاتب

(فصل) وقوله فان ترك المكتاتب فضلا عن كتابته أخذ كل واحد منهما ما بقى من الكتابة وكان ما بقى بينهما بالسواء يريد ان كان احدهما قد اقتضى نصف حقه ولم يقبض الآخر شيئا فان كل واحد منهما يقتضى ما بقى له من الكتابة على حسب ما بقى له من القلة والكثرة لانهما على حسب ذلك استحقا عليه الكتابة التي هي مقدمة في ماله فاذا استوفيا ذلك فافضل بعد ذلك فهو بينهما على السواء على حسب ما كانا متساويين في ملك رقبته قبل عقد الكتابة وملك كتابته بعد العقد

(فصل) فان عجز المكتاتب وقد اقتضى الذي لم ينظره أكثر مما اقتضاه الذي انظره كان العبد بينهما بنصفين ولا يرد على صاحبه فضل ما اقتضى يربدان العبد بعجزه يرجع الى ملكهما على حسب

ما كان قبل الكتابة لان ذلك مقتضى عجزه ولا يؤثر في ذلك ما اقتضى أحدهما أكثر من صاحبه كما لا يؤثر في الملك أن يقتضى السيد معظم الكتابة ثم يعجز العبد عن أقلها فانه يرجع الى رقه على حسب ما كان قبل الاداء وانما لم يرجع الذي أنظره على الذي اقتضى بمقتضاه زائدا عليه لانه لم يسلفه اياه وانما أسلفه للكاتب ولو أسلف شريكه لرجع عليه بما أسلفه وقتقدم ذكره من رواية يحيى عن ابن القاسم ولا يتبع الذي أنظره العبد بشئ مما أنظره لان العجز يسقط عنه دين الكتابة والله أعلم وأحكم (فصل) وقوله ولو وضع له ثم اقتضى صاحبه بعض الذي عليه ثم عجز فالعبد بينهما يردان ما وضع عنه أحدهما لاتاثيره في ملك العبد مع العجز كالمقبوض منه باذن صاحبه جميع ماله عليه ثم عجز عن اداء ما للثاني عنده فاسترق فانه يرجع ملكا لهما وقال مالك في أصل المسئلة ولا يرد الذي اقتضى على صاحبه شيئا يردان ما قبض يكون له دون الذي وضع عنه لانه لم يقبض شيئا على وجه السلف وانما قبض ما كان له لان شريكه قد وضع عنه جميع ما كان له فلم يقبض الذي تمسك بحقه من حق صاحبه كالمالكين على رجل واحد بدكر حق واحد فانظره أحدهما ثم قبض الآخر بعض حقه ثم أفلس فان الذي أنظره لا يرجع على صاحبه بشئ وكذلك لو أسقط أحدهما حقه من الدين لم يرجع على من قبض حقه منه والله أعلم

﴿ الجمالة في الكتابة ﴾

ص قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا ان العبيد اذا كوتبوا جميعا كتابة واحدة فان بعضهم حلاء عن بعض وانه لا يوضع عنهم لموت أحدهم شئ وان قال أحدهم قد عجزت وألقي بيديه فان لأصحابه أن يستعملوه فيما يطيق من العمل ويتعاونون بذلك في كتابتهم حتى يعتق بعقوبتهم ان عتقوا ويرق برقمهم ان رفقوا ش وهذا على ما قال ان من كان له جماعة عبيد فانه لا بأس أن يكتبهم كتابة واحدة تشملهم بعقد واحد خلافا للشافعي في أحد قولي لانه عقد مقصوده ازالة الملك عن الرقبة فجاز أن يخص ويمن كالتيدير والعتق وقال الشيخ أبو القاسم وسواء كانوا أجنب أو أقراب (مسئلة) ومن كاتب عبده لم يجز له بيع أحدهما ولا نصفهما قال محمد وقال يرد بقوله ولا نصفهما قال على قول أشهب ولا يبيع نصف أحدهما لان ذلك النصف يصير محتلا عمالا لعلك سيده وله يبيعهما من رجل واحد لانه رجلين قال محمد أما يبيعهما من رجلين أو من رجل نصف كتابتهما جميعا فجاز ولو ورثهما ورثة جاز لكل واحد بيع حصته منهما وبعته وقد أجاز ابن القاسم وأشهب بيع بعض المكاتب أو نجما غير معين

(فصل) وقوله فان بعضهم حلاء عن بعض يردان ذلك حكم اطلاق الكتابة لجماعة عبيد لان ذلك معنى اشتغال العقد عليهم فانه لا يعتق بعضهم الا بعق بعض خلافا للشافعي في قوله ان من أدى منهم بقدر ما عليه عتق ولو عقدوا العقد على أن بعضهم حلاء عن بعض بطل وقال أبو حنيفة يجوز استحسانا لاقياسا والدليل على ما نقلوه ان عقد الكتابة مبني على منافاة التبعية ولذلك من كاتب عبده لم يعتق منه شئ الا بآداء جميع ما عليه فكذلك من كاتب أعبدا لم يعتق منهم أحد الا بآداء ما عليهم دليل آخر وهو ان هذا عقد يفضي الى حرية فاذا اشتمل على جميعه لم يتبع بعض عتقه أصل ذلك قوله اذا أديتم الى ألف دينار فأنتم أحرار وهذا اذا كان سيدهم واحدا فأما ان كان السادات جماعة كالسبدين يكتبان عبيد لهما فان أشهب لا يجيز الكتابة الا أن يسقط جملة بعضهم عن بعض

﴿ الجمالة في الكتابة ﴾
 * قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا أن العبيد اذا كوتبوا جميعا كتابة واحدة فان بعضهم حلاء عن بعض وانه لا يوضع عنهم لموت أحدهم شئ وان قال أحدهم قد عجزت وألقي بيديه فان لأصحابه أن يستعملوه فيما يطيق من العمل ويتعاونون بذلك في كتابتهم حتى يعتق بعقوبتهم ان عتقوا ويرق برقمهم ان رفقوا

(مسألة) وعقد الكتابة على جمع عبيد لسيد واحد أو لسنادات يفتقر إلى تقدير جلة الكتابة دون تقدير ما يخص كل واحد منهما لأنه لا يجوز في عوضها ما كان مقصودها العتق وليس بدین ثابت ما يجوز في سائر الأعواض في العقود التي مقصودها المعاوضة ويكون العوض فيها ديناً ثابتاً وهذا على قول ابن القاسم أنه لا يجوز لرجلين جمع ثوبهم ما في البيع وأما على قوله بنحو ذلك فلا يحتاج إلى فرق (مسألة) وليس للسيد أخذ أحد المكاتبين بجميع ما على جلته مع قدرتهم على الاداء قاله ابن المواز ووجه ذلك أن الحق متعلق بجميعهم مع الحياة والقدرة وإنما يلزم كل واحد منهم جميعاً لحق الضمان فما كان المضمون حاضراً قادراً على الاداء فليس للسيد طلب أحدهم بحق الضمان وإنما له طلب كل واحد منهم بما يخصه بحق الكتابة فإن تعذر القبض من بعضهم بأن عجز قال في كتاب ابن المواز أو تقيب فله الأخذ من غيره

(فصل) وقوله ولا يوضع عنهم بموت أحدهم شيء يردان أصحابه قد ضمنوا ما عليه وقد التزموا الكتابة جلة والكتابة تنافي التبعض فلا يعتق الإبداء جميع الكتابة فإن استحق أحدهم ملك أو حرة من أصله وقد علم السيد بذلك ولم يعلم في الموازية يوضع عنهم حصته في ذلك والفرق بينه وبين الموت أن العقد في الذي مات تناوله على وجه الصفة فلزمهم ما يخصه كالعجز وهذا لم يتناوله فلذلك وضع عنهم بقدر ما يخصه لأنه لم يلزمهم قال ابن الماجشون في الموازية يحط عنهم على عددهم إن كانوا أربعة حط عنهم ربع العدد باستحقاق أحدهم

(فصل) وقوله وإن قال أحدهم عجزت يردانه لم يعلم عجزه إلا بدعواه فإنه لا يسقط عنه بذلك ما لزمه بالكتابة ولأصحابه أن يستعملوه ما يطبق من العمل لأنه دخل على القوة على السعي فليس له أن يخرج نفسه منه إلى رِق ولا أن عقد الكتابة لازم فالذي يدعي العجز لا يخلو أن يكون له مال ظاهر أولاً لا يكون له مال ظاهر فإن كان له مال ظاهر لم يكن له أن يعجز نفسه قال مالك في الموازية وفي العتية من رواية موسى بن معاوية عن ابن القاسم وروى ابن وهب عن ابن كنانة وابن نافع أنه إذا كره الكتابة فعجز نفسه وأشهد بذلك عادموه كما وإن كان له مال قال ابن حبيب وقول مالك أحب إلى وقول الشافعي على قول ابن كنانة وابن نافع وجه قول مالك في لزوم العقدان الكتابة عقد معاوضة ينفذ عوضاً فلا زمت في الجنبتين ولا يلزم على هذا الجعل فإن العمل غير مقرر به فلذلك لم يلزم في جنبه العامل ووجه القول الثاني أن مال الكتابة مال غير مستقر على العبد فلذلك لا يجوز أن يتحمل به عنه فلما لم يكن مستقراً عليه لم يلزمه أدائه وهذا الذي ذكره أصحابنا عن الشافعي والذي ذكره أصحابه عنه أن معنى قوله إن الكتابة عقد جائز لا يردان للكاتب فسخه إذا شاء وإنما يريد به إذا كان يسيده مال لم يعجز على أدائه وإذا لم يعجز على أدائه خير السيد بين الصبر وبين فسخ كتابته والله أعلم (مسألة) فإذا لم يكن للكاتب مال ظاهر ففقد مالاً في العتية إذا كان ماله صامتا لا يعرف فله أن يعجز نفسه وهو معنى قول مالك أنه إذا عجز نفسه ثم أظهر أموالاً بعد ذلك لم يرد إلى الكتابة وكان رقيقاً ووجه ذلك أنه إذا عجز نفسه لعدم مال ظاهر يؤدي منه فقبطل عقد الكتابة وتقرر ملك السيد عليه فلا يزول ملكه عنه بظهور ماله بعد ذلك كما لو لم تتقدم فيه كتابة (فرع) وأين يعجز نفسه قال ابن القاسم في العتية يعجز نفسه دون السلطان قال سحنون لا يجوز التعجز إلا عند السلطان وجه قول ابن القاسم إن هذا عقد عقده السيد والمكاتب على إزالة ملك السيد بعوض فجاز له فسخه ونقضه كالبيع وجه قول سحنون أنه قد تعلق به حق لله تعالى فليس لها نقضه

الاجحكم حاكم ينظر في ذلك لحق الله تعالى فان رجلا اداء أو نفوذ العتق أبقاه وان تبين منه العجز أنفذ فسخره (مسئلة) وان لم يكن له مال ظاهر وكان صانعا فله أن يعجز نفسه وقال الشيخ أبو القاسم للكتاب أن يعجز نفسه وقيل له ذلك اذا لم يكن له مال ظاهر فالذي اقتضى ذلك أن ليس له مال ظاهر فيه روايتان وجه المنع من ذلك أنه قادر على الاداء فلم يكن له تعجز نفسه واسترقاقها بعد عقد العتق كالذي له مال ظاهر ووجه الرواية الثانية أنه ليس له ما يؤدي منه فلا يجبر على الكسب (مسئلة) وهذا اذا كان مفردا بالكتابة فأما اذا شاركه غيره فيها ففي كتاب محمد يعجز نفسه قبل نجومه الا أن يكون معه ولد فلا تعجز له ويؤخذ بالسعي عليهم صاغرا وان ظهر منه لدرايت ان يعاقب وان كان له مال ظاهر فلا تعجز له ويؤخذ ماله فيعطى السيد برده بعد عمله ويعتق هو وولده وكذلك لو شاركه في الكتابة أجنبي ووجه ذلك أن حق من شاركه في الكتابة من ولد أو أجنبي قد تعلق به سعيه وماله لأن الكتابة مبنية على سعي بعضهم مع بعض وأداء بعضهم عن بعض والكتابة عقد لازم فلم يكن للسيد واحد المكتابين فسخ ذلك في حقه دون اذن سائر من معه في عقد الكتابة (فرع) ولو كاتب عبيدين بعقد واحد خفث في أحدهما بيمين لزمته قبل الكتابة في الموازية لا يعجل عتقه وهو كاتبه عتقه فان عجز عتق بالخنث في يمينه ووجه ما تقدم فن أعنتقه سيده فأبى ذلك انما ركاه في الكتابة فأدى معهم حتى عتقوا فانه لا يرجع على سيده بما أدى عن نفسه رواه ابن حبيب عن أصبغ ووجه ذلك ان ما وجهه اليه السيد من العتق لم يتم لما تعلق به من حق أصحابه لأن ذلك لم يكن حقا للسيد فكان بمنزلة من أعنتق عبدا لغيره أو أعنتقه وهو عجزور عليه في عتقه

(فصل) وقوله يتعاونون به حتى يعتق بعنتقهم ويرق برقمهم يريد من فيه سعاية وعمل فان قصر عن قدر ما يلزمه فإن أصحابه في الكتابة يتعاونون به فان عجز واعن أداء جميع ما عليهم رقوا ورق معهم وان أدوا عتقوا وعتق معهم ص قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا ان العبد اذا كاتبه سيده لم ينبغ لسيدته أن تعمل له بكتابة عبده أحدان مات العبد أو عجز وليس هذا من سنة المسلمين وذلك انه ان تحمل رجل سيدا المكتاب بما عليه من كتابته ثم أتبع ذلك سيدا المكتاب قبل الذي تحمل له أخذ ماله باطلا لا هو ابتاع المكتاب فيكون ما أخذ منه من ثمن شيء هو له ولا المكتاب عتق في ثمن حرمة ثبتت له فان عجز المكتاب رجع الى سيده وكان عبدا مملوكا له وذلك أن الكتابة ليست بدين ثابت يتحمل لسيد المكتاب بها انما هي شيء ان أداه المكتاب عتق وان مات المكتاب وعليه دين لم يحاص الغرماء سيده بكتابه وكان الغرماء أولى بذلك من سيده وان عجز المكتاب وعليه دين للناس رد عبدا مملوكا كالسيده وكانت ديون الناس في ذمة المكتاب لا يدخلون مع سيده في شيء من ثمن رقبته ش وهذا على ما قال ان الكتابة لا تجوز بالحالة فاذا دخلتها الحالة فلا يخلو ان يكون ذلك في أصل العقد أو يكون بعد العقد فان كانت الكتابة انعقدت بشرط الحالة ففي الموازية لا تجوز الكتابة على الحالة اذ ليس من سنتها ان تكون في الذم قال محمد بن زيد انما هي في الوجه ومعنى ذلك والله أعلم انه لم تعلق الكتابة بذمة تعلق لازما انما تعلق بالتصرف والكسب وروى ابن مزي عن عيسى وأصبغ تمضي الكتابة وتبطل الحالة وقال الشيخ أبو القاسم لا تجوز الحالة بالكتابة ومن تحمل بذلك لم تازمه حالته (مسئلة) وأما الرهن فان كان الرهن للكتاب فانه يجوز ان يكتبه عليه ويأخذه منه بعد عقد الكتابة ان رضيا بذلك وان كان الرهن لغير المكتاب

* قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أن العبد اذا كاتبه سيده لم ينبغ لسيدته أن تعمل له بكتابة عبده أحدان مات العبد أو عجز وليس هذا من سنة المسلمين وذلك أنه ان تحمل رجل لسيد المكتاب بما عليه من كتابته ثم أتبع ذلك سيدا المكتاب قبل الذي تحمل له أخذ ماله باطلا لا هو ابتاع المكتاب فيكون ما أخذ منه من ثمن شيء هو له ولا المكتاب عتق في ثمن حرمة ثبتت له فان عجز المكتاب رجع الى سيده وكان عبدا مملوكا له وذلك أن الكتابة ليست بدين ثابت يتحمل لسيد المكتاب بها انما هي شيء ان أداه المكتاب عتق وان مات المكتاب وعليه دين لم يحاص الغرماء سيده بكتابه وكان الغرماء أولى بذلك من سيده وان عجز المكتاب وعليه دين للناس رد عبدا مملوكا كالسيده وكانت ديون الناس في ذمة المكتاب لا يدخلون مع سيده في شيء من ثمن رقبته

لم تجز الكتابة كالحالة من كتاب ابن المواز قال ويخير السيد بين ان يعضها بلارهن أو يفسخها قال محمد إلا أن تحمل الكتابة فلا تفسخ ويفسخ الرهن

(فصل) وقوله وان مات المكتبة عليه دين لم يحاص سيده الغرماء ووقول مالك والشافعي ووجه ذلك ان المكتبة لا يحاص سيده الغرماء في ماله اذا أفلس لأن الرقبة ترجع اليه فكذلك في الموت مع الفلوس فدل ذلك على ان دين الكتابة ليس يدين ثابت فلذلك لا يجوز فيه رهن ولا حالة ألا ترى ان المكتبة اذا مات وعليه دين فان دين الغرماء أحق بماله من سيده حتى يستوفي الغرماء حقوقهم ولو عجز المكتبة لكانت ديون الناس في ذمته ولم يتعلق بها شيء من الكتابة لأن الرقبة التي خرجت عن يده بالكتابة عادت بالعجز لا يشاركه في شيء من ذلك غريم ص قال مالك اذا كاتب القوم جميعا كتابة واحدة ولا رحم بينهم يتوارثون بها فان بعضهم حلاء عن بعض ولا يعتق بعضهم دون بعض حتى يؤدوا الكتابة كلها فان مات أحد منهم وترك مالا هو أكثر من جميع ما عليهم أدى عنهم منه جميع ما عليهم وكان فضل المال لسيده ولم يكن لمن كاتب معهم من فضل المال شيء ويتبعهم السيد بمحصصهم التي بقيت عليهم من الكتابة التي قضيت من مال الهالك لان الهالك انما كان تحمل عنهم فليهم أن يؤدوا ما عتقوا به من ماله وان كان للمكاتب الهالك ولد حر لم يولد في الكتابة ولم يكتب عليه لم يرثه لان المكتبة لم يعتق حتى مات

✽ القطاعة في الكتابة ✽

✽ حدثني مالك أنه بلغه أن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقاطع مكاتبيها بالذهب والورق

قال مالك اذا كاتب القوم جميعا كتابة واحدة ولا رحم بينهم يتوارثون بها فان بعضهم حلاء عن بعض ولا يعتق بعضهم دون بعض حتى يؤدوا الكتابة كلها فان مات أحد منهم وترك مالا هو أكثر من جميع ما عليهم أدى عنهم منه جميع ما عليهم وكان فضل المال لسيده ولم يكن لمن كاتب معه من فضل المال شيء ويتبعهم السيد بمحصصهم التي بقيت عليهم من الكتابة التي قضيت من مال الهالك لان الهالك انما كان تحمل عنهم فليهم أن يؤدوا ما عتقوا به من ماله وان كان للمكاتب الهالك ولد حر لم يولد في الكتابة ولم يكتب عليه لم يرثه لان المكتبة لم يعتق حتى مات

✽ القطاعة في الكتابة ✽

✽ حدثني مالك أنه بلغه أن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقاطع مكاتبيها بالذهب والورق

✽ القطاعة في الكتابة ✽

ص ✽ قال مالك أنه بلغه أن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقاطع مكاتبيها بالذهب والورق ✽ ش قوله ان أم سلمة كانت تقاطع مكاتبيها بالذهب والورق والمقاطعة هوان

يجعل عتق المكاتب على شيء يقاطع عليه معجل أو مؤجل ويحتمل أن يكون فعل أم سلمة أصل الكتابة بالذهب فيقاطعه بالذهب أو بالورق مقاطعة بالورق فهذا اتفق العلماء على جوازه إلا أنه قد روى عن ابن عمر لا يقاطع المكاتب إلا بعوض قال ابن القاسم ولم يأخذ به الناس قال الزهري لا أعلم أحدا قاله غير ابن عمر وقال النخعي أبو إسحق تأول بعض المتأولين في قوله تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم أن ذلك قاطعة المكاتب على بعض ما عليه وترك البعض له على تعجيل العتق وأما أن كان بالذهب فيقاطعه بذهب فقد قال القاضي أبو محمد إذا بيعت كتابة المكاتب والعبد فيعجز أن يبيعها سيده كيف شاء فينقله من ذهب إلى ورق ومن ورق إلى ذهب ومن عروض إلى عروض من جنسها ومن غير جنسها لأن تقدير بيعها من العبد إنما هو ترك ما كاتب عليه والعدول عنه إلى مال يعجل وليس في قوله أم سلمة كانت تقاطع مكاتبها بالذهب والورق ما يدل على أصل الكتابة وفي الموازية لأبأس أن يقاطع المكاتب ويعجل عتقه بشيء يعجله أو يؤخره إلى أبعد من أجل الكتابة أو أقرب كان طعاما أو غيره ووجه ذلك ما قدمناه ومن اشترى كتابة المكاتب جاز أن يقاطعه بما يقاطعه به سيده رواه ابن القاسم عن مالك في العتبية ص * قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا في المكاتب يكون بين الشريكين فإنه لا يجوز لأحدهما أن يقاطعه على حصته إلا بأذن شريكه وذلك أن العبد وماله بينهما فلا يجوز لأحدهما أن يأخذ شيئا من ماله إلا بأذن شريكه ولو قاطعه أحد همدان صاحبه ثم جاز ذلك ثم مات المكاتب وله مال أو عجز لم يكن لمن قاطعه شيء من ماله ولم يكن له أن يرد ما قاطعه عليه ويرجع حقه في رقبته * ش وهذا على ما قال أن من حكم الشريكين في المكاتب أن يتساويا في ماله على حسر ما كان اشتراكهما فيه ولا يجوز لأحدهما أن يقاطعه على شيء ينفر دبتعه جله دون شريكه لأن يأذن له فيه فإن فعل وكلت مقاطعته صار ذلك رضا بما أخذه عن حصته في المكتبة فإن مات المكاتب على ما كان المتمسك أحق بجميعه وكذلك إن عجز المكاتب فإنه يكون أحق برقبته لأن الذي قاطعه لم يبق له فيه شيء وعتق المكاتب لا يتبعض فكان المتمسك أحق بماله بعد موته وبرقبته بعد عجزه والله أعلم هذا معنى ما في الموطأ وفي الموازية أن قبض المتمسك مثل ما قبض الذي قاطعه فلا حاجة للمتمسك في موته أن لم يدع شيئا ولا في عجزه لأنهما في العجز يتساويان في رقبته وكذلك إن ترك الميت ما يأخذ منه المتمسك مثل ما أخذ المقاطع قال ابن المواز لا اختلاف في هذا عن ابن القاسم وأشهب واختلف إذا عجز ولم يقبض المتمسك الأقل من الآخر لا اختلاف قول مالك فيه فقال ابن القاسم الخيار للمتمسك إن شاء رجع بنصف الفضل على الآخر أو متمسك بالعبد كله وقال أشهب ورواه عن مالك وعليه الرواية الرجوع بنصف الفضل فإن اختار المتمسك بالعبد رجع الخيار للمقاطع قاله محمد ويصير كأنه قاطع بأذنه أو حكم به فرضي وروى ابن مزين عن عيسى عن ابن القاسم أن قاطعه أحدهما بغير إذن شريكه فعجز فرقبته عند مالك للذي تمسك بالرق خالصا الآن يشاء أن يأخذ بنصف ما يفضل به الذي قاطعه وإن شاء ترك وكان العبد خالصا وإن مات العبد فإثره للمتمسك الآن يكون الذي قاطع قد أخذ أكثرهما ترك العبد فيرجع عليه فيأخذ منه نصف ما يفضل به قال ابن مزين غلط ابن القاسم في هذه الرواية عن مالك وهي واضحة في رواية مطرف عن مالك وقال يحيى بن يحيى سألت ابن نافع وأخبرته بقول مالك ورواية ابن القاسم فقال لست أعرف ما يقول عن قول مالك وأرى أن يفسخ ويرجع إلى نصيبه من الرقبة أن عجز أو من الميراث أن مات على ما أحب شريكه أو كره قال ابن نافع وليست

* قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا في المكاتب يكون بين الشريكين فإنه لا يجوز لأحدهما أن يقاطعه على حصته إلا بأذن شريكه وذلك أن العبد وماله بينهما فلا يجوز لأحدهما أن يأخذ شيئا من ماله إلا بأذن شريكه ولو قاطعه أحد همدان صاحبه ثم جاز ذلك ثم مات المكاتب وله مال أو عجز لم يكن لمن قاطعه شيء من ماله ولم يكن له أن يرد ما قاطعه عليه ويرجع حقه في رقبته

و' سكن من قاطع مكاتباً باذن شريكه ثم عجز المكاتب فان أحب الذي قاطعه أن يرد الذي أخذ منه من القطاعة ويكون على
ذيه من رقبة المكاتب كان ذلك له (١٨) وان مات المكاتب وترك مالا استوفى الذي بقيت له

حاله كحال من قاطع باذن شريكه قال يحيى بن ابراهيم وهذا أصوب ما قيل فيه وهو واضح في رواية
مطرف عن مالك فما كان خلاف هذه الرواية فوهم والله أعلم وأحكم ص **ع** قال مالك ولكن من
قاطع مكاتباً باذن شريكه ثم عجز المكاتب فان أحب الذي قاطعه أن يرد الذي أخذ منه من القطاعة
ويكون على نصيبه من رقبة المكاتب كان ذلك له وان مات المكاتب وترك مالا استوفى الذي بقيت
له الكتابة حقه الذي بقي له على المكاتب من ماله ثم كان الذي بقي من مال المكاتب بين الذي قاطعه
وبين شريكه على قدر حصصهما في المكاتب وان كان أحدهما قاطعه وتماسك صاحبه بالكتابة ثم
عجز المكاتب قيل للذي قاطعه ان شئت أن ترد على صاحبك نصف الذي أخذت ويكون العبد
بينكما شطرين وان أبيت فجميع العبد للذي تمسك بالرق خالصا **ش** قوله ولكن من قاطع
مكاتباً باذن شريكه ثم عجز المكاتب فان للذي قاطعه أن يرد ما أخذ من القطاعة ويكون على نصيبه
من رقبة المكاتب قال ابن القاسم وله أن يسلم العبد كله الى الممسك وذلك أن شريكه لما أذن له في
ذلك لم يكن له رجوع عليه فيما قبض باذنه ولكن الذي قاطعه انما أخذ ذلك ليؤدي المكاتب ويعتق
فاذا عجز كان له أن يرجع في حصته منه وشاركه الممسك فيما أخذ أو يتمسك بما أخذ وسلم جميع
العبد الى شريكه ولولزمه ذلك للزومه العتق وهذا انما هو اذا قبض الذي تمسك أقل مما قبض شريكه
وأما اذا قبض مثل ذلك أو أكثر ففي الموازية العبد بينهما بنصفين ومعنى ذلك أن شريكه قد أخذ
مثل الذي أخذه هو فلا حجة له عليه في التمسك ولو أخذ صاحبه أكثر منه لم يرجع عليه الذي قاطع
لانه قد رضى ببيع نصيبه بأقل مما كان عقد عليه الكتابة ص **ع** قال مالك في المكاتب يكون
بين الرجلين في قاطعه أحدهما باذن صاحبه ثم يقتضى الذي تمسك بالرق مثل ما قاطع عليه صاحبه أو
أكثر من ذلك ثم يعجز المكاتب **ع** قال مالك فهو بينهما لانه انما اقتضى الذي له عليه وان اقتضى
أقل مما أخذ الذي قاطعه ثم عجز المكاتب فأحب الذي قاطعه أن يرد على صاحبه نصف ما يفضل به
ويكون العبد بينهما نصفين فذلك له وان أبي فجميع العبد للذي لم يقاطعه وان مات المكاتب وترك
مالاً فأحب الذي قاطعه أن يرد على صاحبه نصف ما يفضل به ويكون الميراث بينهما فذلك له وان كان
الذي تمسك بالكتابة قد أخذ مثل ما قاطع عليه شريكه أو أفضل فالميراث بينهما بقدر ملكيهما لانه
انما أخذ حقه **ش** وهذا على ما تقدم انه ان عجز فقبط الذي تمسك مثل ما قبض صاحبه أو
أكثر فالعبد بينهما رقيقا لهما أو يسلم جميع العبد الى الممسك وأما اذا مات المكاتب وقبض
التمسك مثل ما قبض شريكه أو أكثر فالميراث بينهما وان قبض أقل فللذي قاطع أن يرد على الآخر
نصف ما يفضل ويكون الميراث بينهما فذلك له ومعنى هذا أن يأخذ الممسك من تركه العبد مثل ما فضل
بصاحبه ويكون الثاني بينهما بنصفين ولا فرق بين هذا وبين ما في الكتاب الا في الاعيان من الثياب
والدواب والعبيد وغير ذلك فان لفظ الموطن يقتضى أنه ان أحب الذي قاطع دفع نصف ما يقتضى به
ويكون له الاعيان وكذلك روى عيسى عن ابن القاسم في الموازية ان الممسك يستوفى بقية
كتابته من مان المكاتب الذي توفي ثم يقسمان الباقي وكذلك فرق بين العجز والموت والله أعلم
(فصل) وقوله وان مات المكاتب وترك مالا استوفى منه الممسك ما بقي له من الكتابة يريد أنه

الكتابة حقه الذي بقي له
الى المكاتب من ماله
ثم كان الذي بقي من مال
المكاتب بين الذي قاطعه
وبين شريكه على قدر
حصصهما في المكاتب
وان كان أحدهما قاطعه
وتماسك صاحبه بالكتابة
ثم عجز المكاتب قيل للذي
قاطعه ان شئت أن ترد على
صاحبك نصف الذي
أخذت ويكون العبد
بينكما شطرين وان
أبيت فجميع العبد للذي
تمسك بالرق خالصا **ع** قال
مالك في المكاتب يكون
بين الرجلين في قاطعه
أحدهما باذن صاحبه
ثم يقتضى الذي تمسك
بالرق مثل ما قاطع عليه
صاحبه أو أكثر من ذلك
ثم يعجز المكاتب **ع** قال
مالك فهو بينهما لانه انما
اقتضى الذي له عليه وان
اقتضى أقل مما أخذ الذي
قاطعه ثم عجز المكاتب
فأحب الذي قاطعه أن يرد
على صاحبه نصف ما يفضل
به ويكون العبد بينهما
نصفين فذلك له وان أبي
فجميع العبد للذي
لم يقاطعه وان مات

المكاتب وترك مالا فأحب الذي قاطعه أن يرد على صاحبه نصف ما يفضل به ويكون الميراث بينهما فذلك له وان كان الذي تمسك
بالكتابة قد أخذ مثل ما قاطع عليه شريكه أو أفضل فالميراث بينهما بقدر ملكيهما لانه انما أخذ حقه

وان استوفى منه في الموت مثل الذي استوفى الذي قاطع وأكثرفانه يأخذ منه بقية ماله عليه من الكتابة ثم يكون ما بقي بينهما نصفين وأما في العجز فهو بخلاف الكتابة إذا استوفى منه مثل ما يستوفى الذي قاطع أو أكثر فليس للذي تمسك أكثر من ذلك والعبد بينهما بنصفين وذلك ان في العجز بقية رقبة المالك وفي الموت قد ذهبت فلذلك اقرت لوليك المالك أقل مما بقي عليه للتمسك لم يكن له غيره ولم يرجع على الذي قاطع بشئ مما أخذ في النواذر وهذا اذا قاطعه بعين فان قاطعه بعرض أو حيوان نظرت الى قيمته نقدا يوم قبضه وكان الأمر على ما تقدم وان كان ما قبض مكيلا أو موزونا رد مثله ورد صاحبه ما قبض فكان بينهما (مسئلة) فلو مات المالك وقبض للذي قاطع بعض حقه كان له أن يأخذ مما بقي من القطاعة وللاخر أن يأخذ ما بقي له من الكتابة وان عجز ماله عن ذلك تخاصفاه لكل واحد منهما بما بقي من النواذر

(فصل) وقوله ولو عجز المالك للذي قاطعه أن يرد نصف ما أخذ ويكون العبد بينهما نصفين أو يتأسك بما قبض ويكون العبد كله للتمسك ومعنى ذلك ان التمسك لم يقبض منه شئ فيكون للذي قاطع أن يرد نصف جميع ما أخذ أو أخذ أقل مما أخذ فيكون للذي قاطع أن يرد نصف ما زاد أخذه على أخذ التمسك والله أعلم وأحكم ص

قال مالك في المالك في المالك يكون بين الرجلين في قاطع أحدهما على نصف حقه باذن صاحبه ثم يقبض الذي تمسك بالرق أقل مما قاطع عليه صاحبه ثم يعجز المالك * قال مالك ان أحب الذي قاطع العبد أن يرد على صاحبه نصف ما يفضل به كان العبد بينهما شطرين فان أبي أن يرد فلا يرد للذي تمسك بالرق حصة صاحبه الذي كان قاطع عليه المالك * قال مالك وتفسير ذلك أن العبد يكون بينهما شطرين في كتابانه جميعا ثم يقاطع أحدهما المالك على نصف حقه باذن صاحبه وذلك الربع من جميع العبد ثم يعجز المالك فيقال للذي قاطعه ان شئت فاردد على صاحبك نصف ما فضلته به ويكون العبد بينكما شطرين وان أبي كان للذي تمسك بالكتابة ربع صاحبه الذي قاطع المالك عليه خالما وكان له نصف العبد فذلك الثلاثة أرباع العبد وكان للذي قاطع ربع العبد لانه أبي أن يرد ثمن ربه الذي قاطع عليه * ش ومعنى ذلك ان أحد الشرين يكون قاطع المالك على نصف نصيبه وهو ربع جميعه وأبقي النصف الآخر من نصيبه على حكم الكتابة قال مالك في الموازية فيبقى ثلاثة أرباع العبد على حكم الكتابة وربعه على القطاعة فهذا ان عجز فللذي قاطعه أن يرد على صاحبه نصف ما فضلته به ويكون العبد بينهما بنصفين * قال مالك في الموازية شاء المفسك بالرق أو أبي لان هذا حكم الكتابة تبع العجز ان رجعا على ما كانا عليه قبل الكتابة فان أبي من ذلك نفذ له ربع العبد بما قاطع عليه اذا كان قاطع باذن شريكه وصار كأنه باع ذلك الربع من شريكه فصار ثلاثة أرباع العبد لشريكه بالعجز ولم يبق للذي قاطعه من حصته الا ما بقي على حكم الكتابة وهو الربع من العبد (مسئلة) ولو كان قبض التمسك مثل ما قبض المتقاطع وذلك بأن يقاطعه الأول بمائة وأخذ التمسك مائة كان المقاطع بالخيار بين أن يسلم الى التمسك ما أخذه ويكون له نصف العبد وبين أن يأخذ المقاطع من التمسك ثلث المائة التي قبض ويسلم له ربع العبد فيكون له تسعة ثلثه أرباعه والذي قاطع ربعه وكذلك ان قبض التمسك مائتين فلامه قاطع أخذ ثلثها وان كره ذلك التمسك ويكون للذي قاطع ربع العبد وان شاء أخذ منه خمسين وكان العبد بينهما نصفين قال محمد بن عماره أن المقاطع لم يأخذ غير ما قاطع عليه فكان حقه أن يأخذ الثلث من كل مائة تضي لان له ربع المالك وللاخر نصفه فان شاء أخذ ذلك

* قال مالك في المالك ب يكون بين الرجلين في قاطع أحدهما على نصف - قه باذن صاحبه ثم يقبض الذي تمسك بالرق أقل مما قاطع عليه صاحبه ثم يعجز المالك * قال مالك ان أحب الذي قاطع العبد أن يرد على صاحبه نصف ما يفضل به كان العبد بينهما شطرين فان أبي أن يرد فلا يرد للذي تمسك بالرق حصة صاحبه الذي كان قاطع عليه المالك * قال مالك وتفسير ذلك أن العبد يكون بينهما شطرين في كتابانه جميعا ثم يقاطع أحدهما المالك على نصف حقه باذن صاحبه وذلك الربع من جميع العبد ثم يعجز المالك فيقال للذي قاطعه ان شئت فاردد على صاحبك نصف ما فضلته به ويكون العبد بينكما شطرين وان أبي كان للذي تمسك بالكتابة ربع صاحبه الذي قاطع المالك عليه خالما وكان له نصف العبد فذلك الثلاثة أرباع العبد وكان للذي قاطع ربع العبد لانه أبي أن يرد ثمن ربه الذي قاطع عليه * ربعه الذي قاطع عليه

* قال مالك في المكاتب يقاطعه سيده فيعتق ويكتب عليه ما بقي من قطاعته ديناً عليه ثم يموت المكاتب وعليه دين للناس * قال مالك فان سيده لا يحاص غرماء بالذي عليه (٢٠) من قطاعته ولغرمائه أن يبدؤا عليه * قال مالك ليس للمكاتب

ثم له أن يحتار التماسك بما قبض ولا يكون له غير ربع العبد وان شاء أن يكون له نصف العبد رد فضل ما أخذ ان كان عنده فضل والله أعلم وأحكم ص * قال مالك في المكاتب يقاطعه سيده فيعتق ويكتب عليه ما بقي من قطاعته ديناً عليه ثم يموت المكاتب ويكون عليه دين للناس * قال مالك فان سيده لا يحاص غرماء بالذي له عليه من قطاعته ولغرمائه أن يبدؤا عليه * قال مالك ليس للمكاتب أن يقاطع سيده اذا كان عليه ديون للناس فيعتق ويصير لاشئ له لان أهل الدين أحق بماله من سيده فليس ذلك بجائز له * قال مالك الامر عندنا في الرجل يكتب عبه ثم يقاطعه بالذهب فيضع عنه مما عليه من الكتابة للعبد المكاتب أن يقاطع سيده وعليه ديون تحيط بما في يده كالا يجوز له العتق والهبة في تلك الحال وان كان يجوز له المعاوضة المحضة قال ابن الموان لا يحاص به السيد في فلس ولا موت وبه قال زيد بن ثابت وعطاء وابن المسيب والزهرى وهو قول أبى حنيفة والشافعى وقال شريح يحاص سيده الغرماء وبه قال النخعي والشعبي والدليل على ما نقلوه ما قدمناه والله أعلم ص * قال مالك الامر عندنا في الرجل يكتب عبه ثم يقاطعه بالذهب فيضع عنه مما عليه من الكتابة على أن يعجل له ما قطعه عليه أنه ليس بذلك بأس وانما كره ذلك من كرهه لانه أنزله بمنزلة الدين يكون للرجل على الرجل الى أجل فيضع عنه وينقده وليس هذا مثل الدين انما كانت قطاعة المكاتب سيده على أن يعطيه مالا في أن يتعجل العتق فيجب له الميراث والشهادة والحدود وتثبت له حرمة العتاقة ولم يشتر دراهم ولا ذهبا بذهب وانما مثل ذلك رجل قال لغلامه اثنتى بكذا وكذا ديناراً وأنت حر فوضع عنه من ذلك فقال ان جئتني بأقل من ذلك فأنت حر فليس هذا ديناً ثابتاً لو كان ديناً ثابتاً لحاص به السيد غرماء المكاتب اذا مات أو أفلس فدخل معهم في مال مكاتبه * ش * وهذا على ما قال ان القطاعة تجوز بأقل مما كاتب عليه وأكثر على التعجيل من المؤجل وتأجيل المعجل في الطعام وغيره خلافاً للشافعى في قوله لا يجوز ذلك في أن يضع ويتعجل والدليل على ما نقلوه ما قاله مالك من أنه ليس الكتابة بدين ثابت وانما هي معنى متعلق بالرقبة لانه اذا عثر أداء الكتابة استرقت الرقبة وتنقل بالقطاعة على تعجيل الكتابة الى دين متعلق بالذمة على حسب ما قدمناه قال الشيخ أبو اسحاق ويجوز بالنقد واختلف في النسيئة والنقد أحب الى وعلق مالك رحمه الله في ذلك بفصل آخر وهو ما يقتضيه القطاعة من العتق المتضمن لاداء الشهادة والموارة وتعجيل تمام الحرية ولذلك تأثير في التصحيح

جراح المكاتب

ص * قال مالك أحسن ما سمعت في المكاتب يجرح الرجل جرحاً يقع فيه العقل عليه أن المكاتب ان قوى على أن يؤدى عقل ذلك الجرح مع كتابته أذاه وكان على كتابته فان لم يقو على ذلك فقد عجز عن كتابته وذلك أنه ينبغي أن يؤدى عقل ذلك الجرح قبل الكتابة فان هو عجز عن

غرماء المكاتب اذا مات أو أفلس فدخل معهم في ما هم مكاتبه * جراح المكاتب * قال مالك أحسن ما سمعت في المكاتب يجرح الرجل جرحاً يقع فيه العقل عليه ان المكاتب ان قوى على أن يؤدى عقل ذلك الجرح مع كتابته أذاه وكان على كتابته فان لم يقو على ذلك فقد عجز عن كتابته وذلك أنه ينبغي أن يؤدى عقل ذلك الجرح قبل الكتابة فان هو عجز عن

أن يقاطع سيده اذا كان عليه دين للناس فيعتق ويصير لاشئ له لان أهل الدين أحق بماله من سيده فليس ذلك بجائز له * قال مالك الامر عندنا في الرجل يكتب عبه ثم يقاطعه بالذهب فيضع عنه مما عليه من الكتابة على أن يعجل له ما قطعه عليه أنه ليس بذلك بأس وانما كره ذلك من كرهه لانه أنزله بمنزلة الدين يكون للرجل على الرجل الى أجل فيضع عنه وينقده وليس هذا مثل الدين انما كانت قطاعة المكاتب سيده على أن يعطيه مالا في أن يتعجل العتق فيجب له الميراث والشهادة والحدود وتثبت له حرمة العتاقة ولم يشتر دراهم ولا ذهبا بذهب وانما مثل ذلك رجل قال لغلامه اثنتى بكذا وكذا ديناراً وأنت حر فوضع عنه من ذلك فقال ان جئتني بأقل من ذلك فأنت حر فليس هذا ديناً ثابتاً لو كان ديناً ثابتاً لحاص به السيد

أداء عقل ذلك الجرح
 خبر سيده فان أحب أن
 يؤدي عقل ذلك الجرح
 فعل وأمسك غلامه وصار
 عبدا مملوكا وان شاء أن
 يسلم العبد إلى الجرح
 أسلمه وليس على السيد
 أكثر من أن يسلم عبده
 * قال مالك في القوم
 يكتبون جميعا فيجرح
 أحدهم جرحا فيه عقل
 * قال مالك من جرح
 منهم جرحا فيه عقل قيل
 له وللذين معه في الكتابة
 أدوا جميعا عقل ذلك
 الجرح فان أدوا ثبتوا
 على كتابتهم وان لم
 يؤدوا فقد عجزوا ويعجز
 سيدهم فان شاء أدى
 عقل ذلك الجرح
 ورجعوا عبيدا له جميعا
 وان شاء أسلم الجرح
 وحده ورجع الآخرون
 عبيدا له جميعا بعجزهم
 عن أداء عقل ذلك
 الجرح الذي جرح
 صاحبهم * قال مالك الأمر
 الذي لا اختلاف فيه عندنا
 أن المكاتب اذا أصيب
 بجرح يكون له فيه عقل
 أو أصيب أحد من ولد
 المكاتب الذين معه في
 كتابته فان عقلهم عقل
 العبيد في قيمتهم وأن
 ما أخذ لهم من عقلهم

أداء عقل ذلك الجرح خبر سيده فان أحب أن يؤدي عقل ذلك الجرح فعل وأمسك غلامه وصار عبدا مملوكا وان شاء أن يسلم العبد إلى الجرح أسلمه وليس على السيد أكثر من أن يسلم عبده * قال مالك في القوم يكتبون جميعا فيجرح أحدهم جرحا فيه عقل * قال مالك من جرح منهم جرحا فيه عقل قيل له وللذين معه في الكتابة أدوا جميعا عقل ذلك الجرح فان أدوا ثبتوا على كتابتهم وان لم يؤدوا فقد عجزوا ويعجز سيدهم فان شاء أدى عقل ذلك الجرح ورجعوا عبيدا له جميعا بعجزهم عن أداء عقل ذلك الجرح الذي جرح صاحبهم * ش وهذا على ما قال مالك وذلك ان عقل الجرح مقدم على ملك العبد لان العبد قبل الكتابة لو جنى للزم السيد أن يؤدي ارش الجنابة أو يسلمه فكذلك بعد الكتابة وملك السيد لعبده قبل الكتابة أثبت من حكم الكتابة الذي لم يتقرر بعد ولا يتقرر الا بالأداء أو العتق فان افتدى العبد نفسه فهو على كتابته وان عجز رقيق لانه قد عجز عن أداء الكتابة لعجزه عما هو مقدم على الكتابة وذلك يقتضي رجوعه إلى حكم الرق المحض ثم يكون لسيداه أن يفديه بارش الجنابة أو يسلمه على ما تقدم (مسئلة) ولو كوتب عبدان كتابة واحدة فجنى أحدهما وعجز عن ارش الجنابة فأدى صاحبه حين خاف العجز ثم عتقا بسعائهما فانه يتبعه بارش الجنابة التي أدى عنه ان كان محملا ليعتق عليه بالملك قال عيسى وان كان ممن يعتق عليه في العتية من رواية أشهب (١) ووجه ذلك أنه مال يعتقان فيه ويسترقان بالعجز عنه فجاز أن يرجع به على الأجنبي كالكتابة (مسئلة) وان جرح أحدهما صاحبه خطأ وهما أجنبيان قيل للجرح اعقل ما جنت وتبقين على كتابتك ويحتسب بذلك مما عليك من آخر نجومك ويتبع الجرح الجرح بنصف عقل الجرح ان كانا متساويين في الكتابة وان اختلفت أحوالهما في الكتابة رجع اليه بقدر ما ينوب الجرح من ذلك لان ارش الجرح تأدى عنهما واعتقاه (فرع) فان عجز الجرح عن أداء الارش وخاف الجرح أن يعجز بعجزه فأدى الارش كله أو أدى منه بقدر ما ينوبه من الكتابة اتبعه اذا عتقا بجميع ارش الجنابة لانهما اذا اعتدلا في الغرم فكأنهما انما أديا الكتابة وبقى ارش الجنابة على الجاني وهذا اذا أدى عنه بعض الجنابة وأما ان أدى جميعها فانه يرجع عليه بارش الجنابة ويوفي ما يصيبه منها بعد ذلك لانه لو أسلف الجاني أجنبي ارش الجنابة لرجع عليه بذلك القدر ورجع عليه المجني بقدر ما ينوبه في الكتابة منها لانه أدى عنه ذلك القدر من الكتابة من حق يختص به فكان له الرجوع به عليه والله أعلم ولو كان الجاني أخا المجني عليه أو بعض من يعتق عليه لم يرجع عليه بشئ رواه كله عيسى عن ابن القاسم في المدينة (فرق) ولو جنى أحدا لأخوين على أجنبي فأدى الثاني ارش الجنابة حين خاف أن يعجز بعجز أخيه عن ارش الجنابة فانه يرجع على أخيه بما أدى عنه قال ابن القاسم والفرق بينهما أن هذا المال تأدى إلى أجنبي ولم يتأدى في شئ مما يعتقان به واذا جنى أحدهما على صاحبه ثم أدى المجني عليه لم يرجع على أخيه لانهما يعتقان وروى ابن مزين عن أصبغ ان ابن القاسم رجع عن ذلك وقال لا يرجع عليه بشئ مما أدى عنه من ارش الجنابة على الأجنبي لانه افتك به من الملك كما لو اشتراه وهو مكاتب فعتق عليه ولم يتبعه بشئ وفي العتية من رواية عيسى عن ابن القاسم انه اذا عجز الجاني عن أداء ارش الجنابة فأداه عنه صاحبه فانه يرجع عليه صاحبه وان كان ممن يعتق عليه بخلاف الكتابة * قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أن المكاتب اذا أصيب بجرح يكون له فيه عقل أو أصيب أحد من ولد المكاتب الذين معه في كتابته فان عقلهم عقل العبيد في قيمتهم وأن ما أخذ لهم من عقلهم

يدفع الى سيدهم الذي له الكتابة ويحسب ذلك للمكاتب (٢٧) في آخر كتابته فيوضع عنه ما أخذ سيده من دية جرحه * قال

يدفع الى سيدهم الذي له الكتابة ويحسب ذلك للمكاتب في آخر كتابته فيوضع عنه ما أخذ سيده من دية جرحه * قال مالك وتفسير ذلك أنه كان كاتبه على ثلاثة آلاف درهم وكان دية جرحه الذي أخذ سيده ألف درهم فان أدى المكاتب الى سيده ألفي درهم فهو حر وان كان الذي بقي على ألف درهم وكان الذي أخذ من دية جرحه ألف درهم فقد عتق وان كان عقل جرحه أكثر مما بقي على المكاتب أخذ سيده المكاتب ما بقي من كتابته وعتق وكان ما فضل بعد أداء كتابته للمكاتب ولا ينبغي أن يدفع الى المكاتب شيء من دية جرحه فإما كله ويستهلكه فان عجز رجع الى سيده أعور أو مقطوع اليد أو معضوب الجسد وانما كاتبه سيده على ماله وكسبه ولم يكاتبه على أن يأخذ ثمن ولده ولا مأصيب من عقل جسده فإما كله ويستهلكه ولكن عقل جراحات المكاتب وولده الذين ولدوا في كتابته أو كاتب عليهم يدفع الى سيده ويحسب ذلك له في آخر كتابته * ش وهذا على ما قال ان المكاتب اذا جنى عليه أو على من معه في الكتابة ان عقل جرحه عقل جرح عبد ووجه ذلك انه عبد ما بقي عليه درهم قال ويدفع ذلك العقل الى سيده لانه عوض عن بعض المكاتب لثلاثين الفوت الذي تلف بالجناية وبمخال بينه وبين العوض منه لان ذلك يؤدي الى رجوع العبد اليه بالعجز ناقصا وقد فات العوض فوجب أن يدفع اليه

(فصل) وقوله ويحسب له في آخر كتابته يريد فيما يتم عتقه به لانه لو احتسب له في أول نجم وفيما لا يتم عتقه به من عبده لأدى ذلك الى ما قد مناه لان دفع ذلك اليه في أول نجم دفع عماليس بعوض عنه لان الكتابة لما كانت لا تتبع بعض لا يكون عوضا من جميعها الى الدفعة التي يتم العتق بها وأما ما يؤدي له المكاتب قبل ذلك فنوع من الغلة لانه ان عجز عن آخر نجم ورجع رقيقا بطل ذلك كله وكان ذلك بمنزلة من عجز ولم يعط شيئا فاذا أداه عن أول نجم رجع اليه المكاتب لعجزه ناقصا ببعض الجناية وحكما فبعض من نجومه يحكم الغلة فقد أخذ غلة عبده عوضا عن جزء قد ذهب منه وذلك غير جائز كالمولم يكاتبه

(فصل) وقوله وان كان عقل الجرح أكثر مما بقي عليه من الكتابة أخذ السيد من ذلك بقية كتابته وعتق العبد ودفع اليه الفضل ووجه ذلك ان عقل الجرح اذا كان فيه أداء الكتابة عجل للسيد أداه وان كانت النجوم لم تحل لانه لو لم يكن فيه أداء احتسب له في آخر نجم فاذا كان فيه وفاء عجل له الأداء انه يتعجل به العتق ولا نهما كان عوضا من عين العبد ولم يجز تسليمه الى العبد لثلاثين الفوت لم يرجع الى السيد ناقصا وكان تعجيل دفعه الى السيد تعجيل عتق المكاتب لزم ذلك لانه لاحق للعبد في تأخيرته بخلاف مال المكاتب فانه لا يعجل للسيد قبل حلول النجوم لان ذلك ليس بعوض عن عين المكاتب ولان للمكاتب حق في تصريفه والانتفاع به الى أن نحل نجوم كتابته فافتقر من هذا الوجه والله أعلم وأحكم

* بيع المكاتب *

ص * قال مالك ان أحسن ما سمع في الرجل يشتري مكاتب الرجل أنه لا يبيعه اذا كان كاتبه بدنانير أو دراهم الا بعرض من العروض يعجله ولا يؤخره لانه اذا أخره كان دينه بدين وقد نهى عن السكالي بالسكالي قال وان كاتب المكاتب سيده بعرض من العروض من الابل أو البقر أو الغنم أو الرقيق

مالك وتفسير ذلك أنه كان كاتبه على ثلاثة آلاف درهم وكان دية جرحه الذي أخذ سيده ألف درهم فان أدى المكاتب الى سيده ألفي درهم فهو حر وان كان الذي بقي عليه من كتابته ألف درهم وكان الذي أخذ من دية جرحه ألف درهم فقد عتق وان كان عقل جرحه أكثر مما بقي على المكاتب أخذ سيده المكاتب ما بقي من كتابته وعتق وكان ما فضل بعد أداء كتابته للمكاتب ولا ينبغي أن يدفع الى المكاتب شيء من دية جرحه فإما كله ويستهلكه فان عجز رجع الى سيده أعور أو مقطوع اليد أو معضوب الجسد وانما كاتبه سيده على ماله وكسبه ولم يكاتبه على أن يأخذ ثمن ولده ولا مأصيب من عقل جسده فإما كله ويستهلكه ولكن عقل جراحات المكاتب وولده الذين ولدوا في كتابته أو كاتب عليهم يدفع الى سيده ويحسب ذلك له في آخر كتابته * ش وهذا على ما قال ان المكاتب اذا جنى عليه أو على من معه في الكتابة ان عقل جرحه عقل جرح عبد ووجه ذلك انه عبد ما بقي عليه درهم قال ويدفع ذلك العقل الى سيده لانه عوض عن بعض المكاتب لثلاثين الفوت الذي تلف بالجناية وبمخال بينه وبين العوض منه لان ذلك يؤدي الى رجوع العبد اليه بالعجز ناقصا وقد فات العوض فوجب أن يدفع اليه

(فصل) وقوله ويحسب له في آخر كتابته يريد فيما يتم عتقه به لانه لو احتسب له في أول نجم وفيما لا يتم عتقه به من عبده لأدى ذلك الى ما قد مناه لان دفع ذلك اليه في أول نجم دفع عماليس بعوض عنه لان الكتابة لما كانت لا تتبع بعض لا يكون عوضا من جميعها الى الدفعة التي يتم العتق بها وأما ما يؤدي له المكاتب قبل ذلك فنوع من الغلة لانه ان عجز عن آخر نجم ورجع رقيقا بطل ذلك كله وكان ذلك بمنزلة من عجز ولم يعط شيئا فاذا أداه عن أول نجم رجع اليه المكاتب لعجزه ناقصا ببعض الجناية وحكما فبعض من نجومه يحكم الغلة فقد أخذ غلة عبده عوضا عن جزء قد ذهب منه وذلك غير جائز كالمولم يكاتبه

(فصل) وقوله وان كان عقل الجرح أكثر مما بقي عليه من الكتابة أخذ السيد من ذلك بقية كتابته وعتق العبد ودفع اليه الفضل ووجه ذلك ان عقل الجرح اذا كان فيه أداء الكتابة عجل للسيد أداه وان كانت النجوم لم تحل لانه لو لم يكن فيه أداء احتسب له في آخر نجم فاذا كان فيه وفاء عجل له الأداء انه يتعجل به العتق ولا نهما كان عوضا من عين العبد ولم يجز تسليمه الى العبد لثلاثين الفوت لم يرجع الى السيد ناقصا وكان تعجيل دفعه الى السيد تعجيل عتق المكاتب لزم ذلك لانه لاحق للعبد في تأخيرته بخلاف مال المكاتب فانه لا يعجل للسيد قبل حلول النجوم لان ذلك ليس بعوض عن عين المكاتب ولان للمكاتب حق في تصريفه والانتفاع به الى أن نحل نجوم كتابته فافتقر من هذا الوجه والله أعلم وأحكم

* قال مالك ان أحسن ما سمع في الرجل يشتري مكاتب الرجل أنه لا يبيعه اذا كان كاتبه بدنانير أو دراهم الا بعرض من العروض يعجله ولا يؤخره لانه اذا أخره كان دينه بدين وقد نهى عن السكالي بالسكالي قال وان كاتب المكاتب سيده بعرض من العروض من الابل أو البقر أو الغنم أو الرقيق

ما سمع في الرجل يشتري مكاتب الرجل أنه لا يبيعه اذا كان كاتبه بدنانير أو دراهم الا بعرض من العروض يعجله ولا يؤخره لانه اذا أخره كان دينه بدين وقد نهى عن السكالي بالسكالي قال وان كاتب المكاتب سيده بعرض من العروض من الابل أو البقر أو الغنم أو الرقيق

فانه يصلح للمشتري أن يشتريه بذهب أو فضة أو عرض مخالف للعروض التي كاتبه سيده عليها يعجل ذلك ولا يؤخره **ش** وهذا على ما قال وذلك انه يجوز بيع كتابة المكاتب خلافا لريعة وعبد العزيز بن أبي سلمة وأبي حنيفة والشافعي في منعهم ذلك والدليل على ما نقوله ان هذا عقد معاوضة فلم يمنع صحتها ما فيه من العتق كما لو اشترى عبد العتق وهذا اذا باع السيد جميع الكتابة وأما اذا باع جزءا منها ففي جواز ذلك روايتان عن مالك احدهما المنع والأخرى الجواز قاله القاضي أبو محمد وغيره وجه رواية الجواز وهي في العتية عن ابن القاسم وأشهب ان هذا مبيع مقصود في نفسه يجوز بيع جميعه فجاز بيع جزء منه كسائر المبيعات ووجه رواية المنع ان ذلك يؤدي إلى أن يؤدي المكاتب كتابته أداءه من مختلفين أحدهما إلى سيده بعند كتابته والثاني إلى امتناع الجزء لحق ابتياعه وذلك غير جائز ولذلك لا يجوز أن يكتب الرجل نصف عبده لحق الكتابة ويؤدي النصف الآخر من الخراج بحق الملك (مسئلة) وان كان المكاتب لشريك لم يكن لأحدهما بيع حصته دون شريكه قاله مالك في العتية والموازية قال في العتية وان أذن في ذلك شريكه الآن يبيعه جميعا قال ابن القاسم وكذلك المكاتب لا يشتري نصيب أحد الشريكين فيه الآن يشتري جميعه قال عبد الملك في الموازية أمان المكاتب فلا يجوز الا برضا شريكه وأمان غيره فيجوز وان كره شريكه وجه رواية الجواز انها معاوضة مقصودة تجوز في جميع العبد فجازت في بعضه كالبيع والاجارة ووجه الرواية الثانية ما قدمناه أيضا وأمان العبد نفسه فقد قال محمد انها كالقطاعة (فصل) وقوله اذا كاتبه بدنانير ودرهم فلا يبيعها الا بعرض معجل لا يتأخر لانه يدخله الكالني بالكالني وان كانت الكتابة بعرض من ابل ورفيق جاز أن يبيعه بذهب أو فضة أو عرض مخالفه يعجل ذلك ولا يؤخره لما قدمناه ولا يجوز بيعها وهي ذهب بورق لانه يدخله ذهب بورق إلى أجل ولا يبيعهما وهي غرض بعرض من جنسه أكثر منه إلى أجل لانه يدخله الزيادة مع النساء في الجنس وذلك ممنوع قال القاضي أبو محمد وهذا اذا باع الكتابة من غير العبد فأما اذا باعها من العبد نفسه فذلك جائز من كل وجه فينقله من ذهب إلى ورق ومن عرض إلى جنسه أكثر منه وأقل لانه لم ينقل شيئا من ذمة إلى ذمة وانما ترك ما عامله عليه وعدل عنه والله أعلم (فرع) اذا ثبت ذلك فان أدى المكاتب عتق وولاؤه للذي عقد الكتابة ثم باعه وهذا قال مالك وقال الشافعي ولاؤه للمشتري وبه قال عطاء والنخعي وابن حنبل والدليل على ما نقوله قوله صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن أعتق والذي أعتق هو الذي عقد الكتابة وذلك لا ينقض الا بالعجز والبيع لم يتعلق الا بما عليه دون الولاء وما روى أن عائشة اشترت بريرة وجاءت تستعينها في كتابتها ثم ثبت الولاء لها فذلك محمول على انها عجزت فاشترتها بعد العجز والله أعلم (مسئلة) اذا ثبت ذلك فهذا حكم الكتابة وأما بيع الكتابة فلا يجوز وبه قال الشافعي في أحد قوليه وبه قال أبو حنيفة وقال الزهري وريعة ان كان باذن المكاتب جاز ولا يجوز مع عدم اذنه وقال عيسى عن ابن القاسم من باع مكاتبه رد الا أن يعتقه المبتاع فيمضي وكذلك ان مات عنده ضمنه ولا يرجع على البائع بشئ ولا على البائع أن يجعل شيئا مما أخذ في رقبته بخلاف المدبر يبيعه ثم يغوث بموت والدليل على ما نقوله ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن عتبه قال فان بقي على الكتابة وانتقل الولاء إلى المشتري بالبيع فهو بيع الولاء وان رفق لم يجز استرقاق دون عجز عن الاداء وذلك لا يجوز باذن المكاتب ولا باذن غيره **ص** قال مالك أحسن ما سمعت في المكاتب انه اذا بيع كان أحق باشتراء كتابته ممن اشتراها اذا قوى أن يؤدي إلى سيده

فانه يصلح للمشتري أن
يشتريه بذهب أو فضة أو
عرض مخالف للعروض
التي كاتبه سيده عليها
يعجل ذلك ولا يؤخره
ش قال مالك أحسن ما
سمعت في المكاتب أنه
اذا بيع كان أحق باشتراء
كتابته ممن اشتراها اذا
قوى أن يؤدي إلى سيده

التمن الذي باع به فقد اذ ذلك أن اشتراه نفسه عتاقه والعتاقه تبدأ على ما كان معها من الوصايا وان باع بعض من كاتبات المكاتب نصيبه منه فباع نصف المكاتب أو ثلثه أو ربعه أو قسم ما من أسهم المكاتب فليس للمكاتب فيما يبيع منه شفعة وذلك أنه يصير بمنزلة القطعة وليس له أن يقاطم بعض من كاتبة الا باذن شركائه (٢٤) وأن ما يبيع منه ليست له به حصة تامة وأن ماله محجور

عنه وأن اشتراه بعضه
يخاف عليه منه العجز لما
يذهب من ماله وليس
ذلك بمنزلة اشتراء
المكاتب نفسه كاملا الا
أن يأذن له من يقبله فيه
كتابة فإن أذنوا له كان
أحق بما يبيع منه * قال
مالك لا يبيع نجيم من
نجوم المكاتب وذلك أنه
غرران عجز بطل ماعليه
وان مات أو أفلس
وعليه ديون للناس لم يأخذ
الذي اشترى نجمة بمحضته
مع غرمائه شيئا وانما الذي
يشترى نجما من نجوم
المكاتب بمنزلة سيد
المكاتب فسيد المكاتب
لا يخاص بكتابة غلامه
غرماء المكاتب وكذلك
الجراح أيضا يجتمع له
على غلامه فلا يخاص بما
اجتمع له من الجراح
غرماء غلامه * قال مالك
لا بأس بأن يشتري
المكاتب كتابته بعرض
أو بعين مخالف كوتب
به من العين أو العرض
أو غير مخالف معجل أو

التمن الذي يباع به نقد وذلك ان اشتراه بنفسه عتاقه وان العتاقه تبدأ أعلى ما كان . مهمان الوصايا وان
باع بعض من كاتب المكاتب نصيبه منه فباع نصف المكاتب أو ثلثه أو ربعاً أو سهماً من أسهم المكاتب
فليس للمكاتب فيما يبيع منه شفعة وذلك أنه يصير بمنزلة القطاعة وليس له أن يقطع بعض من كتبه الا
بإذن شركائه وان ما يبيع منه ليست له به حرمة تامة وان ماله محجور عنه وان اشتراه بعضه يخاف عليه
منه العجز لما يذهب من ماله وليس ذلك بمنزلة اشتراء المكاتب بنفسه كاملاً الا أن يأذن له من بقي له فيه
كتابة فان أذنوا له كان أحق بما يبيع منه **ش** وهذا على ما قال ان المكاتب أحق بشراء كتابه
اذا اشتراه غيره بمثل ذلك الثمن وليس ذلك من باب الشفعة ولكنه من باب ما يتعلق به مالك رحمه الله
من أن العتق مقدم على الملك والمكاتب اذا اشترى كتابته عتق بنفسه الشراء فكان ذلك أولى من
اشترائه غيره فان ذلك الشراء ربما أدى الى تملك واسترقاق فأما ان يبعث بعض كتابته فلا يكون
أحق بها لان شراء بعض كتابته لا يؤدي الى عتقه ووجه آخر وهو أن العتق مبني على التغليب
والسرية فاذا اجتمع مع التملك عند ابتدائها كان العتق أولى (فرع) وهذا يجري عندى مجرى
التمليك فان قام بذلك المكاتب عند بيع كتابته كان له ذلك الى أن يوقف في ذلك أو يشرع في
اداء النجوم ولم أرفيه نصاً والله أعلم وأحكم **ص** قال مالك لا يحل بيع نجم من نجوم المكاتب وذلك
انه غرر ان يحجز بطل ما عليه وان مات أو أفلس وعليه ديون للناس لم يأخذ الذي اشترى نجمه بمحضته
مع غرمائه شيئاً وانما الذي يشتري نجماً من نجوم المكاتب بمنزلة سيد المكاتب فسيد المكاتب
لا يحاص بكتابة غلامه غرماء المكاتب وكذلك الجراح أيضاً يجتمع له على غلامه فلا يحاص بما اجتمع
له من الجراح غرماء غلامه **ح** قال مالك لا بأس بأن يشتري المكاتب كتابته بهرض أو بعين مخالف
كوتب به من العين أو العرض أو غير مخالف معجل أو مؤخر **ش** قوله لا يحل بيع نجم من نجوم
المكاتب يريد نجماً معيناً من النجوم ان كان النجم الذي يباعه أول نجم قبضه ثم عجز المكاتب
رق جميعه بطل حكم ذلك النجم وان اشترى الثاني بما عجز العبد قبله فلا يدري ما يصير اليه وأما ان
اشترى نجماً غير معين فانه يجوز قاله مالك وابن القاسم وأسهب في العتية قالوا لان يبيعه نجماً غير معين
يرجع الى بيع جزء من الكتابة وذلك جائز على رواية الاجازة وهي الأظهر من قول أصحابنا وأما على
رواية المنع من بيع الجزء فيجب أن لا يجوز بيع نجم غير معين والله أعلم وأحكم **ص** قال مالك
في المكاتب يهلك ويترك أم ولد أو ولده صغاراً منها أو من غيرهما فلا يقوون على السعي ويخاف
عليهم العجز عن كتابتهم قال تبع أم ولد أبيهم اذا كان في ثمنها ما يؤدي به عنهم جميع كتابتهم أمهم كانت
أو غير أمهم يؤدي عنهم ويعتقون لان أباهم كان لا يمنع بيعها اذا خاف العجز عن كتابته فهو لا اذا
حيف عليهم العجز يبعث أم ولد أبيهم فيؤدي عنهم ثمنها فان لم يكن في ثمنها ما يؤدي عنهم ولم تقو هي
ولاهم على السعي رجعت جميعاً رقيقاً لسيدهم **ش** قوله في المكاتب يهلك ويترك أم ولد أو ولده

مؤخر * قال مالك في المكاتب يترك أم ولد وأولادها لصغار أمها أو من غيرها فلا يقوون على السعي ويخاف عليهم العجز عن كتابتهم قال تباع أم ولد أبيهم إذا كان في ثمنها ما يؤدى به عنهم جميع كتابتهم أمهم كانت أو غيرها هم يؤدى عنهم ويعتقون لأن أباهم كان لا يمنع بيعها إذا خاف العجز عن كتابته فهو لا إذا خيف عليهم العجز يبع أم ولد أبيهم فيؤدى عنهم ثمنها فان لم يكن في ثمنها ما يؤدى عنهم ولم تقو هي ولا هم على السعي رجعوا جيعار فيقال سيدهم

صغار له منها أو من غيرها فلا يقدر على السعي تباع أم الولد إذا كان يتيماً من من ثمنها جميع الكتابة على ما قاله والمكاتب إذا ترك أم ولد لا يخلو أن يكون لها ولد أو لا يكون لها ولد فان لم يكن لها ولد لم تستع ولم تعتق وان ترك أضعاف الكتابة لانهم لم تعتقد عليها كتابة فانما هي بمنزلة مال المكاتب يصير إلى السيد بموته (مسئلة) فان كان معها ولد صغير منها أو من غيرها يخاف عليهم العجز لضعفهم عن السعي يبعث أم الولد ووجه ذلك ما قدمناه من أنها بمنزلة مال أبيهم فلذلك لم يثبت لها حكم الكتابة فتعتق بالاداء وانما أثبت لها حكم المال ولذلك يجوز للمكاتب أن يبيعها إذا خاف العجز وذلك يقتضى أن يؤدي منها الكتابة فيعتق بذلك من ثبت له حكم الكتابة به وشارك فيها من عقدها والله أعلم (مسئلة) ولو ترك المكاتب ما لا يؤدي منه الكتابة عتق جميعهم وروى سمعون عن ابن القاسم في العتية لا يرجع عليها ولد المكاتب بشئ وان لم تكن أمهم ووجه ذلك أن أم الولد لا تباع لفرض ضرورة وانما تباع للضرورة وخوف العجز وإذا اتفق ذلك بالمال الاداء فلا بد أن يعتق وانما تعتق على المكاتب فلا يرجع عليها بشئ مما اعتقت به لان المكاتب إذا عتقت عليه أم ولده لم يرجع عليها بشئ والله أعلم وأحكم (مسئلة) فان مات المكاتب عن أم ولد وأب وأخ في الكتابة فقد قال ابن القاسم في الموازية هي رفيق للاب وان ترك وفاء بالكتابة وقار أشهب ان ترك وفاء عتقت مع الأب والأخ وان لم يترك وفاء رقت ولا تعتق في سعيها بعد ذلك ولا تسعى هي الامع الولد

* قال مالك الأمر عندنا في الذي يبتاع كتابة المكاتب ثم يهلك المكاتب قبل أن يؤدي كتابته أنه يرثه الذي اشترى كتابته وان عجز فله رقبته وان أدى المكاتب كتابته إلى الذي اشترها وعتق فولأؤه للذي عقد كتابته ليس للذي اشترى كتابته من ولأؤه شيء

(فصل) وقوله فإذا لم يكن في ثمنها ما يؤدي عنهم ولم تقو هي ولا هم على السعي رجعوا رفيقا لسيدهم يريدان ولد المكاتب - يرقون إذا لم يمكنهم الاداء بما يخلفه أبوه ولا بسعيهم يريدانه ليس في ثمنها ما يؤدي عنهم حتى يبلغ السعي وأما ان كان في ثمنهم ما يؤدي عنهم حتى يبلغوا السعي في الموازية عن عيسى تباع ويؤدي عنهم من ثمنها نجومهم حتى يبلغوا السعي فان أدوا عتقوا وان عجزوا رقبوا وروى يحيى ابن يحيى عن ابن نافع لا تباع لهم إلا أن يكون في ثمنها ان يبعث ما يعتقون به وجه القول الأول انها مال للمكاتب فجاز أن تباع في الاداء عن بنيه كالأوكار في ثمنها ما يعتقون به ولان كل ما يباع في أداء جميع ما عليهم يبعث في اداء بعض ما عليهم كسائر أمواله ورفيقه ووجه القول الثاني ان هذا يلحقها العتق وتعتق مع الولد فلا تباع مع السلامة كسائر من انقذه الكتابة ص قال مالك الأمر عندنا في الذي يبتاع كتابة المكاتب ثم يهلك المكاتب قبل أن يؤدي كتابته أنه يرثه الذي اشترى كتابته وان عجز فله رقبته وان أدى المكاتب كتابته إلى الذي اشترها وعتق فولأؤه للذي عقد كتابته ليس للذي اشترى كتابته من ولأؤه شيء * ش قوله فحين اشترى كتابة المكاتب ثم مات انه يرثه يريدانه أحق به لانه ليس على وجه الميراث لان الرق ينافي التوارث ولكن بمعنى استحقاق السيد مال عبده ولو عجز المكاتب لكانت رقبته لمن اشترها لانه لا خلاف أنه يترق بالعجز ولا يجوز أن يسترقه بائع الكتابة لانه لا يجتمع له الثمن ورقبة العبد

(فصل) وقوله وان أدى المكاتب كتابة إلى الذي اشترها وعتق فولأؤه للذي عقد الكتابة خلافاً للشافعي في قوله الولاء لا يشتري وبه قال ابن حنبل والنخعي ومعنى ذلك ان المكاتب انما عتق بالعتق الذي تضمنه عقد الكتابة وقد ثبت الولاء لمن أعتقه لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وانما الولاء لمن أعتق وأما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وانما الولاء لمن أعطى الورق وان ذلك في قصه بعينها كان فيها المعتق هو الذي أعطى الورق ويحتمل أن يخرج على الطالب فان غالب الحال ان المعتق هو معطى الورق وأما من يشتري الكتابة وتتأدى اليه فقليل نادر فكان ذلك

على سبيل التفريق لا على سبيل التعليق وكان قوله وانما الولاء لمن أعتق على وجه التعليل فيه يتعلق الحكم فعلى هذا ان المشتري للكتابة انما يشتري ما على المكاتب من الكتابة وانما يشتري العبد لعجزه عن أداء ما اشتري فلو ابتدأ عتقه بعد عجزه واسترقاقه لبطل حكم ما تقدم من الكتابة وكان ولاؤه بالعتق الثاني للمشتري والله أعلم وأحكم

﴿سعى المكاتب﴾

ص ﴿مالله انه بلغه ان عروة بن الزبير وسليمان بن يسار سئلا عن رجل كاتب على نفسه وعلى بنه ثم مات هل يسعى بنو المكاتب في كتابة أبيهم أم هم عبيد فقال بل يسعون في كتابة أبيهم ولا يوضع عنهم لموت أبيهم شيء﴾ قال مالك وان كانوا صغارا لا يطبقون السعي لم ينتظر بهم أن يكبروا وكانوا رقيقا لسيدهم إلا أن يكون المكاتب ترك ما يؤديهم عنهم فنجوهم إلى أن يتكفوا والسعي فان كان فيما ترك ما يؤدي عنهم أدى ذلك عنهم وتركوا على حالهم حتى يبلغوا السعي فان كان فيما ترك ما يؤدي عنهم أدى ذلك عنهم وتركوا على حالهم حتى يبلغوا السعي فان أدوا عتقوا وان عجزوا رقا ﴿قال مالك في المكاتب يموت ويترك مال ليس فيه وفاء الكتابة ويترك ولد له أم ولد له أن تسعى عليهم انه يدفع اليها المال اذا كانت مأمونة على ذلك قوية على السعي وان لم تكن قوية على السعي لم تعط شيئا من ذلك ورجعت هي وولد المكاتب رقيقا لسيدهم﴾

(فصل) وقوله وان كانوا صغارا لا يطبقون السعي لم ينتظر بهم أن يكبروا يريد اذا لم يترك أبوهم ما يؤدي به الكتابة أو يؤدي به نجوهم إلى أن يبلغوا السعي فان ترك ما يؤدي عنهم إلى أن يبلغوا السعي أدى عنهم وانتظر بهم ذلك فان أدوا بسعيهم عتقوا وان عجزوا رقا ووجه ذلك ان المكاتب المتوفى كان أيضا ماله ما على بنه وغيره من الكتابة بحق مشاركتهم فيها فاذا ترك ما يؤدي عنهم وعجزوا هم كان ذلك في ماله الذي تركه والله أعلم وأحكم ص ﴿قال مالك في المكاتب يموت ويترك مال ليس فيه وفاء الكتابة ويترك ولد له أم ولد له أن تسعى عليهم انه يدفع اليها المال اذا كانت مأمونة على ذلك قوية على السعي وان لم تكن قوية على السعي لم تعط شيئا من ذلك ورجعت هي وولد المكاتب رقيقا لسيدهم﴾

(فصل) وقوله وان لم تكن قوية على السعي ولا مأمونة على المال لم تعط شيئا من ذلك ورجعت هي وولد المكاتب رقيقا لسيدهم

﴿سعى المكاتب﴾

﴿حدثني مالك أنه بلغه أن عروة بن الزبير وسليمان بن يسار سئلا عن رجل كاتب على نفسه وعلى بنه ثم مات هل يسعى بنو المكاتب في كتابة أبيهم أم هم عبيد فقال بل يسعون في كتابة أبيهم ولا يوضع عنهم لموت أبيهم شيء﴾ قال مالك وان كانوا صغارا لا يطبقون السعي لم ينتظر بهم أن يكبروا وكانوا رقيقا لسيدهم إلا أن يكون المكاتب ترك ما يؤديهم عنهم فنجوهم إلى أن يتكفوا السعي فان كان فيما ترك ما يؤدي عنهم أدى ذلك عنهم وتركوا على حالهم حتى يبلغوا السعي فان أدوا عتقوا وان عجزوا رقا ﴿قال مالك في المكاتب يموت ويترك مال ليس فيه وفاء الكتابة ويترك ولد له أم ولد له أن تسعى عليهم انه يدفع اليها المال اذا كانت مأمونة على ذلك قوية على السعي وان لم تكن قوية على السعي لم تعط شيئا من ذلك ورجعت هي وولد المكاتب رقيقا لسيدهم﴾

ولم تكن مأونة عليه ولم يكن في المال ما تآدى منه الكتابة أو يتآدى من نجومها ما يبلغون به السعي دفع المال كله الى السيد ورق الولد وأم الولد ولو كان فيه وفاء بنجومهم الى أن يبلغوا السعي مع عجزهم وعجز أم الولد عن ذلك دفع المال الى السيد فحسب في أول نجومهم ثم اذ بلغوا السعي أدوا بسعيهم أو رفقوا بعجزهم (مسئلة) ولو مات المكاتب عن أم ولده وقد كتب معه غيره ممن ليس بولده فأدوا الكتابة في الموازية من رواية يحيى بن يحيى عن مالك لا تعتق أم ولد المكاتب في كتابته بعد موته الا مع ولده أو ولد ولده قال عيسى كان منها أو من غيرها ممن معه في الكتابة وأما بيع غيرهم من ولد وأخ فلا تعتق بعقدهم وقاله عيسى ومعنى ذلك ان الولد بعض المكاتب فكان لأمه ولد أبيهم معهم حكمها مع أبيهم ولما كانت تعتق بعقده المكاتب وان كانت ماله فكذلك مع ولده وأما من ليس بولد فانه لا يعتق عليه على الكتابة والله أعلم وأحكم قال عيسى ولم يكن هي من مال الميت فتباع ويستعينون بثمنها ان أرادوا ذلك ويتبعهم السيد بثمنها ان عتقوا وان استغنوا عنها وعتقوا رقت للسيد لان مال المكاتب عائدا اليه والله أعلم وأحكم (مسئلة) واذا كاتب المكاتب على نفسه وعلى أم ولده لم يجز له أن يطأها لانه حين كاتب عليها كأنها قد خرجت عن ملكه وصارت لسيده فان مات المكاتب كان لها أن تسمى وان لم تمت وأذا فعتق لم يكن له عليها سبيل الابتنكاح جديد ان رضيت به ولاؤها السيد ها المكاتب قال عيسى قاله لي ابن القاسم وبلغني عن ابن كنانة ص ع قال مالك اذا كاتب لقوم جميعا كتابة واحدة ولا رحم بينهم فعجز بعضهم وسعى بعضهم حتى عتقوا جميعا فان الذين سعوا يرجعون على الذين عجزوا بمحض ما أدوا عنهم لان بعضهم حلاء عن بعض ع ش يريد انهم مع اطلاق العقد يكون بعضهم حلاء عن بعض لان ذلك مقتضى جمعهم في كتابة واحدة فان أدى بعضهم الكتابة دون بعض فلا يخلو أن يكونوا أقارب أو أجنب فان كانوا أجنب رجعت بعضهم الى بعض بما أدوا عنهم وقد اختلف أصحابنا في صفة التراجع قال مالك في الموازية يرجع على من أدى عنه بقدر ما يقع عليه على حسب قوته وسعيه وقال ابن القاسم وجدته وقال أشهب على قدر قوته على الكتابة وهو على نحو قول مالك وابن القاسم وقال ابن الماجشون التراجع على العدور وي ابن حبيب عن مطر و ابن الماجشون على قدر قيمتهم وجه قول مالك ان الذي ينتفع به في الكتابة القوة على الأداء فوجب أن يكون ما يؤدونه يتقسط بحسب ذلك وقال عيسى في المزنية وربما كانت الجارية ثمن مائة دينار ولا قوة لها على الأداء ويكون العبد الحقيق ثمن عشرين دينارا وهو في الكسب له بال ووجه رواية ابن المواز عن ابن الماجشون ان الاعتبار بالعدد ولو اعتبر بالقوة على الأداء لما حجت كتابة الصغير والشيخ الفاني معهم لانهم لا أداء فيهم فكان ما يؤدى عنهم زيادة أو سلف ووجه رواية ابن حبيب عن ابن الماجشون ان السيد انما يبدل رقابهم فيجب أن يكون العوض يتقسط على قدر قيمتهما (فرع) اذا ثبت ذلك فان الاعتبار في ذلك عند مالك وابن القاسم بيوم العقد فينظر الى حالهم يوم العقد وروى ابن حبيب عن مطرف و ابن الماجشون الاعتبار بقيمتهم يوم عتقوا ليس يوم كوتبوا وقال أصبغ يعتبر حالهم يوم عتقوا ولو كانت حالهم يوم كوتبوا يريدان الاعتبار بالسوق وغلاء الأثمان يوم العقد والاعتبار بصفاتهم يوم العتق ووجه قول مالك ان العقد انما اعتبر فيه حال يوم العقد فيجب أن يكون ذلك المعتبر بهم من حالهم في التقسيط فأما ما حدث بعد ذلك فلم ينقد العقد عليه وقد قال أصبغ في الموازية ان كان فيهم يوم عقد الكتابة من لاسعاية له من صغير أو شيخ فلا شيء عليه ووجه ذلك ما قدمناه من اعتبارهم يوم العقد ووجه قول مطرف و ابن الماجشون ان عقد

قال مالك اذا كاتب القوم
جميعا كتابة واحدة ولا رحم
بينهم فعجز بعضهم وسعى
بعضهم حتى عتقوا جميعا
فان الذين سعوا يرجعون
على الذين عجزوا بمحض
ما أدوا عنهم لأن بعضهم
حلاء عن بعض

الكتابة لا يتم الا بنفس العقد فان العجز بنفسه وانما يتم بالأداء وبه يصح العتق فيجب أن يكون الاعتبار بذلك اليوم دون يوم عقد الكتابة يدل على ذلك أنهم لو عجزوا لرجعوا اليه على حالهم ذلك اليوم للسيد الزيادة والنقص دون تراجع ووجه قول أصبغ أن صفاتهم تعتبر بحال يوم الأداء لأنه وقت نفوذ العقد على السواء يوم العقد لأن ذلك كان المعبر في زيادة الكتابة ونقصها والله أعلم (مسئلة) وان كان فيهم صغير فبلغ السعي قبل الأداء في الموازية عن أشهب عليه بقدر ما يطبق يوم وقعت الكتابة على حاله قال محمد بن عبد الله يوم الحكم ان لو كان هكذا يوم الكتابة بالغا وقال أصبغ عليه بقدر طاقته يوم بلغ السعي ان لو كان بهذه الحال يوم الكتابة وقال في باب آخر لاشئ على الصغير والشيخ الفاني يوم العقد

(فصل) وقوله فان الذين سعوا في الكتابة يرجعون على الذين عجزوا وباحصة ما أداو عنهم لم يختلف بل الجانب يرجع بعضهم على بعض فأما الاقارب فلم يختلف في الاولاد والاخوة انه لا يرجع بعضهم على بعض روى ذلك عن مالك في الموازية قال ابن القاسم والذي يصح عندي انه لا يرجع على من يعتق عليه اذا ملكه وقاله عبد الملك وابن عبد الحكم وروى عن مالك اذا كانت بينهم قرابة يتوارثون بها فلا تراجع بينهم وقال أشهب لا يرجع على ذي رحم وان كان لا يعتق عليه ولا يرثه ووجه قول ابن القاسم ان الاداء عنه بمنزلة اشتراء الكتابة فلا يرجع عليه لأنه بذلك يعتق عليه ووجه قول مالك اعتبار التوارث (مسئلة) فأما الزوج فوجه فروى ابن القاسم عن مالك لا يرجع عليها قال ابن القاسم هذا استحسن وليس بالقوى ووجه قول مالك انها توارثه كالابن ووجه قول ابن القاسم انها لا تناسبه كالاجنبي ولان توارثهما ليس سببه ثابتا لأنه يبطل بالطلاق بخلاف الاقارب والله أعلم وقال ابن مزين والزوج كذلك ان أعتق بسة المرأة وما لها لم ترجع عليه بشئ فان مات لم ترثه والله أعلم (مسئلة) اذا ثبت ذلك فلا يخالوا يؤدي عنهم نجما لا يتم به عتقهم أو ما يتم به عتقهم فان أدى عنهم ما لا يتم به عتقهم ففي الموازية وغيرها لا يرجع عليهم الآن لأنه انما أدى عنهم ليعينهم على السعاية في المستقبل فليس له أن يشغلهم بطلب ما أدى عنهم حتى يتم الأداء وأما ان أدى ما يتم به عتقهم ففي الموازية يرجع عليهم معجلا قال محمد بن زيد يؤدي عنهم على النجوم ولم يعجلها وأما اذا عجل أحدهم الاداء قبل ان تحمل النجوم فانما يرجع عليهم على النجوم ووجه ذلك انه تبرع بالتعجيل فليس له أن يلزمهم ذلك ويخاص الذي أدى عن أصحابه الغرماء بما أدى عنهم قال في الموازية لأن ذلك لما أدى عنهم وعتقوا به صار ديننا ثابتا عليهم والله أعلم وأحكم

عتق المكاتب اذا أدى ما عليه قبل محله

ص * مالك انه مع ربيعة بن عبد الرحمن وغيره يذكرون أن مكاتباً كان للفراصة بن عبد الرحمن وأنه عرض عليه أن يدفع اليه جميع ما عليه من كتابته فأبى الفراصة فأبى المكاتب مروان ابن الحكم وهو أمير المدينة قد ذكر ذلك له فدعا مروان الفراصة فقال له ذلك فأبى فأمر مروان بذلك المان أن يقبض من المكاتب في موضع في بيت المال وقال مكاتب اذهب فقد عتقت فلما رأى ذلك الفراصة قبض المال * قال مالك فالأمر عندنا أن المكاتب اذا أدى جميع ما عليه من نجومه قبل محله جاز ذلك له ولم يكن سيده أن يأبى ذلك عليه وذلك أنه يضع عن المكاتب بذلك كل شرط أو خدمة أو سفر لأنه لا يتم عتاقه رجل وعليه بقية من رقب ولا يتم حرمة ولا تجوز شهادته ولا يجب ميراثه

عتق المكاتب اذا أدى ما عليه قبل محله * حدثني يحيى عن مالك انه سمع ربيعة بن عبد الرحمن وغيره يذكرون أن مكاتباً كان للفراصة ابن عبد الرحمن وأنه عرض عليه أن يدفع اليه جميع ما عليه من كتابته فأبى الفراصة فأبى المكاتب مروان بن الحكم وهو أمير المدينة قد ذكر ذلك له فدعا مروان الفراصة فقال له ذلك فأبى فأمر مروان بذلك المال أن يقبض من المكاتب في موضع في بيت المال وقال للمكاتب اذهب فقد عتقت فلما رأى ذلك الفراصة قبض المال * قال مالك فالأمر عندنا أن المكاتب اذا أدى جميع ما عليه من نجومه قبل محله جاز ذلك له ولم يكن سيده أن يأبى ذلك عليه وذلك أنه يضع عن المكاتب بذلك كل شرط أو خدمة أو سفر لأنه لا يتم عتاقه رجل وعليه بقية من رقب ولا يتم حرمة ولا تجوز شهادته ولا يجب ميراثه

ولا أشباه هذا من أمره ولا ينبغي لسيده أن يشترط عليه خدمة بعد عتاقه **ح** ش امتناع الفرافسة من قبض كتابه مكاتبه قبل محل نجومها يحتمل أن يكون كاتبه على عروض مؤجلة فلذلك امتنع من أخذها لما جوز أنها أكثر قيمة عند محل نجومها وقد قال القاضي أبو محمد وغيره إذا جعل المكاتب كتابته لم يكن للسيد الامتناع من أخذها لأن الأجل حق للمكاتب ورفق به فإذا رضى اسقاطه كان ذلك له قال الشيخ أبو القاسم ليس للسيد الامتناع من قبضها وقد قال مالك في الموازية إذا عجل المكاتب ما عليه من الضمما ياعتق أن كره السيد عليه قيمتها على أنها قد حلت لا قيمتها إلى محلها (فصل) ولما امتنع الفرافسة من قبض ذلك كان لمروان جبره على قبضه إلا أنه رأى تعجيل عتق المكاتب ووضع الكتابة في بيت المال لأنه يؤمن عدم الاداء فيه ومثل هذا يجوز فعله إذا رآه الامام لأنه يقوم مقام الجزء المقصود بتعجيل الاداء وهو انفاذ العتق ولذلك جاز للمكاتب تعجيل ما عليه من الكتابة وإن كانت عروضا لما في ذلك من تعجيل العتق ولأنه ليس بدين ثابت

(فصل) وقوله وذلك أنه يضع عن المكاتب بالاداء كل شرط أو خدمة أو سفر ووجه ذلك ما خرج به من أنه لا تتم عتاقته أن يبقى عليه شيء من أسباب الرق وما شرط عليه من سفر أو خدمة فلذلك كله من أسباب الرق يمنع قبول شهادته وتعمام حرمة وموارثة الأحرار قال القاضي أبو محمد وفي ذلك روايتان أحدهما التي تقدمت وهي رواية ابن المواز عن مالك وهي في العتية رواية أشهب عن مالك ووجه ذلك أن ما شرط من ذلك تابع للكتابة فإذا عجلت سقط ما يتبعها ووجه الرواية الثانية وهي ثبوت ذلك عليه أنه بعض العوض في عتق الرقة فلم تسقط كالكتابة نفسها قال فاذا قلنا لا تسقط فيتخرج ما يلزمه على روايتين أحدهما أنه يؤذيه بعينه قال الشيخ أبو القاسم ولا يعتق إلا بأدائه والاخرى يؤذي قيمة ذلك قال الشيخ أبو القاسم مع كتابته معجلا ولا يؤخره ورواية أشهب عن مالك وقال محمد ليس هذا بشيء وقد رجع عنه مالك وجميع أصحابه على أنه لا يحل به عوضا وقال أحمد بن ميسر القياس رواية أشهب (مسئلة) وأما ما كان من كسوة وخحايا فإنه يفرم قيمة ذلك معجلا هذا الذي روى عن مالك ولو قال قائل إن عليه تعجيل المئين على ما ثبت لها من الصفة بوصوف أو إطلاق لما بعد والله أعلم وأحكم **ص** **ح** قال مالك في مكاتب مرضى مرضا شديدا فأراد أن يدفع نجومه كلها إلى سيده لأن برئه ورثته أحرار وليس معه في كتابته ولله **ح** قال مالك ذلك جائز لأنه لا تتم بذلك حرمة وتعجز شهادته ويجوز اعترافه بما عليه من ديون الناس وتعجز وصيته وليس لسيده أن يأبى ذلك عليه بأن يقول فرمى بماله **ح** ش وهذا على ما قلنا أن حال المرض في ذلك كحال الصحة إذا أراد أن يدفع كتابته ويعجلها حال مرضه جاز له ذلك ولزم السيد قبضها منه ويتم عتقه بأدائها حال مرضه كما يتم عتقه بأدائها حال صحته قبضها بذلك شهادته ويوارث الأحرار وذلك إذا عقد كتابته في الصحة وثبت دفعه بيينة تشهد بذلك وأما أن لم يثبت ذلك إلا بإقرار السيد في مرضه فقبحضها منه فقد قال ابن القاسم في الموازية إن حمله الثلث جاز وعتق أنفسهم ولم يثبتهم ووجه ذلك أن عقد الكتابة وقع في الصحة فثبت له حكم الصحة وأما الإقرار بقبض المال فكان في المرض فيعمل محمل الوصية إن حمله الثلث جاز إقراره وإن اتهم بالميل إليه وأما أن لم يحمله الثلث وكان للسيد ولد لم يثبتهم وجاز قوله وإن لم يكن له ولد لم يصدق إلا بيينة قاله ابن القاسم في الموازية وقال أشهب إن لم يثبتهم السيد بانقطاع المكاتب إليه جاز قوله ووجه قول ابن القاسم أنه إذا لم يحمله الثلث لم يثبتهم على أن يجابيه ويعدل بالمال عن ابنه لأن ذلك خلاف ما استقرت عليه العادة وإن لم يكن له ولد اتهم

ولا أشباه هذا من أمره ولا ينبغي لسيده أن يشترط عليه خدمة بعد عتاقه **ح** قال مالك في مكاتب مرضى مرضا شديدا فأراد أن يدفع نجومها كلها إلى سيده لأن برئه ورثته أحرار وليس معه في كتابته ولله **ح** قال مالك ذلك جائز لأنه لا تتم بذلك حرمة وتعجز شهادته ويجوز اعترافه بما عليه من ديون الناس وتعجز وصيته وليس لسيده أن يأبى ذلك عليه بأن يقول فرمى بماله

أن يكون أراد الوصية بأكثر من الثلث ووجه قول أشهب أنه إذا لم يكن له إليه ميل بعثت التهمة لانه أجنبي في الحقيقة (مسئلة) ومن كاتب عبده في مرضه وقبض الكتابة فثلث نافذان حله الثلث وهو يسع قاله ابن القاسم وقال أشهب ليس كالبيع إذ لا يجوز حتى يحمله الثلث ومعنى اختلافهم في كونه بيعا أنه إذا كان بيعا نفذ الآن يحمله الثلث وإن قلنا أنه عتق لم ينفذ الآن يكون للسيد أموال مأمونة كالمعتق في المرض والالم يعتق حتى يموت السيد ويحمله الثلث وإن لم يحمله خير الورثة في عتقه أو يردوا إليه ما قبضه السيد ويعتق منه ما جمل الثلث بتلا

﴿ ميراث المكاتب اذا عتق ﴾

ص ﴿ مالک انه بلغه أن سعيد بن المسيب سئل عن مكاتب كان بين رجلين فأعتق أحدهما نصيبه فأت المكاتب وترك مالا كثيرا فقال يؤدي إلى الذي تمسك بكتابته الذي بقي له ثم يقتسمان ما بقي بالسوية ﴿ قال مالک اذا كاتب المكاتب فعتق فأتا ميرته أولى الناس بمن كاتبه من الرجال يوم توفي المكاتب من ولد أو عصة ﴿ قال مالک وهذا أيضا في كل من أعتق فأتا ميرته لأقرب الناس ممن أعتقه من ولد أو عصة من الرجال يوم يموت المعتق بعد أن يعتق ويصير موروثا بالولاء ﴿ ش قوله في مكاتب بين رجلين أعتق أحدهما نصيبه فأت المكاتب فان الذي تمسك بنصيبه يأخذ من مال المكاتب ما بقي له ثم يقتسمان ما بقي يقتضى أن المكاتب إذا عجل أحد سيدي عتقه لم يقوم عليه خلافا للسافعي في قوله يقوم عليه والدليل على ما نقلوه أنه ما نفعه عقد العتق في حال وهو وقت الكتابة فأت به بعدهما أحدهما من عتق نصيبه فليس يعتق وانما هو اسقاط لما كان له عليه من الكتابة قاله في الموازية ابن القاسم كالوعدة فاجبعا إلى أجل ثم عجل أحدهما عتق نصيبه ولانه لا يجوز نقل ما انعقد لشريكه ما ثبت له من الولاء بالتقويم قاله ابن حبيب (مسئلة) ولو أعتق بعض مكاتبه فقد روى سخون عن مالک انه وضيعه الآن يريد العتق فهو حر كله وأما أن أوصى أن يعتق شقصا من مكاتبه له أو يبنو بين آخر أو أعتقه عند موته أو وضع له من مكاتبته في الموازية انه عتق قال لانه ينفذ من ثلثه يريد أن ذلك نافذ من الثلث على كل حال وإن عجز العبد بعد ذلك وأما ما وضع عنه بعض كتابته ثم عجز عن الباقي فانه يستوفى جميعه

(فصل) وقوله في مكاتب المكاتب يعتق فانه يرثه أولى الناس بمن كاتبه من الرجال يوم يموت يريد أن مكاتب المكاتب يعتق فانه أولى الناس يعتق بالأداء فاذا بقي سيده وهو المكاتب الأعلى على حكم الرق لانه لم يؤد بعد لم يرثه لأن الرق يمنع الميراث فأتا ميرته أقرب الناس إلى المكاتب ص ﴿ قال مالک الاخوة في الكتابة بمنزلة الولد اذا كوتبوا جميعا كتابة واحدة إذا لم يكن لأحد منهم ولد كاتب عليهم أو ولدوا في كتابته أو كاتب عليهم ثم هلك أحدهم وترك مالا أدى عنهم جميع ما عليهم من كتابتهم وعتقوا وكان فضل المال بعد ذلك لولده دون اخوته ﴿ ش قوله ان الاخوة في الكتابة بمنزلة الولد يريد اذا كوتبوا جميعا كتابة واحدة فأت أحد الاخوة عن مال وولد معه في كتابته فان جميعهم يستوفى في ذلك المال الاخوة والولد وما فضل منه فهو لولده دون اخوته قال عيسى لا يرجع الولد على الاخوة بشئ مما عتقوا به في قول مالک ووجه ذلك أن المال لأخيه وهم بمن يعتق عليه ولا يرجع عليه بأدى عنهم وانما يرجع بما فضل من المال إلى الولد ﴿ قال مالک في المدينة وكذلك لو لم يكن له ولد لأدى اخوته ماله عن أنفسهم فيعتقوا به ولم يتبعهم السيد بشئ منه فجعل مالک المال للمالك وروى

﴿ ميراث المكاتب

اذا عتق ﴿

﴿ حدثني مالک أنه بلغه أن سعيد بن المسيب سئل عن مكاتب كان بين رجلين فأعتق أحدهما نصيبه فأت المكاتب وترك مالا كثيرا فقال يؤدي إلى الذي تمسك بكتابته الذي بقي له ثم يقتسمان ما بقي بالسوية ﴿ قال مالک اذا كاتب المكاتب فعتق فأتا ميرته أولى الناس بمن كاتبه من الرجال يوم توفي المكاتب من ولد أو عصة ﴿ قال مالک وهذا أيضا في كل من أعتق فأتا ميرته لأقرب الناس ممن أعتقه من ولد أو عصة من الرجال يوم يموت المعتق بعد أن يعتق ويصير موروثا بالولاء ﴿ قال مالک الاخوة في الكتابة بمنزلة الولد اذا كوتبوا جميعا كتابة واحدة إذا لم يكن لأحد منهم ولد كاتب عليهم أو أولادوا في كتابته أو كاتب عليهم ثم هلك أحدهم وترك مالا أدى عنهم جميع ما عليهم من كتابتهم وعتقوا وكان فضل المال بعد ذلك لولده دون اخوته

﴿ الشرط في المكاتب ﴾

* حدثني يحيى عن مالك
في رجل كاتب عبده
بذهب أو ورق واشترط
عليه في كتابته سفرا أو
خدمة أو خفية أن كل شيء
من ذلك سمي باسمه ثم قوى
المكاتب على أداء نجومه
كلها قبل محله قال إذا أدى
نجومه كلها وعليه
هذا الشرط عتق فقت
حرمته ونظر إلى ما شرط
عليه من خدمة أو سفر
أو ما أشبه ذلك مما يعالجه
هو بنفسه فذلك
موضوع عنه ليس لسيده
فيه شيء وما كان من خفية
أو كسوة أو شيء يؤديه
فإنما هو بمنزلة الدنانير
والدراهم يقوم ذلك عليه
فيدفعه مع نجومه ولا
يعتق حتى يدفع ذلك مع
نجومه * قال مالك الأمر
الاجتمع عليه عندنا الذي
لا اختلاف فيه أن
المكاتب بمنزلة عبد أعتقه
سيده بعد خدمة عشر
سنين فإذا هلك سيده
الذي أعتقه قبل عشر
سنين فإن ما بقي من خدمته
لورثته وكان ولاؤه للذي
عقد عتقه ولولده من
الرجال أو العصة * قال
مالك في الرجل يشترط
على مكاتبه أنك لا تسافر
ولا تنكح ولا

يحيى بن يحيى عن ابن نافع المال للولد ويرجعون على أعمامهم بما أدوا عنهم فيعتقوا به ولو لم يكن معهم ولد لعتقوا به ورجع عليهم السيد بما عتقوا به قال في المدنية أصبح إذا كانت التأدية من مال الميت لم يرجع اخوته بشيء وإن كانت التأدية من مال الولد رجعوا على أعمامهم لأنهم لا يعتقون عليهم

﴿ الشرط في المكاتب ﴾

ص * قال مالك في رجل كاتب عبده في ذهب أو ورق واشترط عليه في كتابته سفرا أو خدمة أو
أخفية أن كل شيء من ذلك سمي باسمه ثم قوى المكاتب على أداء نجومه كلها قبل محله قال إذا أدى
نجومه كلها وعليه هذا الشرط عتق فقت حرمته ونظر إلى ما شرط عليه من خدمة أو سفر أو ما أشبه
ذلك مما يعالجه هو بنفسه فذلك موضوع عنه ليس لسيده فيه شيء وما كان من خفية أو كسوة أو شيء
يؤديه فأنما هو بمنزلة الدنانير والدراهم يقوم ذلك عليه في دفعه مع نجومه ولا يعتق حتى يدفع ذلك مع
نجومه * ش هذا على ما ذكر وقد تقدم ذكره من أن العمل المشترط في الكتابة يثبت منه
ما كان منه قبل أداء الكتابة وأما ما جعلت الكتابة قبله فإنه يغوث على أحد القولين بالحرية سواء
عظم قدره أو صغر وذلك أنه على هذا القول ليس بمال ولا مقصود في الكتابة وهذا يقتضي أنه ليس
بعق معلق بصفة وإنما يجري مجرى البيع للرقبة بشرط العتق وهو مقتضى قول ابن القاسم فقد
سئل عن رجل قال لغلامه كاتبك على أن أعطيك عشر بقرات فإن بلغت خمسين فأنت حر هذه
كتابتك قال ابن القاسم ليست هذه عندى كتابة وليس للسيد فسخ ذلك ولا يبيع البقر إلا أن يرهقه
دين ويختص بأن المنافع يملك المكاتب إسقاطها عن نفسه بدفع الكتابة ولذلك جاز له أن يعجل
ما عليه من العروض الموجلة وإن كان للسيد منفعة في تأخيرها إلى أجل مضمونة عليه فالأعمال
المشترطة عليه بمنزلة الضمان للعروض إلى أجل فكأجله أن يسقط عن نفسه الضمان بتعجيل
الأداء للعروض وإن لم يجز ذلك في البيع المحض فكذلك يجوز له أن يسقط عن نفسه العمل
بتأجيل الأداء وإذا قلنا أنه من العتق المعلق بشرط لم ينفذ عتقه إلا بالتيان بكل ما شرط عليه من
العمل وعلى هذا ينتظم القول الثاني أن عليه أن يأتي بما شرط عليه من العمل كما عليه أن يأتي بما شرط
عليه من المال ولم يختلف قول مالك وأصحابه أن ما شرط عليه من مال هو كالضحايا والكسوة فإن
عليه الاتيان به وهو بمنزلة أن يكتبه بعين وعوض فعليه أن يأتي بهما وبذلك تتم عتاقه وبالله التوفيق
ص * قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه أن المكاتب بمنزلة عبده أعتقه
سيده بعد خدمة عشر سنين فإذا هلك سيده الذي أعتقه قبل عشر سنين فإن ما بقي من خدمته
لورثته وكان ولاؤه للذي عقد عتقه ولولده من الرجال أو العصة * ش وهذا على ما قال إن العبد
إذا كاتبه سيده ثم مات ورثته فإنه يؤدي إليهم ما كاتبه عليه سيده وبذلك يعتق وولاؤه لمن عقد
كتابته وذلك مثل ما تقدم من امرأة تركت مكاتباً وزوجاً بابا فإن المكاتب يؤدي للزوج والأب
على قدر موارثهم في الميتة فإن عتق لم يجز الولاء إلا الابن خاصة وإن عجز رجوع رقيقاً لابن والزوج
على حسب موارثهم بمنزلة من أعتق عبده بشرط خدمة عشر سنين ثم يموت السيد فإن الخدمة
لجميع ورثته من زوج أو بنت وابن وغيرهم وولاؤه لمن يجر إليه الولاء عن عتق الذي أعتقه فقد
أشار في هذه المسألة إلى أنه بمنزلة عتق معلق بصفة وذلك يقتضي لزوم الخدمة له كما يلزمه في العتق
المعلق بصفة والله أعلم ص * قال مالك في الرجل يشترط على مكاتبه أنك لا تسافر ولا تنكح ولا

تخرج من أرضى الاباذنى فان فعلت شيئا من ذلك بغير اذنى فحوى كتابتك بيدي * قال مالك ليس يحوز كتابته

(٣٢)

تخرج من أرضى الاباذنى فان فعلت شيئا من ذلك بغير اذنى فحوى كتابتك بيدي * قال مالك ليس يحوز كتابته بيده ان فعل المكاتب شيئا من ذلك ويرفع سيده ذلك الى السلطان وليس للمكاتب أن ينكح ولا يسافر ولا يخرج من أرض سيده الاباذنه اشترط ذلك ولم يشترطه وذلك أن الرجل يكاتب عبده بمائة دينار وله ألف دينار أو أكثر من ذلك فينطلق فينكح المرأة فيصدها الصداق الذي يجحف بماله ويكون فيه عجز فيرجع الى سيده عبدا لا مال له أو يسافر فتعمل نجومه ودوغائب فليس ذلك له ولا على ذلك كاتبه وذلك بيد سيده ان شاء أذن له في ذلك وان شاء منعه * ش وهذا على ما قال من بشرط على مكاتبه ان فعل فعلا فلا سيده يحوز كتابته فان هذا الشرط غير لازم وليس للسيد يحوز كتابته ولا تأثير هذا الشرط في الكتابة لانه يبطل وتصح الكتابة لانه ضد مقتضى الكتابة وذلك ان مقتضاها الزوم فاذا اشترط فيها ضد ذلك من الخيار للسيد أو لغيره لم يصح الشرط وثبتت الكتابة على مقتضى المانع من العتق المبني على التغليب والسرية وهذا كما يقول ان من عقد كتابة مكاتب وشرط الولاء لغيره ثبتت الكتابة ويبطل الشرط لما كان ضد مقتضى الكتابة والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله ويرفع ذلك الى السلطان يريد أن العبد اذا خالته فياشرط عليه لم يكن له ففتح كتابته وانما يرفع ذلك الى السلطان فينظر في ذلك فان كان بماله المنع منه منعه وان كان مما ليس له منعه بأحمله والله أعلم

(فصل) وقوله وليس للمكاتب أن ينكح ولا يسافر الاباذنه يريد أن مقتضى عقد الكتابة وحكمها أنه ليس للمكاتب أن يتزوج ولا يسافر وان لم يشترط ذلك عليه لان هذا يلزمه بنس عقد الكتابة وبه قال ابن المسيب في السفر خلافا لأحد قولي الشافعي ان ذلك جائز له والدليل على منع ذلك انه ممنوع من اتلاف ماله والتقرب به لحق سيده فكان ممنوعا من السفر كالعبد ودليل ثان وجوان كل سفر كان له أن يمنع منه عبده فانه يمنع منه مكاتبه كالسفر الخوف (مسئله) ولا ينكح المكاتب الاباذن سيده قاله مالك وبه قال الشافعي ووجهه انه ممنوع من التصرف التام بحق سيده فلم يكن له النكاح الاباذنه كالعبد (فرع) فان تزوج بغير اذنى سيده فأجازه السيد جاز وان رده فسخ والزوجة ان دخل بها بقدر ما يستحل به وذلك ثلاثة دراهم (مسئله) وأما ان أذن له سيده وكان معه غيره في الكتابة فقد قال أشهب ليس للسيد اجازة ذلك الاباجازة من معه في الكتابة الا أن يكونوا صغارا فيفسخ بكل حال

❦ ولأه المكاتب اذا عتق ❦

ص * قال مالك ان المكاتب اذا عتق عبده ان ذلك غير جائز له الاباذن سيده فان أجاز ذلك سيده له ثم عتق المكاتب كان ولاؤه للمكاتب ان مات المكاتب قبل أن يعتق كان ولاؤه المعتق لسيد المكاتب وان مات المعتق قبل أن يعتق المكاتب ورثه سيد المكاتب * قال مالك وكذلك أيضا لو كاتب المكاتب عبدا فعتق المكاتب الآخر قبل سيده الذي كاتبه فان ولاؤه لسيد المكاتب عالم يعتق المكاتب الأول الذي كاتبه فان عتق الذي كاتبه رجوع اليه ولاؤه مكاتبه الذي كان عتق قبله وان مات المكاتب الأول قبل أن يؤدى أو عجز عن كتابته وله ولد أحرار لم يرثوا ولاه مكاتب أبيهم لانه لم

بيده ان فعل المكاتب شيئا من ذلك ويرفع سيده ذلك الى السلطان وليس للمكاتب أن ينكح ولا يسافر ولا يخرج من أرض سيده الاباذنه اشترط ذلك ولم يشترطه وذلك أن الرجل يكاتب عبده بمائة دينار وله ألف دينار أو أكثر من ذلك فينطلق فينكح المرأة فيصدها الصداق الذي يجحف بماله ويكون فيه عجز فيرجع الى سيده عبدا لا مال له أو يسافر فتعمل نجومه ودوغائب فليس ذلك له ولا على ذلك كاتبه وذلك بيد سيده ان شاء أذن له في ذلك وان شاء منعه * ولا المكاتب اذا عتق ❦ قال مالك ان المكاتب اذا عتق عبده ان ذلك غير جائز له الاباذن سيده فان أجاز ذلك سيده له ثم عتق المكاتب كان ولاؤه للمكاتب ان مات المكاتب قبل أن يعتق كان ولاؤه المعتق لسيد المكاتب وان مات المعتق قبل أن يعتق المكاتب ورثه سيد المكاتب * قال مالك وكذلك أيضا لو كان المكاتب عبدا فعتق المكاتب الآخر قبل سيده الذي كاتبه فان ولاؤه للمكاتب عالم يعتق المكاتب الأول الذي كاتبه فان عتق الذي كاتبه رجوع اليه ولاؤه مكاتبه الذي كان عتق قبله وان مات المكاتب الأول قبل أن يؤدى أو عجز عن كتابته وله ولد أحرار لم يرثوا ولاه مكاتب أبيهم لانه لم

فعتق المكاتب الآخر قبل سيده الذي كاتبه فان ولاؤه للمكاتب عالم يعتق المكاتب الأول الذي كاتبه فان عتق الذي كاتبه رجوع اليه ولاؤه مكاتبه الذي كان عتق قبله وان مات المكاتب الأول قبل أن يؤدى أو عجز عن كتابته وله ولد أحرار لم يرثوا ولاه مكاتب أبيهم لانه لم

يثبت لأبيهم الولاء ولا يكون له الولاء حتى يعتق * قال مالك في المكاتب يكون بين الرجلين فيترك أحدهما للمكاتب الذي له عليه ويشع الآخر ثم يموت المكاتب ويترك مالا * قال مالك (٣٣) يقضي الذي لم يترك له شيئاً ما بقي له

عليه ثم يقتسمان المال كهيئته لومات عبداً لأن الذي صنع ليس بعقاقة وانما ترك ما كان له عليه * قال مالك ومما بين ذلك أن الرجل إذا مات وترك مكاتباً وترك بنين رجالاً ونساءً ثم أعتق أحد البنين نصيبه من المكاتب أن ذلك لا يثبت له من الولاء شيئاً ولو كانت عقاقلة ثبت الولاء لمن أعتق منهم من رجالهم ونسائهم * قال مالك ومما بين ذلك أيضاً أنهم إذا أعتق أحدهم نصيبه ثم عجز المكاتب لم يقوم على الذي أعتق نصيبه ما بقي من المكاتب ولو كانت عقاقلة فقوم عليه حتى يعتق شركاؤه في عبد قوم عليه قيمة العدل فان لم يكن له مال عتق منه ما عتق قال ومما بين ذلك أيضاً أن من أعتق شركاؤه في مكاتب لم يعتق عليه في ماله ولو أعتق عليه كان الولاء له دون شركائه ومما بين ذلك أيضاً أن من أعتق من نساء من ولأه المكاتب وانما ولأه لولد سيد المكاتب المذكور أو عصبة من الرجال * وهذا على ما قال أن المكاتب إذا ترك له أحد سيده ما عليه فإن ذلك بمعنى الهبة واسقاط الدين لا بمعنى العتق ولذلك إذا مات المكاتب فانه يقضي الذي لم يترك حقه ما بقي له عليه من الكتابة فان حقه ما بقي له ثم يقتسمان ما فضل من مال المكاتب هذا قول مالك رحمه الله وقال الشافعي يكون نصف نصيبه لأمسك بحقه وهو ما يقابل النصيب الحر بالأداء أو الترك فعلى قوله القديم يأخذ سيده المتمسك أيضاً بحق الرق وعلى قوله في الجديد يكون لورثته أن كان له ورثة فان لم يكن له ورثة فالمعتق يأخذه ارثاً وقال أبو سعيد الاصطخري ينقل إلى بيت المال على حسب ما كانا يقتسمانه لومات عبداً يريد لومات ولم يقض شيئاً ولا ترك له أحد ما شيئاً من حقه فغير عن هذا بقوله بمنزلة ما لومات عبداً وهو يعتقد انه مات عبد الكنة قال ذلك لأحمد معنيين أما أنه أراد بمنزلة أن يموت قبل أن ينفله عقد الكتابة فيمنه ينطلق عليه اسم عبد على الحقيقة والاطلاق وإذا كوتب فاسم الكتابة أخص به وأظهر فيه والمعنى الثاني أن يريد ما قدمناه وجه قول مالك أن العتق لا تنقض أحكامه فلا يصح أن يكون لبعضهم حكم الرق ويثبت لشيء منه حكم من أحكام الحرية فلا يورث بوجه وإذا لم يورث وانما يقسم ماله فيجب أن يقتسمه بحق الملك على ملك رقبته فان ذلك الحكم باق له حتى يتم عتقه

يثبت لأبيهم الولاء ولا يكون له الولاء حتى يعتق * وهذا على ما قال أن المكاتب إذا عتق عبده لم يخل أن يكون ذلك باذن سيده أو بغير اذنه فان كان ذلك باذنه فان المكاتب قبل أن يعتق فان ولاه العبد المعتق لسيد المكاتب وان أعتق المكاتب بولاه فان ذلك العبد المعتق له دون سيده ووجه ذلك انه عقد مستقر ثابت فوجب أن يثبت ولأه لمعتقه إلا أن يمنع من ذلك ما منع رقباً أو غيره فان منع منه فولأه لأحق الناس به وهو سيده فان زال المانع بالمعتق رجع الولاء اليه * قال مالك في المكاتب يكون بين الرجلين فيترك أحدهما للمكاتب الذي له عليه ويشع الآخر ثم يموت المكاتب ويترك مالا * قال مالك يقضي الذي لم يترك له شيئاً ما بقي له عليه ثم يقتسمان المال كهيئته لومات عبداً لأن الذي صنع ليس بعقاقة وانما ترك ما كان له عليه * قال مالك ومما بين ذلك أن الرجل إذا مات وترك مكاتباً وترك بنين رجالاً ونساءً ثم أعتق أحد البنين نصيبه من المكاتب أن ذلك لا يثبت له من الولاء شيئاً ولو كانت عقاقلة ثبت الولاء لمن أعتق منهم من رجالهم ونسائهم * قال مالك ومما بين ذلك أيضاً أنهم إذا أعتق أحدهم نصيبه ثم عجز المكاتب لم يقوم على الذي أعتق نصيبه ما بقي من المكاتب ولو كانت عقاقلة فقوم عليه حتى يعتق شركاؤه في ماله كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق شركاؤه في عبد قوم عليه قيمة العدل فان لم يكن له مال عتق منه ما عتق قال ومما بين ذلك أيضاً أن من أعتق من نساء من ولأه المكاتب وانما ولأه لولد سيد المكاتب المذكور أو عصبة من الرجال * وهذا على ما قال أن المكاتب إذا ترك له أحد سيده ما عليه فإن ذلك بمعنى الهبة واسقاط الدين لا بمعنى العتق ولذلك إذا مات المكاتب فانه يقضي الذي لم يترك حقه ما بقي له عليه من الكتابة فان حقه ما بقي له ثم يقتسمان ما فضل من مال المكاتب هذا قول مالك رحمه الله وقال الشافعي يكون نصف نصيبه لأمسك بحقه وهو ما يقابل النصيب الحر بالأداء أو الترك فعلى قوله القديم يأخذ سيده المتمسك أيضاً بحق الرق وعلى قوله في الجديد يكون لورثته أن كان له ورثة فان لم يكن له ورثة فالمعتق يأخذه ارثاً وقال أبو سعيد الاصطخري ينقل إلى بيت المال على حسب ما كانا يقتسمانه لومات عبداً يريد لومات ولم يقض شيئاً ولا ترك له أحد ما شيئاً من حقه فغير عن هذا بقوله بمنزلة ما لومات عبداً وهو يعتقد انه مات عبد الكنة قال ذلك لأحمد معنيين أما أنه أراد بمنزلة أن يموت قبل أن ينفله عقد الكتابة فيمنه ينطلق عليه اسم عبد على الحقيقة والاطلاق وإذا كوتب فاسم الكتابة أخص به وأظهر فيه والمعنى الثاني أن يريد ما قدمناه وجه قول مالك أن العتق لا تنقض أحكامه فلا يصح أن يكون لبعضهم حكم الرق ويثبت لشيء منه حكم من أحكام الحرية فلا يورث بوجه وإذا لم يورث وانما يقسم ماله فيجب أن يقتسمه بحق الملك على ملك رقبته فان ذلك الحكم باق له حتى يتم عتقه

(فصل) وقوله ثم يقتسمان ما فضل من مال الكتابة لومات عبداً من يقول انه اذا ترك له أحدهما حقه فقد عتق نصيبه وهو قول الشافعي

(٥ - منق - سابع) سنة المسلمين أن الولاء لمن عقد الكتابة وانه ليس لمن ورث سيد المكاتب من النساء من ولأه المكاتب وان أعتق نصيبهن شيئاً وانما ولأه لولد سيد المكاتب المذكور أو عصبة من الرجال

(فصل) وقد استدلل مالك رحمه الله على نفي العتق ان الرجل يتوفى ويترك بنين ذكورا ونساء ومكاتباً فاعتق أحد البنين نصيبه من المكاتب فإنه لا يثبت له من الولاء شيء وانما الولاء لمن انجبر اليه عن السيد من ذكور الولد دون النساء ولو كان ترك الكتابة بمعنى العتق وترك إحدى البنات حصتها من الكتابة أو عتقت حصتها ثبت الولاء لها وهذا بين مع التسليم

(فصل) قال ويبين ذلك أيضاً من أعتق منهم حصته ثم هجر فإنه لا يقدم على العتق حصص شركائه ولو كان بمنزلة العتق لقدم عليه على حسب ما يقوله الشافعي وهذا ليس بصحيح لان عقد الكتابة باق لا يبطله الا العجز وهو أحد قول الشافعي انه لا يقوم عليه الا عند العجز وهذا لا يصح أيضاً لان بالعجز يرجع ملكا لها لان العجز تمنع عتق شيء منه بأداء أو إسقاط بعض ما عليه كالمالك كان سيده واحداً فأسقط بعض ما عليه ثم عجز عن باقيه لرجع جميعه رقيقاً له والقول الثاني للشافعي انه يقوم عليه حين العتق أو الترك ويكون الولاء للذي عقد الكتابة وهذا أيضاً ليس بصحيح لان عقد الكتابة ثابت مثبت للولاء فليس لأحد تغيير شيء من عقد الكتابة الا بالعجز ولا لأحد نقل الولاء عن المعتق مع كونه محلاً له

(فصل) وقد استدلل مالك على ذلك أيضاً فقال وبما بين ذلك أن الولاء لمن عقد الكتابة وانما ليس لمن ورث السيد من النساء وان أعتق نصيبهن بشئ وانما ينجر الولاء عن السيد الى ذكور ولده ان كان له بنون ذكور وان لم يكن له أحد من ذكور البنين فالى عصبته وقد تقدم من الكلام ما يقوم مقام تفسيره ويبين منه مقصوده والله أعلم وأحكم

✽ ما يجوز من عتق المكاتب ✽

ص ✽ قال مالك اذا كان القوم جميعاً في كتابة واحدة لم يعتق سيدهم أحد منهم دون مؤامرة أصحابه الذين معه في الكتابة ورضى منهم وان كانوا صغاراً فليس مؤامرتهم بشئ ولا يجوز ذلك عليهم قال وذلك ان الرجل ربما كان يسعى على جميع القوم ويؤدي عنهم كتابتهم لئتم به عتاقهم فيعبد السيد الى الذي يؤدي عنهم وبه نجاتهم من الرق فيعتقه فيكون ذلك عجزاً لمن بقي منهم وانما أراد بذلك الفضل والزيادة لنفسه فلا يجوز ذلك على من بقي وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار وهذا أشد الضرر ✽ شيء وهذا على ما قال ان من كاتب جماعة عبيده كتابة واحدة فإنه ان كان في جميعهم سعاية لم يكن للسيد أن يعتق بعضهم دون اذن الباقين لما ذكره من الضرر الذي يلحق بباقيهم قال أذنوا في ذلك فان كان جميع المكاتبين كباراً لم يلزمه رضاه فقد قال الشيخ أبو القاسم فيهار وايتان احدهما الجواز وقد رواه ابن الموازع عن مالك وشرط أن يكون في البائنين قوة على الأداء والرواية الثانية المنع من ذلك ووجه رواية الجواز انه عقد لم السيد والمكاتبين فلا يتعلق به الاحقوقهم فاذا اتفقوا على اخراج واحد منهم من ذلك بالعتق جاز كما لو انه رد بالكتابة ووجه الرواية الثانية انه يتعلق به حق لله تعالى لجواز أن يكون هذا سبباً الى استرقاق سائرهم ولا يجوز لهم أن يستبقوا ما يسترقون به كالمالك كان منهم صغير (فرع) فاذا قلنا بجواز ذلك سقط عن الباقي بقدر ما نصيبه من الكتابة على قدر سعيهم دون مراعاة قلنهم قاله الشيخ أبو القاسم

(فصل) وان كانوا صغاراً فليس مؤامرتهم بشئ ولا يجوز ذلك عليهم يريدان الصغار لا يصح اذنتهم ولا ينفذ عتق من كان معهم في الكتابة ممن ينتفع به ويرجى التجارة به واحتج مالك رحمه الله في ذلك

✽ ما لا يجوز من عتق المكاتب ✽

✽ قال مالك اذا كان القوم جميعاً في كتابة واحدة لم يعتق سيدهم أحد منهم دون مؤامرة أصحابه الذين معه في الكتابة ورضى منهم وان كانوا صغاراً فليس مؤامرتهم بشئ ولا يجوز ذلك عليهم قال وذلك ان الرجل ربما كان يسعى على جميع القوم ويؤدي عنهم كتابتهم لئتم به عتاقهم فيعبد السيد الى الذي يؤدي عنهم وبه نجاتهم من الرق فيعتقه فيكون ذلك عجزاً لمن بقي منهم وانما أراد بذلك الفضل والزيادة لنفسه فلا يجوز ذلك على من بقي وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار وهذا أشد الضرر

* قال مالك في العبيد

يكتبون جميعا ان لسيدهم
أن يعتق منهم الكبير
الفاني والصغير الذي
لا يؤدى واحدا منهم شيئا
وليس عند واحد منها
عون ولا قوة في كتابتهم
فذلك جائز له

* جامع ما جاء في عتق

المكاتب وأم ولده *

* قال مالك في الرجل

يكتب عبده ثم يموت

المكاتب ويترك أم ولده

وقد بقيت عليه من كتابته

بقية ويترك وفاء بما عليه

ان أم ولده أمة مملوكة حين

لم يعتق المكاتب حتى

مات ولم يترك ولدا

فيعتقون بأداء ما بقي

فتعتق أم ولداً أبيهم بعتقهم

* قال مالك في المكاتب

يعتق عبدا له أو يتصدق

ببعض ماله ولم يعلم بذلك

سيده حتى عتق المكاتب

* قال مالك ينفذ ذلك

عليه وليس للمكاتب أن

يرجع فيه فان علم سيده

المكاتب قبل أن يعتق

المكاتب رد ذلك ولم يجزه

فانه ان أعتق المكاتب

وذلك في يده لم يكن عليه

أن يعتق ذلك العبد

ولأن يخرج تلك الصدقة

الا أن يفعل ذلك طائعا

من عند نفسه

بان الواحد من الجماعة بما كان هو الذي بسعيه يعتقون لقوته على الكتابة وقيته أقل من قيمة
سائرهم فيعتقه السيد ليتوصل بذلك الى استرقاق سائرهم فخرج من ذلك لما فيه من الضرر بمن شاركه
في الكتابة لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا ضرر ولا ضرار وليس في الضرر أشد
من التسبب الى استرقاقهم وابطال ما انعقد لهم من عقد الكتابة المتضمن عتقهم والله أعلم وأحكم
ص * قال مالك في العبيد يكتبون جميعا ان لسيدهم أن يعتق منهم الكبير الفاني والصغير الذي
لا يؤدى واحدا منهم شيئا وليس عند واحد منهم ما عون ولا قوة في كتابتهم فذلك جائز له * ش وهذا
على ما قال انه لا ضرر على الباقي في تعجيل عتقه . قال مالك وابن القاسم في الموازية لا يسقط عمن
بقي من الكتابة شيء ولو أعتق أحد هما بالأداء رجع عليه ووجه ذلك انه لا يؤدى عنهم شيئا بقاءه معهم
ولا انعقدت الكتابة على رجاء ذلك فلا يسقط عنهم بعتقه شيء * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه
وهذا عندى في الصغير الذي يرى انه لا يبلغ السعي حتى تنأدى الكتابة به وأما من يرى انه لا يبلغ قبل
أن تحل نجوم الكتابة فان لم يشركه في الكتابة المنع من تعجيل عتقه لما يرجو من الاستعانة في
آخر كتابته والله أعلم وأحكم

* جامع ما جاء في عتق المكاتب وأم ولده *

ص * قال مالك في الرجل يكتب عبده ثم يموت المكاتب ويترك أم ولده وقد بقيت عليه من كتابته
بقية ويترك وفاء بما عليه ان أم ولده أمة مملوكة حين لم يعتق المكاتب حتى مات ولم يترك ولدا
فيعتقون بأداء ما بقي فتعتق أم ولداً أبيهم بعتقهم قال مالك في المكاتب يعتق عبدا له أو يتصدق
ببعض ماله ولم يعلم بذلك سيده حتى عتق المكاتب قال مالك ينفذ ذلك عليه وليس للمكاتب أن
يرجع فيه فان علم سيده المكاتب قبل أن يعتق المكاتب فرد ذلك ولم يجزه فانه ان عتق المكاتب
وذلك في يده لم يكن عليه أن يعتق ذلك العبد ولا أن يخرج تلك الصدقة الا أن يفعل ذلك طائعا من
عند نفسه * ش وهذا على ما قال وذلك انه ليس للمكاتب أن يعتق أحدا من عبيده ولا يتصدق
بشيء من ماله لان ذلك لا ضرر به في أداءه وبطل لما كان يجزأه من عتقه ووجه آخر انه لم
يكمل ملكه بماله ولا كمل تصرفه فيه وانما يجوز العتق والصدقة من كامل الملك كامل التصرف
فلو أجزأ عتقه بغير إذن سيده لجوزنا عليه العجز والرجوع الى السيد وقد أئلف ما كان بيده مما كان
لسيده نزعاً عنه وأما اذا أذن له السيد فيه فسيأتي ذكره بعد هذا في الأصل ان شاء الله تعالى
(مسئلة) وهذا ما لم يكن معه في الكتابة غيره فيجب أن لا يجوز ذلك على القولين لانه يتعلق حق
من شركه في الكتابة بما في يده من ماله فليس له تنويعه بغير عوض وابطال ما يرجي من عتقهم به
(فرع) فلورده السيد عتق المكاتب وصدقته ثم عتق لم يلزمه ذلك وان بقي ذلك سيده قاله ابن
القاسم في الموازية ووجه ذلك انه محجور عليه بحق نفسه وحق غيره فلم يطالب بما رد من
أفعاله كالصغير

(فصل) وان لم يعلم بذلك السيد حتى يعتق المكاتب لزمه العتق ولم يكن للسيد أن يرجع فيه على
ما قال لان حق السيد قد استوفاه ولم يبق له حق يتعلق برد عتق العبد كالغرماء يعتق غيرهم عبده فلا
يعامون بذلك حتى يطرأ له مال فيقضيه فانه ليس لهم رد عتقه لما قدمناه والله أعلم وأحكم

﴿ الوصية في المكاتب ﴾ * قال مالك ان احسن ما سمعت في المكاتب يعقده سيده عند الموت ان المكاتب يقيم على هيئته تلك التي لو بيع كان ذلك الثمن الذي يبلغ فان كانت الفقة أقل مما بقي عليه من الكتابة وضع ذلك في ثلث الميت ولم ينظر الى عدد الدراهم التي بقيت عليه وذلك أنه لو قتل لم يغرم قاتله الا قيمته يوم قتله ولو جرح لم يغرم جرحه الا دية جرحه يوم جرحه ولا ينظر في شيء من ذلك الى ما كوتب عليه من الدنانير والدراهم لانه عبد ما بقي عليه من كتابته شيء وان كان الذي بقي عليه من كتابته أقل من قيمته لم يحسب في ثلث الميت (٣٦) الاما بقي عليه من كتابته وذلك أنه انما ترك الميت له ما بقي عليه من

﴿ الوصية في المكاتب ﴾

ص ﴿ قال مالك ان احسن ما سمعت في المكاتب يعقده سيده عند الموت ان المكاتب يقيم على هيئته تلك التي لو بيع كان ذلك الثمن الذي يبلغ فان كانت الفقة أقل مما بقي عليه من الكتابة وضع ذلك في ثلث الميت ولم ينظر الى عدد الدراهم التي بقيت عليه وذلك أنه لو قتل لم يغرم قاتله الا قيمته يوم قتله ولو جرح لم يغرم جرحه الا دية جرحه يوم جرحه ولم ينظر في شيء من ذلك الى ما كوتب عليه من الدنانير والدراهم لانه عبد ما بقي عليه من كتابته شيء وان كان الذي بقي عليه من كتابته أقل من قيمته لم يحسب في ثلث الميت الاما بقي عليه من كتابته وذلك أنه انما ترك الميت له ما بقي عليه من كتابته فصارت وصية أوصى بها قال مالك وتفسير ذلك انه لو كانت قيمة المكاتب ألف درهم ولم يبق من كتابته ألف درهم فإوصى سيده له بالمائة درهم التي بقيت عليه حسبت له في ثلث سيده فصار جراً بها قال مالك في رجل كاتب عبده عند موته انه يقوم عبداً فان كان في ثلثه سعة لثمن العبد جازله ذلك قال مالك وتفسير ذلك أن تكون قيمة العبد ألف دينار فيكاتبه سيده على مائتي دينار عند موته فيكون ثلث مال سيده ألف دينار فذلك جائز له وانما هي وصية أوصى له بها في ثلثه فان كان السيد قد أوصى لقوم بوصايا وليس في الثلث فضل عن قيمة المكاتب بدىء بالمكاتب لان الكتابة عتاقة والعتاقة تبدأ على الوصايا ثم تجعل تلك الوصايا في كتابة المكاتب يتبعونه بها ويخير ورثة الموصي فان أحبوا أن يعطوا أهل الوصايا تمام الوصايا لم تكن كتابة المكاتب لهم فان ذلك لم يكن وأسلموا المكاتب وما عليه الى أهل الوصايا فذلك لهم لان الثلث صار في المكاتب ولأن كل وصية أوصى بها أحد فقال الورثة الذي أوصى به صاحبنا أكثر من ثلثه وقد أخذ ما ليس له قال فان ورثته يخبرون فيقال لهم قد أوصى صاحبكم بما قد علمتم فان أحببتم أن تنفذوا ذلك لأهله على ما أوصى به الميت والافاسلموا لأهل الوصايا ثلث مال الميت كله قال فان أسلم الورثة المكاتب الى أهل الوصايا كان لأهل الوصايا ما عليه

كتابته فصارت وصية أوصى بها * قال مالك وتفسير ذلك أنه لو كانت قيمة المكاتب ألف درهم ولم يبق من كتابته الا مائة درهم فأوصى سيده له بالمائة درهم التي بقيت عليه حسبت له في ثلث سيده فصار جراً بها قال مالك في رجل كاتب عبده عند موته انه يقوم عبداً فان كان في ثلثه سعة لثمن العبد جازله ذلك قال مالك وتفسير ذلك أن تكون قيمة العبد ألف دينار فيكاتبه سيده على مائتي دينار عند موته فيكون ثلث مال سيده ألف دينار فذلك جائز له وانما هي وصية أوصى له بها في ثلثه فان كان السيد قد أوصى لقوم بوصايا وليس في الثلث فضل عن قيمة المكاتب بدىء بالمكاتب لان الكتابة عتاقة

والعتاقة تبدأ على الوصايا ثم تجعل تلك الوصايا في كتابة المكاتب يتبعونه بها ويخير ورثة الموصي فان أحبوا أن يعطوا أهل الوصايا تمام الوصايا لم تكن كتابة المكاتب لهم فان ذلك لم يكن وأسلموا المكاتب وما عليه الى أهل الوصايا فذلك لهم لان الثلث صار في المكاتب ولأن كل وصية أوصى بها أحد فقال الورثة الذي أوصى به صاحبنا أكثر من ثلثه وقد أخذنا ما ليس له قال فان ورثته يخبرون فيقال لهم قد أوصى صاحبكم بما قد علمتم فان أحببتم أن تنفذوا ذلك لأهله على ما أوصى به الميت والافاسلموا لأهل الوصايا ثلث مال الميت كله قال فان أسلم الورثة المكاتب الى أهل الوصايا كان لأهل الوصايا ما عليه

من الكتابة فان أدى المكاتب ما عليه من الكتابة أخذ (٣٧) واذلك في وصاياهم على قدر حصصهم وان عجز المكاتب

كان عبد الاهل الوصايا لا يرجع الى أهل الميراث لانهم تركوه حين خبروا ولان أهل الوصايا حين أسلم اليهم ضمنوه فلو مات لم يكن لهم على الورثة شيء وان مات المكاتب قبل أن يؤدي كتابته وترك مالا هو أكثر مما عليه فإله الوصايا وان أدى المكاتب ما عليه عتق ورجع ولاؤه الى عصبته الذي عقد كتابته * ش وهذا على ما قال ان من كاتب عبده عند موته كان ذلك في ثلثه وهذا له حكم العتق لاحكم المعاوضة لانه يفضى الى عتق وان تراخ ما يبدا المعتق وانما يعتبر في ثلثه قيمته لانها هي التي فوت بالكتابة ومنع الورثة من التصرف في العبد بالبيع وغيره وأما الكتابة أو تقيدها فلم تكن ثابتة فنفاها بيل بالكتابة أخذتها .

(فصل) وقوله وتفسير ذلك أن تكون قيمة العبد ألف دينار فيكاتب بمائتي دينار فان حل ثلث السيد قيمته التي هي ألف دينار جازت كتابته لانها وصية أو وصى بها في ثلثه ولو كاتب بألف وقيمة العبد مائتا دينار وكان الثلث مائتي دينار جاز ذلك أيضا ولم يعتبر بنقص الثلث عن الكتابة لما قدمناه

(فصل) وقوله ولو أوصى مع ذلك بوصايا ففان الثلث يديء بالمكاتب لان الكتابة عقاقير يرد أوصى بذلك مع ذلك بوصايا القوم من دنائير وثياب ورباع وغير ذلك فان الكتابة المضمنة للعتق تقدم على ملك الوصايا فتنفذ الكتابة لما تجبر اليه من العتق ثم تكون تلك الوصايا في الكتابة فيخير الورثة بين أن يؤدوا الى أهل الوصايا وصاياهم كاملة وتكون كتابة المكاتب لهم وبين أن يسلموا الى أهل الوصايا فان أدوا وانما صوا فيا يؤديه من الكتابة وان عجز واررق لهم دون الورثة ووجه ذلك أن الكتابة لما قدمت على الوصايا اقتضى ذلك ثبوت عقد هالما كان ما يؤديه المكاتب متعلقا بالثالث الذي يخص بالوصايا وكان الورثة أحق بأعيان أموال الميت من الوصى لهم بغير معين خبروا فالاختاروا أداء الوصايا استخلصوا الكتابة ويكونون مع المكاتب بمنزلة من كاتبه ان أدى عتق وان عجز رقق لهم وان أسلموه كان مع أهل الوصايا على مثل ذلك ان أدى اليهم عتق وان عجز رقق لهم لأن اسلام الورثة الكتابة عينت حقوق أهل الوصايا فيه فلو مات لم يكن له شيء وان أدى لم يكن لهم غير ما يؤدى وان عجز لم يكن لهم غير استرقاقه ص * قال مالك في المكاتب يكون لسيد عليه عشرة آلاف درهم فيضع عنه عند موته ألف درهم * قال مالك يقوم المكاتب فينظر كم قيمته فان كاتب قيمته ألف درهم فالذي وضع عنه عشر الكتابة وذلك في القيمة مائة درهم وهو عشر القيمة فيوضع عنه عشر الكتابة فيصير ذلك الى عشر القيمة نقدا وانما ذلك كهيئته لو وضع عنه جميع ما عليه ولو فعل ذلك لم يحتسب في ثلث مال الميت الا قيمة المكاتب ألف درهم وان كان الذي وضع عنه نصف الكتابة حسب في ثلث مال الميت نصف القيمة وان كان أقل من ذلك أو أكثر فهو على هذا الحساب * ش وهذا على ما قال ان السيد اذا وضع عن مكاتبه عددا مطلقا غير مختص بنهم معين أو نجوم معينة فانه انما وضع عنه جزءا من كتابته على حسب ما ساءه بالهبة من المسمى في الكتابة فان أسقط ألف درهم والكتابة عشرة آلاف درهم فقد وضع عنه عشره لانه لا يحتسب في الثلث الا بعشر قيمته ألف درهم واحتسب في الثلث بعشر قيمته وذلك كمائة درهم لانه لو وضع عنه جميع الكتابة وهي عشرة آلاف وقيمة ألف درهم لم يحتسب في الثلث الا بقية المسمى دون المسمى في الكتابة لأن القيمة هي التي أسقط بالجزء وأما المسمى بالكتابة فغير ثابت ولا متيقن ص * قال مالك اذا وضع الرجل عن مكاتبه عند موته ألف درهم من عشرة آلاف درهم ولم يسم انهما من هذا الحساب قال مالك اذا وضع الرجل عن مكاتبه عند موته ألف درهم من عشرة آلاف درهم ولم يسم انهما من

من الكتابة فان أدى المكاتب ما عليه من الكتابة أخذ واذلك في وصاياهم على قدر حصصهم وان عجز المكاتب كان عبد الاهل الوصايا لا يرجع الى أهل الميراث لانهم تركوه حين خبروا ولان أهل الوصايا حين أسلم اليهم ضمنوه فلو مات لم يكن لهم على الورثة شيء وان مات المكاتب قبل أن يؤدي كتابته وترك مالا هو أكثر مما عليه فإله الوصايا وان أدى المكاتب ما عليه عتق ورجع ولاؤه الى عصبته الذي عقد كتابته * ش وهذا على ما قال ان من كاتب عبده عند موته كان ذلك في ثلثه وهذا له حكم العتق لاحكم المعاوضة لانه يفضى الى عتق وان تراخ ما يبدا المعتق وانما يعتبر في ثلثه قيمته لانها هي التي فوت بالكتابة ومنع الورثة من التصرف في العبد بالبيع وغيره وأما الكتابة أو تقيدها فلم تكن ثابتة فنفاها بيل بالكتابة أخذتها .

(فصل) وقوله وتفسير ذلك أن تكون قيمة العبد ألف دينار فيكاتب بمائتي دينار فان حل ثلث السيد قيمته التي هي ألف دينار جازت كتابته لانها وصية أو وصى بها في ثلثه ولو كاتب بألف وقيمة العبد مائتا دينار وكان الثلث مائتي دينار جاز ذلك أيضا ولم يعتبر بنقص الثلث عن الكتابة لما قدمناه

(فصل) وقوله ولو أوصى مع ذلك بوصايا ففان الثلث يديء بالمكاتب لان الكتابة عقاقير يرد أوصى بذلك مع ذلك بوصايا القوم من دنائير وثياب ورباع وغير ذلك فان الكتابة المضمنة للعتق تقدم على ملك الوصايا فتنفذ الكتابة لما تجبر اليه من العتق ثم تكون تلك الوصايا في الكتابة فيخير الورثة بين أن يؤدوا الى أهل الوصايا وصاياهم كاملة وتكون كتابة المكاتب لهم وبين أن يسلموا الى أهل الوصايا فان أدوا وانما صوا فيا يؤديه من الكتابة وان عجز واررق لهم دون الورثة ووجه ذلك أن الكتابة لما قدمت على الوصايا اقتضى ذلك ثبوت عقد هالما كان ما يؤديه المكاتب متعلقا بالثالث الذي يخص بالوصايا وكان الورثة أحق بأعيان أموال الميت من الوصى لهم بغير معين خبروا فالاختاروا أداء الوصايا استخلصوا الكتابة ويكونون مع المكاتب بمنزلة من كاتبه ان أدى عتق وان عجز رقق لهم وان أسلموه كان مع أهل الوصايا على مثل ذلك ان أدى اليهم عتق وان عجز رقق لهم لأن اسلام الورثة الكتابة عينت حقوق أهل الوصايا فيه فلو مات لم يكن له شيء وان أدى لم يكن لهم غير ما يؤدى وان عجز لم يكن لهم غير استرقاقه ص * قال مالك في المكاتب يكون لسيد عليه عشرة آلاف درهم فيضع عنه عند موته ألف درهم * قال مالك يقوم المكاتب فينظر كم قيمته فان كاتب قيمته ألف درهم فالذي وضع عنه عشر الكتابة وذلك في القيمة مائة درهم وهو عشر القيمة فيوضع عنه عشر الكتابة فيصير ذلك الى عشر القيمة نقدا وانما ذلك كهيئته لو وضع عنه جميع ما عليه ولو فعل ذلك لم يحتسب في ثلث مال الميت الا قيمة المكاتب ألف درهم وان كان الذي وضع عنه نصف الكتابة حسب في ثلث مال الميت نصف القيمة وان كان أقل من ذلك أو أكثر فهو على هذا الحساب * ش وهذا على ما قال ان السيد اذا وضع عن مكاتبه عددا مطلقا غير مختص بنهم معين أو نجوم معينة فانه انما وضع عنه جزءا من كتابته على حسب ما ساءه بالهبة من المسمى في الكتابة فان أسقط ألف درهم والكتابة عشرة آلاف درهم فقد وضع عنه عشره لانه لا يحتسب في الثلث الا بعشر قيمته ألف درهم واحتسب في الثلث بعشر قيمته وذلك كمائة درهم لانه لو وضع عنه جميع الكتابة وهي عشرة آلاف وقيمة ألف درهم لم يحتسب في الثلث الا بقية المسمى دون المسمى في الكتابة لأن القيمة هي التي أسقط بالجزء وأما المسمى بالكتابة فغير ثابت ولا متيقن ص * قال مالك اذا وضع الرجل عن مكاتبه عند موته ألف درهم من عشرة آلاف درهم ولم يسم انهما من هذا الحساب قال مالك اذا وضع الرجل عن مكاتبه عند موته ألف درهم من عشرة آلاف درهم ولم يسم انهما من

هذا الحساب قال مالك اذا وضع الرجل عن مكاتبه عند موته ألف درهم من عشرة آلاف درهم ولم يسم انهما من

أول كتابته أو من آخرها وضع عنه من كل نجم (٣٨) عشرة * وإذا وضع الرجل عن مكتبته عند الموت ألف درهم

أول كتابته أو من آخرها وضع عنه من كل نجم عشرة * وهذا على ما قال ان من وضع عن مكتبته ألف درهم والكتابة عشرة آلاف درهم وأطلق ذلك ولم يسم لها محلا من أول الكتابة ولا من وسطها ولا آخرها ولا نجما من نجومها فإنه يوضع عنه من كل نجم عشرة * ووجه ذلك انه ليس ذلك أولى بما وضع عنه من بعض فوجب ان يفضل ذلك على جميع النجوم والله أعلم ص * قال مالك إذا وضع الرجل عن مكتبته عند الموت ألف درهم من أول كتابته أو من آخرها وكان أصل الكتابة على ثلاثة آلاف درهم قوم المكاتب قيمة النقد ثم قسمت تلك القيمة فجعل لتلك الألف التي من أول الكتابة حصتها من تلك القيمة بقدر قريرها من الأجل وفضلها ثم الألف الأولى بقدر فضلها أيضا ثم الألف التي تليها بقدر فضلها أيضا حتى يؤول على آخرها بفضل كل ألف تعجيل الأجل وتأخيرها لأن ما استأخر من ذلك كان أقل في القيمة ثم يوضع في ثلث الميت قدر ما أصاب تلك الألف من القيمة على تفاضل ذلك ان قل أو أكثر فهو على هذا الحساب * ش ومعنى ذلك فيبارواه عيسى عن ابن القاسم في المزية ان يكون على الميت ثلاثة آلاف دينار في ثلاثة أنجم فان كان الذي وضع عنه الماء الأولي نظركم قيمتها لو كانت تباع نقدا في قرب محلها أو تأخرها لأن آخر النجوم أقل قيمتها من أولها فان كانت قيمة النجم الأول خمسين وقيمة النجم الثاني ثلاثمائة وقيمة النجم الثالث مائتين كان الذي أوصى له به نصف رقبته فينظر أيهما أقل قيمة رقبته أو النجم الأول فذلك يحتسب في ثلث الميت فان خرج من الثلث عتق نصفه وليس للورثة أن يقولوا قد تعجل أول نجم يريد لأن قيمة النجم انما كانت على الحلول قال وعلى حسب هذا يكون لو أوصى له بالنجم الثاني أو الثالث وان كان النجم الأول نصفه ولم يترك الميت ما لا غيره خير الورثة بين ان يضعوا ذلك النجم بعينه ويعتق الذي كان نصيبه من قيمة رقبته النصف ويسقط عنه ذلك النجم ويكون لهما النجمان الباقيان فان استوفوا فذلك وان رق منه نصفه وبين أن لا يعجزوا فاعتق ثلثه ويوضع عنه من كل نجم ثلثه فان عجزوا كان ثلثه حرا وثلثه رقيقا قال ابن القاسم هذا وجه ما سمعت من مالك وتفسير من أثق به قال يحيى بن مزين وليست في شيء من الكتب والسماعات باتم ولا أصح مما في هذا الكتاب ومعنى هذا رواه أبو زيد عن ابن القاسم في العتية وذكره ابن حبيب عن أصبغ عن ابن القاسم في العتية بمنى ذلك ص * قال مالك في رجل أوصى لرجل ربع مكاتب وأعتق ربعه فهلك الرجل ثم هلك المكاتب وترك مالا كثيرا أكثر مما بقي عليه * قال مالك يعطى ورثة السيد والذي أوصى له ربع المكاتب ما بقي لهم على المكاتب ثم يقسمون ما فضل فيكون للموصى له ربع المكاتب ثلث ما فضل بعد أداء الكتابة ولورثة سيده الثلثان وذلك ان المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته شيء فاما يورث بالرق * ش وهذا على ما قال ان من أوصى لرجل ربع مكاتب ثم يعتق ربعه فقد بقي ثلاثة أرباعه على حكم الكتابة للموصى نصه وللوصية ربعه فكان الباقي منه على الملك بينهما على الثلثين منهما للموصى والثلث بحكم الوصية فاذا مات الموصى انتقل ذلك الثلث الى الموصى به والثلثان الى ورثة الموصى فان مات المكاتب عن مال أعطى ورثة السيد ما بقي له وللوصى له ما بقي له ثم يقسمون البقية للورثة ثلثه وللوصى له ثلثه ووجه ذلك ان المال انما ينقل عنه اليهم على حكم الملك والذي يملك منه ثلاثة أرباعه للورثة ربعه وللوصى له ربع وذلك ينقسم على ثلاث وثلاثين حسبا ذكرنا ذلك ان المكاتب عبد ما بقي عليه شيء فلا يورث وانما ينتقل ماله الى مستحقه بحق

من أول كتابته أو من آخرها وكان أصل الكتابة على ثلاثة آلاف درهم قوم المكاتب قيمة النقد ثم قسمت تلك القيمة فجعل لتلك الألف التي من أول الكتابة حصتها من تلك القيمة بقدر قريرها من الأجل وفضلها ثم الألف التي تليها بقدر فضلها أيضا حتى يؤول على آخرها بفضل كل ألف تعجيل الأجل وتأخيرها لأن ما استأخر من ذلك كان أقل في القيمة ثم يوضع في ثلث الميت قدر ما أصاب تلك الألف من القيمة على تفاضل ذلك ان قل أو أكثر فهو على هذا الحساب * قال مالك في رجل أوصى لرجل ربع مكاتب وأعتق ربعه فهلك الرجل ثم هلك المكاتب وترك مالا كثيرا أكثر مما بقي عليه * قال مالك يعطى ورثة السيد والذي أوصى له ربع المكاتب ما بقي لهم على المكاتب ثم يقسمون ما فضل فيكون للموصى له ربع المكاتب ثلث ما فضل بعد أداء الكتابة ولورثة سيده الثلثان وذلك ان المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته شيء فاما يورث بالرق

أداء الكتابة ولورثة سيده الثلثان وذلك ان المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته شيء فاما يورث بالرق

قال مالك في مكاتب أعتقه سيده عند الموت قال ان لم يحمله (٣٩) ثلث الميت عتق منه قدر ما حل الثلث ويوضع عنه من

الكتابة قدر ذلك ان كان على المكاتب خمسة آلاف درهم وكانت قيمته ألفي درهم نقداً ويكون ثلث الميت ألف درهم عتق نصفه ويوضع عنه شطر الكتابة * قال مالك في رجل قال في وصيته علامي فلان حر وكاتبوا فلاناً تبداً العتاقة على الكتابة

* كتاب المدبر *

* بسم الله الرحمن الرحيم *

* القضاء في المدبر *

حدثني مالك أنه قال الأمر

عندنا فمين درجارية له

فولدت أولاداً بعد تديره

اياها ثم ماتت الجارية قبل

الذي دبرها ان ولدها

بمنزلها قد ثبت لهم من

الشرط مثل الذي ثبت

لها ولا يضرهم هلاك أهمهم

فاذا مات الذي كان دبرها

فقد عتقوا ان وسعهم

الثلث * وقال مالك كل

ذات رحم فولدها بمنزلها

ان كانت حرة فولدت بعد

عتقها فولدها حراً وان

كانت مدبرة أو مكاتبه

أو معتقة الى سنين أو مخدمة

أو بعضاً حراً أو موهنة

أو أم ولد فولدت كل واحدة

منهن على مثل حال أمه

يعتقون بعقها ويرفون

برقها

الملك والرق والله أعلم وأحكم ص * قال مالك في مكاتب أعتقه سيده عند الموت قال ان لم يحمله ثلث الميت عتق منه قدر ما حل الثلث ويوضع عنه من الكتابة قدر ذلك ان كان على المكاتب خمسة آلاف درهم وكانت قيمته ألفي درهم نقداً ويكون ثلث الميت ألف درهم عتق نصفه ويوضع عنه شطر الكتابة * ش وهذا على ما قال ابن معني الوصية بعق المكاتب وهو اسقاط ما عليه فان حل الثلث ما عليه يريد من الكتابة عتق وان لم يحمله عتق منه قدر ما حل الثلث ومعنى ذلك يوضع عنه من الكتابة قدر ما حل الثلث من قيمته تعتبر عند احتمال الثلث له جميع الكتابة وعند ضيق الثلث عنها الأقل من قيمة العبد والكتابة وهو معنى قوله ويوضع عنه قدر ذلك فان حل الثلث نصفه ووضع عنه نصف ما عليه من الكتابة وذلك بان يوضع عنه من كل نجم نصفه فان كانت الكتابة خمسة آلاف درهم وقيمة المكاتب ألف درهم وثلث الميت ألف درهم عتق نصفه ووضع عنه من الكتابة نصفها لانها مقابلة نصف قيمة العبد ص * قال مالك في رجل قال في وصيته غلامي فلان حر وكاتبوا فلاناً تبداً العتاقة على الكتابة * ش وهذا على ما قال ابن معني ان الكتابة ليست بعق متحقق بل يجوز ان تبطل بالعجز مع ما فيه من التأجيل وأما العتق المبطل ففيه مع تحقق العتق التأجيل فكان أولى لان الوصية مبنية على تقديم العتق المعين على غيره من الوصايا فوجب أن يقدم ما تحقق منه ويعجل على ما خالفه والله أعلم وأحكم

* بسم الله الرحمن الرحيم *

* كتاب المدبر *

* القضاء في المدبر *

ص * مالك انه قال الأمر عندنا فمين درجارية له فولدت أولاداً بعد تديره اياها ثم ماتت الجارية قبل الذي دبرها ان ولدها بمنزلها قد ثبت لهم من الشرط مثل الذي ثبت لها ولا يضرهم هلاك أهمهم فاذا مات الذي كان دبرها فقد عتقوا ان وسعهم الثلث * وقال مالك كل ذات رحم فولدها بمنزلها ان كانت حرة فولدت بعد عتقها فولدها حراً وان كانت مدبرة أو مكاتبه أو معتقة الى سنين أو مخدمة أو بعضاً حراً أو موهنة أو أم ولد فولدت كل واحدة منهن على مثل حال أمه يعتقون بعقها ويرفون برقها * ش وهذا على ما قال ابن المدبر ما ولدت بعد التدير فان له حكم المدبر لان الولد تبع لأمه في أحكام الرق والحرية بعد التدير وأما الموصى بعقها فاما ولدته قبل موت سيدها فلا يدخل في وصيتها لان الوصية لا تثبت إلا بموت الموصى وأما قبل موته فلا تثبت لان الموصى الرجوع عنها فاذا ثبت حكم التدير لولد المدبرة لم يخرجهم عن هذا الحكم بعد نبوته موت الأم وكذلك المكاتب والمعتقة الى أجل والمخدمة أو بعضاً حراً أو موهنة أو أم ولد فان ولد كل واحدة منهن بمنزلها له حكمها يعتق بعقها ويرق برقها ويعتق منه ما عتق منها ويرق منها ما رق منه قال لان كل ذات رحم فولدها بمنزلها يريد المولى أن يملك سيدها حراً أو ان يعقده عقد حرة فأما اذا خلق في ملك سيده حراً أو ان يعقده عقد حرة من كتابة أو تدير أو عتق مؤجل فان الولد يتبع أباه وسيأتي ذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى

(فصل) وقوله فاذا مات الذي دبرها فقد عتق بعقها ان وسعهم الثلث يريد بموت السيد تحصل الحرية للمدبرة وولدها ان وسعهم الثلث لان المدبر انما يعتق من الثلث فان حله الثلث فقد عتق وان لم يحمله عتق منه ما حله الثلث (مسألة) وهذا حكم الاطلاق وأما الشرط ففي كتاب ابن المواز من دبر

قال مالك في مدبرة دبرت وهي حامل ولم يعلم (٤٠) سيدها بحملها ان ولدها بمنزلتها وانما ذلك بمنزلة

رجل أعتق جارية له وهي حامل ولم يعلم بحملها * قال مالك فالسنة فيها أن ولدها يتبعها ويعتق بعقها * قال مالك وكذلك لو أن رجلا ابتاع جارية وهي حامل فالوليدة وما في بطنها من ابتاعها اشتراط ذلك المبتاع أو لم يشترط * قال مالك ولا يحل للبائع أن يستثنى ما في بطنها لان ذلك غير رريض من ثمنها ولا يدري أينصل ذلك اليه أم لا وانما ذلك بمنزلة مالو باع جنينا في بطن أمه وذلك لا يحل له لانه غرر * قال مالك في مدبر أو مكاتب ابتاع أحدهما جارية فوطئها فحملت منه فولدت قال ولد كل واحد منهما من جاريته بمنزلة يعتقون بعته ويرقون برفه * قال مالك فاذا أعتق هو فأنما أم ولده مال من ماله يسلم اليه اذا أعتق

* جامع ما جاء في التدبير *

أتمه على أن ما تلد رقيق مضي التدبير ولدها بمنزلتها ووجه ذلك ان هذا عقد يتضمن العتق وهو مبنى على التغليب والسراية فاذا شرط فيه شرط فاسدا مترقيا بطل الشرط ونفذ العقد كما لو قال له أنت حر على ان ما تكسب في المستقبل لي يصح العتق ونفذ وبطل الشرط ص * قال مالك في مدبرة دبرت وهي حامل ولم يعلم سيدها بحملها ان ولدها بمنزلتها وانما ذلك بمنزلة رجل أعتق جارية له وهي حامل ولم يعلم بحملها * قال مالك فالسنة فيها أن ولدها يتبعها ويعتق بعقها * قال مالك وكذلك لو أن رجلا ابتاع جارية وهي حامل فالوليدة وما في بطنها من ابتاعها اشتراط ذلك المبتاع أو لم يشترط * قال مالك ولا يحل للبائع أن يستثنى ما في بطنها لان ذلك غير رريض من ثمنها ولا يدري أينصل ذلك اليه أم لا وانما ذلك بمنزلة مالو باع جنينا في بطن أمه وذلك لا يحل له لانه غرر * ش وهذا على ما قال ان من دبر أمه وهي حامل فالتدبير يتناول ما في بطنها فيكون حكمه في التدبير حكمها وهكذا قال على وعثمان وابن عمرو وجابر وابن المسيب وعمر بن عبد العزيز وغيرهم وروى عنه مثل ما تقدم واستدل مالك على ذلك بان قال وكذلك لو أعتقها لكان ذلك عتقا لما في بطنها وان لم يعلم بحملها لان العتق مبنى على التغليب والسراية والولد بمنزلة عضو من أعضائها يتبعها في البيع والهبة بمجرد العقد وان لم يكونا من عقود التغليب والسراية فكذلك التدبير والعتق وهما بذلك أولى لما قدمناه ص * قال مالك في مدبر أو مكاتب ابتاع أحدهما جارية فوطئها فحملت منه فولدت قال ولد كل واحد منهما من جاريته بمنزلة يعتقون بعته ويرقون برفه * قال مالك فاذا أعتق هو فأنما أم ولده مال من ماله يسلم اليه اذا أعتق * ش وهو على ما قال ان المدبر والمكاتب من ابتاع منها جارية فولدت منه فان الولد بمنزلة يعتق بعته ويرق برفه ووجه ذلك ان كل ولد حدث عن ملك يمين يتبع أباه في الحرية والرق أصل ذلك الحرية ستولد أمته (مسئلة) وهذا اذا وضعته أمه لسته أشهر فاكثر من وقت التدبير وما وضعته قبل ذلك فهو رقيق رواه ابن سعد عن أبيه قال وما ولدته المدبرة بعد التدبير فهو مدبر كما هو طال ذلك أو قصر والفرق بينهما أن ما في بطن المدبرة عضو من أعضائها ولذلك لا يجوز أن ينفرد بالبيع دونها ولا تفرد بالبيع دونه وما في بطن أمة المدبر ليس كذلك لانه لا يجوز أن تفرد بالبيع دونه ويفرد المدبر بالبيع دون الحل فلذلك لم يتبعه الا اذا حدث بعد عقد لتدبير والله أعلم (فصل) وقوله واذا عتق هو فأنما أم ولده مال من ماله تسلم اليه اذا أعتق

المدبر من العبيد مأخوذ من الدبر لان السيد أعتقه بعد ممانته والمات دبر الحياة والفقهاء يقولون للعتق عن دبر أي بعد الموت وهذا اللفظ لم يستعمل الا في العبيد والاماء دون سائر ما يملك كما لم يستعمل العتق الا فيهم ص * قال مالك في مدبر قال لسيدة عجل لي العتق وأعطيتك خسين منها منجمة على فقال سيده نعم أنت حر وعليك خسون ديناراً تؤدي الى كل عام عشرة دنانير فرضي بذلك العبد ثم هلك السيد بعد ذلك بيوم أو يومين أو ثلاثة * قال مالك يثبت له العتق وصارت الخمسون ديناراً ديناً عليه وجازت شهادته وثبتت حرمة وميراثه وحدوده ولا يضيع عنه موت سيده شيئاً من ذلك الدين * ش وهذا على ما قال وذلك أن للسيد أن يقاطع مدبره على مال يأخذه منه ويعجل

* جامع ما في التدبير *
* قال مالك في مدبر قال لسيدة عجل لي العتق وأعطيتك خسين منها منجمة على فقال سيده نعم أنت حر وعليك خسون ديناراً تؤدي الى

كل عام عشرة دنانير فرضي بذلك العبد ثم هلك السيد بعد ذلك بيوم أو يومين أو ثلاثة * قال مالك يثبت له العتق وصارت الخمسون ديناراً ديناً عليه وجازت شهادته وثبتت حرمة وميراثه وحدوده ولا يضيع عنه موت سيده شيئاً من ذلك الدين

له العتق فان مات السيد قبل أخذ المال لم يسقط عنه الدين لانه دين متعلق بذمته ويعتق العبد بالعتق المنجز ولا يعتبر في ذلك ثلث المال لان الحرية قد سبقت له قبل موت السيد ونجرت بالعوض
 ص قال مالك في رجل دبر عبدا له فوات السيد وله مال حاضر ومال غائب فلم يكن في ماله الحاضر ما يخرج فيه المدبر قال يوقف المدبر بماله ويجمع خراجه حتى يتبين أمر المال الغائب فان كان فيما ترك سيده مما يحمله الثلث عتق بماله وبما جمع من خراجه فان لم يكن فيما ترك سيده مما يحمله عتق منه قدر الثلث وترك ماله في يديه **ش** وهذا على ما قال ان المدبر اذا لم يخرج من المال الحاضر وقف وانتظر المال الغائب ووجه ذلك أنه لا يعجل استرقاق بعضه مع ما يرجى من استحكال حريته بالمال الغائب لان حرية المدبر متعلقة بالمالين فلا تسقط من أحدهما لتغيبه (مسئلة) ولو كان له دين مؤجل الى عشر سنين ونحوها ففي العتية من رواية عيسى عن ابن القاسم يباع الدين بما يجوز بيعه به حتى يعجل عتق المدبر من ثلثه أو ما جمل الثلث منه ووجه ذلك أن هذا يتوصل الى تعجيل العتق بخلاف المال الغائب فإنه لا يستطاع ذلك فيه وفيه أيضا المدبر الى أن يعمل الدين المؤجل الى عشر سنين استدامة استرقاقه المدة الطويلة التي ربما أدت الى تفويت عتقه بموته قيل ذلك (مسئلة) ولو يئس من الدين لعدم الغريم أو بعد غيبته ففي العتية من رواية عيسى عن ابن القاسم يعتق منه ما حله المال الحاضر لان انتظار ذلك لا فائدة فيه مع ما يخاف من موته وفوت عتقه (فصل) وقوله يوقف المدبر بماله وجميع خراجه يريد أن ذلك كله تابع له يتبعه في عتقه فلذلك قوم معه لانه يزيد في قيمته وكذلك اذا عجل عتقه لعدم من عليه الدين لسيده أو بعد غيبته فإنه يعتق منه ما حله المال الحاضر ويعمل في مال المدبر على ما يأتي بعد هذا ان شاء الله تعالى (مسئلة) فان أعتق بعضه ثم قدم المال الغائب أو أئرى المعلن في العتية من رواية عيسى عن ابن القاسم ان كان المدبر في أيدي الورثة عتق في ثلث ما أخدم من الدين وان خرج عن أيديهم يبيع أو هبة أو غيره فلا شيء فيما قبض للبر وذلك للورثة وقال عيسى يعتق في الثلث حيث كان وابق منه شيء للشترى رده والذي قاله عيسى قول مالك وأصحابه ووجه ذلك أن العيب قد ظهر على استحقاق المدبر العتق مما كان للسيد من المال فكان ذلك بمنزلة أن يستحق بحرية

﴿ الوصية في التدبير ﴾

ص قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أن كل عتاقة أعتقها رجل في وصية أو وصى بها في صحة أو مرض أنه يرد هاتمي شاء ويغير هاتمي شاء ما لم يكن تدبرا فاذا دبر فلا سبيل له الى رد ما دبر **ش** وهذا على ما قال ان الوصية بالعتق يرد ما وصى متى شاء من صحة أو مرض لان عقد الوصية عقد غير لازم وانما يلزم بموت الموصى وقوله فاذا دبر فلا سبيل له الى ما دبر يريد أن ما كان من العتق بمعنى التدبير فلا سبيل للعتق الى رده لانه عقد لازم وهذا يقتضي أن حكم الوصية غير حكم التدبير خلافا للشافعي في أحد قوليه ان حكم التدبير حكم الوصية والدليل على ما نقوله أن اختلاف الألفاظ ظاهره اختلاف المعاني واذا كان التدبير مخالفا للوصية فلكل واحد منهما مآل نظ يختص به فأما لفظ الوصية فهو أن يقول اذا مت فأعتقوا عبدي فلان هذا محمول على الوصية وللوصى الرجوع عنه متى شاء لانه عقد غير لازم (مسئلة) وأما اذا قال في صحته لبعده أنت حر بعد موتي ففي الموازية عن ابن القاسم ان لم يرد به الوصية فهو تدبير وقال ابن وهب عن مالك كل ما أعتق ارجل بعد موته في صحة أو مرض فهو

﴿ قال مالك في رجل دبر عبدا له فوات السيد وله مال حاضر ومال غائب فلم يكن في ماله الحاضر ما يخرج فيه المدبر قال يوقف المدبر بماله ويجمع خراجه حتى يتبين أمر المال الغائب فان كان فيما ترك سيده مما يحمله الثلث عتق بماله وبما جمع من خراجه فان لم يكن فيما ترك سيده مما يحمله الثلث عتق منه قدر الثلث وترك ماله في يديه

﴿ الوصية في التدبير ﴾
 ﴿ قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أن كل عتاقة أعتقها رجل في وصية أو وصى بها في صحة أو مرض أنه يرد هاتمي شاء ويغيرها متى شاء ما لم يكن تدبرا فاذا دبر فلا سبيل له الى رد ما دبر

قال مالك وكل ولد ولدت له أمه أو وصى بعقها ولم تدبر فان (٤٢) ولدها لا يعتقون معها اذا عتقت وذلك أن سيدها يغير

وصيته ان شاء ويردها متى شاء ولم يثبت لها عتاقة وانما هي بمنزلة رجل قال لجاريته ان بقيت عندي فلانة حتى أموت فهي حرة * قال مالك فان أدركت ذلك كان لها ذلك وان شاء قبل ذلك باعها ولدها لانه لم يدخل ولدها في شيء مما جعل لها قال والوصية في العتاقة مخالفة للتدبير فرق بين ذلك ما مضى من السنة قال ولو كانت الوصية بمنزلة التدبير كان كل موص لا يقدر على تغيير وصيته وما ذكر فيها من العتاقة وكان قد حبس عليه من ماله ما لا يستطيع أن ينتفع به * قال مالك في رجل دبر رقيقا له جميعا في صحته وليس له مال غيرهم ان كان دبر بعضهم قبل بعض بدىء بالأول فالاول حتى يبلغ الثلث وان كان دبرهم جميعا في مرضه فقال فلان حر وفلان حر وفلان حر في كلام واحد ان حدث في مرضي هذا حدث موت أو دبرهم جميعا في كلمة واحدة تمصوا في الثلث ولم يبدأ أحد منهم قبل صاحبه وانما هي وصية وانما لهم الثلث يقسم بينهم بالخصص ثم يعتق منهم

وصية ما لم تدبر فوجه القول الأول وهو نحو قول أبي حنيفة ان اللفظ يقتضي ايقاع العتق بعد الموت على الاطلاق وذلك يفيد لزوم وعنا معنى التدبير. ووجه القول الثاني ان لفظه يحتمل لزوم على معنى التدبير ويحتمل الجواز على معنى الوصية وهو في الجواز أظهر فوجب أن يحمل عليه ولو تساوى المعنيان فيه لكان الجواز أولى لانه لا يلزم ما لم يلزم ما لم يقطع التزامه اياه (فرع) اذا ثبت ذلك فان أدرك المعتقد حيا سئل فان قال أردت الوصية في الموازية من رواية ابن القاسم عن مالك في صحيح قال لعبدك أنت حر يوم أموت يسأل فان قال أردت الوصية صدق وقال أصبغ يصدق مع بيت قال الشيخ أبو محمد وشم قول آخر لا شهب في المدونة وارمات قبل أن يسأل فقد قال أصبغ مدبر ويجى على رواية ابن وهب عن مالك ان له حكم الوصية والله أعلم (مسئلة) وأما لفظ المدبر فقد قال أبو محمد دوا أن يقول لعبدك أنت حر عن دبر مني أو أنت مدبر أو اذامت فأنت حر بالتدبير وم أشبه ذلك بما يعلم أنه قصد به ايجاب عتقه بموته لا على وجه الوصية وزاد في كتاب ابن المواز أن يقول في صحة أو مرض أنت حر متى مت أو ان مت ولا مرجع لي فيك قال أشهب وشبه هذا أفرد ذلك بكتاب أو جعله في ذكر وصاياه ومعنى هذا على مقتضى قول أصحابنا ان التدبير على ضربين مطلق وهو ما تقدم ومقيد مثل أن يقول ان مت من مرضي هذا أو في سفرى هذا فأنت مدبر فأما المطلق فهو عقد لازم عند مالك ولا خلاف في ذلك في المنهوب وسياق ذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى وأما المقيد فقد روى أصبغ عن ابن القاسم وابن كنانة هو تدبير لازم لا رجوع فيه ونحو في الموازية أيضا عن ابن القاسم وقيل ليس هذا بتدبير مات في مرضه ذلك أو عاش وروى في كتاب ابن سحنون عن ابن القاسم وقال أصبغ وابن القاسم هي وصية الأبر يد التدبير أو يقصده عند الوصية ويأتى بلفظ الوصية وهو يظن أنه تدبير وتقطع البيعة انه أراد ذلك أو يقرانه أراد التدبير وجه القول الأول أن حكم التدبير مبنى على اللزوم فلما قيد بالشرط خرج عن مقتضى اللزوم فحمل على الوصية ودرى ابن نافع عن مالك فحين قال لجاريته انها مدبرة تعتق بعد موته ان لم يحدث فيها حدث وكتب لها بذلك كتابا انها وصية لقوله ان لم يحدث فيها حدث ووجه القول الثاني ان لفظ التدبير يقتضى اللزوم كالمطلق ص * قال مالك وكل ولد ولدت له أمه أو وصى بعقها ولم تدبر فان ولدها لا يعتقون معها اذا عتقت وذلك أن سيدها يغير وصيته ان شاء ويردها متى شاء ولم يثبت لها عتاقة وانما هي بمنزلة رجل قال لجاريته ان بقيت عندي فلانة حتى أموت فهي حرة * قال مالك فان أدركت ذلك كان لها ذلك وان شاء قبل ذلك باعها ولدها لانه لم يدخل ولدها في شيء مما جعل لها قال والوصية في العتاقة مخالفة للتدبير فرق بين ذلك ما مضى من السنة قال ولو كانت الوصية بمنزلة التدبير كان كل موص لا يقدر على تغيير وصيته وما ذكر فيها من العتاقة وكان قد حبس عليه من ماله ما لا يستطيع أن ينتفع به * ش وهذا على ما قال ان الأمة الموصى بعقها اذا ولدت قبل موت سيدها فان ولدها غير داخل في وصيته لان عقد الوصية غير لازم وعند التدبير والكتابة لازم فلذلك دخل فيها من يولد بعده ولو أن الموصى بعقها تلد بعد وفاة سيدها قبل ان عقد الوصية ص * قال مالك في رجل دبر رقيقا له جميعا في صحته وليس له مال غيرهم ان كان دبر بعضهم قبل بعض بدىء بالأول فالاول حتى يبلغ الثلث وان كان دبرهم جميعا في مرضه فقال فلان حر وفلان حر وفلان حر في كلام واحد ان حدث في مرضي هذا حدث موت أو دبرهم جميعا في كلمة واحدة تمصوا في الثلث ولم يبدأ أحد منهم قبل صاحبه وانما هي وصية وانما لهم الثلث يقسم بينهم بالخصص ثم يعتق منهم

الثالث بالغامبلغ قال ولا يبدأ أحد منهم إذا كان ذلك كله في مرضه **ش** وهذا على ما قال ان من
دبر عبدا واحدا بعد واحد اذا ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون في صحة أو مرض فانه اذا ضاق
الثالث عن جميعهم يدي بالاول فالاول لان السيد اذا دبر عبدا فقد تعلق حقه بثلاث ماله على وجه
الوجوب فليس له أن يسهط ذلك بتدبير غيره فعلى هذا يعتق الأول فالاول لانه على حسب ذلك تعلق
حقهم بالثالث وان اعتقهم جميعا تحاصوا في الثالث لان حريتهم تعلقت بالثالث تعلقا واحدا فليس بعضهم
أحق بذلك من بعض فان اعتق جماعة في كلمة ثم اعتق بعدهم جماعة أخرى فعلى حسب ذلك أيضا يبدأ
بالجماعة الاولى فان حملهم الثالث وضاق عن الجماعة الثانية يدي بعق الاولى وتحاصر الجماعة الثانية
في بقية الثالث وان ضاق عن الجماعة الاولى يدي بها فتحصت في الثالث ولم يكن للجماعة الثانية في
ذلك حق ومعنى المحاصة ان حمل الثالث بعضهم أن يعتق منهم بقدر ذلك والله أعلم (فرع) وكم مقدار
ما يكون من الفضل بين الأول والثاني ففي كتاب ابن سحنون عن أبيه عن ابن القاسم فحين
كتب وصية فبدأ بأحد عبده ثم قام لشغل ثم عاد فكتب الآخر قال يبدأ الأول فالاول وروى
ابن الموازي عن ابن وهب عن الخزومي فحين دبر فأغنى عليه ثم أفاق فدبر آخر قال هذا ان يتحصان
(مسألة) ومن قال في مرضه قد كنت دبرت فلانا في صحتي ثم دبر آخر في مرضه فان ذلك ماض
يعتق في ثلثه الاول فالاول قاله سحنون عن ابن القاسم في كتاب ابنه قال ولا يبطل اقراره في مرضه
بالتدبير لانه قد صرفه الى الثالث بخلاف اقراره بالعق لانه صرفه الى رأس المال **ص** قال مالك
في رجل دبر غلاما له فلهك السيد ولا مال له الا العبد المدبر وللعبد مال قال يعتق ثلث المدبر ويوقف ماله
بيديه **ش** وهذا على ما قال ان المدبر اذا ملك سيده ولم يترك غيره فانه يعتق ثلث المدبر فان كان
للمدبر مال فاشتهر من مذهب مالك وأصحابه يعتق من العبد ما حله ثلث مال الميت ويبقى ماله في يده
وروى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون عن مالك يقوم بماله في الثلث كعضو من أعضائه
ويتبعه ان خرج وان خرج بعضه أقر بيده جميعا قال سحنون عن ابن القاسم ان كانت قيمة المدبر
مائة دينار وماله مائة وترك سيده مائة فانه يعتق نفسه ويبقى ماله بيده لان قيمته بماله مائتان ولا ينزع
منه شيء وهذا قول مالك وروى في العتبية عيسى عن ابن وهب عن زبيدة ويحيى بن سعيد يجع مع مال
الميت الى المدبر وماله فان خرج المدبر وماله في ثلث ذلك يعتق وكان ماله بيده وان كان الثلث يجهل
رقبته وبعض ماله عتق وكان له من ماله ما حمل الثلث من ماله ورقبته وان لم يدع غير المدبر وماله وقيمة
رقبته مائة دينار وماله ثمانمائة عتق المدبر وكان له من ماله مائتان دينار وبكذا يحسب وكذلك من أوصى
بعق بيده وللعبد مال هكذا يصنع وهذا رأي ابن وهب وبه أخذ قال ابن حبيب تفرد بذلك ابن وهب
عن مالك وأصحابه (مسألة) ومن دبر عبده واستثنى ماله في العتبية من رواية أصبغ عن ابن
القاسم ذلك جائز وقاله مالك وفي المدونة من رواية عيسى عن مالك وابن القاسم مثله وروى عن ابن
كنانة ليس ذلك له ويتبعه ماله واحتج ابن القاسم للرواية الاولى بأنه لو قال في مرضه غلامي مدبر
وخذوا ماله جاز ذلك فكذلك اذا قاله في الصحة لانه بهذا الشرط دبره وليس هذا بمنزلة أن يديه
في الصحة ولا يستثنى ماله يريد أن ينتزع ماله في مرضه لان ذلك تدبير يقتضي بقاء ماله بيده فليس له
انتزاعه عند ظهور عتقه ووجه قول ابن كنانة انه ليس بمنزلة من أراد أن ينتزع مال مدبره عند
موته أو ينتزعه الورثة بعده وقد قلنا غير جائز وبقي المال للمدبر وقال أصبغ معنى ذلك أن يستثنى
بعد موت نفسه اذا عتق ومعنى ذلك على ما قال في العتبية ان معنى استثناء ماله أن يستثنى عند مقت

الثالث بالغامبلغ قال ولا
يبدأ أحد منهم اذا كان
ذلك كله في مرضه **ش** قال
مالك في رجل دبر غلاما
له فلهك السيد ولا مال له
الا العبد المدبر وللعبد
مال قال يعتق ثلث المدبر
ويوقف ماله بيديه

التدبير أخذه عند نفوذ العتق وأما عند التدبير وبعده فإن له انتزاعه اشتراطه أو لم يشترطه (فرع)
 فإذا استثناه في التدبير قوم بغير مال وحسب ما يبيده من مال السيد فقوم المدبر دونهما قاله ابن القاسم
 وأصبح في العتية والموازية ص **✽** قال مالك في مدبر كاتبه سيده فات السيد ولم يترك ما لا غيره
 قال مالك يعتق منه ثلثه ويوضع عنه ثلث كتابته ويكون عليه ثلثاها **✽** ش وهذا على ما قال ومعه
 ذلك أن عقد التدبير لا يمنع عقد الكتابة لأن الكتابة لا تمنع التدبير ولا تبطل به بل تؤكده وتبطله
 وأسوأ أحوالها أن يبقى المدبر على حاله وذلك أن للسيد انتزاع مال المدبر فإذا أخذه منه على تعجيل
 عتقه فذلك غير مخالف لما عقد عليه تدبيره فإن أدى المكاتب كتابته في حياة السيد عجل عتقه فإن
 مات السيد قبل أداء الكتابة عتق منه ثلثه وسقط عنه ثلث الكتابة وبقي باقي العبد على حكم
 الكتابة وذلك أفضل له من أن يبقى على حكم الرق لو لم يتقدم عقد الكتابة ص **✽** قال مالك
 في رجل أعتق نصف عبده وهو مريض فبت عتق نصفه وأبت عتقه كله وقد كان دبر عبده آخر قبل
 ذلك قال يبدأ بالمدبر قبل الذي أعتقه وهو مريض وذلك أنه ليس للرجل أن يرد ما دبر ولا أن يتعقبه
 بأمر يرده به فإذا عتق المدبر فليكن ما بقي من الثلث في الذي أعتق شطره حتى يستتم عتقه كله في ثلث
 مال الميت فإن لم يبلغ ذلك فضل الثلث عتق منه ما بلغ فضل الثلث بعد المدبر الأول **✽** ش وهذا على
 ما قال ابن المريض إذا ابتداء دبر عبدا له ثم أعتق عبده آخر أو أعتق منه نصفه ثم توفي وضاق الثلث
 عنهم ما فاته يبدأ بعتق المدبر لأنه قد ثبت له حكم التدبير وهذا الأمر لازم فليس للسيد أن ينقضه بعتق
 غيره (مسألة) ولو أن المريض دبر أحدهما وبطل عتق الآخر في لحظة واحدة أو كلام متصل
 تحاصفا في الثلث رواه ابن سعد عن ابن القاسم ووجه ذلك أنهم ما متساووا في الخدمة ولم يتقدم
 أحدهما الآخر في الرقة فلزم تحاصفهما كالمدينين
 (فصل) وقوله وإذا أعتق المدبر فليكن ما بقي من الثلث في الذي أعتق شطره حتى يستتم له عتقه
 كله في ثلث الميت يريد أنه لما بدأ بعتق بعضه ثم عليه سائر في الثلث

✽ مس الرجل وليدته إذا دبرها **✽**

ص **✽** مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر دبر جاريته له فكان يطؤها وهما مدبرتان **✽** قال مالك
 عن يحيى بن سعيد بن المسيب كان يقول إذا دبر الرجل جاريته فإن له أن يطأها وليس له أن
 يبيعها ولا يهبها ولدها بمنزلتها **✽** ش قوله في الذي دبر أمته له أن يطأها وقول مالك وأبي حنيفة
 والسافعي ووجه ذلك أن عتقها إنما يكون بعد الموت ومن الثلث كالموصى بعتقها ولأنها تعتق
 بالموت وانتزاع مالها كأم الولد ووجه آخر وهو أن وطأها يؤكده عتقها لأنها إن جلت منه عتقت
 من رأس المال وإن بقيت على حالها فإمّا تعتق بالثلث ويحتمل أن يقال إن المدبرة إذا جلت بطل
 تدبيرها وانتقلت إلى ما هو أقوى من التدبير كما تبطل التدبير بالعتق

(فصل) وقوله ولا يجوز له بيعه ولا هبه يريد أن حكم التدبير قتل له فيه فليس له إبطاله بقول ولا
 فعل وقال أبو حنيفة ما كان منه مطلقا فليس له نقضه بقول ولا فعل على ما قلناه وما كان مقيدا فله إبطاله
 وعندنا لا يجوز له إبطال المقيد كما لا يجوز له إبطال المطلق وإنما قال بعض أصحابنا أنه لا يجوز له أن
 يشر المقيد في قول لم أرد به التدبير فيكون له حينئذ حكم الوصية والدليل على ما نقوله على تسليم
 إحدى الروايتين أن هذا تدبير فوجب أن يكون لازما كالمطلق (مسألة) فإذا قلنا يقدر في المقيد

قال مالك في مدبر كاتبه سيده
 فات السيد ولم يترك ما لا
 غيره **✽** قال مالك يعتق
 منه ثلثه ويوضع عنه ثلث
 كتابته ويكون عليه
 ثلثاها **✽** قال مالك في
 رجل أعتق نصف عبده
 وهو مريض فبت عتق
 نصفه وأبت عتقه كله وقد
 كان دبر عبده آخر قبل
 ذلك قال يبدأ بالمدبر قبل
 الذي أعتقه وهو مريض
 وذلك أنه ليس للرجل
 أن يرد ما دبر ولا أن
 يتعقبه بأمر يرده به فإذا
 عتق المدبر فليكن ما بقي
 من الثلث في الذي أعتق
 شطره حتى يستتم عتقه
 كله في ثلث مال الميت فإن
 لم يبلغ ذلك فضل الثلث
 عتق منه ما بلغ فضل الثلث
 بعد المدبر الأول

✽ مس الرجل وليدته

إذا دبرها **✽**

✽ حدثني مالك عن نافع
 أن عبد الله بن عمر دبر
 جاريته له فكان يطؤها
 وهما مدبرتان **✽** قال مالك
 عن يحيى بن سعيد أن
 سعيد بن المسيب كان
 يقول إذا دبر الرجل
 جاريته فإن له أن يطأها
 وليس له أن يبيعها ولا يهبها
 ولدها بمنزلتها

قول واحدانه اذا اراد به التدبير انه يلزم فكذلك المطلق أولى لأنه عندنا صريح في التدبير لا يقبل منه انه اراد به غير التدبير وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي في أحدهما عليه الرجوع عن التدبير المطلق والمقيد بالفعل دون القول والقول النازل به الرجوع بالقول والفعل والدليل على ما نقوله قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ومن جهة المعنى انه عقد عتق استفاد به اسما يعرف به فلم يكن له ابطاله أصله الكتابة ودليل آخر ان هذا عقد عتق ليس له ابطاله بالفعل أصله ما ثبت من ذلك لأم الولد وأما ما نقلوا به مخرج عن جابر بن عبد الله ان رجلا دبر عبدا له ليس له مال غيره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يشتريه مني فاشتره منه نعم بن الصام بثمانية درهم قالوا وهذا هو أبو مذكور العمر بن دبر عبد الله يقال له يعفور فباعه النبي صلى الله عليه وسلم فليس فيما ادعوه حجة لأنه يحتمل ان يكون عليه دين قبل التدبير فباعه لأداء ذلك الدين وهذا عندنا جائز وبين وجه هذا التأويل انه قال في الحديث ليس له مال غيره وعلى أصلهم لا تأثير لقوله ليس له مال غيره في الحكم لأنه لا فرق عندهم بين ان يكون له مال غيره أولا يكون له مال غيره وعلى ما نقوله فهو مدبر لأن ان كان له مال غيره لم يبيع في دين متقدم وان لم يكن له مال غيره يتأدى منه الدين يبيع حينئذ لأداء الدين وبين هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم هو باشر البيع وأمر به على وجه الحكم عليه ولو لم يكن ثم دين يباع من أجله لم يكن ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وانما يبيعه هو عندهم باختياره وقد قال نحو هذا ابن سحنون وقد روى هذا الحديث بهذه الزيادة الشيخ أبو اسحق عن أبي عبد الرحمن النسوي أعتق رجل من الأنصار غلاما له عن دبر وكان محتاجا وكان عليه دين فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا يقوى ما قدمناه من التأويل والله أعلم قال الشيخ أبو اسحق وقد قال بعض أصحابنا ان ذلك بعد الموت وذكر آيت لابن سحنون وقال قوم ان باع خدمته فذلك محتمل ولعله اراد به أن يعطيه مالا على تعجيل عتقه وذلك جائز كما يجوز في أم الولد وليس ذلك يبيع في رقبته

﴿ بيع المدبر ﴾

ص قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا في المدبر أن صاحبه لا يبيعه ولا يحوله عن موضعه الذي وضعه فيه وأنه ان رهن سيدة دين فان غرماءه لا يقدر ون على بيعه معاش سيدة فان مات سيدة ولا دين عليه فهو في ثلثه لأنه استثنى عليه عمله معاش فليس له أن يخدمه حياته ثم يعتقه على ورثته اذا مات من رأس ماله وان مات سيد المدبر ولا مال له غيره عتق ثلثه وكان ثلثاه للورثة فان مات سيد المدبر وعليه دين محيط بالمدبر يبيع في دينه لأنه انما يعتق في الثلث قال فان كان الدين لا يحيط الا بنصف العبد يبيع نصفه للدين ثم عتق ثلث ما بقى بعد الدين ﴿ ش ﴾ وهذا على ما قال ان المدبر ليس لسيدته أن يبيعه ولا له أن يحوله عن موضعه يدا زالة ما ثبت له من التدبير فان فعل ذلك وباعه قال في الموازية مالك جاهلا أو عامدا أو ناسيارد يبيعه ويرجع مدبرا كما كان وهذا ما لم يعتقه الذي اشتراه فان أعنته قبل الفسخ فقد قال الشيخ أبو القاسم في روايتان احدهما ان العتق نافذ غير مردود والثانية ان عقده باطل مردود وفي الموازية قال ابن القاسم كان مالك يقول في المدبر يبيعه سيده فيعتق يرد عتقه ويعود مدبرا ثم قال يمضي وان كتمه ذلك ولا يرد اذا فاق بالعتق أو بالموت ونحوه في كتاب ابن حبيب عن مطرف عن مالك وجه القول الاول ان عقدا التدبير عقد لازم فلا ينقل بإزالة الملك عن وجه العتق كما لا ينقل بالهبة والبيع ووجه آخر ان العتق دهن امر تب على البيع فاذا لم

﴿ بيع المدبر ﴾

قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا في المدبر أن صاحبه لا يبيعه ولا يحوله عن موضعه الذي وضعه فيه وأنه ان رهن سيدة دين فان غرماءه لا يقدر ون على بيعه معاش سيدة فان مات سيدة ولا دين عليه فهو في ثلثه لأنه استثنى عليه عمله معاش فليس له أن يخدمه حياته ثم يعتقه على ورثته اذا مات من رأس ماله وان مات سيد المدبر ولا مال له غيره عتق ثلثه وكان ثلثاه للورثة فان مات سيد المدبر وعليه دين محيط بالمدبر يبيع في دينه لأنه انما يعتق في الثلث قال فان كان الدين لا يحيط الا بنصف العبد يبيع نصفه للدين ثم عتق ثلث ما بقى بعد الدين

يجزى ابطال التدبير بالبيع لم يصح العتق ووجه القول الثاني ان العتق أقوى من التدبير فوجب أن يبطل به كالمدبرة يطؤها سيدها قهراً. بل منه ان التدبير يبطل بالاستيلاء الذي هو أقوى في باب العتق منه (فرع) فاذا قلنا انه يفوت بالعتق فقد قال مالك لاشئ على البائع والمشتري سائغ له حلال ورواه في المزنية تيسى عن ابن القاسم وروى عبد الرحمن بن دينار عن ابن كنانة يؤمر ولو اشترى رجل المدبرة فأعتقه عن رقة واجبة من ظهار أو غيره ففي الموازية اختلف فيه فقال ابن القاسم يجوز له ولا يرجع بشئ وقال أشهب لا يجوز له وينفذ عتقه ولا شئ له على البائع ولو اشترى بشرط العتق لم يفت بالشراء قال ابن المواز ما لم يعتق فان عتق نفسه عتقه والولاء للبائع بشرط العتق (مسألة) ومرباع مدبرة فحملت من المشتري فهو فوت كالعتق من الموازية ووجه ذلك انه أثبت لها حكم العتق الواجب فكار ذلك أقوى مما يرد اليه من التدبير كالعتق المؤجل (مسألة) ولو مات المدبر عند المبتاع ففي الموازية قال سحنون من باع مدبراً على انه عبد فمات بيد المبتاع فليتنظر الى ما بين قيمته عبد او قيمته مدبراً فاحله في رقبته ولا يقضى بذلك عليه * قال مالك في الموازية فجعله في عبده دبره فان لم يبلغ أعان به في عتق وروى عن سحنون في موضع آخر يرد ما بين القديتين الى المشتري ووجه القول الاول ان ما صار اليه قد كان استحق عليه بالتدبير المتضمن للعتق فما زداد على ذلك وجب أن يوجهه الى مثل ما فات لأنه انما أخذه عما كان أعتق ووجه القول الثاني ان ما زاده حق من حقوق المشتري فيجب ان يرد اليه وفي المزنية عن محمد بن دينار والمغيرة ان العبد اذا مات عند المشتري فانه لا يرجع على البائع بشئ وهو بمنزلة عبد غير مدبر وليس هذا من الفوت الذي يرجع عليه ما بين القديتين قال لأن البائع يقول مالك ترجع على ان كنت ظالماً فاما ظلمت نفسي يقول ان المدبر انما يدركه العتق ان عاش الى أن يموت سيده فان مات قبل سيده فلم يدركه العتق وان السيد ممنوع من بيعه وقد ظلم نفسه حين تعدي وباعه وذلك لا يتعلق بالمشتري والله أعلم (مسألة) ولو باع السيد مدبره فلم يرفع أمره حتى مات السيد فقد روى عبد الرحمن بن دينار عن ابن كنانة في المدينة ان كان للسيد الذي باعه مال فسخ بيعه ورد اليه وأخذ من ماله ثمنه فدفع الى المبتاع وعتق منه ما بلغ ثلث مال الميت ورق باقيه للورثة وان لم يكن فيه وفاء بدين المشتري مضى بيعه قال عيسى وقال ابن القاسم مثله

(فصل) فان رقه دين فان غرماءه لا يقدر ون على بيعه مادام سيده حياً يريده ان استحدث ديناً بعد التدبير فان ذلك لا ينقص التدبير في حياة السيد لتعلق الدين بدمه باقيه وأما ان كان الدين قبل التدبير فان للغرماء ما نقص التدبير لان العبد من أموالهم

(فصل) فان مات سيده لادين عليه فهو في ثلثه يريده ان يعتق منه بدم ثلث ماله فان حمله عتق جميعه وان لم يحمله الابعثه لم يعتق منه الا بذلك القدر وان لم يكن مال عبده عتق ثلثه وبه قال أبو حنيفة والشافعي وفقهاء الأمصار خلافاً للمسروق والشيعة في قولهما انه يعتق من رأس المال والدليل على صحة قول الجمهور انه ليس له أن يعقد عقداً يصرف فيه جميع ماله عن الورثة ولا يلزم على هذا أم الولد فان ذلك لا يثبت لها بالعقد وانما يثبت بالاستيلاء وهو أقوى من العقد ولذلك لا يتباع أم الولد للدين المتقدم في حياة السيد ويباع المدبر والله أعلم

(فصل) وقوله واذا مات المدبر وعليه دين يحيط بالمدبر يبيع في دينه يريده وان كان ديناً استحدثه بعد التدبير لانه ليس للدين محل غير المدبر لان الذمة تبطلت وهذا كما يقول ان حقوق الغرماء تتعلق

بالسلعة التي باعها صاحبها ولم يقبض ثمنها بعد موت الغريم لعدم ذمته ولا تتعلق بها في حياته لبقاء ذمته والله أعلم **ص** قال مالك لا يجوز بيع المدبر ولا يجوز لأحد أن يشتريه إلا أن يشتري المدبر نفسه من سيده فيكون ذلك جائزا له أو يعطى أحد سيده المدبر مالا ويعتقه سيده الذي دبره فذلك يجوز له أيضا قال مالك ولاؤه لسيده الذي دبره قال مالك لا يجوز بيع خدمة المدبر لانه غرر اذا يدري كم يعيش سيده فذلك غرر لا يصلح **ش** وهذا على ما قال انه لا يجوز لأحد أن يشتري المدبر نفسه يريد أن يفتدي نفسه ويعطى عوضا عن خدمته وان كانت مجهولة لما في ذلك من تخلف رقبته وتعجل عتقه ولا ينقض ذلك عقد التدبير ولا يبطل بل هو باق على حكمه وانما يسقط بما يدفعه العبد الى سيده فان كان للسيد عليه من الخدمة والرق فان قاطعه على تعجيل العتق بمال معجل قبضه سيده عتق مكانه ولا تباعة لأحد عليه وان قاطعه على تعجيل العتق بمال مؤجل أو حال فأت العبد قبل قبضه فترك مالا فانه حر ويتبع بالقطاعة رواه أصبغ عن ابن القاسم في العتية وذلك انه قد تعجل العتق وأزال عن نفسه الرق بمال يثبت في ذمته

(فصل) وقوله أو يعطى أحد سيده المدبر مالا ويعتقه سيده الذي دبره يريد أن أجنيا أعطاه مالا على تعجيل عتقه ولو أعطاه مالا على أن يستخدمه الأجنبي بقية مدة الخدمة لم يجز لان ذلك عمل مجهول وهو الذي قال مالك لا يجوز بيع خدمة المدبر لانه غرر لا يدري كم يعيش سيده وأما لو كان الاستئجار لمدة معلومة مأمونة لجاز ذلك مثل أن يستأجره ليخدمه شهرا أو سنة فذلك جائز (مسئلة) وان أجزه مدة مئة فقبض الاجارة ثم مات ولا مال له قبل أن يستخدمه المستأجر ففي الموازية عن ابن القاسم ان كان ما أخذ من اجارته يحيط برقبته لم يتبع منه شيء واستخدمه المستأجر سنة ثم عتق ثلثه وبقى ثلثاه وان كانت الاجارة لا تحيط برقبته يبيع منه ثلثه فرفع الى المستأجر ويستخدم المستأجر ثلثيه فان فضل من الثلث عن ثلث الاجارة شيء عتق قال محمد حب البنا أن لا يباع منه شيء ولو كانت الاجارة دينار واحد أو ثمنه واسعا حتى تتم السنة فعتق ثلثه قال لانه لا يباع منه شيء لدين الاجارة الا ان كان في باقيه حجة لدين الاجارة **ص** وقال مالك في العبد يكون بين الرجلين فيدبر أحدهما حصته انهما يتقاولانه انهما يتقاولانه فان اشتراه الذي دبره كان مدبرا كله وان لم يشتريه انتقض تديره الا أن يشاء الذي بقي له فيه الرق أن يعطيه شريكه الذي دبره بقيته فان أعطاه اياه بقيته لم يملك ذلك وكان مدبرا كله **ش** وهذا على ما قال ان العبد اذا كان بين شريكين فدبر أحدهما حصته ولا يقال باذن شريكه ولا يغير اذنه ففي الموازية عن مالك يتقاولانه فيكون رقيقا كله أو مدبرا كله وهذه رواية الموطأ قال ابن المواز وتنا أيضا مالك ان شاء الآخر قوم عليه وان شاء قاوما وقال أيضا ان شاء ترك نصفه مدبرا يريد ويغاسك هو بحصته على الرق وكذلك لو دبر باذن شريكه بقي نصفه مدبرا ولا حجة للعبد في التقويم فانتضى هذا ان التدبير المذكور في أصل المسئلة كان باذن الشريك والله أعلم وجه القول بالمقاومة انه قد أدخل فيه بعض المالك بما عقد فيه من العقد اللازم الذي يؤدي غالبا الى العتق ولم يلزم أن يقوم عليه لانه عتق لم يكمل ولم يلزم وما تابنا فأنه بما رقب بعد الموت بالدين ووجه القول الثاني بالتخير بين المقاومة والتقويم ان النقص الذي أدخل عليه لما لم يكن محض العتق كان للشريك الخيار بين التقويم لانه دخل من جهة العتق وبين المقاومة لانه عتق لم يلزم بعد ووجه القول الثالث ان النقص لما لم يقرر فيه العتق وانما هو بمنزلة العيب من غير عتق كان للشريك الرضا به أو التقويم وقد روى القاضي أبو محمد رواية رابعة انه لا يجوز الاتقويم حصه الشريك على الذي

* قال مالك لا يجوز بيع المدبر ولا يجوز لأحد أن يشتريه إلا أن يشتري المدبر نفسه من سيده فيكون ذلك جائزا له أو يعطى أحد سيده المدبر مالا ويعتقه سيده الذي دبره فذلك يجوز له أيضا * قال مالك ولاؤه لسيده الذي دبره * قال مالك لا يجوز بيع خدمة المدبر لانه غرر اذا يدري كم يعيش سيده فذلك غرر لا يصلح * وقال مالك في العبد يكون بين الرجلين فيدبر أحدهما حصته انهما يتقاولانه فان اشتراه الذي دبره كان مدبرا كله وان لم يشتريه انتقض تديره الا أن يشاء الذي بقي له فيه الرق أن يعطيه شريكه الذي دبره بقيته فان أعطاه اياه بقيته لم يملك ذلك وكان مدبرا كله

ذرا إذا كان موسرا اعتبارا بالعتق الآن يشاء الشريك أن يدبر فيكامل التدبير على حسب ما يكون في العتق روى أشهب عن مالك في الموازية أن دبر باذن شريكه أو بغير اذنه ليس لأهله سلك الرضا بذلك ولا بد من المقاومة ورواه ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون قالوا لأنه حق للعبد (مسئلة) ولودبر أحدهما حصته وأعتق الآخر نصيبه قوم على المعتق وسقط ولاء التدبير له عفه رواه ابن سحنون وغيره وكبراء أصحابنا ولو كان العتق مؤجلا قوم عليه وعتق إلى ذلك الأجل قاله عبد الملك وأشهب (مسئلة) ومن دبر بعض عبده يحمل عليه تدبير جميعه * قاله القاضي أبو محمد وغيره من أصحابنا لأنه بعض عتق ما يملكه كالعتق البتل ص * وقال مالك في رجل نصراني دبر عبده نصرانيا فأسلم العبد قال مالك يحال بينه وبين العبد ويخارج على سيده النصراني ولا يباع عليه حتى يتبين أمره فان هلك النصراني وعليه دين قضى دينه من ثمن المدبر إلا أن يكون في ماله ما يحمل الدين فيعتق المدبر * ش وهذا على ما قاله ان النصراني اذا دبر عبده النصراني ثم أسلم العبد فانه انتهى إلى حكم بين مسلم ونصراني ينظر فيه على حكم الاسلام ولا يجوز بيع المدبر فيلزم بماؤه على حكم التدبير لكنه زال يد السيد عنه ويخارج له لان الذي بقي له فيه منافعه فيمنع من مباشرة استيفائها وبيع من غيره من المتعلمين فيستوفيها ويدفع اليه ثمنها فان مات النصراني عن دين يستغرق ماله ببيع المدبر وقضى منه دينه وان لم يكن عليه دين أعتق في ثلثه أو ما حمل منه ثلثه على حسب ما يفعل لو كان السيد مسلما لافرق بينهما الا في ازالة يده عنه ومنعه من استخدامه والله أعلم وأحكم (مسئلة) ولو أسلم عبد نصراني فدبره النصراني في المزرعة من رواية عبد الرحمن بن دينار عن أبي حازم يباع عليه ولا ينفقه تدبيره لانه لا يجوز له ملكه حين أسلم وروى عيسى عن ابن القاسم لا يباع عليه وبحال بينه وبينه ويخارج عليه واخراجه من يده يقوم مقام بيعه عليه وابقاؤه على حكم العتق أفضل من بيعه لان ذلك رده إلى الرق فان مات النصراني وخرج من ثلثه عتق عليه وان ترك ديناً يفتقره ببيع وقضى منه ثمنه وكان يبيعه الآن كبيعه يوم دبره والله أعلم وأحكم

جراح المدبر *

ص * مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز قضى في المدبر اذا جرح ان لسيدته أن يسلم ما يملك منه إلى المجرع فيقتله المجرع ويقاصه بجراحه من دية جرحه فالأدى قبل أن يهلك سيده رجع إلى سيده * ش قوله ان المدبر اذا جرح فان على سيده أن يسلم ما يملك منه وهو خدمته واما رقبته فقد تعلق بها حكم عتق لا يمكن ازالته في حياة السيد فان افتكه في الجناية فهو على التدبير وان أسلمه خدم في الجناية فان أدى ارشها بخدمته قبل وفاة السيد رجع إلى سيده على ما كان عليه من التدبير (مسئلة) ولو ان مدبرة حامل جرح رجل افقد روى في العتبية عيسى عن ابن القاسم بخبر سيدها اذا وضعت فان فداء فهي على حكم التدبير وان أسلمها بغير ولد فخدمت في الجرح فان أدت قبل موت سيدها رجعت اليه وان لم تؤد حتى مات سيدها وخرجت حي وولدها عن الثلثة ماتت ببقية الارش وان ضاق الثلث عتق منها ومن ولدها بالخصص وتبع ما عتق منها بحصته من ذلك وبخبر الورثة في اسلام مارق منها أو افتدائها بما عليها (مسئلة) وان مات السيد عن دين يبيع منها ومن ولدها بغير الدين ويبع منها خاصة بقدر دية الجرح ص * قال مالك والأمر عندنا في المدبر اذا جرح ثم هلك سيده وليس له مال غيره أنه يعتق ثلثه ثم يقسم عقل الجرح أثلاثا فيكون ثلث العقل

* وقال مالك في رجل نصراني دبر عبده نصرانيا فأسلم العبد قال مالك يحال بينه وبين العبد ويخارج على سيده النصراني ولا يباع عليه حتى يتبين أمره فان هلك النصراني وعليه دين قضى دينه من ثمن المدبر الا أن يكون في ماله ما يحمل الدين فيعتق المدبر

جراح المدبر *

مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز قضى في المدبر اذا جرح ان لسيدته أن يسلم ما يملك منه إلى المجرع فيقتله المجرع ويقاصه بجراحه من دية جرحه فان أدى قبل أن يهلك سيده رجع إلى سيده * قال مالك والأمر عندنا في المدبر اذا جرح ثم هلك سيده وليس له مال غيره أنه يعتق ثلثه ثم يقسم عقل الجرح أثلاثا فيكون ثلث العقل

على الثالث الذي عتق منه ويكون ثلثاه على الثلثين الذين بأيدي الورثة ان شاؤا أسلموا الذي لهم فيه الى صاحب الجرح وان شاؤا أعطوه ثلثي العقل وأسكوا نصيبهم من العبد وذلك أن عقل ذلك الجرح انما كان جناية من العبد ولم يكن ديناً على السيد فلم يكن ذلك الذي أحدث العبد بالذي يبطل ما صنع السيد من عتقه (٢٩) وتديره فان كان على سيد العبد دين للناس

على الثلث الذي عتق منه ويكون ثلثا على الثلثين الذين بأيدي الورثة ان شاؤا أسلموا الذي لم فيه الى صاحب الجرح وان شاؤا أعطوه ثلثي العقل وأمسكوا نصيبهم من العبد وذلك ان عقل ذلك الجرح اما كانت جانيه من العبد ولم يكن ديناً على السيد فلم يكن ذلك الذي أحدث العبد الذي يبطل ما صنع السيد من عتقه وتبيره فان كان على سيد العبد دين للناس مع جناية العبد يبيع من المدبر بقدر عقل الجرح وقدر الدين ثم يبدأ بالعقل الذي كان في جناية العبد فيقضى من ثمن العبد ثم يقضى دين سيده ثم ينظر الى ما بقي بعد ذلك من العبد فيعتق ثلثه ويبقى ثلثا للورثة وذلك ان جناية العبد هي أولى من دين سيده وذلك ان ارجل اذا هلك وترك عبداً مبراقمته خسون ومائة دينار وكان العبد قد شجر رجلاً حراً موصحة عقلها خسون دينار او كان على سيد العبد من الدين خسون دينار قال مالك فانه يبدأ بالخمس دينار التي في عقل الشجة فتقضى من ثمن العبد ثم يقضى دين سيده ثم ينظر الى ما بقي من العبد فيعتق ثلثه ويبقى ثلثا للورثة فالعقل أوجب في رقبته من دين سيده ودين سيده أوجب من التدبير الذي اتماه وصية في ثلث مال الميت فلا ينبغي أن يجوز شيء من التدبير وعلى سيد المدبر دين لم يقض واتماه وصية وذلك أن الله تبارك وتعالى قال من بعد وصية يوصي بها أو دين * قال مالك فان كان في ثلث الميت ما يعتق فيه المدبر كله حتى وكان عقل جانيه ديناً عليه يتبع به بعد عتقه وان كان ذلك العقل الدية كاملة وذلك اذا لم يكن على سيده دين * ش وهذا على ما قال ان المدبر اذا جرح ثم هلك سيده وليس له مال غيره يريد ولدين عليه فانه يعتق عليه فيكون على المعتق منه ثلث العقل ويخبر الورثة فبارق منه وهو ثلثا بين أن يفة تسكوا ثلثي العقل أو يسلموه وذلك أن الجناية لم تتعلق بذمة السيد وانما تعلقت بالعبد والعبد لا يملك منه في حياة سيده الا خدمته فتعلقت بذلك الجناية وبعد سيده هوم الثلث فان عتق ثلثه فثلث الدية عليه لانه يادة تعانت بجزة فتعلقت بذمته واذا استرق ثلثا تعانت الجناية بالثلثين لتعلقها بالعبد فصار الثلث له في الجناية حكم الأحرار والثلثين حكم العبد

(فصل) ونحوه فان كان على السيد دين يبيع منه للجناية والدين الى آخر الفصل يريد ان ما تقدم من عتق الثلث وتخفيف الورثة في تسليم الثلثين حكمه حكم من لا دين على سيده وأما ان كان على سيده دين لم يترك ما لا غير المدبر فانه يباع منه للدين واذا بيع للدين والجناية مقدمة عليه وجب أن يتناع لها وانما جاز أن يباع المدبر في الدين لأن له حكم الوصية وقد قال الله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين ولا خلاف بين المسلمين ان الدين من جميع المال والمدبر له حكم ثابت بالوصية فاخص بالثلث فكان الدين مقدماً عليه وانما كان تأثير الدين في بيع المدبر أقوى من تأثير الجناية لما اخص الدين ببيع المدبر دون الجناية لان الدين ليس له محل غير جهة السيد ولم يبق منها غير العبد وأما الجناية فتعلق برقبة المدبر تارة وتارة بذمته فكان للدين من التأثير في وجوب البيع ما لم يكن للجناية ولا غيرها فاذا ثبت ذلك وبيع للجناية والدين غرم الدين لانه مختص بتلك العين فاذا اقتضيا جميعاً

(٧ - منتقى - سابع)
 شيء من التدبير وعلى سيد المدر دين لم يقض وانما هو وصية ، وذلك أن الله تبارك وتعالى قال من بعد وصية يوصي بها أودين * قال مالك فان كان في ثلث الميت ما يعق فيه المدر كله عتق وكان عقل جانيته ديناً عليه يتبع به بعد عتقه وان كان ذلك العقل الديه كامله وذلك اذا لم يكن على سيده دين

وقال مالك في المدبر اذا جرح رجلا فاسلمه (٥٠) سيده الى المجرع ثم هلك سيده وعليه دين ولم يترك مالا

وفضلت من العبد فضلة عتق ثلث تلك الفضلة ورق للورثة ثلثاها

(فصل) فان كان في ثلث الميت ما يعتق فيه المدبر وذلك لا يكون الا بعد اداء ما على سيده من الدين عتق من ثلث السيد واتباع بارش الجناية في ذمته وذلك انه قد تبين أن تعلق الجناية به تعلقها بالأحرار فاخصم بذمته وان كانت دية كاملة (مسألة) اذا قتل المدبر سيده فلا يخلو أن يقتله عمدا أو خطأ فان قتله عمدا ففي كتاب ابن المواز لا يعتق في ثلث مال ولادية وبيع ولا يتبع بشئ ووجه ذلك ما تقدم في الموارد ان القاتل لا يرث لانه أراد أن يستعجل الميراث بقتل موروثه فغنه وهذا أراد أن يستعجل تدبيره بقتل سيده فغنه فاذا لم يعتق من مال ولادية استرق في واذا استرق لم يتبع بشئ لان العبد لا يتبع بما جنى على سيده ولا يتبع سيده بما جنى عليه (مسألة) وان قتله خطأ عتق في المال دون اللدية من الموازية لانه قد تعجل بقتل الخطأ فغنه الانتفاع بالدية لوجوبها عليه ص قال مالك في المدبر اذا جرح رجلا فاسلمه سيده الى المجرع ثم هلك سيده وعليه دين ولم يترك مالا غيره فقال الورثة نحن نسلمه الى صاحب الجرح وقال صاحب الدين أنا أزيد على ذلك أنه اذا زاد الغريم شيئا فهو أولى به ويحيط عن الذي عليه الدين قدر ما زاد الغريم على دية الجرح فان لم يزد شيئا لم يأخذ العبد شئ وهذا على ما قال فان المدبر اذا جرح وأسلمه سيده ومات وعليه دين فينازع في المدبر المجنى عليه والغرماء فالجنى عليه أولى بل لانه لا محل لجنائيه غير العبد والغرماء محل ديونهم ذمة السيد فتدم المجنى عليه لاختصاصه بالعبد الا أن يزبد الغرماء على ارش الجناية شيئا يحيط عن المتوفى به بعض دينه ويكون الغرماء أحق بدين العبد بارش الجرح وبارزادة في دفع الى المجنى عليه ارش جرحه ويحيط عن الميت من دين الغرماء ما عليه بقدر تلك الزيادة لان قيمة العبد قد زادت بالزيادة على أرش الجناية فلا مضرة في ذلك على المجنى عليه لانه يأخذ ارش جرحه وينعط بالزيادة عن المتوفى بعض دينه لان المتوفى لو سلم ارش الجرح لكان له التمسك بالعبد فاذا كان في فعل الغرماء ذلك منفعة له في تخفيف دينه كان ذلك لغرمائه والله أعلم وأحكم ص قال مالك في المدبر اذا جرح وله مال فأبى سيده أن يفتديه فان المجرع يأخذ مال المدبر في دية جرحه فان كان فيه وفاء استوفى المجرع دية جرحه ورد المدبر الى سيده وان لم يكن فيه وفاء أقبضه من دية جرحه واستعمل المدبر بما بقي له من دية جرحه ش وهذا كما قال ان المدبر اذا جرح وله مال ولم يفتده سيده فانه يفتدي أرش الجرح من مال المدبر ويرد الى سيده وانما كان ذلك لان عقد التدبير لازم لا ينقص ولا يخرج عنه المدبر الا بأمر لا بد منه ولما كان للمدبر مال يؤدي منه ارش جنائيه لم ينقص عقد تدبيره والله أعلم وأحكم

ما جاء في جراح أم الولد

ص قال مالك في أم الولد تعجر ان عقل ذلك الجرح ضامن على سيدها في ماله الا أن يكون عقل ذلك الجرح أكثر من قيمة أم الولد فليس على سيدها أن يخرج أكثر من قيمتها وذلك أن رب العبد أو الوليدة اذا أسلم وليدته أو غلامه بجرح أصابه واحد منهما فليس عليه أكثر من ذلك وان كثر العقل فاذا لم يستطع سيد أم الولد أن يسلمها لما مضى في ذلك من السنة فانه اذا أخرج قيمتها فكانت أسلمها فليس عليه أكثر من ذلك وهذا أحسن ما سمعت وليس عليه أن يحمل من جنائيتها أكثر من قيمتها ش وهذا على ما قال ان أم الولد اذا جنت فان على سيدها أن يؤدي من ماله ارش جنائيتها

غيره فقال الورثة نحن نسلمه الى صاحب الجرح وقال صاحب الدين أنا أزيد على ذلك أنه اذا زاد الغريم شيئا فهو أولى به ويحيط عن الذي عليه الدين قدر ما زاد الغريم على دية الجرح فان لم يزد شيئا لم يأخذ العبد مال في المدبر اذا جرح وله مال فأبى سيده أن يفتديه فان المجرع يأخذ مال المدبر في دية جرحه فان كان فيه وفاء استوفى المجرع دية جرحه ورد المدبر الى سيده وان لم يكن فيه وفاء أقبضه من دية جرحه واستعمل المدبر بما بقي له من دية جرحه

ما جاء في جراح أم الولد قال مالك في أم الولد تعجر ان عقل ذلك الجرح ضامن على سيدها في ماله الا أن يكون عقل ذلك الجرح أكثر من قيمة أم الولد فليس على سيدها أن يخرج أكثر من قيمتها وذلك أن رب العبد أو الوليدة اذا أسلم وليدته أو غلامه بجرح أصابه واحد منهما فليس عليه أكثر من ذلك وان كثر العقل فاذا لم يستطع سيد أم الولد أن يسلمها لما مضى في ذلك من السنة فانه اذا أخرج قيمتها فكانت أسلمها فليس عليه أكثر من ذلك وهذا أحسن ما سمعت وليس عليه أن يحمل من جنائيتها أكثر من قيمتها

أخرج قيمتها فكانت أسلمها فليس عليه أكثر من ذلك وهذا أحسن ما سمعت وليس عليه أن يحمل من جنائيتها أكثر من قيمتها

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ (كتاب القسامة) ﴿ تيدئة أهل الدم في القسامة ﴾ * حدثني يحيى عن مالك عن ابن أبي ليلى
ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل بن أبي حنيفة أنه أخبره رجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل ومحيصة خرجا إلى
خير من جهد أصابهم فأتى محيصة فأخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في قبر بئر أوعين فأتى يهود فقال أتم والله تلتموه
فقالوا والله ما قتلناه فأقبل حتى قدم على قومه فذكر لهم ذلك (٥١) ثم أقبل هو وأخوه حويصة وهو أكبر منه
وعبد الرحمن فذهب

محيصة ليتكلم وهو الذي
كان بخير فقال له رسول
الله صلى الله عليه وسلم
كبركبر يبدالسن فتكلم
حويصة ثم تكلم محيصة
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم اما أن تدوا
صاحبكم واما أن تأذنوا
بحرب فكتب اليهم
رسول الله صلى الله عليه
وسلم في ذلك فكتبوا انا
والله ما قتلناه فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لحويصة ومحيصة
وعبد الرحمن أتخلفون
وتستحقون دم صاحبكم
فقالوا لا أقول أقول لكم
يهود قالوا ليسوا بمسلمين
فوداه رسول الله صلى الله
عليه وسلم من عنده
فبعث اليهم بمائة ناقة حتى
أدخلت عليهم الدار قال
سهل لقد ركنني منها ناقة
جرأ * قال مالك الفقير
هو البئر * قال يحيى عن
مالك عن يحيى بن سعيد
عن بشير بن يسار أنه

الآن يكون ارش الجنابة أكثر من قيمتها فليس عليه الاقيمتها لانها لو كانت آمنة لكان له تسليمها فلما
لم يكن له ذلك لعقد العتق الذي لا يصح نقضه الى رق ولا استخدام ناب عن ذلك اخراج قيمتها لانه
بدل من رقبته والفرق بينها وبين المدبرة أن للسيدة استخدام أم الولد على المشهور من قول مالك
فلذلك جاز أن يسلم خدمة المدبرة ولا يسلم خدمة أم الولد ووجه آخر أن أم الولد لا تسترق بوجه
والمدبرة قد تسترق لدين أو يسترق بعضها لضيق الثلث فلذلك جاز له أن يسلم خدمة المدبرة لان ذلك
قد يؤدي الى اقتضاء ارش الجنابة من ثمنها ان مات سينها عن دين ولم يكن له أن يسلم أم الولد لانه
لا يصح استرقاقها بدين ولا غيره فلا يتأدى ارش الجنابة من جهتها بوجه والله أعلم

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾
(كتاب القسامة)
﴿ تيدئة أهل الدم في القسامة ﴾

ص مالك عن ابن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل بن أبي حنيفة أنه أخبره
رجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل ومحيصة خرجا إلى خير من جهد أصابهم فأتى محيصة فأخبر
أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في قبر بئر أوعين فأتى يهود فقال أتم والله تلتموه فقالوا والله
ما قتلناه فأقبل حتى قدم على قومه فذكر لهم ذلك ثم أقبل هو وأخوه حويصة وهو أكبر منه
وعبد الرحمن فذهب محيصة ليتكلم وهو الذي كان بخير فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كبركبر
يربدالسن فتكلم حويصة ثم تكلم محيصة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما أن تدوا صاحبكم واما
أن تأذنوا بحرب فكتب اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك فكتبوا انا والله ما قتلناه فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لحويصة ومحيصة وعبد الرحمن أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم فقالوا
لا قال أقول لكم يهود قالوا ليسوا بمسلمين فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده فبعث اليهم
مائة ناقة حتى أدخلت عليهم الدار قال سهل لقد ركنني منها ناقة جرأ * قال مالك الفقير هو البئر
قال يحيى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار أنه أخبره أن عبد الله بن سهل الأنصاري
ومحيصة بن مسعود خرجا إلى خير فتفرقا في حوائجهم فاقتتل عبد الله بن سهل فقدم محيصة فأتى هو
وأخوه حويصة وعبد الرحمن بن سهل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحمن ليتكلم
لمكانه من أخيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كبركبر فتكلم حويصة ومحيصة فذكر أن
عبد الرحمن بن سهل فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أتخلفون خمسين يمينا وتستحقون دم
صاحبكم أو قاتلكم قالوا يا رسول الله لم نشهد ولم نحضرهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فبئركم

أخبره أن عبد الله بن سهل الأنصاري ومحيصة بن مسعود خرجا إلى خير فتفرقا في حوائجهم فاقتتل عبد الله بن سهل فقدم محيصة
فأتى هو وأخوه حويصة وعبد الرحمن بن سهل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحمن ليتكلم لمكانه من أخيه فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم كبركبر فتكلم حويصة ومحيصة فذكر أن عبد الرحمن بن سهل فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أتخلفون
خمسين يمينا وتستحقون دم صاحبكم أو قاتلكم قالوا يا رسول الله لم نشهد ولم نحضرهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فبئركم

يهود بضعه سين يمينافقالوا يا رسول الله كيف تقبل أيمان قوم كفار قال يحيى بن سعيد فرغم بشير بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وداه من عنده ^{بش} قوله ان محبة أتى فأخبر أن عبد الله ابن سهل قد قتل بمحتمل أن يكون أخبره من عاين قتله من أهل العدل ومن غير أهل العدل أو يكون أخبره بذلك من وجده مقتولا ولم يعاين من قتله ويحتمل أن يكون بقي عبد الله بن سهل قائما يتكلم فيه ويوقول قتلني يهود ووصف بأنه قتل بمعنى انه قد أنفذت مقاتله وقدرى أبو قلابه أن نذر من الأنصار تحشدوا ونخرج رجل منهم بين أيديهم فقتل نخرجوا بعده فاذا بصاحبهم يتشخط في الدم وذ كر حديث القسامة وفيه تبذئة المدي عليهم بالايان وقد قال مالك ان القسامة لا تكون الا بأحد أمرين اما أن يقول المقتول دمي عند فلان أو يكون لوث من بينة على القتل وان لم تكن قاطعة فأما قول المقتول دمي عند فلان فإنه يوجب القسامة عند مالك خلافا لأبي حنيفة والسافعي تعلق مالك ومن نصر مذبة في ذلك بخبر الحارثيين وان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في ذلك بالقسامة وما ليس فيه أمر قاطع على أن المقتول قال دمي عند فلان ولا على أنه شهد بقتله شاهد والحديث محتمل وقد روى بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهم تأتون بالبينة على من قتله قالوا بالنائبة فقال أتحلفون فيحتمل أنهم أرادوا بالنائبة نستحق بها القصاص وان كان لهم لوث تستعني به القسامة وقد أشار قوم من أصحابنا الى التعلق بالعداوة وأز لها تأثيرا في إيجاب القسامة في النوادر وقد قال بعض أصحابنا ولم يدع النبي صلى الله عليه وسلم الحارثيين الى الأيمان حتى ادعوا على اليهود القتل وكان بينهم وبين اليهود عداوة ظاهرة وأمر قوى دعواهم قال ابن المواز فان قيل قد يدعي المقتول على بعض من يعاديه ولم يكن قتله قبل العداوة يزيد في الظنة والطمع ويؤي قوله مع الأيمان يريدانه لا يقصد الى قتله الاعدو وانه لا عدو أعدى اليه من قاتله فجعل أيضا للعداوة تأثيرا في حكم القسامة وحكى ابن المواز عن ابن عبد الحكم قال ويوجبها ما يدل على أن القتل بأمرين مثل أن يرى متلخبا بدم جاء من مكان كان فيه القتل ليس فيه غيره فعلى هذا يمكن أن يكون عبد الله بن سهل وجده مقتولا وبالقرب منه جماعة من اليهود وليس بذلك المسكان غيرهم وبه من أثر سرعة القتل ما يقتضي أن القاتل لم يعد منه وقد ذهب أبو حنيفة والثوري وجماعة من أهل الكوفة أن الموجب للقسامة في قصة عبد الله بن سهل أنه وجد مقتولا بخبير ومن وجد القتل بمحلة قوم وبه أثر جرح فهو لوث وقال مالك لا يوجب ذلك قودا ولا دية ولا قسامة ولو كان ذلك لم يشأ قوم أذية قوم الا لقوا قتيلا بمحلتهم يريدانه يمكن أن يقتله غيرهم واذا أمكن ذلك بل هو الأظهر كان من يقتله لا يتركه بحيث ينهم هو به ما مكنه ذلك فيجب أن لا يكون ذلك شبهة توجب عليهم حكما (فصل) وقوله وانه طرح في فقير بئر أو عين الفقير الحفين يتخذ في السرب الذي يصنع للاء تحت الأرض يحمل فيه الماء من موضع الى غيره فيعمل عليه أفواه كأفواه الآبار منافس على السرب بتلك الآبار هي الفقر واحد فقير وتكون ذلك الماء محمولا في السرب من بئر أو عين (فصل) وقوله فأما يهود فقال أتم والله قتله موه يقتضى قسمه بذلك أحد أمرين أحدهما انه قد تبين ذلك بخبر بخبر أو بخبرين وبما اقترن بذلك من شواهد الحال والثاني انه أضاف ذلك الى ظنه ومعتقده وما يقتضيه الحال فأراد أتم والله قتله موه فيما أعتقده فقالت يهود والله ما قتلناه مقابلة لاتبانه بالنفي ويمينه يمينين تضادهما لا على بين مختصة توجب عليهم حكما ولان يمينهم ينفي عنهم حكما لانها بين لم تقبض ولا استوفاه طالب ولا مطالب ولا بد في الأيمان التي توجب الحقوق أن ينفيها من أن

يهود بضعه سين يمينافقالوا
يلرسول الله كيف تقبل
أيمان قوم كفار قال يحيى
ابن سعيد فرغم بشير بن
يسار أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم وداه من عنده

يقتضيها مستحقها والا لم يثبت بذلك عليهم حكماً

(فصل) وقوله فأقبل حتى قدم على قومه يريد بالمدينة وقومه بنو حارثة من الأنصار فذكر لهم ذلك يريد بشأن عبد الله بن سهل وما جرى عليه وما عنده في ذلك فأقبل جو وأخوه حويصة وهما من بني حارثة وعبد الله وعبد الرحمن بن سهل من بني حارثة أيضاً قال وهو أكبر منه يريد أن حويصة أكبر من حبيصة فذهب حبيصة يتكلم لأنه كان هو الذي شهد بخير أذ جرى من أمر عبد الله بن سهل ما جرى وعنه يؤثر ما يتكلم به في أمره فلذلك أراد أن يباشر الكلام في ذلك فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كبر كبر يريد والله أعلم يتولى الكلام معه صلى الله عليه وسلم أسنهم إما للفضيلة بالسن مع نسائهم في غير ذلك أو للفضيلة عليهم في غير ذلك مع السن الآن الفضائل غير السن أمر غير مقطوع به ولا ظاهر ويمكن بالتداعي فيه وفضله في السن لا ينكر

(فصل) وقوله فتكلم حويصة ثم تكلم حبيصة بمحتمل أن يريد أنه تكلم حويصة بمحتمل الأمر ثم تكلم حبيصة بتفاصيله لما شهد وبمحتمل أن يكون حويصة تكلم بمحتمل وأن حبيصة تكلم ما نسي منه أو لم يكن أخبر به ثم ذكره حبيصة فاستوفاه

(فصل) وقوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إماماً تودوا صاحبكم وإماماً تأذوا بحرب محتمل أن يريد بقوله أن تودوا صاحبكم إعطاء الدية لأنه قد جرى في كلام الحارثيين أنهم طلبوا الدية دون القصاص وبمحتمل أنهم لم يكونوا ادعوا حينئذ قتله عمداً وبمحتمل أنهم لما لم يمينوا القاتل وانما قالوا أن بعض يهود قتله ولا يعرف من هو لم يلزم في ذلك قصاص وانما يلزم فيه الدية كالقتيل بين الصنفين لا يعرف من قتله ولا يقول دمي عند فلان ولا يشهد شاهد بمن قتله فإن ديته على الفرقة المنازعة له دون قسامة ولذلك لم يذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم حكم بالقسامة في هذا المقام ولعل هذا كان يكون الحكم أن لم يقطع يهود بانها لم تقتل ولم تنف ذلك عن أنفسها وتقول لا علم لنا وانما أظهر في المقام ما يجب من الحق أن لم يقع النفي للقتل الموجب للقسامة أن عليهم أن يؤدوا الدية فإن امتنعوا من الواجب عليهم في ذلك فلا بد من محاربتهم في ذلك حتى يؤدوا الحق ويلتزموا من ذلك حكم الاسلام

(فصل) وقوله فكتب اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك يعني والله أعلم في اعلامهم بما فعله حبيصة في شأن عبد الله بن سهل وبحكمه في ذلك فكتبوا انا والله ما نكناه وذلك يقتضي نفهم القتل عن جميعهم وقطعهم على ذلك ولم يكن يدعي القتل على جميعهم وانما ادعى القتل على أن القاتل من جلتهم الا انه غير معين منهم

(فصل) وقوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لحويصة وحبيصة وعبد الرحمن أتخلفون بمعنى أنهم عصيته القائمون بدمه فأما عبد الرحمن فأخوه وهو أحق بأمره الآن ولي الدم إذا كان واحداً نظر من يحلف معه من عصيته لأنه لا يحلف في دم العمد أقل من اثنين * قال القاضي أبو محمد والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لجماعة تخلفون ولا خلاف أن أخاء عبد الرحمن هو ولي الدم ومن جهة المعنى أن إيمان الأولياء أقيم مع اللوث تمام البيعة فكما لم يكف من البيعة في الدماء أقل من اثنين فكذلك لا يكفي من الخالفين أقل من اثنين * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وأظهر من ذلك عندى من جهة المعنى أن القسامة لما كانت تتناول الدم في الجهتين احتاج أن يحتاط للدماء في الجهتين فاحتيط من جهة القتيل أن قبل في ذلك ما لا يقبل في الأموال من اللوث عند مالك قول

المقتول: متى عند فلان وعند ابن عبد الحكم أن يوجد القاتل بقرب المقتول وليس هناك من يمكن أن يتوجه ذلك اليه غيره فاحتيط لدم المدعى عليه القتل بأن يحلف من أولياء القتيلى أكثر من واحد وأن يحلفوا خمسين ميمنا احتياطا للمدعى عليه القتل لئلا يسرع إلى قتل من بينه وبين الأولياء عداوة في الأغلب أن الاثنين لا يتفقان على ذلك في الظلم وقد جعل الله ذلك حدا لمن يخاف منه الزلل فقال تعالى فالتمس يداك عما يشاء واأمرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تملأ أحداهما فتذكر أحداهما الأخرى وجعل الإيمان تكرر على سبيل التغليظ فبإيراد التكرار من الجانبين فجعلت الإيمان في اللعان أربعة والألفاظ الخماس على معنى التحقيق والتغليظ وهذه الإيمان هي إيمان القسامة وقد اتفق العلماء على صحة الحكم بها في السماء الاماروى عن قوم من المتقدمين ممن وقع الاتفاق والاجماع على مخالفته في ذلك والأصل في صحة القسامة هذا الحديث المتقدم وأمر النبي صلى الله عليه وسلم للحارثيين بالإيمان فقال لهم تحلفون وتستحقون دم صاحبكم

(فصل) وقوله أمتحفون وتستحقون دم صاحبكم يحتمل أن أنتم ما يوجب ذلك فلما قالوا لا تحلف
كان نكولا ولما قالوا لم نشهد ولم نجحضر كان اظهارا لعدم ما يوجب القسامة وقوله وتستحقون
دم صاحبكم يحتمل أن يريد به مما يجب لهم في دم صاحبهم المقتول ويحتمل أن يريد دم صاحبكم الذي
تدعون عليه القتل أو الذي يجب عليه القتل بأيمانكم وفي حديث سليمان بن يسار وتستحقون دم
صاحبكم أوقاتلكم فأظهر احتمال الوجهين يحتمل أن يريد بالصاحب القاتل فيكون ذلك على الشك
في اللفظ فاذا قلنا المراد به دم القاتل وانما ادعوا على جماعة يهود بقول حيمصة أنتم والله قتلتموه
يحتمل أن يكون أولاهم يتعين له قاتله وانما تعلق قتله عنده بواحد أو جماعة من اليهود ثم يعين له
القاتل بعد ذلك ويحتمل أن يكون لم يتعين له قاتل غير أنه حكم النبي صلى الله عليه وسلم أنه يستحق
بالقسامة دم رجل واحد ولا خلاف في المنحجب أنه يستحق بالقسامة مثل القاتل خلافا للشافعي
في قوله لا يستحق بالقسامة القصاص وانما يستحق به الدية والدليل على ما نقوله قوله صلى الله عليه
وسلم وتستحقون دم صاحبكم فنص على أن المستحق هو الدم ولا خلاف أنه أظهر في القصاص ومن
جهة المعنى انها حجة يثبت بها القتل عمدا فجاز أن يستحق بها الدم كالشهود (مسئلة) ولا
خلاف أنه لا يستحق بالقسامة الا قتل رجل واحد خلافا للشافعي في أحد قوله والدليل على
ما نقوله ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال وتستحقون دم صاحبكم أوقاتلكم ومن جهة
المعنى أن القسامة أضعف من الاقرار والبينة وفي قتل الواحد ردع قاله الفاضل أبو محمد (فرع)
واذا قلنا لا يقتل الا واحد فهل يقسم على واحد أو على جماعة ففي المجموعة من رواية ابن القاسم عن
مالك لا يقسم الا على واحد سواء ثبتت القسامة بدعوى الميت أو بول أو بينة على القتل أو بينة على
الضرب ثم عاش أيلا وقال أشهب ان شأرا أقمهوا على واحد أو على اثنين أو على أكثر أو على
جميعهم ثم لا يقتلون الا واحدا ممن أدخلوه في قسامتهم وجه القول الأول أن القسامة فائدتها
القصاص من المدعى عليه القتل فلا معنى للقسامة على من لا يقتل ولا تؤثر القسامة فيه حكاه
القول الثاني أن القسامة انما هي على قدر الدعوى محقة لها ولا يجوز أن يكون في بعضه فاذا وجب
لهم القصاص بالقسامة المطابقة لدعواهم كان لهم حينئذ تعيين من يقتص منه لان القسامة قد تناولته
(فرع) اذا قلنا انما يقسم على واحد فانهم يقولون في القسامة لمات من ضرب ولا يقولون
من ضربهم رواه ابن عبدوس وابن المواز وابن حبيب عن ابن القاسم عن مالك فيقبل ذلك ويحلف

الباقون خمسين يميناً ويجسسون عاماً

(فصل) وقولهم لا بعني لا تحلف يحتمل أن يكون تنزها عن الايمان مع تيقنهم قتلهم ويحتمل أن يكون امتناعاً عن الايمان لما لم يعلموا ولا يتقنوا مقتضاها وفي رواية سليمان بن يسار أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قال لهم أتخلفون قالوا لم نشهد ولم نحضر وهذا ظاهر الامتناع من أن يقسموا على أمر لم يقع لهم العلم به فأقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فثبت بذلك صحة امتناعهم وذلك أن الايمان في القسامة عند مالك على القطع والبت دون العلم ورواه يحيى بن يحيى عن ابن القاسم وأشهب قال سحنون في المجبة وعلة ان العلم قد ينال بالمعاينة والسماع كما أن الصغير إذا أخبره شاهدان بتركة أبيه جازله تصديقهما ثم يدعى ذلك وأما القسامة فقد قامت السنة أن النبي صلى الله عليه وسلم عرض الايمان على من لم يحضر بما ثبت من لطمخهم

(فعل) وقوله صلى الله عليه وسلم أتخلف لكم يهود يحتمل أن يكون على وجه رد الايمان على المدعى عليهم حين نكول المدعين وهي السنة عند مالك والشافعي أن يبدأ المدعون بالايمان فان نكلوا ردت على المدعى عليهم وقال أبو حنيفة يبدأ المدعى عليهم بالايمان فان أقسموا برئوا وان نكلوا ردت على المدعى والدليل على ما نقوله الحديث المتقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للحارثيين أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم قالوا لا قال فتخلف لكم يهود قال القاضي أبو محمد فلنا من هذا الحديث دليلان أحدهما أنه بدأ المدعين بالايمان والثاني أنه نقلها عند نكولهم الى المدعى عليهم وقد روى أبو قلابة أن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ المدعى عليهم بالايمان وهو حديث مقطوع ورواه مسند من رواية أهل المدينة ومن جهة المعنى ان المؤمنين انما يثبت في احدي الجانبين واللون وهو الشاهد العدل قد قوى جهة المدعين فثبتت الايمان في جنبهم

(فصل) وقولهم يا رسول الله ليسوا بمسلمين على معنى اظهار غداوتهم واستباحتهم قتلهم ورضاهم بالايمان الخائنة لا على معنى ان لم يغير هذا من الحقوق وان ايمان الكفار لا يبرئهم بما ادعى عليهم أو ردت الايمان فيه عليهم ولو كان ذلك لفضى بالدية على اليهود ولكنه عدل صلى الله عليه وسلم الى أن تفضل على الحارثيين وأعطاهم من بيت المال دية قتلهم حين لم يثبت له في الحكم شيء

(فصل) وقول سهل لقد ركضتني منها ناقة جراء على معنى اظهار تبيينه للحديث وشاهدته للكثير منه وذلك لما جرى فيه من الأحوال التي يذكر بها أمر الدية وان لم يتعلق بها حكم والله أعلم

(فصل) وقوله في حديث بشير بن يسار أتخلفون خمسين يميناً وتستحقون دم صاحبكم أو قاتلكم تحديد للإيمان وحصرها بعد يقتضي اختصاص القسامة به ص قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا والذي سمعت ممن أَرْضَى في القسامة والذي اجتمعت عليه الأئمة في القديم والحديث أن يبدأ بالايمان المدعون في القسامة فيخلفون وان القسامة لا تجب إلا بأحد أمرين إما أن يقول المقتول دعى عند فلان أو يأتي ولاية الدم بلوث من بينة وان لم تكن قاطعة على الذي يدعى عليه الدم فهذا يوجب القسامة لمدعى الدم على من ادعوه عليه ولا تجب القسامة عندنا إلا بأحد هذين الوجهين قال مالك وتلك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا والذي لم يزل عليه عمل الناس ان المبدئين بالقسامة أهل الدم والذين يدعون في العمد والخطأ قال مالك وقد بدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم الحارثيين في صاحبهم الذي قتل بخير ش قوله الأمر المجمع عليه عندنا والذي سمعت ممن أَرْضَى في القسامة أن يبدأ بالايمان المدعون ويستحقوا ما يوجب ايمانهم برئان ولاية الدم اذا أتوا بلوث يوجب

قال مالك الأمر المجمع عليه
عندنا والذي سمعت ممن
أَرْضَى في القسامة والذي
اجتمعت عليه الأئمة في
القديم والحديث أن يبدأ
بالايمان المدعون في القسامة
فيخلفون وأن القسامة
لا تجب إلا بأحد أمرين
إما أن يقول المقتول دعى
عند فلان أو يأتي ولاية
الدم بلوث من بينة وان لم
تكن قاطعة على الذي
يدعى عليه الدم فهذا
يوجب القسامة لمدعى
الدم على من ادعوه عليه
ولا تجب القسامة عندنا
إلا بأحد هذين الوجهين
قال مالك وتلك السنة
التي لا اختلاف فيها عندنا
والذي لم يزل عليه عمل
الناس ان المبدئين بالقسامة
أهل الدم والذين يدعون
في العمد والخطأ قال
مالك وقد بدأ رسول الله
صلى الله عليه وسلم
الحارثيين في صاحبهم
الذي قتل بخير

القسامة كان لهم أن يحلفوا ويستحقوا ما يوجب إيمانهم من القصاص والدية وليس للمدعى عليهم القتل أن يحلفوا ويرؤا إلا أن ينكل ولا لة الدم عن الإيمان فحينئذ ترد الإيمان على المدعى عليهم (فصل) وقوله والقسامة لا يجب إلا بأحد أمرين إما أن يقول المقتول دى عند فلان أو يأتي ولاية الدم بلوث من بيته وقد قار الشيخ أبو اسحق تجب القسامة بوجوه أربعة الوجه الأول المذكور والثاني أن يشهد الضرب والجرح شاهدان مرضيان ثم يقيم المضر وب أو المجرم بعذر ذلك أي لما تم يموت والثالث أن يشهد شاهد مرضي أن فلانا قتل فلانا والرابع أن يشهد اللوث وأهل البدو على قتيل فيقسم مع قولهم وروى ابن حبيب عن مطرف عن مالك أن من اللوث الذي يكون به القسامة اللفيف من السواد والنساء والصبيان يحضرون ذلك ومثل الرجلين أو نفر غير العدول وهذا القول ليس بمخالف لقول مالك الأول لأن القسامة في الثلاثة داخلية تحت القسم الذي قال فيه مالك أو يأتي بلوث بيته ويزداد ابن عبد الحكم قساما مساو وهو أن ينظر إلى القاتل يوجد المقتول بقر به ولم يروه حين قتله ورواه ابن وهب عن مالك في النوادر وذكر القاضي أبو محمد في معونته قسما سادسا في فتنين اقتتلتا فوجد بينهما قتيل فهارايتان أحدهما أن وجوده بينهما لوثة سم معه الأولياء على من يدعون عليه قتله فيقتلونه والأخرى لا قسامة فيه قال وجهه الرأية الأولى أنه يغلب على الظن لحصوله مقتولا بينهما أن قتله لم يخرج عنهما فكان ذلك لوثا يوجب القسامة لأوليائه وجه الرأية الثانية أن القسامة لا تكون إلا مع لوثة في مشار إليه معين وهذا أصل هذه المسئلة فان اللوث إذا تعلق بمعين أثر في القسامة وإذا لم يتعلق بمعين وانما تعلق بجماعة على أن القاتل منهم واحدا لا يتيقن أو أحاد غير معينين فهل يؤثر في القسامة أم لا على الرأيتين اللتين ذكرناهما (مسئلة) فأما قول المقتول دى عند فلان فهو عند مالك في الجملة لوثة يوجب القسامة خلافا لأبي حنيفة والشافعي وقد استدلل أصحابنا في ذكره بقوله تعالى إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة الآية في المجموعة والموازية قال مالك وما ذكره الله سبحانه وتعالى من شأن البقرة التي ضرب القاتل بلدها فحي فأخبره عن قتله دليل على أنه سمع من قول الميت فان قيل إن ذلك آية قيل انما الآية في أحيائه فاذا صار حيا لم يكن كلامه آية وقد قبل قوله فيه وهذا مبني على أن شريعة من قبلنا شريعة لنا إلا ما ثبت نسخه واستدل أصحابنا على ذلك أيضا بما روى هشام بن زيد عن أنس أن هودا يقتل جارية على أوضاع لها فقتلها بحجر فجاء بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبها رمق فقال أقتلك فلان فأشارت برأسها أن لا ثم قال الثانية فأشارت برأسها أن نعم وهذا الحديث رواه قتادة عن أنس فتراد فيه فأثر به النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزل به حتى أقر فرض رأسه بالحجارة واسيدلوا من جهة المعنى بلن الغالب من أحوال الناس عند الموت أن لا يتزودون من الدنيا قتل النفس التي حرم الله بل يسعى إلى التوبة والاستغفار والندم على التفريط ورد المظالم ولا أحد أبغض إلى المقتول من القاتل في حال أن يتزود من الدنيا سقك دم جرام يعدل إليه ويحقن دم قتله وهذا عمدة ما يتعلق به أصحابنا في هذه المسئلة وهي مسئلة فيها نظر والله أعلم وأحكم (مسئلة) إذا قلنا أن قول المقتول أن دى عند فلان قتلني عمدا له تأثير في القسامة فإنه إن ادعى رجل على رجل أنه شجعه أو ضربه بزرع أنه يخاف منه على نفسه وقد عرفت بينهما عداوة فقد قال مطرف وابن الماجشون وأصبغ لا يحبس بقوله إلا أن يأتي بلطخ بين وشبهة قوية أو يكون المدعى بحال يخاف منها الموت وقد يعرض الرجل على معرفة عدوه بالمجن بان يحرج نفسه (فرع) فإذا مات وقد قال فلان قتلني أو جرحني أو ضربني ففي كتاب

ابن المواز فيه القسامة قال أشهب وكذلك لو قال دى عند فلان أو فلان أصابني وهذا اذا ثبت قول الميت بشهادة شاهدين فاذا لم يكن الا شاهد واحد قال ابن المواز فقد اختلف فيه قول مالك وقال عبد الملك يقسم مع شهادته وقال ابن عبد الحكم لا يقسم الا مع شهادة شاهدين وبه قال ابن المواز واحتج لذلك بان القسامة انما تكون حيث يكون اليمين مع الشاهد وقال ابن القاسم في العتية ان الميت كشاهد فلا يثبت قوله الا بشاهدين فيقسم حينئذ وجه القول الآخوان قول المقتول دى عند فلان معنى يؤثر في القسامة فنبت حكمه بالشاهد الواحد لقتل القاتل (فرع) ويكتفى في ذلك بقوله فلان قتلني وان لم يكن به أثر جرح ولا ضرب ولا وصف ضرب ولا غيره ويجب بذلك القسامة رواه ابن حبيب عن مالك وجيع أصحابه في العمد والخطأ وكذلك لو قال سقاني سماً وأشد وأوجاً قلاً وهو أعلم بمبلغ ذلك وأثبت من معرفته بمبلغ الجرح منه فيكون فيه القسامة ولا يبالى تقياً منه أو لم يتقياً قال وقد قتل النبي صلى الله عليه وسلم اليهودية التي سعت له الشاة فأتى منها ابن عمر ور قال مالك ويقتل من سقى السم وقال أصبغ فيمن قربت اليه امرأته طعاماً فلما كلة تقياً مكانه امعاءه فله أيقن بالموث قال اشهدوا انها امرأته وخالتها ومات مكانه فأقرت امرأته ان ذلك الطعام جاء به خالتها واذا ثبت قوله بشهادة شاهدين فليقسم ولاته على احدى المرأتين ولا ينفع الزوجة قولها أتتني به خالتي ونصرب الأخرى مائة وتحبس سنة (مسألة) وسواء كان القاتل دى عند فلان عمداً فاسقاً أو غير فاسق فان القسامة تثبت بقوله في العمد والخطأ رواه ابن القاسم عن مالك في المجموعة واحتج لذلك ابن المواز بانه لو لم يقبل قوله حتى يكون عدلاً لم يقسم مع قول المرأة وقد قال ابن القاسم يقسم مع قول المرأة دى عند فلان وروى ابن القاسم وأشهب في المجموعة والموازية لا يقسم مع قول الصبي دى عند فلان وروى ابن حبيب عن مطرف عن مالك مثل ذلك وزاد الا ان يكون قد راهاق وأبصر وعرى فيقسم مع قوله وقار ابن الماجشون وأصبغ ولا يقسم مع قول الذي على ذى ولا غيره ولا قول عبد على عبد قاله ابن المواز وقال لانهم لا يحلفون على القسامة قال القاضي أبو محمد وانما جوزنا ذلك للفاسق لان الايمان لا تراعى فيها العمد ^{الله} قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه وهذا عندي فيه نظر لانه ينتقض بالكافر والعبد فان الايمان تصح منهم ولا يؤثر فوفهم في القسامة اللهم الا أن يريد بقوله ان الايمان القسامة لا تراعى فيها العدالة فيسلم حينئذ قال وانما قلنا يعتبر فيه الاسلام لان غير الاسلام لا قسامة فيه كالمستأمن وقد روى ابن حبيب كابن القاسم وقد قال في النصرائي يقول دى عند فلان المسلم أن ولاته يحلفون ويستحقون الديه وذكروه عن مالك وأنكر ذلك مطرف وابن الماجشون ولم يعرفاه لما لك ولا لأحد من علمائهم وانما قال مالك ان قام شاهد على قتله حلف ولاته يمينا واحدة وأخذوا الديه من مال القاتل في العمد ومن عاقلته في الخطأ وقاله ابن عبد الحكم وأصبغ وقال ابن نافع ولا تحمل العاقلة دية النصرائي لانها تستحق بشاهد ويمين ولا تحمل العاقلة ما تستحق بيمين واجبة وانما شرطنا أن يكون حراً لان العبد مال فلا قسامة فيه كسائر الحيوان (مسألة) وأما اللوث فهو عند مالك الشاهد العدل على معانية القتل ووجه ذلك انه يقوى جنبه المدعين وله تأثير في نقل اليمين الى جنبه المدعين في الحقوق على ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قضى باليمين مع الشاهد وبهذا قال مالك وأخذه ابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم وذكر ابن المواز عن ابن القاسم أن شهادة المرأتين لو ثبت يوجب القسامة ولا يوجب ذلك شهادة امرأة واحدة وروى ابن المواز عن أشهب عن مالك يقسم مع الشاهد غير العدل ومع المرأة قال ابن المواز ولم يختلف قول

مالك وأصحابه ان العبد والصبي والذي ليس بلوث فوجه القول الاول ان الشاهد معنى يقوى جنبه المدعين فتثبت لها اليمين فاعتبرت فيه العدالة كالشاهد بالدين ووجه رواية أشهب وهو اختياره أنه لو ثبت لم تعتبر فيه العدالة كالذي يقول دمي عند فلان لان كل من ثبتت له القسامة بقوله دمي عند فلان فانها تثبت بشهادته كالعدل (مسئلة) وأما العبيد والصبيان فالمشهور من المذهب أن الشاهد منهم لا يكون لو ثاب قال ابن المواز لم يختلف في ذلك قول مالك وأصحابه وذكر القاضي أبو محمد في معونته ان من أصحابنا من يجعل شهادة العبيد والصبيان لو ثاب به قال ربيعة ويحيى بن سعيد الانصاري وزاد شهادة اليهود والنصراني والمجوسى وجه القول الاول ان العبد والصبي لا مدخل لهما في ايمان القسامة فلا تأثير لشهادتهم تأثير في القسامة كالعدل (مسئلة) اذا ثبت ذلك فقد قال ابن المواز انما يقسم مع شهادة الواحد في معاينة القتل اذا ثبت معاينة القتل فيشهد على موته ويجعل قتله كما عرف موت عبد الله بن سهل قال ابن الماجشون لان الموت يفوت والجسد لا يفوت وقال أصبغ ينبغي أن لا يعجل السلطان فيه بالقسامة حتى يكشف فاعل شيئاً أثبت من هذا فاذا بلغ القضاء الاستيناء قضى بالقسامة مع الشاهد بموته وتعتد زوجته وأم ولده وتنكح وقد قيل يقتل قتله بالقسامة ولا يحكم بالتوريث في زوجته ورفيقه وهذا ضعيف واختار ابن حبيب قول أصبغ (مسئلة) وهذا في القتل على وجه غير الغيلة فاما ما قتل غيلة فقد قال ابن المواز ان شهد عدل انه قتله غيلة لم يقسم مع شهادته ولا يقبل في هذا الشاهدان قال الشيخ أبو محمد ورأيت ليهي بن عمر انه يقسم معه ص قال مالك فان حلف المدعون استحقوا دم صاحبهم وقتلوا من حلفوا عليه ولا يقتل في القسامة الا واحد لا يقتل فيها اثنان بحلف من ولاية الدم خسون رجلان خسين يمينا فان قل عددهم أو نكل بعضهم ردت الايمان عليهم الآن ينكل أحد من ولاية المقتول ولاية الدم الذين يجوز لهم العفو عنه فان نكل أحد من أولئك فلا سبيل الى الدم اذا نكل أحد منهم قال مالك وانما ترد الايمان على من بقي منهم اذا نكل أحد منهم وان لهم العفو عن الدم وان كان واحداً فان الايمان لا ترد على من بقي من ولاية الدم اذا نكل أحد منهم عن الايمان ولكن الايمان اذا كان ذلك ترد على المدعى عليهم فيحلف منهم خسون رجلان خسين يمينا فان لم يبلغوا خسين رجلا ردت الايمان على من حلف منهم فان لم يوجد أحد يحلف الا الذي ادعى عليه حلف هو خسين يمينا ويرى

قال مالك فان حلف المدعون استحقوا دم صاحبهم وقتلوا من حلفوا عليه ولا يقتل في القسامة الا واحد لا يقتل فيها اثنان يحلف من ولاية الدم خسون رجلا خسين يمينا قل عددهم أو نكل بعضهم ردت الايمان عليهم الآن ينكل أحد من ولاية المقتول ولاية الدم الذين يجوز لهم العفو عنه فان نكل أحد من أولئك فلا سبيل الى الدم اذا نكل أحد منهم قال مالك وانما ترد الايمان على من بقي منهم اذا نكل أحد منهم وان لهم العفو عن الدم وان كان واحداً فان الايمان لا ترد على من بقي من ولاية الدم اذا نكل أحد منهم عن الايمان ولكن الايمان اذا كان ذلك ترد على المدعى عليهم فيحلف منهم خسون رجلان خسين يمينا فان لم يبلغوا خسين رجلا ردت الايمان على من حلف منهم فان لم يوجد أحد يحلف الا الذي ادعى عليه حلف هو خسين يمينا ويرى

وينوب عن بقى قال محمد و قول ابن القاسم صواب لان أهل القسامة تجزى إيمان بعضهم عن بعض ولو لم يجوز ذلك لم يقل أشهب ان كانوا اثنين يحلفون يميناً يميناً ثم يحلف عشرة منهم عشرين يميناً ولو كانوا مائة متساوين أجزأ يمين خمسين قال وأما اذا أشاح الأولياء ولم يرضوا أن يحمل بعضهم عن بعض فلا بد من قول أشهب وبه قال ابن القاسم (فرع) وهذا اذا كان امساك من أمسك عن اليمين يحمل ذلك عنه وأما ان امتنع عن اليمين فنسقط الدية قاله ابن القاسم (مسألة) ولا يحلف فى القسامة على قتل العمد أقل من اثنين قاله مالك فى المجموعة والموازية قال ابن القاسم كأنه من ناحية الشهادة اذا لا يقتل بأقل من شاهدين قال أشهب وتدخل الله لكل شهادة رجل فى الزنا يمينان المزوج فى التعانة قال عبد الملك الأثرى انه لا يحلف النساء فى العمد لانهن لا يشهدن فيه وانما عرضها النبي صلى الله عليه وسلم على جماعة والجماعة اثنان فصاعداً قال الله تعالى فانه كان له اخوة فلامه السدس وأصل هذا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال للحارثيين أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم وانما كان ولى الدم رجلاً واحداً وهو عبد ازرج بن سهل أخو المقتول عبد الله بن سهل وانما كان حويصة ومحصة ابني عم فلما علق النبي صلى الله عليه وسلم الايمان بجماعتهم ولم يقصرها على ولى الدم كان الظاهر انها لا تثبت الا فى حكم الجماعة وأقل الجماعة اثنان وقد نص عليه ابن الماجشون واحتج عليه بأية الميراث فان كان له اخوة فلامه السدس ولا خلاف ان الأخوين يحجبان الأم عن الثلث الى السدس كما يفعل الثلاثة من الاخوة ولا يحجبها الأخ الواحد لان اسم الاخوة لا يتناولوه (فرق) والفرق بين ولادة القليل لا يتقسم منهم أقل من اثنين ويقسم من جنبه القاتل واحد وهو القاتل ان جنبه القليل اذا عدم منهم اثنان وبطلت القسامة فى جنبه فرجعت فى جنبه القاتل فان لم يكن معه من يحلف معه من جهتهم كان للطالب بالدم ما يرجع اليه وهو ايمان القاتل وأوليائه ولو لم يقبل من القاتل وقد يعدم أولياء يحلفون معه لم يكن له ما يرجع اليه فى تبرئة نفسه (مسألة) فاذا كان ولادة الدم اثنين حلف كل رجل منهم خسا وعشرين يميناً وليس لأحدهما أن يحلف عن صاحبه شيئاً من الايمان قاله ابن المواز عن ابن القاسم ووجه ذلك انه لا يجوز أن يحلف أحد فى العمد أكثر من خمس وعشرين يميناً قال ابن المواز عن ابن الماجشون ولهما أن يستعينا بمن أمكنهما من العصبه ويبدأ بهمين الأقرب فالأقرب يحلفون بقدر مدحهم مع المعينين فان حلف الأولياء أكثرهما ينوبهم فى العدد مع المعينين جاز ذلك وان حلف المعينون أكثر لم تجز ذلك ووجه ذلك عندى انه نوع من النكول وأما اذا تساوا على حسب العدد أو كانت إيمان الولاة أكثر فاتها على وجه العون للولاة ولو حلف أحد الوليين خسا وعشرين ثم استعان الآخر بأربعة وعشرين من العصبه لم يجزه أن يحلف الاثلاثة عشر يميناً لان المعينين تتوجه معونتهم اليه والى صاحبه كما لو حلفوا قبل أن يحلف الولي الأول (مسألة) فان كان ولى الدم واحداً جاز له أن يستعين من العصبه بواحد أو أكثر من ذلك ما بينه وبين خمسين رجلاً والأصل فى ذلك ما روى أبو قلابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للحارثيين الذين ادعى على اليهود أتخلفون وتستحقون الدية بإيمان خمسين منكم فكان الظاهر ان هذا العدد لا يزداد عليه لان عدد الأنصار كان أكثر من ذلك وتكون الايمان بينهم على ما تقدم من التفسير

(فصل) وقوله فان قل عددهم أو نكل بعضهم ردت الايمان عليهم يريد ان قل عدد المعينين من العصبه أو نكل بعضهم فان كانوا أكثر من اثنين فنكل بعضهم عن معونة الولي فان من بقى مع الولي

ترد عليهم الايمان حتى يستوفوا خمسين يمينا فلا تبطل القسامة بنكول بعض المعينين من العصابة مع بقاء الولي أو الأولياء عن القيام بالدم والمطالبة به ولو نكل الولي لم يكن للمعينين القسامة ولا المطالبة بالدم وكذلك لو كان الأولياء جماعة فنكل واحد منهم لم يكن لغيرهم قسامة في المشهور من المذهب لانه لا قسامة لغيرهم وترد الايمان على المدعي عليهم وجه القول الأول انهم لما تساؤوا في الحق لم يكن نكول بعضهم مؤثرا في سقوط حق الباقيين أصله قتل الخطأ ووجه الرواية الثانية ان الحق لجماعتهم وليس بعضهم بأولى من بعض بأثباته ولا يتبعض (فرع) قال القاضي أبو محمد وهذا في العصابة وأما البنون والاخوة فروايتهم واحدة ان من نكل منهم ردت الايمان على المدعي عليهم ووجه ذلك ان البنين والاخوة يردون الأم من الثلث الى السدس فكان لقربائهم مزية والله أعلم وترد الايمان على المدعي عليهم وفي العتبية وغيره لابن القاسم ورواية عن مالك اذا نكل ولاية الدم عن القسامة ثم أرادوا أن يقسموا لم يكن ذلك لهم ان كل نكولا يينا ومن نكل عن اليمين فقد أبطل حقه ووجه ذلك ان نكول من يجب عليه اليمين توجب رد اليمين على المدعي عليه كالمدعي حقه يشهد له شاهد فينكل عن اليمين مع شاهده قال اليمين ترد على المدعي عليه (مسألة) واذا حلف الأولياء مع المعينين لهم من العصابة بدى بالولي ولا يبدأ بايمان المعينين لهم قاله في المجموعة والموازاة ابن القاسم قال وانما يعين الولي من قرابته منه معروفة يلتقي معه الى جديوارته فاما من هو من عشيرته من غير نسب فهو وفلا يقسم كان للمقتول أو لم يكن

(فصل) وقوله ولكر ترد الايمان على المدعي عليهم فيحلف منهم خسوز رجل لا يدها يحلف الجماعة في النكول كما يحلف الجماعة في الدعوى لان ايمان القسامة لما لم يحلف فيها الاثنان فازاد من المدعي عليهم وقدرى ابن حبيب عن مطرف عن مالك انه لا يحلف الا المدعي عليه وحده بخلاف المدعي وقال مطرف لان الخالف المدعي عليه انما يرى نفسه ووجه رواية ابن القاسم ما روى أبو قلابة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال للمدعين أن ترضون خمسين يمينا من اليهود ما قتلوه فاقضى ذلك ان القسامة مخضة بهذا العدد ولا يزداد عليه لان اليهود كانوا أكثر من خمسين ومن جهة المعنى انه لما جاز أن يحلف مع ولي الدم المدعي له غيره جاز أن يحلف مع المدعي عليه المنكر له غيره ووجه آخر ان الدماء مبنية على هذا وهو أن يتحملها غير الجاني مع الجاني كالدابة في قتل الخطأ فان الايمان لما كانت خمسين وكانت اليمين الواحدة لا تتبعض لم يجز أن يكون الخالقون أكثر من خمسين (مسألة) فاذا قلنا يحلف غيره من عصبته فقد قال ابن القاسم ورواه هو وابن وهب عن مالك يحلف خسوز من أولياء المقتول خمسين يمينا وان لم يكن منهم من يحلف الاثنان حلفا خمسين يمينا ويرى المدعي عليه ولا يحلف هو معهم فيحلف هو بعضها وهم بعضها فان لم يوجد من يحلف من عصبته الا واحد لم يحلف معه وحلف المدعي عليه وحده خمسين يمينا وقال عبد الملك يحلف هو ومن يستعان به من عصبته الى السواء وله أن يحلف هو أكثر منهم فان لم يوجد من يعينه حلف هو وحده خمسين يمينا قال محمد قول ابن القاسم أشبه بقول مالك في موطنه وانما أراد محمد قول مالك يحلف منهم خسوز رجلا خمسين يمينا

(فصل) وقوله خمسين يمينا وجه ذلك ما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال قبركم يهود بخمسين يمينا ومن جهة المعنى ان الايمان المردودة تعتبر بعدتها فيما انتقلت عنه كايان الحقوق فكذلك الايمان الثانية في الخمسين فان عدد حافيه ما سوا كايان اللعان

(فصل) وقوله فان لم يلقوا خمسين رجلا ردت عليهم الايمان بحجة أن يريده ان لم يكن من يجوز

• قال يحيى قال مالك وانما

فرق بين القسامة في الدم
والإيمان في الحقوق أن
الرجل إذا دابن الرجل
استثبت عليه في حقه وأن
الرجل إذا أراد قتل
الرجل لم يقتله في جماعة
من الناس وانما يلقيس
الخلوة قال فلو لم تكن
القسامة الا فيما ثبتت فيه
البينة ولو عمل فيها كما يعمل
في الحقوق حلت الدماء
واجترأ الناس عليها اذا
عرفوا القضاء فيها
ولكن انما جعلت القسامة
الى ولاية المقتول يدون
بها فيها ليكشف الناس
عن القتل وليعذر القاتل
أن يؤخذ في مثل ذلك
بقول المقتول • قال يحيى
وقد قال مالك في القوم
يكون لهم العدد يثمون
بالدم فيرد ولاية المقتول
الإيمان عليهم وهم نفر لهم
عدد أنه يحلف كل انسان
منهم على نفسه خسين يمينا
ولا تقطع الإيمان عليهم
بقدر عددهم ولا يرون
سرن أن يحلف كل
انسان عن نفسه خسين
يمينا • قال مالك وهذا
أحسن ما سمعت في ذلك
قال والقسامة تصبر الى
عصبة المقتول ودم ولاية
الدم الذين يقدون عليه
والذين يقتل بقسامتهم

أن يحلف من أولياء القاتل من يبلغ خسين رجلا يريد وكان من وجد منهم اثنا عشر فزادت الأيمان
على من وجد منهم حتى يستوفوا خسين يمينا قال ابن الماجشون في الواضحة لم أن يستعينوا بولاتهم
وعصبتهم وعشيرتهم كما كان ذلك لولاية المقتول وقاله المغيرة وأصبح وقال مطرف عن مالك لا يجوز
للمدعي عليهم واحدا كانوا أو جماعة أن يستعينوا بمن يحلف معهم كإيهل ولاية المقتول لانهم انما يرون
أنفسهم وقد تقدم ذكره ويحتمل أن يريد به فان لم يبلغ الذين طاعوا بالإيمان معه خسين رجلا لان
غيره ممن كان يصح أن يحلف معه أبو من ذلك فان الخسين يمينا ترد على من تطوع بذلك
(فصل) وقوله فان لم يجد المدعي عليه القاتل من يحلف معه حلف وحده خسين يمينا ويرى والفرق
بين الإيمان والحالفين أن الإيمان لا ضرورة تدعو الى التبعض فيها عن العدد المشروع وقد يعدم في
الأغلب عدد الحالفين وقوله ويرى يريد برى من الدم وعليه جلد مائة وسجن عام قاله مالك وابن
القاسم وان أبي أن يحلف سجن حتى يحلف وفي النوادر وقد ذكر ابن القاسم فيه عن مالك قولاً لم
يصح عنده غيره ان المدعي عليهم اذا ردت عليهم الأيمان فنكحوا فالعقل عليهم في مال الجرح خاصة
ويقتص منه في الجرح يريد فيمن ثبت جرحه واحتجج الى القسامة انه من ذلك الجرح مات وقال
الفاضل أبو محمد في المدعي عليه القاتل وأتى المدعون بما يوجب القسامة ونكحوا عن اليمين حلف
المدعي عليه القاتل وتسقط عنه الدعوى فان نكل ففيها رايان احدهما يجبس الى أن يحلف
والثانية تلزمه الدية في ماله وأراه أشار لرواية ابن القاسم (فرع) فاذا قلنا انه يجبس الى أن يحلف فان
حبس وطال حبسه فقد روى الفاضل أبو محمد يخلى سبيله وفي العتية والموازية يجبس حتى يحلف
قال ابن المواز فقد اتفقوا على أن هذا ان نكل سجن أبدا حتى يحلف ص • قال مالك وانما فرق بين
القسامة في الدم والإيمان في الحقوق أن الرجل اذا دابن الرجل استثبت عليه في حقه وأن الرجل اذا
أراد قتل الرجل لم يقتله في جماعة من الناس وانما يلقيس الخلوة قال فلو لم تكن القسامة الا فيما ثبتت
فيه البينة ولو عمل فيها كما يعمل في الحقوق حلت الدماء واجترأ الناس عليها اذا عرفوا القضاء فيها
ولكن انما جعلت القسامة الى ولاية المقتول يدون بها فيها ليكشف الناس عن القتل وليعذر القاتل أن
يؤخذ في مثل ذلك بقول المقتول • قال يحيى وقد قال مالك في القوم يكون لهم العدد يثمون بالدم فيرد
ولاية المقتول الإيمان عليهم وهم نفر لهم عدد انه يحلف كل انسان منهم على نفسه خسين يمينا ولا تقطع
الإيمان عليهم بقدر عددهم ولا يرون دون أن يحلف كل انسان عن نفسه خسين يمينا • قال مالك
وهذا أحسن ما سمعت في ذلك قال والقسامة تصير الى عصبة المقتول وهم ولاية الدم الذين يقسمون
عليه والذين يقتل بقسامتهم • ش • وهذا على ما قال ان الفرق بين القسامة وإيمان الحقوق ان الرجل
اذا دابن استظهر لحقه بالوثائق والبينة أهل العدل فاذا ترك ذلك فن تضييعه والمقتول انما يلقيس
قاتله موضع خلوته وحيث يعدم من يراه فكيف يستظهر بأهل العدل ولا علم عند أهل المقتول
بذلك فلا يمكنه الاستظهار بالبينة ولا استحضار من يشهد له ولو لم يتصرف في البينة لعل تعمره
وامتنع من منافعه ومكاسبه وسجن نفسه وتعذر عليه عيشه فلذلك جعل قوله عند مالك دمي عند
فلان مؤثرا في القسامة وجعل الإيمان الى ولاته وهذا الفرق انما يعود الى قبول قول المدعي دمي عند
فلان وبين قوله لي عنده عشرة دنائير ويحتمل عندي وجه آخر من الفرق وهو ان قول المدعي
دمي عند فلان انما يشهد لغيره لانه انما يستحق ذلك بعده وثبه فانما يشهد لولاه وقول القاتل لي عند
فلان درهم أو دينار شهادة لنفسه لانه يستحق هو المطالبة به في حياته فلذلك لم يقبل قوله

من تجوز قسامته في العمد من ولادة الدم قال يحيى (٦٢) قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أنه لا يحلف

(فصل) وقوله في القوم يثمون بالقتل ترد عليهم الايمان فان كل انسان منهم يحلف بخسين يمينا قال مالك في الموازية لان كل واحد منهم يحلف عن نفسه اذ لعله الذي كان يقسم عليه قال عبد الملك في المجموعة والموازية والواجبة ولكل واحد منهم أن يستعين في ايمانه بمن شاء من عصبته الى أن يكون على كل واحد خسون يمينا قال ابن المواز وقاله عبد الملك وان كانوا مفترقين فلا يستعين أحد بخير عصبته وان كانوا من نخذوا واحد جازان يستعين أحدهم يقوم ثم يستعين بهم الثاني ثم يستعين بهم الثالث ان كان المدعى عليهم ثلاثة ولا يجوز أن يجمع أحدهم في يمين واحدة بترثة الثلاثة فيقول ما فعله فلان وفلان ولكن تفرد الدين عن كل واحد منهم

ما جاء فمين تجوز قسامته في العمد من ولادة الدم

ص قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أنه لا يحلف في القسامة في العمد أحسن النساء وان لم يكن للقتول ولادة الا النساء فليس للنساء في قتل العمد قسامة ولا عفو قال مالك في الرجل يقتل عمدا انه اذا قام عصبه المقتول أو مواله فقالوا نحن نحلف ونستحق دم صاحبنا فذلك لهم قال مالك فان أراد النساء أن يعفون عنه فليس ذلك هن العصبه والموالي أولى بذلك منهم لانهم هم الذين استحقوا الدم وحلفوا عليه قال مالك وان عفت العصبه أو الموالى بعد أن يستحقوا الدم وأبى النساء وقلن لا ندع دم صاحبنا فمن أحق وأولى بذلك لان من أخذ القود أحق ممن تركه من النساء والعصبه اذا ثبتت الدم ووجب القتل ش قوله لا يحلف في قسامه العمد أحسن النساء يريد أنه لا يقسم الا الأولياء من الرجل ومن له تعصيب وأما من لا تعصيب له من الخوالة وغيرهم فلا قسامه لهم واذا كان للقتيل أم فان كانت معتقة أو أعقق أبوها أو جدتها أقسم موالها في العمد قاله ابن القاسم في الموازية والمجموعة وان كانت أمه من العرب فلا قسامه في عمده قال محمد لان العرب خوالة ولا ولاية للخوالة ومن شهد شاهد عدل بقتله عمدا وقال دمي عند فلان ولم يكن له عصبه وكان له من الأقارب نساء أو خوالة فانه لا قسامه فيه ويحلف المدعى عليهم القتل

(فصل) وقوله ليس للنساء قسامه على ما تقدم وقوله لا عفو يريد قبل القسامه وأما بعد القسامه اذا أقسم العصبه فقد قال مالك ان عفا النساء وقام بالدم العصبه أو عفا العصبه وقام بالدم النساء ثم أراد القود أولى ممن تركه لان الدم اذا ثبت فقد وجب القتل ص قال مالك لا يقسم في قتل العمد من المدعين الا اثنان فصاعدا فتد الايمان عليهما حتى يحلفا بخسين يمينا ثم قد استحقا الدم وذلك الامر عندنا ش قوله لا يقسم في قتل العمد من المدعين الا اثنان فصاعدا يريد أنه ان لم يوجد من يستحق أن يحلف من الأولياء الا واحد فان الايمان لا تثبت في جنبتي القتيل ولكن ترد على القاتل فيحلف وحده بان لم يوجد من يحلف معه والفرق بينه وبينه أن جنبه القتيل لا يحلف لاثبات الدم الا اثنان وفي جنبه القاتل يحلف لنفي الدم واحد أن جنبه القتيل اذا تعذرت القسامه فيها لم يبطل الحق لان رد الايمان على جنبه القاتل فيه استيناف حقهم وجنبه القاتل لو لم تقبل ايمانه وحده مع كثرة وجود ذلك لم يكن لمافاته من الحق بدل يرجع اليه لان الايمان ترد الى جنبه القتيل بانتقالها الى جنبه القاتل والله أعلم ص قال مالك واذا ضرب النفر الرجل حتى يموت تحت أيديهم قتلوا به جميعا فان هومات بعد ضربهم كانت القسامه وان كانت القسامه لم تكن الا على رجل واحد ولم يقتل غيره ولم نعلم قسامه كانت قط الا على رجل واحد ش وهذا على ما قال ان النفر اذا ضربوا رجلا حتى مات يتيقن أن موته

في القسامه في العمد أحد من النساء وان لم يكن للقتول ولادة الا النساء فليس للنساء في قتل العمد قسامه ولا عفو قال يحيى قال مالك في الرجل يقتل عمدا انه اذا قام عصبه المقتول أو مواله فقالوا نحن نحلف ونستحق دم صاحبنا فذلك لهم قال مالك فان أراد النساء أن يعفون عنه فليس ذلك هن العصبه والموالي أولى بذلك منهم لانهم هم الذين استحقوا الدم وحلفوا عليه قال مالك وان عفت العصبه أو الموالى بعد أن يستحقوا الدم وأبى النساء وقلن لا ندع دم صاحبنا فمن أحق وأولى بذلك لان من أخذ القود أحق ممن تركه من النساء والعصبه اذا ثبتت الدم ووجب القتل ش قوله لا يحلف في قسامه العمد أحسن النساء يريد أنه لا يقسم الا الأولياء من الرجل ومن له تعصيب وأما من لا تعصيب له من الخوالة وغيرهم فلا قسامه لهم واذا كان للقتيل أم فان كانت معتقة أو أعقق أبوها أو جدتها أقسم موالها في العمد قاله ابن القاسم في الموازية والمجموعة وان كانت أمه من العرب فلا قسامه في عمده قال محمد لان العرب خوالة ولا ولاية للخوالة ومن شهد شاهد عدل بقتله عمدا وقال دمي عند فلان ولم يكن له عصبه وكان له من الأقارب نساء أو خوالة فانه لا قسامه فيه ويحلف المدعى عليهم القتل

كانت القسامه وان كانت القسامه لم تكن الا على رجل واحد ولم يقتل غيره ولم نعلم قسامه كانت قط الا على رجل واحد

من ضربهم قتلوا به وفي العتية من سباع ابن القاسم فحين ضرب رأس رجل فأقام مغمورا لا يفوق وقامت بينة بضره فقال اذا لم يفوق فلا قسامة وانما القسامة فيمن أفاق أو أطم أو فتح عينه أو تكلم وما أشبه ذلك ونحوه قال مالك في الموازية وقال ابن حبيب خلا به أهله أو لم يخل لقسامة فيه اذا لم يفوق وقال أشهب اذا مات تحت الضرب أو بقي مغمورا لم يأكل ولم يشرب ولم يتكلم ولم يفوق حتى مات فلا قسامة فيه فان تكلم أو شرب أو فتح عينه وشبه ذلك فلا بد من القسامة في العمد والخطأ قال وكذلك ان قطع نخذه فعاش يومه وأكل وشرب ومات آخر النهار وأما ان شقت حشوته وأكل وشرب وعاش أياما فانه يقتل قتله بغير قسامة اذا أنفقت مقاتله وكذلك لو انقطع نخاع رقبته وقاله ابن القاسم

(فصل) وقوله قتلوا به جميعا يريد أن الجماعة يقتلون بالواحد

(فصل) وقوله فان مات بغير ضربهم كانت قسامة يريد أن يشهد على الضرب شاهدان فعاش المضر وب ثم مات ففيه القسامة لمات من ضربه قاله ابن حبيب عن أصبغ عن ابن القاسم ووجه ذلك ما قد مناه

(فصل) وقوله واذا كانت القسامة لم تكن الا على رجل واحد هذا قول مالك وأكثر أصحابه وقال أشهب ان شأوا أقسموا على واحد أو على اثنين أو على جميعهم ثم لا يقتلون الا واحدا ممن أدخلوه في القسامة كان ذلك لقول الميت دمي عند فلان أو فلان لا شهادة شاهد على القتل أو شاهدين على الضرب ثم عاش أياما وجه قول مالك انه لا يقتل في القسامة الا واحد فلا معنى للقسامة على غيره ووجه قول أشهب أن القتل اذا ادعى قتل جماعة فوجب أن تكون القسامة على قدر ذلك لان الايمان لا تكون الا موافقة للدعوى

﴿ القسامة في قتل الخطأ ﴾

ص قال مالك القسامة في قتل الخطأ يقسم الذين يدعون الدم ويستحقونه بقسامتهم يحلفون خمسين يمينا تكون على قسم مواريتهم من الدية فان كان في الايمان كسور اذا قدمت بينهم نظر الى الذي يكون عليه أكثر تلك الايمان اذا قدمت فيجبر عليه تلك اليمين ﴿ ش وهذا على ما قال ان ولاية الدم الذين يدعون الدم يقسمون في قتل الخطأ مع الشاهد على القتل قال أشهب وكذلك ان قال دمي عند فلان قتلني خطأ وقال عبد الملك ويؤخذ في ذلك بشهادة النساء فيمن علم الناس بموته وقال ابن المواز اختلف قول مالك في القسامة على قول القتل في الخطأ وقال عيسى بن دينار أخبرني من أتى به ان قول مالك في العريم لا يتسم في الخطأ بقول الميت ثم رجع فقال يقسم مع قوله قال القاضي أبو محمد وجه التمول الاول انه يتهمة ان يدعى ولده وحرمة الدم أعظم ووجه القول الذي رجع اليه انه معنى بوجوب القسامة في العمد فأوجب في الخطأ كالشاهد العدل (فرع) فاذا قلنا انه يقسم مع قول القتل فانه يقسم مع قول المسخوط والرجل والنساء ما لم يكن صغيرا أو عبدا أو ذميا

(فصل) وقوله يحلفون خمسين يمينا علق ذلك بالعدد لانها قسامة في دم فاخصت بالخمسين كالممدول هذا المعنى يريد أنها المدعون وتكون الايمان على الورثة ان كانوا يحيطون باليراث على قدر مواريتهم فان كان في الايمان كسر فالقسامة على أكثرهم خطأ منها قاله مالك في المجموعة قال عبد الملك لا ينظر الى كثرة ما عليه من الايمان وانما ينظر الى أكثر تلك اليمين قال ابن القاسم فان

﴿ القسامة في قتل الخطأ ﴾

* قال يحيى قال مالك

القسامة في قتل الخطأ

يقسم الذين يدعون الدم

ويستحقونه بقسامتهم

يحلفون خمسين يمينا

تكون على قسم مواريتهم

من الدية فان كان في

الايمان كسور اذا قدمت

بينهم نظر الى الذي يكون

عليه أكثر تلك الايمان

اذا قدمت فيجبر عليه

تلك اليمين

* قال مالك فان لم يكن للمقتول ورثة الا النساء فانهن يحلفن ويأخذن الدية فان لم يكن له وارث الا رجل واحد حلف خسين يميناً وأخذ الدية وانما يكون ذلك (٦٤) في قتل الخطأ ولا يكون في قتل العمد

كان على أحدهم نصة لها وعلى الآخر ثلثها وعلى الآخر سدسها جبرت على صاحب النصف وان كان الوارث لا يحيط بالمراث فانه لا يأخذ حصته من الدية حتى يحلف خسين يميناً (مسئلة) ولا يحمل بعض الورثة عن بعض شيئاً من الأيمان في الخطأ كما يعملها بعض العصبية عن بعض في العمد الا في جبر بعض اليمن فانهم يجبرون على أكثرهم خطا منها على ما تقدم قاله ابن القاسم قال ابن المواز لأنه مال ولا يعمل أحد فيه اليمن عن غيره كالديون ص * قال مالك فان لم يكن للمقتول ورثة الا النساء فانهن يحلفن ويأخذن الدية فان لم يكن له وارث الا رجل واحد حلف خسين يميناً وأخذ الدية وانما يكون ذلك في قتل الخطأ ولا يكون في قتل العمد * ش وهذا على ما قال ان حكم القسامة في قتل الخطأ غير حكمها في قتل العمد لأنها لما اختصت القسامة في الخطأ بالمال كان ذلك للورثة رجلاً كانوا أو نساء قل عدد هم أو أكثر ولا يحلف في ذلك الا وارث وأما قتل العمد فان مقتضاه القصاص وانما يقوم به العصبية من الرجال فلذلك تعلقت الأيمان بهم دون النساء

* الميراث في القسامة *

ص * قال مالك اذا قبل ولادة الدم الدية فهي مورثة على كتاب الله تعالى يرثها بنات الميت واخوانه ومن يرثه من النساء فان لم يحز النساء ميراثه كان ما بقي من ديته لأولى الناس بميراثه مع النساء * ش وهذا على ما قال ان الولادة اذا قبلوا الدية وتفدرت فهي مورثة على كتاب الله عز وجل وهذا اذا رضى بها الأولياء والقاتل فان رضى الأولياء دون القاتل وقال القاتل انما لكم دى ولا سبيل لكم الى مالى

(فصل) وقوله فهي مورثة على كتاب الله عز وجل يرثها بنات الميت واخوانه وسائر من يرثه من النساء الام والزوج والاخت والام والجد والاصل في ذلك ما روى عن الضحاك بن أشيم الكلابي أنه قال كتب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أورت امرأة أشيم الضبابي من ديتها وجهها ص * قال مالك اذا قام بعض ورثة المقتول الذي يقتل خطأ يريد أن يأخذ من الدية بقدر حقه منها وأصحابه غيب لم يأخذ ذلك ولم يستحق من الدية شيئاً قل ولا أكثر دون أن يستكمل القسامة يحلف خسين يميناً فاذا حلف خسين يميناً استحق حصته من الدية وذلك ان الدم لا يثبت الا بخسين يميناً ولا تثبت الدية حتى يثبت الدم فان جاء بعد حلف من الخسين يميناً بقدر ميراثه منها وأخذ حقه حتى يستكمل الورثة حقوقهم فان جاء أخ لأم فله السدس وعليه من الخسين يميناً السدس فن حلف استحق حقه من الدية ومن نكل بطل حقه وان كان بعض الورثة غائباً أو صيماً لم يبلغ حلف الذين حضروا خسين يميناً فان جاء الغائب بعد ذلك حلف أو يبلغ الصبي الحلم حلف كل منهما ويحلفون على قدر حقوقهم من الدية على قدر موارثهم منها * قال مالك وهذا أحسن ما سمعت * ش وهذا على ما قال ان بعض ورثة القاتل اذا قام وسائرهم غيب فانه لا يأخذ شيئاً من الدية حتى يحلف خسين يميناً لانه لا يستحق شيئاً منها الا باستكمال الايمان فان جاء بعد ذلك بعض من غاب حلف من الايمان بقدر ما كان يجب عليه منها لو حضر جميعهم أول الامر وأخذ حصته من

* الميراث في القسامة *
* قال يحيى قال مالك اذا قبل ولادة الدم الدية فهي مورثة على كتاب الله يرثها بنات الميت واخوانه ومن يرثه من النساء فان لم يحز النساء ميراثه كان ما بقي من ديته لأولى الناس بميراثه مع النساء * قال مالك اذا قام بعض ورثة المقتول الذي يقتل خطأ يريد أن يأخذ من الدية بقدر حقه منها وأصحابه غيب لم يأخذ ذلك ولم يستحق من الدية شيئاً قل ولا أكثر دون أن يستكمل القسامة يحلف خسين يميناً فاذا حلف خسين يميناً استحق حصته من الدية وذلك ان الدم لا يثبت الا بخسين يميناً ولا تثبت الدية حتى يثبت الدم فان جاء بعد حلف من الخسين يميناً بقدر ميراثه منها وأخذ حقه حتى يستكمل الورثة حقوقهم فان جاء أخ لأم فله السدس وعليه من الخسين يميناً السدس فن حلف استحق حقه من الدية ومن نكل بطل حقه وان كان بعض الورثة غائباً أو صيماً لم يبلغ حلف الذين حضروا خسين يميناً فان جاء الغائب بعد ذلك حلف أو يبلغ الصبي الحلم حلف كل منهما ويحلفون على قدر حقوقهم من الدية على قدر موارثهم منها * قال يحيى قال مالك وهذا أحسن ما سمعت

حقه وان كان بعض الورثة غائباً أو صيماً لم يبلغ حلف الذين حضروا خسين يميناً فان جاء الغائب بعد ذلك حلف أو يبلغ الصبي الحلم حلف كل منهما ويحلفون على قدر حقوقهم من الدية على قدر موارثهم منها * قال يحيى قال مالك وهذا أحسن ما سمعت

الدية وكذلك لو نكل بعضهم لم يستحق من لم ينكل شيئاً من الدية حتى يستكمل خمسين يمينا
ويأخذ من الدية بقدر حصته منها لو حلف جميعهم وبطل حق من نكل ومن غاب من الورثة أو كان
صغيراً فهو على حقه حتى يكبر الصغير ويحضر الغائب فيحلف بقدر حقه ويأخذه (مسئلة)
فاذا أقسم الورثة ثبتت الدية على عاقلته ان كانت له عاقلة وان لم تكن له عاقلة ففي بيت المال مؤجلة
لان قتل الخطأ مبني على المواساة والعمل عن القاتل وانما يقسم في الخطأ على القاتل ان كان واحداً
وعلى جميعهم ان كانوا جماعة وليس لأولياء القاتل أن يرموا على بعضهم لأن الدية تنبعض وتقسط
عليهم بخلاف القصاص فيجب تساوي عاقلة كل رجل منهم فيما يحسب ما يصيبه منها (مسئلة)
ويمين الورثة عندى في قسامة الخطأ على البت

(فصل) وقوله فان نكل بهض الورثة بطل حقه معناه بطل حقه من القسامة في التوارث والظاهر
من قول محمد يرجع نصيب من نكل الى العاقلة بعد ما يمتهم على العلم فان نكلوا دفعوا ذلك الى من
نكل دون يمين ووجه ذلك عندى اعتبار الحقوق والمال وانما رد اليمين على الورثة لأنهم الغارمون
ولان المدعى عليه القاتل لو أقر لم يقبل اقراره فلذلك تعلقت اليمين بالعاقلة دونه قال ابن القاسم
وأشبه في المجموعة اذا شهد شاهد على اقرار القاتل خطأ لم يجب به عليه وعلى عاقلته شيء اذا أنكر
الشهادة لأنه كالشاهد على العاقلة فان ثبت على شهادته ففي ذلك القسامة وعلى العاقلة الدية (مسئلة)
ولو نكل جميع الورثة قال في المجموعة ان نكل جميع ولا القاتل حلف المدعى عليه خمسين يمينا
يريد والله أعلم العاقلة فان نكلوا غرموا ووجه ذلك ان الدعوى تول الى مال فاعتبرت في النكول
والاستحقاق به والله أعلم وأحكم

✽ القسامة في العبيد ✽

صن ✽ قال مالك الأمر عندنا في العبيد انه اذا أصيب العبد عمداً أو خطأ ثم جاء سيده بشاهد حلف
مع شاهده يمينا واحدة ثم كان له قيمة عبده وليس في العبد قسامة في عمد ولا خطأ ولم أسمع أحداً من
أهل العلم قال ذلك ✽ قال مالك فان قتل العبد عبداً عمداً أو خطأ لم يكن على سيد العبد المقتول قسامة
ولا يمين ولا يستحق سيده ذلك الا بينة عادلة أو بشاهد فيحلف مع شاهده ✽ قال مالك وهذا أحسن
ما سمعت ✽ ش وهذا على ما قال ان العبد اذا قتل عمداً أو خطأ فجاء سيده بشاهد واحد على ما يدعيه
من قتله فقد قال ابن المواز لو قام شاهد على حرانه قتل عبداً حلف سيده يمينا واحدة وأخذ قيمته من
المدعى عليه ثم يختلف في هذا ابن القاسم وأشبه قال ويجلد مائة ويحبس سنة

(فصل) وقوله وليس في العبد قسامة في عمد ولا خطأ هذا هو المشهور عن مالك لان العبد مال
وقدر وى ابن المواز ان العبد اذا قتل دمي عند فلان فانه يحلف المدعى عليه خمسين يمينا ويرأى قال
أشبه ويضرب مائة ويسجن سنة فان نكل حلف السيد يمينا واحدة واستحق قيمة عبده مع
الضرب والسجن قال ابن القاسم يحلف المدعى عليه يمينا واحدة ولا قيمة عليه ولا ضرب ولا سجن فان
نكل غرم القيمة وضرب وسجن وقال ابن الماجشون انما السجن استبراء وكشف عن أمره
ويضرب أدباً ولا يضرب مائة ويسجن سنة الا من ملك سفك دمه بقسامة أو غيرها ووجه قول أشبه
يحلف خمسين يمينا لانه مستحلف في دم مسلم محرم عليه سفكه ولا يرا من ذلك الا بخمسين يمينا كقتل
الحر خطأ ووجه قول ابن القاسم انه مال فلم يجب عليه الا يمين واحدة تبرى من الدعوى كالدبون
وانما يضرب مائة ويسجن عاماً رداعن الدماء والله أعلم

✽ القسامة في العبيد ✽

✽ قال يحيى قال مالك
الأمر عندنا في العبيد أنه
إذا أصيب العبد عمداً أو
خطأ ثم جاء سيده بشاهد
حلف مع شاهده يمينا
واحدة ثم كان له قيمة
عبده وليس في العبيد
قسامة في عمد ولا خطأ ولم
أسمع أحداً من أهل العلم
قال ذلك ✽ قال مالك فان
قتل العبد عبداً عمداً أو
خطأ لم يكن على سيد العبد
المقتول قسامة ولا يمين ولا
يستحق سيده ذلك الا
بينة عادلة أو بشاهد
فيحلف مع شاهده ✽ قال
يحيى قال مالك وهذا
أحسن ما سمعت

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾
(كتاب العقول)

ص ﴿مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه ان في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم في العقول ان في النفس مائة من الابل وفي الأنف اذا أوعب جدعا مائة من الابل وفي المأومة ثلث الدية وفي الجائفة مثلها وفي العين خمسون وفي اليد خمسون وفي الرجل خمسون وفي كل أصبع مما هنالك عشر من الابل وفي السن خمس وفي الموشحة خمس﴾ ش زوى ابن القاسم وابن وهب عن مالك الأمر عندنا في الجراح على ما في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بعثه الى نجران وقوله في النفس مائة من الابل معناه أنه يجب على قاتل النفس من الدية مائة من الابل يريد والله أعلم على أهل الابل وذلك ان الدية على ثلاثة أنواع ابل وذهب وورق فهي على أهل الابل مائة من الابل وهي تجب بثلاثة أسباب قتل الخطأ ولا خلاف في وجوب الدية به وقتل العمد وقتل شبه العمد وسياً في ذكر الخلاف فيه ما ان شاء الله تعالى

(فصل) وقوله في الأنف اذا أوعب جدعا مائة من الابل يريد اذا استوعب قطعه وقد ذكر الشيخ أبو اسحق قطع الأنف قال وفي الأنف ما جاء في الخبر اذا أوعب جدعا وكذلك اذا قطع مارنه فجعل استيعاب الجذع قطع جميع الأنف وجعل في قطع مارن الأنف مثل ذلك ويحتمل أن يكون معنى قوله وفي الأنف اذا أوعب جدعا أي اذا استوعب منه بالقطع ما يسمى جدعا ومن ذلك وعبت الكلام اذا استوفيت معناه قال القاضي أبو محمد اذا قطع مارنه ففيه الدية لما روى في الحديث وفي الأنف اذا أوعب جدعا الدية فجعل قطع الأنف استيعاباً للجذع وانما أراد بذلك ان قطع المارن وهو ما فوق العظم الذي هو أصل الأنف قال أشهب هو المارن وهو الأرنبة وهو الرابة تبلغه الى أن يكون جدعا كاملاً وما قطع منه بعد ذلك بان يستأصل العظم أو بعضه فزاد على الجذع الكامل ولأشهب في المجموعة روى ابن شهاب ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في الأنف بقطع مارنه فيه الدية كاملة ولعله ذهب الى تأويل حديث عمرو بن حزم والله أعلم وفي الموازية روى ابن القاسم وأشهب عن مالك انه قال للذي فيه من الأنف أن يقطع المارن دون العظم ولو استؤصل من العظم فان فيه دية وفي النوادر من رواية ابن نافع عن مالك للادية في الأنف وان ذهب شمه حتى يستأصل من أصله قال الشيخ أبو محمد لا تستكمل فيه الدية الا بهذا اذا شاذ وفي كتاب الا بهري ان أذهب شمه والأنف قائم ففيه الدية ووجه الرواية الأولى وهي المشهورة ان المارن عظم فيه منفعة كاملة وجمال ظاهر فوجب الدية لجذعه أصل ذلك البصر ووجه الرواية الثانية التعلق بقوله صلى الله عليه وسلم وفي الأنف اذا أوعب جدعا الدية وقد بينا تأويله على الرواية الاولى والله أعلم (مسئلة) ولو ضرب به فطار أنفه ثم بلغت الضربة الى دماغه ففيه الدية للأنف وثلث الدية للمأومة وكذلك لو وصل الثقب الى عظم الوجه الذي تحت الأنف فبلغه فيه دية منقلة ولو أوعبها كانت فيه موشحة قاله أشهب في الموازية قال ابن القاسم وانما معنى قول مالك في الأنف الدية وان استؤصل العظم ما كان من جرح في الأنف نفسه لم يصل الى ماتحته (مسئلة) وهذا اذا بقي الشم فاما اذا ذهب الشم مع الجذع فقد قال ابن القاسم فيه دية واحدة قال الشيخ أبو القاسم والقياس عندى أن يكون

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾
(كتاب العقول)

* حدثني يحيى عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه ان في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم في العقول ان في النفس مائة من الابل وفي الأنف اذا أوعب جدعا مائة من الابل وفي المأومة ثلث الدية وفي الجائفة مثلها وفي العين خمسون وفي اليد خمسون وفي كل أصبع مما هنالك عشر من الابل وفي السن خمس وفي الموشحة خمس

فيه دية ووجه ذلك ان الجذع تجب به الدية لما فيه من اذهاب الانف الذي فيه الجمال الظاهر والشم
تجب به دية لانه من الحواس وليس مما يجب بقطعه الدية من الانف فتدخل الديتان كالأذهب
بصره بقطع يديه لوجب فيهما الديتان فاذا قطع بعض الانف ففيه من الدية بحسبه قال مالك في
المجموعة والموازاة انما يقاس من المارن كالخشفة

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم في المأمومة ثلث الدية قال الشيخ أبو القاسم المأمومة جرح يخرق
الى الدماغ قال مالك يصل الى الدماغ ولو بمدخل ابرة قال والجائفة جرح يصل الى الجوف قال
القاضي أبو محمد ولا خلاف في ان في بكل واحدة منهما ثلث الدية ومعنى ذلك انهما جرحان يجب فيهما
ثلث الدية على كل حال وان كانت خطأ ورثت على غير شين وكذلك الموضحة والمنقولة لانها متالف
مخوفة والسلامة في الجائفة والمأمومة نادرة ولذلك لم يكن فيها قصاص وان كانت عمدا فلما كانت هذه
حالات ثبتت دينها على كل حال وان كانت خطأ ورثت على غير شين لحقن السماء (فرع) وهذا اذا
كانت الجائفة غير نافذة فان كانت نافذة ففي الموازية من رواية ابن القاسم وأشهب وغيرهما عن مالك
فيماثلت الدية دية جائعتين قال ابن القاسم في المجموعة وهو أحب قول مالك الى قال أشهب عن
مالك وذلك في العمد والخطأ أحب قول مالك الى قال وان كان قدر روى عنه غير هذا

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وفي العين خسون وفي الرجل خسون وفي اليد خسون معناه
وانه أعلم في العين من العينين وأما العين المفردة فقد اختلف فيها العلماء وسيأتى ذكرها بعد هذا
ان شاء الله تعالى

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم يرد نصف الدية لان الدية مائة وتجب في العينين
واليدنين والرجلين اذا بقي جميع الدية ففي احدهما نصف الدية ولا نعلم في ذلك خلافا والله أعلم
(مسألة) وسواء نطعت الأصابع من اليد دون الكف أو قطعت من الكف أو المعصم أو المرفق
أو المنكب فديتها سواء خمسمائة دينار قاله مالك في الموازية قال أشهب وكذلك اذا شات وروى
ابن وهب وابن القاسم عن مالك في الموازية في الرجل يقطعها من الورك أو يقطع الأصابع من
أصلها يجعلها سواء قال عنه أشهب كما يستكمل دية الذكركر لقطع الخشفة فتكون دية كدية من قطعه
من أصله (مسألة) وان قطع كفه وليس فيها الأصبع واحدة فله دية الأصبع قاله ابن القاسم
وأشهب وسعدون وان كان فيها أصبعان فله دية الأصبعين وعمل يجب له شيء للكف قال ابن القاسم
مع الأصبع الواحدة أحب الى أن تكون له في بقية الكف حكومة وقال أشهب وسعدون لاشئ له
في بقية الكف في المسئلتين وقاله ابن القاسم في الأصبعين وقال المغيرة ان كان الأصبعان أخذها
عقلا أو قودا فله عقل ثلاثة أصابع دون حكومة وقال عبد الملك الحكومة مع العقل الآن يكون
فيها أربع أصابع فلا حكومة له لانه يقادله من كف لها أربع أصابع ولا يقادله من كف لها ثلاثة
أصابع وقد روى عن ابن شهاب انه قال في الكف الناقصة أصبعاً أو أصبعين فهادية كاملة
والدليل على ما نقوله ان المقصود من الكف الأصابع وبها العمل وعمام الجمال فكان الاعتبار بها
(فرع) فاذا قطع يدها أربع أصابع فقد روى أشهب عن مالك لهادية أربع أصابع وأما
لو نقصت أتملة قال كان أخذها عقلا فقد قال ابن القاسم وأشهب يحاسب بها وان لم يأخذها عقلا وانما
تلفت بمرض وشبهه فلا يحاسب بها قال ابن المواز وأتملة الابهام في هذا كثيرها يحاسب بها قال أشهب
وأما الأتملتان من سائر الأصابع فيحاسب بهما في الخطأ

﴿ العمل في البدية ﴾

ص ﴿ مالک انه بلغه ان عمر بن الخطاب قوم البدية على أهل القرى فجعلها على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم ﴾ قال مالک فأهل الذهب أهل الشام وأهل مصر وأهل الورق أهل العراق ﴿ ش قوله ان عمر بن الخطاب قوم البدية على أهل القرى فجعلها على أهل الذهب ألف دينار الحديث ظاهر اللفظ انه قوم البدية وليس ثم شيء يشار اليه بالتقويم من البدية الا البدية الا بل في المدينة عن ابن كنانة وابن القاسم وقاله مالک في الموازية ان عمر بن الخطاب قومها فكانت قيمتها من الذهب ألف دينار ومن الورق اثني عشر ألف درهم فاستقرت على ذلك البدية لا تغير بتغير أسواق الابل وبهذا قال أبو حنيفة في استقرار القيمة وخالفنا في القدر وقال الشافعي ان الابل تقوم على أهل الذهب والورق فتكون قيمتها البدية والدليل على ما نقوله أن الذهب والورق أصل في البدية كالأبل ان عمر بن الخطاب قوم ذلك بحضرة المهاجرين والأنصار ولا يصح أن يريده بدية واحدة لانه كان يقول قوم بدية رجل على أهل الذهب فكانت ألف دينار وقوم بدية على أهل الورق فكانت اثني عشر ألف درهم ووجه آخر انه قال قوم البدية فأني بلفظ يستغرق جنس القرى وذلك لا يتأتى أن يكون تأثير الحكم بذلك في جميع القرى فنبت انه انما أراد الحكم بذلك على القرى في الجلة لما يقع في جميعها في المستقبل وقدر ذلك لنص علمه فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقدر وى ذلك وان كان من طريق لا يثبت عندنا أولنظر أداءه الى ذلك ووافقه عليه جماعة الصحابة فنبت انه اجماع ودليلنا من جهة المعنى أنه معنى للأبل وللعين فيه مدخل فوجب أن يكون كل شيء من ذلك أصلا بنفسه كالزكاة (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان على أهل الورق اثني عشر ألف درهم خلا فالأبي حنيفة في قوله عشرة آلاف درهم والدليل على ما نقوله حديث عمر بن الخطاب وعليه يعتمد في ان الذهب والورق أصول في البدية وفقير ان ذلك من الورق اثنا عشر ألف درهم كما قرر ان قدر ذلك من الذهب ألف دينار واذا ثبت أحد هاتين الآخر ودليلنا من جهة المعنى ان الذهب مقدر في القطع في السرقة ربع دينار بثلاثة دراهم فان نازعنا في ذلك المخالف دللنا عليه بالأثار التي نوردنا في القطع في السرقة وان ساءها فسبنا عليه انه حكم طريقه الجنائية فوجب أن يكون الدينار فيه مقدر باثني عشر ألف درهم كالقطع في السرقة

(فصل) وقوله وقوم البدية على أهل القرى خص بذلك أهل القرى لان أهل العمود هم أهل الابل ﴿ قال مالک أهل البادية والعمود هم أهل الابل وهذا مما لا خلاف فيه فأما أهل مكة فقد قال أشهب في الموازية أهل الحجاز أهل ابل وأهل مكة منهم وأهل المدينة أهل ذهب وروى عنه أصبغ في العتبية أهل مكة أهل ذهب (مسئلة) وأما أهل الذهب في الموازية عن مالک أهل الشام وأهل مصر أهل الذهب وقال ابن حبيب وكذلك مكة والمدينة وقال أصبغ في العتبية هم اليوم أهل ذهب وقال الشيخ أبو القاسم وأهل المغرب أهل ذهب قال ابن حبيب أهل الأندلس أهل ورق فيصعب أن يجمع بينه وبين قول ابن القاسم فيكون أهل المغرب أهل ذهب الا الأندلس ويحتمل أن يكون ذلك خلافا من قولهم ما (مسئلة) وأما أهل الورق فقد قال مالک أهل العراق قال الشيخ أبو القاسم وأهل فارس وخراسان ﴿ قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعندى انه يجب أن ينظر الى غالب أموال الناس في البلاد فأى بلد غلب على أموال أهلها الذهب فهم أهل ذهب وأى بلد غلب

﴿ العمل في البدية ﴾
 ﴿ حدثني يحيى عن مالک انه بلغه أن عمر بن الخطاب قوم البدية على أهل القرى فجعلها على أهل الذهب ألفي دينار وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم ﴾ قال مالک فأهل الذهب أهل الشام وأهل مصر وأهل الورق أهل العراق

على أموالهم الورق فهم أهل ورق وورما انتقلت الأموال فيجب أن تنتقل الأحكام وقد أشار إلى ذلك في قوله في مكة والمدينة اليوم أهل ذهب (مسئلة) ولا يدخل فيها غير هذه الأصناف الثلاثة قال مالك في الموازية لا يؤخذ فيها بقر ولا غنم ولا حلل ولا تكون إلا من ثلاثة أشياء ابل أو ذهب أو ورق وذلك خلاف لأبي يوسف ومحمد بن الحسن في قولهم ما يؤخذ من أهل البقر ما تبقرة ومن أهل الغنم ألف شاة ومن أهل الحلل ما تباحلة يمانية والدليل على ما نقوله أن عمر قوم الأبل على أهل القرى بالذهب والورق ووافق على ذلك من عاصره من الصصابة وذلك يقتضي قصر الدية على أثر ذلك لوجهين أحدهما أن التقويم إنما يكون بالذهب والورق والثاني أن الحكم بذلك كان عاماً في جميع القرى فلم يبق من القرى موضع يحكم على أهله بالحلل ومن جهة المعنى أن الحلل نوع من العروض فاشبه العقار ووجه آخر أن الذهب والورق يخف حله وتساوى قيمته والأبل لا مشقة في نقلها وسائر المواشي تختلف قيمتها ويشق نقلها وإنما ألزم أهل كل بلد أفضل أموالهم ص * مالك أنه سمع أن الدية ترفع في ثلاث سنين أو أربع سنين * قال مالك والثلاث أحب ما سمعت إلى في ذلك * ش قوله أنه سمع أن الدية تقطع بقتضى أمرين أحدهما التأجيل والثاني التجميع على آجال بعضها بعد بعض فاخبر أنه سمع أن ذلك في ثلاث سنين أو أربع سنين ويحتمل ذلك معاني أحدها التخير والثاني الشك والثالث أن يكون سمع القولين كل قول من قائل من أهل العلم يراه ويرفتي به دون القول الآخر واختار مالك رحمه الله ثلاث سنين والأصل في ذلك ما روى أن عمر بن الخطاب ونيابته رضي الله عنهم ما قضيا بالدية في ثلاث سنين ولم يخالفه ما أحد من جهة المعنى أن العاقلة تحملها على وجه المواساة فيجب أن يخفف عنها وكانت في الأصل من الأبل وقد تكون وقت الوجوب حوامل فلا يجوز أن يكلفوا إذا حوامل وفي الثانية لو ابن فوجب أن يؤجلوا ثلاث سنين فيجمع لهم ما تشتري به السن الواجبة قاله القاضي أبو محمد في معونته (مسئلة) وهذا حكم الدية الكاملة وأما أبعاضها فقد قال الماضي أبو محمد عن مالك في ذلك روايتان أحدهما الحلول والثانية التأجيل فوجه رواية الحلول أنه بعض دية فكان على الحلول أصل ذلك مادون الثلث ووجه رواية التأجيل أنها دية تحملها العاقلة كالدية الكاملة (فرع) فإذا قلنا بالتأجيل فإن ثلثها في سنة وثلثها في سنتين فأما نصفها فقال الشيخ أبو القاسم في النصف والثلثة أربع روايتان أحدهما أنها في سنتين قال ابن المواز وقاله عمر بن الخطاب والثانية أنها ترد إلى الاجتهاد وقال القاضي أبو محمد أحدي الروايتين أن النصف في سنتين وكذلك الثلثان والثلث في سنة والرواية الثانية أن ذلك يصرف إلى الاجتهاد وقال ابن المواز وبالرواية الأولى أخذ أصحاب مالك الأشهب فقال في النصف يؤخذ الثلث إذا مضت السنة والسادس الباقي إذا مضت السنة الثانية فوجه الرواية الأولى أن الدية مبنية في تجميعها على أعوام كاملة ولذلك لم ينجم على المشهور ولأن المعاني التي نجمت من أجلها من تلاحق الإنسان أو تكامل النماء إنما يحصل بالأعوام فلذلك بلغ النصف إلى السنتين ليكمل المقصود في العام الثاني من السادس الزائد على الثلث والله أعلم وأحكم وعلى هذا يجب أن يكون ثلاثة أربع الدية في ثلاثة أعوام وقد قاله ابن المواز وقاله ابن القاسم في المدونة إلا أنه قال في خمسة أسداسها يجتهد الإمام في السادس الباقي وقال ابن المواز إذا جاوزت الثلثين بأمر بين فني كالكملة فإن جاوزته بالشئ اليسير فذلك كالشئ (فرع) وإذا قلنا ما زاد على الثلثين يقطع في ثلاثة أعوام فكيف يكون ذلك قال أشهب في المجموعة إذا زادت على الثلثين بماله بال لا يقطع في ثلاث سنين في كل سنة ثلثة

* وحدثني يحيى عن مالك
أنه سمع أن الدية ترفع في
ثلاث سنين أو أربع سنين
* قال مالك والثلاث أحب
ما سمعت إلى في ذلك

وان لم يكن له بال قطع في سنتين واستحسن أن تكون الزيادة في آخر السنتين قال وان كانت ثلاثا و زيادة
يسيرة فهي في سنة وان كانت الزيادة على الثلث لها بال في السنة الثانية قال ذلك كله ابن سحنون عن
أبيه واذا الزمت الدية عواقل عشرة قال لزم كل قبيل عشرة في ثلاث سنين وكذلك لو كان المقتول
كتايا أو مجوسيا تحملت قبيلة كل رجل منهم عشر الدية في ثلاث سنين وقال أشهب سواء كانت
الدية بلا أو غيرها (مسئلة) واذا تحملت الدية في ثلاث سنين فلا يتعجل منهم شيء فاذا تمت سنة أخذ
ثلثها قاله في الموازية ورواه ابن حبيب عن أصبغ ص **✽** قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا انه
لا يقبل من أهل القرى في الدية الا بل ولا من أهل العمود الذهب ولا الورق ولا من أهل الذهب
الورق ولا من أهل الورق الذهب **✽** ش وهذا على ما قال انه انما يؤخذ من أهل كل بلد في الدية
ما ثبت في حقهم واختص بهم من أفضل الاموال وما يكون تعاملهم به ويكثر وجودهم له فلا يؤخذ من
أهل القرى الا بل لانها ليست معظم أموالهم ولا ما يتصرفون به بينهم وهذا يدل على ان أهل مكة عندهم
ليسوا من أهل الا بل ولذلك قال ولا من أهل العمود الذهب والورق فقصر الا بل عليهم كما قصر
الذهب والورق على أهل القرى ومنع أن يكون شيء من ذلك على التخيير لجان أو مجنى عليه وانما هو
أمر لازم على هذا الوجه الا أن يقع الاتفاق من الفريقين على شيء فيكون تعاوضا مستقبلا
(فصل) وقوله ولا يؤخذ الذهب من أهل الورق ولا الورق من أهل الذهب يريدان لزوم
التعيين في الذهب والورق وان كان جنسا واحدا في الزكاة وفي الدين أو غير ذلك من الاحكام الا انه
قد تعين كل نوع من ذلك لقوم على حسب ما تعينت الا بل لأهل العمود والله أعلم وأحكم

✽ ما جاء في دية العمد اذا قبلت وجناية المجنون ✽

ص **✽** مالك ان ابن شهاب كان يقول في دية العمد اذا قبلت خمس وعشرون بنت مخاض وخمس
وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة **✽** ش قوله في دية العمد
اذا قبلت خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة
وخمس وعشرون جذعة يريد انها أربع باع فتعلق التغليظ للعمد بالزيادة في السن دون العدد قال محمد
ابن عيسى الأعشى في المزنية بنت مخاض وهي التي تتبع أمها وقد حملت أمها وبنت اللبون وهي التي
تتبع أمها أيضا وهي ترضع والحقة هي التي تستحق الحمل ألا ترى انه يقال حقة طر وقة الحمل التي بلغت
ان تضرب وأما الجذعة من الا بل فهي ما كان من فوق أربع وعشرين شهرا (مسئلة) المشهور
من قول مالك ان دية العمد أربع باع على ما تقدم من قول ابن شهاب وقال الشافعي دية العمد اثلاثا
كدية التغليظ والدليل على ما نقوله ان كل نوع من القتل يعتبر بنفسه فلم يجب في دية الحوامل
كالخطأ اذا ثبت ذلك فافلناه هو المشهور عن مالك وقال ابن نافع في المجموعة انما ذلك اذا قبلت في
العمد دية مبهمة وأما ان اصطلاحوا على شيء بعينه فهو ماض ومن الموازية ان اصطلاحوا على شيء فهو
ذلك وان وقع الصلح على دية مبهمة أو عفا بعض الاولياء فرجع الامر الى الدية فهي مثل دية الخطأ
وجه قول ابن نافع ان العمد يقتضي التغليظ بمجرد دية المبهمة الدية حملت على ذلك وجه رواية ابن
الموازن الدية على الاطلاق انما هي دية الخطأ فاذا أطلق لفظ الدية اتمضاها (مسئلة) اذا ثبت ذلك
فان دية العمد لا تحملها العاقلة وهي في مال الجاني وهل تكون حالة أو منجمة في المجموعة والموازية
عن مالك هي حالة غير منجمة وفي الموازية انها منجمة في ثلاث سنين وجه القول الاول انها دية لا تحملها

قال مالك الأمر المجتمع عليه
عندنا انه لا يقبل من أهل
القرى في الدية الا بل ولا
من أهل العمود الذهب
ولا الورق ولا من أهل
الذهب الورق ولا من
أهل الورق الذهب
✽ ما جاء في دية العمد اذا
قبلت وجناية المجنون **✽**
✽ حدثني يحيى عن مالك
ان ابن شهاب كان يقول
في دية العمد اذا قبلت
خمس وعشرون بنت
مخاض وخمس وعشرون
بنت لبون وخمس
وعشرون حقة وخمس
وعشرون جذعة

العاقلة فكانت حالة أصل ذلك مادون الثلث من ارش الجراحات ووجه الرواية الثانية انه هدية كاملة فكانت منجزة على ثلاثة أعوام كالتى تحملها العاقلة ص **ع** مالك عن يحيى بن سعيد ان مروان بن الحكم كتب الى معاوية بن أبي سفيان انه أتى بمجنون قتل رجلا فكتب اليه معاوية أن اعقله ولا تقدمه فانه ليس على مجنون قود **ح** ش قوله ان مروان كتب الى معاوية يسأله على ما يلزم الامراء والحكام من الرجوع فيما أشكل عليهم الى قول الائمة لاسيما من كان منهم محب النبي صلى الله عليه وسلم ومحب الخلفاء الراشدين بعده وعلم أحكامهم وشهده مثل عبد الله بن عباس انه فقيه وانما كتب اليه مروان يسأله عن مجنون قتل فأجابه عن كتابه بان حكم المجنون القاتل ان يعقل ولا يقاد منه ووجه ذلك ان فعله من غير قصد فأشبه قتل الخطأ وقتل الخطأ يختص بالعقل دون القصاص وهكذا ما بلغ ثلث الدية فيمن عقل جراحه فأما ما قصر عن ثلث الدية أو أتلف من مال ففي ماله ان كان له مال فان لم يكن له مال اتبع به في ذمته قاله أشهب وهذا في المجنون الذى لا يعقل ولا يفتق وقد قال ابن القاسم اذ رجي من أدب المعتوه أن يكف لثلاثين حذو عادة فليؤدب ويجب أن يكون هذا في مجنون يعقل فأما مجنون لا يعقل فقد قال ابن القاسم في المجنون والمعتوه لو وقف على انسان فخرق ثيابه أو كسر له سنا فلا غرم عليه يريد والله أعلم اذا كان لا قصده (مسئلة) وأما الكبير المولى عليه فيقاد منه في العمد في النفس والجراح وخطؤه على العاقلة لأن قصده يصح وانما سعيه يميز في ماله وحفظه (مسئلة) وأما السكران فيقاد منه وان قصده يصح وهو مكلف ولو بلغ الى أن يكون مغمى عليه لا يصح منه قصد ولا يسمع ولا يرى **ع** قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه فندى لا يلزمه شئ وهو كالعجاء وأما النائم فما أصاب في نومه من جرح يبلغ الثلث فعلى عاقلة قاله ابن القاسم وأشهب زاد أشهب وما كان دون الثلث ففي ماله كالمجنون والصبي **ص** **ع** قال مالك في الكبير والصغير اذا قتلا رجلا جميعا عدا ان على الكبير ان يقتل وعلى الصغير نصف الدية **ع** قال مالك وكذلك الحر والعبد يقتلان العبد عدا يقتل العبد ويكون على الحر نصف قيمته **ح** ش وهذا على ما قال وذلك ان الكبير والصغير اذا قتلا رجلا جميعا فلا يخلو أن يقتلاه خطأ أو عدا أو يقتله أحدهما خطأ والآخر عدا فان قتلاه خطأ فلا خلاف ان على عاقلة كل واحد منهما الدية وان قتلاه عدا فقد قال مالك يقتل الكبير وعلى الصغير نصف الدية وقال أبو حنيفة والشافعي لا يقتل الكبير والدليل على ما نقوله ان القتل كله عدا وانما يسقط القتل عن الصغير لصغره وعدم تكليفه كما لو قتله أبوه وأجنبي عدا حرما فانه يعقل الاجنبى وعلى الاب نصف الدية لان القتل كله عدا لكن القصاص صرف عن الاب لمعنى فيه لاصفة القتل (مسئلة) فان كان قتل أحدهما خطأ وقتل الآخر عدا فان كان الخطأ من الكبير فعلى كل واحد منهما نصف الدية وان كان الخطأ من الصغير والعمد من الكبير فقد قال ابن القاسم عليهما الدية ولا يقتل الكبير قال في الموازية فلا يدرى من أيهما مات وقال أشهب يقتل الكبير واختاره ابن المواز قال لان عدا الصبي كالخطأ وحجة ابن القاسم انه لا يدرى من أيهما مات غير صحيح لأنه اذا اتعمد الصبي لا يدرى أيضا من أيهما مات وهو يرى عمده كالخطأ وما قاله ابن المواز لا يلزم ابن القاسم لا يدرى من أيهما مات لا يدرى هل مات من ضرب عدا أو ضرب خطأ فهذا الذى يمنع القصاص من المتعمد كما لو كانا كبيرين أما ان كان الكبير والصغير عامدين فقد علم انه مات من ضرب عدا وانما يسقط القصاص عن الصغير لمعنى فيه لالمعنى في الضرب كما لو كانا كبيرين قتلاه عدا فعلى عن أحدهما المسقط بذلك القصاص عن الآخر أو قتل حر وعبد عدا عدا فان

وحدثني عن مالك عن يحيى
ابن سعيد أن مروان بن
الحكم كتب الى معاوية
ابن أبي سفيان أنه أتى
بمجنون قتل رجلا فكتب
اليه معاوية أن اعقله ولا
تقدمه فانه ليس على
مجنون قود **ع** قال مالك
في الكبير والصغير اذا
قتلا رجلا جميعا عدا أن
على الكبير أن يقتل وعلى
الصغير نصف الدية **ع** قال
مالك وكذلك الحر والعبد
يقتلان العبد يقتل
العبد ويكون على الحر
نصف قيمته

سقوط القصاص عن الحر لا يسقطه عن العبد لأن ما أسقطه عن صاحبه لم يكن لمعنى في الفعل وإنما كان لمعنى في الفاعل ولو قتله أحدهما عمداً والآخر خطأ أسقط القصاص عنهما لأنه إنما سقط القصاص عن أحدهما لمعنى في الفعل ولا يدري هل مات من ذلك الفعل الذي يمنع القصاص من أحدهما أو من فعل الآخر الذي لا يمنع القصاص (مسئلة) ولو قتل رجلان أحدهما خطأ والآخر عمداً فقتل ابن الماجشون في الواخجة والمجموعة على العمد القتل وعلى المخطئ نصف الدية قال ابن حبيب واضطرب فيها قول ابن القاسم فقال مرة يجبر الأولياء أن يقسموا على من شأوا منها مات القتل قصصاً وضماً واستحسن هذا أصبغ ثم قال مرة يقسمون أن من ضربهما مات ثم يكون نصف الدية في مال العمد ونصفها على عاقلة المخطئ وإن كان مات القتل قصصاً وثبتت في ذلك بينة قال ولا يقتل المتعمد إذا شاركه المخطئ والذي حكاه القاضي أبو محمد أنه متى اشترك في القتل من يجب عليه القود ومن لا قود عليه كالعمد والمخطئ والبالغ والصغير والعاقل والمجنون قتل من يلزمه القود وكان على الآخر بقسطه من الدية فسوى بين مشاركة المخطئ ومشاركة الصغير في القصاص بمن شاركه وقال أبو حنيفة والشافعي لا قود على من جمره أحداهم والدليل على ما نقوله قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال فمن قتل له قتيل فهو بخير النظرين إن شأوا قتلوا ودليلنا من جهة المعنى أن الاشتراك في القتل لا يغيب جنسه كاشتراك الحر والعبد في قتل العمد

(فصل) وقوله وعلى الصغير نصف الدية يحتمل أن يريد به أنه في ماله ويحتمل أن يريد به أنه عاقلة وقد اختلف في ذلك قول مالك فقال في الموازنة والمجموعة نصف الدية على عاقلة الصبي لأن عمده كالخطأ وقاله ابن الماجشون وهو المشهور من مذهب أصحابنا وقول ابن المواز عن مالك أن ما وقع من الدية على الحر أقل من ثلث دية فإنه في ماله بل يكون على ما وقع على الصغير في ماله وإن لم يقتله معه الأكبر واحداً كما يكون ما يقع عليه وإن كان أحد عشر على عاقلة إذا كان القتل كله خطأ وبهذا قال الشافعي وجه قول مالك أنه على العاقلة لأنه قتل لا يثبت به القصاص مع ثبوته بالينة فكانت الدية على العاقلة كالخطأ وجه قول ابن المواز أنه عمده فلم تجب به دية على العاقلة كعمد الكبير (فرع) فإذا قلنا أن الدية على العاقلة في مسئلتنا فإن كان القاتلون عشرة وأكثر من ذلك فإن عشر الدية على عاقلة الصغير قاله ابن الماجشون وغيره من أصحابنا لأن الاعتبار بأصل الدية وهي دية كاملة وذلك الجزء وإن قل مؤجل في ثلاثة أعوام رواه ابن المواز ووجه ذلك ما قدمناه من الاعتبار بأصل الدية وهي دية كاملة فوجب أن ينجم في ثلاثة أعوام لأن على كل عاقلة جزءاً من دية كاملة كما ينجم ما يلزم كل إنسان من العاقلة على ثلاثة أعوام وإن كان ذلك أقل من الدية وربما كان الذي يصيبه من ذلك أقل مما يصيب عاقلة أخرى من ثلث دية ولكن سنة الديات ما تقدم من الاعتبار بأصولها وعلى حسب ذلك يكون تنجيها وتحمل العاقلة لها

(فصل) وقوله وكذلك الحر والعبد يقتلان العمد فإنه يقتل العبد وعلى الحر نصف قيمة العبد المقتول وهذا على ما قاله وذلك أن من مذهب مالك رحمه الله أن الحر لا يقتل بالعبد ويقتل العبد بالحر وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة يقتل بعبد غيره والدليل على ما نقوله أن هذا أحد نواحي القصاص فلم يجز بين الحر والعبد كالقصاص في الأطراف (مسئلة) فإذا ثبت أن الحر لا يقتل بالعبد وقتل عبداً حر وعبد فإنه لا يقتل الحر ويقتل العبد لأن القتل كله قتل عمد فأسقط من القصاص عن

الحر لنقص المقتول بالرق عن مساواة الحر لا يسقط ذلك عن العبد القاتل لانه مساو له في الحرمة لان المسقط في القصاص انما هو لعني في القاتل لا لعني في القاتل قال الله عز وجل الحر بالحر والعبد بالعبد (مسئلة) ولو قتل حرا عبد وحرفانها يقتلان به لان الحر مساو للقتول والعبد أدون رتبة من الحر فيقتل بالحر ولا يقتل الحر به على ما تقدم

✽ ما جاء في دية الخطأ في القتل ✽

ص ✽ يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن عراك بن مالك وسليمان بن يسار أن رجلا من بني سعد ابن لبث أجرى فرسا على أصبع رجل من جهينة فزنا منها فأتى عمر بن الخطاب للنبي اذ في عليه أتحلفون بالله خمسين يمينا مامات منها فأبوا وتخرجوا وقال الآخر إن أتحلفون أنتم فأبوا ففضى عمر بن الخطاب بشطر الدية على السعديين ✽ قال مالك وليس العمل على هذا ✽ ش قوله أن رجلا سعديا وطى بفرسه على أصبع رجل من جهينة فزنا منها يريدها زناها الدم فزنا بدت فأتى الجهمي فأمر عمر بن الخطاب رضى الله عنه السعديين أن يحلفوا مامات منها على ما تقدم من الفسامة الآن عمر رأى أن يبدأ المدعى عليهم بالايان ومنهيب مالك وغيره من العلماء أن يبدأ المدعون على ما تقدم في كتاب الفسامة لان ذلك مقتضى الحديث المرفوع وظاهره ولذلك قال مالك ليس العمل على هذا يريدان الذي يرى هو وينفى به أن يبدأ المدعون لان جنبتهم أظهر على ما تقدم (فعل) ولما أتى المدعى عليهم والمدعون من الايمان وتخرجوا قضى عمر بن الخطاب رضى الله عنه بشطر الدية على السعديين يريد أنه أصلح بينهم على هذا فساه قضاء بما يوجد من جهنة والافاضاء يجب أن يكون من ردت عليه اليمين فنكل قضى عليه وفي مسئلتنا انه اذا ردت الايمان على المدعى عليهم فنكلوا فعن مالك روايتان احدهما انهم يحبسون حتى يحلفوا فان طال حبسهم خلوا والرواية الثانية أن الدية تازمهم بالنكول وأبو حنيفة الذي يقول يبدأ المدعى عليهم باليمين ولا يرى رد اليمين ويحتمل أن يكون قول مالك رحمه الله وليس العمل على هذا يريد ما تقدم من تبدئة المدعى عليهم والقضاء بينهم بنصف الدية ان حل قوله ففضى عمر على السعديين بنصف الدية على أن ذلك حكم قضى به بينهم من غير أن يعتبر في ذلك رضاهم والله أعلم وأحكم ✽ مالك أن ابن شهاب وسليمان ابن يسار وربيعة بن عبد الرحمن كانوا يقولون دية الخطأ عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون ذكر وعشرون حقة وعشرون جذعة ✽ ش قوله أن ابن شهاب وسليمان بن يسار وربيعة كانوا يقولون دية الخطأ عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون ذكر وعشرون حقة وعشرون جذعة وهو مذهب مالك والشافعي وبه قال الليث وعبد العزيز بن أبي سلمة وذهب أبو حنيفة الى أن دية الخطأ عشرون بنت مخاض وعشرون ابن لبون وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة والدليل على ما نقوله أنه سن لا مدخل له في الزكاة فلم يكن له مدخل في دية الخطأ كالفصلان (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان دية الجراح خطأ على هذا الخمسة أيضا قاله مالك في المجموعة فان كان جراحه أقل من خمس من الابل كالأنملة كان له شرك في هذه الاسنان الخمسة في الأنملة ثلاثة أبخرة وثلاث خمسة ثلث بعير من كل سن يكون فيه شريكا قاله ابن الماجشون في المجموعة والموازية ✽ قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أنه لا قود بين الصبيان وان عمدتهم خطأ ما لم تجب عليهم الحدود ويبلغوا الحلم وان قتل الصبي

✽ ما جاء في دية الخطأ

✽ في القتل ✽

✽ حدثني يحيى عن مالك

عن ابن شهاب عن عراك

ابن مالك وسليمان بن يسار

أن رجلا من بني سعد

ابن لبث أجرى فرسا على

أصبع رجل من جهينة

فزنا منها فأتى عمر

ابن الخطاب للنبي اذ في

عليه أتحلفون بالله خمسين

يمينا مامات منها فأبوا

وتخرجوا وقال الآخر إن

أتحلفون أنتم فأبوا ففضى

عمر بن الخطاب بشطر

الدية على السعديين ✽ قال

مالك وليس العمل على

هذا ✽ وحدثني عن مالك

أن ابن شهاب وسليمان

ابن يسار وربيعة بن

عبد الرحمن كانوا يقولون

دية الخطأ عشرون

بنت مخاض وعشرون

بنت لبون وعشرون ابن

لبون ذكر وعشرون

حقة وعشرون جذعة

✽ قال مالك الأمر المجتمع

عليه عندنا أنه لا قود بين

الصبيان وأن عمدتهم خطأ

ما لم تجب عليهم الحدود

ويبلغوا الحلم وأن قتل

الصبي

لا يكون الا خطأ وذلك لو أن صيبا وكبيرا قتل رجلا حرا خطأ كان على عاقلة كل واحد منهما نصف الدية **ش** قوله رحمه الله لا قود بين الصبيان القود هو القصاص يريد ان عمد الصبي لا قصاص عليه فيه وقولهم عديم خطأ يريد ان له في ذلك حكم الخطأ وقوله ما لم تجب عليهم الحدود يريد الحدود التي تجب على من فعل أسبابها من حد قذف وشرب خمر وزنا وقوله وان لم يبلغوا الحلم يريد الاحتلام وقد يحتمل أن يكون ذلك بمعنى واحد وفي الموازية ما جنى غلام لم يحتلم وصبيته لم تحض من عمد فهو كالخطأ وما كان بعد الحيض والاحتلام أقيد منها وان كان في ولاية فعلى هذا يكون معنى لم تجب عليهم الحدود ولم يبلغوا الحلم سواء ويحتمل أن تجب عليهم الحدود بالانبات لانه امر ظاهر وأما الاحتلام فهو مما ينزرد بمعرفة المحتمل فيصتهل أن ينكره اذا جنى أو أتى بما يجب عليه فيه حد ولذلك روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يراعى فيمن يقتله من الرجال يوم قريظة وغيرهم الانبات لانه امر ظاهر والاحتلام امر غائب يمكن أن يدعيه وينكره من وجوه (مسئلة) وهذا حكم الصغير يعقل ويعرف ما يعمل وله قصد وأما الرضيع فلا شيء فيه أفسد وكسر قاله ابن القاسم في الموازية قيل فلو فقهأ عين رجل فوقف وقال تمتكم الناس في هذا والكسر عندي أبين وقال ابن القاسم في الموازية ان كان الصبي ابن سنة وقال عنه عيسى في العتبية ابن سنة ونصف ونحو ذلك فكسر لولوة وأتلف شيأ في ماله ان كان قد جنى وينتهي اذا زجر وأما ابن ستة أشهر ونحوها لا يزجر وان زجر فلا شيء عليه (مسئلة) واذا سرق الصبي الشيء فاستهلكه فقد قال أشهب عن مالك أشد ذلك أن يتبع به وما هو بالبين ومن الأمور ما لا يتبين أبدا وكذلك ما كان دون ثلث الدية من جراحاته وهذا اذا كان له مال فان لم يكن له مال فقد قال ابن نافع حودين عليه وقال ابن القاسم عن مالك هو في ذمته (مسئلة) واذا جنى الصبي أدب ان كان يعقل ما يصنع قاله ابن القاسم ووجه ذلك انه يهمل الزجر والعقوبة والتعزير انما وضع للردع والزجر والتعليم كما يؤدب على تعاليم القرآن وغير ذلك مما ينتفع به والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله ولو قتل صغير وكبير حرا خطأ كان على عاقلة كل واحد منهما نصف الدية يريد ان العقل كلما كان خطأ كان مما تجب به الدية فلزم كل واحد منهما نصف الدية لان الاعتبار في ذلك بعدد القاتلين وعلى حسب ذلك تكون الدية مقسومة على عواقلهم والله أعلم وأحكم **ص** قال مالك ومن قتل خطأ فأنما عقله مال لا قود فيه وانما هو كغيره من ماله يقضى به دينه وتجوز فيه وصيته فان كان له مال تكون الدية قدر ثلثه ثم عفا عن دينه فذلك جائز له وان لم يكن له مال غير دينه جاز له من ذلك الثلث اذا عفا عنه وأوصى به **ش** وهذا على ما قال ان العوض من قتل الخطأ انما هو الدية خاصة وهو العقل دون القصاص فأنما ذلك مال حكمه حكم مال المقتول يقضى به دينه ويدخل فيه وصاياه وان كانت على الاطلاق قاله أشهب في الموازية واذا عفا المقتول عن القاتل فأنما ذلك بمنزلة أن يوصى له بذلك القدر من مال بعد موته فان كان ثلث ماله ودينه يحمل دينه جاز عفو عنها وان لم يكن له مال غير الدية سقط عن عاقلة القاتل ثلثها وقال في الموازية يحاص بها أهل الوصايا قال أشهب في الموازية فما أصاب أهل الوصايا أخذوه في ثلاث سنين من العاقلة وأخذوا الورثة ثلثها كذلك (مسئلة) واذا عفا المقتول عما فلا يخفى لو أن يكون قتل غيلة أو غير غيلة فان كان قتل غيلة ففي المجموعة من رواية ابن نافع عن مالك ليس له ذلك ووجه ذلك ان حكمه لازم وحد ثابت لا يجوز العفو عنه كالذي يقتله المحارب (مسئلة) فان كان على غير وجه الغيلة وعفا عن قاتله ففي المجموعة من

لا يكون الا خطأ وذلك لو أن صيبا وكبيرا قتل رجلا حرا خطأ كان على عاقلة كل واحد منهما نصف الدية **ش** قال مالك ومن قتل خطأ فأنما عقله مال لا قود فيه وانما هو كغيره من ماله يقضى به دينه وتجوز فيه وصيته فان كان له مال تكون الدية قدر ثلثه ثم عفا عن دينه فذلك جائز له وان لم يكن له مال غير دينه جاز له من ذلك الثلث اذا عفا عنه وأوصى به

﴿ ما جاء في عقل الجراح
في الخطأ ﴾

(ما جاء في عقل الجراح في الخطأ)

﴿ ماجاء في عقل الجراح
في الخطأ ﴾
• حدثني مالك ان الأُمِّي
المتجمع عليه عندهم في
الخطأ أنه لا يعقل حتي
يرأ الجروح ويصح وانه
ان كسر عظم من الانسان
يدأ ورجل أو غير ذلك
من الجسد خطأ فبرئ
وصح وعاد لهيئته فليس
فيه عقل فان نقص
أو كان فيه عقل ففيه من
عقله بحساب مانقص
• قال مالك فان كان ذلك
الاعظم مما جاء فيه عن النبي
صلى الله عليه وسلم عقل
مسمى فبحساب ما فرض
فيه النبي صلى الله عليه
وسلم وما كان مما لم يأت فيه
عن النبي صلى الله عليه
وسلم عقل مسمى ولم ينص
فيه سنة ولا عقل مسمى
فانه يجتهد فيه • قال مالك
وليس في الجراح في
الجسد اذا كانت خطأ
عقل اذا برئ الجرح
وعاد لهيئته فان كان في شيء
من ذلك عقل أو شئ فانه
يجتهد فيه الا الجائفة فان
فيها ثلث الدية • قال مالك
وليس في منقلة الجسد
عقل وهي مثل موضحة
الجسد

رواية ابن القاسم وابن وهب وغيرهما عن مالك أن ذلك له دون أوليائه وولده قال في الموازية ولا قول لغرمائه ومعنى ذلك أنه أحق بالعفو منهم لأنه أملك لديته من ولده وأوليائه ولو قال دى عند فلان فاقتلوه ولا تقبلوا منه دية لم يكن للورثة أخذ الدية منه ولو عفا بعض أوليائه لم يجز عفو قاتله أشهب في المجموعة وقال أصبح في الواضحة أن ثبت الدم بينة فلا عفو لهم وإن استعفى بالقسم فالعفو للورثة (مسئلة) إذا ثبت ذلك فلا يخلأ أن يكون عفو قبل القتل أو بعده فإن كان قبل القتل ففي العتية من رواية أبي زيد عن ابن القاسم فحين قال ليتني أجد من يقتلني فقال رجل أشهد أنك وهبت لي دمك وعفوت عني وأنا أقتلك فاشهد له فقتله فقال اختلف فيها أصحابنا وأحسن ما رأيت أن يقاد به لأنه عفا عن شيء قبل أن يجب وانما وجب لأوليائه بخلاف عفوهم بعده أنه قتله ولو أذن له في قطع يده ففعل لم يكن عليه شيء قال مالك في المجموعة يعاقب القاطع يده ولا غرم عليه في قطع يده ولأنه قطعه باذنه (مسئلة) وأما عفوهم عن قاتله عمد بعد القتل فلا يخلأ أن يكون جرمه لا يتيقن منه الموت أو جرحا يتيقن منه الموت وتفقد مقاتله فإن كان جرحا لا يخفى منه الموت غالبا ثم عفا عنه ثم نز في جرحه فمات ففي الموازية أن لولائه أن يقسموا ويقتلوه لأنه لم يعف عن النفس قاله أشهب إلا أن يقول عفوت عن الجرح وما تولد منه فيكون عفوا عن النفس ووجه ذلك أنه عفا عن جرح ولم يعلم أنه يؤل إلى نفس وأما أن عفا بعد أن أنفذ مقاتله فذلك الذي يجوز عفوهم على ما تقدمناه وبالله التوفيق (مسئلة) فإن كان القتل عمدا فإن أوصى أن تقبل منه الدية وأوصى بوصايا فقدرى عيسى عن ابن القاسم في العتية ذلك جائز وصايا في دينه وماله ولو أوصى بالعفو عن الدية انتقل الدم إلى الدية فصار ماله حكم ماله وقال أشهب إن عفا المقتول عن الدية دخلت فيها الوصايا ولو عفا الورثة عن الدية لم تدخل فيها الوصايا وإن عاش بعد الضرب من الموازية

ص مالك ان الامر المجتمع عليه عندهم في اخطا انه لا يعقل حتى يبرأ المجرور ويصح وان كان
كسر عظم من الانسان يد أو رجل أو غير ذلك من الجسد خطأ فبرئ وصح وعاد لهيته فليس فيه
عقل فان نقص أو كان فيه عقل ففيه من عقله بحسب ما نقص قال مالك فان كان ذلك العظم مما
جاء فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم عقل، سمي بفصان ما فرض فيه النبي صلى الله عليه وسلم وما
كان مما لم يأت فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم عقل مسمى ولم تمض فيه سنة ولا عقل مسمى فانه
يجتهد فيه قال مالك وليس في الجراح في الجسد اذا كانت خطأ عقل اذا برئ المجرور وعاد لهيته
فان كان في شيء من ذلك عقل أو شين فانه يجتهد فيه الاجائفة فان فيها نالت الدية قال مالك وليس في
منقلة الجسد عقل وهي مثل موضحة الجسد ش وهذا على ما قال ان المجرور خطأ لا يعقل جرحه
حتى يبرأ وذلك أنه ان أخذ دية جرحه قبل البرر بما تراه الى ما دوا أكثر منه فيحتاج الى تكرار
الحكم والاجتهاد وربما انتقل ارش الجناية عن الجاني الى العاقلة بان يكون ارش الجناية الأولى أقل
من الثلث فيكون في مال الجاني ثم يراه الى أن يبلغ الثلث ويزيد عليه فيجب على العاقلة وربما
بلغ ذهاب النفس فيحتاج الى القسامة ولا يستحق شيء من دية النفس الا بها فيطلب حكما موقفا على
اختياره له أن يبطل بابطاله ان شاء، وذلك خلاف ما ثبتت عليه الأحكام من لزوم (مسئلة) فان
طال امر المجرور ولم يبرأ فقد روى عن مالك أنه لا يحكم بديته حتى يبرأ وان مضت لذلك سنة واختار

ابن القاسم وبه قال المغيرة وروى عنه انه اذا انقضت سنة حكم له بالدية وان لم يبرأ واختاره أشهب وذلك كله في الموازية وجه القول الأول ما قدمناه من ان الحكم بذلك حكم غير مستقر ولان الاعتبار بالبرء دليل على انه ان برئ قبل السنه لم تعجل عقله وان لم يبرأ لم يلزم تعجيل عقله وكذلك بعد السنه وقد قال ابن المواز ما يقتضي ان القولين قول واحد فقال وانما معنى قول مالك يستأنى به سنة انه عنده لا تأتى عليه سنة الا وقد انتهى لانه قال مع ذكر السنة فان انتهى الى ما يعرف عقل وقال محمد لا يعقل جرح ولا يقتض منه الا بعد البرء وروى ذلك عن الصديق والى هذا ذهب ابن وهب وابن عبد الحكم وجه القول الثانى ان السنه مدة يتقرر فيها امر الجرح فلما برئ أو تقرر على حاله ثابتة فيجب أن يعقل لانه قد مضت عليه فصول السنه ولا يجوز أن يتزايد الا أن ذلك يغلب النفس وفي الغالب تفرره وفي تركه أكثر من ذلك ابطال الارش واضرار بالمجنى عليه (فرع) فاذا عقل بانقضاء السنه فانقضت السنه فانه يعقل مكانه ثم ان برئ فله ما أخذ وان زاد أمر الجرح أخذ الزيادة ان شاء والظالم أحق من حمل عليه قاله أشهب (فرع) وبما ذاب علم البرء قال المغيرة اذا قال أهل المعرفة قد برئ فليعقل في الخطأ وقال ابن القاسم وأشهب في العين نذهب فيسيل دمها فتمت السنه وهى كذلك ولم ينقص من بصر العين شئ ففيها حكمه قال ابن المواز أما مثل العين تدع والجراح التى تكون مثل هذا قد ثبتت على ذلك فتلك تعقل عند السنه وأما غير ذلك فلا تعقل الا بعد ذلك يريد ان من البرء ما ينتهى الى هل تستقر عليه والله أعلم وأحكم

(فصل) قوله وان كسر عظم من الانسان يد او رجل أو غيرهما خطأ فبرئ وعاد لهيته فليس فيه عقل وان نقص أو كان فيه مثل ففيه من العقل بحسب ما نقص ووجه ذلك ان جناية الخطأ لا جرم وجد من فاعلها ما يقتضى القصاص وانما عليه غرم ما نقص فان عاد لهيته فلم يتلف شيئاً فلا ارش عليه قال فى المزنية العثل أن تنقص اليد أو الرجل فلا تعود لخالها الأولى فينظر الى حالها اليوم كم نقص من حالها الأولى فان كان ثلثا فله ثلث الدية وان كان أقل أو أكثر فبحسب ذلك

(فصل) وقوله وان كان ذلك العظم مما فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم عقل مسمى فبحسب ما فرض فيه وما لم يأت فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم عقل مسمى فانه يجتهد فيه يريد ان كان اليد أو الرجل الذى فيه نصف الدية كان فيه بقدر ما نقصه العثل على ما قال وان لم يكن فيه عقل مسمى اجتهد الحاكم في ذلك يريد مثل أعضاء الجسد مثل ضلع أو رقبة فهذه ليس فيها عقل مسمى فان عادت لهيتها فلا شئ في ذلك وان برئت على نقص اجتهد الحاكم في ذلك

(فصل) وقوله الا الجائفة فان فيها ثلث النفس يريد ثلث دية الانسان مقدرة وذلك لغررها وخطرها وصغرها وانها ان برئت فاتها تبرأ عاليا على غير شين فجعل فيها ثلث الدية تعززا للدماء وردعائها والله أعلم

(فصل) وقول مالك وليس في منقلة الجسد عقل وهى مثل موخحة يريد انها اذا برئت على سلامة فلا شئ فيها القلة خطرهما وأما منقلة الرأس ففيها العقل لغررها وكذلك الموخحة والله أعلم وأحكم ص قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا ان الطبيب اذا ختن فقطع الحشفة ان عليه العقل وان ذلك من الخطأ الذى تحمله العاقلة وان كل ما أخطأ به الطبيب أو تعدى اذا لم يتعمد ذلك ففيه العقل ش وهذا على ما قال وذلك ان الطبيب والحجام والختان والبيطاران مات من فعلهم أحد فلا يخلو أن يفعلوا الفعل المعهود في ذلك أو يتجاوزوه فان فعلوا المعهود فقد قال ابن القاسم في

* قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أن الطبيب اذا ختن فقطع الحشفة ان عليه العقل وان ذلك من الخطأ الذى تحمله العاقلة وان كل ما أخطأ به الطبيب أو تعدى اذا لم يتعمد ذلك ففيه العقل

المجموعة لاضمان على أحد منهم ان لم يخالف وكذلك معلم الكتاب والصنعة ان ضرب المصبي للتأديب
الضرب المعتاد فلا ضمان عليه ووجه ذلك انه مأثور بمثل هذا مأذون له فيه فلم يكن عليه ضمان
(مسئلة) وان جاوز المعتاد مثل أن يقطع الخاتن الحشفة أو يضرب المعلم لغير أدب تعدياً أو يتجاوز في
الأدب مال مالك في المجموعة والحجام يقطع خشفة صغيرة أو كبير أو يؤمر بقطع يد في قصاص فيقطع
غيرها أو زاد في القصاص على الواجب فانه من الخطأ ما كان دون الثلث ففي ماله وما بلغ الثلث فعلى
عاقلة سوا، عمل ذلك باجر أو بغير أجر قال عيسى بن دينار في المزية في الطبيب يختن فيقطع الحشفة
سواء غرم من نفسه أو لم يغرم ووجه ذلك انه متعمد في فعل مأذون فيه لم يعلم تعمده فكان له حكم الخطأ
(مسئلة) ومن وطئ امرأته فاقضها فجرح وحكومتها في ماله ان قصر عن الثلث فان بلغ الثلث
فعلى عاقلة رواه ابن المواز عن ابن القاسم ووجه ذلك انه من باب التعبد في فعل مأذون فيه لكنه
بلغ منه فوق المباح فحرم أثره عليها فكان له حكم الخطأ ولو فعل هذا باجنية كان في ماله وان جاوز
الثلث مع صداق المثل والحد ووجه ذلك انه لما كان زنى كان فعلاً غير مأذون فيه فكان ارش ذلك
في ماله لانه من باب العمد قال ابن القاسم ولو أذهب عذرة لعمراً أو بأصبع ثم طلقها فعليه ثلث ما شأنها
عند الأزواج في المأواجاها مع نصف الصداق ووجه ذلك ان تناول ذلك بأصبعه غير مأذون فيه
فكان كالجرح فعليه ما شأنها به ولم يجب عليه بذلك قيمة الصداق ولانه ليس بوطء والله أعلم وأحكم
(مسئلة) وأما ما يسقيه الطبيب من الدواء فمبوت من شربه فان كان ممن له علم بذلك فلا شيء عليه
وان كان لا علم له وقد غرم من نفسه فقد قال عيسى لا غرم عليه والدية على عاقلة وتبرؤى أصبغ عن
ابن القاسم في مسلم أو نصراني يسقى مسكاً دواءاً فأت فلا شيء عليه إلا أن يقرانه سقاء شيئاً ليقطله به
وروى أشهب عن مالك فيمن سقاء طبيب دواءاً فأت وتيسق أم قبله فأت لا يضمن ولو تقدم اليهم
الامام وضمنوا كان حسناً وقال ابن القاسم في المجموعة يتقدم اليهم الامام في قطع العرق وشبهه من
الاشياء المخوفة أن لا تقدموا على شيء من ذلك إلا باذنه وأما من كان معروفاً بالعلاج فلا شيء عليه فذهب
عيسى الى ان من غرم من نفسه ولا علم له فالدية على عاقلة وزاد مالك وابن القاسم ان الأمر فيمن هنه
حاله التقدم اليهم والاعذار اليهم أن لا يقدموا على شيء من ذلك وانه ان جرى منهم شيء ضمنوه وصفة
التقدم اليهم فيما رواه أشهب عن مالك أن يقال لهم يا طبيب سقى أحداً أو طبه فأت ضمنه وروى
ابن نافع عن مالك لينذرهم ويقول من داوى رجلاً فأت فعليه ديتة وأرى ذلك عليهم إذا أنذروا
واعتبر ابن نافع في روايته عن مالك أن يكون موته بالفور من علاجه فقال وذلك مثل أن يسقى صحيحاً
في موت مكانه فهذا سم أو يقطع عرقاً فلا يزال يسيل دمه حتى يموت وأما من يعالج المرضى فممن من
يعيش ومنهم من يموت فليس من ذلك ولو سقى رجلاً جارية بها برشياً فأتت من ساعتها فمهل هذا
الاسم ولا يضمنوا قبل التقدم اليهم فاعتبر ابن مريم وأمر من ولعله أراد ان هذا هو الوجه الذي يعلم به
انه مات من فعله وأما اذا رآه ذلك واختلف حاله بزيادة أو نقصان فهذا لا يعلم انه من فعله والله
أعلم وأحكم

﴿ ما جاء في عقل المرأة ﴾

ص مالك عن يحيى بن سعيد بن المسيب أنه كان يقول تعاقل المرأة الرجل الى ثلث الدية أصبغها
كأصبعه وسنها كسنة وموختها كموختها ومنقلتها كمنقلتها * مالك عن ابن شهاب وبلغه عن

﴿ ما جاء في عقل المرأة ﴾
* وحدثنى يحيى عن
مالك عن يحيى بن سعيد
ابن المسيب أنه كان يقول
تعاقل المرأة الرجل الى
ثلث الدية أصبغها كصبعه
وسنها كسنة وموختها
كموختها ومنقلتها كمنقلتها
* وحدثنى عن مالك عن
ابن شهاب وبلغه عن

عروة بن الزبير أنهما كانا يقولان مثل قول سعيد بن المسيب في المرأة أنها تعاقل الرجل إلى ثلث دية الرجل فإذا بلغت ثلث دية الرجل كانت إلى النصف من دية الرجل * قال مالك وتفسير ذلك أنها تعاقله في الموضحة والمنقلة ومادون المأمومة والجائفة وأشباههما بما يكون فيه ثلث الدية فصاعدا فإذا بلغت ذلك كان عقلها في ذلك على النصف من عقل الرجل * ش قوله رضي الله عنه تعاقل المرأة الرجل إلى ثلث الدية أصبعها كأصبعه يردان مادون ثلث الدية عقلها فيه كعقل الرجل وهو معنى معاقلتها له حتى إذا بلغت في عقل ما جنى عليها ثلث الدية كان عقلها نصف عقل الرجل وهذا قال من ذكره مالك من التابعين وهو قول زيد بن ثابت وابن عباس وماروي عن ابن مسعود وسأواهما في الموضحة واختلف عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما فروى عنهما بإسناد ضعيف أنها على دية الرجل في القليل والكثير وبه قال أبو حنيفة والشافعي وروى عنهما مثل قولنا والدليل على ما نقوله أن هذا اتفاق موجه أقل من ثلث الدية فسأوت فيه المرأة الرجل أصل ذلك عقل الجنين وإنما اعتبر في ذلك الثلث لأنه حد في الشرع بين القليل والكثير ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم الثلث والثلث كثير جمعت هذا من كلام ابن المواز وأبي بكر بن الجهم والقاضي أبي محمد

(فصل) وقوله أصبعها كأصبعه وسنها كسنه وموضحتها كموضخته ومنقلتها كمنقلته يردان عقل هذه كلها دون الثلث فلذلك سأوت فيه الرجل ولذلك قال مالك وتفسير ذلك أنها تعاقله في الموضحة والمنقلة ومادون المأمومة والجائفة وما أشبههما بما يكون فيه ثلث الدية فأكثر فإذا بلغت ذلك كان عقلها نصف عقل الرجل يردان لها في الجائفة والمأمومة ثلث دية الرجل (مسألة) فلو قطع لها ثلاثة أصابع من كف ففيها ثلاثون من الأبل لأن في كل أصبع عشرة كالرجل قاله مالك ولو قطع لها ثلاثة أصابع ونصف أتملة لكان فيها أحد وثلاثون بعيرا وثلث بعير كالرجل ولو قطع لها ثلاثة أصابع وأتملة عادت إلى دينها فكان لها ستة عشر بعيرا وثلث بعير ثلث دينها ولو قطع لها أربعة أصابع لكان لها عشر بعير أو في هذا قال ربيعة لسعيد بن المسيب أكلما عظمت مصيبتها نصت منفعتها فقال أعراق أنت أنها السنة يحتمل أن يرد بذلك أنه مدني وهذا مما أجمع عليه أهل المدينة ولعله أراد بقوله أنها السنة يرد سنة أهل المدينة ويحتمل أنه أن كان يرد بذلك أنه أن كان عنده في ذلك أثر اعتمد عليه ونسب السنة إليه (مسألة) وإذا قطع لها من يد واحدة أربع أصابع فلا يخلو أن يكون ذلك في ضربة واحدة أو ما هو في حكمها ففيها عشر من الأبل وإن كان قطع ثلاثة أصابع في ضربة أو ضربات ففيها ثلاثون فإن قطع بعد ذلك أصبعاً من تلك الكف أضيفت إلى ما تقدم وكان فيها خمس لأن الكف الواحد يضاف بعضها إلى بعض وقال عبد العزيز بن أبي سلمة ففيها عشر من الأبل إذا أفردت بالقطع ولا يضاف إلى ما تقدم كالأسنان ووجه ما قاله مالك أن محل الجناية محل واحد ومعنى ذلك أن اليد فيها خمس أصابع وبقطعها يكمل أرش اليد وإذا قطع منها واحد لم يعد وكان اليد ناقصة بنقصها فلذلك يضاف بعض أصابع اليد إلى بعض وأما المنقلة فإن جنى عليها فأخذت أرشها فبرأت ثم جنى عليها منقلة في ذلك الموضع فلها مثل مال الرجل لأن المنقلة الأولى غير مؤثرة في الثانية وكذلك الأسنان إذا زالت لم ينقص بذلك أرش محلها بخلاف اليد (مسألة) وإن قطع ثلاثة أصابع من كف ثم قطع أصبعاً أو أصبعين أو ثلاثة من الكف الثانية ففيها أيضاً ثلاثون في كل أصبع

عروة بن الزبير أنهما كانا يقولان مثل قول سعيد بن المسيب في المرأة أنها تعاقل الرجل إلى ثلث دية الرجل فإذا بلغت ثلث دية الرجل كانت إلى النصف من دية الرجل * قال مالك وتفسير ذلك أنها تعاقله في الموضحة والمنقلة ومادون المأمومة والجائفة وأشباههما بما يكون فيه ثلث الدية فصاعداً فإذا بلغت ذلك كان عقلها في ذلك على النصف من عقل الرجل

• وحدثني عن مالك أنه سمع ابن شهاب يقول مضت السنة (٧٩) . أن الرجل إذا أصاب امرأته بجرح أن عليه

عقل ذلك الجرح ولا يقاد منه • قال مالك وإنما ذلك في الخطأ أن يضرب الرجل امرأته فيصيبها ضرباً مالم يتعمد فيضربها بسوط فيفقد أعينها ونحو ذلك • قال مالك في المرأة يكون لها زوج وولدها من غير عصبتها ولا قومها فليس على زوجها إذا كان من قبيلة أخرى من عقل جنايتها ولا على ولدها إذا كانوا من غير قومها ولا على اخوتها من أمها من غير عصبتها ولا قومها فهؤلاء أحق بميراثها والعصبة عليهم من نكحها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليوم وكذلك موالى المرأة ميراثهم لولدها المرأة وإن كانوا من غير قبيلتها وعقل جنايتها الموالى على قبيلتها

• عقل الجنين •

• حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أن امرأتين من دنيبل رمت أحدهما الأخرى فطرحت جنايتها فقتل في رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة عبد الله • وحدثني عن مالك عن ابن شهاب

عشرة لأنها اختلفت في الضرب والمحمل ولو قطع له في فور واحد ثلاثة أصابع من اليد الواحدة وأصبعان من اليد الأخرى فكان ذلك في ضربة واحدة أو ضربات في حكم الضربة الواحدة من ضارب واحد أو جماعة في الأربعة أصابع عشرون من الأبل (مسئلة) ولو قطع لها من كف أربعة أصابع فأخذت فيها عشرين من الأبل ثم قطع لها من تلك الكف أصبع خاصة فذهب مالك أن في الخامسة خمسة من الأبل وقال ابن الماجشون في الموازية فيها عشرة قال ابن المواز هذا خلاف مالك وأصحابه وجه قول مالك ما ذكرناه من اعتبار محل الجناية ووجه قول عبد الملك اعتبارها بانفراد هذه الجناية ص • مالك أنه سمع ابن شهاب يقول مضت السنة أن الرجل إذا أصاب امرأته بجرح أن عليه عقل ذلك الجرح ولا يقاد منه • قال مالك وإنما ذلك في الخطأ أن يضرب الرجل امرأته فيصيبها ضرباً مالم يتعمد فيضربها بسوط فيفقد أعينها ونحو ذلك • ش قوله مضت السنة في الرجل يصيب امرأته بجرح أن عليه عقلها ولا يقاد منه يريد والله أعلم أن يقصد إلى أدبها بسوط أو حبل فيصيبها من ذلك ذهاب عين أو غيرهما ففيها العقل دون القود وأما لو تعمد ما بفق عين أو قطع يدها أو غيرها لا يقدمه رواد ابن وذهب وابن القاسم عن مالك في المجموعة وذهب قال سميان الثوري ووجه ذلك أن الزوج له تأديب الزوجة لقول الله تعالى واللذان تخافون نشوزهن فعظوهن واضرجوهن في المضاجع واضربوهن وهو مصدق في جنايته عليها وغالفتها له على المعروف فكان أدبه لها بما حاشاها فتولد منه فلا قصاص فيه وإن عمد إلى الضرب المتلف للأعضاء فعليه القصاص لقول النبي صلى الله عليه وسلم كلها قصاص وفي كتاب الله عز وجل قوله وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص ص • قال مالك في المرأة يكون لها زوج وولدها من غير عصبتها ولا قومها فليس على زوجها إذا كان من قبيلة أخرى من عقل جنايتها ولا على ولدها إذا كانوا من غير قومها ولا على اخوتها من أمها من غير عصبتها ولا قومها فهؤلاء أحق بميراثها والعصبة عليهم من نكحها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليوم وكذلك موالى المرأة ميراثهم لولدها المرأة وإن كانوا من غير قبيلتها وعقل جنايتها الموالى على قبيلتها • ش وهذا على ما قال أن حكم الولاية وحكم الوراثة قد يختلفان فترث المرأة زوجها وابنها واخوتها لأنها ولا يعلون عنها إذا لم يكونوا من قومها ولا يعل عنها عصبتها وهؤلاء أحق بميراثهم لأن التوارث قد يكون بغير التعصيب فترث الزوجة والأخوة للام ولا تعصبت لهم وتجب لهم الدية إنما هو بالتعصيب فكان على ما أحكمته السنة في ذلك والله أعلم وأحكم

• عقل الجنين •

ص • مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أن امرأتين من دنيبل رمت أحدهما الأخرى فطرحت جنايتها فقتل في رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة عبد الله • وحدثني عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين يقتل في بطن أمه بغرة عبد أو وليدة فقال الذي قضى عليه كيف أغرم ما لا شرب ولا كل ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك بطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما هذا من أخوان الكهان • ش

عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين يقتل في بطن أمه بغرة عبد أو وليدة فقال الذي قضى عليه كيف أغرم ما لا شرب ولا كل ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك بطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما هذا من أخوان الكهان

قوله ان امرأة من هنديل رمت الاخرى قال في الموازية سواء كان اذى أو الضرب عمداً أو خطأ وقوله فطرح جثتها ففضي فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة عبدأو وليدة الجنين المذكور ما ألقته المرأة مما يعرف انه ولد قال ابن المواز وان لم يكن مخلقا قال داود بن جعفر عن مالك اذا سقط منها ولد مضغة كان أو عظما كان فيه الروح اذا علم ان ولد قال عيسى قال ابن القاسم مثله عن مالك وقال مالك في المجموعة ولم يتبين من خلقه عين ولا أصبح ولا غير ذلك فاذا علم النساء انه ولد ففيه الغرة وتنقضي به العدة وتكون به الام أم ولد (مسئلة) وسواء كان الجنين ذكرا أو أنثى قاله مالك في المجموعة وقاله الشيخ أبو اسحق ووجه ذلك انه لم يستهل صار خافاه كأنه عضو من أمه فانما فيه عشر ديتها فان كانوا أو أمين فأكثر ففي العتية من سماع أشهب فيها غرتان وقاله الشيخ أبو القاسم في تفريعه ورواه ابن نافع عن مالك في المجموعة ووجه ذلك ان كل واحد منهما جنين لو انفرد لوجب فيه الغرة فكذلك اذا كان معه غيره

(فصل) وقوله ففضي فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة الغرة اسم وانع على الانسان ذكرا كان أو أنثى وقال مالك في المجموعة الغرة عبدأو وليدة وهو ظاهر لفظ الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى فيه بغرة وبين أن تلك الغرة يجزى فيها عبد أو وليدة ولا يختص بأحدهما وكان يحتمل لفظ الحديث الشك من الراوي بان يكون قد حفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى فيه بغرة وانه يشك في تلك الغرة هل هو عبدأو وليدة والتأويل الاول أظهر وبه فسر مالك وذلك ان كل آدمي يجب بقتل آدمي فانه لا يختص بالذكر ولا بالانثى كالرقبة (مسئلة) قال مالك في المجموعة الغرة من الجمران أحب الى من السودان الا ان يغلوا فخن أو وسط السودان ووجه ذلك ان الجمران أفضل أنواع ارقيق والدية واجبة في مال الجاني فلم يكن له أن يأتي بأدونه الا ان يعدم فيكون عليه أن يأتي بالوسط من السودان وذلك ما تنقص قيمته عن المقدار الذي يأتي بعده ان شاء الله تعالى (مسئلة) اذا ثبت ذلك فالغرة مورثة على كتاب الله عز وجل وبه قال ابن شهاب قال ابن حبيب وهذا أخذ أصحاب مالك ابن القاسم وابن وهب وأشباه وابن الماجشون ومطرف وابن عبد الحكم وأصبحوهي رواية ابن القاسم ومطرف عن مالك وبه قال ابن أبي حازم وقال ربيعة هي للام خاصة وقال ابن هرمز هي للابوين فان لم يكن الا أحدهما فهي له وقال مالك بذلك مرة ثم رجع الى قول ابن شهاب بقول ابن هرمز قال المغيرة ووجه القول الاول انه دية فكانت مورثة على كتاب الله تعالى كسائر الديات

(فصل) وقوله قضى في الجنين يقتل في بطن أمه يريد انها لم تلقه الا ميتا فانه قضى فيه بالغرة فقال الذي قضى عليه كيف أغرم من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك بطل ويرى باطل فاعترض على نص النبي صلى الله عليه وسلم بالحكم عليه ولعله ظن ان ما أورده عاما يجوز تخصيصه بما ظهر من حال الجنين واعتقد ان حكم النبي صلى الله عليه وسلم انما خرج على انه ظن ان الجنين خرج حيا فأفكر النبي صلى الله عليه وسلم بان قال انما هذا من اخوان الكهان يريد والله أعلم انه لا علم عنده الا ما أورده من الاسجاع التي يستعملها الكهان على وجه الالباس على الناس أو التحويه عليهم وقال عيسى بن دينار لا علم لي بذلك وقال محمد بن عيسى شبه بالكاهن في سبعة وغير مالك يرويه انه ليس بقول شاعر وأقر الحكم عليه على ما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم وهو الحق فانه ما ينطق عن الهوى ✽ وحديثي عن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه كان يقول الغرة تقوم بخمسين دينارا أو ستائة

درهم ودية المرأة الحرة المسلمة خمسمائة دينار أو ستة آلاف درهم * قال مالك * يريد جنين الحرة عشر دينها والعشر خسون ديناراً أو ستائة درهم * ش قوله ان الغرة تقوم خمسين ديناراً يريد على أهل الذهب أو ستائة درهم يريد على أهل الورق ولم يذكر الأبل في حكم أهل الأبل قال ابن الموزع وعلى أهل الأبل خمس فرائض بنت مخاض وبنت لبون وابن لبون ذكر وحقة وجذعة وقالة ربعة ولم يبلغنا عن مالك في ذلك شيء ووقف عنه ابن القاسم وقال لا مدخل للأبل فيها وان كان من أهل الأبل وقال أصحابه بالأبل وقال أصبغ ولا أحسبه الا وقد قاله ابن القاسم أيضاً وروى عنه أبو زيد انه قاله وقال أشهب لا يؤخذ من أهل البادية فيها الا الأبل وجه قول ابن القاسم بنى الاعتبار بالأبل ان الدنانير والدرهم هي قيم المتلفات فلذلك قومت بها الغرة والأبل ليست بقيم المتلفات فلذلك لم تعتبر بها الغرة ولذلك كان أصل الدية الأبل لكن هارت الى العين وما كان أصله العين لا يرد الى الأبل ولما ورد الشرع في دية الجنين بالغرة واحتج الى تقديرها قدرت بما يقع به التقويم وهو العين دون ما يقع به التقويم ووجه قول أشهب ان الأبل أصل في الدية فاعتبر به في دية الجنين كالورق والذهب (مسئلة) قال مالك في الغرة نسعة وليس كالمسنة المجتمعة عليها واذا بذل غرة قيمتها خسون ديناراً أو ستائة درهم قبلت منه وان كان لم يؤخذ الا ان يشاء أدله يريد أن هذا التقويم إنما هو بضرب من الاجتهاد والافلفظ الغرة لفظ مطلق وهو حق لازم وحقوق الأذنين مقدرة فاعلم ان هذا التقدير فيها هو الذي يجزى من هي عليه ذلك الا ان يريد وفيها حق من بدلت له الا ان يتجاوز والله أعلم وأحكم وقال عيسى القائل تخبر بين ان يعطى غرة عبداً أو وليدة قيمتها خسون ديناراً أو ستائة درهم وبين ان يعطيه الدنانير والدرهم ص * قال مالك ولم أسمع أحداً يخالف في أن الجنين لا يكون فيه الغرة حتى يزابل بطن أمه ويسقط من بطنها ميتاً * ش وهذا على ما قاله ان الجنين لا تثبت فيه الغرة حتى يزابل بطن أمه وهي حية فان مات ثم خرج الجنين فالذي عليه مالك وجهه هو رأي أصحابه أنه لا شيء فيه وإنما يجب في أمه الدية خاصة وحكي الشيخ أبو اسحق قال ابن شهاب يجب فيه الغرة وبه قال أشهب والشافعي والدليل على ما نقوله ان هذا حكم يتبع فيه أمه فلا حكم له كالأزكاة وأيضاً فان تلفه قبل الانفصال بمنزلة عضو منها ولو تلف عضو من أعضائها قبل موتها كانت فيه الدية ولو تلف بعد موتها فلا دية فيه ووجه قول أشهب ان هذا جنين فارق أمه ميتاً فزمت فيه الغرة كما لو فارقها قبل أن يموت (فرع) فاذا قلنا انه لا يجب به شيء اذا خرج بعد موتها فاذا خرج بعضه ثم مات فقد قال الشيخ أبو اسحق لا شيء فيه وقال بعض أصحابنا فيه الغرة وجه القول الاول انه لم يفارقها الا بعد موتها فلم يكن فيه شيء ووجه القول الثاني يحتمل ان يكون مبنياً على قول أشهب ويحتمل أن يكون مبنياً على قول مالك الا أنه راى ابتداءه وجهه دون تمامه والله أعلم وأحكم ص * قال مالك وسمعت انه اذا خرج الجنين من بطن أمه حياً ثم مات ان فيه الدية كاملة * ش وقوله انه اذا خرج الجنين حياً ففيه الدية كاملة يريد ان له بخر وجهه حياً حكم نفسه فيجب به من الدية ما يجب بالحى الكبير وحينئذ يفرق بين ذكره وأنثاه ففي الذكر مائة من الأبل أو ألف دينار أو اثنا عشر ألف درهم ودية الأنثى نصف ذلك الا انه ان كان الضرب خطأ ففيه الدية على العاقلة بعد القسامة قاله مالك وابن القاسم قال ابن القاسم كن ضرب ثم عاش وقال أشهب ان كان اسهل حين مات مكانه فلا قسامة فيه وان كان حياً ثم مات ففيه القسامة (مسئلة) ان كان الضرب عمداً فالمشهور من قول مالك انه لا قود فيه قال أشهب عمده كالخطأ لان موته بضرب غيره وقال ابن القاسم في

درهم ودية المرأة الحرة
المسلمة خمسمائة دينار أو
سته آلاف درهم * قال
مالك فدية جنين الحرة
عشر دينها والعشر خسون
ديناراً أو ستائة درهم
* قال مالك ولم أسمع أحداً
يخالف في أن الجنين
لا يكون فيه الغرة حتى
يزابل بطن أمه ويسقط
من بطنها ميتاً * قال مالك
وسمعت انه اذا خرج
الجنين من بطن أمه حياً
ثم مات أن فيه الدية كاملة

المجموعة وغيره اذا تعمد الجنين بضرب البطن أو الظهر أو موضع رى أنه يصيب به ففيه القود بقسامة
 فلما اذا ضرب رأسها أو يدها أو رجلها ففيه الدية بقسامة ووجه قول أشهب ما احتج به من انه غير
 قاصد الى قتله كمن رى يد قتل انسان فأصاب غيره ممن لم يردده فان فيه الدية ووجه قول ابن
 القاسم انه قاصد الى قتله حين قصد بالضرب موضعاً يصل فيه الضرب اليه ولا يصدق انه لم يردده والله
 أعلم وأحكم (فرع) فاذا قلنا انه تعجب به الدية فقد قال أشهب الدية على عاقلته وقال ابن القاسم دية
 هذا الجنين الذي ضرب برأس أمه عمداً في مال الضارب قاله مالك ووجه القول الأول انه قتل حر
 لا يجب به القصاص بوجه فكانت الدية على العاقلة كالخطأ ووجه القول الثاني انه قتل عمداً
 فكانت الدية في ماله كالمقصود ضربه ص **ح** قال مالك ولا حياة لجنين الاباستهلال فاذا خرج من
 بطن أمه فاستهل ثم مات ففيه الدية كاملة **ح** ش وهذا على ما قال انه لا حياة لجنين الاباستهلال وهو
 الصياح والاستهلال ورفع الصوت قاله أشهب عن مالك في العتية وفي الموازية الاستهلال الذي
 ذكر في الجنين هو البكاء والصراخ ومعنى ذلك متقارب فاذا صاح وجب حكم الحياة ولم يكن تبعاً
 لغيره فصلى عليه وورث وورث وأما للعطاس فقال مالك لا يكون استهلالاً وقال ابن وهب هو استهلال
 قاله عنه الشيخ أبو اسحق وكذلك الرضاع والتحرك ولو بال أو أحدث لم يكن له حياة لان هذا من
 استرخاء المرسل وليس بحياة قال وقد قال بعض أصحابنا هو حياة ووجه قول مالك ما روى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم **ص** **ح** قال مالك وزى ان في جنين الأمة عشرين أمه **ح** ش وهذا كما قال اذا
 كان ابنها من غير سيدها فاذا كان ابنها من سيدها حكمه حكم ولد الحرة قاله ابن القاسم وابن نافع عن
 مالك في المجموعة قال أشهب لانه حر ولو اعتق رجل ماني بطن أمته من غيره فأبقت جنيهاً ميتاً كان
 فيه عشرة قيمه أمه لانه لا يتعلق به العتق الا بعد أن يولد حياً ولو ألقته حياً ثم ماتت كانت فيه دية الحر
 لان الحرية تدبنت فيه وقوله في الأصل عشرين أمه يريد قيمتها فان عنه ابن نافع في المجموعة زادت
 على الغرة أو قصرت عنها قال مالك كان أبوه سراً أو عبداً والله أعلم وبه قال ابن المواز وأبو الزناد
 ويحيى بن سعيد وربيعه وفي الموازية من رواية أصبغ عن ابن وهب في جنين الأمة ما نقصها جنين
 ووجه قول مالك انه حر فوجب أن يودي بعشرين ما ودى أمه بجنين الحرة ووجه قول ابن وهب انه
 تبع للام المرفقار قها وكعضون أعضاءها فوجب أن يلزم الجاني ما نقصها لانها أمة ومن جنى عليها
 فعليه ما نقصها وهذا ان مات قبل أن يستهل صار خافاً مات بعد أن يستهل صار خافاً لكنه معتبر
 بنفسه ان كان حراً فدية حر وان كان عبداً فدية عبد فقد قال مالك فيه قيمته قال ابن القاسم في
 العتية على قدر الرجاء والخوف **ص** **ح** قال مالك واذا قتلت المرأة رجلاً أو امرأة عمداً والتي قتلت
 حامل لم يقد منها حتى تضع حملها وان قتلت المرأة وهي حامل عمداً أو خطأ فليس على من قتلها في جنينها
 شيء فان قتلت عمداً قتل الذي قتلها وليس في جنينها دية **ح** ش وهذا على ما قال ان الحامل اذا قتلت
 عمداً لم يقتص منها حتى تضع لان حملها له حق وحرمة وان عجل قتلها مات بموتها ولا يلزمه شيء لقوله
 تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى

(فصل) وقوله ومن قتل امرأة فليس في جنينها شيء يريد ان بقي في بطنها ولم يخرج حياً ولا ميتاً قبل
 موتها لانها اذا ماتت ومات قبل أن يفارقها فاما دعو عضون أعضاءها فليس فيه شيء الا وقد وجب من
 ديتها وبالله التوفيق **ص** **ح** وسئل مالك عن جنين اليهودية والنصرانية يطرح فقال أرى ان
 فيه عشرة دية أمه **ح** ش وهذا على ما قال ان هذا حكم دية اليهودية والنصرانية الحرة اذا كان ابنها

ح قال مالك ولا حياة لجنين
 الاباستهلال فاذا خرج
 من بطن أمه فاستهل ثم
 مات ففيه الدية كاملة
 * قال مالك وزى ان في
 جنين الأمة عشرين أمه
 * قال مالك واذا قتلت
 المرأة رجلاً أو امرأة عمداً
 والتي قتلت حامل لم يقد
 منها حتى تضع حملها وان
 قتلت المرأة وهي حامل
 عمداً أو خطأ فليس على
 من قتلها في جنينها شيء فان
 قتلت عمداً قتل الذي قتلها
 وليس في جنينها دية قال
 يحيى سئل مالك عن جنين
 اليهودية والنصرانية
 يطرح فقال أرى ان فيه
 عشرة دية أمه

من يهودى أو نصرانى قال فى المجموعة وكذلك فى المجموعة وذلك اذا كان حملها من زوج سواء كان عبداً أو حراً كافراً أو أماناً كان من سيدها فإمّا فيه ما فى جنين الحرية المسلمة لأنه حر لكون أمه حرة ومسلماً لكونه لأبيه وهو مسلم لأنه تبع فى الدين لأبيه وكذلك ان كانت الكناينة حرة تحت مسلم فإن فيه الغرة لأنه حر لكون أمه حرة ومسلم لكون أبيه مسلماً قاله فى المجموعة والله أعلم وأحكم

❦ ما فيه الدية كاملة ❦

ص ❦ مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول فى الشفتين الدية كاملة فإذا قطعت السفلى ففيها ثلث الدية ❦ ش قوله فى الشفتين الدية كاملة وهذا مما لم يختلف فيه وإنما الخلاف فيما قال بعد ذلك ان فى الشفة السفلى ثلثى الدية فهذا الذى قاله ابن المسيب قال ابن المواز فى كل واحدة نصفها وبه قال مالك وجيع أصحابه فيما علمنا ولم يأخذنا مالك بقول ابن المسيب ان فى السفلى ثلث الدية قال فى المجموعة ولم يبلغنى ان أحداً فرق بينهما غيره وأراه وهما عليه ولو ثبت عليهما كان فيه حجة لكثرة من خالفه والحجة أتم عليه أنه قال ان السفلى أجل للطعام واللعاب فإن فى العليا من الجمل أكثر من ذلك وقد تختلف يسرى البدين وبما فى المنافع وتساويان فى الدية وبهذا قضى عمر بن عبد العزيز وقاله كثير من التابعين قال ابن حبيب وقيل ان فى العليا من الشفتين ثلثى الدية وهو قول شاذ والله أعلم وأحكم قال الشيخ أبو اسحق والشفة التى يجب بذهاها نصف الدية كل ما زایل جلد الذقن والحد من أعلى وأسفل مستدير باللفم وهو كل ما ارتفع عن الاسنان واللسان والله أعلم يريدان كل ما يغطى الاسنان واللسان من أعلى وأسفل فهو من الشفتين وأما فى الجانب فانهما متصلان بالشفقين وليس ذلك عندى من الشفتين والله أعلم وأحكم ص ❦ مالك أنه سأل ابن شهاب عن الرجل الأعور يفتقأ عين الصعيح فقال ابن شهاب أن أحب الصعيح أن يستقيد منه فله القود وان أحب فله الدية ألف دينار أو اثنا عشر ألف درهم ❦ ش قوله ان الأعور يفتقأ عين الصعيح يريد عمدًا أو أماناً كان خطأ فسواء كانت عين الجاني هى مثل العين التى أتلتها من الصعيح أو خلافاً فإنه ليس للجاني عليه الدية عينية خمسمائة دينار قاله عبد الملك فى الموازية والمجموعة

(فصل) وقوله فان للصعيح الخيار يريد اذا كانت العين الباقية للأعور مثل العين التى فتقأ الصعيح فى كونها عيني أو يسرى فإما ان كانت عينية الباقية عيني وفتقأ يسرى عيني الصعيح فقد قال ابن المواز أجمع أصحابنا أنه لا قصاص له وإنما له ديتها نصف دية العينين وأما اذا فتقأ مثلها فهو الذى قال ابن شهاب ان الصعيح بالخيار وقال ابن المواز اختلف الناس فى ذلك فقال ابن القاسم وعبد الملك وأكثر أصحابنا المجنى عليه بالخيار بين القود وأخذ نصف الدية قال والى هذا يرجع مالك وهو قول ابن سعيد وما بلغنى عن عمر وعثمان رضى الله عنهما وكان مالك يقول ليس له الا القصاص وبه تأخذ واليه يرجع ابن القاسم فى رواية عيسى عنه وروى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون أنه يرجع مالك الى هنا (فرع) فاذا قلنا ان للصعيح أخذ الدية فقد قال ابن القاسم الدية ألف دينار واليه يرجع مالك وكان يقول إنما له دية عينية خمسمائة دينار وجه القول الأول ان الدية عوض مما للجاني عليه أخذها وهى عين الأعور وديتها ألف وكان للجاني عليه أن يتركها أو يأخذ عوضها ووجه القول الثانى أن التى أصاب الجاني عين الصعيح وديتها خمسمائة فإمّا له دية ما ألتف عليه دون دية ما فى الجاني من الأعضاء كما لو قطع رجل يدا امرأة فإمّا له دية يدها (مسئلة) ولو فتقأ الأعور عيني رجل

❦ ما فيه الدية كاملة ❦

❦ حدثني يحيى عن مالك

عن ابن شهاب عن سعيد

ابن المسيب أنه كان يقول

فى الشفتين الدية كاملة

فاذا قطعت السفلى ففيها

ثلث الدية ❦ حدثني يحيى

عن مالك أنه سأل ابن

شهاب عن الرجل الأعور

يفتقأ عين الصعيح فقال ابن

شهاب أن أحب الصعيح

أن يستقيد منه فله القود

وان أحب فله الدية ألف

دينار أو اثنا عشر ألف

درهم

صحيح فقد قال أشهب في الموازية تفقأ عينه الباقية وتؤخذ دية عينه الثانية وبه قال عطاء وربيعة وقال القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله ليس له الأثر تفقأ عينه بعينه رواه عنهما ابن المواز وروى ابن سحنون عنهما التخيير بين ذلك وبين أخذ الدية (مسئلة) فأما أن فقأ الصحيح عين الأعور فإن الأعور بالخيار بين القود وأخذ دية عينه قاله ابن المسيب وغيره من فقهاء المدينة وقال ابن المواز وهو قول مالك وجيع أصحابه لم يختلفوا فيه وذكر أبو بكر الأبهري رواية شاذة أن مالكاً اختلف قوله فيه فقال ليس له إذا القود قال ابن القاسم وأشهب أن كان الجاني صحيح العينين أو صحيح العين التي مثلها للأعور ص * مالك أنه بلغه أن في كل زوج من الإنسان الدية كاملة وأن في اللسان الدية كاملة وإن في الأذنين إذا ذهب سمعهما الدية كاملة وفي الأذنين الدية كاملة * ش قوله أنه بلغه أن في كل زوج من الإنسان الدية كاملة يريد عينيه وشفتيه وأذنيه ويديه ورجليه وأنثيه قال الشيخ أبو إسحاق قطعنا أو شلتنا أو رضنا حتى زالتا * وقال مالك من رواية ابن القاسم عنه في المجموعة والموازية في الأثنين الدية كاملة قطعنا مع الذكر في مرة واحدة أو تقارب قطعهم ما سوا قطع الذكر قبل الأثنين أو بعدهما قال عبد الملك روى مطرف وابن الماجشون عن مالك أن قطع الذكر أولاً وآخره في الآخر حكومة وقال ابن حبيب أن قطعاً بعد الذكر فلا دية فيهما وفي الذكر الدية قطع قبلهما أو بعدهما وان قطعاً معافيهما ديتان كان القطع من فوق أو أسفل هذا الذي ذكره ابن حبيب وروى أبو الفرج عن عبد الملك أنه خالف في ذلك مالكاً فقال أيهما قطع قبل صاحبه ففي الثانية حكومة وقال أبو بكر الأبهري أن قول مالك اختلف فيه فقال مرة هذا أن كان في مرة واحدة أو مرتين والدليل على ما تقدم من قول مالك أن كل واحد منهما فيه دية كاملة فإذا كان قطعهما في حال واحدة أو ما يكون ذلك حكمه ففيهما الديتان لأنه لم يثبت نقص في واحد منهما وإن تأخر ذلك حتى يثبت النقص في الآخر فحينئذ يكون له حكم ما صار إليه (مسئلة) وفي ذكر الذي لا يأتى النساء دية كاملة وكذلك ذكر الشيخ الكبير الذي ضعف عن النساء رواه ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون عن مالك * قال مالك في الموازية ليس استرخاء ذكر الكبير بمنزلة الجنابة عليه أو أمر ينزل به من السماء وفي الموازية والمجموعة قال أصحاب مالك عنه أن الأمر يجتمع عليه أنه ليس في ذكر الخصي قال في المجموعة وهو عسيب قطعت حشفته إلا الاجتهاد وأما لو قطع أنثياه وبقى ذكره ففيه الدية كاملة (مسئلة) وأما شفرة المرأة فروى ابن حبيب ومطرف وابن الماجشون إذا سلتا حتى يبدوا العظم أن فيهما الدية وهو أعظم مصيبة عليها من ذهاب يديها أو عينيها روى ابن وهب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في ذلك بالدية

* وحدثنى يحيى عن مالك أنه بلغه أن في كل زوج من الإنسان الدية كاملة وأن في اللسان الدية كاملة وأن في الأذنين إذا ذهب سمعهما الدية كاملة اصططما أو لم تضطما وفي ذكر الرجل الدية كاملة وفي الاثنين الدية كاملة

(فصل) وقوله وفي اللسان الدية كاملة قال ابن المواز عن مالك إذا قطع منه ما منع الكلام وإن قطع منه ما لا يمنع الكلام فقد قال ابن القاسم وأشهب في المجموعة والاجتهاد وقال الشيخ أبو إسحاق أن قطع منه ما منع الكلام أو جأ أو غن ففيه الدية * وقال مالك أن قطع منه ما منع بعض الكلام ففيه بقدر ما منع من كلامه ووجه ذلك أن المنفعة المقصودة من اللسان الكلام ففي جميعه الدية وفي بعضه بعض الدية كالبحر والسمع قال ابن المواز وأما الدية ففيه بقدر الكلام لا بقدر ما نقص من اللسان (مسئلة) وكيف الاعتبار في ذلك لا ينظر إلى عدد الحروف لأن بعضها أتقبل من بعض ولكن باجتهاد وقال أشهب بقدر ما يرسخ في القلب أنه نقص من ذلك قال يحيى بن

يحيى عن ابن القاسم كالعقل يذهب بعضه فان الدية تنقسط على ذلك بحسب الاجتهاد لانه منفعة بخلاف الجوارح فان الدية تنقسط على عددها دون منافعها وقال أصبغ انه على عدد حروف المعجم تجزأ ثمانية وعشرين جزءاً فانقص من الحروف نقص من الدية بقدره وهو قول مجاهد ووجه هذا القول أن الدية انما تختلف باختلاف أجزاء ما جنى عليه كالأسنان والأصابع

(فصل) وقوله وفي الأذنين اذا ذهب سمعهما الدية اصطفاً أو لم تصطفاً وأما اذا لم يذهب سمعهما فقد قال في المختصر ليس في اشراف الأذنين الاحكومة وكذلك في سمعهما وروى البغداديون عن مالك في ذلك روايتين احدهما التي تقدمت والثانية فيها الدية ووجه الرواية الأولى انه قضى به أبو بكر الصديق رضي الله عنه ولا تعلم مخالفته من الصحابة ولا انه ليس فيها منفعة مقصودة لان السمع يحصل مع عدمهما ولا جال ظاهر لان العمامة تسترهما ووجه الرواية الثانية ما احتج به ابن المواز لان في الحديث في الكتاب الذي كتب لابن حزم وفي الأذن خسون ومن جهة المعنى أن فيه ما جالاً لا ظاهراً كالأنف وهو قول عمر بن عبد العزيز وأبي الزناد وغير واحد من العلماء وروى الشيخ أبو الوفاء فيه ما قولين أحدهما حكومة والأخرى خمس عشرة فريضة دية المنقلة قال وبالقول الأول أقول (مسألة) ولو ذهب السمع والأذن بضربة واحدة فقد قال ابن القاسم في ذلك دية واحدة قال الشيخ أبو القاسم وعندى يجب فيها دية وحكومة أو ديتان على اختلاف الروايتين ووجه ذلك ان السمع يبطن مع ذهابهما فانه ومنفعة في غيرهما فلم يجب أن يتداخل ارشهما ص * مالك انه بلغه أن في ثدي المرأة الدية كاملة * قال مالك وأخف ذلك عندى الحاجبان وثديا الرجل * قال مالك الأمر عندنا أن الرجل اذا أصيب من أطرافه أكثر من دية فذلك له اذا أصيب يده ورجله وعينه فله ثلاث ديات * قال مالك في عين الأعور الصحيحة اذا فقت خطأ ان فيها الدية كاملة

* وحدثنى يحيى عن مالك أنه بلغه أن في ثدي المرأة الدية كاملة * قال مالك وأخف ذلك عندى الحاجبان وثديا الرجل * قال مالك الأمر عندنا أن الرجل اذا أصيب من أطرافه أكثر من دية فذلك له اذا أصيب يده ورجله وعينه فله ثلاث ديات * قال مالك في عين الأعور الصحيحة اذا فقت خطأ ان فيها الدية كاملة

بالأذنين فهو كالبصر والافهوكاليدوالرجل (مسئلة) ولو ضرب ضربة أذهبت نصف بصر إحدى عينيه ثم ضرب ضربة أخرى أذهبت الصعيحة فقد قال أشهب له ثلثا البصرة لان الذي أتلف عليه ثلثا ما بقى من بصره قال ابن المواز عن ابن القاسم وعبد الملك اذا بقى من الأولى شئ فليس له في الصعيحة الا نصف البصرة فاذا لم يبق من احدهما نظر فما أتلف من الأخرى فبحساب ألف دينار سواء كانت الأولى أو الثانية والله أعلم وأحكم

﴿ ما جاء في عقل العين اذا ذهب بصرها ﴾

ص ﴿ مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن زيد بن ثابت كان يقول في العين القائمة اذا طفئت مائة دينار ﴾ وسئل مالك عن شتر العين وحجاج العين فقال ليس في ذلك الا الاجتهاد الا أن ينقص بصر العين فيكون له بقدر ما نقص من بصر العين ﴾ قال مالك الأمر عندنا في العين القائمة العوراء اذا طفئت وفي اليد السلاء اذا قطعت انه ليس في ذلك الا الاجتهاد وليس في ذلك عقل مسمى ﴿ ش قوله وفي العين القائمة اذا طفئت مائة دينار العين القائمة هي التي قد بقيت صورتها وهيئها وذهب بصرها فيحصل أن يكون ذلك على معنى تقدير عقلها في الجملة ويحتمل أن يكون قال ذلك في عين معينة اذا اجتهادها الى غرم هذا المقدار فيها وهذا هو الصواب فيها وفي الموازية والمجموعة عن مالك أن المجتمع عليه انه سمع أن ليس في العين القائمة التي ذهب بصرها فبقيت الا الاجتهاد وكذلك اليد السلاء، تقطع والأصابع ومعنى ذلك ان منافعها قد ذهبت وانما بقي منها شئ من الجمال فلذلك كان فيها الاجتهاد ولم يتقدر عقلها لان ذلك انما يكون في عضو باقي المنافع أو بعضها والله أعلم وأحكم وروى ابن المواز عن مالك وكذلك الرجل العرجاء لم يبق فيها منفعة وقال في الكتابين ابن وهب عن مالك وكذلك الذراع يقطع بعد ذهاب الكف قال ابن القاسم وكذلك الكف يقطع بعد ذهاب الأصابع قال في كتاب ابن المواز وليس في استرخاء اللسان أو الذكر من الكبير وضعف العين من كبر أو رمد أو الرجل من الكبر بمنزلة الجنابة عليها ولا بمنزلة ما ينزل بها من الله تعالى فا كان من الكبر ثم أصيب العضو فيه البصرة كاملة وروى ابن المواز عن مالك في عين الكبير قد ضعفت أو يصيبها الشئ فينقص بصرها ولم يأخذها عقلا فعلى من أصابها البصرة كاملة فساوى بين ما ينقص من الجراحة بمرض وكبر وقال أشهب في الموازية من أصابه في رجله أمر من عرق يضرب أو يمد بعينه فينقص بصرها ثم يصاب فأنما له بحساب ما بقى منها كما لو أصابه ما يمثل ذلك أحد من ساوى بين ما يصيبها من أمر الله تعالى وما يصيبها من الكبر فقد غلط لان كل جراحة لا بد أن تضعف من الكبر وأما المرض فقد يسلم منه كثير من الناس

(فصل) وقوله وأما شتر العين وحجاج العين فهو العظم المستدير حول العين ويقابل هو الأعلى الذي تحت الحاجب والجمع أحجة وقد قال ابن المواز ان شح حاجبه فبرئ على عثم ففيه حكومة ان سلعت العين وأما ان نقص بذلك من بصره شئ فليس له الا قدر دية ما نقص من بصره يريد أن الحاجب وان كان عضوا غير العين فانه من آلاته وتوابعه فاذا أصابه بضره واحدة ولم يؤثر في غير الحاجب اعتبر تأثيرها في الحاجب واذا أثرت في البصر الذي هو مقصود العين سقط تأثيرها في الحاجب اذا كان فيه الاجتهاد ولم يكن فيه ارش مقدر فاذا لم يبلغ الموضحة فأنما فيه الاجتهاد وان كان قد أثر في العين فان لم يؤثر في البصر ثبت حكم ذلك الشئ وان أثر في البصر بطل وكان تبعا

﴿ ما جاء في عقل العين اذا ذهب بصرها ﴾
 ﴿ حدثني يحيى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن زيد بن ثابت كان يقول في العين القائمة اذا طفئت مائة دينار ﴾ قال يحيى وسئل مالك عن شتر العين وحجاج العين فقال ليس في ذلك الا الاجتهاد الا أن ينقص بصر العين فيكون له بقدر ما نقص من بصر العين ﴿ قال يحيى قال مالك الأمر عندنا في العين القائمة العوراء اذا طفئت وفي اليد السلاء اذا قطعت انه ليس في ذلك الا الاجتهاد وليس في ذلك عقل مسمى

لما نقص من البصر ولو كانت الشجة يجز بها أرض مندر كالموخضة في الحاجب لكان أرضها مع
ديته ما نقص من البصر لأن أرض الموخضة أمر ثابت بنفسه غني عن الاجتهاد فلم يكن تبعاً لغيره مما
لا يكون في ذلك العضو وذلك أن الحاجب عضو غير العين التي فيها البصر (مسئلة) وإذا كانت
العين قائمة أو فيها ياض وقال ذهب بصرها أو قل ذلك في عينه فقد قال أشهب يقبل قوله ويشار إلى
عينه أو إلى العين التي يدعى ذلك فيها وإن لم يستدل على كذبه حلف وأخذ ما ادعاه قال أشهب في
الموازنة إذا اختلف قوله بأمرين لم يكن له شيء ووجه هذا أنه لا طريق إلى معرفة صدقه إلا بمثل هذا
أو ما جرى من الضرب الذي مثله يحدث هذا يشهد له فإذا تبين كذبه باختلاف قوله بطلت دعواه
والله أعلم وأحكم وقال ابن حبيب وأضيق ولو ضرب فادعى أن جماع النساء ذهب منه فإن أمكن
أن يحتبر اختبر والاحلف وأخذ الدية فإن رجع إليه جماعة بقرب ذلك أو يبعده رد ما أخذ وكذلك
كل ما لا يقدر أن يعرف بالينة مثل أن يدعى ذهاب كلامه أو سمعه مع بقاء الجارحة فليختبر ثم يحلف
ويأخذ الدية ثم أزرع ذلك إليه رد ما أخذ وإن بعد قاله ابن الجاسم

﴿ ما جاء في عقل الشجاع ﴾

• وحديثي يحيى عن مالك

عن يحيى بن سعيد أنه

سمع سليمان بن يسار

يذكر أن الموخضة في

الوجه مثل الموخضة في

الرأس الآن تعيب الوجه

فيزداد في عقلها ما بينها

وبين عقل نصف الموخضة

في الرأس فيكون فيها

خسة وسبعون ديناراً

﴿ ما جاء في عقل الشجاع ﴾

ص • مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سليمان بن يسار يذكر أن الموخضة في الوجه مثل الموخضة في
الرأس الآن تعيب الوجه فيزداد في عقلها ما بينها وبين عقل نصف الموخضة في الرأس فيكون
بها خمس وسبعون ديناراً • ش قول سليمان أن الموخضة في الوجه مثل الموخضة في الرأس يدل
أن لها مثل حكمها يجب بكل واحدة منهما نصف عشر الدية وذلك أن معنى الموخضة من جهة اللغة
ما أوضح عن العظم وأظهره بوصول الشجة إليه وقطع مادونه من لحم وجلد وغير ذلك مما يستتره وهذا
موجود من جهة اللغة في كل عضو من أعضاء الجسد الآن أرض الموخضة الذي قدره الشرع بنصف
عشر الدية سواء عظمت الموخضة أو صغرت إنما يختص بموخضة الرأس والوجه لأن العظم واحد
وهو ججمة الرأس قال ابن القاسم في الموازنة وكل ناحية من الرأس في الموخضة وحد ذلك منتهى
الججمة فإن أصاب أسفل منها فهو من العنق لا موخضة فيه وقال أشهب كل ما لو نقتلته وصل إلى
الدماغ فهو من الرأس ووجه ذلك أن الخطر يعظم بوصول الجرح إلى ذلك العظم دون سائر عظام
الجسد فلذلك اختصت موخضته بهذا الحكم فإذا أطلق في الشرع الموخضة فإما تنطلق على الموخضة
التي ثبت لها هذا الحكم ولا تكون إلا في الوجه والرأس لما قد ساء وروى ابن وهب عن مالك في
الموازنة الموخضة في الرأس والوجه من اللحي الأعلى وما فوقه وليس في الأنف ولا في اللحي
الأسفل موخضة وفيها الاجتهاد وقال ابن القاسم في الحد الموخضة (مسئلة) وهذا إذا برئت على
شين لأنه عقل يختص بها لوصول الشجة إلى ذلك العظم فأما إذا برئت على شين وهو قبح الأثر فإنه
يزاد في موخضة الوجه والرأس بقدر ما شأنه بالاجتهاد شأنه قليلاً أو كثيراً وهذا قول مالك في الموازنة
وبه أخذ ابن القاسم قال ابن القاسم ولم يأخذ مالك بقول سليمان بن يسار يزداد في موخضة الوجه ما
بينها وبين نصف عقلها وقال مالك وما ساءت أن غيره قاله وقال ابن نافع عن مالك لا يزداد فيها شيء إلا
أن يكون شيئاً منكراً فيزداد في ذلك وقال أشهب لا يزداد لشينها شيء لأن فهادية موخضة وجه قول
مالك أن الوجه يختص بقبح المنظر دون الرأس لأنه ظاهر ولهذا المعنى تأثير في العييل كالذي في سائر
الجسد وإنما يختص عقل الموخضة بالشجة ووصولها إلى عظم الدماغ فأما الشين فإما هو معنى أزيد

بعد ذلك فيجب ان يكون فيه الاجتهاد ووجه قول أشهب ما احتج به من ازيدة الموضحة مقسرة
لا تختلف بصفرها ولا كبرها فلا تختلف بقج أثرها كوضحة الرأس ص **قال مالك والامر**
عليه عندنا ان في المنقلة خمس عشرة فريضة قال والمنقلة التي يطير فراشها من العظم ولا
يخرق الى الدماغ وهي تكون في رأس في الوجه **ش** وقوله ان في المنقلة خمس عشرة فريضة
يريد خمس عشرة من الابل فالفريضة معناها الواحد مما يجب به العقل من الابل ولا نعلم خلافا في
ذلك وأما المنقلة فهي من الشجاج ما خرج منها عظم يكسر الشجة له وبقي سائر العظم المشجوج وأقله
ان يظهر فراش العظم ووجه أعلاه

(فصل) وقوله وهي تكون في الرأس والوجه يريد انها تختص بذلك العظم دون غيرها كالموضحة
وان كانت المقلعة من جهة وضع اللغة ووجوده في غيرها من الاعضاء وأما الهاشمة فهي التي تهشم
العظم ولا يخرج شيء منه فان خرج شيء من العظم صارت منقلة ص **قال مالك الامر** المجتمع عليه
عندنا ان المأمومة والجائفة ليس فيهما قود **قال مالك والمأمومة** ما خرق العظم الى الدماغ ولا
تكون المأمومة الا في رأس وقد قال ابن شهاب ليس في المأمومة قود **قال مالك وما يصل الى**
الدماغ اذا خرق العظم **ش** وهذا على ما قال ان المأمومة وهي التي يصل منها الى الدماغ قدر غرز
ابرة فأكثر والجائفة وهي التي يصل منها الى الجوف مثل ذلك وليس في شيء منها قود وهذا قال أكثر
النفهاء وهو المروى عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال ابن المواز أجمع الفقهاء على ذلك الا
ربيعة والدليل على ما نقوله ان معنى القصاص ان يحدث عليه مثل ما جنى ولما كان الغالب من
هذه الجناية أنها لا تنقف على ما انتهت اليه في الجنى عليه بل تؤدي الى النفس لم يجز القصاص فيها
لأن قصد القصاص قصد الى اتلاف النفس (مسألة) وقال المغيرة في المجموعة انصاص في كل
جرح الا فيما أجمع العلماء على أنه لا قصاص فيه كالمأمومة والجائفة وكسر الفخذ ولا قود في كسر
الصلب قال ابن المواز وأجمعنا على أنه لا قصاص في عظام العنق والفخذ والصلب وشبه ذلك من
المثالب وقال ابن القاسم عن مالك في المجموعة القود في اللسان ان كان يستطاع القود منه ولا يخاف
وان كان مثله فلا قود فيه وقال أشهب أجمع العلماء أن لا قود في الخوف واللسان عندي مخوف فلا
قود فيه وقاله مالك قال القاضي أبو محمد وذلك كله مبنى على امكان المماثلة فان تأتت فيه ولم يعظم
الخوف على النفس وجب القصاص وان عظم الخوف لم يجب القصاص وهذا على ضربين أحدهما
مالا يمكن فيه القصاص لما تقدمناه ان الغالب منه الهلاك فلا يجب فيه القصاص من جرح كما لا يجب
القتل والضرب الثاني مالا يمكن فيه القصاص لتعذر استيفاء المثل والعلم به والقدرة على الموصل
اليه وذلك مثل جرح اللسان المذهب لبعض الكلام فقدر وى أشهب عن مالك في العتية فيمن
عض لسان رجل فقطع منه ما منعه الكلام شهرين ثم تكلم وقد نقص كلامه قال أحب الى أن
لا قود فيه لأنى أخاف أن يذهب من كلامه أكثر من ذلك وجميع الكلام ومن ضرب عين
رجل فابيضت فقد قال ابن المواز عن ابن القاسم وأشهب لا قود في البياض قال ابن المواز ان
كان أصاب دبعما أو غير ذلك فشجبه موضحة فانه يستقاده منه وان ابيضت عينه والافقها العقل وان
كان أصابه بما لا قود فيه كاللطمة أو الضربة بعضا من غير ان تدمى فان انخفضت عينه أقيده من
عينه فقط وان لم تنخفض فليس له الا عقلا وقال عبد الملك في المجموعة لا قود في العين الا ان تصاب
كلها فان أصيب بعضها قل أو أكثر فلا قود فيه لأنه لا يوقفه على حد والسمع لا قود في جميعه ولا

* قال مالك والامر عندنا
أن في المنقلة خمس عشرة
فريضة قال والمنقلة التي
يطير فراشها من العظم
ولا تخرق الى الدماغ وهي
تكون في الرأس وفي الوجه
* قال مالك الامر المجتمع
عليه عندنا أن المأمومة
والجائفة ليس فيهما قود
* قال مالك والمأمومة
ما خرق العظم الى الدماغ
ولا تكون المأمومة الا
في الرأس وقد قال ابن
شهاب ليس في المأمومة
قود * قال مالك وما يصل
الى الدماغ اذا خرق العظم

في بعضه اذ لا يقدر عليه وانما فيه العقل بحساب ما ذهب منه (مسئلة) ومن ضرب رجلا فأنشأ
 يده في الموازية والمجموعة قال ابن القاسم عن مالك فيها القود يضربه كما ضرب به فان شلت يده والا
 فعتقلها في مال الضارب (مسئلة) وأما كسر العظم في المجموعة والموازية قال مالك الأمر
 المجتمع عليه في كسر اليد والرجل القصاص قال أشهب وماعلمت من منع من الأهل العراق وقالوا
 اذ لا يستوى الكسر ان وهذا يفسد لأنه انما اختلف القود في الجراح لتجاوزه ومعنى قوله هذا
 أن الاغلب النكسر من المائلة وان المخالفة في ثقل وتندر كالفود في الموضحة وكقطع العضو من
 المفصل لا يستطاع في شيء من ذلك المائلة بخلاف الجائفة والمأمومة وكسر عظم الصلب فان الجائفة
 يبقى منها ان تنهى الى الموت وكان ذلك الغالب من حالها وقد أفاد عمر بن عبد العزيز من كسر
 العظام مما ليس بمتلف وبه قال ابن شهاب بوربيعة وقدر وي أشهب عن مالك في احدى قصبي
 اليد القصاص ان استطيع ذلك فعلق هذا بالتمكن من المائلة وقد حكى القاضي أبو محمد أن لا قود
 في كسر الفخذ لأنه متلف فأما غير الفخذ ففيه رأيان قال وذلك مبنى على امكان المائلة فان تأتت
 ولم يعظم الخوف على النفس وجب القصاص وان اشتد الخوف لم يجب (مسئلة) وأما عظام
 الصدر فقد قال أشهب لا قصاص فيه لأنه متلف رواه ابن المواز وقال ابن القاسم يسئل عنه أهل
 المعرفة فان كان غير مخوف اتقص منه وفي المجموعة والموازية في الاثنين لو قطعهما وأخرجهما
 ففيهما القود ولا قود في رصهما لأنه متلف وان قطعتهما فعلت به غير فاعل ص **قال مالك**
 الأمر عندنا ان ليس في يادون الموضحة من الشجاج عقل حتى تبلغ الموضحة وانما العقل في الموضحة
 شافوقها وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى الى الموضحة في كتابه لعمر بن حزم فجعل
 فيها خمساً من الابل ولم يقض الاثمة في القديم ولا في الحديث في يادون الموضحة بعقل **ش قوله**
 ليس في يادون الموضحة عقل يري شيئاً مقدراً كعقل الموضحة وأول الجراح الدامية هي التي يدمى
 الجلد منها ونقها ثم الخارصة وهي التي تشق الجلد ثم السهم حاق وهي التي تكشطه ثم الباضعة وهي
 التي تبضع اللحم ثم المتلاحمة وهي التي تقطع اللحم في عدة واضع ثم الملطاة وهي التي يبق بينها
 وبين انكشاف العظم سائر رقيق ثم الموضحة وقال ابن المواز الملطاة هي السهم حاق وهي التي لا تقطع
 الجلد وتشم العظم وتنشف الشعر وتدمى ولا تلتطخ من الجلد شيئاً والدامية هي التي تدمى ولا تقطع شيئاً
 من الجلد ولا تشم عظمها والباضعة هي التي تبضع في الرأس ولا تبلغ العظم وقال ابن حبيب أسماء
 الجراح في الوجه والرأس عشر أولها الدامية وهي التي تدمى الجلد بخدش ثم الخارصة وهي التي
 تخرس الجلد أي تنقصه وهي السهم حاق وهي تسلك الجلد كأنها تكشطه عن العظم ثم الباضعة تقطع
 اللحم بعد الجلد ثم المتلاحمة وهي التي أخذت في اللحم في غير موضع ثم الملطاة بينها وبين العظم صفاق
 رقيق ثم الموضحة وهي التي توضع عن العظم ثم الهائنة وهي التي تهشم العظم ثم المنملة وهي التي تطير
 فراش العظم مع الدواء أو هشمته وان لم يطر وصرعته وبينها وبين الدماغ صفاق صحيح ثم الدامغة وهي
 ما أنفضى الى الدماغ فكل ما ذكرناه قبل الموضحة فال كان عمداً ففيه القود قال الله تعالى والجروح
 قصاص وان كان خطأ ففيه الاجتهاد وليس فيه عقل مسمى فلما الموضحة وهي التي كشفت اللحم عن
 العظم فال كانت في رأس والوجه ففيها نصف عشر الدية وان كانت في سائر الجسد ففيها حكومة وفيها
 القود ان كانت عمداً ثم الهائنة وهي التي هشمت العظم وفيها ما في الموضحة من الدية وأما القصاص
 فسندكر حكمها بعد هذا ان شاء الله تعالى ص **قال مالك** عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب

* قال مالك الأمر عندنا
 أنه ليس في يادون الموضحة
 من الشجاج عقل حتى
 تبلغ الموضحة وانما العقل
 في الموضحة ها فوقها
 وذلك أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم انتهى الى
 الموضحة في كتابه لعمر و
 ابن حزم فجعل فيها خمساً
 من الابل ولم تقض الاثمة
 في القديم ولا في الحديث
 في يادون الموضحة بعقل
 * وحدثنى يحيى عن مالك
 عن يحيى بن سعيد عن
 سعيد بن المسيب

أنه قال كل نافذة في عضو من الأعضاء ففيه ثلث عقل ذلك العضو * مالك كان ابن شهاب لا يرى ذلك
وأن لا يرى في نافذة في عضو من الأعضاء في الجسد أمر مجتمع عليه ولكني أرى فيها الاجتهاد يجتهد
الامام في ذلك وليس في ذلك أمر مجتمع عليه عندنا * ش قول ابن المسيب ان في كل نافذة في
عضو ثلث عقله وأنكره ابن شهاب وغيره من العلماء وقال مالك إنما يكون فيه الاجتهاد يريد والله
أعلم ان جرح الخطأ لا يعقل حتى يبرأ فان يرى على غير شين فلا شيء فيه وان يرى على شين ففيه
الحكومة وهو ما يؤدى اليه اجتهاد المجتهد فلما نقص ذلك الجرح الذي جنى عليه من مناوله ذلك
العضو وليس فيه عقل مقدر فيوقف عنده قال أشهب وقد وقف قوم فيادون الموضحة قبر من الدية
قال مالك والأصل لذلك التوقيف وأول من كتب به معاوية ثم طرحه عمر بن عبد العزيز حين ولي
وقد أنكر مالك ما روى عنه انه حدث به عن عمر وعثمان في المظلة قال القاضي أبو محمد إنما قلنا ان
فيادون الموضحة الاجتهاد وهو الحكومة وكذلك جرح الجسد لان مقدار العقل لا تؤخذ بالقياس
وليس في ذلك شرع مقدر وهو أن يقول المجنى عليه لو كان عبدا كم كان يساوى سلبا فيقال لمائة
دينار ثم يقوم وبه الجرح فيساوى ثمانين فيعلم ان الجنابة قد نقصت خمس قيمته فيلزم الجاني خمس دية
وأنما أوردت هذا الفصل هنا وقد تقدم لغيره لانه قال فيه بان المقادير لا تثبت بالقياس وقد ذكرته في
أحكام الفصول (مسئلة) وأما الجائفة اذا كانت نافذة في الموازية عن مالك من رواية ابن القاسم
وأشهب وغيرهما فيأدية جائفتين ثلثا الدية قال ابن القاسم في المجموعة وهو أحب قول مالك إلى قال
أشهب وقد قضى بذلك أبو بكر الصديق وقال مالك في العمد والخطأ قال مالك ولو انخرق ما بينهما
لكانت واحدة ص * قال مالك الأمر عندنا ان المأمومة والمنقلة والموضحة لا تكون الا في
الوجه والرأس فما كان في الجسد من ذلك فليس فيه الا الاجتهاد قال مالك فلا يرى اللحي الأسفل
والأنف من الرأس في جراحيهما لانهما عظام منفردان ورأس بعدهما عظم واحد * ش قوله
ان المأمومة والمنقلة والموضحة لا تكون الا في الوجه والرأس على ما تقدم ان ذلك مختص بعظم واحد
وهو الجمجمة ولذلك قال مالك والرأس بعد اللحي الأسفل والأنف عظم واحد لما في جرح الجمجمة من
الخطر فجعل لجرحهما ارشامقدرا ولا يعتبر بما تبرأ عليه فقد تبرأ على غير شين فيسقط ارشه فجعل فيه
ارشامقدرا زجرا وباعثا على نهاية التعرز والتوقي لاسيما مع اختصاص ارش الموضحة والمنقلة بمال
الجاني فأما الموضحة والمنقلة فتكون في الوجه والرأس جميعا أما المأمومة فقد روى ابن القاسم
 وغيره عن مالك في الموازية والمجموعة لا تكون المأمومة الا في الرأس وما يصل الى الدماغ ولو بعد
بمدخل ابرة وقال أشهب لو ضرب به فأطار أنفه ثم نفذت الضربة الى دماغه ففي ذلك دية وثلث يريد ان
وصل الى الدماغ حيث كان فهو مأمومة سواء وصل من الوجه أو من الرأس وقال أشهب كل ما نفذت
منه وصل الى الدماغ فهو من الرأس وهو لما تقدم من قول مالك

(فصل) ولا يرى اللحي الأسفل والأنف من الرأس هذا مذهب مالك وجميع أصحابه وقال الشافعي
الأنف من الوجه واللحي الأسفل من الرأس ص * مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن عبد
الله بن الزبير أقاد من المنقلة * ش قوله ان عبد الله بن الزبير أقاد من المنقلة بما اختلف فيه من
العلماء فقال أبو بكر الصديق لا قود فيه وقاله المغيرة في المجموعة ورأه ابن القاسم وغيره عن مالك
في المجموعة والموازية قال عنه ابن نافع لا يرى ما صنع ابن الزبير ولم يرض عليه الأمر وقال القاضي
أبو محمد فيهما روايتان احدهما وجود القود والاخرى نفيه وجه الوجوب ان أمرها أخف من

أنه قال كل نافذة في عضو
من الاعضاء ففيه ثلث عقل
ذلك العضو * وحدثنى
مالك كان ابن شهاب
لا يرى ذلك وأنا لا أرى
في نافذة في عضو من
الاعضاء في الجسد أمرا
مجتمعا عليه ولكني أرى
فيها الاجتهاد يجتهد الامام
في ذلك وليس في ذلك
أمر مجتمع عليه عندنا
* قال مالك الامر عندنا
أن المأمومة والمنقلة
والموضحة لا تكون الا
في الوجه والرأس فما كان
في الجسد من ذلك فليس
فيه الا الاجتهاد * قال
مالك فلا يرى اللحي
الاسفل والأنف من
الرأس في جراحيهما لانهما
عظام منفردان والرأس
بعدهما عظم واحد
* وحدثنى يحيى عن مالك
عن ربيعة بن أبي عبد
الرحمن أن عبد الله بن
الزبير أقاد من المنقلة

الأمومة لأن أكثر ما فيها رضى العظم مع بقاء الصفاق وذلك لا يكون منه التلف غالباً لأن أكثر ما فيه القود ووجهه منى القود انه جرح كسر عظم الرأس فلم يكن فيه قود كالأمومة (مسئلة) وأما الهاشمة ففي الموازية والمجموعة لا قود في الهاشمة الرأس لأنها لا بد أن تعود منقلة وقال أشهب فيها القصاص الآن تنتقل فتصير منقلة فلا قود فيها وقال ابن المواز يريد استقدامها موصحة أن لم تستقل بالشجة الأولى وتزيد على الهشم فان هشم مثل الأولى فهو حقه وان برئت موصحة ولم تبلغ الهشم لم يكن له شيء لأنه ليس عنده فضل عقل بين الموصحة والهاشمة وما قاله أشهب صواب أن كان يرى الجرح موصحة ثم هشم فمالوا كانت الضرر به هاشمة لم يكن فيها قود على قول مالك وهذا في شجاج الرأس وروى ابن القاسم عن مالك في هاشمة الجسد القود الا ما هو مخوف كالنخذه وروى ابن المواز عن ابن القاسم وأشهب يقاد من موصحة الجسد ومنقلته وقد تقدم من رواية القاضي أبي محمد في المنع من القود في كسر عظام الجسد والله أعلم (فرع) واذا اقتص من الجرح فحدث من ذلك على وجه السرايه زيادة على ما أقيده من الجرح لم يضمن خلافاً لأبي حنيفة والدليل على ما نقوله انه قطع استحق عليه بسبب كان منه فليضمن كالقطع في السرقة والله أعلم

✽ ما جاء في عقل الاصاب ✽

✽ ما جاء في عقل
الاصاب ✽
✽ وحدثنى يحيى عن مالك
عن ربيعة بن أبي عبد
الرحمن أنه قال سألت سعيد
ابن المسيب كم في أصبع
المرأة فقال عشر من
الابل فقلت كم في أصبعين
قال عشرون من الابل
فقلت كم في ثلاث فقال
ثلاثون من الابل فقلت
كم في أربع قال عشرون
من الابل فقلت حين عظم
جرحها واشتدت مصيبتها
نقص عقلها فقال سيد
أعراق أنت فقلت بل عالم
متثبت أو جاهل متعلم
فقال سعيد هي السنة
يا ابن أخي

ص ✽ يحيى عن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال سألت سعيد بن المسيب كم في أصبع المرأة فقال عشر من الابل فقلت كم في أصبعين قال عشرون من الابل فقلت كم في ثلاث فقال ثلاثون من الابل فقلت كم في أربع قال عشرون من الابل فقلت حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها نقص عقلها فقال سعيد أعراق أنت فقلت بل عالم متثبت أو جاهل متعلم فقال سعيد هي السنة يا ابن أخي ش قوله ان في ثلاثة أصابع من يد المرأة ثلاثين من الابل وفي أربعة أصابع عشرون على أن المرأة تساوى الرجل في ارش الجنائيات حتى تبلغ ثلث الدينة فتكون على النصف من دية الرجل خلافاً لأبي حنيفة والشافعي في قولهما ان المرأة نصف دية الرجل فياقل وكثر من الجنائيات والدليل على ما نقوله انه اجماع الصحابة لأنه مروى عن عمرو بن عبد الله بن عباس وزيد بن ثابت رضي الله عنهم ولا تجب عند أحد من الصحابة خلافهم وما روى في ذلك عن عمرو بن عبد الله بن عباس ومعاذ بن جبل رضي الله عنهم لا تثبت قال ذلك أبو بكر بن الجهم وانما تثبت عن زيد بن عباس مساواة الرجل في الموضحة فألحق الفقهاء ما دون الثلث بذلك لأن الثلث حد في الشريعة بين القليل والكثير قال أبو بكر بن الجهم وهو قول الفقهاء السبعة بالمدينة قال ابن هرم وهو من كبار التابعين وانما أخذنا ذلك عن الفقهاء ودليلنا من جهة المعنى ان هذا ارش نقص عن الدية فوجب ان تساوى فيه الذكرا والانتى كالجنين فيه غرة ذكرا كان أو انتى (مسئلة) وهذا ما دون الثلث فإذا بلغ الثلث فقل قال الشيخ أبو بكر بن الجهم ان الاجماع قد وقع في الثلث انها ترجع الى حساب دينها بنصف ما في جرح الرجل والله أعلم وأحكم (فرع) اذا ثبت ذلك فان كان الجراح التي تبلغ الثلث من ضربة واحدة فحكمها حكم الجرح الواحد وان كانت في ضربات فان كانت في فور واحد فهي كضربة واحدة قاله مالك في الموازية خلافاً لعبد الملك بن الماجشون واحتج أشهب لقول مالك بالسارق ينقل المتاع من البيت قليلاً قليلاً يدخل ويخرج فان حكمه حكم ما يخرج في مرة واحدة فان أخذ شيئاً ثم بدله فأخذ غيره فلكل واحدة حكمه وكذلك لو جرحها جرحاً لا يبلغ ثلث الدية ثم بدله فجرحها جرحاً آخر لكان لكل جرح حكمه كما

لو باعد ما بينهما

(فصل) وقول ربيعة حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها نقص عقلها اعتراض على فتوى ابن المسيب الآن يتقصى بارش الموضحة أو وضع في جانب رأسه موضحة صغيرة وفي الجانب الآخر مثلها له عشر من الابل وإذا أوضح مثل تينك الموضحتين وصل منهما بما هو أعظم منه ماله خمس من الابل فكما عظمت مصيبتها نقص ما يأخذ ولا خلاف في صحة هذا ولذلك قال له ابن المسيب اعراق أنت بمعنى التنبيه على ضعف حجته قال أهل العراق كانوا عند أهل المدينة موصوفين بالتقصير عن درجتهم والبحث عن المسائل والتنكير عنها والاعتراض عليها بالحجج الضعيفة حين لم يكن عندهم من الأصول ما كان عند أهل المدينة فكان تغريهم واعتراضهم متعلقا برأى لا يستند إلى أصول وإنما معنى ذلك تقصيرهم فيه عن درجة أهل المدينة لا تغريهم منه وخلوهم من نيل درجة الإمامة فيه والله أعلم وأحكم

(فصل) وقول ربيعة بل عالم مثبت أو جاهل متعلم يريد أنه لا يعترض في هذا الاعتراض الذي ظنه به وإنما يعترض اعتراض رجل من أهل العلم قد علم المسئلة إلا أنه يعترضه فيها شبهة فأراد أن يثبت ما علم بأزالة تلك الشبهة أو سؤال جاهل يريد التعلم فسأل عنها فلما علم ما لم يعلم اعترضته الشبهة التي أوردتها فأراد أن يزيلها في نفسه وقول ابن المسيب أنها السنة يحتمل أن يريد أنها سنة النبي صلى الله عليه وسلم فقد روى ذلك القاضي أبو محمد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يريد أن السنة قد قررت في الشرع أن تعظم المصيبة ويقل الارش فلا تنكره ولعله ذكره له أو أمثاله والله أعلم وأحكم ص قال مالك الأمر عندنا في أصابع الكف إذا قطعت فقد تم عقلها وذلك أن خمس الأصابع إذا قطعت كان عقلها عقل الكف وخسين من الابل في كل أصبع عشرة من الابل قال مالك وحساب الأصابع ثلاثة وثلاثون دينارا وثلاث دينار في كل أتملة وهي من الابل ثلاث فرائض وثلاث فريضة ش قوله في الأصابع إذا قطعت فقد تم عقلها يريد أن في كل أصبع عشر من الابل فإذا قطعت الأصابع كلها ففيها خسون وذلك عقل اليد سواء قطعت الأصابع وقطعت الكف أو اليد من المرفق أو المنكب وقد روى ابن المواز وغيره عن مالك إذا قطعت أصابع الكف تم عقلها خمسمائة كما لو قطعت من الكف أو المنكب قال عنه ابن وهب وكذلك رجله من الورك فيها مثل ما في قطع الأصابع قال ابن القاسم وأشهب ولو قطع فأشله ساعده فاعلم عليه دية الكف وهو من الذهب خمسمائة دينار لكل أصبع مائة دينار ومن الورك ستة آلاف درهم لكل أصبع ألف درهم ومائتا درهم

(فصل) وقوله وحساب الأصابع ثلاثة وثلاثون دينارا وفي الأصبع ثلاث أنامل في كل أتملة ثلاث المائة وذلك ثلاثة وثلاثون وثلاث قال ابن المواز عن مالك الإبهامان فيهما مائتان فإذا قطعتا ففيهما عشر من الابل في كل واحد منهما خمس لأنها إذا ذهبت فقد ذهبت المنفعة وإبهام الرجل مثلها قال وما سمعت فيه شيئا وهو رأي قال ابن سحنون وروى ابن كنانة عن مالك في الإبهام ثلاثة أنامل في كل أتملة ثلاث دية الأصابع قال واليه يرجع مالك وأخذ أصحابه بقوله الأول وجه القول الأول ما احتج به أشهب قال لولزم في بقية الإبهام الذي في الكف دية للزوم في سائر الأصابع أن يكون لها في مثل ذلك دية أتملة رابعة وهذا خلاف الأمة وجه القول الثاني أن هذا أصبع فكانت أناملها ثلاثا أصل ذلك سائر الأصابع

قال مالك الأمر عندنا في أصابع الكف إذا قطعت فقد تم عقلها وذلك أن خمس الأصابع إذا قطعت كان عقلها عقل الكف وخسين من الابل في كل أصبع عشرة من الابل قال مالك وحساب الأصابع ثلاثة وثلاثون دينارا وثلاث دينار في كل أتملة وهي من الابل ثلاث فرائض وثلاث فريضة

﴿ جامع عقل الاسنان ﴾

﴿ جامع عقل الاسنان ﴾
 وحدثني يحيى عن مالك
 عن زيد بن أسلم عن مسلم
 ابن جندب عن أسلم مولى
 عمر بن الخطاب أن عمر
 ابن الخطاب قضى في
 الضرس بجعل وفي
 الترقوة بجعل وفي الضلع
 بجعل وحدثني يحيى
 عن مالك عن يحيى بن
 سعيد أنه سمع سعيد بن
 المسيب يقول قضى عمر
 ابن الخطاب في الاضراس
 بعير وقضى معاوية بن
 أبي سفيان في الاضراس
 بخمسة أبخرة قال سعيد
 ابن المسيب فالدية تنقص
 في قضاء عمر بن الخطاب
 وتزيد في قضاء معاوية
 فلو كنت أنا لجعلت في
 الاضراس بعير بن بعير بن
 فتلك الدية سواء وحدثني
 يحيى عن مالك عن يحيى
 ابن سعيد عن سعيد بن
 المسيب أنه كان يقول اذا
 أصيب السن فاسودت
 ففها عقلها تاما فان طرحت
 بعد ان اسودت ففها
 عقلها ايضا تاما

ص وحدثني يحيى عن مالك عن زيد بن أسلم عن مسلم بن جندب عن أسلم مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب قضى في الضرس بجعل وفي الترقوة بجعل وفي الضلع بجعل وحدثني يحيى عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول قضى عمر بن الخطاب في الاضراس بعير وقضى معاوية بن أبي سفيان في الاضراس بخمسة أبخرة قال سعيد بن المسيب فالدية تنقص في قضاء عمر بن الخطاب وتزيد في قضاء معاوية فلو كنت أنا لجعلت في الاضراس بعير بن بعير بن فتلك الدية سواء ش قوله قضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الاضراس بعير بعير وقضى معاوية بخمسة أبخرة ورأى سعيد بن المسيب بعير بن بعير بن في كل ضرس واستحسن عمر بن عبد العزيز قول ابن المسيب لمافيه من موافقة عقل جميعها الدية الكاملة لانها تزيد على قضاء معاوية وتنقص في قضاء عمر قال ابن مزين وسألته عن ذلك فقال تفسير ذلك ان عمر بن الخطاب كان يجعل في الاضراس بعير بعير او الاضراس عشرة ون كان يجعل في الاسنان خمسة والاسنان اثنا عشر أربع ثنايا واربع باعيات واربع أنياب فدية جميع ذلك ثمانون بعيرا فنقصت عن دية النفس عشرون بعيرا قال وكان معاوية بن أبي سفيان يجعل في الاضراس خمسة خمسة فجميع ذلك ستون ومائة فقد زاد على دية النفس ستين وقال سعيد لو كنت أنا لجعلت في الاضراس بعير بن بعير بن فذلك أربعون بعيرا وفي الاسنان خمسة خمسة فذلك ستون تمام المائة دية كاملة والذي قاله معاوية هو المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وسيأتي بعد هذا ان شاء الله تعالى من الأصل وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي لما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال في السن خمس من الابل وعند ابن مزين يقول الاضراس ستة عشر ويزيد في الاسنان أربع ضواحك وهي التي تلي الأنياب وتتصل بالاضراس ص وحدثني يحيى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول اذا أصيب السن فاسودت ففها عقلها تاما فان طرحت بعد ان اسودت ففها عقلها ايضا تاما ش قوله ان اسودت السن ففها العقل تاما ثم ان طرحت ففها العقل ايضا تاما يدا اسودادها يوجب فيها العقل التام قال القاضي أبو محمد خلافا للشافعي في قوله اذا ضربت فاسودت ففها حكومة قال والدليل على ما نقله انه اذا اسودت فقد ذهبت منعتها فوجب بذلك الدية قال ثم اذا طرحت بعد ذلك وجبت دية أخرى لذهاب الجال بها كالأنف يضرب فيذهب الشم ففها الدية ثم اذا قطع بعد ذلك ففها دية أخرى وفي الموازية عن أشهب عن عمر وعلى وابن المسيب وعند من التابعين انها اذا اسودت وجب عقلها ولم يبلغني عن أحد من العلماء خلافا وما اذا طرحت بعد اسودادها ففها بعض الخلاف قال ابن شهاب وأبو الزناد فيها حكومة كالعين العائمة قال ابن المواز العين القائمة لم تنبق فيها منفعة لان السن السوداء بقيت فيها قوتها وأكثر منافعتها فظاهر قوله ان الأمر بالعكس فما قاله القاضي أبو محمد من ان السن اذا اسودت فقد ذهب جالها وبقيت منعتها فاعما وجبت الدية الاولى باسودادها لذهاب جالها وجبت الدية الثانية لذهاب منعتها وهو الأظهر عندى والله أعلم ويدل على ذلك ان السن اذا اضطربت اضطربا شديدا وجبت فيها الدية لذهاب منعتها ثم ان طرحت فقد وجبت فيها حكومة لذهاب ما فيها من جال ومنفعة كاليد السلاء والعين للقائمة فلو كانت السن السوداء ذهبت منعتها لم يجب على من طرحها الاحكومة وقد حكى ابن مزين عن عيسى بن دينار

ما يؤدى ذلك قال وسألته عن قول سعيد بن المسيب السن اذا أصيبت فاسودت فالعقل فيه تام تأخذ به قال نعم به أخذت لم قال لأن منفعتها سوداء وبيضاء واحدة قال ابن مزين وأخبرني يحيى بن يحيى عن ابن نافع مثله (مسئلة) فان تغير لونها الى حرة أو خضرة أو اصفرار قال أشهب فى الموازية الخضرة أقرب الى السواد من الحرة ثم الصفرة فله من قدر ما ذهب من يابضها الى ما بقى منه الى الاسوداد ونحوه قال ابن القاسم فى العتية وذلك انه ذهب بعض ما يجب به الدية فوجب من الدية بقدره (مسئلة) ولو ضربت ففكرت فان كان تحر كاشديدا قال أشهب ينتظر بها سنة فان اشتد اضطرابها بعد السنة فهى كالمعلقة تم عقها وان كان اضطرابا خفيفا عقل لها بقدره (فرع) اذا طرحت السن من شجها ففها الدية كاملة وكذلك ان كسرت من أصل شجة استمرت فيها لا عبط لما بقى من السن من موضع شجها شئ كهيئة الذكر بعد الحشفة قاله أشهب فى الموازية

﴿ العمل فى عقل الأسنان ﴾

ص * مالك عن داود بن الحصين عن أبي غطفان بن طريف المري أنه أخبره أن مروان بن الحكم بعثه الى عبد الله بن عباس يسأله ماذا فى الضرس فقال عبد الله بن عباس فيه خمس من الابل قال فردت مروان الى عبد الله بن عباس فقال أنجعل مقدم الفم مثل الاضراس فقال عبد الله بن عباس لولم تعتبر ذلك الابل اصابع عقلها سواء * مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يسوى بين الأسنان فى العقل ولا يفضل بعضها على بعض * قال مالك والأمر عندنا بالاضراس عقلها سواء وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فى السن خمس من الابل والضرس سن من الأسنان لا يفضل بعضها على بعض * قول ابن عباس رسول مروان فى الضرس خمس من الابل على ما تقدم مما يقتضيه حديث النبی صلى الله عليه وسلم فى السن خمس من الابل وذلك عام لأن اسم السن واقع على الاضراس وغيرها وانما خص بعضها باسم يخصها فقدم الفم يقال له الثنايا

(فصل) وقول ابن مروان أنجعل مقدم الفم مثل الاضراس بين ان الاضراس عنده ما داخل الفم وانه اعتقد المخالفة بينهما لاختلاف منافعهما وارتاب فى ذلك فحقق ابن عباس قوله وتبين وجه الصواب فى حكمته وقال لولم يعتبر ذلك الابل اصابع عقلها سواء وقدر وى من غير هذا الوجه أنه قال عقلها واحد وان اختلفت منافعها وابن عباس من أهل اللسان والتقدم فى الفصاحة ولا خلاف بين الامنة الاحتجاج بقوله فيما يعود الى اللغة لازم فثبت بذلك ان معنى الاعتبار القياس والله أعلم

﴿ ما جاء فى دية جراح العبد ﴾

ص * مالك انه بلغه ان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار كانا يقولان فى موشحة العبد نصف عشر ثمنه * ش قولهما فى موشحة العبد نصف عشر ثمنه يريدان نصف عشر قيمته وجعلت هذه الشجاج التى هى الموشحة والمنقلة والجائفة والمأمومة مقدرة من قيمة العبد بحسب قدرها من دية الحر قال ابن مزين سألت عيسى عن ذلك لم يجعل فى يده ورجله وهو نصف قيمته وفى غير ذلك من جراحات جسده مثل السن وما أشبهها مما جاء فيه للحر عقل مسمى كما جاء فى الاربعة الاشياء التى أجزوا من العبد فى قيمته مجزاها من الحر فى دية فقال ان الموشحة والمنقلة والجائفة قد تبرأ وتعود

﴿ العمل فى عقل الأسنان ﴾

* وحدثنى يحيى عن مالك عن داود بن الحصين عن أبي غطفان بن طريف المري انه أخبره ان مروان بن الحكم بعثه الى عبد الله بن عباس يسأله ماذا فى الضرس فقال عبد الله بن عباس فيه خمس من الابل قال فردت مروان الى عبد الله بن عباس لولم تعتبر ذلك الابل اصابع عقلها سواء * وحدثنى يحيى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه كان يسوى بين الأسنان فى العقل ولا يفضل بعضها على بعض * قال مالك والأمر عندنا ان مقدم الفم والاضراس والانياب عقلها سواء وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فى السن خمس من الابل والضرس سن من الأسنان لا يفضل بعضها على بعض

﴿ ما جاء فى دية جراح العبد ﴾

* وحدثنى يحيى عن مالك انه بلغه أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار كانا يقولان فى موشحة العبد نصف عشر ثمنه

* قال مالك والأمر عندنا
 ان في موخة العبد نصف
 عشر ثمنه وفي مأمومته
 وجانفته في كل واحدة
 منهما ثلث ثمنه وفيما سوى
 هذه الخصال الأربع مما
 يصاب به العبد ما نقص
 من ثمنه فينظر في ذلك
 بعلمايصع العبد ويرأكم
 بين قيمة العبد بعد ان
 أصابه الجرح وقيمه
 صحيحا قبل أ. يصيبه هذا
 ثم يفرم الذي أصابه ما بين
 القيتين * قال مالك في
 العبد اذا كسرت يده أو
 جلده ثم صرح كسره فليس
 على من أصابه شيء فان
 أصاب كسره ذلك نقص
 أو عثل كان على من أصابه
 قدر ما نقص من ثمن العبد
 * قال مالك الأمر عندنا
 في القصاص بين المالك
 كهيئة قصاص الاحرار
 نفس الامة بنفس العبد
 وجرحها بجرحه فاذا قتل
 العبد عبدا عبدا خير سيد
 العبد المقتول فان شاء
 قتل وان شاء أخذ العقل
 فان أخذ العقل أخذ قيمة
 عبده وان شاعرب العبد
 القاتل أن يعطى ثمن العبد
 المقتول فعل وان شاء
 أسلم عبده فاذا أسلمه
 فليس عليه غير ذلك وليس
 لرب العبد المقتول اذا
 رأسباه ذلك بمنزله في القتل

(فصل) فان كسر يده أو رجله ثم صح بر يد دون شين ولا نقص فليس على من أصابه شيء وأما في الخط فقدره ظاهر وأما العمد فعليه في الادب الذي يكون فيه اردع والجزع عن مثل هذا وليس عليه غرم لأن برأه على غير شين وعودته الى ما كان عليه نادر شاذ وروى ابن مزين عن عيسى بن دينار ليس على الجاني غرم ما أنفق عليه سيده في جبره والقيام عليه الا الادب الموجه ان كان جرحه عمد والله أعلم وأحكم

أخذ العبد القاتل ورضي به أن يقتله وذلك في القصاص ، كله بين العبيد في قطع اليد والرجل وأشباه ذلك بمنزلة في القتل

وان كانت هذه وارادة في التوراة فان شرع من قبلنا لازم لنا اذا ورد في القرآن أو حديث صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم حتى نسخه وقد احتج مالك في أن الأب يستأمر ابنته في انكاحها بقوله تعالى في سورة القصص اني أريد أن أنكحك أحدى ابنتي هاتين ولم يدكر استئارا ودليلنا من جهة القياس أن كل شخصين جرى بينهما القصاص في الأنفس فإنه يجري بينهما في الأطراف كالحرين

(فصل) وقوله واذا قتل العبد عبدا عمدا خير سيد العبد فان شاء قتل يريده العبد القاتل وان شاء أخذ العقل يريده ان شاء غفاعة القتل فيكون سيد القاتل بالخيار بين أن يدفع اليه قيمة عبده المقتول لانه الذي أتلف عليه أو يسلم اليه العبد الجاني لانه ليس عليه أكثر من ذلك وقال الشافعي سيد الجاني مخير بين أن يفقد يبارش الجناية أو يسلمه بالبيع فان كان ثمنه قدر ارش الجناية كان الباقي لسيد الجاني والدليل على ما نقوله انه لا يخلو أن تكون الجناية متعلقة بمال السيد أو رقة العبد ولا يجوز أن تتعلق بمال السيد لان ذلك يوجب أخذ ما من جميع ماله فلم يبق إلا أن تتعلق برقة العبد وذلك يوجب استحقاق رقبته لان ذلك معنى تعلقها برقة العبد وانتقالها اليه وقول الشافعي يخرج على ما ذكر بعده مال مالك في جناية العبد على اليهودي أو النصراني ولعلهاراية ص قال مالك في العبد المسلم يجرح اليهودي أو النصراني ان سيد العبد ان شاء أن يعقل عنه ما قد أصاب فعل أو أسامه فيباع فيعطى اليهودي أو النصراني من ثمن العبد ان شاء أن يعقل عنه ولا يعطى اليهودي ولا النصراني عبدا مسلما ش وهذا على ما قال ان العبد اذا جرح الكتابي فتعذر القصاص لانه لا يعقل مسلم وان كان عبدا بكافرا وان كان حرا واه يبيح بن يبيح عن ابن القاسم ولو قتلته الذمي فقد اختلف فيه قاله ابن المواز عن ابن الهاشم قال وأحب إلى أن يقتل به ورواه يحيى بن يحيى عن ابن القاسم في العتبية وقاله أشهب وقال ابن المواز وقد قال ابن القاسم أيضا يضرب ولا يقتل وقاله أصبغ وقال سحنون انما عليه قيمته كسلعة وروى ابن المواز عن مالك ليس بين العبد المسلم والذمي قود في نفس ولا جرح لان في هذا حرية وفي هذا اسلا

(فصل) وقوله فان لسيد عبده أن يعقل يريده أن يؤدى عقل الجرح ان شاء فان أبى من ذلك وأسلمه فقد قال ههنا انه يباع فيعطى من الثمن عقل الجرح فان قصر عن العمل فليس لليهودي والنصراني غير ثمنه وان زاد على العمل أعطى منه قدر العقل قال ابن مزين سألت يريده عيسى بن دينار عن قول في هذه المسئلة أخطأ وفي الكتاب أم ما معناه قال ابن الهاشم هو خطأ في الكتاب وقد كان يقرأ مالك فلا يغيره وانما الأمر فيه اذا أسلمه سيده يبيع فأعطى الكتابي أو غيره ممن على غير الاسلام عن جميع العبد كائنا ما كان وان كان أكثر من الدية وهو قول مالك وهذا الذي أنكره ابن القاسم يحتمل أن يكون رواية عن مالك قديمة ثم رجع منها الى ما سمعه منه ابن القاسم واستصوبه ولذلك لم يكن تغير في كتابه لما كان قد طار عنه وشاع مع احتماله وقد أخذ الشافعي بهذه الرواية الثانية التي في الموطأ والله أعلم وأحكم لان التعليل في آخر المسئلة يمنع هذا القول وهو قوله ولا يعطى اليهودي والنصراني عبدا مسلما لانه اذا منع الاسلام من أن يدفع اليه وجب أن يباع عليه ويدفع اليه جميع ثمنه لو ابتاعه أو ورثه أو أسلم عنده وأما اذا لم يدفع اليه منه الا قدر ارش جنايته فهذا يقتضي انه لم يبع عليه وانما يبيع ليو في ارش جنايته استحق وأما الاستحقاق فلم يتعلق بعينه ولا حكمه فيجب أن يكون هذا حكمه لو كان نصرانيا جرح نصرانيا أو كان مسلمانا جرح مسلمانا والله أعلم وأحكم

* قال مالك في العبد المسلم يجرح اليهودي أو النصراني ان سيد العبد ان شاء أن يعقل عنه ما قد أصاب فعل أو أسلمه فيباع فيعطى اليهودي أو النصراني من ثمن العبد أو ثمنه كله ان أحاط بثمنه ولا يعطى اليهودي ولا النصراني عبدا مسلما

﴿ ما جاء في دية أهل الذمة ﴾

ص ﴿ مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز قضى أن دية اليهودى أو النصرانى إذا قتل أحدهما مثل نصف دية الحر المسلم ﴾ ش قوله رضى الله عنه أن دية اليهودى أو النصرانى على النصف من دية المسلم وبهذا قال مالك وقال أبو حنيفة مثل دية المسلم وقد روى عن عمرو بن العاصى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال دية الكافر نصف دية المؤمن ولم يرد من طريق صحيح غير أنه قد ورد من مثل هذا الطريق وأضعف منه دية الكافر مثل دية المسلم وتأول أحبا بذلك عنه لتسامح فى تأويل ما لم يصح استناده اذ معنى المثل هذا فى العين والجنس وقد قال مالك فى الموازية ما عرفت فى نصف الدية فيهم الا قضاء عمر بن عبد العزيز وكان امام هدى وأنا أتبعه ودليلنا من جهة المعنى أن الكثير نقص يؤثر فى القصاص فوجب أن يؤثر فى نقصان الدية بينه وبين من تكمل دية كالرك ووجه آخر أن نقص الكثير أعظم من نقص الاثوة بدليل أن الاثوة لا تمنع القصاص والكفر يمنعها فاذا كانت الاثوة تؤثر فى نقص الدية فبأن يؤثر فيه الكفر أولى وأحرى (مسئلة) فاذا ثبت أن دية الكتابى أقل من دية المسلم فهى نصف دية المسلم وقال الشافعى ثلث دية المسلم والدليل على ما نقوله ان هذا انقص يمنع مساواة الرجل المسلم فى الدية فلم يقصر دعا على الثلث انقص الاثوة ص ﴿ قال مالك الأمر عندنا أن لا يقتل مسلم بكافر إلا أن يقتله مسلم قتل غيلة فيقتل به ﴾ ش وهذا على ما قال انه لا يقتل مسلم بكافر يريد أن يقتله وهو مسلم فانه لا يقتل به ولو قتله وهو كافر ثم أسلم لقتل به فانه يمنع وجوب القصاص ولا يمنع استيفاءه وبه قال الشافعى وقال أبو حنيفة يقتل المسلم بالذمى والدليل على ما نقوله ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يقتل مؤمن بكافر وتعليقنا من جهة المعنى انه ناقص بالكفر فلم يجبه القود على المؤمن كالمستأمن (مسئلة) ويقتل الكافر بالمسلم ولا خلاف فيه وأما القصاص فى الأطراف فقد قال مالك فى الموازية والمجموعة لا قصاص بينهما فى الأطراف وروى عن مالك انه توقف فى ذلك وقال إن نافع فى الموازية يجبر المسلم فان شاء استغاد وان شاء أخذ العقل قال القاضى أبو محمد والصواب ار له عليه القصاص والدليل على صحة هذا القول ان كل من يقاد به فى النفس فانه يقاد فى الجرح كالكسر والائتى (فرع) فاذا قلنا لا يقتل المسلم الكافر فانه يجلد مائة ويسجن سنة وتجب به الدية وعلى من الدية فى المدونة قال أشهب الدية على عاقلة القاتل قال ابن القاسم وعبد الملك وابن عبد الحكم وأصبغ فى مال القاتل وجه قول أشهب ما احتج به من انه عمد لا قود فيه فكانت دية على العاقلة كدية الجائفة ووجه القول الثانى انه عمد منع القصاص فيه بعض الحرمة كقتل العبد (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان القصاص يجرى بين اليهودى والنصرانى قال القاضى أبو محمد والكفر فى ذلك ملة واحدة تتكافأ دماؤهم وقال على بن زياد عن مالك فى المجموعة يقتل اليهودى بالمجوسى وهذا على ما قلنا لان نقص دية عن دية اليهودى لا يمنع الا أن يقتل به اليهودى كما يمتل الحر بالمرأة وان كانت دية ما نصف دية (مسئلة) واذا تحاكم اليانصرانيان فى قتل فقال القاتل ليس فى ديننا قصاص فى العتبية من رواية عيسى عن ابن القاسم لا يقتل به وقيل ان شه عليه ذوا عدل يسلم الى ولى المقتول يقتله ان شاء فان عفا عنه ضر به الامام مائة وسجنه سنة وجه القول الأول ان أحكامهم بينهم موقوفة على مقتضى شريعةهم ووجه القول الثانى ان هذان من النظام فيحكم فيه بينهم بحكم الاسلام

﴿ ما جاء فى دية أهل الذمة ﴾
 ﴿ حدثنى يحيى عن مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز قضى أن دية اليهودى أو النصرانى اذا قتل أحدهما مثل نصف دية الحر المسلم ﴾
 ﴿ قال مالك الأمر عندنا أن لا يقتل مسلم بكافر إلا أن يقتله مسلم قتل غيلة فيقتل به ﴾
 ﴿ قال مالك الأمر عندنا أن لا يقتل مسلم بكافر إلا أن يقتله مسلم قتل غيلة فيقتل به ﴾

ص * مالك عن يحيى بن سعيد أن سليمان بن يسار كان يقول دية المجوسى ثمانمائة درهم * قال مالك وهو الأمر عندنا * قال مالك وجراح اليهودى والنصرانى والمجوسى فى دياتهم على حساب جراح المسلمين فى دياتهم الموضحة نصف عشر دية والمأومة ثلث دية والجائفة ثلث دية فعلى حساب ذلك جراحاتهم كلها * ش قوله دية المجوسى ثمانمائة درهم وهو قول مالك وقال أبو حنيفة مثل دية المسلم وقد تقدم الدليل عليه وقد استدلل القاضى أبو محمد فى ذلك بأنه اجاع الصحابة حكم به عمر بن الخطاب بمحض من للصصابة فلم ينكره أحد وكان يكتب بذلك الى عماله قال ودليلنا من جهة المعنى أن كل جنس لا يؤكل ذبائحهم فانه لا يساوى المسلم فى الدية كالأنثى والمرتد ودية المرأة منهم نصف دية الرجل وكذلك سائر المال وإذا ارتد المسلم فقتل فى حال ارتداده لم يقتل قاتله ويجب به الدية واختلف أصحابنا فى دية فى كتاب ابن سحنون عن ابن القاسم وأصبغ وأشهب دية المجوسى فى العمد والخطأ فى نفسه وجراحه رجوع الى الاسلام أو تمل على دينه وروى سحنون عن أشهب دينه الذى ارتد اليه وجه القول الأول انه لا يقر على كفره فصار له حكم أهل الأديان وهو دين من لا كتاب له ووجه القول الثانى انه من أهل الكتاب لانه انما انتقل الى دينهم فكان له حكمهم كما لو كان عليه مولودا

* ما يوجب العقل على الرجل فى خاصة ماله *

ص * يحيى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول ليس على العاقلة عقل فى قتل العمد انما عليهم عقل قتل الخطأ * يحيى عن مالك عن ابن شهاب أنه قال مضت السنة أن العاقلة لا تحمل شيئاً من دية العمد الآن يشاؤ ذلك * يحيى عن مالك أن ابن شهاب قال مضت السنة فى قتل العمد حين يعفو أولياء المقتول أن الدية تكون على القاتل فى ماله خاصة الا أن تعينه العاقلة عن طيب نفس منها * ش قوله على عاقلة من دية العمد شىء وذلك أن جنائيات العمد على ضربين منها ما يكون فيه القصاص كالقتل وقطع اليد وفقء العين فهذا الاخلاق فى أن العاقلة لا تحمل عمده والضرب الثانى لأقصاص فيه وسياقى ذكره ان شاء الله تعالى وفى هذا أربعة أبواب (١) * الباب الأول فى معرفة العاقلة وصفة تحملها للدية * والباب الثانى فى صفة العمد وتمييزه من الخطأ * والباب الثالث فيما يجب بجناية العمد * والباب الرابع فى معرفة ما تحملها العاقلة من الجنابة (الباب الأول فى معرفة العاقلة وصفة تحملها للدية)

فأما العاقلة فيعتبر فيها ثلاثة أشياء القبائل فلا تعقل قبيلة مع قبيلة مادام فى قبيلة الجاني من يحمل الجنابة والديوان فان أهل الديوان يعقل بعضهم عن بعض وان كان فى غير الديوان من غير العشرة والآفاق فلا يعقل شامى مع مصرى ولا شامى مع عراقى وان كان أقرب الى الجاني ممن يعقل معه من أهل أفاقه قال سحنون ويضم أهل افريقية بعضهم الى بعض من طرابلس الى طنجة (مسئلة) واختلف فى البدوى والحضرى فقال مالك فى المدونة لا يعقل أهل البدو مع أهل الحضر لانه لا يستقيم أن يكون فى دية واحدة ابل وعين وبهذا قال ابن القاسم وجوز ذلك أشهب وعبد الملك ورواه ابن وهب عن مالك فى كتاب ابن سحنون وجه القول الأول أن الدية مبنية على جنس واحد ولذلك جعل على أهل الذهب والذهب وعلى أهل الورق والورق وعلى أهل الابل والابل ولوجاز تبعضها لكان على كل انسان ما عنده ولرجع فى ذلك الى القيمة ووجه الرواية الثانية أن العاقلة مبنية على المشاركة

يحيى بن سعيد أن سليمان بن يسار كان يقول دية المجوسى ثمانمائة درهم * قال مالك وهو الأمر عندنا قال مالك وجراح اليهودى والنصرانى والمجوسى فى دياتهم على حساب جراح المسلمين فى دياتهم الموضحة نصف عشر دية والمأومة ثلث دية والجائفة ثلث دية فعلى حساب ذلك جراحاتهم كلها * ما يوجب العقل على الرجل فى خاصة ماله *

* حدثني يحيى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول ليس على العاقلة عقل فى قتل العمد انما عليهم عقل قتل الخطأ * وحدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب أنه قال مضت السنة أن العاقلة لا تحمل شيئاً من دية العمد الآن يشاؤ ذلك * وحدثني يحيى عن مالك أن ابن شهاب قال مضت السنة فى قتل العمد حين يعفو أولياء المقتول أن الدية تكون على القاتل فى ماله خاصة الا أن تعينه العاقلة عن طيب نفس منها

(١) قوله أربعة لم يبوب للثالث والرابع منها ولينظر اه

والمعاونة والمواصلة وقيدضاف الى القبيل من ليس منه مع تباعدهم فبان يضاف الى أهل الحاضرة من أهل البادية من هو من عصابة الجاني واخوته أولى وأحرى ولا مضرة على المجنى عليه في تبعض أصناف الدية والله أعلم وأحكم وهذا كما لو قتل رجلا رجلا من أحد هاتين أهل الأبل والآخر من أهل الورق لكان على عاقلة كل واحد منهم ما نصف الدية على حسب ما هو عليه (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان عاقلة الرجل عشيرته وقومه قال في النوادر وقال في المجموعة ان ذلك على نفع الجاني ان استطاعوا ذلك والاضم اليهم أقرب القبائل اليهم أبدأ حتى يحملوا ذلك وهي على الرجال الأحرار البالغين مع اليسار فأما المعدم فقال ابن الماجشون لاشئ على المعدم قال ابن القاسم ولا على مدين لانها انما هي على سبيل التحمل والعون على ما لزم من الغرم فيجب أن يختص ذلك بأهل اليسار والامكان فأما المدين والمعدم فيحتاج أن يعطى كالأمة تؤخذ من الأغنياء وتعطى الفقراء لما كان طريقها المواساة (مسئلة) ويعقل السفية مع العاقلة رواه أصبغ عن ابن القاسم في العتبية وقاله ابن نافع وتم قال ابن نافع توضع عنه الجزية وجه ذلك أن العاقلة حكمها حكم المعاونة فيعقل ويعقل عنه وأما الجزية فخكم يختص بمن أخذ منه لا يؤدى عن غيره فيؤدى هو منه (مسئلة) والولى المعتق يعقل عن المعتق لانه عصبه وأما الولي من أسفل فهو يعقل عن معتقه وعن قومه وروى أصبغ عن ابن القاسم في العتبية يعقل مولى القاتل من أسفل وبه قال الشافعي وقال سحنون لا يعقل قاله في كتاب ابنه وبه قال أبو حنيفة وجه قول ابن القاسم انه مولى يعقل جنابة مواله كالنعم بالعقيق ووجه الرواية الثانية أنه ليس له تعصيب يورث بجنسه فلم يكن له مدخل في العاقلة كالعبد (مسئلة) ويؤدى الجاني مع العاقلة قاله مالك في المجموعة وغيرها وبه قال أبو حنيفة ومن أصحابنا من قال عند استعسان وليس بقياس وجه القول الاول ان العاقلة انما تؤدى على سبيل المواساة والعون له فيجب أن يكون عليه بعض ذلك ووجه القول الثاني ما احتج به القائل بذلك انه لو قتل نفسه وعاقلته المسلمون لم يجب عليهم أن يؤدوا اليه دية (مسئلة) وأما النساء والصبيان فلا مدخل لهم في العاقلة قاله مالك في المجموعة وغيرها قال أصبغ وكذلك المجنون ووجه ذلك أن النساء لسن من أهل التعصيب والنصرة وأما الصبي والمجنون فغير مكف فلا مدخل لواحد منهما في شئ من ذلك لانه أسوأ حالا من المرأة (مسئلة) اذا كانت الصفات المستبرة في العاقلة تنقل كالبلد والسن والصغر والكبر فيجب أن يبين وقت الاعتبار بهذه الصفات فأما الصفات فيعتبر في حق الجاني وحق العاقلة وقال عبد الملك من كان من العاقلة يوم تقسم عليهم الدية على الميء بقدره وعلى المعسر بقدره ولا يعتبر بذلك يوم الجرح ولا يوم الموت ولا يوم يحكم بالدية ووجه ذلك أنه يوم يلزم ذمة كل واحد منهم وانما يلزم ما ألزمه من الدية وأما من كان غائبا فقدم قبل ذلك أو صغيرا فبلغ أو كافرا فأسلم فانه لا شئ عليه لان الدية تعلقت بغيره فلا تنقل اليه (مسئلة) فمن مات من العاقلة بعد توزيع الدية عليهم قال أصبغ ترجع على حائر العاقلة ورواه يحيى عن ابن القاسم وأنكر ذلك سحنون وقال اذا قسمت صارت كدين ثابت وقاله ابن الماجشون وقال هو دين ثابت في ذمته في الموت والنفس (مسئلة) وتجبر العاقلة على أداء الدية قاله مالك من رواية أشهر ووجه ذلك انه حتى لازم بالتزام وهذا على قولنا انه يلزمهم ابتداء ظاهرا وأما على قول من قال انه انما يلزم الجاني ثم تحمله عنه العاقلة فانه أيضا حتى ينتقل بالشرع فلم يقف على اختيار من يجب عليه كالشفعة وغيرها (مسئلة) وقال مالك لاحد لعدد من تقسم عليهم الدية من العاقلة ولا لعدد ما يؤخذ

من كل واحد منهم وانما ذلك بحسب الاجتهاد وليس المكثر كالقليل ومنهم من لا يؤخذ منه شيء لا قتلا له
يريد ان منهم من بلغ حال العدم فلا شيء عليه من ذلك ومن يؤخذ منهم أيضا لا تستوى أحوالهم فمنهم من
له المال الواسع فيؤخذ منه بقدر ذلك ومنهم من ماله ليس بالكثير فيؤخذ منه مالا يجحف به وانما
ينهب في ذلك الى التخفيف قال ابن القاسم عن مالك كان يؤخذ من كان منهم في ديوان من كل مائة
درهم من عطائه درهم ونصف والله أعلم

(الباب الثاني في صفة العمد وتمييزه من الخطأ)

قال ابن وهب عن مالك في المجزعة العمد ان يعمد للقتل فيما يرى الناس وقال في الكتابين والمجتمع
عليه عندنا ان من عمدا الى ضرب رجل بعصا أو رماه بحجر أو غيره فمات من ذلك فهو عمد ويجب
عليه القصاص قال عنه ابن القاسم فكذلك لو طرحه في نهر ولا يحسن العوم على وجه العداوة
وقال مالك والعمد في كل ما يعمد به الرجل من ضربة أو وكزة أو لطمة أو رمية بنسفة أو حجر أو
ضرب بقضيب أو عصا أو غير ذلك ولو قال لم أرد الضرب لم يصدق وكل ما عمد به الى اللعب من رمية أو
وكزة أو ضرب بسوط أو اضطر غافلا فلا قود فيه ولا ينهم بما ينهم به المتعاضب لظهور الملاعبة بينهما فلا
قود فيه قال ابن حبيب عن ابن الماجشون ولو تناقلا في الماء في نهر أو بحر فمات أحدهم فهو من
الخطأ إلا أن يعمد الناقل قتل المنقول بان يغطسه حتى يموت فغيبه القود (مسألة) ومن أشار على
رجل بالسيف فمات فقد قال ابن المواز ان تبادى بالاشارة وتوفي برمنه فطلبه حتى مات فعليه
القصاص وقال ابن القاسم ان طلبه بالسيف حتى سقط فليقسم ولا تده أنه مات خوفا منه ويقتلونه
والفرق بينه وبين مسألة ابن المواز يحتمل أن يكون مات من السقطة وهي من فعل نفسه فلذلك
كانت فيه القسامة وفي المدخلة الأولى لم يوجد شيء من فعله يحمل عليه موته فلم تجب فيه قسامة وقد
قال ابن حبيب في هذه المسئلة على الطالب القصاص ولم يذ كر قسامة قال وبه قال ابن الماجشون
والغيرة وابن القاسم وأصيح فان كانت اشارة فقط فمات فاما فيه الدية عند ابن المواز على العاقلة
ونحوه قال ابن القاسم ووجه ذلك ان هذا فعل لا يقع به الموت غالبا ولم يصل منه الى القتل ما يرى انه
تعمد قتله (مسألة) ومن قتل رجلا عمدا فظننه غيره ممن لو قتله لم يكن فيه قصاص قال ابن المواز
لا قصاص فيه وقد مضى مثل ذلك في مسلم قتله المسامون بعهد النبي صلى الله عليه وسلم يظنونونه من
المشركين فوداه صلى الله عليه وسلم ولم يقبده (مسألة) وأما شبه العمد فاختلف قول مالك فيه فرة
أثبت ومرة نفاه فروى ابن القاسم وغيره عنه في المجموعة وغيرها ان شبه العمد باطل انما هو عمد أو
خطأ وقال ابن وهب بائنان شبه رواه ابن حبيب عنه وعن ابن شهاب وربيعة وأبي الزناد وحكاه
أصحابنا العراقيون عن مالك وبه قال أبو حنيفة والشافعي قال القاضي أبو محمد وجد نفيه قوله تعالى
ومن قتل مؤمنا خطأ ثم قال تعالى ومن يقتل مؤمنا متعديا فذكر الخطأ والعمد ولم يذ كر غيرهما
ومن جهة المعنى أن الخطأ معقول وهو ما يكون من غير قصد والعمد معقول وهو ما كان بقصد الفاعل
ولا يصح أن يكون بينهما قسم ثالث ولا يصح وجود القصد وعدمه لكونهما ضدين ووجه انبائه ما روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ألا ان قتل العمد والخطأ قتل السوط والعصى فيه مائة من الابل
أربعون منها خلفه فثبت شبه العمد وهذا الحديث غير ثابت رواه علي بن زياد بن جدهان وهو
ضعيف عن القاسم وابن ربيعة عن ابن عمر ولم يلق القاسم ابن عمر ومن جهة المعنى ان شبه العمد
ما أخذ من العمد وشبه من الخطأ فلم يكن له غير حكم أحدهما على التعديد (فرع) اذ ثبت ذلك

فإن شبه العمد الذي ذكرناه قال القاضي أبو محمد إن شبه العمد أن يقصد إلى الضرب وشبه الخطأ أن يضر به بما لا يقتل غالباً فكان الظاهر أنه لم يقصد القتل فوجب أن يكون له حكم بين الحكمين والذي قاله ابن وهب إنما كان بعضاً أو وكزة أو لطمته فإن كان على وجه الغضب ففيه القود وأرجو أن لا يكون عليه أثم قاتل النفس وإن كان على وجه اللعب ففيه الدية، غلظة وهو شبه العمد لا قصاص فيه قال ابن حبيب وأما مالك وبنو أبي شعبة وعبد العزيز بن أبي سلمة فلا يرون تغليظ الدية إلا في مثل ما صنع المدلجي ويرون في ذلك كله القود قال الشيخ أبو محمد يعني ابن حبيب ما كان على نائرة هذا المعروف من قول مالك قال ابن حبيب قال العراقيون لا قود فيه كان لنائرة أو غيرها فهذا الذي أورده ابن حبيب عن ابن وهب على أنه شبه العمد غير ما حكم به شيوخنا العراقيون أنه شبه العمد لأن ما حكم به العراقيون من المالكين بأنه شبه العمد ويرونه عن مالك إنما هو فيما قصد فيه الضرب على وجه الغضب وإنما دخل فيه شبه الخطأ من جهة الآلة التي ضرب بها أنه لا يقتل بمثلها وشبه العمد لأنه قصد الضرب على وجه الغضب وأما على قول ابن وهب فإنه شبه العمد لقصد الضرب وشبه الخطأ من وجهين أحدهما أنه لا يقتل بمثله غالباً والثاني أنه قصد اللعب دون غضب ولا خفي يقتضي قصد القتل والله أعلم وأحكم قال الشيخ أبو إسحق إن شبه العمد ما أوجب الدية المغلظة يريد والله أعلم المثلثة وهو نحو قوله في المجموعة والموازاة إن الدية المغلظة هي شبه العمد التي لا تكون إلا في مثل فعل المدلجي ثلاثة أثمان وقاله ابن وهب فإذا قلنا إن قتل الأب لابنه حدها هو شبه العمد فلا خلاف في إثباته في العمد وإن قلنا أنه شبه العمد ما حكاه القاضي أبو محمد وغيره من شيوخنا العراقيين عن مالك وقاله ابن وهب في أن في شبه العمد روايتان على ما قدمناه وأما تكون الروايتان في التسمية والتغليظ دون غير ذلك ويلحق بذلك وجهها آخر وهو أن يكون الضرب على الأب في المجموعة من رواية ابن القاسم وابن وهب عن مالك في الزوج يضرب زوجته بجبل أو سوط فيصيبها منه ذهاب عين أو غيره ففيه العقل دون القود وكذلك ما جرى على الأدب مثل المعلم أو الصانع أو القرابة يؤدبون ما لم يتعمد بسلاح وشبهه ورواه ابن القاسم عن مالك بآثر تغليظ الدية على الأب فقال ليس الأح والعمر وسائر القرابة كالأبوين والأجداد الآن يجرى ذلك على وجه الأدب كالمعلم وذو الصنائع من غير سلاح وشبهه فظاهر هذا يقتضي أنه إذا كان على وجه الأدب في أيؤدب به أن فيه الدية، غلظة فيكون هذا على أربعة أوجه ما قصد به الضرب بآلة لا يقتل بمثلها على وجه اللعب بمثل تلك الآلة فأنما هي روايتان أحدهما التغليظ والأخرى نفي التغليظ ولا قود فيه جلة والوجه الثاني أن يقصد الضرب بما لا يقتل بمثله غالباً على وجه الخنق والغضب من ليس له أدب فهذا في كونه شبه العمد روايتان ويرجع الخلاف في ذلك إلى وجوب القود أو نفيه وتغليظ الدية والوجه الثالث أن يقصد الضرب بما لا يقتل بمثله غالباً من له الأدب من القرابة ممن ليس له عليه ولادة فهذا يتعلق بالخلاف في كونه من شبه العمد بتغليظ الدية خاصة ولا خلاف أنه لا قود فيه والوجه الرابع أن يوجد القتل من الأب بما يقتل بمثله غالباً على وجه فيه الخنق والرمي أو الضرب الذي لا يتيقن به قصده القتل فهذا لا خلاف في تغليظ الدية (فرع) وتغليظ الدية يكون على وجهين أحدهما في العمد المحض وهو على وجهين أحدهما أن يتفقا على العفو عن الدية على الإطلاق والثاني أن يعنوا أحد الورثة ويطلب باقيهم حصتهم من الدية فهذا تغليظ فيه الدية فتكون أربعاً على ما تقدم والوجه الثاني تغليظ شبه العمد فإن الدية تكون أثلاثاً على ما نذر به بعد أن شاء الله تعالى وهذا في الأبل والتغليظ في العين على وجهين أحدهما أن

الدية لا تجب على العاقلة حتى تبلغ الثلث فصاعدا فما بلغ الثلث فهو على العاقلة وما كان دون الثلث فهو في مال الجراح خاصة قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا فمن قبلت منه الدية في قتل العمد أو في شيء من الجراح التي فيها الفصاص أن عقل ذلك لا يكون على العاقلة إلا أن يشأوا وإنما عقل ذلك في مال القاتل أو الجراح خاصة أن وجد له مال فإن لم يوجد له مال كان دينا عليه وليس على العاقلة منه شيء إلا أن يشأوا قال مالك ولا تعقل العاقلة أحدا أصاب نفسه عمدا أو خطأ بشيء وعلى ذلك رأى أهل الفقه عندنا ولم أسمع أن أحدا ضمن العاقلة من دية العمد شيئا وما يعرف به ذلك أن الله تبارك وتعالى قال في كتابه فن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه باحسان فتفسير ذلك فيما ترى والله أعلم أنه من أعطى من أخيه شيء من العقل فليتبعه بالمعروف وليؤد إليه باحسان

يزاد على الدية ما بين قيمة الدية المثلثة وبين قيمة الدية الخمسة والثاني أن تكون الدية قيمة الإبل مثلية ما لم تنقص عن دية العين والله أعلم وأحكم ص قال مالك والأمر عندنا أن الدية لا تجب على العاقلة حتى تبلغ الثلث فصاعدا فما بلغ الثلث فهو على العاقلة وما كان دون الثلث فهو في مال الجراح خاصة قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا فمن قبلت منه الدية في قتل العمد أو في شيء من الجراح التي فيها الفصاص أن عقل ذلك لا يكون على العاقلة إلا أن يشأوا وإنما عقل ذلك في مال القاتل أو الجراح خاصة أن وجد له مال فإن لم يوجد له مال كان دينا عليه وليس على العاقلة منه شيء إلا أن يشأوا ش ظاهر قوله أن الدية لا تجب على العاقلة حتى تبلغ الثلث يقتضي أن من الدية ما يجب على العاقلة ابتداء قال بعض العلماء إنها لا تجب ابتداء على العاقلة وإنما تجب على الجاني ثم تنتقل إلى العاقلة ما بلغ منها الثلث فإذا زاد عليه وهو الأظهر من قول شيوخنا أنها إنما تزم العاقلة بالقسمة وأما من مات من العاقلة بعد القتل أو قبل قسمة الدية أو غاب فلا شيء عليه منها ومن كان صغيرا بعد القتل فكبر قبل القسمة أو غابا فقسم قبل القسمة فإن الدية تزمه وظاهر دينا يقتضي التحمل يوم القسمة

(فصل) وقوله حتى تبلغ الثلث فصاعدا يريد أن ما قصر عن ثلث الدية لا تحمله العاقلة لأنه في حيز القليل الذي لا يحتاج إلى العاقلة في معونة الجاني في غرمه وأما ما بلغ الثلث فزاد فانه في حيز الكثير الذي يحتاج الجاني إلى مواساة العاقلة في غرمه وما كان على هذا النوع على المواساة يفرق بين قليله وكثيره كالأزكاة الذي لا يتعلق به ذلك فأفرد من ذلك بمقدار لا يتميز به أموال الزكاة وقال أبو حنيفة تحمّل العاقلة من الدية ما بلغ نصف العشر فرائدا وقال الشافعي في الجديد تحمّل العاقلة قليل الدية وكثيرها وله في القديم قولان أحدهما مثل قولنا والثاني أنها لا تحمّل إلا جميع الدية وقال ابن شهاب تحمّل ما زاد على الثلث ولا تحمّل الثلث فادونه ودليلنا على أبي حنيفة والشافعي أن هذا مال قصر عن الثلث فلم يجب على العاقلة كالعمد وبقولنا قال عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وسليمان بن يسار وعروة بن الزبير رضي الله عنهم (فرع) وحرمة من يعتبر الثلث التحمل دية الجاني والمجنى عليه روى أشهب عن مالك في المجموعة والعقبة أنما ينظر إلى دية المجنى عليه أو الجاني فإن بلغت دية الجنابة ثلث دية أحدهما حلت العاقلة وقاله ابن القاسم وروى أشهب أن ابن كنانة قال لمالك الذي كان يعرف من قول مالك أن الاعتبار في ذلك بدية المجرم وأنكر ذلك مالك وبه قال ابن الماجشون ورواه في العتبية يعجب عن ابن القاسم وروى ابن المواز عن ابن الماجشون أن العاقلة لا تحمّل إلا ثلث دية رجل يكون الجاني فإن لم يكن له مال اتبعه دينار يدايا كان المجنى عليه من كان

(فصل) وقوله فيكون ذلك في مال الجاني فإن لم يكن له مال اتبعه دينار يدايا هذا القدر من الدية يختص بالجاني فيلزمه في خاصته ولا توسيه العاقلة في تحمّل شيء منه إلا أن يشأوا ذلك فإن لم يشأوا ففي خاصة ماله فإن لم يكن له مال يتعلق به شيء يتبع به أن يسر والله أعلم وأحكم ص قال مالك ولا تعقل العاقلة أحدا أصاب نفسه عمدا أو خطأ بشيء وعلى ذلك رأى أهل الفقه عندنا ولم أسمع أن أحدا ضمن العاقلة من دية العمد شيئا وما يعرف به ذلك أن الله تبارك وتعالى قال في كتابه فن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه باحسان وتفسير ذلك فيما ترى والله أعلم أنه من أعطى من أخيه شيء من العقل فليتبعه بالمعروف وليؤد إليه باحسان

أو خطأ يريدان من أصاب نفسه على وجه العمد أو الخطأ فجناية هدر وقال الأوزاعي وابن حنبل ان جنى على نفسه خطأ فدية ذلك على عاقلة تدفعها اليه ان عاش والى ورثته ان مات والدليل على ما نقلوه انه هو الجاني على نفسه فلو تعلقت جنايته باحد لتعلقت به وذلك غير لازم لانه لا يجب لاحد على نفسه دين يتعلق بذمته واذا لم تجب عليه الدية لم تجعلها العاقلة

(فصل) وقوله وما يعرف به ان العاقلة لا تعمل جناية عمد قوله تعالى فن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء اليه باحسان قال مالك فتفسير ذلك فيما ترى وذلك يقتضى تفسيره الآية برأيه واجتهاده ان من أعطى من أخيه شيء من العاقلة فليتبعه بالمعروف يريدان الدية على هذا التأويل لا يجب على قاتل العمد فتعطلها عنه عاقلة وانما تكون الدية ببذله الدية ليحقق بهادمه وقد اختلف العلماء في تأويل هذه الآية فقيل معنى عفى له من أخيه شيء أى بذله أخوه القاتل الدية فيكون معنى عفى له بذله والضمير في له راجع الى ولى المقتول والأخ هو القاتل فسب ولى المقتول الى الرضا بذلك والمطالبة بمأذله من الدية بمعروف ويؤدى القاتل اليه باحسان وهذا على احدى الروايتين عن مالك وروى عنه ابن القاسم وأشهب في المجموعة ليس عليه الدية الا ان يشاء ذلك وانما عليه القصاص وبه قال الشافعي ودليل ذلك من جهة المعنى انه معنى يجب به القتل فلا يستحق به التخيير بين القتل والدية كالزنا وروى مالك أيضا ان ولى القاتل مخير بين القتل والدية يجبر عليها القاتل وهو اختيار أشهب وبه قال أبو حنيفة وتفسير الآية على هذا المنهج فمن ترك له يريد القاتل أخوه يريد ولى المقتول يريد ترك قتله فله طلبه بالدية بالمعروف وعلى القاتل أن يؤدى اليه باحسان ودليل هذا القول من جهة القياس ان هذا قتل فلم يجب به غير بدل واحد كقتل الخطأ والله أعلم وأحكم ص قال مالك فى الصبي الذى لا مال له والمرأة التى لا مال لها اذا جنى أحدهما جناية دون الثلث انه ضامن على الصبي والمرأة فى مالهما خاصة ان كان لهما مال أخذ منه والا فجناية كل واحد منهما دين عليه ليس على العاقلة منه شيء ولا يؤخذ أبو الصبي بعقل جناية الصبي وليس ذلك عليه قال مالك الأمر عندنا الذى لا اختلاف فيه ان العبد اذا قتل كانت فيه القيمة يوم يقتل ولا تحمّل عاقلة قاتله من قيمة العبد شيئاً أقل أو أكثر وانما ذلك على الذى أصابه فى ماله خاصة بالغام بلع وان كانت قيمة العبد الدية أو أكثر فذلك عليه فى ماله وذلك لان العبد سلعة من السلع ص وهذا على ما قال ان الصبي والمرأة اذا كانت جنايتهما دون الثلث اختصت دية ذلك بأموالهما فان لم يكن لهما مال ثبت ذلك ديناً عليهما ولا يتعلق شيء من ذلك بالعاقلة وهذا اذا كان الصبي يعقل وأما الرضيع فما ألتف وجنى فهو هدر وأما ما زاد على ثلث الدية من جناية الصبي الذى لا يعقل والمرأة فعلى العاقلة

(فصل) وقوله ولا يؤخذ أبو الصبي بعقل جناية الصبي يريدانها اذا كانت دون الثلث فى ماله وذمته وان كانت الثلث فزائد فعلى العاقلة والأب أخذهم وانما أراد ما دون الثلث ليس على الأب منه شيء وانما على الصبي جميعه وما بلغ الثلث فليس على الأب جميعه وانما هو رجل من عاقلة

(فصل) وقوله فى العبد يقتل فيه القيمة يوم يقتل يريد سواء زادت القيمة على الدية أضعافاً مضاعفة أو قصرت عن ذلك وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة ان كانت قيمته أقل من دية الحر بعشرة دراهم ففيه القيمة وان زادت على ذلك لم ترد على هذا القدر والدليل على ما نقلوه ان ما تضمن جميعه بالقيمة فانه يضمن بجميع القيمة كالبهيمة

* قال مالك فى الصبي الذى لا مال له والمرأة التى لا مال لها اذا جنى أحدهما جناية دون الثلث انه ضامن على الصبي والمرأة فى مالهما خاصة ان كان لهما مال أخذ منه والا فجناية كل واحد منهما دين عليه ليس على العاقلة منه شيء ولا يؤخذ أبو الصبي بعقل جناية الصبي وليس ذلك عليه قال مالك الأمر عندنا الذى لا اختلاف فيه ان العبد اذا قتل كانت فيه القيمة يوم يقتل ولا تحمّل عاقلة قاتله من قيمة العبد شيئاً أقل أو أكثر وانما ذلك على الذى أصابه فى ماله خاصة بالغام بلع وان كانت قيمة العبد الدية أو أكثر فذلك عليه فى ماله وذلك لان العبد سلعة من السلع

فترافى جرحه فمات فقدم سراقه بن جعشم على عمر بن الخطاب فذكر ذلك له فقال عمر أعددلى على ماء قديد عشرين ومائة بعير حتى أقدم عليك فلما قدم اليه عمر بن الخطاب أخذ من تلك الابل ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه ثم قال أين أخو المقتول فقال ها أنا ذا فقال خذها فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء ثم قال ان رجلا من بني مدلج يقال له قتادة خنق ابنه بسيف فأصاب ساقه فترافى جرحه فمات يريد انه رماه بالسيف فأصاب ساقه فكان ذلك سبب موته فلم ير عمر رضى الله عنه على الأب الفصاص وذلك لأن قتل الأب ابنه يكون على ضربين أحدهما ان يفعل به فعلا يتبين انه قصد الى قتله مثل ان يضعه فيدبجه أو يضعه فيشقى بطنه وهو الذى يسميه الفقهاء قتل غيلة والثانى أن يرميه بجرا أو سيف أو رمح مما يحتمل أن يريده غير القتل من المبالغة فى الادب أو الترهيب فيقتله فأما قتل الغيلة فذهب مالك الى انه يقتل به وقال أشهب لا يقتل به وبه قال أبو حنيفة والشافعى ووجه القول الاول قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس الآية وقوله تعالى كتب عليكم القصاص فى القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد وذما عام فيعمل على عمومه الا مآخذه الدليل ومن جهة المعنى انهما شخصان متكافئان فى الدين والحرمة فكان القصاص جاريا بينهما كالأجنيين ووجه القول الثانى انه شخص لو قتله حذفاً بالسيف لم يقتل به فاذا دبحه لم يقتل به كالسيد يقتل عبده (فرع) اذا قلنا بقول مالك فان ألفت الأم ابناً فى بئر أو مر حاض قال مالك فى المجموعة ان ألفت فى بئر أو بحر كثير الماء قال ابن القاسم فى الموازية أو فى مر حاض لا ينبغى من مثله وقال فى الموازية أو يكون البئر هواة لا يدرك ولا ينزل وان كانت ييسا فلتقتل قال مالك فى المجموعة فهى أهل ان تقتل وأما ان كان مثل بئر الماشية الذى يرى انه يؤخذ منه وشبه ذلك فلا تقتل وروى أشهب عن مالك فى العتية ان دمه متمدة لثقتل كالذبح (فرع) واذا قلنا بقول مالك فى قتل الغيلة فان جرحه على هذا الوجه فى المجموعة ان الجراح تجري فى ذلك مجرى القتل وذلك ان أخذ سكيناً فطع به يده أو أذنه أو أضبعه فأدخل أصبعه فى عينه ففقدناها فان هذا يقاد به قاله ابن القاسم وأشهب فى الموازية (مسألة) وأما اذا قتله على الوجه الآخر من الاحتمال وهو على نحو ما فعله المدلى فانه اذا حذفه بالسيف فقتله فانه لا يقتل به فى قول مالك وكذلك اذا ألقاه فى بئر قليلة الماء مثل بئر الماشية فان هذا كله فعل يحتمل غير القتل قال المغيرة فى المجموعة بعد ذلك من الأب كادب جاوز به حده فهو كالمخيطى يريد للمعلم من حنوالاب وشقيقته مع ماله من التبسط والادب ما ليس لغيره فحمل منه على غير العمد ولو وجد من أحد عدم لم يعتبر منه ذلك الا شفاق ولا كان له ذلك التبسط عليه فى الادب

(فصل) وقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه لسراقه اعددلى على ماء قديد عشرين ومائة بعير يحتمل انه خص سراقه بذلك وليس هو بقاتل وانما هو سيد القوم لأنه أوجب الدية على العاقلة ويحمل انه خاطبه بذلك لأنه هو الذى سأله عن المسألة واقتضى جوابه فيها فلهذا خاطبه بذلك ليكون هو الذى يأخذ الاب باحضارها واختلاف قول مالك وأصحابه فى ذلك فقال أشهب وابن عبد الحكم وعبد الملك على العاقلة وابن القاسم راها على الأب قاله ابن المواز وروى ابن حبيب عن مطرف وهى على الأب الا أن يكون له مال فيكون على العاقلة لثلاثين الدية (فرع) فاذا قلنا ان الدية المغلظة فى قتل الاب ابنه على الاب فى ماله فقال ابن حبيب عن مطرف وهى عليه حالة قال ابن المواز عن أصبغ وآخر قول ابن القاسم انها فى مال الأب حالة وكان يقول هى على العاقلة منجمة وبه

فترافى جرحه فمات فقدم سراقه بن جعشم على عمر بن الخطاب فذكر ذلك له فقال عمر أعددلى على ماء قديد عشرين ومائة بعير حتى أقدم عليك فلما قدم اليه عمر بن الخطاب أخذ من تلك الابل ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه ثم قال أين أخو المقتول قال ها أنا ذا فقال خذها فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء

قال أصبغ وقال سحنون في كتاب ابنه أجمع أحبابنا حاله واختلفوا في أخذها من العاقلة أو الأب وروى ابن حبيب عن مطرف أن كان الأب عديماً فهي على العاقلة حالة وجه الرواية الأولى ما احتج به عبد الملك من أن عمر بن الخطاب قال لسرافة عدلى على ماء قديد عشرين ومائة بعير وليس بالأب القاتل وإنما هو سيد لقوم فتأول ذلك على أنه سيد العاقلة واحتج من جهة المعنى بأنه قتل لا يعتبر عدداً لما كان من جهة الأدب فكانت ديتة على العاقلة كقتل الخطأ ووجه القول الثاني أنه بالعمد أشبه فلم تحمله العاقلة لأنه قد وجد فيه القصد والله أعلم .

(فصل) وقوله ومائة وعشرون بعيراً يحتمل أن يريد أن يختار منها المائة التي هي لديه ويحتمل أن يكون أراد أن يغلظها بالعدد في أخذ العشرين والمائة ثم ظهر إليه أن التغليظ بالعدد في الأبل أو في الدنانير غير سائغ فأعطى منها مائة في الدية وترك الباقي ويحتمل أن يكون خص قديد الأبل لأنه يحتمل بقاء الأبل مع كونه أقرب المواضع التي هي في طريق عمر رضي الله عنه من المدينة إلى مكة إلى موضع بني مدح لأن أبوا الأبل الخواضر يشق لقلة سارحها وتأذى أهلها ببقاء الأبل عندهم وإنما مواضع الأبل السائمة المسالح والقيافي

(فصل) وقوله فأخذ منها عمر ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه قد تقدم في كتاب الزكاة ذكر الحقة والجذعة وأما الخلفة فهي الحامل من الأبل والخلفات الخوامل قال مالك التي في بطونها أولادها وروى ابن المواز عن مالك وهي ما بين ثنية إلى بازل عامها وقال ابن المواز لا تبال بالخلفات إذا كانت حوامل من أي الأسنان كانت وأحب إلينا الثنيات إلى بازل عامها ورواه عن أشهب (مسئلة) وإنما نقلت الدية إلى هذه الأسنان للتغليظ قال أشهب الدية المغلظة في شبه العمدة الذي لا يكون إلا في مثل فعل المدلجى ثلاثة أسنان على ما ذكر في الحديث والقاتل في الحديث إنما كان الأب وقد قال في المجموعة مالك الجسد كالأب وقال ابن القاسم وأشهب الأم كالأب قال عبد الملك الأجداد والجدات كالأبوين وقال ابن القاسم عن مالك وليس الأخ والعم وسائر القربان مثل ذلك وقال ابن القاسم في الموازية بالتغليظ في الأب وأبي الأب والأم وأم الأم ووقف عن أب الأم وأم الأب وقال أشهب أما أم الأب فكالأب وأما أم الأم فكالأجنبي وجه قول عبد الملك أن من له عليه ولادة فإنه بمنزلة الأبوين وروى ابن سحنون عن أبيه أن قول ابن القاسم بخلاف ما روى عنه ابن المواز من أنه توقف في ذلك ولعله توقف في ذلك ثم رآه (مسئلة) وأما الجراح فعلى ضربين جراح لا يقتص منها وجهه وجراح يقتص منها فأما ما لا يقتص منها وجهه كالجائفة والمأومة والمنقلة فقد قال سحنون في المجموعة والعنينة لا تغليظ فيها لأنه لا قود في عمدها ورواه القاضي أبو محمد عن عبد الملك قال وجه ذلك أن التغليظ عوض من سقوط القود وندم الجراح لا يتعلق بها القود فلم تغلظ فيها الدية وفي المدونة عن مالك أنها تغلظ وجه ذلك أنها دية تحملها العاقلة فتعلق بها التغليظ كالدية الكاملة وأما الجراح التي ثبتت فيها القصاص بين الأجنب فاذا وقعت من الأب على وجه لا قود فيه ففي المجموعة عن مالك تغلظ فيها الدية وجه ذلك أنها جناية فيها القود على الأجنبي فاذا درى القود على الأب عن الأب وجب أن تغلظ الدية أصل ذلك القتل (فرع) فاذا قلنا أنها تغلظ فقد قال ابن القاسم وأشهب وغيرهما تغلظ الدية فيما صغر من الجراح وكبر وقد قال ابن القاسم إن ذلك فيما بلغ ثلث الدية فأكثر (مسئلة) إذا قلنا أنها تغلظ على أهل الأبل فهل تغلظ على أهل الورق والذهب قال القاضي أبو محمد فيهما وإيتان أحدهما اثبات التغليظ والثانية نفيه وأما الرواية

الأولى فهو قول ابن القاسم وأكثر أصحابنا وأما الرواية الثانية في نفي التغليظ فرواها ابن سحنون عن مالك ورأها ابن عبد الحكم عن مالك وجه القول الأول أن دية فجاء أن يلحقها بالتغليظ بزيادة العدد كدية الأبل وإذا لم يغلظ الذهب والورق بزيادة العدد لم يلحقه تغليظ لأنه لا يتصور التغليظ في صفتها لأنه لا يؤخذ فيها إلا الجسد الخالص والله أعلم وأحكم (فرع) فإذا قلنا أنها تغلظ فكيف صفة التغليظ قال ابن المواز وابن عبدوس عن مالك ينظر إلى قيمة الدية المحسنة من الأبل وإلى دية المغلظة منها فينظر إلى ما يزيد الدية المغلظة من الأبل على دية الخطأ فيزداد تلك القدر على دية الذهب والورق وقال البغداديون وينظر كم قيمة الدية المغلظة من الأبل فتكون تلك الدية قال الشيخ أبو محمد وينبغي أن يزداد في هذا القول ما لم ينقص عن ألف دينار فلا ينقص وجه القول الأول أن أصل تغليظ الدية معتبر بالصفة وذلك متغير في الذهب والورق فاعتبر بتغير صفات الأبل فيزداد في عدد الذهب والورق قدر ما بين قيمتي الصفتين لأنه إن لم يفعل ذلك لم يلزمها حكم التغليظ لأنه قد تكون فيه أسنان للتغليظ أقل من دية الذهب فلا يلحقها بالتغليظ وبما قصرت عن ذلك فبطل الاعتبار بها وأدّى ذلك إلى نقص الدية بالتغليظ عن كانت عليه قبل التغليظ (مسئلة) وأمادية العمد فقد تقدم من قول مالك أنها أرباع اثنا عشر وخمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة وقد روى ابن المواز أنها في أسنانها كدية الخطأ وجه القول الأول أنه قتل سقط إلى دية فوجب أن تكون مغلظة كدية قتل الأب ابنه وجه الرواية الثانية أن الواجب بالقتل العمد انما هو القصاص قال اتفقوا على إسقاطه بشئ ما لم يزد ذلك وإن لم يتفقا على شئ وأبهم لفظ الدية فوجب أن تزداد في ذلك الدية المعروفة وهي دية الخطأ فإذا قلنا أنها تغلظ على أهل الأبل فهل تغلظ أيضا على أهل الورق والذهب فقد قال ابن المواز ما يعلم من يغلظها على أهل الذهب والورق غير أشبه والكلام فيه على حسب ما تقدم (فصل) وقول عمر رضي الله عنه لأخي المقتول خذها فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس للقاتل شئ يردانه سلم جميع الدية إلى أخي المقتول وأنه كان المحيط بميراثه دون أبيه لكون أبيه قاتلا للموروث واحتج على ذلك بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس للقاتل شئ وهذا ينبغي أن يكون نه شئ من دية أو ميراث وقد قال ابن القاسم في المجموعة والموازية لا يرث من ماله الابن ولادته وجه ذلك ما قاله أشبه أنه كالعمد وانما يرى عنه الحد للشبهة ص مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار سئلا تغلظ الدية في الشهر الحرام فقال لا ولكن يزداد فيها للحرمة فقيس لسعيد يزداد في الجراح كما يزداد في النفس فقال نعم * قال مالك أراها أراد مثل الذي صنع عمر بن الخطاب في عقل المدلج حين أصاب ابنه * ش قول سعيد وسليمان رضي الله عنهم الا تغلظ الدية للشهر الحرام هو قول مالك ولا تغلظ للحرم ولا لدوى الحرم وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي تغلظ لكل واحدة منهما والدليل على ما نقوله قوله تعالى ودية مسلمة إلى أهله وإطلاق لفظ الدية يقتضي الدية المقدرة دون غيرها ويجب حل الآية على عمومها إلا ما خصه من دليل ومن جهة القياس أن الدية معنى تعجب بالقتل فلم تغلظ بالحرم ولا بالشهر الحرام كالكفارة ومثل ذلك أن الكفارة حق لله تعالى والدية حق للآدميين فإذا لم تغلظ حق الله تعالى بالحرم والشهر الحرام فبأن لا تغلظ به الدية وهو حق للآدميين أولى وأحرى (فصل) وقولها ولكن يزداد فيها للحرمة على ما فسره مالك أنها تغلظ لما سقط من القتل لحرمة

* وحديثي مالك أنه بلغه
أن سعيد بن المسيب
وسليمان بن يسار سئلا
أغلظ الدية في الشهر
الحرام فقال لا ولكن
يزاد فيها للحرمة فقيس
لسعيد هل يزداد في الجراح
كما يزداد في النفس فقال
نعم * قال مالك أراها
أراد ما مثل الذي صنع عمر
ابن الخطاب في عقل
المدلج حين أصاب ابنه

القاتل كالأب يقتل ابنه حذفاً أو مياقيداً عنه القود لحرمة فتلظ الديّة عليه وكذلك في جزاءه وقد تقدم ص * مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة بن الزبير أن رجلاً من الأنصار يقال له أحيحة بن الجلاح كان له عم صغير هو أصغر من أحيحة وكان عند أخواله فأخذته أحيحة فقتله فقال أخواله كنا أهل ثمة وورثه حتى إذا استوى على عمه غلبنا حق امرئ في عمه قال عروة فلذلك لا يرث قاتل من قتل * قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أن قاتل العمد لا يرث من دية من قتل شيئاً ولا من ماله ولا يعجب أحد أو وقع له ميراث وإن الذي يقتل خطأ لا يرث من الديّة شيئاً وقد اختلف في أن يرث من ماله لأنه لا ينهم على أنه قتله ليرثه ولياً أخذ ماله فأحب إلى أن يرث من ماله ولا يرث من ديته * ش قوله أن أحيحة أخذ عمه صغيراً من أخواله على معنى الحضنة لأنه أحق بذلك لأنه من عصبته وقوله فقتله يريد أنه جرى منه في مقامه عندنا ما كان به قاتلاً ومعنى ذلك لم يكن لهم القيام بدمه لأنهم لم يكونوا عصبته وإنما كان عصبته أولياء القاتل فكانوا أحق بذلك من الأخوال فقال الأخوال للحاكم عليهم بذلك نحن كنا أهل ثمة وورثه يريد أهل خيرته وشره لأن الثم هو الخير والرم هو الشر ويريد بقوله استوى على عمه وبلغ غلبنا عليه حق عصبته وهم أولياء القاتل فأخذوه * قال ذلك ابن مزين عن عيسى بن دينار ويحيى بن يحيى عن ابن نافع والذي غلبهم فيه والله أعلم أن أولياء ابن أخيه القاتل كانوا أحق بدية القاتل ولم يأخذوا أخواله من ذلك شيئاً بحق الابن ولا أخذ القاتل من الديّة شيئاً لأنه قاتل وروى ابن مزين عن عيسى عن ابن القاسم عن مالك أن هذا كان في الجاهلية وهذا على ما قال لأن أحيحة بن الجلاح (٥) وهذا كله يقتضي أن أحكام الديّة والعصبة كانت في الجاهلية ثابتة بما تقدم من الشرائع فأقر الإسلام منها ما شاء الله تعالى فكان هذا مما أقره والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله فلذلك لا يرث قاتل من قتل يريد أن هذا الحكم والله أعلم وأحكم مما أقره الإسلام أن لا يرث قاتل من قتل ويقتضي أن أحيحة لم يرث من الديّة شيئاً وقد اختلف العلماء في ميراث القاتل فقال مالك أن قاتل الخطأ لا يرث من الديّة ويرث من المال وبهذا قال سعيد بن المسيب وعطاء والحسن ومجاهد والزهرى ومالك والأوزاعي وقال عروة والنخعي وأبو حنيفة والثوري والشافعي لا يرث من مال ولا دية والدليل على ما نقوله أن هذا معنى لا يمنع التساوي بالحرمة والدين ولا يوجب القود ولا يزيل جهة التوارث فلم يمنع الميراث أصله الشتم والضرب ولا يلزمنا الطلاق في الصحة فإنه قد آن إلى جهة التوارث (مسئلة) وقالت طائفة من البصريين يرث من المال والديّة جميعاً والدليل على ما نقوله أنه أخذ بدل النفس فلم يرث منه القاتل كالقصاص (مسئلة) وأما قاتل العمد فلا يرث من المال ولا من الديّة وهو قول عمر وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما والدليل على صحة ذلك إجماع الصحابة بلا خلاف نعلمه فيه ومن جهة المعنى أنه ردع لمن أراد استعجان الميراث بقتل الموروث فنع من ذلك ردعاً لهذا والله أعلم وأحكم قال القاضي أبو الحسن ولو كان أمام عدل قتل موروثه في قصاص أو زنى أو حد ثابت باقرار أو بينة فإن أصحابنا لم يفصلوا هذا التفصيل وأرى أن من لا تلحقه التهمة فإنه يرث من المال كقتل الخطأ

وحدثني مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة بن الزبير أن رجلاً من الأنصار يقال له أحيحة بن الجلاح كان له عم صغير هو أصغر من أحيحة وكان عند أخواله فأخذته أحيحة فقتله فقال أخواله كنا أهل ثمة وورثه حتى إذا استوى على عمه غلبنا حق امرئ في عمه قال عروة فلذلك لا يرث قاتل من قتل * قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أن قاتل العمد لا يرث من دية من قتل شيئاً ولا من ماله ولا يعجب أحد أو وقع له ميراث وإن الذي يقتل خطأ لا يرث من الديّة شيئاً وقد اختلف في أن يرث من ماله لأنه لا ينهم على أنه قتله ليرثه ولياً أخذ ماله فأحب إلى أن يرث من ماله ولا يرث من ديته * ش قوله أن أحيحة أخذ عمه صغيراً من أخواله على معنى الحضنة لأنه أحق بذلك لأنه من عصبته وقوله فقتله يريد أنه جرى منه في مقامه عندنا ما كان به قاتلاً ومعنى ذلك لم يكن لهم القيام بدمه لأنهم لم يكونوا عصبته وإنما كان عصبته أولياء القاتل فكانوا أحق بذلك من الأخوال فقال الأخوال للحاكم عليهم بذلك نحن كنا أهل ثمة وورثه يريد أهل خيرته وشره لأن الثم هو الخير والرم هو الشر ويريد بقوله استوى على عمه وبلغ غلبنا عليه حق عصبته وهم أولياء القاتل فأخذوه * قال ذلك ابن مزين عن عيسى بن دينار ويحيى بن يحيى عن ابن نافع والذي غلبهم فيه والله أعلم أن أولياء ابن أخيه القاتل كانوا أحق بدية القاتل ولم يأخذوا أخواله من ذلك شيئاً بحق الابن ولا أخذ القاتل من الديّة شيئاً لأنه قاتل وروى ابن مزين عن عيسى عن ابن القاسم عن مالك أن هذا كان في الجاهلية وهذا على ما قال لأن أحيحة بن الجلاح (٥) وهذا كله يقتضي أن أحكام الديّة والعصبة كانت في الجاهلية ثابتة بما تقدم من الشرائع فأقر الإسلام منها ما شاء الله تعالى فكان هذا مما أقره والله أعلم وأحكم

* جامع العفل *

* حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة

* جامع العفل *

ص * يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جرح العجباء جبار والبتر جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس * قال مالك وتفسير الجبار أنه لا دية فيه * ش قوله صلى الله عليه وسلم جرح العجباء جبار العجباء من الحيوان ما لا نطق له وهو كل ما لا يعقل وأراد بذلك الجرح الذي لا صنع فيه لا حولاً ولا كان بسبب أحد وهو الذي تصح اضافته اليه على الحقيقة فقال فيه جرح العجباء وأما ما كان بسبب غيره من سائق أو قائد أو سفير فلا يختص به لأن لغيره فيه سببا وقد فسر مالك الجبار بأنه شذر فغنى ذلك أن ما اختص بالعجباء من الجراح والجنايات بطل ولا يقضى منه بدية ولا شيء

(فصل) وقوله والمعدن جبار المعدن حيث يعلم الناس لاخراج بعض ما في الأرض من ذهب أو فضة أو حديد أو حجارة أو كل أو غير ذلك فيكون فيها الغيران العظيمة التي من سقط فيها أو سقطت عليه غلب عليه الهلاك فأخبر صلى الله عليه وسلم بأن من أصيب بذلك دون فعل أحد فان ما حدث عليه بسبب ذلك من جنابة فانه جبار يعني انه مطول وأما قوله وفي الركاز الخمس فقد تقدم ذكره في كتاب الزكاة والله أعلم ص * قال مالك القائد والسائق والراكب كلهم ضامنون لما أصابت الدابة إلا أن ترمح الدابة من غير أن يفعل بها شيء ترمح له وقد قضى عمر بن الخطاب في الذي أجرى فرسه بالعقل * قال مالك فالقائد والراكب والسائق أحري أن يغرموا من الذي أجرى فرسه * ش وهذا على ما قال ان القائد وهو الذي يمشي أمام الدابة يقودها بلجام أو غيره والسائق وهو الذي يمشي خلف الدابة فيسوقها والراكب كلهم ضامنون لما أصابت الدابة يريد اذا كان ذلك من فعلهم ولا يخلو أن يكونوا مجتمعين أو متفرقين فان كانوا مجتمعين فلا شبه في الموازية على كل واحد منهم ثلث دية ما جنته قال ابن المواز اذا كان الراكب شركهم ومعنى ذلك أن ما جنته الدابة بوطء تطؤه فان ذلك من فعل القائد الذي يقودها والسائق الذي يسوقها لانه مقتضى السوق والقود ولا صنع للراكب في ذلك اذا كان ممسكا فان شاركهم ما ركض أو زجر أو ضرب أو أشاره كان شريكهم ما في جنائهم مائلك (مسئلة) ولا ضمان عليه قاله ابن القاسم وأشهب في المجموعة وانما ذلك على السائق والقائد يريد ان لا اختصاصهما بسبب الجنابة فان كانت جنائتهما بكد أو نفع من غير تهيب أحده فقد قال أشهب في الموازية والمجموعة أحقهم بالضمان السائق ان كان سوفه يذرع أو زجر أو ضرب أو نخس وكذلك الراكب لو ضربها برجله فكدمت ضمن وكذلك القائد لو أنه ردها فانه يضمن فعلى هذا انما يبقى أن يكون السائق أحقهم بالضمان اذا لم تكن جنائتهما يقتري بها تجديد شيء من قبل أحدهم إلا أن للسائق حكم ذلك بان يحفره لها بقر به منها وحركة مشيه خلفها وهذا معنى قول أشهب وهذا نوع من الجنابة مخالف لجنائتها بالوطء على شيء تبلغه لان جنائتها على ما دعا عليه هو مقتضى السوق والقود وسبب الراكب فلا يحتاج في ذلك الى تجديد سبب لان سببه موجود وأما أن تكدم أو تنفع فليس ذلك بمقتضى الأسباب الموجودة منهم وانما هو مقتضى ما يتجدد من ضرب أو زجر أو نخس فاذا عرى من ذلك فقد قال أشهب في الكتابين لا يضمن أحدهما شيئا من ذلك قاله ربيعة (مسئلة) لو انفرد كل واحد منهم فهو ضامن لما جنت بالتسيير وأما الكدم والنفع والضرب باليد فقد قال مالك في الكتابين لا يضمن أحدهما شيئا من ذلك إلا أن يكبها أو يحركها بخلاف ما وطئت وقاله كله أشهب على حسب ما تقدم واذراكب اثنان على دابة فأصابت الدابة بوطء أو صدم فقد قال مالك ذو من المقدم وذلك أنه هو المنسبر اليها والممسك * قال مالك إلا أن يكون المؤخر حركها أو ضربها فيكون ذلك عليه ومعنى ذلك أن يخرج عما كانت عليه من المشي

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جرح العجباء جبار والبتر جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس * قال مالك وتفسير الجبار أنه لا دية فيه * ش قوله صلى الله عليه وسلم جرح العجباء جبار العجباء من الحيوان ما لا نطق له وهو كل ما لا يعقل وأراد بذلك الجرح الذي لا صنع فيه لا حولاً ولا كان بسبب أحد وهو الذي تصح اضافته اليه على الحقيقة فقال فيه جرح العجباء وأما ما كان بسبب غيره من سائق أو قائد أو سفير فلا يختص به لأن لغيره فيه سببا وقد فسر مالك الجبار بأنه شذر فغنى ذلك أن ما اختص بالعجباء من الجراح والجنايات بطل ولا يقضى منه بدية ولا شيء

بضرب المؤخر أو زجره بأر تنفر أو تسرع في المشي وأما ما كان من جنائنها بكم أو نفيح فهذا ليس من التسيير فان كان من سبب أحد هما فهو المنفرد بالضمان وإن كان من سببهما اشتراكا في الضمان وإن كان من غير فعلهما فهو حذر على ما تقدم قاله مالك وأشهب في الموازية قال أشهب وابن القاسم وإن كان اللجام بيذا المقدم فقد تسكدم وهو الفاعل (مسئلة) وأما القائدية فود القطار فانه يضمن ما وطئ عليه بعير من القطار في أوله كان أو في وسطه أو آخره قاله ابن القاسم وأشهب قال أشهب لانه أوطأه بقوده ولو قاده دابة عليها سرج أو متاع فوقع شيء من ذلك على انسان فقتله ضمن وذلك ان كان قائدها حمل المتاع عليها فان كان غيره حمله فذلك على حامله إلا أن يكون ذلك من شدة قوده ومعنى ذلك أن يكون الذي حمل المتاع قصير فيه بضعف جبل أو وجه غير معتاد مأمون (مسئلة) ولو اصطدم فارسان فقد روى ابن نافع عن مالك في فارسين اصطدما فأصاب فرس أحد هما صبيانا على عاقلتهما الدابة وذلك أن الجنابة بسببهما ولو اصطدما فارسان فأتاومات فرساهما فعلى عاقلته كل واحد منهما دية الآخر وقية فرسه في ماله قاله ابن القاسم وأشهب ولو كان أحدهما عبدا والآخر حرا فقيمة العبد في مال الحر ودية الحر في رقبة العبدية فإما صان فان زاد على دية الحر فليس له الزيادة في مال الحر وإن كانت دية الحر أكثر فلا شيء على سيد العبد وقال ابن المواز إلا أن يكون للعبد مال فالزيادة في ماله وقال أصبغ في العتبية قيمة العبد في مال الحر يأخذها السيد ويقال له افتد العبد بالدية فان أسلم القيمة فليست لولاة الحر وإن فداه فداه بجميع الدية (فرق) ولو اصطدمت سفينتان ففرقت أحدهما بما فيها ففي المجموعة والموازية لابن القاسم عن مالك لاشئ في ذلك على أحد لان الرجح تغلبهم والفرق بين السفينتين والفارسين أن السفينة لا تجرى الابارج ولا عمل في ذلك للسفينتين وأما الفرسان فجرحهما من فاعلهما والفارسان أرسلاهما على ذلك وحركاهما إليه * قال مالك إلا أن يعلم أن التوازية قادرون على صرفهما على وجه يؤدي إلى هلاكهما فلا يفعلا فاعلهما ضامنون قال ابن القاسم وكذلك لو قدر واحد على صرفهما على وجه يؤدي إلى هلاكهما فلم يفعلا فاعلهما ضامنون ويضمن عواقلهم الذيات ويضمنون الأموال في أموالهم ص * قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا في الذي يحفر البئر على الطريق أو يربط الدابة أو يضع أشباه هذا على طريق المسلمين أن ماصنع من ذلك مما لا يجوز له أن يصنعه على طريق المسلمين فهو ضامن لما أصابت في ذلك من جرحه أو غيره فإما كان من ذلك عقله ثلث الدية فهو من ماله خاصة وما بلغ الثلث فصاعدا فهو على العاقلة وما صنع من ذلك مما يجوز له أن يصنعه على طريق المسلمين فلا ضمان عليه فيه ولا غرم ومن ذلك البئر يحفرها الرجل للطير والدابة ينزل عنها الرجل للحاجة فيقفها على الطريق فليس على أحد في هذا غرم * وهذا على ما قال أن كل ما صنعه الانسان مما هذا سبيله ينقسم على قسمين أحدهما ما هو ممنوع منه مثل أن يحفر بئرا على الطريق لغير غرض مباح فانه يضمن ما أصيب به أو يحفر بئرا في دار غيره بغير إذنه فقد قال ابن القاسم وأشهب في المجموعة يضمن قال أشهب لانه حفر بغير إذن رب الدار أو يحفر في ملكه أو ملك غيره ليتلف به سارقا فقد روى ابن وهب عن مالك يضمن السارق وغيره قال وكذلك لو حدد قسبا أو عيدا أن يجعلها في بابه ليدخل في رجل الداخل في حائطه من سارق أو غيره فانه يضمن وكذلك من جعل على حائطه شوكا يستضر بها من يدخل أو رشح فناءه يربى بذلك أن يزلق من يمر به من انسان أو غيره فهذا يضمن وكذلك من جعل في الطريق مربط الدابة فهو ضامن لما أصابت فيه لانه متعدي في هذا كله وكذلك من اتخذ كلبا لداره ليعقر من دخلها أو في غفله ليعدو على من أرادها

قال مالك والأمر عندنا في الذي يحفر البئر على الطريق أو يربط الدابة أو يضع أشباه هذا على طريق المسلمين أن ما صنع من ذلك مما لا يجوز له أن يصنعه على طريق المسلمين فهو ضامن لما أصابت في ذلك من جرحه أو غيره فإما كان من ذلك عقله ثلث الدية فهو من ماله خاصة وما بلغ الثلث فصاعدا فهو على العاقلة وما صنع من ذلك مما يجوز له أن يصنعه على طريق المسلمين فلا ضمان عليه فيه ولا غرم ومن ذلك البئر يحفرها الرجل للطير والدابة ينزل عنها الرجل للحاجة فيقفها على الطريق فليس على أحد في هذا غرم

فانه يضمن وأما من عمل من ذلك ما يجوز له قال ابن القاسم عن مالك في المجموعة من بئر حفرها للطير
قال ابن القاسم أو مر حاض يحفره الى جانب حائطه قال أشهب ما لم تضر البئر والمرحاض بالطريق أو
يحفر بئر في داره لغير ضرر أحد أو في دار غيره باذنه أو يرش فناءه تبردا وتنظفا فيزلق به أحد فيها
أو ارتبط كلبا في داره للصيد أو في غنقه للسباع فعدت فلا ضمان عليه وأخرج رؤسا من داره أو
عسكرا أو نصب حبالا للسباع أو وقف على دابة في الطريق أو نزل عنها الحاجة فأوقفها في الطريق
أو نزل عنها الحاجة فأوقفها في الطريق بباب مسجد أو حمام أو باب أمير أو سوق أو ما أشبه ذلك فلا
يضمن وأصل ذلك ان ما كان على الوجه المباح فلا ضمان فيه وما كان غير مباح فهو يضمن ما تلف به
(مسئلة) ومن حفر بئر اللاشية بقرب بئر ماشيته بغير اذنه فعدت بها انسان فقد قال أشهب لا يضمن
لانه يجوز له أن يحفر كما جاز للاول وان قرب منها لانه لا يدري أين يضر بها أم لا فان علم انه يضر بها أمر
بردمها فان أصيب أحد بعد ان أمر بذلك ضمن ومعنى ذلك ان الأرض مباحة فلا يمنع أحد من الحفر
فيها الحاجة الا بعد أن يثبت ما يوجب منع ذلك من اضرار بئر من تقدمه أو ما أشبه ذلك فيحكم به عليه
فاذا حكم عليه بالمنع كان متعديا في ابقائه فيضمن ما أصيب به بعد الحكم عليه بالمنع والأمر له برده الى
ما كان عليه (مسئلة) ومن وضع سيفا بطريق أو غيره يريد قتل رجل فعدت به ذلك الرجل فقد قال
ابن القاسم في المجموعة يقتل به وان عطب به غيره فالدية على عاقلة الجاعل ومعنى ذلك انه لما قصد قتل
رجل بعينه فوضعه للسيف في ذلك الموضع كان قد قصد الى قتله برمي به بالسيف أو ضره بفعليه القود
فان أصاب به غيره كان بمنزلة من رمى الى رجل يريد قتله فيصيب غيره فان حكمه حكم الخطأ فالدية
على عاقلة (فرع) وكل ما ذكرنا انه يضمنه المتعدى من ذلك فانه في ماله دون الثلث وما بلغ الثلث
أو زاد عليه من ديات الاحرار فعلى عاقلة قالة مالك في الموازية قال ابن المواز وأما ما ضمن من عبد
أو دابة أو غير ذلك في ماله يريد ان العاقلة انما لها مدخل في تحمل ديات الاحرار دون قيم الأموال
والله أعلم وأحكم ص قال مالك في رجل ينزل في البئر فيدركه رجل آخر في أثره فيجبد الأسفل
الأعلى فيخترن في البئر فهل كان جميعا ان على عاقلة الذي جذب به الدية ش وهذا على ما قال ان
على عاقلة الجابذ دية الأعلى لانه مات بسبب جذبته وأما دية الجابذ فروى ابن المواز عن عيسى ان دية
هدر لانه قتل غيره وقتل نفسه وروى يحيى بن يحيى عن ابن نافع مثله ومعنى ذلك انه متعد في جذبته
له ووقع الأعلى عليه انما كان بسبب جذبته ولو لم يكن للأعلى في ذلك صنع فلما كان موته بسببه
أبطل دية وقال أشهب لا تعقل العاقلة قاتل نفسه (مسئلة) ولو قاد بصير أعمى فوقع البصير في
بئر ووقع عليه الأعمى فأت البصير روى ابن وهب عن مالك دية على عاقلة الأعمى وروى ذلك
عن عمر بن الخطاب ومعنى ذلك ان البصير لم يكن يجذب الأعلى ويحمله وانما كان الأعمى يتبعه
وكان سقوطه عليه لا صنع فيه للبصير وانما هو من فعل الأعمى خاصة واتباعه فلما انفر دبا الجنابة
كانت الدية على عاقلة (مسئلة) ولو حفر رجلان في بئر فانه دمت عليهما فأت أحدهما في
المجموعة عن أشهب على عاقلة الباقي نصف دية الهالك لان البئر سقط من حفرها فلذلك كان على عاقلة
الباقي نصف الدية لان نصف الثاني هدر ولو ضمن لضمنته عاقلة لانه قاتل نفسه وقاتل نفسه
لا عقل له ولو ماتا جميعا لضمنت عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر لان كل واحد منهما اشارك
في قتل نفسه فهدر من دية بقدر ذلك (مسئلة) ومن سقط من دابة على رجل فأت الرجل فديته
على عاقلة الساقط قاله أشهب في المجموعة والموازية قال وهو من الخطأ ولو انكسرت سن الساقط

وقال مالك في رجل ينزل
في البئر فيدركه رجل آخر
في أثره فيجبد الأسفل
الأعلى فيخترن في البئر
فهل كان جميعا ان على
عاقلة الذي جذب به الدية

وانكسرت سن الآخر فقد قال ابن المواز مذهب أصحابنا ان على الساقط دية سن الذي سقط عليه وليس على الآخر دية وبه قال شريح وقال ربيعة على كل واحد منهما دية ما أصيب به الآخر والدليل على ما نقوله ان الجنابة بسبب الساقط دون سبب الآخر فلم يعقل ما أصابه لانه من جنابته (مسئلة) ولو دفع رجل رجلا فوقه على آخر فقتله فعلى الدافع العقل دون المدفوع ومن مر بجزار يقطع لحما فدفعه آخر فسقط فوقه فقتله فقتل الجزار فقطع أصابعه ففي الموازية عقل ذلك على طارحه أو قال على عائلة الجزار ويرجع به على عائلة الدافع (مسئلة) ومن سقط ابنه من يده فقتل لم يلزمه شيء ولو سقط شيء من يده على ابنه وابن غيره فقتل فقتل أشبه بالدية على عاقلة وان كان رأس أقل من الثلث ففي ماله ووجه ذلك ان سقوطه من يده ليس عليه فيه شيء لانه لم يمت من فعله لان الساقط انما حلك بحركته وهي الحركة التي سقط بها وأما اذا سقط شيء من يده على انسان فقتله فان المالك انما حلك بحركة الساقط عليه وذلك من سبب الذي كان بيده (مسئلة) ومن طلب غريبا فلهما أخذ خشي الموت على نفسه فتركه فقتل فقد روي أبو زيد عن ابن القاسم في الموازية والعقوبة لاشي عليه قال ابن المواز قال مالك وليس هذا كمن ابتداء زول يتر أو بحر بسبب مسكه ص ~~ي~~ قال مالك في الصبي يأمره الرجل ينزل في البئر أو يرقى في النخلة فيهلك في ذلك أن الذي أمره ضامن لما أصابه من هلاك أو غيره ~~ي~~ ش وهذا على ما قال وذلك انه اذا استعان صغيرا أو عبدا في شيء له بال فهو ضامن لما أصابه وذلك انه أمر بغير اذن من له الاذن وأما العبد فيعتبر فيه اذن سيده وأما الصبي فيعتبر فيه اذن أبيه اذا كان له أب فقد قال ابن القاسم فيمن كان له ولد يجري الخيل فأمره رجل أن يجري له فرسه وأذن في ذلك أبوه فوقع عنه ثبات لاشي على الأمر الاعتق رقبة ورأى اذن الاب كالدفع عن الدية فأما غير الاب فلا يجزى اذنه كيتيم الرجل وابن أخيه فذلك على عاقلة رواه أبو زيد عن ابن القاسم في العقوبة فهذا وجه الاذن وأما العمل فهو على ثلاثة أضرب الاول لاقية له ولا يعمل غالبا كمن اولته النعل وما أشبه فهذا لا يضمن فيه عبد ولا صبي ولا فيه أجر وضرب ليس فيه خطر فلا يخلو أن يكون نذ اذن للعبد في مثله بالاجارة ولم يؤذن له فيه فان كان قد اذن له فيه باجارة فاستعمله باجارة فلا ضمان عليه لأنه لم يخالف ما أذن له فيه وان استعمله أو استعمل صبياً مأذونا له في العمل بغير اجارة فقد قال في الموازية عمر بن عبدالعزيز هو ضامن قال أشهب لأن ذلك تعددا لم يؤذن لهما في العمل بغير اجارة (مسئلة) وان كان لم يؤذن له في العمل بجهة فقد روي عن مالك فيمن استعان عبدا بغير اذن ربه فيماله بال وله اجرة فهو ضامن لما أصابه وان أسلم فلا سيد اجارته ووجه ذلك ان المستعمل لم يتعد على عبده في استعماله فيماله بال بفضنه بالتعدي وقال مالك في المجموعة من أعطى دابته عبدا ليسقها فغضب ضمن صغيرا كان العبد أو كبيرا (فرع) وهذا اذا علم المستعمل انه غير مأذون له وان لم يعلم ففي الموازية والمجموعة في الآبق يستأجره رجل يعمل له عملا فيعطى ولم يعلم مستأجره بابقه قال ابن القاسم بضمه وقال أشهب لا يضمن من استعمل عبدا أو مولى عليه الا في العمل المخوف فانه يضمن وان لم يعلم بابق أو بالولاء وجه قول ابن القاسم أن ما كان طريقه ضمان الاموال فانه يضمن مع العلم والجهل ووجه قول أشهب ان ظاهره الحرية وليس كل من استأجر أجيرا أو استعمل عاملا يمكنه معرفة حريته ورقه ونسبه ولم يوجد من غرر العمل ما يلزمه حكم الخادع وروي ابن وهب وعلى بن زياد عن مالك في العبد يستأجره فلا يضمن من استأجره ولم يعلم انه أمره سيده أن يئاجر نفسه الا ان يستأجره في عمل مخوف كالبرذات الحماة

* قال مالك في الصبي يأمره الرجل ينزل في البئر أو يرقى في النخلة فيهلك في ذلك ان الذي أمره ضامن لما أصابه من هلاك أو غيره

والعمل تحت الجدران فهذا يضمن ان يستأجر بغير اذن سيده في ذلك العمل بعينه قال سحنون وهذا أحسن من رواية ابن القاسم الآن يكون سيده قد حجر عليه ان يؤجر نفسه وأبان ذلك وأشهد عليه فان استعان بما أو استعمله ما في أمر مخوف في المدونة سألت عيسى عن قول مالك في الصبي يأمره الرجل رقي في التخلية أو ينزل في البئر فيعطى في ذلك انه ضامن ووجه ذلك ما في هذا العمل من الخطر الغالب المستفاد المستعمل له متعدد على السيد متلف لماله (مسئلة) ولو أذن له سيده في العمل على الإطلاق فاستأجره هذا فهو غير مخوف من الاعمال فلا ضمان عليه وان استأجره في مخوف من الأعمال فقد روى ابن وهب عن مالك في الموازية من استعمل عبدا عملا شديدا فيه غرر بغير اذن أهله فأصيب فيه ضمنه وان كان قد أذن له في الاجارة لأن هذا غير ما أذن له ومعنى ذلك أن الاذن المطلق انما يتناول المعتاد من الأعمال دون الغرر قال مالك وكذلك لو خرج في سفر بغير اذن سيده (مسئلة) والصبي الذي يضمن من استعمله بغير اذن سيده قال مالك فحين أعطى صبي ابن اثنتي عشرة سنة أو ثلاث عشرة سنة دابة يسقيها فيعطى ان دبت على عاقلته وان كان كبير افلا شيء عليه وقد قال أشهب ان المولى عليه يضمن في العمل المخوف فيحتمل أن يريد بالمولى عليه من لم يبلغ الحلم ويحتمل أن يريد مالك بالكبير غير المولى عليه والله أعلم وأحكم ص ~~✳~~ قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا انه ليس على النساء والصبيان عقل يجب عليهم أن يعقلوا مع العاقلة فيما تعقله العاقلة من الدييات وانما يجب العقل على من بلغ الحلم من الرجال ~~✳~~ وقال مالك في عقل المولى تلزمه العاقلة ان شاؤا وان أبوا كانوا أهل ديوان أو مقطعين وقد تعاقل الناس في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي زمن أبي بكر الصديق قبل أن يكون ديوان وانما كان الديوان في زمن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه فليس لأحد أن يعقل عنه غير قومه ومواليه لأن الولاء لا ينتقل ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال الولاء لمن أعنت ~~✳~~ قال مالك والولاء نسب ثابت ~~✳~~ ش قوله عقل المولى تلزمه العاقلة يريد يؤخذ به عاقلة مواله كالموحي رجل من أنفسهم وسواء كان المولى من العرب أو غيرهم فان مواله يعقلون عنه دون القليل الذي هو منهم وتدرى ابن الماجشون ومطرف وابن كنانة وابن القاسم وأصبغ ان من أسلم من البربر ولم يسترق فاتهم يتعاونون كالعرب وأما من سبي وأعتق فعقله على مواله وروى ابن الموازي عن مالك من أسلم ولا قوم له فالمسلمون يعقلون عنه (فصل) وقوله ان شاؤا وان أبوا يعني انهم يجبرون على ذلك ولا يكون ذلك مصر وفا الى اختيارهم ووجه ذلك انه أمر قبل زعمهم بالشروع غرمه كالجاني

(فصل) وقوله كانوا أهل ديوان أو مقطعين يريدان مواله يعقلون معه ان كان المولى ومعتقوه أهل ديوان يشعلهم أو كانوا غير أهل ديوان فان كان المولى من أهل ديوان ومعتقوه أهل ديوان آخر أو لم يكونوا أهل ديوان ففي الموازية ان أهل ديوان يعقلون معه وان لم يكونوا من قبيلة قال أشهب وان كان منهم من ليس من أهل الديوان لم يدخلوا مع من في الديوان وليضم اليهم أقرب القبائل اليهم من أهل ديوانه قاله أصبغ قال أشهب وهذا اذا كانوا أهل ديوان وأما اذا انقطع فأنما ذلك على قومه كانوا أهل ديوان أو مقطعين ولعله الذي أراد مالك بقوله كانوا أهل ديوان أو مقطعين يريد

* قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أنه ليس على النساء والصبيان عقل يجب عليهم أن يعقلوه مع العاقلة فيما تعقله العاقلة من الدييات وانما يجب العقل على من بلغ الحلم من الرجال * وقال مالك في عقل المولى تلزمه العاقلة ان شاؤا وان أبوا كانوا أهل ديوان أو مقطعين وقد تعاقل الناس في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي زمن أبي بكر الصديق قبل أن يكون ديوان وانما كان الديوان في زمن عمر بن الخطاب فليس لأحد أن يعقل عنه غير قومه ومواليه لأن الولاء لا ينتقل ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال الولاء لمن أعنت قال مالك والولاء نسب ثابت

ان قومه يعقلون عنه اذا كان الجاني وعاقلته عليه وفي زمن أبي بكر قبل ان يكون ديوان يريده ان
ليس من شرط التعاقل الديوان لان التعاقل يكون بالانساب وانما يعتبر الديوان اذا وجد وثبت
حكمه بالعطاء من حديث رسم الديوان من زمن عمر بن الخطاب لانه اخص من النسب لجمعه أهل
الديوان في موضع واحد على عطاء واحد ولحماسة واحدة فاذا عدم الديوان رجع الاعتبار الى
الانساب والولاء لانها لا تنتقل ولا تغير ولذلك قال مالك الولاء نسب ثابت ص **ع** قال مالك الأمر
عندنا فيما أصيب من البهائم ان على من أصاب منها شيئاً قدر ما نقص من ثمنها قال مالك في الرجل يكون
عليه القتل فيصيب حداً من الحدود انه لا يؤخذ به وان القتل يأتي على ذلك كله الا القرية فانها تثبت
على من قتلته يقال له مالك لم تجلد من افترى عليك فأرى أن يجلد المقتري لحد من قبل أن يقتل ثم
يقتل ولا أرى أن يناد منه في شيء من الجراح الا القتل لان القتل يأتي على ذلك كله **ع** ش وهذا
على ما قال ان الحدود تدخل في القتل فنوجب عليه حد الله تعالى من زنى أو شرب خمر ووجب
عليه القتل في قصاص فان القتل يأتي على ذلك كله ولا يؤخذ بالحد لانه من حقوق الله تعالى وأما
حد القرية فيؤخذ به لانه من حقوق آدميين فلا تسقط باستيفاء حقوق الله تعالى ولما يلحق
المقذوف من العار والتغير بتحقيق ما قيل له حين لم يجد قاذفه وأما القصاص في الاطراف فسقط
أيضاً مع القتل لأن القتل يأتي على اتلاف ذلك العضو الذي استحق المجني عليه اتلافه وانما يسقط عنه
التعذيب بقطع العضو قبل قتله لانه لم يقصد هذا التمثيل ولو قصد التمثيل والتعذيب لأخذ بمثله والله
أعلم وأحكم ص **ع** قال مالك الأمر عندنا ان القتيل اذا وجد بين ظهراني قوم في قرية أو غير ذلك
يؤخذ به أقرب الناس اليه داراً ولا مكاناً وذلك انه قديقتل القتييل ثم يلقي على باب قوم ليطلب خوابه
فليس يؤخذ أحد بمثل ذلك **ع** ش وهذا على ما قال ان وجود القتييل في محلة قوم أو عند دارهم لا
يوجب لطلب خا ولا يعلق بهم تهمة قال ابن القاسم وأشهب في المجموعة فلا يوجب ذلك قوداً ولا دية قال
مالك ودمه عذر ووجه ذلك ما احتج به مالك من أن القاتل قد يبعده من محله ويلقيه في محلة غيره وعند
دار من يريد اذابته وربما ألقاه القاتل عند دار أولياء المقتول وفي محله مع الجناية عليهم وأخذ
القوداً والدية منهم (مسئلة) ولو وجد في محلة أعدائه فيدعي ولأنهم قتلوه قال المغيرة في المجموعة
لا شيء على من وجد في محله الا أن يستبرأ قدر ما تكون الظنة يريده الله أعلم البعث عما يوجب عليهم
ظنة أو يقوى تهمة وروى ابن القاسم عن مالك في رجل نزل عند امرأة فوجد عندها ميتاً فاتهمها
وليه فقال لا يقدر ان يثبت وجه التهمة الا أن يكشف أمرها فان كانت غير متهمة لم تحبس ويخلى سبيلها
ومن مات من زحام أو غيره أو وجد ميتاً حين يفيض الناس من عمرة أو مات في منى من زحام الناس
ففي الموازية عن مالك لا شيء فيه من دية ولا غيرها ولا قسامة وذلك انه لا تتعلق التهمة ببعين ولا معينين
وكذلك قال ابن القاسم في المجموعة عن قتييل وجد في أرض المسلمين لا يدرى من قتله فبطل دمه لما
ذكرناه والله أعلم وأحكم ص **ع** قال مالك في جماعة من الناس اقتتلوا فانكشفوا وبينهم قتييل أو
جريح لا يدرى من فعل ذلك به ان أحسن ما سمع في ذلك ان فيه العقل وان عقله على القوم الذين
نازعوه وان كان القتييل أو الجريح من غير الفريقين فعقله على الفريقين جميعاً **ع** ش وهذا على
ما قال ان من قتل بين الفئتين في النائرة تكون بينهم فان كل فرقة تضمن من أصيب من الفرقة
الأخرى وذلك انه اذا لم يعلم من قتله ووجه ذلك ان الظاهر ان قتييل كل فرقة انما قتله الفرقة الأخرى
ولا قصاص فيه لتعذر معرفة قتله وعدم اتفاق الطائفة الأخرى على قتله فلم يبق الا الدية ولا يحتاج

فيما أصيب من البهائم أن
على من أصاب منها شيئاً
قدر ما نقص من ثمنها قال
مالك في الرجل يكون
عليه القتل فيصيب حداً
من الحدود انه لا يؤخذ
به وان القتل يأتي على
ذلك كله الا القرية فانها
تثبت على من قتلته
يقال له مالك لم تجلد من
افترى عليك فأرى أن
يجلد المقتول الحد من
قبل أن يقتل ثم يقتل
ولا أرى أن يناد منه في
شيء من الجراح الا القتل
لأن القتل يأتي على ذلك
كله وقال مالك الأمر عندنا
أن القتييل اذا وجد بين
ظهراني قوم في قرية أو
غيرها لم يؤخذ به أقرب
الناس اليه داراً ولا مكاناً
وذلك انه قديقتل القتييل
ثم يلقي على باب قوم
ليطلب خوابه فليس يؤخذ
أحد بمثل ذلك **ع** قال مالك
في جماعة من الناس اقتتلوا
فانكشفوا وبينهم قتييل
أو جريح لا يدرى من فعل
ذلك به ان أحسن ما سمع
في ذلك ان فيه العقل
وان عقله على القوم
الذين نازعوه وان كان
الجريح أو القتييل من غير
الفريقين فعقله على
الفريقين جميعاً

في ذلك إلى قسامة لأن القاتل لا يتعين (مسئلة) ولو أقر رجل من غير طائفة فقال أنا قتلته ففي العتية من رواية عيسى عن ابن القاسم أن ولاية القتييل مخبرون بين أن يقتلوه أو يتركوه أو يلزموا الدية وروى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون أن شأوا قتلوه وأن شأوا تركوه وأن شأوا ألزموه الدية لأنه يتهم بأقراره بطرح الدية التي وجبت عليه وعلى طائفته قال الشيخ أبو محمد قوله أن شأوا ألزموه الدية غلط لقوله في احتجاجه الدية التي وجبت عليه وعلى طائفته قال وأراه من غلط الناقل (مسئلة) ولو علم من أصابه وشهد بذلك بينة ففيه القود وإن لم تكن بينة كاملة وإنما كان شاهداً وقول المقتول دى عند فلان أو عند جماعة سماهم فقل روى سحنون عن ابن القاسم في العتية لاقسامته فيه قال الآن يشهد لجرحه رجلان ثم مات من ذلك بعد أيام ففيه القسامة وقال أشهب ومطرف وابن الماجشون فيه القسامة لأن كونه بين الصفيين لم يرد دعواه الآخرة قال ابن المواز وقد رجح ابن القاسم بعد أن قال لاقسامته فممن قتل بين الصفيين بدعوى الميت ولا يشاهد وقوله هذا خطأ

(فصل) وإن كان القتييل من غير الطائفتين فعقله عليهما على ما قاله قال ابن القاسم وكذلك إذا لم يعرف من أي الفريقين هو وجه ذلك أنه لم يثبت له حكم الفريقين فكل كالأجنبي (فصل) وقوله فإن عقله على القوم الذين نازعوه وقوله في عقل الأجنبي على الفريقين يريد في أموالهم قاله ابن المواز عن مالك فجعل لذلك حكم العمد لما كان عملهم ومضاربهم يقصد ولم يجعل فيه القود لما لم يتعين القاتل (مسئلة) ولو أن إحدى الطائفتين مشت إلى الأخرى بالسلاح إلى منازلهم فقاتلوه فقتل بينهم قتييل فإن كل فرقة تضمن ما أصابت من الأخرى قاله مالك في الموازية والمجموعة قال ولا يطل دم الزاحفة لأن المرحوف اليهم لو شأوا لم يقتلوه واستأذنوا السلطان قال غيره في غير المجموعة وذلك إذا أمكن السلطان أن يحجز بينهم فإن عاجلهم ناشدوهم الله فإن أبوا فالسيف ونحوه في المدونة ومعنى ذلك أنه لا دية عليهم (مسئلة) وما أصيب به بعضهم من الجراح فعقله على الطائفة المنازعة لها قاله مالك ولو كان الجرح من غيرها لكان عقل الجرح عليها (مسئلة) وهذا إذا كانت جراحهم لنائرة وتغصب فإن كانت لتأويل فقد قال ابن حبيب ليس بين أهل الفتن قود في بعضهم من بعض على التأويل ولا تباعة في مال الأفياء كان قائماً بعينه لم يفت وقال ابن القاسم في العتية ليس على القاتل قتل ولا دية وإن عرف بخلاف غيرهم (مسئلة) ويعرف أن حرهم لنائرة بينة تشهد بذلك أو بأقرار الطائفتين روى أصبغ عن ابن القاسم في العتية في الفتنتين تأتي كل طائفة تدعى على الأخرى جراحات وتنكر دعوى الأخرى وأقرنا بأصل النائرة أن كل طائفة ضامنة لجراح الأخرى فإن لم يتقاررا بالنائرة وقامت بينة عليهم ما حلفت كل طائفة على ما دعت عليه واستقادت منه وإن لم تعرف كل واحدة من الجراح تحالفوا على أن الجراحات كانت من الفئة الأخرى ويضمن بعضهم جراحات بعض فإن لم تأت بينة بأصل النائرة ولا تقاررا لم يقد بعضهم على بعض بالدعوى

✽ ماجاء في الغيلة والسحر ✽

ص ✽ وحدثني يحيى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قتل نفرا خمسة أو سبعة برجل واحد قتلوه قتل غيلة وقال عمر لو نأى عليه أهل صنعاء لقتلهم جميعاً ✽ ثم قوله أن عمر قتل جماعة برجل قتلوه قتل غيلة فيه بيان ✽ أحدهما في قتل الجماعة بالواحد ✽ والثاني في معنى الغيلة

✽ ماجاء في الغيلة

والسحر ✽

✽ وحدثني يحيى عن مالك

عن يحيى بن سعيد عن

سعيد بن المسيب أن عمر

ابن الخطاب قتل نفرا

خسة أو سبعة برجل واحد

قتلوه قتل غيلة وقال عمر

لو نأى عليه أهل صنعاء

لقتلهم جميعاً

(الباب الأول في قتل الجماعة بالواحد)

فأما قتل الجماعة بالواحد يجهت معون في قتله فانهم يقتلون به وعليه جماعة العلماء وبه قال عمر وعلي وابن عباس وغيرهم وعليه فقهاء الأمصار إلا ما يروى عن أهل الظاهر والدليل على ما قوله خبر عمر هذا وصارت قضيته بذلك ولم يعلم له مخالف فثبت أنه إجماع ودليلنا من جهة القياس أن هذا أحد وجوب للواحد على الواحد فوجب للواحد على الجماعة كقتل الفرد (مسئلة) قال مالك في الموازية والمجموعة يقتل الرجلان وأكثر بالرجل الحر والنساء بالمرأة والإماء والعبيد كذلك قال ابن القاسم وأشهب وإن اجتمع نفر على قتل امرأة أو صبي قتلوا به (فرع) وهذا إذا اجتمع نفر على ضربه يضر بونه حتى يموت تحت أيديهم فقد قال مالك يقتلون به وقال ابن القاسم وابن الماجشون في النفر يجهت معون على ضرب رجل ثم ينكشفون عنه وقد مات فانهم يقتلون به وروى ابن القاسم وعلي بن زياد عن مالك أن ضربه هذا بسلاح وهذا بعضا وتمادوا عليه حتى مات قتلوا به إلا أن يعلم أن ضرب بعضهم قتله (مسئلة) وإذا اشترك في قتل عبد منهم حر وعبد في الموازية والمجموعة عن مالك يقتل العبد وعلى الحر نصف قيمته وإذا قتله صغير وكبير قتل الكبير وعلى عاقلة الصغير نصف الدية وروى ابن حبيب أن ابن القاسم اختلف فيها قوله فخره قال هذا ومرة قال إن كانت ضربة الصغير عمدا قتل الكبير وإن كانت خطأ لم يقتل وعلمها الدية قال أشهب في الموازية يقتل الكبير قال ابن المواز وهو أحب إلى قاله أشهب ومن فرق بين عمد الصبي وخطئه فقد أخطأ وحجته أنه لا يدري من أيهما مات وكذلك في عمد الصبي لا يدري من أيهما مات وهو يرى عمده كالخطأ (فرع) فإذا قلنا بذلك وجب على الصغير حصته من الدية فقد قال ابن المواز ما يقع من الدية على الصغير في ماله وإنما يكون عليه ما يقع على العاقلة إذا كان القتل كله خطأ وهذا ظاهر قول ابن القاسم وقال أشهب ذلك على العاقلة وإن قل ذلك وأما إذا اشترك العاقد والمخطئ فقد قال ابن القاسم لا يقتل العاقد إذا شاركه المخطئ وقال أشهب في المجموعة لو أن قوما في قتال العدو ضربوا مسلما فقتلوه منهم من ظنهم من العدو ومنهم من نعمده لعداوة قتل به المتعمد وعلى الآخرين ما يصيبهم من الدية

(الباب الثاني في قتل الغيلة)

أصحنا ما يوردوه على وجهين أحدهما القتل على وجه التحيل والخديعة والثاني على وجه القصد الذي لا يجوز عليه الخطأ فأما الأول ففي العتية والموازية قتل الغيلة من المحاربة إلا أن يعتار رجلا أو صبياً فيخذه حتى يدخله موضعا فأيأخذ ما معه فهو كالحارب فهذا بين في أحد الوجهين صرح مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة أنه بلغه أن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قتلت جارية لها سحرها وقد كانت دبرتها فأمرت بها فقتلت * قال مالك الساحر الذي يعمل السحر ولم يعمل ذلك له غيره هو مثل الذي قال الله تبارك وتعالى في كتابه ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق فأرى أن يقتل ذلك إذا عمل ذلك هو نفسه * ش قوله أن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قتلت جارية لها سحرها فظاهرها من جهة اللفظ أنها اختصت بقتلها ما بأن تكون باسحر ذلك وأمرت به من أطاعها وقد روى عن مالك أنه قال وقد أمرت حفصة في جارية لها سحرها أن تقتل ويجعل أن يرى بذلك أنها رفعت أمرها إلى من له النظر في ذلك من أمير أو غيره وأثبتت عنده ما أوجب ذلك فنسب القتل إليها لما كانت سببه ويحتمل أن يكون من ثبت عنده من الأمراء

* وحدثني يحيى عن مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة أنه بلغه أن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قتلت جارية لها سحرها وقد كانت دبرتها فأمرت بها فقتلت * قال مالك الساحر الذي يعمل السحر ولم يعمل ذلك له غيره هو مثل الذي قال الله تبارك وتعالى في كتابه ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق فأرى أن يقتل ذلك إذا عمل ذلك هو نفسه

بعد أن حكم بالقتل ومباشرته إليها مباشرة أو أمرت به من ناب عنها هذا ما يحتمله اللفظ على أنه قد روى أنها أفردت بذلك دون أسير ولا حكم حاكم به وقدر روى نافع عن ابن عمر أن جارية لحفصة سحرت حفصة فوجدوا سحرها فاعترفت على نفسها فأمرت حفصة عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب فقتلها فبلغ ذلك عثمان رضي الله عنه فأنكره فأتاه ابن عمر فقال إنها سحرها ووجدوا معها سحرها فاعترفت على نفسها فكل عثمان أنكر عليها ما فعلت دون السلطان فالساحر وإن كان يجب قتله فإنه لا يلي ذلك إلا السلطان وفي الموازية عن العبد والمكاتب يسحر سيده يقتل ويلى ذلك السلطان قال أصبغ وليس لسيده ولا غيره قتله ووجه ذلك أنه قتل بحق الله تعالى يجب على من يظهر الاسلام فلا يلي ذلك إلا الامام أو حكمه كقتل الزنديق (مسئلة) ولا يقتل حتى يثبت أن ما يفعله من السحر الذي وصفه الله بأنه كفر قال أصبغ يكشف ذلك من يعرف حقيقته يريد ويثبت ذلك عند الامام لانه معنى يجب به القتل فلا يحكم به إلا بعد ثبوتة وتحقيقه كسائر ما يجب به القتل وفي الموازية في الذي يقطع أذن الرجل أو يدخل السكاكين في جوف نفسه إن كان هذا سحرًا قتل وإن لم يكن من السحر فلا يقتل (مسئلة) ومن قتل الساحر فقد قتل ابن المواز من قول مالك وأصحابه إن الساحر كافر بالله تعالى فإذا سحره في نفسه يريد أنه باشر ذلك قال فإنه يقتل قال والسحر كفر قال الله تعالى وما يعلمان من أحد حتى يقولوا انما نحن فتنه فلا تكفر وبه قالت حفصة وابن عمر وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب وسالم بن عبد الله ووجه ما تعلق به مالك رحمه الله تعالى من أنه كفر بنص القرآن وهو من الكفر الذي لا يقرأ أحد عليه ولا سيما إذا تقدمه اسلام فالكفر به مرتد ويحتمل أن يوصف الساحر بأنه كافر بمعنى أن فعله هذا دليل على الكفر الذي هو الجحد للباري تعالى كما لو أخبرنا نبي صادق أن لا يدخل دار كذا إلا كافر ثم رأينا رجلا دخلها الحكمنا بكفره وإن لم يكن دخوله الدار كفرًا ولكننا استدلل به على كفره وإن أخبره عن نفسه بأنه مؤمن علمنا كذبه لأن الصادق أخبرنا عنه بأنه كافر (مسئلة) إذا ثبت ذلك فن عمل السحر قتل فإن كان مسلمًا في الموازية من رواية ابن وهب عن مالك يقتل سحر مسلمًا أو ذميًا قال مالك يقتل ولا يستتاب وقال ابن عبد الحكم وأصبغ هو كالزنديق ومن كان للسحر أو للزندقة مظهر استتيب فإن لم يتب قتل قال ابن المواز السحر كفر فمن أسره ونظر عليه قتل وإن أظهره فكمن أظهر كفره وحكى القاضي أبو محمد أنه لا يستتاب وإن تاب لم تقبل توبته خلافاً للسافعي وحمل ذلك على قول مالك واستدل على ذلك بأن علمه كفر لقوله تعالى ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر وما أنزل على المكين إلى قوله فلا تكفر أي بتعلم السحر فتقرر من ذلك أن ما حكاه عن ابن عبد الحكم وأصبغ وابن المواز مخالف لقول مالك أو تأول عليه غير ما تأوله القاضي أبو محمد (فرع) قال ابن عبد الحكم وأصبغ إن كان لسحره مظهر أفتل حين لم يتب فإنه في بيت المال ولا يصلى عليه وإن استتر بمصره فإنه بعد القتل لو رثته من المسلمين ولا أمرهم بالصلاة عليه فإن فعلوا فهم أعلم (مسئلة) وإن كان الساحر ذميًا فقد قتل مالك لا يقتل الآن يدخل سحره ضرر على المسلمين فيكون ناقض للعهد فيقتل نقضًا للعهد ولا تقبل منه توبة غير الاسلام وأما من سحر أهل ملته فليؤدب الآن يقتل أحدًا فيقتل به وقال سحنون في العتية في الساحر من أهل الذمة يقتل الآن يسلم فيترك كمن سب النبي صلى الله عليه وسلم فظاهر قول سحنون أنه يقتل على كل حال الآن يسلم بخلاف قول مالك لا يقتل الآن يؤذى مسلمًا أو يقتل ذميًا وجه قول مالك ما احتج به ابن شهاب من أن لبيد بن الأعصم اليهودي سحر النبي صلى

ومن طرح رجلا لا يحسن العوم في نهر على وجه العداوة والقتل فقد روى ابن القاسم عن مالك في الموازية يقتل به وقال ابن المواز فمين أشار على رجل بالسيف فكرر ذلك عليه وهو يفر منه فطلبه حتى مات عليه القصاص وروى ابن حبيب عن ابن الماجشون فمين طاب رجلا بسيف فغثر المطلوب قبل أن يدركه فأت عليه القصاص وقاله المغيرة وابن القاسم وأصبح

(فصل) وأما المسئلة الثانية في أن القصاص يكون بمثل ما قتل به ومن ألقى رجلا في النار فأتى هو في النار وبأى شيء قتل قتل بمثله هذا المشهور من المذهب وقال أبو حنيفة لا يجوز القودالا بالسيف خاصة والدليل على ما نقوله قوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وقوله تعالى فاعقبوا بمثل ما عوقبتم به ودليلنا من جهة السنة الحديث المتقدم أن يهوديا رضع رأس جارية من الأنصار بحجر فاعترف فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فرضع رأسه بين حجرين ودليلنا من جهة القياس أن هذا أحد نوعي القصاص فجاز أن يستوفي بالسكين كالقصاص في الطرف (فرع) إذا ثبت ذلك فإن لا حجة بنا في فروع هذه المسئلة باختلاف أصل المذهب ما قدمناه فقد روى ابن المواز عن ابن الماجشون أنه قال من قتل بالنار لم يقتل بها والمشهور من قول مالك وأصحابه يقتل بها على ما تقدم ووجه قول مالك قوله تعالى وإن عاقبتم فاعقبوا بمثل ما عوقبتم به ومن جهة القياس أن هذه آله يقتل بها غالبا فجاز أن يقتل بها كالسيف ووجه قول ابن القاسم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يعذب بالنار إلا رب النار واخرج من جهة المعنى بأن قال النار تعذيب ووجه من جهة القياس أنه تفويت روح مباح فلم يجز تفويته بالنار كآلة (فرع) وإن غرقه في الماء قال ابن القاسم يفرق به رواه عنه عبد الملك بن الحسن في العتبية وقاله في المجموعة أشهب وعبد الملك قال ابن القاسم إن كتفه وطرحه في نهر فغرق صنع به مثل ذلك قال أشهب فإن كان بمن إذا كتف لم يفرق وحله الماء أنقل بشئ ينزله إلى القعر حتى يموت (فرع) وقال عبد الملك بن الماجشون من قتل بالرمي بالحجارة لم يقتل بذلك لأنه لا يأتي على ترتيب القتل وحقيقته فهو من التعذيب والمشهور من المذهب ما تسناه ووجهه وهو أن هذه آله يقتل بها الكفار فجاز أن يقتل بها كالسيف (مسئلة) ومن قتل بعصا فقد قتل مالك في المجموعة يقاد بها وروى عنه أشهب في العتبية أن كان ضربه ضربة واحدة يجزئ عليه فيها فاما أن تكون ضربات قال عنه أشهب ينظر من أولى فإن خيف أن لا يموت من مثل ما ضرب به فليقتل بالسيف قال فان جاز ذلك فضرِب بالعصا مرتين كما ضرب فلم يمت فإن رأى أنه ان زيد عليه مثل الضربة والاثنين مات زيد عليه حتى يموت وقال ابن القاسم يضرب بالعصا حتى يموت وقال عيسى بن دينار في المدينة ما كان من قود بعضا أو خنق أو حجر أو ما أشبه ذلك فإن الولي يضرب أبدا بمثل ما قتل به وليه حتى تفيض نفس القتيل ولكنه يؤمر بالاجتهاد في قتله ولا يترك والتطويل عليه لتعذيبه وروى يحيى بن يحيى عن ابن نافع مثله ورواه ابن وهب عن مالك في المجموعة وقال مالك يقتل بالعصا ولم يذكر عددا فقول مالك هذا محتمل أن يتأول على القولين ورواية ابن وهب بينة في خلاف قول أشهب والله أعلم وأحكم (مسئلة) ولو أن القتال قطع يدي رجل ورجليه ثم قتله فقد قتل عيسى في المدينة يقاد منه كذلك قال القاضي أبو محمد وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي قال وأما مالك فيرى أن القتل يجزئ على جميع ذلك وكان ينكر أن تقطع يده ثم يقتل والذي قلت هو رأي جلا على النظام قال أصبح إن كان القتال لم يرد قطع يده للعبث أو لا لم فإنه يقتل فقط وإن كان أراد ذلك فعل به مثله

* قال مالك الأمر عندنا أنه يقتل في العمد (١٢٠) الرجال الأحرار بالرجل الحر الواحد والنساء بالمرأة كذلك

والعبد بالعبد كذلك
 * القصاص في القتل
 * حدثني يحيى عن مالك
 أنه بلغه أن مروان بن
 الحكم كتب إلى معاوية
 ابن أبي سفيان يذكر
 أنه أتى بسكران قد قتل
 رجلا فكتب إليه معاوية
 أن اقله به * قال يحيى
 قال مالك أحسن ما سمعت
 في تأويل هذه الآية قول
 الله تبارك وتعالى الحر
 بالحر والعبد بالعبد فهؤلاء
 الذكور والأنثى بالأنثى
 أن القصاص يكون بين
 الأنثى كما يكون بين
 الذكور والمرأة الحرة
 تقتل بالمرأة الحرة كما
 يقتل الحر بالحر والامة
 تقتل بالامة كما يقتل
 العبد بالعبد والقصاص
 يكون بين النساء كما
 يكون بين الرجال
 والقصاص أيضا يكون
 بين الرجال والنساء
 وذلك أن الله تبارك
 وتعالى قال في كتابه
 العزيز وكتبنا عليهم فيها أن
 النفس بالنفس والعين
 بالعين والأنف بالأنف
 والأذن بالأذن والسن
 بالسن والجروح قصاص
 فذكر الله تبارك وتعالى
 أن النفس بالنفس
 فنفس المرأة الحرة

وقال ابن مزين تفسيره ان القاتل أخذ المقتول فقطع يديه ثم رجليه على وجه التعذيب والتطويل
 عليه فهذا الذي ينبغي أن يفعل به مثله فأما أن أصابه بذلك على وجه المقاتلة في النائرة فيضرب به يده
 قتله فيصيب يده فإرى أنه إنما أراد بالضرب الأول والثاني القتل دون التعذيب والتطويل فليس في
 هذا الا القتل (مسئلة) ولو قتل رجل أعيناعدا أو قطع أيديا وقتل فان القتل يأتي على ذلك كله
 قاله عيسى في المدونة وقال أبو حنيفة يادمنه في ذلك كله والدليل على ما نقوله ان القصاص بذل
 للنفس فدخلت الأعضاء فيه تبعاً للنفس كالدية قال فان عفا ولي القتل على دية أو غيرهما فاهل الجراح
 على حقوقهم من القود في جراحهم وهو عندى بمنزلة ما لو قتل رجلين فعاوولى أحدهما لكان لولى
 الآخر القتل والله أعلم وأحكم (مسئلة) ولو قتل رجلا عمد اثم أصاب آخر خطأ يقتل أو جراح فقد
 روى ابن وهب عن مالك في المجموعة سواء كان العمد قبل الخطأ أو الخطأ قبل العمد ان الخطأ
 واجب على عاقلة ويقتل بالعمد قال ابن القاسم وأشهب ولو قطع يدي رجل خطأ ثم قتله عمد القتل به
 ودية اليد على العاقلة ووجه ذلك أن الخطأ غير متعلق برقيقته وإنما هو مال متعلق بذم العاقلة والعمد
 متعلق بنفسه فلذلك لم يتداخلما كأنما من جنسين مختلفين وكان محل أحدهما غير محل الآخر
 ص * قال مالك الأمر عندنا أنه يقتل في العمد الرجل الأحرار بالرجل الحر الواحد والنساء
 بالمرأة كذلك والعبد بالعبد كذلك * ش قوله الأمر عندنا أنه يقتل في العمد الرجل الأحرار
 بالرجل الحر الواحد على ما تقدم من قتل الجماعة بالواحد اذا كانوا في الجريمة وكذلك النساء
 بالمرأة ولم يردانه لا يقتل النساء بالرجل ولا الرجل بالمرأة بل حكم ذلك على ما تقدم فان من قتل
 واحداً لم يواحد قتل جميعهم به ولما كانت المرأة تقتل بالرجل قتل النساء بالرجل ولما كان الرجل
 يقتل بالمرأة فكذلك تقتل جماعة الرجل بالمرأة وحكم العبد كذلك يقتل العبد بالعبد ودية قتل
 العبد بالحر ولا يقتل الأحرار بالعبد لانه لا يقتل الحر بالعبد والله أعلم وأحكم

* القصاص في القتل *

ص * مالك انه بلغه ان مروان بن الحكم كتب الى معاوية بن أبي سفيان يذكر انه أتى بسكران
 قد قتل رجلا فكتب اليه معاوية أن اقله به * ش ووجه ذلك ان السكران اذا قصدا الى القتل
 قتل لانه يبقى معه من الميز ما يثبت به عليه القصاص وسائر الحقوق ولو بلغ حد الاغماء الذي لا يصح
 معه قصد ولا فعل لكانت جنايته بخيانة المغمى عليه والنائم وفي العقوبة عن ابن القاسم يقاد من
 السكران بخلاف المجنون يريد الجنون المطبق والصبي الذي لا يعقل ابن سنة ونصف ونحوهما فهذان
 ما أفسد من أموال الناس هدر ولا يتبع به أحد مثل ان يشعل المجنون نارا في بيت أو يهدم بيتا أو
 يكسر آنية أو يكسر الصبي لولوءة أو يلقى جوهرا في النار فذلك هدر والله أعلم وأحكم ص * قال
 مالك أحسن ما سمعت في تأويل هذه الآية قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد فهؤلاء الذكور
 والأنثى بالأنثى ان القصاص يكون بين الأنثى كما يكون بين الذكور والمرأة الحرة تقتل بالمرأة الحرة
 كما يقتل الحر بالحر والامة تقتل بالامة كما يقتل العبد بالعبد والقصاص يكون بين النساء كما
 يكون بين الرجال والقصاص أيضا يكون بين الرجال والنساء وذلك ان الله تبارك وتعالى قال في
 كتابه العزيز وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن
 والسن بالسن والجروح قصاص فذكر الله تبارك وتعالى أن النفس بالنفس فنفس المرأة الحرة

بنفس الرجل الحر وجرحها بجرحه * ش وهذا على ما قاله في تأويل الآية قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبدان ذلك في الذكور والله أعلم فان الآية تقتضي القصاص بين الاناث كما تقتضي القصاص بين الذكور وان ذلك لا يمنع القصاص بين الذكور والاناث وان منع القصاص للعبد من الاحرار فامتنعت ذلك بغير هذه الآية فان الآية انما تقتضي اثبات الاحكام المنصوص عليها من القصاص بين الاحرار وبين العبيد وبين الاناث ولا يمنع القصاص بين الاحرار والعبيد ولا القصاص بين الاناث والذكور ولا يثبت به وانما يثبت ذلك دون سائر أدلة الشرع والذي عليه جمهور الفقهاء ان الحر لا يقتل بعبد ولا بعبد غيره وروى عن ابراهيم الخفي انه يقتل الحر بعبد وتعلق في اثبات ذلك من الآية بوجهين أحدهما من جهة الحصر لمن فعل الألف واللام من حروف الحصر والثاني من جهة دليل الخطاب وتم ذكرنا ذلك كله في أحكام الفصول ودليلنا على نفي القصاص في ذلك ان القتل أحد بدلي النفس فلم يثبت للعبد على سيده كالدية (مسألة) ولا يقتل الحر بعبد غيره وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة يقتل بعبد غيره والدليل على ما نقوله ان هذا اجاع الصعابة لانه مروي عن أبي بكر وعمر وعلي وابن عباس وابن الزبير بن يمين ثابت ولا مخالف لهم وماروى الحاكم بن عيينة عن ابن مسعود انه قال بخلاف ذلك فرسل لانه لم يلق ابن مسعود ودليلنا من جهة القياس ان كل من لا يكافئه في حد القذف فانه لا يكافئه في القصاص كالعبد وسيده (فصل) وقوله والقصاص يكون بين الرجال والنساء يردان الرجل يقتل المرأة والمرأة بالرجل وعليه جمهور الفقهاء وروى عن الحسن البصري لا يقتل ارجل المرأة والدليل على ما نقوله قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين والانف بالأنف ثم قال تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ثم قال في آخر الآيات فاحكم بينهم بما أنزل الله والظاهر انه راجع الى جميع ما تقدم مما ذكر ان الله تعالى أنزله ودليلنا من جهة القياس انه ما شصا متكافئان في حد القذف فوجب أن يتكافئا في القصاص كالرجلين والمرأتين

(فصل) وقوله فنفس المرأة الحرة بنفس الرجل الحر وجرحها بجرحه يردان القصاص يجري بينهما في الاطراف وهو قول مالك وجمهور الفقهاء لقوله تعالى والعين بالعين والانف بالأنف والاذن بالاذن والسن بالسن ولم يفرق ص قال مالك في الرجل يمسك الرجل للرجل فيضرب به فيموت مكانه انه ان أمسكه وهو يرى انه يريد قتله قتلا به جميعا وان أمسكه وهو يرى انه انما يريد الضرب بما يضرب به الناس لا يرى انه عمد لقتله فانه يقتل القاتل ويعاقب الممسك أشد العقوبة ويسجن سنة لانه أمسكه ولا يكون عليه القتل * ش وهذا على ما قال مالك ان أمسك الرجل لمن قتله وهو يرى انه يريد قتله ان على القاتل والممسك القتل وقال أبو حنيفة والشافعي لا يقتل الممسك والدليل على ما نقوله انه أمسكه ظاهرا لما يعلم انه قاتله فأشبهه اذا أمسكه لسبع حتى أكله أو في نار حتى أحرقت (فصل) وقوله ولو جسه وهو يرى انه انما يريد الضرب بما يضرب الناس يريد والله أعلم الضرب المعتاد على وجه الادب الذي لا يخاف منه الموت فقد قال مالك يعاقب الممسك أشد العقوبة ويسجن سنة فلم ينص في الكتاب على معنى العقوبة وقدر روى يحيى بن يحيى عن ابن نافع يحبس ويجلد بقدر ما يرى السلطان من ذنبه وما يستريب من أمره وناحية صاحبه الذي حبسه قال عيسى بن دينار يجلس مائة فقط قال ابن مزين القول ما قال ابن نافع وجه قول ابن نافع انه ضرب من لم ينهم بمعنى لو ثبت لوجب قتله وانما هو عقوبة لا مساكة ظاهرا فلم يتقدر بقدر لا يزداد عليه ولا ينقص منه وانما هو

بنفس الرجل الحر
وجرحها بجرحه * قال
مالك في الرجل يمسك
الرجل للرجل فيضربه
فيموت مكانه انه ان أمسكه
وهو يرى انه يريد قتله
قتلا به جميعا وان أمسكه
وهو يرى انه انما يريد
الضرب بما يضرب به
الناس لا يرى انه عمد لقتله
فانه يقتل القاتل ويعاقب
الممسك أشد العقوبة
ويسجن سنة لانه أمسكه
ولا يكون عليه القتل

بحسب ما اعتقده في امساكه وانتهى اليه ظلمه فيه ووجه قول عيسى انه ضرب شبه القتل فكان
السجن فيه مقدر افوجب أن يكون الضرب فيه مقدر كضرب القاتل يعني عنه (فرع) اذ اثبت
ذلك في المزنية انه يستدل على انه حبسه للقتل بان يرى القاتل يطلبه ويده سيفاً أو رمحاً فقتله
فهذان يقتلان جميعاً قال وان كان حبسه ولم يرمعه سيفاً ولا رمحاً مشهوراً فأثابه فقتله فلا تسل على
الحابس وان كان من سببه أو ناحيته لأنه يقول ظننت انه يريد به غير القتل ص **ح** قال مالك في
الرجل يقتل الرجل عمداً أو يفقأ عينه عمداً فيقتل القاتل أو تفقأ عين الفاقئ قبل ان يقتص منه انه
ليس عليه دية ولا قصاص وانما كان حق الذي قتل أو فقتت عينه في الشيء الذي ذهب وانما ذلك
بنزلة الرجل يقتل الرجل عمداً ثم يموت القاتل فلا يكون لصاحب الدم اذا مات القاتل شيء دية ولا
غيرها وذلك لقول الله تبارك وتعالى كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد **ح** قال
مالك فاما يكون له القصاص على صاحبه الذي قتله فاذا هلك قاتله الذي قتله فليس له قصاص
ولادية **ح** ش وهذا على ما قال لأن حق المقتول متعلق بنفس القاتل فاذا تلف بأمر السماء أو بقتل
غيره له في قصاص أو غيره بطل حقه لان ما يتعلق به حقه قد عدم فلا يسيل الى القصاص لعدم عمله
ولا الى الدية لان الدية انما هي عند من يرى التخيير بين القصاص والدية لاستيفاء النفس فاذا لم تكن
هناك نفس تستبقى ببذل الدية لم يكن يسيل الى الدية وكذلك لو فاقأ عين رجل أو أعين جماعة أو قطع
أنايل جماعة ثم قام رجل منهم فاقتص منه بقطع عينه ثم قام غيره ببينة أو باقراره فلا شيء عليه لان
عمل حقه قد ذهب وكذلك لو ذهبت عينه أو يمينه بأمر من السماء قاله مالك من رواية ابن القاسم
وغيره ووجه ذلك ما قدمناه من ان ما يتعلق به حقهم قد تلف فبطل حقهم لعدمه (مسألة)
ولو فاقأ عين رجل العيني وليس للجاني عين يميني حين الجنابة أو قطع يمينه يديه وليس له يميني فلامجنى
عليه دية عينيه أو يده قاله مالك ووجه ذلك أن الجنابة حدث وليس للجاني مثل ذلك العضو يتعلق
به فتعلق بماله ص **ح** قال مالك ليس بين العبد والحر قود في شيء من الجراح والعبد يقتل بالحر
اذا قتله عمداً ولا يقتل الحر بالعبد وان قتله عمداً وهو أحسن ما سمعت **ح** ش وهذا على ما قال
وذلك على وجهين أحدهما أن يجنى الحر على العبد فانه لا يقتص له منه وبه قال أبو حنيفة والشافعي
ووجهه ان نقص دية العبد عن دية الحر يمنع أن يقتص له منه وانما عليه قيمته ان قتله أو قيمته ما جنى عليه
وان جنى العبد على الحر ففقأ عينه أو قطع يده فالمشهور من مذهب مالك انه لا قصاص بينهما وقال
القاضي أبو محمد اذا جرح الكافر المسلم أو قطع طرفه لم يقتص منه وكانت له الدية عليه وقال يجتهد
السلطان في ذلك وتحتل هذه الرواية القود واذا جرح الحر عبداً أو قطع طرفه لم يقتص منه
ويحتمل على ما قدمناه وهو الصحيح أن يقاد منه وجه القول الأول نقص يد العبد عن يد الحر فلم
يقدمها كاليد السلاء لا تقطع بالصحيحة ووجه القول الثاني ان كل شخصين جرى بينهما القصاص
في الأنفس فانه يجري بينهما القصاص في الأطراف كالحرين

(فصل) وقوله والعبد يقتل بالحر ولا يقتل الحر بالعبد على ما قاله لان الأدون يقتل بالأعلى ولا يقتل
به الأعلى وهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة يقتل الحر بالعبد ولا يقتل بعبد ودليلنا من جهة
القياس ان هذا شخص لا يكافئه في قصاص الأطراف فلم يكافئه في قصاص النفس كعبد

* قال مالك في الرجل
يقتل الرجل عمداً أو يفقأ
عينه عمداً فيقتل القاتل
أو تفقأ عين الفاقئ قبل
أن يقتص منه أنه ليس
عليه دية ولا قصاص
وانما كان حق الذي قتل
أو فقتت عينه في الشيء
الذي ذهب وانما ذلك
بنزلة الرجل يقتل الرجل
عمداً ثم يموت القاتل فلا
يكون لصاحب الدم اذا
مات القاتل شيء دية ولا
غيرها وذلك لقول الله
تبارك وتعالى كتب
عليكم القصاص في القتلى
الحر بالحر والعبد بالعبد
ص **ح** قال مالك فاما يكون
له القصاص على صاحبه
الذي قتله واذا هلك قاتله
الذي قتله فليس له قصاص
ولادية ص **ح** قال مالك ليس
بين الحر والعبد قود في شيء
من الجراح والعبد يقتل
بالحر اذا قتله عمداً ولا يقتل
الحر بالعبد وان قتله عمداً
وهو أحسن ما سمعت

﴿ العفو في قتل العمد ﴾

ص ﴿ يحكي عن مالك أنه أدرك من يرضى من أهل العلم يقولون في الرجل إذا أوصى أن يعفى عن قاتله إذا قتل عمدا أن ذلك جائز له وأنه أولى بدمه من غيره من أوليائه من بعده ﴾ ش وهذا على ما قال أن المقتول عمدا يجوز له أن يعفو عن قتله وذلك مثل أن يجرحه جرحا أنفذ به مقاتله وتبقى حياته فيعفو عنه فإن عفوه جائز قال ابن نافع عن مالك لا في قتل الغيلة قال في الموازية ولا قول في ذلك لولده ولا لفرائه وإن أحاط الدين بماله (مسئلة) ولو أوصى أن تقبل الدية من قاتله ففي العتية من رواية عيسى عن ابن القاسم فمن قتل عمدا فأوصى أن تقبل الدية وأوصى بوصايا إن ذلك جائز ووصاياه في دية وماله ووجه ذلك أن القتل قد وجد من قبل القاتل فكان حقا من حقوق القاتل فلما جاز عفوه فيه على الدية صار ما لا تعلق به وصاياه ولو أوصى بدية لانسأ ولا مال له غير هافليس للوصى له الاثنتا (مسئلة) ومن أشهد لرجل أنه قتله فقد وهب دمه فقتله فقد روى أبو زبد عن ابن القاسم في العتية اختلف فيها أصحابنا وأحسن ما رأيت أن يقتل به لانه عفا عن شيء قبل أن يجيب وانما وجب لأوليائه بخلاف عفوه عنه بعد علمه أنه قتله ولو أذن له في قطع دمه ففعل لم يكن عليه شيء (مسئلة) ومن أمر رجلا بقتل عبده ففعل فانه يغرم قيمته لحرمته القتل كما يلزمه دية الحر إذا قتله بأذن وليه ففقا عينه ويلزم الأمر والمأمور ضرب مائة وحبس سنة ورواه ابن حبيب ص ﴿ قال مالك في الرجل يعفو عن قتل العمد بعد أن يستحقه ويجب له أنه ليس على القاتل عقل يلزمه الآن أن يكون الذي عفا عنه اشترط ذلك عند العفو ﴾ ش وهذا على ما قال أن الولي إذا أطلق العفو عن دم العمد ثم قال انما عفوت عن الدية فقد روى مطرف عن مالك أن كان ذلك بمحضرة ما عفا فذلك له وإن كان قد طال ذلك فلا شيء له وقاله ابن الماجشون وأصبح وقوله فذلك له يريد أن شرطه في ذلك ثابت ويكون بمنزلة من شرطه في عفوه (مسئلة) وإن طال ذلك أو قال لم أرده حين العفو ولو شرط الدية عند العفو لم تكن له مطالبة بالدية وفدله ما أطلق من العفو ولو شرط الدية عند العفو لم يلزمه العفو الأعلى الوجه الذي شرط فان رضى بذلك القاتل ثبت الحكم بينهما وتقرر ثبوت الدية في مال القاتل وإن أبي ذلك القاتل فهل يجبر على أداء الدية أم لا عن مالك في ذلك روايتان أحدهما أن الواجب بقتل العمد القود وهو اختيار ابن القاسم وبه قال أبو حنيفة وأبو الزناد والثانية بخير الولي بين القود والدية وهو اختيار أشهب وبه قال ابن المسيب ويحيى بن سعيد وربيعه واختاره ابن وهب وبه قال الشافعي وجه الرواية الأولى أن هذا معنى بوجوب القتل فلم تجب به الدية أصل ذلك الزنا والردة ووجه الرواية الثانية أن هذا ولي ثبت له القود فجاز له أخذ الدية من غير رضى القاتل أصل ذلك إذا عفا بعض الورثة (مسئلة) وأما الجراح فان أراد المجنى عليه أن يعفو عن الدية لم يكن له ذلك إلا باختيار الجاني قال ابن المواز لم يختلف مالك وأصحابه والفرق بينهما أن الجراح يريد استيفاء المال لنفسه والقاتل لا يريد استيفاءه لنفسه لانه إذا قتل فمصاص ترك المال لغيره قال أشهب فهو مضار بامتناعه من الدية فلم يكن له ذلك (مسئلة) وإذا عفا بعض الأولياء عن الدم لم يمكن القصاص ولزم القاتل من الدية حصه من لم يعف ولم يكن له الامتناع من ذلك ولا خلاف فيه وقال ابن وهب لم أسمع في الجراح أن المجنى عليه بخير الا في الصحيح يفتأ عين الأعور أو الأعمى يفتأ عين الصحيح أو العبد يجرح بعضهم بعضا أو الكبير يجرح الصغير فان

﴿ العفو في قتل العمد ﴾

﴿ حدثني يحيى بن مالك ﴾

انه أدرك من يرضى من

أهل العلم يقولون في

الرجل إذا أوصى أن يعفى

عن قاتله إذا قتل عمدا

أن ذلك جائز له وإنه أولى

بدمه من غيره من أوليائه

من بعده ﴿ قال مالك في

الرجل يعفو عن قتل

العمد بعد أن يستحقه

ويجب له أنه ليس على

القاتل عقل يلزمه الآن

أن يكون الذي عفا عنه

اشترط ذلك عند العفو

أولياء الصغير بالخيار في القصاص أو العقل (مسئلة) وإن كان ولي القصاص واحدا فعفا عن بعض الدم فلم أر فيه نصا واذ عفا المجروح عن نصف الجروح ففي المجموعة والعقوبة عن سجنون إن أمكن أن يقتصر من نصفه اقتصر وإن تعذر ذلك فالجرح مخير في أن يجبر ذلك ويؤدى نصف عقل الجراح وإن لم يمنع من ذلك فيقال للمجروح إما أن تقتصر وإما أن تعفو وقال أشهب يجب على أن يعقل له نصفه ص **قال مالك في القاتل عمدا إذا عفى عنه أنه يجلد مائة جلدة ويسجن سنة** **ش** وهذا على ما قال إن القاتل عمدا يجلد مائة ويسجن سنة وقال ابن الماجشون روي ذلك عن أبي بكر وعن علي رضي الله عنهما قال القاضي أبو محمد وقد كان يلزمه العقل فلما لم يقتل وجب تأديبه وألحق بالزاني يقتل مع الإحصان فإذا لم يقتل لعدم الإحصان ضرب مائة وحبس سنة وقد قال ابن الماجشون في الموازية والمجموعة انه لما عفا عنه من له العفو وبقيت لله عقوبة جعلناها كعقوبة الزنا البكر جلد مائة وحبس سنة والله أعلم قال مالك في المجموعة والموازية سواء وجب الدم بينة أو بقسامة على واحد فعفا عنه وكذلك إن تعلقت القسامة بجماعة فقتل واحد منهم بالقسامة فإن سائرهم يضرب كل واحد منهم مائة ويسجن سنة وقال عبد الملك لأن الأولياء قد ملكوا قتل كل واحد منهم بالقسامة فإذا تركوا قتله بالقسامة إلى قتل غيره كان كالعفو عنه ولو كان العفو قبل القسامة وقبل أن يحقق الولي الدم بينة كشف عن ذلك الحالك فما كان يحق عليه الدم بالقسامة أو بالينة ففيه جلد مائة ويسجن عام وما كان لا يوجب دما بالقسامة ولا غيرها فليس فيه ضرب ولا سجن ووجه ذلك أنه حق من حقوق الله تعالى فلا يملك أولياء الدم إسقاطه (مسئلة) ولو نكل ولاية الدم عن القسامة وقد وجبت لم زاد أبو زيد عن ابن القاسم يحلف المدعى عليهم وبرئوا وقد قال ابن المواز فلي المدعى عليه الجلد والسجن قال لم يختلف أصحاب مالك إلا ابن عبد الحكم فإنه قال إذا نكلوا فلا جلد ولا سجن وليحلف كل من ادعى عليه القتل خمسين يمينا ويسلم من الضرب والسجن ومن لم يحلف حبس أبدا حتى يحلف ووجه القول الأول إن العقوبة قد ثبتت بما أوجب القسامة فالضرب والسجن حق لله تعالى قاله عبد الملك بن الماجشون والقتل حق للأولياء فإن أسقط الأولياء حقهم بالنكول من القصاص لم يملكوا إسقاط حق الله تعالى كما لو عفوا أو عفا السلطان عن الجلد قال عبد الملك إنه لا يملك ذلك ووجه القول الثاني إن القتل لم يثبت قبله فيجب عليه عقوبته ونكول الأولياء يستل ما دعوه من القتل فلا تجب فيه عقوبة سجن ولا ضرب (مسئلة) وقال أشهب وأرى في اللطخ ضرب مائة وحبس سنة وقد روى ابن حبيب عن مطرف عن مالك إذا وقعت التهمة على أحد ولم يتحقق ما يجب به قسامة ولا قتل فإن ذلك لا يجب به جلد ولا سجن ولكن يطال سجنه السنين الكثيرة قال ابن القاسم وأشهب ومن اعترف بالقتل فعفى عنه فعليه الجلد والحبس قال أشهب كسائر الحدود التي لله تعالى ومن تاب منها لم تزل توبته ما عليه من حد ووجه ذلك أنه مقدور عليه بخلاف المحارب فإنه غير مقدور عليه فسقط عنه الحد بالتوبة كالقدرة عليه كما سقط عن الحرابي عقوبة الحرابي الكافر بالتوبة قبل القدرة عليه (فرع) وهذا إذا كان المقتول مسلما حرا أو عبدا ذكرا أو أنثى فإن كان غير مسلم فقد روى ابن حبيب عن مطرف وابن عبد الحكم وأصبغ أنه سواء كان المقتول مسلما أو كافرا أو كتابيا أو مجوسيا زاد ابن القاسم وأشهب في العقوبة أو مجوسية قاتل مالك في العقوبة أو عبدا له أو لغيره أو لمسلم أو لمدعى فإنه يجلد ويسجن وقال عبد الملك من رواية ابن حبيب إنما ذلك في المسلم عبدا كان أحرأ أو ما غير المسلم فإنه يجب به الأدب المولم واختار داود ابن

قال مالك في القاتل عمدا إذا عفى عنه أنه يجلد مائة جلدة ويسجن سنة

حبيب وجه القول الأول أنه سفك دم محرم بوجوب به الجلد والسجس أصل ذلك قتل المسلم ووجه القول الثاني أن هذا ليس بمحققون الدم لاسلامه وقال ابن القاسم وأشهب وأصبغ لو قتل السيد عبده لزمه الجلد والحبس قال محمد وإذا قتلت أم الولد سيده فاعلمها الجلد والحبس ولو قتلت غير سيده جلدت ولم تحبس (مسئلة) العبد إذا قتل حراً أو حرة فلم يقتل فليجلد ويسجن قاله أشهب في العتية والموازية قال أصبغ في الموازية ليس على عبده ولا على أمته حبس وعليهما جلد مائة سواء أسلموا أو فودوا وقاله المغيرة وجه القول الأول أنه تعدد سفك دم محقق بحق فلزمه الجلد والحبس كالحرة ولأن حق سيده في خدمته لا يبطل حق الله تعالى من جلد وسجن وجب لأجل المخلوقين كعقوبة الحرابة وجه القول الثاني أن السجن إذا اقترن بالجلد سقط في حق العبد كالغريب في الزنا (مسئلة) وعلى المرأة إذا قتلت حراً أو عبداً أو ذمياً أو غيرهم الجلد والحبس قاله ابن القاسم وأشهب ومالك وأصبغ في الذمي والذمية إذا قتلا ووجه ذلك ما قدمناه (فرع) فبأيهما يبدأ قال أشهب في الموازية ذلك واسع يبدأ بالجلد أو بالحبس وظاهر رواية عيسى عن ابن القاسم في العتية أنه يبدأ بالجلد لأنه قال يؤتف به حبس سنة من يوم جلد ولا يحتسب بما مضى وجه قول أشهب أنهما عقوبتان ليس بينهما ترتيب فكانت على التخيير ووجه قول ابن القاسم في تأخير الجلد تعريض لابطال الحد لجواز أن يموت في أثناء السنة (مسئلة) إذا قتلنا بحبس سنة متى يكون أول العام روى عيسى عن ابن القاسم يكون من يوم الجلد قال عبد الملك يقيس مدام اللطخ الذي سجن فيه فإذا لزمه جلد مائة وتوجه عليه الحكم أزيل عنه الحد به وسجن سنة فاقضى ذلك أن السنة انما تكون بعد تحقق الحكم عليه فأما السجن الذي كان قبل ذلك لاستبراء أمره والنظر فيه فليس من هذا الجنس في شيء بل حكمه مخالف لحكمه لما يختص به من التعيز وغيره ص ~~ع~~ قال مالك وإذا قتل الرجل عمداً أو قامت على ذلك البيعة وللقول بنون وبنات فعفا البنون وأبي البنات أن يعفون فعفو البنين جائز على البنات ولا أمر للبنات مع البنين ولا أمر للبنات مع البنين في القيام بالدم والعفو عنه ~~م~~ ش وهذا على ما قال أن البنين إذا اجتمعوا في ولاية دم العمدان البنين أحق بالعفو والقصاص من البنات وما اتفق عليه البنون من ذلك أن كانوا جماعة أو قضى به الابن أن كان واحداً فهو لازم للبنات ليس لهن مخالفة وقد حكى القاضي أبو محمد أن مالكا اختلف في النساء هل لهن مدخل في الدم أم لا فقال عنه في ذلك روايتان أحدهما أن لهن مدخل فيه والثانية لا مدخل لهن فيه وجه الرواية الأولى ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من قتل له قميل فأهله بين خيرتين أن شأواً قتلوا وأن شأواً عفووا وأخذوا الدية فم ولأن القصاص مستحق على استحقاق الموارث فوجب أن يثبت لجميع الورثة كسائر الحقوق ووجه الرواية الثانية أن ولاية الدم مستحقة بالنصرة وليس النساء من أهل النصرة فلم يكن لهن مدخل في الولاية المستحقة بها (فرع) فإذا قتلنا لهن مدخل في ذلك في أي شيء لهن مدخل روايتان أحدهما لهن مدخل في القود دون العفو والثانية لهن مدخل في العفود دون القود وجه الرواية الأولى أن العفو استعاط للحق وليس لهن ذلك وإنما لهن المطالبة (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن كان للقول بنون ذكورا فهم أولياء الدم لهم القود دون العفو وإن عفا أحدهم لم يكن لغيرهم قود وإنما يكون لهم حتمهم من الدية وإن أبي القاتل وكذلك إذا لم يكن للقميل ولي غير أخوة ذكور قال ابن المواز وهذا مما لم يختلف فيه مالك وأصحابه وأما من عدا البنين والأخوة من سائر العصبات كالأعمام والموال وغيرهم فقد اختلف فيه قول مالك وأصحابه فروى أشهب عن مالك أن كان الدم بقسامة فنسكل بعض العصبة

* قال مالك وإذا قتل الرجل عمداً وقامت على ذلك البيعة وللقول بنون وبنات فعفا البنون وأبي البنات أن يعفون فعفو البنين جائز على البنات ولا أمر للبنات مع البنين في القيام بالدم والعفو عنه

أقيم مكانه رجل من العشيرة والارادت الايمان على من بقي ولا يكون لأحدهم أن يعفو غير الولد
والاخوة وكذلك لو عفا أحدهم بعد القسامة وبنوا الاخوة كالعصبة وروى ابن وهب وابن القاسم
عن مالك أن عفا بعض بني عمه بعد القسامة جاز ذلك على من بقي منهم إذا استوا في القعد وللم
يعف نصيبه من الدية وإن كره القاتل زاد ابن القاسم وكذلك الموالى وكذلك نكول بعضهم عن
القسامة وهذا قال عبد الملك وأصبح وجه رواية أشهب أن للبنين والاخوة من الاختصاص بالدم
والعفو عنه ما ليس لغيرهم ولذلك جاز عفوهم على جميع النساء ووجه الرواية الثانية أنهم عصبة لهم
القيام بالدم كالبنين والاخوة (مسئلة) وإذا اجتمع أب وبنون في الموازية أجمع مالك وأصحابه
على أنه لا قول للاب معهم في عفو ولا قود والأب أولى من الاخوة وقال ابن المواز الأب بعد الولد
الذكر أولى من جميع من ترك الميت من اخوة وغيرهم لا اختلاف فيه قال ابن المواز وعفو الجد مع
الاخوة جائز لأنه كاخ منهم عند ابن القاسم وقال أشهب لا قول للجد مع الاخوة وهم أولى منه بالعفو
والقود لأنهم أتعدهم معهم كام لأب قال وكذلك ابن الأخ وابن ابن الأخ وجه قول ابن القاسم أن الجد
أقوى سببا في الميراث فكان أقوى سببا في العفو والقود كالابن ولذلك جعل ابن القاسم الجد أولى
بذلك من ابن الأخ ووجه رواية أشهب أن الأخ وبنيه أقرب تعصيا ولذلك كانوا أحق بالولاء
والقيام بالدم طريقه قوة التعصيب فكان الاخوة أحق به ويمرر قول أشهب هذا على الرواية
المتقدمة في أن لا مدخل للنساء في الدم ويمرر قول ابن القاسم على أن لهن مدخل لافيه والله أعلم
وأحكم (مسئلة) والاخوة الأشقاء أولى من الاخوة للاب قاله أشهب في المجموعة قال ابن القاسم
وليس للاخوة للام في العفو عن الدم نصيب ولا للزوج وانما ذلك للعصبة ويحتمل أن يكون قول
أشهب في هذه المسئلة مبني على أن لا مدخل للنساء في ولاية الدم (مسئلة) وأما البنات مع الأب
ففي كتاب ابن سحنون لا عفو للاب إذا قام البنات بالدم وقال ابن المواز اختلف فيه فأشهب يراه
أولى بالعفو في القتل ولم يجز ابن القاسم عفو دونهن ولا عفوهن دونه ويحتمل أن يكون قول
أشهب في هذه المسئلة مبني على أن لا مدخل للنساء في ولاية الدم (مسئلة) وأما البنات مع
العصبة فقد قال ابن حبيب أن البنات مع الجد لا يجوز عفو دونهن ولا عفوهن دونه وكذلك
روى ابن وهب عن مالك في البنات مع العصبة أو مع الموالى ثبت الدم بقسامة أو بغير قسامة وقد
روى عن مالك وأشهب وأصبح أن ذلك للبنات وللأخوات دون العصبة ثبت الدم بقسامة أو بغير
قسامة وقال ابن وهب العفو والقود للبنات والاخوة دون العصبة وروى ابن حبيب عن مطرف
وابن الماجشون أن البنات مع العصبة أو الأخوات مع العصبة أو البنات والاخوة مع العصبة أن ثبت
الدم بينة والبنات والاخوات أحق بالعفو والقود وإن ثبت بقسامة فمن طلب القود أحق بمن
عفا وجه رواية ابن وهب أن البنات أقرب إلى الميت والعصبة أبعد بطلب الدم فلما أدلى كل واحد
من الفريقين بسبب لا بدلي به الآخر لم يكن أحدهما أحق فلم يكن لها حكم الاتفاق فان وجد
الاختلاف على ما تقدم مرجع إلى ما ثبت من القصاص ووجه الرواية الثانية أن البنات أقرب ولهن
مدخل في القيام بالدم فاعتبر بأقوالهم دون أقوال العصبة كالابن مع العصبة وجه قول مطرف
وابن الماجشون وقد قال به غيرهما أن الدم إذا ثبت بالينة اعتبر فيه القرب والقعد وإذا ثبت
بالقسامة كان لمن ثبت بقسامته فيه حق لا يكون لمن ثبت بقسامته اسقاطه وإن كان له فيه حق
(مسئلة) ولو أوجه مع بنات وعصبة فعت بنت واحدة دون العصبة في العتية من رواية عيسى

عن ابن القاسم ان ذلك يجوز على من بقي وفي الموازية عن أشهب لا يجوز العفو الا باجتماع من البنات والعصبة ولو عفا الجميع الا واحدا من العصبة أو واحدة من البنات لكان القائم بالدم أولى قال ابن المواز العفو عنده لا يجوز مع الاختلاف الا في البنين والاخوة فقط (مسئلة) واذا ترك القتل أبوا ما في الموازية لاحق للام مع الأب في عفو ولا قود وكذلك الأخوات مع الأب (مسئلة) وأما الأم فهل لها مدخل في ذلك أم لا روى عيسى عن ابن القاسم ان لها مدخلا في ولاية الدم وهو قول مالك من رواية مطرف وغيره وروى عن ابن حبيب وابن الماجشون ليس للام ولاية في دم العمد الا أن يصير ما لا تترث فيه لانها ليست من ولاته ولا من قومه وجه القول الأول انها أحد الأبوين كالأب ولانه لما كان للشقيق بها تقدم على الأخ للاب صح أن لها مدخلا فيه وجه قول ابن الماجشون انها ليست من العصبة فلا حق لها في الولاية كالزوجة (فرع) فاذا قلنا لها مدخل في الدم فقد روى مطرف عن مالك انها أولى من العصبة وروى ابن وهب عن مالك في المجموعة في أم وأخ وعصبة لا عفو للام دونهما وقال أشهب في الموازية لا أمر للام مع العصبة وجه القول الأول انها أحد الأبوين فكأنت أولى من العصبة كالأب وجه القول الثاني انها أقوى سببا منها لانها معنى تستحق بالتعصيب وهي لا تترث بالتعصيب ولا مدخل لها فيه وانما يختص بذلك البنات والأخوات على ما تقدم (مسئلة) وأما الأم مع البنات فالبنات أحق منها بالدم مع الأخوات قاله في الموازية وقال أيضا أشهب في ولد الملاعنة لا عفو للبنات ولا للوالدين دون الأم ولا عفو الا باجتماعهم وأما الأم والأخوات فقد قال في الموازية البنات أقرب من الأم والأم أقرب من الأخوات ولا تجري الجدة للاب وللأم مجرى الأم في عفو ولا قود (مسئلة) واذا قاتل المقتول دمي الى فلان فهو له ان شاء قتل وان شاء عفا على غير دية وان شاء عفا على دية فيكون لورثة المقتول وان كان الدم بقسامة أو القسامة لعصبة والقتل والعفو الى هدار واه ابن المواز عن أشهب وجه ذلك ان المقتول أحق بدمه من غيره بدليل انه لو عفا عنه لم يكن لغيره قود وليس لغيره عفو حال حياته فاذا جعله الى غيره فقد جعل ما كان له فيه اليه فكان أحق به ممن تقدم ينوب عنه وينوب فيه دون أن يجعله اليه

(فصل) واذا كان أولياء المقتول أولاد اذ كورا فعفا بعضهم فان لم ينف حظ من الدية والابسقط حظ العافي خاصة وان كان الاولياء أولاد اذ كورا واناثا أو أخوة ذكورا واناثا فعفا بعض الذكور كان لمن بقي من الورثة حصته من الدية وان عفا الذكور كلهم قال ابن المواز عن ابن القاسم وأشهب انه يسقط حق البنات اذا عفا البنون وسقط حق الأخوات اذا عفا جميع الاخوة وذكر أشهب عن مالك مرة أخرى ان عفا الذكور فحق اخوتهم من الدية باق في القول الأول قال من أدركنا من أصحاب مالك وهو أصله في موطنه وعنان القولان مبنيان عندى على ما ذكره القاضي أبو محمد من اختلاف أصحابنا في النساء هل لمن مدخل في العفو أو في المطالبة وجه القول الأول ان النساء تبع للرجال في دم العمد وجه القول الثاني ان حقهن ثابت لاسيما اذا انتقل الى الدية واستحال ملا لا يملك اخوتهم اسقاط حقهن من ذلك كالأول لكون اسقاط حقهن من دية الخطأ (فرع) فاذا قلنا انه يسقط حق النساء بعفو الرجال فانما ذلك اذا عفا الرجال في فور واحد فاما اذا عفا أحدهم ثم بلغ الآخر فعفا فلا يضر ذلك من معهما من أخت وزوج أو زوجة لانه ما ثبت بعفو الأول قاله ابن المواز وجه ذلك انه ان عفا أحدهما فقد ثبت لسائر الورثة حقهم من الدية فاذا عفا بعض من بقي فانه يسقط حقهم من الدية فلا يتعدى ذلك الى حق غيره (مسئلة) واذا وجد العفو من بعض الورثة مطلقا ثم

أراد أخذ الدية فقد قال ابن القاسم في بعض مجالسه ليس عفو عن الدية إلا أن يرى لذلك وجه مع العفو والافله عليه الدية وقال مالك إذا قال ما عفوت إلا على أخذ الدية يحلف ما أراد ترك الدية ويأخذ حقه منها ثم يرجع مالك فقال لا شيء له إلا أن يعلم لما قال وجه وهذا قال ابن القاسم وجه القول الأول أن العفو عن الدم لا ينافي المطالبة بالدية ولذلك يجوز أن يقرنه به فيقول عفوت عن أخذ الدية وإذا ثبت ذلك كان لمن أطلق العفو أن يقول لم أعف إلا على الدية ولما احتمل ذلك واحتمل العفو عن الدية لزمه أن يحلف ويكون على حقه ووجه القول الثاني أن العفو معناه الترك وإذا أطلقه اقتضى أن لا مطالبة له بدية ولا غيرها (مسئلة) فإن كان مع البنين بنات ومع الأخوة أخوات ففي الموازية لا مدخل للبنات مع البنين ولا للأخوات مع الأخوة في شيء من ذلك وقد قال القاضي أبو محمد ما يدخل النساء مع الرجال في الدم إذا لم يكن الرجال في درجتهن فبعضه أنه لا مدخل للبنات مع البنين في ولاية الدم على الروايتين وكذلك لا مدخل للأخوات مع الأخوة وأما البنات مع الأخوة فقد قال ابن المواز هذا يختلف فيه قال أشهب عفواً أحداً لا أخوة يجوز على البنات وعلى باقي الأخوة وقال ابن القاسم لا يجوز عفو الأخوة إلا مع عفو البنات ولا عفو البنات إلا مع عفو الأخوة

❖ القصاص في الجراح ❖

❖ قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أنه من كسر يداً أو رجلاً عمداً أنه يقاد منه ولا يعقل ❖ ش قوله أن من كسر يداً أو رجلاً فإنه يقاد منه ولا يعقل يريد أن القود لا يزم ليس للجاني أن يمتنع منه ولا للجاني عليه غيره ولا يجزئ بينه وبين الأرض على ما روي عن مالك في القتل على رواية التخيير (مسئلة) وذلك أن الجناية على ضربين ضرب لا قود فيه وضرب فيه القود فأما لا قود فيه فعلى قسمين قسم لا قود فيه لأنه لا يعرف فيه المماثلة وقسم يمنع القود فيه لما الغالب منه التلف فأما ما لا يستفاد منه لعدم العلم بالمماثلة فكالمطمة ❖ قال مالك في الموازية والمجموعة لا قود فيها وفيها العقوبة وقال أشهب لا قود فيها ولا في الضربة بالسوط أو بالعصا أو شيء من الأشياء إذا لم يكن جرحاً لأنه لا يعرف حدث تلك الضرب ويؤمن الناس مختلف بالقوة والضعف وقال ابن نافع عن مالك ليس ذو الفضل والمروءة والشرف كالذنيء والوضيع والصبي ولا القوى كالضعيف وقدر روي عن التخيير يقاد من الضربة بالسوط والدليل على ما نقوله قوله تعالى والجروح قصاص يتعلق به من أصحابنا من يقول بدليل الخطاب ودليلنا من جهة المعنى ما احتج به من اختلاف حال الضارب والمضروب في القوة وقد عرضت دون أن تفتذر فيها المماثلة (مسئلة) ومن تنفخية رجل أو رأسه أو شاربه فقد قال المغيرة في المجموعة لا قود فيه وفيه العقوبة والمجنون وقال ابن القاسم في الأدب وقال أشهب فيه القصاص وفي الشارب وأشفار العينين وجه القول الأول أنها جناية ليس لها أثر جرح فلم يكن فيها القصاص كالمطمة ووجه الرواية الثانية أنها جناية أتلفت شيئاً من الجسد فيه جرح فكان فيها القصاص كقطع الأنف (فرع) إذا قلنا فيها القصاص كقطع الأنف فقد قال الشيخ أبو محمد أعرف لا صبغ فيها أحسب أن القصاص فيها الوزن وعاب ذلك غيره وقال المغيرة لا يجوز ذلك لاختلاف اللحم بالعظم ولو أقاد جميع اللحم بجميع اللحم لكان ذلك صواباً فأما إذا انتف بعض فليس فيه إلا ما يرى الإمام من العقوبة (فصل) وأما القسم الثاني مما لا قصاص فيه لأن الغالب منه التلف كالجائفة والمأومة والمنقلة

❖ القصاص في الجراح ❖

❖ قال يعقبي قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أن من كسر يداً أو رجلاً عمداً أنه يقاد منه ولا يعقل

وكسر الفخذ والصاب والحلقوم قاله ابن القاسم عن مالك في الموازية والمجموعة (فرع) فاذا قلنا
لاقصاص فيه ففيه الدية لأنها أحد البدلين فاذا اعتذر أحدنا رجعا إلى الآخر وعلى من تجب الدية
عن مالك في ذلك ثلاث روايات أحداها أنها على الجاني إلا أن يكون له مال فتكون على العاقلة
والثانية أنها على العاقلة قال أشهب واليه يرجع مالك والثالثة (١) وجه القول الأول (٢)
وجه القول الثاني ما احتج به ابن الماجشون أن الدية لو لم تنقل عينه وما كان من العمد الذي
لاقصاص فيه مع وجود محله فإن العاقلة تتحمله كعمد الصبي

(فصل) وأما الضرب الثاني وهو الذي فيه القصاص فكل جرح لا يخاف منه التلف غالباً وقد تقدم
ذكره ومن الذي يباشر القود * قال مالك في الموازية والمجموعة من جرح أنف رجل أو فم عينه
أو كسر يده فلا يستقيد لنفسه وليدع له من له بصير بالقصاص فيقتص له بقدر ما تنقص من ذلك
قال ابن القاسم ويدعي له أرفق من يدعي عليه من أهل البصر فيقتص له أرفق ما يقدر عليه * قال
مالك في الموازية وليس كل أحد يحسن القصاص وقد يتعدى وهو بخلاف القتل فإن القاتل يدفع
إلى الأولياء والفرق بينهم بأن القاتل قد استحق الأولياء عليه اتلاف جلته وأما الجراح فإنه إنما يستحق
عليه غالباً أن يتلف منه بقدر ما أتلف هو من المجنى عليه فإن زاد على ذلك أتلف ما لا يستحق اتلافه
وقال أشهب في الكتابين لا يمكن ولي المقتول أن يقتل بيده مخافة أن يتعدى فيقطع أعضائه وإنما
معنى يدفع اليهم القاتل أن لهم قتله (مسألة) فإن كان الجرح موضحة في الكتابين عن أشهب
يشترط في رأس الجاني مثله أو به قال ابن القاسم غير أنهما اختلفا في معنى المائلة فقال أشهب إن
أخذت الموضحة من المجنى عليه ما بين قرنيه وهي لا تبلغ من الجراح إلا نصف رأسه فأنما ينظر إلى قدر
ما أخذت من رأسه فإن أخذت ما بين قرني المجنى شق ما بين قرني الجاني لا ينظر إلى عظم الرأس ولا
صغره وقد قال ابن المواز واختلف في هذا قول ابن القاسم فقال قد يماشق في رأس الجاني بطول
ماشق في رأس المجنى عليه فإن استوعب رأس المجنى ولم يستوعب طول الشق فليس عليه أكثر من
ذلك قال وكذلك الجبهة والذراع يؤخذ منه بطول ذلك ما لم ينضق عنه العضو فلا يزاد عليه قال ابن
المواز عن أصبغ قول ابن القاسم هذا ليس بشئ قال ابن المواز ولا أعلم إلا أن ابن القاسم يرجع عنه
وبقول أشهب يقول وجه قول أشهب أن القصاص في الجراح مبني على أن المائلة إنما تقع بالأشياء
ولذلك تقطع يد كبيرة بصغيرة وصغيرة بكبيرة ولا ينظر إلى عظم الجرح ولا إلى صغره ووجه قول
ابن القاسم أن الاعتبار في الجراح بالصفات ولذلك يقاد من الموضحة بموضحة ومن الصفات المعبرة
الطول والصغر كما يعتبر فيها الوصول إلى العظم (فرع) فاذا قلنا بقول ابن القاسم في اعتبار
طول الشق فقصر رأس الجاني عن مقدار ما يلزمه من الشق فليس عليه غير ذلك لا يتعدى الرأس
إلى الجبهة ولا الذراع إلى العضو ولا قود في الباقي ولاديه وقال عبد الملك يؤخذ من الباقي فيما جاوزه
في الذراع من أي ذراعيه شاء من نحو العضد ونحو الكتف لأن ذلك قد وضع فيه الحد بدلاً من
الآخر (مسألة) ومن قطع بعض أصبع غيره عمداً قطع من أصبعه بقدر ذلك لا ينظر إلى طولها
ولا قصرها فنقطع من أمثلة الجروح ثلثها قطع من أمثلة ثلثها رواه أشهب وابن نافع عن مالك في العتبية
وغيرها والخلاف مع ابن القاسم في ذلك على ما تقدم في الموضحة (مسألة) وإن أخطأ الطبيب
فراو أو تنقص فأما الزيادة فقد روي أبو زيد عن ابن القاسم أن بلغ الثلث فعلى العاقلة وإن قصر عن
ذلك ففي ماله لاند جناية خطأ وأما ما تنقص في المجموعة من رواية أبي زيد عن ابن القاسم لا يرجع

(١) (٢) هكذا يياض
بجميع النسخ التي بأيدينا
هـ

فيقتص له من بهيمة حقه لانه قد اجتهد له وكذلك الأصبع بخطي فيه بأتملة ولا يقاد مرتين وروى
أصبع عن ابن القاسم في الموازية والعنية ان علم بحضرة ذلك قبل أن يدمل ونبت اللحم أم ذلك
عليه وان فات ذلك فلا شيء له في تمام ذلك ولادية قال أصبع في الكتابين ليس هكذا ولكن اذا
قصر سيرا فلا يعاد وان كان في موضعه قال في العنية قبل البر، وبعده قال في الكتابين وان
كان كبيرا فان كان بفوره اقتص له تمام حقه وان كان برد وأخذ الدواء فلا يرجع اليه برىء أو لم يبرأ
أو يكون في الباقي عقل كان هو ولي القصاص أو من جعله اليه السلطان

(فصل) وأجرة القصاص على الذي يقتص له قاله في الموازية والمجموعة ابن القاسم عن مالك وقان
ابن القاسم في العنية لانه يוכל من يطلب دية ويقتضيه فيكون جعله على الطالب ص ^س قال
مالك ولا يقاد من أحد حتى تبرأ جراح صاحبه فيقادمه فان جاء جرح المستقادم منه مثل جرح الأول
حين يصح فهو القود وان زاد جرح المستقادمه أو مات فليس على الجرح الأول المستقادمه وان
برئ جرح المستقادمه وشل الجرح الأول أو برئت جراحه وبها عيب أو نقص أو عطل فان
المستقادمه لا يكسر الثانية ولا يقاد لجرحه قال ولكنه يعقل له بقدر ما نقص من يد الأول أو فسد
منها والجراح في الجسد على مثل ذلك ^س وهذا على ما قلناه انه لا يستقادم منه من جرح حتى
يرأى أو به قال أبو حنيفة وقال الشافعي يستقادمه قبل البرء والدليل على ما نقوله انه قد يقول جرح
الجناية الى النفس فيعاد القود ثانية وذلك خروج عن المأثلة قال أشهب ولا يؤخذ بقصاص جرح
ونفس

(فصل) وقوله حتى يبرأ جرح صاحبه يريد المجنى عليه فيقادمه هذا لفظ الموطن انه ينتظر به
البرء على كل حال قال ابن المواز وروى ذلك عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وفي كتاب ابن
المواز قلت أين تنظر بالجرح قبل ان يحكم فيه بدية أو قصاص الى السنة أو الى البرء فان جاوز السنة
فقال قد ذكرنا الوجهين عن مالك قال عنه ابن القاسم وابن وهب في السن تصفر والعين تدمع والشجة
والكسر كله والظفر ونحوه يؤخر ذلك سنة وقال أشهب ان مضت السنة والجرح بحاله عقل
مكانه وقال المغيرة لم أسمع في ذلك توفيقا الا ان يقول أهل المعرفة انه قد برئ فيقتص في العمد
ويعقل في الخطأ قال ابن المواز أما مثل العين تدمع وما أشبه ذلك من الجراح قد سدت على ذلك
وبرئت فتلك تعقل عند السنة وأما غير ذلك من جميع الجراح فلا عقل ولا قصاص الا بعد البرء وانما
معنى قول مالك يستأني به سنة انه عنده لا تأتي عليه سنة الا وقد انتهى لانه قال مع ذكر السنة فان انتهى
الى ما يعرف عقل وجه اعتبار السنة أنها حد في معناه ما ورد الشرع بمعاناته كعاقبة المعترض عن
زوجته لان السنة تستوعب أنواع فصول المعانة ووجه اعتبار البرء ما قدمناه من خوف اتباع
القصاص في الاطراف والنفس ووجه تفرق ابن المواز بين العين تدمع وبين ما خالفها من
الجراح ان تلك حال البرء للعين الا انه برأ على فساد ولا يرجي لها غير ذلك كما لو برئ الجرح على غلط
وفساد (فرع) فاذا قلنا بانتظار البرء وانقضاء السنة فأت المجنى عليه فقيه القصاص بالقسامة

(فصل) وقوله فان جاء جرح المستقادم منه مثل جرح الأول حين يصح فهو القود فان زاد أو
مات فليس على المستقادمه شيء وهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة السراية من القصاص مضمونة
والدليل على ما نقوله ان كل قطع كان مضمونا في الابتداء كان ما يسرى اليه مضمونا كقطع اليد
الأولى وكل قطع كان غير مضمون في الابتداء فلا يضمن ما يسرى اليه كالقطع في السرقة ولذلك قال

قال مالك ولا يقاد من
أحد حتى تبرأ جراح
صاحبه فيقاد منه فان
جاء جرح المستقادم منه
مثل جرح الأول حين
يصح فهو القود وان زاد
جرح المستقادمه أو مات
فليس على الجرح الأول
المستقادم شيء وان برئ
جرح المستقادم منه وشل
الجرح الأول أو برئت
جراحه وبها عيب أو نقص
أو عطل فان المستقادمه لا
يكسر الثانية ولا يقاد
بجرحه قال ولكنه يعقل له
بقدر ما نقص من يد الأول
أو فسد منها والجراح في
الجسد على مثل ذلك

مالك ان يرى المستفاد منه وقتل بالمجر وح أو برئت جراحته وبها عيب أو نقص أو عثل فان المستفاد منه لا يكسر ثانية ولكن يعقل بقدر ما نقص قال في المجموعة ابن الاسم وابن وهب عن مالك من أصاب أعملة عمدا فأذيت أصبعاً أو أصبعين أو شلت يده ثم يرى أنه يستفاد بالعملة ويربص بها فان بلغ ذلك من الجاني ما بلغ من الاول يرى الجاني وان نقص عن ذلك عقله ما بقي وأنه لا امر مختلف فيه وهذا أحب ما فيه الى قال ابن المواز والفرقي بين سرية الجرح الى النفس فيه تل به ولا يقتص وما سرى الى غير النفس فانه يقتص من الاول وله عقل السرية أنه اذا لمع الى النفس اقتص من النفس وسقط حكم الجرح واذا سرى الى عضو آخر لم يقتص نفساً (مسئلة) واذا شجبه موشحة عمدا فأذيت سمعه وعقله فاقتص له من الموشحة فان أذيت من الجاني مثل ذلك فلا شيء له والافدية السمع والعقل في ما الجاني قاله ابن القاسم وأشهب في المجموعة وفي الموازية عن أشهب دية السمع والعقل على العاقلة وكذلك لو سرت الى اذها ب يده أو رجل وجه القول الاول ما اخرج به ابن المواز أنها جناية جرح العمد فلم تلزم العاقلة لأنها انما تلي بها عضو مثله من جسده لا يخاف منه التلف غالباً ووجه قول أشهب انها جناية لا يثبت فيها القصاص مع وجود محله كالتلف ص * قال مالك واذا عمدا رجل الى امرأته ففقا عينا أو كسر يدها أو قطع أصبعها أو شجبه ذلك فانه متعمد لذلك فانه متفاد منه وأما الرجل يضرب امرأته بالجليل أو بالسوط فيصيبها من ضرر به الملم يرد ولم يتعمد فانه يعقل ما أصاب منها على هذا الوجه ولا يقاد منه * مالك انه بلغه أن أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أقاد من كسر الفخذ * ش قوله أن أبا بكر بن محمد أقاد من كسر الفخذ هو امر مختلف فيه وقد تقدم من رواية أشهب انه لا يقاد به لأنه متلف والغالب منه الهلاك والله أعلم وأحكم

* ما جاء في دية السائب وجنائه *

ص * مالك عن أبي الزناد عن سليمان بن يسار أن سائبة أعتقه بعض الحجاج فقتل ابن رجل من بني عائذ فجاء العائذي أبو المقتول الى عمر بن الخطاب يطالب دية ابنه فقال عمر لاديه له فقال العائذي أريت لو قتله ابني فقال عمر اذا تخرجون ديتي فقال هو اذا كالأرقم ان يترك يلقم وان يقتل ينقم * ش قوله ان سائبة أعتقه بعض الحجاج عتق السائبة هو ان يقول للمعتق اذهب فأنت حر سائبة قال ابن القاسم في العتية والموازية أو يقول أنت سائب فيريد العتق قال أصبغ لا يعجبني قوله يريد العتق ولفظ التسيب لفظ الحرية وان لم يردّها الا ان يكون له سبب غير الحرية وقد قال ابن القاسم في العتية أكره عتق السائبة لأنه كهيئة الولاء قال أصبغ وسنكون لا نعجبنا كراهيته لذلك وهو جائز كما يعتق عن غيره ولا كراهية فيه وفي الموازية قال مالك وقد ترك الناس عتق السوائب فان فعله أحد فالولاء للسامين ورأى عمر بن عبد العزيز ان ولأه لمعتقه قال سنكون في كتاب ابنه وقاله ابن نافع وقد تقدم ذكر ذلك بأوعب من هذا ويروي عن عمر بن الخطاب انه قال السائبة له وما يريد يوم القيامة وقال سنكون في كتاب ابنه في التفسير وذلك مثل الرجل يعتق عبده سائبة ثم يموت المعتق ولا وارث له فليس للمعتق أن يأخذ من ميراثه شيئاً

(فصل) وقوله فقتل ابن رجل من بني عائذ فطلب أبو المقتول دية ابنه يقتضي ان قتله كان خطأ ولذلك لم يجب فيه غير الدية ويحتمل ان يكون عمدا واختار الدية على رواية التغيير (فصل) وقول عمر لاديه له معناه والله أعلم انه لا عاقلة له تلزمها الدية لأداء الدية يلزم العاقلة وهذا

* قال مالك واذا عمدا رجل الى امرأته ففقا عينا أو كسر يدها أو قطع أصبعها أو شجبه ذلك فانه متعمد لذلك فانه متفاد منه وأما الرجل يضرب امرأته بالجليل أو بالسوط فيصيبها من ضرر به الملم يرد ولم يتعمد فانه يعقل ما أصاب منها على هذا الوجه ولا يقاد منه * وحدثنى يحيى عن مالك انه بلغه أن أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أقاد من كسر الفخذ * ما جاء في دية السائب وجنائه *

* وحدثنى يحيى عن مالك عن أبي الزناد عن سليمان بن يسار أن سائبة أعتقه بعض الحجاج فقتل ابن رجل من بني عائذ فجاء العائذي أبو المقتول الى عمر بن الخطاب يطالب دية ابنه فقال عمر لاديه له فقال العائذي أريت لو قتله ابني فقال عمر اذا تخرجون ديتي فقال هو اذا كالأرقم ان يترك يلقم وان يقتل ينقم * وحدثنى يحيى عن مالك انه بلغه أن أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أقاد من كسر الفخذ * ما جاء في دية السائب وجنائه *

لأعاقلة له ومذهب مالك رحمه الله أن من لا قوم له يعقل عنه المسلمون ويرثون عقله رواه ابن المواز وغيره عنه وهذا إذا قلنا أن ولأه للمسلمين وإذا قلنا بقول ابن نافع ولأه لمعتقه فقد قال ابن الماجشون عقل من أعتق من البربر على مواله وهو قول ابن القاسم وغيره ويحتمل أن يكون هذا المعتق سائبة غير مسلم وقد التزم المقام بأرض المسلمين على أداء الجزية ولم يوجد من يعقل معه ولم يكن له مال وتقال المغيرة أن أهل الجزية أن وجدت لهم معاقلة يتعاقلون عليها جلاو عليها والافذلك في مال الجاني ويكون معنى قول عمر لادية له يريد ليس له الآن دية لعدم عاقلة الجاني وفقره وقال أشهب وسخنون يعقل معه أهل جزيته فلا يصح على هذا ما تقدم من التأويل ويحتمل أن يكون المعتق سائبة أن كان غير مسلم أبداً يدخل بأرض الحرب ثم يدخل مستأمناً فيقتل مسلماً خطأ فقد قال أشهب في العتية يجبس ويرسل إلى أهل موضعه وكورته التي دونها فيجيزون ما صنع وما يلزمهم في حكمنا فإن أدوا عنه والام يلزمه إلا ما كان يؤدى معهم وروى عنه سخنون أن الدية في مال الجاني دون غيره فعلى هذا يحتمل أن يقول عمر لادية له أن لم يكن للجاني مال وروى أبو زيد عن ابن القاسم الدية على أهل دينه الحريين

(فصل) وقول العائذي أريت لو قتله ابني على معنى استعمال حكمه ولعله جوز لادية كما لادية عليه فاعلمه رضى الله عنه أن عاقلة خطأ الدية إذا كان ممن له عاقلة فقال العائذي أن هذا كالأرقم يريد كالحية أن يترك يلغم برديعض وينهش وأن يقتل ينقم برديتنقم من قاتله ضربه مثلاً لقاتل ابنه أنه ينتصف من جنى عليه ولا ينتصف من جناية يجنيها

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾
(كتاب الحدود)
﴿ ماجاء في الرجم ﴾

ص ﴿ حدثنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال جاءت اليهود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له أن رجلاً منهم وامرأة زنيا فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم متجدون في التوراة في شأن الرجم فقالوا نفضحهم ويجلدون فقال عبد الله بن سلام كذبتم أن فيها آية الرجم فأثابوا التوراة فنشروها فوضع أحدهم يده على آية الرجم ثم قرأ ما قبلها وما بعدها فقال له عبد الله بن سلام ارفع يدك فرفع يده فاذا فيها آية الرجم فقالوا صدق يا محمد فيها آية الرجم فأمرهم ما رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجا فقال عبد الله بن عمر فرأيت الرجل يجنى على المرأة يقبها الحجارة مالك يعني يجنى يكب عليها حتى تقع الحجارة عليه ﴿ ش قوله جاء اليهود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له أن رجلاً منهم وامرأة زنيا يحتمل أن يريد به أ جبار اليهود ورهبانهم وقد روى عيسى عن ابن القاسم في المزنية أنه إذا أتى أساقفة اليهود والنصارى إلى حاكم المسلمين بمن زنى من أهل ملتهم ليحكم بينهم ليس له ذلك حتى يرضى الزانيان بذلك فإن رضيا بذلك فالحاكم بخير أن شاء حكم بينهم ما وإن شاء لم يحكم بينهم وأحب إلى أن لا ينظر إلخاكم بينهم ما فعلى هذا يحتمل أن يكون الزانيان قد رضيا بذلك مع رضا الأساقفة وإنما اختار إلخاكم أن لا ينظر بينهم وقد نظر بينهم النبي صلى الله عليه وسلم لأنه يحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم إنما أنفذ عليهم ما حكم دينهم ولم يكن نزل بعد حد الزاني عليه وفي النوادر ونحوه في كتاب محمد إنما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بين اليهود فيما أظهر عليهم

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾
(كتاب الحدود)

﴿ ماجاء في الرجم ﴾

﴿ حدثنا مالك عن نافع

عن عبد الله بن عمر أنه

قال جاءت اليهود إلى

رسول الله صلى الله عليه

وسلم فذكروا له أن رجلاً

منهم وامرأة زنيا فقال لهم

رسول الله صلى الله عليه

وسلم متجدون في التوراة

في شأن الرجم فقالوا

نفضحهم ويجلدون فقال

عبد الله بن سلام كذبتم أن

فيها آية الرجم فأثابوا

بالتوراة فنشروها

فوضع أحدهم يده على

آية الرجم ثم قرأ ما قبلها

وما بعدها فقال له عبد

الله بن سلام ارفع يدك

فرفع يده فاذا فيها آية

الرجم فقالوا صدق يا محمد

فيها آية الرجم فأمرهم ما

رسول الله صلى الله عليه

وسلم فرجا فقال عبد الله

بن عمر فرأيت الرجل

يجنى على المرأة يقبها

الحجارة مالك يعني يجنى

يكب عليها حتى تقع

الحجارة عليه

في التوراة وهذا قبل نزول الحدود والحاكم من اليوم لا يحكم عليه بحكم التوراة وإنما يحكم على من يحكم بحكم الاسلام وقال أشهب في الموازية وإذا طلب أهل الذمة إقامة الرجم بينهم على من زنى منهم فإن كان ذلك في بينهم فذلك لهم كانوا أدخل صلاح أو عتوة الامن كان منهم رقيقا المسلم من عبدا أو أمة فليس لهم فيه رجم ولا جلد ولا قتل ووجه ذلك ان حق السيد المسلم يتعلق بهم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ما تجدون في التوراة في شأن الرجم يحتمل أن يكون قد علم بالوحى ان حكم الرجم فيها ثابت على ما شرع لم يلحقه تغيير ولا تبديل وان كان قد خلق كثيرا من أحكامها تغييرا جبارهم وتبديلهم لها وتحريفهم إياها ويحتمل أن يكون علم بذلك بخبر عبد الله بن سلام ومن أسلم من علماء اليهود على وجه حصل له به العلم بصحة ما نقلوه ويحتمل أن يسألهم عن ذلك ليعلم ما عندهم فيه ثم يستعلم صحة ذلك من قبل الله تعالى وهذا يقتضى انه قصد الحكم بينهم في التوراة لأحد وجهين إما لانهم إنما حكموه ليحكم بينهم بالتوراة وأظهروا اليه أنهم قصدوا بذلك انفاذ الحكم بينهم إذا كان الحكم مصروفا اليه ومقصورا عليه وقد روى عيسى عن ابن القاسم عن مالك لم يكونوا أعل ذمة ولكنهم حكموا النبي صلى الله عليه وسلم لحكم بينهم وقد تقدم من رواية ابن الموازي انه إنما حكم بينهم النبي صلى الله عليه وسلم بما أظهر عليهم في التوراة والوجه الثاني على قول مالك ان شريعة من قبلنا يلزمنا انفاذ ما ثبت عندنا منها بقرآن أو حديث عن زينا صلى الله عليه وسلم صحيح حتى يثبت عندنا نسخها إما شرعية فقط وإما شرعية تناو شريعة من قبلنا ممن يمتثلون بيننا وبينه من الرسل وعلى هذا الوجه يجب أن يكون علم انه لم ينسخ هذا الحكم من التوراة بشرع موسى ولا شرع لغيره من الرسل بعنه عليهم الصلاة والسلام

(فصل) وقوله أنهم يجدون في التوراة نفضجهم ويجلدون ظاهرهاهم قصدوا التبديل والتعريف والكذب على التوراة إما رجاء أن يحكم بغير ما أنزل الله وإما لانهم قصدوا بتعظيمه صلى الله عليه وسلم التعريف على الزانيين ورأوا ان ذلك يخرجهم عما أوجب عليهم من إقامة الرجم عليهم ما أولعهم قصدوا بذلك اختيار أمره إذا اعتقدوا ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يقر على الحكم بإبطال فعصمه الله تعالى وأظهر أمرهما وأبطل كيدهم وعداه إلى الحق والحكم بما أنزل الله وجعل سبب ذلك بان كذبهم عبد الله بن سلام وقال لهم ان في التوراة الرجم وأتوا بالتوراة وتناها في المكربان جعل قارئهم يده على آية الرجم وقراءتها وما بعدها ولم يقرأها ليرى ان التوراة لا تتضمن الرجم حتى أمر برفع يده عنها فاذا فيها آية الرجم وهذا يقتضى ان فصول التوراة تسمى آيات لما تضمنت من الهدى والحق الذي نزل على سبيل الهدى والحق ما لم ينسخ فاذا نسخ حكمها وتلاوتها امتنع ذلك فيها

(فصل) وقوله فأمرهم بما رسل الله صلى الله عليه وسلم فرجا يحتمل أن يكون حكم الرجم قد لزم ما لزم النبي صلى الله عليه وسلم انفاذ ذلك فيه ما بتعظيمهم له وقبوله ذلك ولم يكن لهم الرجوع عن تحكيمه ولذلك لم يذهبوا اليه مع تعلقهم في اسقاط الرجم فيما تقدم من ادعاء عدمه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجمهم وهذا يقتضى ان الامام لا يباشر ذلك بنفسه فقال مالك في المزنية وقد أقامت الأئمة الحدود فلم نعلم أحدا منهم تولى ذلك بنفسه والازم ذلك البينة وبه قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة ان ثبت الزنا بالاعتراف كان على الامام أن يبدأ بالرجم ثم يتبعه سائر الناس وان كان ثبت بينة بدأ الشهود ثم الامام ثم سائر الناس والدليل على ما نقوله ان هذا من الحدود فلم يلزم الامام مباشرته كالجلد والقطع في السرقة

بكر الصديق فقال له ان الآخر زني فقال له أبو بكر هل ذكرت هذا لأحد غيري فقال لا فقال له أبو بكر فأت إلى الله واستتر بستر الله فان الله يقبل التوبة عن عباده فلم تقرر له نفسه حتى أتى عمر بن الخطاب فقال له مثل ما قال لأبي بكر فقال له عمر مثل ما قال له أبو بكر فلم تقرر له نفسه حتى جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له ان الآخر زنا فقال سعيد فأعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات كل ذلك يعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا أكثر عليه بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهله فقال أيشكى أم به جنة فقالوا يا رسول الله والله انه لصحيح فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أم نيب فقالوا بل نيب يا رسول الله فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نيب فقالوا بل نيب يا رسول الله فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجم * وحدثني مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه قال

(فصل) وقول ابن عمر فرأيت الرجل يحني على المرأة قال مالك معناه يكب عليها قال مالك ولا يحفر للرجوم ولا سمعت أحدا ممن مضى يحب ذلك وهذا قال أبو حنيفة وقال الشافعي يحفر للمرأة قال مالك ودل قوله فرأيت الرجل يحني على المرأة انه لا يحفر له ولو حفر له ما استطاع أن يحني عليها قال أشهب وان حفر له فاحب إلى أن يحني له يدها ويحسن عندي أن لا يحفر له ولا يربط قال القاضي أبو محمد والدليل على انه لا يحفر للمرأة ان هذا شخص من رجوم في الزنى كالرجل قال ولان اذا كان على وجه الأرض أتت الحجارة على جميع أعضائه فكان أسرع لأمره قال عيسى بن دينار الامام يفعل من ذلك ما أحب قال ابن مزين عن أصبغ يحفر للرجوم ويرسل له يدها يستتر بها ويدربها عن وجهه ان أحب

(فصل) وقوله يقبها الحجارة يقتضي انه يرمى بالحجارة المعتاد رميها قال مالك يرمى بالحجارة التي يرمى بها فاما الصخور العظام فلا استطاع الرمي بها ولا يرفع عنه حتى يموت وكذلك المرأة ص * مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن رجلا من أسلم جاء إلى أبي بكر الصديق فقال له ان الآخر زني فقال له أبو بكر هل ذكرت هذا لأحد غيري فقال لا فقال له أبو بكر فأت إلى الله واستتر بستر الله فان الله يقبل التوبة عن عباده فلم تقرر له نفسه حتى أتى عمر بن الخطاب فقال له مثل ما قال لأبي بكر فقال له عمر مثل ما قال له أبو بكر فلم تقرر له نفسه حتى جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له ان الآخر زني فقال سعيد فأعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات كل ذلك يعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا أكثر عليه بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهله فقال أيشكى أم به جنة فقالوا يا رسول الله والله انه لصحيح فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أم نيب فقالوا بل نيب يا رسول الله فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نيب فقالوا بل نيب يا رسول الله فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجم * مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه قال بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل من أسلم يقال له هزال يا هزال لو سترته بردائك لكان خيرا لك قال يحيى بن سعيد فحدثت بهذا الحديث في مجلس فيه يزيد بن نعيم بن هزال الأسلمي فقال يزيد هزال جدتي وهذا الحديث حق * ش قوله أن رجلا من أسلم قال عيسى بن دينار كان اسمه ماعزا وكان يتبعه عند هزال وهذا هو ماعز بن مالك الأسلمي فأني أبا بكر فأخبر أن الآخر زني قال ابن مزين بن تميم سيرا الأخر الميتة والمشهور في كلام العرب ان الآخر كناية يكتني بها الانسان عن نفسه أو عن المخاطب اذا أخبر عن مخاطب أو مخاطب بما يستقبح وقول أبو بكر هل ذكرت هذا لأحد غيري احتراز من أن يكون قد أخبر بذلك من يقيم عليه الشهادة ممن لا يجزى إلى التستر عليه ولعله يفعل ذلك. ن يعتقد أن اظهار هذا عليه قربة وكان أبا بكر اعتقد أن ستره أفضل ما لم يبلغ إلى الامام ويجب الحد ورأى عمر في ذلك رأى أبي بكر وقال كقوله

(فصل) وقوله فلم تقرر له نفسه يريد انه لم يرفع بقوله لم يخافه أن لا ينجي مما اقترفه الاقامة الحد عليه والتطهير له فأني النبي صلى الله عليه وسلم فقال له مثل ذلك فأعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات حتى أكثر عليه يحتمل انه انما كان يعرض عنه لانه ظن فيه تغييرا في عقله وضعفا في ميزه وانه ممن لا يلزمه اقراره بين هذا انه بعث إلى أهله فقال أيشكى أم به جنة وبين ذلك اعراضه

الله عليه وسلم قال لرجل من أسلم يقال له هزال يا هزال لو سترته بردائك لكان خيرا لك قال يحيى بن سعيد فحدثت بهذا الحديث في مجلس فيه يزيد بن نعيم بن هزال الأسلمي فقال يزيد هزال جدتي وهذا الحديث حق

عنه ومن يقول لا يلزمه الحد باقراره مرة واحدة ولا يعتبر الاعراض وانما يعتبر المجالس وعندا مجلس واحد والذي ذهب اليه مالك والشافعي وجهور العلماء ان الحد يلزمه باقراره مرة واحدة وقال أبو حنيفة لا يلزمه ذلك حتى يقر أربع مرات في أربعة مجالس والدليل على ما نقوله ما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من يبدى لنا صفحته نقم عليه كتاب الله والمقر مرة قد أبدى صفحته ودليلنا من جهة القياس ان كل حد يثبت بالاقرار لم يفتقر الى التكرار كحد السرقة والقتل ولان كل ما أكد انكاره أكد اقراره كسائر الحقوق وفي الموازية قال مالك ما عرف هذا ان الامام يعرض عن المعترف حتى يعترف أربع مرات

(فصل) وقوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث الى أهله فقال أيشكى أبة جنة يريد بذلك ان كان تلزمه الحدود أو لا تلزمه فلما أعلموه انه صحيح العقل من تلزمه الحدود قال أ بكر أم ثيب يحتمل أن يكون قال ذلك لما عزمنا أخبر بصحة عقله ولزوم اقراره وقد قال مالك يستل الامام الزاني هل هو بكر أم ثيب ويقبل قوله انه بكر الا أن تقوم بينة انه ثيب وقيل لا يسئله حتى يكشف عنه فان وجد من ذلك علما والاسأله وقبل قوله دون يمين قال ابن المواز وهذا أحب الينا فعلى هذا يحتمل أن يكون سأل غيره عن كونه بكرا أو ثيبا ليعلم أي الحدين يتعلق به حد الثيب يريد المحصن أو حد البكر يريد الذي لم يحصن فلما أعلم بحاله أوجب عليه الرجم لانه حكم المحصن الزاني

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لم يزال يا غزال لو سترته بردائك لكان خيرا لك هزال هذا هو هزال بن رثاب بن زيد بن كليب الأسلمي ويريد بقوله لو سترته بردائك لكان خيرا لك يريد ما أظهرته من اظهار أمره واخبار النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر به فكان ستره بان يأمره بالتوبة وكم كان خطيئته وانما ذكر فيه ازراء على وجه المبالغة بمعنى انه لو لم يجد السبيل الى ستره الا بأن تستره بردائك فمن يشهد عليه لكان أفضل مما أناته وتسبب الى اقامة الحد عليه والله أعلم وأحكم ص مالك عن ابن شهاب انه أخبره أن رجلا اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهد على نفسه أربع مرات فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجم قال ابن شهاب فن أجل ذلك يؤخذ الرجل باعترافه على نفسه ش قوله أن رجلا اعترف على نفسه بالزنا وشهد على نفسه أربع مرات على سبيل الاخبار بما جرى له من الاقرار على نفسه لاعلى ان عدد اقراره شرط في لزوم الحد وقد يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أمر به فرجم قبل أن يستوعب العدد المذكور ثم استوعبه بعد أمره ويحتمل أن يكون استوعب العدد من غير قصد وعدم غير رجل واحد بل شهد على نفسه عند قوم ثم شهد على نفسه عند آخرين حتى أكمل أربع مرات ويحتمل أن يكون ذلك في مجلس وفي مجالس وكل ذلك ليس بشرط في لزوم الحد والله أعلم ولذلك قال ابن شهاب فن أجل ذلك يؤخذ الرجل باعترافه على نفسه فعلق ما يؤخذ به بالاقرار المطلق دون العدد والله أعلم ص مالك عن يعقوب بن زيد بن طلحة عن أبيه بن زيد بن طلحة عن عبد الله بن أبي مليكة انه أخبره أن امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته انها زنت وهي حامل فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهبي حتى تضعي فلما وضعت جاءته فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهبي حتى ترضعيه فلما أرضعته جاءته فقال اذهبي فاستودعته فاستودعته ثم جاءت فأمر بها فرجت ش قوله ان امرأة أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته انها زنت وهي حامل يحتمل أن يريد انها أخبرت عن نفسها بانها زنت حين حملها من غيره

* وحدثنى مالك عن ابن شهاب انه أخبره ان رجلا اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهد على نفسه أربع مرات فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجم قال ابن شهاب فن أجل ذلك يؤخذ الرجل باعترافه على نفسه * وحدثنى مالك

عن يعقوب بن زيد بن طلحة عن أبيه بن زيد بن طلحة عن عبد الله بن أبي مليكة انه أخبره أن امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته انها زنت وهي حامل فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهبي حتى تضعي فلما وضعت جاءته فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهبي حتى ترضعيه فلما أرضعته جاءته فقال اذهبي فاستودعته فاستودعته ثم جاءت فأمر بها فرجت

* وحديثي مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني أنهما أخبراه أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما يا رسول الله افض بيننا بكتاب الله وقال الآخر وهو أفقههم ما أجل يا رسول الله فافض بيننا بكتاب الله واثنتين في أن أتكلم فقال تكلم قال ابن ابني كان عسيقا على هذا فزنا بما أمرته أخبروني أن علي ابني الرجم فافتديت منه بمائة شاة وبجارية لي ثم أتاني سألت أهل العلم فاخبروني أن ما على ابني جلد مائة وتغريب عام واخبروني أنما الرجم على امرأته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما والذي نفسي بيده لأقضي بينكما بكتاب الله أما غفك وجاريتك فرد عليك وحند ابنة مائة وغربه عاما وأمر أنيسا الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر فإن اعترفت رجمها فاعترفت رجمها * قال مالك والعسيف الأجير

ولعلها بينت أن ذلك من غير زوج ولذلك لم يرسل عن احسان ولا غيره ويحتمل أنها زنت وانها الآن حامل من ذلك أو غيره فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تذهب حتى تضع وهذا يقتضي أن حكم الاقرار قبل زناها ولو لم يلزمها لم يمنع الحمل من إقامة الحد عليها وانما كان يمنع من ذلك عدم تكرار اقرارها فكان يقول اذهبي حتى يتكرر اقرارك ولكنه منع من إقامة الحد عليها الحمل لأن ما في بطنها لا يجب عليه قتل سواء كان من زني أو غيره وقبل قولها فيما أذعته من الحمل أن كان ظاهرا لظهوره وان كان غير ظاهري فليتبين أمرها وفي الموازية في المشهود عليه بزني أو شرب خمر أو قذف أو قصاص يقول أنها حامل لا يعجل عليها الإمام حتى يتبين أمرها فإن كانت حاملا تركت حتى تضع

(فصل) وقوله فاما وضعته جاءته قال لها اذهبي حتى ترضعي يحتمل أنه لم يكر له مال يسترضع منه ولو كان له مال ولم يقبل رضاع غيره فاعلى هذا لا ترجم حتى تتم رضاعه وقال ابن مزين لأن هذا قتل للولد وأما لو قبل رضاع غيرها وكان له مال يسترضع له منه في الموازية عن عيسى هذا العمل على حديث المرأة التي أقرت بالزني وعي حامل فأمرها أن تذهب حتى تضع حملها أرى أن يصنع في ذلك كما صنع النبي صلى الله عليه وسلم لكنه سنة تدنسها وقال ابن القاسم وأشهب في الموازية أن وجد لابنها ما تسترضع له به أو كان له من رضعه أقيم عليه الحد ولا تؤخر حتى تستقل من نفاسها قال محمد وعنه في القتل والرجم وحكي ابن مزين عن أصبغ عن ابن القاسم وكذلك كل حديث يكون فيه القتل فإنه يستعجل بالمريض ولا ينتظر به فاقته وقال أبو حنيفة أنها ترحم ولا تنتظر بعد الولادة ودليلا الحديث المنصوص

(فصل) وقوله فلما أرضعته جاءته فقال اذهبي فاستودعيه يحتمل أن يرده به وضعها إياه عند من يحضنه ويكفله لأن طرده سبب إلى هلاكه ولعله كان له من أخله من قبل أبيه ان كان لرشدة أو من قبل أمه ان كان لغية من يقوم بذلك فلما أتت على ذلك كله أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجعت ص * مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني أنهما أخبراه أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما يا رسول الله افض بيننا بكتاب الله وقال الآخر وهو أفقههم ما أجل يا رسول الله فافض بيننا بكتاب الله واثنتين في أن أتكلم فقال تكلم قال ابن ابني كان عسيقا على هذا فزنا بما أمرته أخبروني أن علي ابني الرجم فافتديت منه بمائة شاة وبجارية لي ثم أتاني سألت أهل العلم فاخبروني أن ما على ابني جلد مائة وتغريب عام واخبروني أنما الرجم على امرأته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما والذي نفسي بيده لأقضي بينكما بكتاب الله أما غفك وجاريتك فرد عليك وحند ابنة مائة وغربه عاما وأمر أنيسا الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر فإن اعترفت رجمها فاعترفت رجمها * قال مالك والعسيف الأجير * ش قول أحد الرجلين المتخاصمين لرسول الله صلى الله عليه وسلم افض بيننا بكتاب الله عز وجل قيل معناه افض بيننا بما كتب الله أي فرض ولم يرد القرآن ويحتمل أن يرده به أن يقضي بينهما بالحق الذي أوجه كتاب الله المنزل عليك ويحتمل أن يرده بما تضمنه كتاب الله من الحكم دون غيره ولذلك قال إن الآخر كان أفقههم ما ويحتمل أن يكون وصفه بأنه أفقههم لما حكم بما أورده ويحتمل أن يكون وصف بذلك لما كان عليه فوصف ذلك من عرف حالها ويحتمل أن يكون وصف بذلك لما وصفه العسيف على ما جرت وأورد منها ما يتعلق به الأحكام وأما الأول فلم يرد شيئا من ذلك

(فصل) وقوله ان ابني كان عسيفا على هذا قال عيسى بن دينار العسيف الأجير وقوله فرني بامر أنه اخبر عن ابنه وعن زوجته خصمه بالزنى وحكم هذا انهما ان صدقاه حدا ولم يكن قاذفا وان كذبه فان قاما يطلبانه بعد القذف ففي كتاب ابن المواز من أقام بينة على قاذفه عند الامام ثم اكد بينته وأكذب نفسه لم يقبل منه ويحذف القاذف لانه كالعفو وروى ابن حبيب عن أصبغ واذا هم الامام بضرب القاذف فأقر المقذوف على نفسه بالزنى وصدقه فان ثبت اقراره حد المقذوف بالزنى ولم يحذف القاذف وقال ابن الماجشون اذا رجع عن اقراره بتوريك دري عن القاذف الحد اقراره قال ابن حبيب هذا أحب الى الملمين انه أراد باقراره اسقاط الحد عن القاذف فيبطل اقراره وأما اذا لم يبطل ذلك المقذوف ولم تقم له بينة فهو قاذف لهما ولعل هذا قد علم من حالهما أنهم قد أقر بذلك بحضرة بينة تشهد له بذلك أو ان له بينة بزناهما يثبت ذلك به عليهما ان احتاج الى ذلك بتكذيبهما وتكذيب أحدهما والله أعلم

(فصل) وقوله فاخبروني ان علي ابني الرجم فافتدت منه بمائة شاة وجارية لي نص في انه أعطاه الغنم والجارية ليسقط عن ابنه المطالبة بذلك فيجعله له انه أعطاه ذلك لما اعتقد انه حقه يصح اسقاطه ويعتدل أن يكون أعطاه اياه ليستريح عليه ويترك قيامه به ولا يجوز أن يأخذ عوضا على ذلك بوجه لان الرجم حق لله تعالى فليس لأحد تركه بعوض ويبطل الصلح في ذلك من وجه آخر ان ما اعتقد انه يلزم ابنه من الرجم غير لازم له وكذلك أخبر أهل العلم والدال اني البكر أن ليس على ابنه الا جلد مائة ونفر يب عام وانما الرجم على امرأته فأخذ عوضا على اسقاط ما لم يجب

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لأقضي بينكما بكتاب الله يحتمل أن يريد به انه يقضي بينهما بما بالحق الذي ورد كتاب الله بالحكم به ويحتمل بأن يريد انه يحكم بينهما بما نضعه كتاب الله من حكم مسئلته فيذهب في رد الجارية والغنم الى قوله تعالى ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وفي الجلد الى قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وفي الرجم الى ما يروى عن عمر أنه نزل من القرآن من حكم الرجم على الثيب من الرجال والنساء

(فصل) وقوله انه صلى الله عليه وسلم جلد ابنه مائة وغربه عامنص في تغريب الزاني وبه قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة لا تغريب على الزاني ودليلنا من جهة المعنى ان كل معصية تتعلق بها قتل أو ما عودونه من جلد أو قطع فان مع الأدون الحبس كالقتل والحراية (مسألة) اذا ثبت ذلك فان التغريب على الحر الذكردون المرأة ودون العبد خلا للشافعي لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا زنت الأمة فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم يبعوها ولو بشفير وهذا موضع تعليم فافتضى انه استوعب ما عليها ومن جهة المعنى ان المرأة عورة وفي تغريبها تعريض لها للزوال السترة عنها والأمة حق السيد متعلق بمنافعها وانما يغرب الرجل عقوبة لينتفع عن منافعه وأيضا فان العقوبة اذا لم تتبع بعض لم تلزم العبد بالزنى كالرجم (مسألة) اذا ثبت ان التغريب يتعلق بالحر الذكردانه يبعد قال مالك في الموازية ينفي من مصر الى الحجاز والى مثل شعب وما والاها ومن المدينة الى مثل فدك وخير ذكر مالك انه ينفي عندهم كذلك ففي عمر بن عبد العزيز من مصر الى شعب وقال ابن القاسم وينفي من مصر الى أسوان والى أدون منها وذلك بحيث يثبت له حكم الاغتراب ولا يبعد كل البعد بما ضاع وبعد عن أن يدركه منفعته ماله وأهله (مسألة) وكراؤه في سيرة عليه في ماله في الزنى والمحارب قاله أصبغ وان لم يكن له مال ففي المسلمين (مسألة) ويكتب الى والى البلد الذي يضرب اليه أن يقبض

ويسجنه سنة عنده قال ابن القاسم في الموازية قال ابن حبيب عن مطرف بن خروم يسجنه ومعنى ذلك أن يتوصل به إلى معرفة استيعابه العام

(فصل) وقوله وأمر أنيس الأسامي قيل أنه أنيس بن الضحاك الأسامي أن يأتي امرأته الآخر فان اعترفت رجها ولم يذكر جلدًا ولا جلد على الثيب وهو مذهب جمهور العلماء وروى عن داود يجلد الثيب ويرجم والدليل على ما نقوله قوله صلى الله عليه وسلم واغديا أنيس على امرأته هذا فان اعترفت فارجمها وهو وقت تعليم واستيفاء الحكم ولم يذكر جلدًا ثبت أنه ليس من حكم الثيب الزاني ومن جهة المعنى أنه معنى يوجب القتل بحق الله تعالى فلم يجب فيه الجلد مع القتل كالردة وفي كتاب ابن المواز من جلد في الزني ما ثلثة جلدة ثم ثبت أنه محصن فإنه يرمم ولا يجوز له الجلد وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك يريد أنه انصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك شيء فإنه محمول على هذا والله أعلم وأحكم

ص مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن سعد بن عبادَةَ قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم أرأيت لو أني وجمت مع امرأتى رجلًا أمهله حتى آتي بأربعة شهداء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم * مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس أنه قال سمعت عمر بن الخطاب يقول الرجم في كتاب الله حق على من زنى من الرجال والنساء إذا أحصن إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف * ثم قول سعد فبين وجد مع امرأته رجلًا أمهله حتى يأتي بأربعة شهداء اعظاما لهذا واطهارا لما في نفسه من الغيرة وما جبل عليه من الاسراع إلى قتله أو غير ذلك مما يقتضي أن يقابل به قبل هذا عنده فأعلمه النبي صلى الله عليه وسلم بأنه ليس التسرع إليه بشيء من ذلك الابينة ثبتت وحكم امام يستوفي الحقوق ويقيم الحدود وما أن يسرع إليه فلا

(فصل) وقول عمر بن الخطاب الرجم في كتاب الله عز وجل حق على من زنى إذا أحصن يريده ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال انه مما أنزل في القرآن من آية الرجم وسيأتي ذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى وقوله إذا قامت البينة يريدها أن يكون الحبل والاعتراف يريدها أن يظهر بالمرأة حمل لا يلحق بأحد ولا ينفى بلعان وأما ما لحق بزوجة أو سيد أو نفي بلعان فلا يوجب حدا وهذا يقتضي أن من وطئ في غير الفرج ودخل من مائه في قبلها أنه لا يكون منه ولد ولو كان منه ولد لم يجب على من ظهر بها حمل حد جواز أن يكون المباشر لها وطئ في غير الفرج وذلك لا يوجب الحد وأما الاعتراف فسيأتي ذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى ص مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن أبي واقد الليثي أن عمر بن الخطاب أتاه رجل وهو بالشام فذكر له أنه وجد مع امرأته رجلا فبعث عمر بن الخطاب أبا واقد الليثي إلى امرأته يسألها عن ذلك فأتاها وعندها نسوة حولها فذكر لها الذي قال زوجها لعمر بن الخطاب وأخبرها أنها لا تؤاخذ بذلك وتزعم فابت أن تزعم وتمت على الاعتراف فأمر بها عمر فرجعت * ثم قوله ان عمر رضى الله عنه أنه رجل وهو بالشام يقتضي أن الامام حيث حل من عمله ينظر في الأحكام ولما ذكر له الرجل أنه وجد مع امرأته رجلا أرسل أبا واقد الليثي يسألها عن ذلك لما يتعلق من الأحكام المختلفة بأقرارها وانكارها وأرسل أبا واقد الليثي نائباً عنه في توقيفها على ما ذكر عن عجزها وجها وثبت عنده أقمارها وانكارها وحكمها في ذلك حكم الحاكم ولذلك يجري فيه الحد

أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن سعد بن عبادَةَ قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم أرأيت لو أني وجمت مع امرأتى رجلًا أمهله حتى آتي بأربعة شهداء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم * مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس أنه قال سمعت عمر بن الخطاب يقول الرجم في كتاب الله حق على من زنى من الرجال والنساء إذا أحصن إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف * مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن أبي واقد الليثي أن عمر بن الخطاب أتاه رجل وهو بالشام فذكر له أنه وجد مع امرأته رجلا فبعث عمر بن الخطاب أبا واقد الليثي إلى امرأته يسألها عن ذلك فأتاها وعندها نسوة حولها فذكر لها الذي قال زوجها لعمر بن الخطاب وأخبرها أنها لا تؤاخذ بذلك وتزعم فابت أن تزعم وتمت على الاعتراف فأمر بها عمر فرجعت

مالك عن يحيى بن سعيد

عن سعيد بن المسيب أنه

سمعه يقول لما صدر عمر

ابن الخطاب من منى أنأخ

بالأبطح ثم كوم كومة

بطحاء ثم طرح عليها رداءه

واستلقى ثم مد يديه إلى

السما فقال اللهم كبرت سنى

وضعت قوتي وانتشرت

رعيتى فاقبضنى اليك غير

مضيع ولا مفطر ثم قسم

المدينة فخطب الناس فقال

أيها الناس قد سنت لكم

السنن وفرضت لكم

الفرائض وتركتم على

الواضحة الآن تضلوا بالناس

يميناً وشمالاً وضرب

بأحدى يديه على الأخرى

ثم قال أيها كمن تهلكوا

عن آية الرجم يقول قائل

لأنجد حدين في كتاب الله

فقد رجم رسول الله صلى

الله عليه وسلم ورجنا والذي

نفسى بيده لولا أن يقول

الناس زاد عمر بن الخطاب

في كتاب الله تعالى

لكتبها الشيخ والشيخة

فارجوها البتة فأنادى

قرأنا ما قال مالك قال

يحيى بن سعيد قال سعيد

ابن المسيب فأنسلخ

ذو الحجة حتى قتل لجر

رجه الله * قال يحيى

سمعت مالكا يقول قوله

الشيخ والشيخة يعنى

النيب والنيبة فارجوها البتة

(فصل) وقوله فأخبرها أبو واقد الليثي بما قال زوجها وأخبرها أنها لا تؤخذ بقوله وأشباه ذلك لتزع على معنى التلقين لها لئلا يدركها من الأمر ما يهتها ويمنعها من النظر لنفسها والقيام بحجتها والمدافعة عنها فلما تمادت على الاعتراض أمر بها فخرجت يريدانه لما رجع ذلك اليه أبو واقد أمر بها فخرجت وهذا يقتضى أن النائب عن الحاكم بأمره ثبت عنده ما ثبت عند النائب بقوله ويحتمل أن يكون رفع ذلك إليه شاهدان أشهدهما أبو واقد على ثبوت عنده أو رفع ذلك إلى عمر غير الشهود عليها بالتمادى على الاعتراف والله أعلم وأحكم ص مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه سمعه يقول لما صدر عمر بن الخطاب من منى أنأخ بالأبطح ثم كوم كومة بطحاء ثم طرح عليها رداءه واستلقى ثم مد يديه إلى السما فقال اللهم كبرت سنى وضعفت قوتي وانتشرت رعيتى فاقبضنى اليك غير مضيع ولا مفطر ثم قدم المدينة فخطب الناس فقال أيها الناس قد سنت لكم السنن وفرضت لكم الفرائض وتركتم على الواضحة الآن تضلوا بالناس يميناً وشمالاً وضرب بأحدى يديه على الأخرى ثم قال أيها كمن تهلكوا عن آية الرجم يقول قائل لأنجد حدين في كتاب الله صلى الله عليه وسلم ورجنا والذي نفسى بيده لولا أن يقول الناس زاد عمر بن الخطاب في كتاب الله تعالى لكتبها الشيخ والشيخة فارجوها البتة فأنادى ما قال مالك قال يحيى بن سعيد قال سعيد بن المسيب فأنسلخ ذو الحجة حتى قتل عمر رجماً الله الشيخ والشيخة يعنى النيب والنيبة فارجوها البتة ش قوله أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما صدر من منى يريد في آخر حجة الذى قتل بعد انصرافه منها فلما رجع من منى إلى مكة يوم الصدر أنأخ بالأبطح وهو بأعلى مكة ما لانه رأى التعصيب مشرعاً ولا نزل به حتى يقضى ما عليه ويطوف للوداع ثم يقفل منه إلى المدينة فكوم كومة بطحاء يريد جمع كوما وهو الكدية من التراب ثم طرح على الكوم رداءه ليقية التراب ثم استلقى لعله يريد على ظهره ثم مد يده إلى السما يريد رفعه ما رغبنا إلى الله فقال اللهم كبرت سنى وضعفت قوتي يريدانه ضعف عما كان عليه من الاجتهاد في العبادة والنظر للمسلمين مع انتشار رعيتيه بعد الأقطار فاقبضنى اليك غير مضيع ولا مفطر ويحتمل أن يريد بذلك أن يهبه من العون على ما كلفه ما يعصمه من التضيق والتفريط إلى أن يموت ويحتمل أن يدعو بتعجيل ميتة لما خشى أن يقع منه تضيق أو تغريط لضعف قوته وانتشار رعيتيه وليس هذا مما نهى عنه صلى الله عليه وسلم من أن يدعو أحد بالموت لضرب زل به وانما دعاء عمر بالموت خوف التفريط وقد تقدم في الموطن من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم وإذا أردت بقوم فتنة فاقبضنى اليك غير مفتون وهذا أشبه بما روى عن سعيد بن المسيب أنه قال فأنسلخ ذو الحجة حتى قتل عمر رجماً الله

(فصل) وقوله ثم قدم المدينة فخطب الناس لعله قد استشعر حاجة دعوته فخطب الناس معه اللهم بما خاف أشكاله من الأحكام ومنذ كراههم وواعظا ومودعا قال أيها الناس سنت لكم السنن وفرضت لكم الفرائض يحتمل أن يريد بالسنن طرق الشريعة وأحكامها والفرائض المفدرات قال وتركتم على الواضحة يريد على الطريقة الواضحة البينة التي لا يخاف على سالكيها ضلالاً الآن تضلوا بالناس ظاهراً أنه خاطب بذلك الصحابة رضى الله عنهم وأهل العلم محمداً لهم عن أن يضلوا بالناس فيعلمهم على غير الطريقة الواضحة على حسب ما يفعل الضال عن الطريق يأتى خدن يميناً أو عن شمالها

(فصل) وقوله ضرب بأحدى يديه على الأخرى يحتمل أنه ضرب بأحداهما على الأخرى على معنى

القطع لكلامه والاشارة الى أن ما قاله أمر قد فرغ منه لا اعتراض فيه ويحتمل أن يضرب باحداهما على الأخرى أو يزيلها عنها الى جانب على سبيل ان يضل العلماء بالناس يمينا وشمالا
 (فصل) وقوله واياي لم ان تهلكوا عن آية الرجم يريد والله أعلم ان تهلكوا بالانكار لها والاعتراض عنها ويحتمل ان يريد بالانكار لنزولها فيما أنزل الله من القرآن ويحتمل أن يريد بالانكار لبقاء حكمها وذلك بان يقول قائل لا تجد حدين في كتاب الله تعالى ويحتمل ذلك وجهين أحدهما أن يعيب قول من قال لم تنزل آية الرجم بقرآن وإنما ثبتت بسنة النبي صلى الله عليه وسلم وفعله والثاني ان يعيب قول من ينكر الرجم جملة ان كان أنكره أحد وزعم ان حد الزنى الجلد للمحصن وغير المحصن وأنه هو الموجود في كتاب الله عز وجل دون الرجم ثم قال عمر رضي الله عنه فقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجنا فظاهر هذا يقتضي اثبات الرجم خاصة والردي على منكره من التمثيل لمعاذ به ويحتمل أن يريد به فقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم امثالا لآية الرجم ورجنا على ذلك الوجه
 (فصل) وقوله والذي نفسي بيده لولا ان يقول الناس زاد عمر بن الخطاب في كتاب الله لكتبنا يسدي يريد آية الرجم ويحتمل قوله ان يقول الناس زاد ابن الخطاب في كتاب الله ان هو ما خالفوه في أن آية الرجم نزلت فيما نزل من القرآن ولا يصح اثبات قرآن الالباجاع وخبر متواتر فيقول من يخالفه في انها من القرآن يقول زاد في القرآن ما لا يجوز ان يثبت فيه لكونه مختلفا في اثباته ويحتمل وجهها آخر وهو ان يكون في المصحف لأنه لا يثبت فيه الا ما ثبتت تلاوته دون ما نسخت تلاوته وابق حكمها فلا يجوز اثباتها الله عنه وإنما توقف عن اثباتها بيده في المصحف تخافة ان يقول الناس زاد عمر في كتاب الله عز وجل بان كتب فيه مالا يكتب فيه لأنه قد نسخ اثباته في المصحف كما نسخت تلاوته ثم ذكر الآية التي أشار إليها وهي الشيخ والشيخة فارجوها البتة ولم يخالفه أحد فيما ذكره من أحكام هذه القضية ويقتضي ذلك اعتزال الناس من أجل عصره بأمر القرآن والمنع من ان يزا فيه ما لم يثبت في المصحف أو ينقص شيء منه لأنه اذا منعت الزيادة فبان يمنع النقص أولى لأن الزيادة انما تمنع لئلا يضاف الى القرآن ما ليس منه ونقص بعض القرآن واطرأ حقه أشد ولعل ما أضيف الى أبي وغيره من اثبات القنوت أو غيره في المصحف انما كان في أول زمن عمر رضي الله عنه ثم وقع الاجتماع بعد ذلك على المنع منه وانما بقي الى زمن عثمان رضي الله عنه ما أثبت على انه قرآن مما قرأ ببعض الصحابة ما لأنه كان من القرآن ثم نسخ أوله وعظم فيه ولم يرقم الاجماع عليه فنظر عثمان رضي الله عنه في ذلك وان زال عنه بعض تلك الألفاظ التي زعم بعض الناس انها ثبتت في مصحف ابن مسعود أو غيره وجميع الناس على المتواتر المتفق عليه فاستوعب المصحف الذي أثبت جميع القرآن ونفى عنه ما ليس من القرآن والحمد لله رب العالمين

* وحدثنى مالك انه بلغه أن عثمان بن عفان أتى بأمر آة قد ولدت في ستة أشهر فأمر بها أن ترجم فقال له علي بن أبي طالب ليس ذلك عليها ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه

(فصل) وقول ابن المسيب في النسخ ذو الحجة حتى قتل عمر رحمه الله بين ان خطبته تلك كانت في آخر عمره وبين يدي منتهى وقول مالك سمعت ان معنى قوله الشيخ والشيخة يعنى الثيب والثيبة يريد بذلك المحصن والمحصة لأن الثوبه في الغالب يكون بها الاحصان ويحتمل ان يخاطب بذلك الاحرار والحرائر والله أعلم ص * مالك انه بلغه ان عثمان بن عفان أتى بأمر آة قد ولدت في ستة أشهر فأمر بها أن ترجم فقال له علي بن أبي طالب ليس ذلك عليها ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه

العزیز وفضاله ثلاثون شهرا وقال والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة فالجل يكون ستة أشهر فلا رجم عليها فبعث عثمان بن عفان في أثرها فوجدتها ندرجت ^{بدرجته} قولها إن عثمان بن عفان رضى الله عنه أي بامرأة قد ولدت في ستة أشهر يريد بعد أن نكحت فأمر بها فرجت وهذا يقتضى أنه اعتقد أنه لا يكون جل الاعن وطء يلتقي فيه الختان واعتقد أن الجل لا يكون من ستة أشهر ما لأنه اعتقد أنه لا يكون الأعلى الوجه المعتاد من تسعة أشهر أو نحوها فلذلك أمر برجها اذ يقتضى اعتقاد الأمرين أنه جل من جماع متقدم على نكاحها ولم يكن ثم فرائض يضاف إليه من نكاح متقدم عليه لموت يلاحق فيها الولد وإنما أتت به بعد النكاح الأول لمدة قد لا يلحق بالاول لانقضاء أكثر أمد الجل وقد تقدم ذكره فحكم بأنه من زنى وكانت نيبا لأنه قد تقدم بناء الزوج الاول بها ولولم يكن ثم زوج أول لاقتضى ذلك أنها زنت في وقت بكرة فلم يكن حكمها الا الجلدان أقيم عليها الحد بعد الاحصان لان الاعتبار بحالها حين وقوع الجماع دون وقت اقامة الحد والله أعلم وأحكم

(فصل) وقول علي بن أبي طالب رضى الله عنه ليس ذلك عليها يحتمل أنه لم يحضر المجلس الذي أمر فيه برجها وأنه أعلم بالامر فبادر انكاره واطهار ما عنده في ذلك كما يلزم الرجوع اليه واستدل على ذلك بقوله تعالى وحمله وفضاله ثلاثون شهرا وهذا نص على امدى الجل والرضاع ثم قال تعالى والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة فيبين أن مدة الرضاعة عامان وذلك يقتضى أن مدة الجل ستة أشهر ولا يجوز أن يكون ذلك أكثر أمد الجل فأنشأنا من مشاهدته أن مدة الجل قد تكون أكثر من هذا فلم يبق الا أن تكون الستة أشهر أقل أمد الجل وعلى هذا جماعة الفقهاء وقد تقدم ذكره

(فصل) وقوله فبعث عثمان في أثرها فوجدتها ندرجت يعنى أنه قد أراد الرجوع عما أمر به من رجمها لما ظهر اليه من الحق فوجدتها ندرجت فيها ما كان أمر به من رجمها وهذا يقتضى أن للحاكم أن يرجع عن حكم حكم به الى ما هو عنده أصوب وبه قال ابن القاسم وقد تقدم هذا ان كان رأى أن للحكم الاول وجهان متساويان الا جهاد ويختل أيضا أن يكون عثمان رأى أنه كان خطأ فعاد الى المواب ولعله قد أدى دينها والله أعلم وأحكم ص ^ص مالك أنه سأل ابن شهاب عن الذي يعمل عمل قوم لوط فقال ابن شهاب عليه الرجم أحسن أو لم يحسن ^ش قول ابن شهاب في الذي يعمل عمل قوم لوط يرمي أحسن أو لم يحسن وهو قول مالك وهذا هو المشهور من المنعجب وقال ابن حبيب وكتب أبو بكر الصديق أن يحرقوه بالنار ففعل وفعل ذلك ابن الزبير في زمانه وعشام بن عبد الملك في زمانه والسدى بالعراق ومن أخذ بهذا لم يخطئ وقال الشافعي حكمه حكم الزانى يرمي المحسن ويجلد غير المحسن مائة وقال أبو حنيفة ليس فيه حد وإنما فيه التعزير والدليل على ما نقوله ما ذكره ابن المواز قال مالك قال النبي صلى الله عليه وسلم اقتلوا الناعل والمنعول به قال مالك ولم نزل منه مع من العلماء أنهم ما يرمي أحسن أو لم يحسننا قال مالك وربيعة الرجم هي العقوبة التي أنزل الله تعالى بقوم لوط ولأن هذا فرج لأدنى فتعلق الرجم بالايلاج فيه كالقبل ولأن هذا لا يستباح بوجه فلذلك تعلق به من التغليظ أشق ما تعلق بالقبل ولأنه لا يلاج لا يسمى زنى فلم يعتبر فيه الاحصان كالايلاج في الهبة (فرع) فان كانا عديدين فقد قيل يرمي أحسن وقال أشهب يحد العبدان خسين خسين ويؤدب الكافران (مسألة) وأما المتساحقان من النساء ففي العتية من رواية عيسى عن ابن القاسم

العزیز وحمله وفضاله
ثلاثون شهرا وقال
والوالدان يرضعن
أولادهن حولين كاملين
لمن أراد أن يتم الرضاعة
فالجل يكون ستة أشهر
فلا رجم عليها فبعث عثمان
ابن عفان في أثرها فوجدتها
قد رجت * وحدثنى
مالك أنه سأل ابن شهاب
عن الذي يعمل عمل قوم
لوط فقال ابن شهاب
عليه الرجم أحسن أو لم
يحسن

ليس في عقوبتهما حد وذلك الى اجتهاد الحاكم وقال ابن شهاب سمعت رجلا من أهل العلم يقولون يجلدان مائة والدليل على صحة قول ابن القاسم انه بمعنى المباشرة لانه لا يجب الحد الا بالتقاء الختانين وذلك غير متصور في المرأتين فلزم به التعزير قال أصبغ يجلدان خمسين خمسين ونحوها وهذا التعزير عندي على ما رواه في ذلك الوقت والصواب انه موقوف على اجتهاد الامام على ما قاله ابن القاسم (مسئلة) ومن وطئ امرأة في دبر حكم ذلك حكم الزاني رجم المحصن منهما ويجلد ومن لم يحصن جلده قاله ابن المواز ورواه ابن حبيب عن ابن الماجشون ووجهه انه أحد فرجى المرأة كالقبل وقال القاضي أبو الحسن حكم ذلك حكم اللواط رجمان أحصنا ولم يحصنا لانه وطئ محرم في دبر كالرجلين (مسئلة) والشهادة على اللواط كالشهادة على الزنا أربعة شهاداء وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة يثبت بشاهدين والدليل على ما نقوله انه معنى يجب به الرجم من غير قصاص فلم يثبت الا بأربعة شهاداء كالزنا

﴿ ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا ﴾

ص ﴿ مالك عن زيد بن أسلم أن رجلا اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذاع له رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوط فأتى بسوط مكسور فقال فوق هذا فأتى بسوط جديد لم تقطع ثمرة فقال دون هذا فأتى بسوط قد ركب به ولان فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلده ثم قال أيها الناس قد أن لكم أن تنهوا عن حدود الله من أصاب من هذه القاذورات شيئا فليست بستر الله فانه من يبد لنا صفحته نقم عليه كتاب الله ﴿ ش قوله ان رجلا اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يذكر فيه انه أعرض عنه ولا تكرار قراره ولعله أن يكون ذلك لما ظهر من صحة اقراره وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بجلده لما علم أنه غير محصن فدعا بسوط ليجلده به فأتى بسوط مكسور فقال فوق هذا يريد أن يبد منه وأصلب فأتى بسوط جديد لم تقطع ثمرة قال عيسى بن دينار في المزنية الثمرة الطرف يريد ان طرفه محد لم تنكسر حدته ولم يخلق بعد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دون هذا فأتى بسوط قد ركب به ولان يريد أن يبد انكسرت حدته ولم يخلق ولا بلغ من الدين مبلغا لا يألم من ضرب به فاقتضى ذلك انه انما يجلد بسوطين والضرب في الحدود وكلها سواء وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة الضرب في الزنا أشد منه في القذف وشرب الخمر وأشدّها في التعزير والدليل على صحة ما نقوله انه ان جلد في القذف جلد في حد فأشبهه جلد الزنا كشراب الخمر (مسئلة) ويضرب الرجل قاعدا ولا يقيم خلافا قال انه يقام والدليل على ما نقوله انه شخص وجب حده فلم يستغق عليه القيام كالمرأة (مسئلة) ويجرد الرجل في الحدود كلها ويترك على المرأة ما يسترها ولا يقبضها الضرب وقال أبو حنيفة والشافعي لا يجرد في حد القذف والدليل على ما نقوله قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة وهذا يقتضى مباشرة بالضرب قاله القاضي أبو محمد ومن جهة المعنى أنه حد فوجب اعراء الرجل فيه كحد الزنا (مسئلة) والجلد انما يكون في الظهر وما قار به خلافا لأبي حنيفة والشافعي في قولهم يضرب سائر الأعضاء ويتقى الوجه والفرج وزاد أبو حنيفة الرأس والدليل على ما نقوله انه ليس الغرض اتلاف الأعضاء ومنها ما يحاى افساده بالضرب فيه والظهر أصل لذلك فكان محال له ص ﴿ مالك عن نافع ان صفية بنت أبي عبيد أخبرته ان أبا بكر الصديق أتى برجل قد وقع على جارية بكر فاجلها ثم اعترف على نفسه بالزنا ولم يكن أحصن فأمر به أبو بكر فجلد الحد

﴿ ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا ﴾

مالك عن زيد بن أسلم أن رجلا اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذاع له رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوط فأتى بسوط مكسور فقال فوق هذا فأتى بسوط جديد لم تقطع ثمرة فقال دون هذا فأتى بسوط قد ركب به ولان فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلده ثم قال أيها الناس قد أن لكم أن تنهوا عن حدود الله من أصاب من هذه القاذورات شيئا فليست بستر الله فانه من يبد لنا صفحته نقم عليه كتاب الله ﴿ وحدثنى مالك عن نافع ان صفية بنت أبي عبيد أخبرته ان أبا بكر الصديق أتى برجل قد وقع على جارية بكر فاجلها ثم اعترف على نفسه بالزنا ولم يكن أحصن فأمر به أبو بكر فجلد الحد

ثم نفى الى فذلك **ش** أمر أبو بكر رضي الله عنه بن اعتراف على نفسه بالزنا ولم يحسن أن يجلد
ثم نفاه الى فذلك على ما تقدم من انه يجزى أن ينفى الزاني الى فذلك ونحوها **ص** **ع** قال مالك في
الذي يعترف على نفسه بالزنا ثم يرجع عن ذلك ويقول لم أفعل وإنما كان ذلك مني على وجه كذا وكذا
لشيء يذكره ان ذلك يقبل منه ولا يقام عليه الحد وذلك ان الحد الذي هو الله لا يؤخذ الا بأحد وجهين
اما بينة عادلة تثبت على صاحبها واما باعتراف يقيم عليه حتى يقام عليه الحد فان أقام على اعترافه أقيم
عليه الحد قال مالك الذي أدركت عليه أهل العلم انه لا نفي على العبيد اذا زنا **ش** قوله في الذي
يعترف بالزنا ثم يرجع ويقول انما قلته لوجه كذا المعنى يذكره ان ذلك يقبل منه ويقال وذلك ان الذي
يعترف بالزنا لا ينتظر به شيء ولكن يقام عليه الحد فان تم ادعى على الاعتراف أنفقت عليه ذلك وان رجع
عن الاقرار والاعتراف الى الانكار فلا يخلو أن ينزع الى وجهه أو الى غير وجهه فان رجع الى وجهه قال
محمد مثل أن يقول أصبت امرأى حائضا أو جاريتي وهي التي من الرضاة فظننت ان ذلك زنا فانه
يقبل رجوعه ويسقط عنه الحد قال ابن المواز لم يختلف في هذا أصحاب مالك وأما اذا رجع الى غير
شبهة فقد قال القاضي أبو محمد في رواية ابن واين والذين رواه ابن المواز عن مالك من رواية ابن وهب
ومطرف انه يقال وبه قال ابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم وروى عن مالك لا يقبل منه الا
بأمر يعذر به وبه قال أشهب وعبد الملك وهو قول أبي حنيفة والشافعي وجه القول الأول انه
مرى عن أبي بكر وعمر وعلي وابن مسعود وأبي هريرة قال القاضي أبو محمد ولا يخالف لهم ولانه
قتل هو حزن لله تعالى لزمه بقول فوجب أن يسقط اذا رجع عنه كالقتل بالردة ووجه قوله لا يقبل
ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال فانه من يبدل ناصفة وجهه ثم عليه كتاب الله تعالى وما
روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لأنيس فان اعترفت فارجمها ومن جهة المعنى ان الاقرار بمعنى
يجب عليه بثبوت حد الزنا فلم يسقط با كذابه كالشهادة (مسئلة) وهذا اذا رجع قبل ابتداء اقامة
الحد عليه فان شرع في اقامة الحد عليه ثم رجع فقد روى ابن المواز عن ابن القاسم ان نزع بعد ان
جلد أكثر الحد أقيل وان لم يرجع يعزر وقال أشهب وعبد الملك لا يقال إلا أن يورك فيقال ما لم يضرب
أكثر الحد فنيهم عليه وان يورك وجه القول الأول ما روى في حديث ما عر أنه لما أزيلت الحجارة جمر
فرماه بصلب جبل فقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خلا تركته لعله يتوب فيتوب الله عليه
وبهذا احتج ابن عبد الحكم بمحتمل أن يريد به الرجوع عن الاقرار مع التوبة والله أعلم وأحكم
(مسئلة) وهذا اذا كان الحد انما ثبت باقراره وأما اذا ثبت بالبينه لم يقبل انكاره لذلك أولا ولا آخر
(فصل) وقوله وذلك ان الحد الذي هو الله تعالى لا يثبت الا بأحد وجهين اما بينة عادلة تثبت على
صاحبها وفي الموازية لا يجب حد الزنا الا بأحد حده الوجه اما باقرار لا رجوع فيه حتى يحد أو
بأربعة شهداء عدول على الرؤية أو رجل يظهر بأمرأة غير طارئة لا يعرف لها نكاح ولا ملك هذا قول
مالك وأصحابه قال مالك حتى يقولوا كالمرود في المسكحلة في البكر والثيب قال محمد وذلك اذا لم
يكن في شهادتهم انه زنى وانما شهدوا على ما وصفوا (مسئلة) اذا كل عدد الشهود في الزنا أقيم
الحد على من شهد عليه وان لم يكمل عددهم حد الشهود حد والقذف وبه قال أبو حنيفة ومنا أحد
قولي الشافعي وله قول آخر لا حد عليهم قال القاضي أبو محمد والدليل على ما نقوله ان ذلك اجاع
الصعبة لان عمر جلد أبا بكر وصاحبه لما توقف زياد وروى مثل ذلك عن علي ودليلنا من
جهة المعنى انهم أدخلوا المضرة عليه بإضافة الزنى اليه بسبب لم يوجب الحد عليه فكانوا فاقدة كن

ثم نفى الى فذلك **ع** قال مالك
في الذي يعترف على نفسه
بالزنا ثم يرجع عن ذلك
ويقول لم أفعل وإنما
كان ذلك مني على وجه
كذا وكذا لشيء يذكره
ان ذلك يقبل منه ولا يقام
عليه الحد وذلك ان الحد
الذي هو الله لا يؤخذ الا
بأحد وجهين اما بينة عادلة
تثبت على صاحبها واما
باعتراف يقيم عليه حتى
يقام عليه الحد فان أقام
على اعترافه أقيم عليه الحد
قال مالك الذي أدركت
عليه أهل العلم انه لا نفي
على العبيد اذا زنا

قدفه ابتداء (مسئلة) ومن حكمهم أن يشهدوا في مجلس واحد فان شهد واحد ثم جاء الباقيون فشهدوا بعد ذلك المجلس فهم قدفة حكاه القاضي أبو محمد عن مالك في العتبية والموازية عن ابن القاسم لانتم الشهادة حتى يشهد أربعة شهداء في موضع واحد في ساعة واحدة على صفة واحدة وقال القاضي أبو محمد عن عبد الملك والشافعي يحكم بشهادتهم بمجة عين ومفترقين وفي النوادر عن ابن القاسم لا ينبغي للإمام أن ينتظر القاذف ومن شهد معه اذا لم يتم شهادتهم بان جهل فجاء القاذف اليوم يشاهد أو يشاهدين وأتى بياقيهم بعد ذلك أنه زنى حتى يتم أربعة مفترقين فانه تقبل شهادتهم ويحد الزاني قال محمد ان أتى رجل الامام فقال أشهد على فلان انه زنى فليجلد الا أن يأتي بأربعة سواء فان ذكر أربعة حضور أو قريبا غيبتهم وثوق منه وكلف أن يبعث فيهم وان ادعى بينة بعيدة حد ثمان جاء بهم حبطت عنه جرحة القذف قال القاضي أبو محمد والدليل على ما قاله مالك ان كمال العدد لو لم يضم الى شهادة الشهود كان قدفا فوجب أن يترز بها أصل ذلك لفظ الشهادة وأما ما ذكره عن ابن الماجشون فان ابن حبيب روى عن مطرف وابن الماجشون اذا شهد بالزنى أربعة جازت شهادتهم جازة بمجة عين أو مفترقين اذا كان اقترافهم قريبا بعضهم من بعض وليس بين قولها وبين ما تقدم من قول ابن القاسم الذي ذكرناه آخر افرق الا أن يرى عبد الملك أن الامام يبيع للشاهد أن يأتي بمن تم شهادته غير ذلك المجلس وان هذا أمر يلزمه وابن القاسم يقول انه ليس له ذلك (مسئلة) يصح أن يكون الشهود هم القائمين بالشهادة في رواية ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون وروى أصبغ عن ابن القاسم في العتبية اذا تعلقوا به وأتوا به السلطان لم تجز شهادتهم وهم قدفة وروى يحيى بن يحيى عن ابن القاسم خلاف هذا يريد مثل رواية ابن حبيب (مسئلة) اذا شهد أربعة على رجل بالزنى انه زنى في بيت الا أن كل واحد منهم ذكر اندراه زنى في غير الزاوية التي ذكر غيره من الشهود فانه لا يحد المشهود عليه وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة يحد والدليل على ما نقوله ان الشهادة لم تكمل على فعل واحد لان الزنى في الزاوية الواحدة غير الزنى في الزاوية الأخرى فلم تكمل بذلك شهادة ولا يجب به حد كمالواختلفوا في الوقت وروى ابن حبيب ان اختلفت البينة فقال بعضهم زنى بها في غرفة وقال بعضهم في سفل أو قال بعضهم منكبة وقال سائرهم مستلقية أو قال بعضهم ليلا وقال سائرهم نهارا أو قال بعضهم يوم كذا وقال سائرهم يوما آخر واختلفوا في الساعات بطلت الشهادة وحدوا في القذف وقال ابن حبيب عن ابن الماجشون ان اختلفوا في الأيام والمواطن لم تبطل الشهادة قال وانتظر ان اختلفوا فيما ليس على الامام أن يسألهم عنه ولهم الشهادة مع السكوت عنه لم ينضرهم اختلافهم فيه مع ذكرهم

جامع ما جاء في حد الزنا

ص * مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة اذا زنت ولم تحصن فقال ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم يبيعوها ولو يضيف قال ابن شهاب لا أدرى أبعد الثالثة أو الرابعة قال يحيى سمعت مالكا يقول والضيف الحبل * ش قوله في الأمة اذا زنت ولم تحصن يحتمل أن يريد به ولم تعتق لان الاحصان يكون بمعنى الحرية ويحتمل أن يريد أن تحصن الاحصان الذي يوجب الرجم وذلك يتضمن الحرية أيضا مع معان أخر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

جامع ما جاء في حد

الزنا

* حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة اذا زنت ولم تحصن فقال ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم يبيعوها ولو يضيف قال ابن شهاب لا أدرى أبعد الثالثة أو الرابعة قال يحيى سمعت مالكا يقول والضيف الحبل

وسلم ان زنت فاجلدوها وسواء كان العبد أو الأمة متزوجين أو غير متزوجين وحكى عن ابن عباس انهما ان لم يكونا تزوجا فلا حد عليهما والدليل على ما نقله قوله صلى الله عليه وسلم في الأمة اذا زنت ولم تحصن فاجلدوها (مسئلة) ويجلد من فيه رق أو بقية منه نصف جلد الحرف في الزنى خسين جلدة خلافا لمن روى عنه خلاف ذلك والذكر والأنثى في ذلك سواء والأصل في ذلك قوله فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب والمحصنات الحرائر

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ان زنت فاجلدوها يحتمل أن يكون خطابا للثمة ويحتمل أن يكون خطابا للسادات وذلك أن للسيد أن يقيم حد الزنى على عبده أو على أمته وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة ليس ذلك له والدليل على ما نقله ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا زنت أمة أحدكم فليجلدها وقال أبو حنيفة لا يقيم الحد الا الامام ودليلنا من جهة القياس ان كل من يملك تزويج شخص بغير قرابة ولا ولاية جازله أن يقيم الحد عليه كالامام (فرع) وهذا اذا ثبت زنى العبد بيينة أو أقرار أو ما اذا لم يكن ذلك الا بعلم السيد فهل يقيم عليه الحد قال الشيخ أبو القاسم فيه روايتان احدهما جواز ذلك والأخرى منعه

(فصل) وقوله في الثالثة فان زنت فاجلدوها ثم بيعوها ولو بغير الضمير الجبل وسئل عيسى بن دينار هل تباع ببلدها ذلك أو تغرب فقال يبيعها بذلك البلد أو حيث شاء قال وكان يستحب بيعها بعد ثلاث ولا يوجه قال ابن مزي بن ذلك تحضيض من النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقضى به على أحد (مسئلة) ومن زنى بدمية فعليه حد الزنى من رجم وجلد وتردهى الى أهل ذمتها ودينها ومن دخل دار الحرب بأمان فزنى بجزيرة أو غيرها فافقر بذلك أو شهد عليه أربعة عدول قال ابن القاسم عليه الحد وقال أشهب لا يحد وذكر القاضي أبو محمد وغيره من شيوخنا العراقيين اذا دخل مسلم دار الحرب فزنى بجزيرة أو غيرها فعليه الحد قال أبو حنيفة لا حد عليه الا أن يكون على الجيش أمير مصر من الأمصار ودليلنا قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ومن جهة المعنى انه مسلم زنى فوجب عليه الحد أصله اذا زنى في دار الاسلام ص * مالك عن نافع أن عبدا كان يقوم على رقيق الخنس وانه استكره جارية من ذلك الرقيق فوقع بها فجلده عمر بن الخطاب ونفاه ولم يجلد الوليدة لانه استكرهها * ش وقوله ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه جلد العبد الذى استكره جارية من الرقيق ونفاه يحتمل انه رأى في ذلك رأى من يرى النفي على العيسب الزنى وهو أحد قولى لشافعي ويحتمل أن يكون نفاه لما اقر في من الزنى ومن الاستكره ولا تغريب على عبد عند مالك في شيء من ذلك ويحتمل أن يريد بنفاه أن يباع بغير أرضها وقد روى ابن الموازع عن ربيعة في العبد استكره الحره يحد ويبيع بغير أرضها التباعد عنها عمرته والدليل على ما نقله انه حد من جدود الزنى لم يستقص في حق العبد فلم يلزمه جميعه كالرجم

(فصل) وقوله ولم يجلد الوليدة لانه استكرهها يحتمل أن تقوم البينة بالاستكره لها أو تأتى متعلقة به تدى وأما لو ظهر بها حمل ولا زوج لها ولا سيد يقر بوطئها فقالت استكرهت فانه لا يقبل قولها وتجلد (مسئلة) وأما نكص الأمة ففي رقبة العبد الذى استكرهها ويقبل أقرار العبد فيه ان كان بفور ما فعل وجاءت متعلقة به تدى وأما في بعد فلا يقبل قوله فيا يتعلق برقبته وما كان في جسده من حذية قام عليه فانه يقبل فيه قوله ص * مالك عن يحيى بن سعيد أن سليمان بن يسار أخبره أن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي قال أمرني عمر بن الخطاب في فتية من قريش فجلدنا ولأند

* مالك عن نافع أن عبدا كان يقوم على رقيق الخنس وانه استكره جارية من ذلك الرقيق فوقع بها فجلده عمر بن الخطاب ونفاه ولم يجلد الوليدة لانه استكرهها * وحدثنى مالك عن يحيى بن سعيد أن سليمان بن يسار أخبره أن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي قال أمرني عمر بن الخطاب في فتية من قريش فجلدنا ولأند

من ولادة الامارة حسين حسين في الزنى * ش قول عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه امرنى في قية من قريش يجلدون ولادة الامارة حسين حسين في الزنا وفي المدينة سألت عن امره للجماعة أليسكونوا طائفة أم ليلواضربهم فقال بل هم الذين جلدوهم وكانوا أيضا مع ذلك طائفة وقد حكى القاضي أبو محمد يستحب للامام احضار طائفة من المؤمنين لاقامة الحد والأصل في ذلك قوله وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين والطائفة المستحبة في ذلك أربعة فصاعدا وحكى عن عطاء أو غيره ثلاثة وقيل اثنان والدليل على ما نقوله ان للامام أربعة من الجماعة اختصا بالزنى فكان ذلك أولى ما سن فيه وقال الشيخ أبو القاسم وبنى للامام أن يحضر أربعة فصاعدا من الأحرار العدول وكذلك في عبده وأمه (مسئلة) ويجعل أن يكون عبد الله بن عياش قسما هذا قرار الولائد بالزنى أو قيام البيعة عليهن بذلك ويجعل أن يكون عمر رضى الله عنه أمرهم بذلك دون أن يعرفوا وجه الحسنيين وفي المدينة سألت فبين أمره امام يقتل رجل في حداً ويجلده فقال ان كان الامام عدلاً ما مؤنالا يخاف عليه جور ولا جهل فليفعل ما أمره به وان كان يخاف عليه جهلاً أو جوراً فلا يمثل أمره الآن يعرف أن الذي أمره به الامام قد وجب عليه فله يمثل أمره (فصل) وقوله فجلدناهم حسين حسين بجعل أن يكون ذلك في أوقات مختلفة ويجعل أن يكون في وقت اتفق فيه اجتماع اقرارهن أو بسبب باقرار واحدة منهن اقرار سائرهن والله أعلم وأحكم

* ما جاء في المغتصبة *

ص * قال مالك الأمر عندنا في المرأة توجد حامل ولا زوج لها فتقول استكرهت أو تزوجت ان ذلك لا يقبل منها وانما يقيم عليها الحد إلا أن يكون لها على ما دعت من النكاح بينة أو على أنها استكرهت أو جاءت تدمى ان كانت بكراً أو استغاثت حتى أتيت وهي على ذلك أو ما شبه هذا من الأمر الذي تبلغ به فضيحة نفسها قال فان لم تأت بشئ من هذا أقيم عليها الحد ولم يقبل منها ما دعت من ذلك * ش قد تقدم الكلام في هذا كله ص * قال مالك والمغتصبة لا تنكح حتى تستبرى نفسها بثلاث حيض فان ارتأبت من حيضها فلا تنكح حتى تستبرى نفسها من تلك الرية * ش قوله والمغتصبة لا تنكح حتى تستبرى نفسها بثلاث حيض يريد الحرة وكذلك المرأة بأسرها العدو فأما الأمة فان حيفت واحدة تبرئها الآن تزنا وقد تقدم ذكرها في رزمة النكاح وبالله التوفيق

* ما جاء في القذف والنفي والتعريض *

ص * مالك عن أبي الزناد أنه قال جلد عمر بن عبد العزيز عبداً في قرية ثمانين قال أبو الزناد فسألت عبد الله بن عامر بن ربيعة عن ذلك فقال أدركت عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان والخلفاء فلم جراً فأريت أحداً جلد عبداً في قرية ثمانين الفرية هي الرمي وحد الحذف ثمانون جلدة قال الله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة فرأى عمر بن عبد العزيز أن حد العبد في ذلك كحد الحر وروى عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان والخلفاء الى زمنه كانوا يجلدون العبد في القذف أربعين نصف الحر قال مالك في العبد ومن فيه بقية رق من مدبر أو أم ولد أو غيرهما والدليل على ذلك انه حديث بعض فكان حد العبد فيه نصف حد الحر

الأمر عندنا في المرأة توجد حامل ولا زوج لها فتقول استكرهت أو تزوجت ان ذلك لا يقبل منها وانما يقيم عليها الحد إلا أن يكون لها على ما دعت من النكاح بينة أو على أنها استكرهت أو جاءت تدمى ان كانت بكراً أو استغاثت حتى أتيت وهي على ذلك أو ما شبه هذا من الأمر الذي تبلغ به فضيحة نفسها قال فان لم تأت بشئ من هذا أقيم عليها الحد ولم يقبل منها ما دعت من ذلك * قال مالك والمغتصبة لا تنكح حتى تستبرى نفسها بثلاث حيض فان ارتأبت من حيضها فلا تنكح حتى تستبرى نفسها من تلك الرية * ش قوله والمغتصبة لا تنكح حتى تستبرى نفسها بثلاث حيض يريد الحرة وكذلك المرأة بأسرها العدو فأما الأمة فان حيفت واحدة تبرئها الآن تزنا وقد تقدم ذكرها في رزمة النكاح وبالله التوفيق * حدثني مالك عن أبي الزناد انه قال جلد عمر بن عبد العزيز عبداً في قرية ثمانين قال أبو الزناد فسألت عبد الله بن عامر بن ربيعة عن ذلك فقال أدركت عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان والخلفاء فلم جراً فأريت أحداً جلد عبداً في قرية ثمانين الفرية أكثر من أربعين

كعد الزنى ص **مالك** عن **زريق بن حكيم** أن رجلا يقال له مصباح استعان ابنا له فكأنه استبطأه
 فلما جاءه قال له يا زاني قال زريق فاستعداني عليه فلما أردت أن أجده قال ابنه والله لئن جلده لا يوان
 على نفسي بالزنى فلما قال ذلك أشكل على أمره فكتبت فيه إلى عمر بن عبد العزيز وهو الوالي
 يومئذ أذكر له ذلك فكتب إلى أن أجزعفوه قال زريق وكتبت إلى عمر بن عبد العزيز أيضا أريد
 رجلا أفترى عليه أو على أبيه وقد هلكا أو أحدهما قال فكتب إلى عمران عفا فأجزعفوه في نفسه
 وإن أفترى على أبيه وقد هلكا أو أحدهما فغلبه بكتاب الله عز وجل الآن يريد ستره قال يحيى
 سمعت مالكا يقول وذلك أن يكون الرجل المفترى عليه يخاف أن كشف ذلك منه أن تقوم عليه بينة
 فإذا كان على ما وصفت فعفا جاز عفوه **بخوش** قول مصباح لابنه على وجه السب يا زاني قدف له وكذلك
 من قال لغيره يا زاني فانه قاذف له يجب عليه من الحد ما يجب على القاذف فإن قال أردت أنه زان في
 الجبل بمعنى أنه صاعد إليه يقال زنا في الجبل إذا صعدت إليه قال أصبغ عليه الحد ولا يقبل قوله
 الآن يكوننا كأننا في تلك الحال وبين أنه الذي أراد ولم يقله مشائمة قال ابن حبيب يريد أصبغ ويحلف
 (فصل) وقوله فاستعداني عليه فلما أردت أن أجده يقتضي أنه كان يرى أن الأب يجلد القذفي ابنه
 بما يخصه من القذف وبه قال مالك وأصحابه الأما رواه ابن حبيب عن أصبغ أنه لا يجلد الأب له أصلا وبه
 قال أبو حنيفة والشافعي وجه قول مالك أن من يقتل به إذا أقر بأنه أراد قتله فانه يجلد القذف إذا كان
 محصنا أصل ذلك الأجنبي ووجه قول أصبغ يحتمل أن يكون مبنيا على قول أشهب لا يقتل الأب بابنه
 (فرع) فإذا قلنا لا يجلد الأب لابنه فإن ذلك يسقط عدالة الابن رواه ابن المواز قال لان الله تبارك
 وتعالى قال في كتابه ولا تقبل لهما أجر ولا تنهرهما وخذلما ضرب به (مسئلة) وإذا قال الأب لابنه في منازعة
 أشهدكم أنه ليس بولدي وطلبت الأم أو ولدها من غيره الحد وثمة كان فارقهما فعفا ولده فقال مالك يحلف
 ما أراد قذفا وما قاله إلا بمعنى أنه لو كان ولدي لم يصنع ما صنع ثم لاشئ عليه وهذا يقتضي أن الحد عليه
 ثابت إن لم يحلف وأنه لا يسقط بعفو بعض الولد إذا قام به بعضهم والله أعلم واحكم (مسئلة) فأما الحد
 والعم والخال ففي العتبية من سماع ابن القاسم عن مالك يحدون له في الفرية أن طلب ذلك ووجه ذلك
 أن الأب أعظم حقا منهم وهو يحد الابن فبأن يحد هؤلاء أولى على قول أصبغ أن هؤلاء كلهم يقتل به
 فكذلك يحدون له وأما أن يشتموه ففي العتبية لاشئ عليهم إذا كان على وجه الأدب وكأنه لم ير الأخ
 مثلهم إذا شتمه ووجه ذلك أن لهم عليه رتبة بالادلاء بالأبوين فكان لهم تأديبه بالقول وتعلبه
 (فصل) وقول الابن لئن جلده لا يوان على نفسي يريد العفو عن أبيه واسقاط حد القذف عنه وأنه
 إن لم يقبل ذلك منه متولى الحكم أقر بالزنى فأسقط عن أبيه بذلك حد القذف وهذا يقتضي أن
 زريق بن حكيم كان يرى أن عفوا المقتدوف عن القاذف عند الامام غير جائز وهي إحدى الروايتين
 عن مالك إلا أن مالكا قال في الولد له العفو عن أبيه ولم يرد ستره كتب عمر بن عبد العزيز إلى
 زريق إذا سأله عن ذلك (فرع) وأما عفوه عن جده فقال ابن القاسم وأشهب يجوز عفوه عن
 جده لأبيه وإن بلغ الامام ولا يجوز ذلك في جده لأنه ووجه ذلك أن الجد لا يلزم مد بالآب ويوصف
 بالآبوة وأما الجد لا يلزم فلا يوصف بذلك فلم يكن له حكم الآب وقد قال ابن الماجشون عفوا الأب عن ابنه
 جائز وإن لم يرد ستره ومعنى ذلك والله أعلم أن الشقاق قد يحمله عن رتبة إيقاع الحد به على أن يقر على
 نفسه بما قذفه به فيقع فيما عواشد من القذف
 (فصل) وقد قال عمر بن عبد العزيز فبين أفترى عليه أن عفا فأجزعفوه في نفسه يريد أن العفو بعد

وحدثنى مالك عن زريق
 ابن حكيم أن رجلا يقال له
 مصباح استعان ابنا له
 فكأنه استبطأه فلما جاءه
 قال له يا زاني قال زريق
 فاستعداني عليه فلما أردت
 أن أجده قال ابنه والله
 لئن جلده لا يوان على
 نفسي بالزنى فلما قال ذلك
 أشكل على أمره فكتبت
 فيه إلى عمر بن عبد العزيز
 وهو الوالي يومئذ أذكر
 له ذلك فكتب إلى أن
 أجزعفوه قال زريق
 وكتبت إلى عمر بن عبد
 العزيز أيضا أريد رجلا
 أفترى عليه أو على أبيه
 وقد هلكا أو أحدهما قال
 فكتب إلى عمران عفا
 فأجزعفوه في نفسه وإن
 أفترى على أبيه وقد هلكا
 أو أحدهما فغلبه بكتاب
 الله الآن يريد ستره قال
 يحيى سمعت مالكا يقول
 وذلك أن يكون الرجل
 المفترى عليه يخاف أن
 كشف ذلك منه أن تقوم
 عليه بينة فإذا كان
 على ما وصفت فعفا جاز عفوه

بلوغ الامام جائز وقد اختلف قول مالك في غير الأب في المدونة عن ابن القاسم كان مالك يجيز العفو بعد أن يبلغ الامام كبار وروى عن عمر بن عبد العزيز وقال في كتاب ابن المواز وان لم يرد ستر قال ثم رجع مالك فلم يجزه عند الامام الآن يرد ستر وجه القول الأول انه حق من حقوق المقدوف يجوز له العفو عنه قبل بلوغ الامام فكان له العفو عنه بعد بلوغ الامام كالديون والقصاص ووجه القول الثاني أن الله فيه حقا وما يتعلق به حق لله تعالى لم يجز العفو عنه بعد بلوغ الامام كالقطع في السرقة (مسئلة) وأما العفو قبل بلوغ الامام فجائز عند مالك رواه عنه ابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم وروى عنه أشهب ان ذلك ليس بلازم وله القيام به متى شاء الآن يرد به ستر وقال ابن شهاب ووجه القول الأول انه حق لمخلوق لم يبلغ الامام فلزم العفو عنه لانه لم يتعلق به حق لله تعالى وانما يتعلق به بالقيام عند الامام ووجه القول الثاني انه حق لله يجوز القيام به ولا يلزم العفو فيه بعد بلوغ الامام فلم يكن قبل بلوغه كذا الرئي

(فصل) وقوله وان افترى على أبيه وقد هلك أو أحدهما فخذله بكتاب الله عز وجل يرد لا يجوز عفو اذ اوصل الى الامام لان المقدوف غيره وقد قال ابن المواز عن مالك انما يجوز العفو يرد على قول مالك اذ اذنفه في نفسه فاذا فنفى أبيه أو أحدهما وقدمات المقدوف لم يجز العفو عنه بعد بلوغ الامام ومعنى ذلك انه قد لزم الامام القيام بالحد والاحد للمقدوف به لان خد القنف مبني على انه لا يجوز عفو بعض القاتنين به بخلاف ولادة الدم لان هذا ليس بدلا من المال والدم بدل من المال فينتقل بعض من قام بالدم اليه اذا عفا بعضهم

(فصل) وقوله الآن يرد ستر قال مالك قد ضرب الحد فخاف أن يظهر عليه ذلك الآن فاما ان عمل شيئا لم يفعله أحد غيره فلا يجوز عفو عند الامام في قذف ولا غيره الا في الدم وروى ابن حبيب عن أصبغ معنى قوله في عفو المقدوف في نفسه أو أبيه عند الامام ان قال أردت ستر لم يقبل منه ويكشف عن ذلك الامام فان خاف أن يثبت ذلك عليه أجاز عفو والام يجزه ورواه ابن القاسم عن مالك وقال ابن الماجشون عن مالك معنى قوله الآن يرد ستر ان كان مثله يفعل ذلك جاز عفو ولا يكلف الآن يقول أردت ستر وأما العفيف الفاضل فلا يجوز عفو (مسئلة) وأما القاذف يعطى المقدوف دينارا على أن يعفو عنه في العتبية من رواية أشهب عن مالك لا يجوز ذلك ويجلد الحد ووجه ذلك انه حق يتعلق به حق لله تعالى فلا يسقط بمال كالقطع في السرقة (مسئلة) والمقدوف أن يكتب به كتابا انه متى شاء قام به قاله مالك في الموازية قال مالك وانى لأكرهه ومعنى ذلك عندي قبل أن يبلغ الامام وأما اذ بلغ الامام فان الامام يقيم الحد ولا يؤخره وقد رأيت لمالك نحوه هذا وقال خدائشبه العفو (مسئلة) ومن أقام بينة على قاذفه عند الامام ثم أكذبهم وأكذب نفسه في الموازية لا يقبل قوله ويحد القاذف لانه اسقاط للحد كالعفو واذا صدق القاذف فافر على نفسه بالزنى فقد روى ابن حبيب عن أصبغ ان ثبت على اقراره حد ولم يحد القاذف وقال ابن الماجشون ان رجع عن اقراره فقد درأ عنه الحد وروى عن القاذف الحد باقراره قال ابن حبيب وهذا أحب الى ما لم يثبت انه أراد باقراره اسقاط الحد عن القاذف فيبطل اقراره ص مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه قال في رجل قذف قوما جاعة انه ليس عليه الا حد واحد * قال مالك وان تفرقوا فليس عليه الا حد واحد * ش قوله في قاذف الجماعة ليس عليه الا حد واحد قاله مالك وأصحها في غير ما كتاب سواء قذفهم بمحتملين أو بمقتربين فحد لهم أو لواحد منهم فذلك لكل قذف

* وحدثني مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه قال في رجل قذف قوما جاعة انه ليس عليه الا حد واحد * قال مالك وان تفرقوا فليس عليه الا حد واحد

قام طالبوه ولم يقوموا ووجه ذلك انه حدى من الحدود وقد داخل كحد الزنى والقطع في السرقة وبهذا
فارق حقوق الآدميين فانها لا تتداخل وقد روى عيسى عن ابن القاسم في العتية فيمن قذف قوما
وشرب خرا فانه يجزئه لذلك حد واحد قال عيسى يريد انه من حد القذف مستخرج ووجه ذلك
عندى ان الحد بين اذا تساوى في القدر والصفة تداخل كالحد بين سبهم ما واحد (مسئلة) ومن قذف
فحد في القذف فلم يكمل جلده حتى قذف رجلا آخر فقروى ابن حبيب عن ابن الماجشون ان
كان مضى مثل السوط والأسواط اليسيرة قال أشهب والعشرة الأسواط يسيرة قال ابن
الماجشون فانه يتأدى ويجزئيه لها قال ابن القاسم في الموازية اذا جلد من الحد الاول شيئا ثم قذف
ثانيا فانه يتألف من حين الثانية وبه قال ربيعة وان بقي مثل سوط أو أسواط أتم ثم ابتداء ثانيا قال
ابن المواز اذا لم يبق الا يسر الحد مثل العشرة والخمسة عشر فليتم الحد ثم يؤتف قال أشهب وان
ضرب نصف الحد أو أكثر أو أقل قليلا فليؤتف حينئذ قال ابن الماجشون ان مضى مثل الثلاثين
والأربعين ونحوهما ابتداء لمها فيجىء على قول أشهب انه على ثلاثة أقسام فعم اذا ذهب اليسير عما دى
وأجزأ الحد لها وقسم ثانيا اذا مضى نصف الحد أو ما يقرب منه استؤنف لها فكان من حد الاول ثم
يتم للقذف الثاني بقية حده من حين قذف وقسم ثالث أن لا يبقى الا اليسير من الحد الاول فانه يتم
الحد الاول ثم يستأنف للثاني وعلى مذهب ابن القاسم على قسمين أحدهما انه متى مضى شيء من الحد
الاول أنه لا يستأنف من حين القذف الثاني لها ولا يحسب بما مضى من الحد الاول والقسم الثاني أن
يبقى اليسير فيتم حد الاول ثم يستأنف الحد الثاني فلا يتداخل الحدان والله أعلم وأحكم (مسئلة)
ومن قذف مجهولا فلا حد عليه قاله ابن المواز وروى في رجل قال لجماعة أحدكم زان وابن زانية فلا
يحد اذا يعرف من أرادوا أن قام به جميعهم فقد قيل لا حد عليه وان قام به أحدهم فادعى انه أراد له لم
يقبل منه الا بالبيان انه أراد له ولو عرف من أراد له لم يكن للامام أن يعده الا بعد أن يقوم عليه ومعنى
ذلك ان حد المقتوف من شرط وجوبه أن يقوم به وليه فاذا لم يتعين المقتوف لم يصح قيام أحد به ولا
يتعلق به حق لله تعالى الا بعد أن يقوم به عنده من هو ولي فيه وكذلك لو سمع الامام رجلا يقذف
رجلا لم يكن عليه أن يعرفه فاذا قام به وثبت عنده تعلق به حق لله تعالى فلم يكن لولي القائم به العفو
عنه (مسئلة) ومن قال لرجل يا زوج الزانية وتحت امرأتان فعفت احدهما وقامت الأخرى تطلبه
في العتية والواضحة عن ابن القاسم يحلف ما أراد الا التي عفت وبيرأتان نكل حد ومعنى ذلك ان
عفو المقتوف قبل القيام لازم له وجائز عليه فلما عفت احدهما عنه سقط حقها من ذلك ولو قامت
الثانية وكان اللفظ محتملا انه أرادها حلف أنه ما أرادها فان لم يحلف حد التي قامت وان حلف ثبت
قذفه للتي عفت فسقط عنه الحد (فرع) وقوله في هذه المسئلة ان احدهما ان قامت وقد عفت
الاخرى حلف لها والا حد قال ابن المواز في القائل لجماعة أحدكم زان ان قام به أحدهم فادعى انه
أراد له لم يقبل منه الا بالبيان يريد انه أراد له وان قام جميعهم فقد قيل لا يحد لهم يحتمل ان الجماعة في
مسئلة ابن المواز خرجوا بكثرتهم عن حد التعيين وان الاثنين في مسئلة العتية وما قرب من ذلك في
حيز المعين ويحتمل أن يكون اختلافا من القولين والله أعلم وأحكم ص **عن مالك عن أبي الرجال**
محمد بن عبد الرحمن بن حارثة بن النعمان الانصاري ثم من بنى التجار عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن ان
رجلين استبا في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال أحدهما للآخر والله ما أبى زان ولا أبى
بزانية فاستشار في ذلك عمر بن الخطاب فقال قائل مدح أباه وأمه وقال الآخر قد كان لأبيه

حدثني مالك عن أبي
الرجال محمد بن عبد الرحمن
ابن حارثة بن النعمان
الانصاري ثم من بنى
التجار عن أمه عمرة بنت
عبد الرحمن أن رجلين
استبا في زمان عمر بن
الخطاب فقال أحدهما
للآخر والله ما أبى زان
ولا أبى بزانية فاستشار في
ذلك عمر بن الخطاب فقال
قائل مدح أباه وأمه وقال
آخر قد كان لأبيه

وأما مدح غيره هذا نرى أن تجلده الحد فجعله عمر الحد ثمانين وقال مالك لا حد عندنا الا في نفي أو قذف أو تعريض يرى أن قائله إنما أراد بذلك نفيًا أو قذفًا فعلي من قال ذلك الحد ثمانين ش قوله أن أحد الرجلين اللذين استباني زمن عمر بن الخطاب قال للآخر والله ما أرى زانية يقتضى أنه قال له ذلك على وجه المشامة والمفهوم في لسان العرب من هذا إضافة مثل هذا إلى أم المسبوب ونجزة عليه بسلامة أمه بذلك مع شاهد الحال من المشامة يقتضى أن أم المسبوب معيبة بذلك ولو استويا في السلامة لم يكن هذا وقت ذكرها لأنه لا يتضمن ذلك مزية للسبب على المسبوب ولما كان اللفظ فيه بعض احتمال ويحتاج في كونه قذفًا إلى نوع من الاستدلال أو التأويل أو العدول عن ظاهر هذا اللفظ استشار فيه عمر بن الخطاب علماء الصحابة فتعلق بعضهم بظاهر اللفظ وقال مدح أباه وتعلق بعضهم بالمفهوم منه مع شاهد الحال وقد كان لامه مدح غيره هذا يريد ليس هذا بما يقصده الإنسان مدح أمه وإنما مدحه بالصفات المحمودة في الغالب وإنما قصد إلى وصفها بهذا البر في فضلها على من يوجد فيها هذه المعايير لا سيما مع ما يشهد لذلك من حال المشامة وقصد كل واحد منهما إلى ذم الآخر وذم أبيه وذلك يقتضى ذكر أبيه من الفضائل بما يوجد في أبي من شائمه ضد ذلك من المثالب ولذلك أخذ عمر بن الخطاب بقول من أوجب فيه حد القذف وبه قال مالك قال من السنن أن لا يجلد أحد حد قذف الا في قذف مصرح أو تعريض أو حمل يظهر بامرأة غير طارئة وقد جلد عمر بن الخطاب في التعريض وقال حق الله لا ترى جوانبه وبه قال عمر بن عبد العزيز وقال أبو حنيفة والشافعي ليس في التعريض حد والدليل على صحة ما نقله ما استدلل به القاضي أبو محمد أنه لفظ يفهم منه القذف فوجب أن يكون قذفًا أصله التصريح قال فان منعوا أن يكون قذفًا قد أحالوا المسئلة لان الخلاف بيننا وبينهم إنما هو فيما يفهم بالتصريح فإذا لم يفهم ذلك فلا خلاف في أنه لا حد فيه وجواب ثان وهو أن عرف الخطابين في ما قالوا لان أهل اللغة يسمون التعريض بما فهم منه معنى التصريح ولذلك أخبر الله عن قوم شعيب عليه السلام أنهم قالوا أصواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء انك أنت الحليم الرشيد وإنما أرادوا ضد ذلك ودليلنا من جهة المعنى أيضا ان العلم بمقاصد الخطاب يعلم بالمشاهدة ضرورة كما يعلم ضرورة العلم بما يقع منه من خجل أو غضب أو جرح أو مرض أو استعمال (مسئلة) اذا قال رجل لرجل في مشامة أو لعفيف الفرج وما أنابرا في الموازنة عليه الحد وقال ابن الماجشون من قال لامرأة في مشامة أو لعفيف عليه الحد ولو قال لرجل عليه الحد الا ان يدعى أنه أراد به عفيف في المكسب والمطعم فيحلف ولا حد عليه وينسكل لأن المرأة لا يعرض لها بد كالعفاف في المكسب والرجل يعرض له بذلك قال عبد الملك ومن قال في مشامة انك لعفيف الفرج حد قال ابن القاسم ومن قال فعلت بفلانة في أعكائها أو بين نخديها حد وقال أشهب لا يحد ووجه قول ابن القاسم ان ما قال هو من التعريض بل هو أشد من التعريض ووجه قول أشهب أنه لا يفهم منه الجماع فلا يجب به الحد وإنما يجب الحد على من قذفها بما يوجب الحد (مسئلة) ومن قال لرجل يا ابن العفيفة فقد قال ابن وهب بلغني عن مالك يحلف ما أراد القذف ويعاقب وقال أصبغ ان قاله على وجه المشامة حد

وأما مدح غيره هذا نرى أن تجلده الحد فجعله عمر الحد ثمانين وقال مالك لا حد عندنا الا في نفي أو قذف أو تعريض يرى أن قائله إنما أراد بذلك نفيًا أو قذفًا فعلي من قال ذلك الحد ثمانين

(فصل) ومن قال لآخر مالك أصل ولا فصل في العتية عن مالك لا حد عليه وقال أصبغ عليه الحد وقيل الا يكون من العرب ففيه الحد ووجه قول مالك أنه إنما في صفة أصله ويحتمل أن ينفي بذلك الشرف وأما أصله فحل نفيه لأنه ما من أحد الا له أصل ووجه قول أصبغ ان اللفظ يقتضى

نفي النسب وهو الأصل وذلك يوجب الحد ووجه قول من فرق بين العرب والعجم ان العرب هي التي تتماثل بالنسب وتحافظ عليها دون العجم (مسئلة) ومن قال يا ابن منزهة الركب ان في الواحظة انه يحد وكذلك من قال يا ابن ذات الراية وذلك انه كان في الجاهلية المرأة البغي تنزل الركبان وتجعل على باها راية وفي الموازية من قال لرجل أنا فترى عليك وأنا أفذك فلا حد عليه ويحلف انه ما أراد الفاحشة (مسئلة) وهذا في الاجانب وأما الاب فقد قال مالك لا يحد في التعريض بانه ويحفل ان يكون ذلك ان ما علم وجبل عليه الأب من محبة الولد والاشفاق عليه والحرص على الثناء عليه ودفع الذم عنه يمنع من ان يتناول في لفظ يحتمل انه أراد به القذف واصافة العيب اليه قال ابن حبيب عن ابن الماجشون عن مالك وهذا كما قلنا انه لا يقتل به على وجه لو قتل به الأجنبي لقتل ويحتمل أن يدبراً عنه على قول أصبغ فاذا قلنا بالوجه الأول فلا يجب أن يحد الابن بالتعريض للاب لان حرص الولد على اطراء والده ودفع المعاييب عنه أمر جبيل عليه الأبناء كالأب في حق الابن وأكثر واذا قلنا بقول أصبغ فيعقل الوجهين والله أعلم ص ~~ع~~ قال مالك الأمر عندنا انه اذا نفي رجل رجلاً من أبيه فان عليه الحد وان كانت أم الذي نفي بملاوكة فان عليه الحد ~~ب~~ ش قوله في الرجل ينفي الرجل من أبيه ان عليه الحد وذلك انه اذا نفي عن أبيه فقضى أمه بالزنا وقطع نسبه وكل الأمرين يوجب حد القذف وذلك يكون بان ينفيه عن أبيه أو ينسبه الى غير أبيه فاما نفيه عن أبيه فبان يقول له لست ابن فلان ويسمى أباه المعروف فانه يحد وكذلك لو قال لست لأبيك وقال ابن القاسم وأشهب في القائل للسلم ليس أبوك فلا ينسب جده ثم قال انما أردت ليس ابنه لصلبه ولم أر دنفه حد ولم يصدق قال أشهب الا أن يكون له وجه مثل أن يسمعه يقول أنا فلان بن فلان فيذكر جده فيقول ليس بأبيك (فرع) وهذا اذا كان غير مجهول فان كان مجهولاً لم يحد قال محمد وذلك ان المجهولين لا يثبت بينهم ما دعوه من الانساب (فرع) ومن نفي رجلاً من جده فقال لست ابن فلان يحد جده وان كان الحد مشركاً حد مثل نفيه عن أبيه العبد والمشرک رواه محمد عن أصبغ قال مالك ومن نفي نصرانياً عن أبيه والنصراني ولد مسلم لم يحد حتى يقول للمسلم ليس أبوك فلان يعني الجسم الم يكن أبوه وجده مجهولاً ووجه ذلك انه اذا نفي النصراني عن أبيه فاما يتناول نفيه قطع النصراني وذلك لا يوجب الحد كما لا يوجب فذوه وان نفي المسلم عن نفسه المعلوم وجب عليه الحد لانه حق للمسلم وقد قطع نسبه (مسئلة) واذا قال الرجل للرجل لأب لك في الموازية لا شيء عليه الآن يريد به النفي وهذا مما يقوله الناس على الرضا وأما من قال على المشائمة والغضب فذلك شديد ويحلف ما أراد نفيه ومعنى ذلك ان هذا اللفظ جرت عادة العرب باستعماله على وجه غير النفي فاذا اقترن بذلك من شاهد الحال ما يدل على ان المراد به غير النفي فهو محمول على المعتاد واذا اقترن به من المشائمة والمضاجرة ما يقوى شبهة القذف احلف انه ما أراد القذف لما احتمل الأمرين فان حلف برى (مسئلة) ومن قال لرجل ليس لك أصل ولا فصل في الموازية لا حد عليه وقال أصبغ فيه الحد وقيل الآن يكون من العرب ففيه الحد وروى ابن حبيب عن ابن الماجشون أنه ان قاله في مشائمة فان لم يكن من العرب ففيه الأدب الخفيف مع السجور وان قاله لعربي حد لانه قطع نسبه الآن يعذر بجهل فيحلف ما أراد قطع نسبه وعليه ما على من قاله لغیر العرب وان لم يكن يحلف حد ووجه القول الأول ان هذا اللفظ قد يستعمل على غير وجه القذف وقطع النسب وانما أراد به أن ينسب الى الضعة والخول ونفي الشرف فلا يجب بذلك الحد وانما يجب بالعقوبة ووجه قول أصبغ ان مقتضى اللفظ في موضوع اللغة نفي النسب ولا يكاد يستعمل

• قال مالك الأمر عندنا
انه اذا نفي رجل رجلاً
من أبيه فان عليه الحد وان
كانت أم الذي نفي بملاوكة
فان عليه الحد

الافى مشامة فحمل على ذلك ووجه الفرق بين العرب والعجم ان العرب هي التي تتعلق بالانساب ويتواصل بها وتتفاخر بانصافها وتذم بانقطاعها فاخص هذا الحكم بها (مسئلة) ومن نسب رجلا الى غير ابيه فقال أنت ابن فلان نسبه الى غير ابيه أو غير جدته فقد قال ابن القاسم عليه الحدوان لم يقله على سبب ولا غضب الا أن يقوله على وجه الاخبار وقال أشهب لا يحد الا أن يقوله على وجه السبب لانه قد يقوله وهو يرى انه كذلك (فرع) ولو نسبه الى جده في مشامة لم يحد قاله ابن القاسم وقال أشهب يحد قال محمد قول ابن القاسم أحب الى الآن يعرف انه أراد القذف مثل أن يتهم الجدي بامه ونحوه والام يحد فقد نسب اليه لشبهه في خلق أو طبع (فرع) ومن نسب رجلا الى عم أو خال أو زوج أمه فعليه الحد عند ابن القاسم قال أشهب لا حد عليه الا أن يقوله في مشامة وقاله أصبغ ومحمد قال أصبغ وقد سمى الله عز وجل في كتابه الم أبأ فقال الهك وإله آبائك إبراهيم واسماعيل واسحق (مسئلة) ومن قال لرجل يا ابن البر يرى أو يا ابن النبطى فان كان قال ذلك لعربي حد وان كان قاله لمولى فقد قال ابن الماجشون ان قال له يا ابن البر يرى وأبوه فارسي فلا حد عليه في البياض كله وان كان أبوه أسود فلا شيء عليه في السواد كله اذا نسبه الى غير جنسه من السواد الا أن يكون أبيض فيكون ذلك نفيا ويحد مثل أن يقول لاسود يا ابن الفارسي فانه يحد وفي الموازية من قال لمولى يا ابن الاسود حد ومن قال له يا ابن الحبشي لم يحد لان من دعا مولى الى غير جنسه لم يحد وان دعاه الى غير لونه وصفته حد وكذلك من خرج به الى لون ليس في آباءه ذلك اللون حد مثل يا ابن الأزرق أو الأصهب أو الأبيض أو الأحمر أو الأعور أو الأقطع فيه الحد وإن قال لمولى الآن يكون في آباءه من هو كذلك حد يرد في قوله يا ابن كذا قال مالك ومن قال لنوبي يا ابن الاسود فهذا قريب فاقتضى ذلك انه ان كان من جنس الأبيض ينسبه الى غير جنسه أو وصفه بصفة ذلك الجنس فلا شيء عليه وان وصفه بصفة غير ذلك الجنس مثل أن يكون من السواد فيصفه بالبياض أو يصفه بصفة لا تختص بجنس لكنها معدومة في آباءه فهذا يتعلق به الحد (مسئلة) ومن قال لرجل مسلم يا ابن اليهودى أو يا ابن النصراني أو يا ابن عابدون فقد قال ابن القاسم الا أن يكون في آباءه من هو على ذلك فينكل قال أشهب لا يحد اذا حلف انه لم يرد نفيا ولو قال له يا ابن الخياط أو الحداد أو يا ابن الحائك أو يا ابن الحجام فرى ابن القاسم وابن وهب عن مالك ان كان عربيا حد الا أن يكون في آباءه من هو كذلك وقال همام ولا حد عليه ويحلف ما أراد نفيا وان لم تكن له بيعة وكأنه قال له أبوك الذي ولدك حجام أو حائك فلا حد فيه وان كان عربيا

(فصل) وقوله وان كانت أم الذي نفي مملوكة فان عليه الحد يريد ان الحد واجب عليه لقطع نسبه وفي الموازية فبمن قال لرجل يا ولد الزنا أو أنت لزنأ أو ولد زينة أو فرخ زنأ فلا حد في ذلك كله وان كانت أمه مملوكة أو مشركة وأبوه وحده كذلك لان القذف توجه الى المسلم المقدوف وذلك بخلاف قوله يا ابن الزانية وأمها مملوكة أو ذمية يردفانه لا حد عليه ووجه ذلك ان القذف اختص بالأم وقد تكون زانية وثبت ابنها من أبيه والله أعلم وأحكم

﴿ مالا حد فيه ﴾

ص قال مالك ان أحسن ما سمع في الأمة يقع بها الرجل وله فيها شرك انه لا يقيم عليه الحد وان له يلحق به الولد وتقوم عليه الجارية حين جلت فيعطى شركاؤه حصصهم من الثمن وتكون الجارية له

﴿ مالا حد فيه ﴾
 قال مالك ان أحسن ما سمع في الأمة يقع بها الرجل وله فيها شرك انه لا يقيم عليه الحد وانه يلحق به الولد وتقوم عليه الجارية حين جلت فيعطى شركاؤه حصصهم من الثمن وتكون الجارية له

قال مالك وعلى هذا الأمر عندنا **ش** وهذا على ما قال ابن من وطئ أمة له فيها شرك يريد حصته من رقبته سواء كانت تلك الحصة قليلة أو كثيرة أو كان الباقي منها لو احداً أو لجماعة فإنه لا حد عليه وذلك أن حصته التي يملك منها شبهة تسقط الحد عنه (مسئلة) ولو كان بعضها له وبعضها حر فوطئها ففي الموازية في رجل وطئ أمة نصفها له ونصفها حر لم يحد ووجه ذلك أن له فيها شرك كما يوجب لها أحكام الرق كالتي نصفها رقيق لغيره (مسئلة) ومن تزوج بأمة فوطئها قبل البناء بزوجه فقد قال ابن القاسم لا حد عليه قال أصبغ وكذلك لو أصدقها دراهم فجهزت بخادم فزنى بالخادم قبل البناء فهو سواء قال عبد الملك وأشهب عليه الحد والقول الأول مبنى على أن الزوجة إنما تملك بالعقد نصف الأمة وإنما تملك النصف الآخر بالبناء ولذلك قال ابن القاسم إن وطئها بعد أن بنى فهو زان برجم والقول الثاني مبنى على أن الزوجة تملك جميعها بنفس العقد ولذلك قال أشهب لو أراد أن يتزوج أمة التي أصدق قبل أن يبنى باهر أنه كان له ذلك وقد اختلف قول مالك في هذا الأصل وتقدم ذكره في النكاح وأما قول أصبغ في الجارية التي تجهزت بها إليه واشترتها بالصداق فبنى أيضاً على الأصل الذي اختاره ابن القاسم وعلى أصل آخر وهو أن ما اشترته الزوجة فأصدقته من الدراهم من أمة أو شورية مما يتجهز به النساء لا لزواج لازم للزوج وكذلك إن طلقها قبل البناء كان له نصفه ولم يكن له أن يرجع عليها بالدراهم ولم يكن له أن يمنع من ذلك وقال أصبغ إن الزوج لها كالشريك قبل أن يبنى لأنه لو طلق وتماثلت الأمة كانت بينهما ماولهما عماؤها والحد يدربا دون هذه الشبهة (فرع) إذا قلنا أنه لا يحد في وطء جارية له فيها شرك فقد قال مالك في الموازية يعاقب إن لم يعذر بجهل وروى مالك عن ابن عمر يعاقب ولا يحد قال أبو الزناد يعاقب بمائة جلدة والذي يقتضيه مذهب مالك أنه يعاقب بقدر ما يرى الإمام وإنما يعاقب لما ارتكب من المحظور

* قال مالك وعلى هذا الأمر عندنا

(١) بياض بالأصول جميعها

(فصل) وقوله ويلحق به الولد يريد أنها إن حملت فإن الولد لاحق به يريد أنه يلحقه في النسب ويعتق عليه أماء على قولنا يلزمه بالوطء فلأنه مخلوق في ملكه وأماء على قولنا يوم الحكم فلأن حصته منه تعتق عليه فيعتق الباقي بالسرية والاستيلاد ولذلك قال مالك في الموازية ويتبع الواطئ بنصف فية الولد والله أعلم وأحكم

(فصل) وتقام عليه الجارية حين حملت على ما قال ولا تخلو الجارية إذا وطئها من أن لا تحمل أو تحمل فإن لم تحمل ففي الموازية إن الشريك غير في قول مالك وأصحابه يريد بين تقويم حصته على الواطئ وبين أسد سأكهها وبقيتها على حكم الشركة قال مالك إن لم تحمل بقيت بينهما وجه القول الأول أنه (١) ووجه القول الثاني أن تصرف أحد الشريكين في الأمة المشتركة تصرف لا ينقص قيمتها فلا يوجب تقويمها عليه كالأستخدام (فرع) قال لم يشأ الشريك أن يقومها فقد قال محمد عن ابن القاسم لا شيء عليه في نقصها قال محمد وإن قبضها لأن الشريك أن يأخذ قيمتها فإذا ترك ذلك لم يكن له مانع منها هذا أصل مالك وأصحابه كان الواطئ ملياً أو معدماً لأنه يقوم عليه حصته في عدمه ثم تباع عليه تلك الحصة في القية فإن وفيت بالقية والاتبعه بما بقي في ذمته وهو أحق به من الغرماء إن كان عليه دين (مسئلة) وأما إن حملت وعي مسئلة الكتاب بدليل أنه قال وتقام عليه الجارية حين حملت فإنه لا بد من التقويم قال محمد شاء الشريك أو أبي في ملأه ووجه ذلك أنه يتعلق العتق بحصته لتعديله فلزم أن تقوم عليه حصته شريكه كالأستخدام (مسئلة) وأما إن كان المتعدي معدماً ففي الموازية عن مالك تكون حصة الواطئ منها بحكم أم الولد والباقي رقيق لشريكه

وقد كان مالك يقول تقوم عليه في عدمه ويتبع بالقيمة واليه يرجع ابن القاسم ووجه القول الأول انه معنى يقتضى العتق فوجب التقويم مع الملاء فلم يلزم شريكه أن يقوم عليه في الاعسار كالعتق ووجه القول الثاني أن الاستيلاد قد سرى في جميعها فكان أقوى من العتق لذى اختصاص بحصته منها (فرع) فاذا قلنا بالقول الأول فقد قال مالك يلحق الولد بأبيه وعلى أبيه نصف قيمته قال محمد مما نقصها الوطء وأباه ابن القاسم قال لانه لو شاء لقومها عليه وجه القول الأول انه لم يقومها عليه للاعسار وكان حصته حصته من الولد ولحق بأبيه لشبهة حصته ودرى الحد عنه وعليه كان له بقدر حصته من قيمة الولد ووجه القول الثاني ان الجناية انما هي في فعله فعليه ما نقصت جنايته من قيمة الخادم وأما الولد فليس من جنايته وانما الجناية في الوطء أو الجمل ووجه قول ابن القاسم ما احتج به من أن المجنى عليه اذا كان له أن يطلب القيمة فاخترنا التمسك لم يكن له قيمة الجناية وانما له قيمة الجناية اذا لم يكن له تقويم العين المجنى عليها (فرع) فاذا قلنا تقوم عليه في الملاء وذكر في الموطأ القيمة حين الجمل وقال في الموازية وقد قيل يوم الحكم وقيل يوم الوطء قال محمد والصواب عندنا ان كان وطئ مرارا فالشريك بالخيار بين قيمتها يوم وطئت أو يوم حلت وجه القول الأول ان الجمل هو يوم تعلق بها ما يتضمن العتق ويوجب التقويم ووجه القول الثاني ان يوم الحكم هو يوم تتعلق القيمة بذمته فوجب أن يكون ذلك وقت اعتبار القيمة وهذا القولان مبنيان على ان التقويم لا يتعلق بالوطء ووجه القول الثالث انه معنى وجب به التقويم فوجب أن تعتبر القيمة بوقته كعتق الحصة وهو مبني على أن الوطء يتعلق به التقويم ولذلك اختار ابن المواز تحييز الشريك بين القيمة يوم الوطء والقيمة يوم الجمل لان له أن يقوم بكل واحد منهما ولذلك قال فان لم يكن بها حمل فرضى بامساكها ثم ظهر بها حمل لم تقوم الا يوم الجمل وقاله مالك في الموطأ بر بد قوله وتقام عليه الجارية حين حلت وليس فيه أنه رضى امساكها قبل ظهور الجمل فتأول محمد قول مالك حين حلت على ذلك حين اختار هو التخيير بين القيمة يوم الوطء والقيمة يوم الجمل

قال مالك في الرجل يحل للرجل جاريته انه ان أصابها الذي أحلت له قومت عليه يوم أصابها حلت أو لم تعمل ودرى عنه الحد بذلك فان حلت ألحق به الولد

(فصل) وقوله ويعطى شريكه حصة من القيمة بقدر حصصهم من الجارية وتكون الجارية للواطئ أم ولد والله أعلم وأحكم ص قال مالك في الرجل يحل للرجل جاريته انه ان أصابها الذي أحلت له قومت عليه يوم أصابها حلت أو لم تعمل ودرى عنه الحد بذلك فان حلت ألحق به الولد ش وهذا على ما قال ان الرجل اذا أحل للرجل وطء جاريته يريد أن يطلق له ذلك وأذن له فيه مع نسكه برقيتها فان هنا يكون بعقد يقتضى الاباحة كعقد النكاح وقد يكون بغير عقده فاما اذا كان بعقد النكاح مشل أن يزوج الرجل أمة على أنها أمة ويسلمها اليه على ذلك ويطؤها الزوج وتحمل منه الأمة فانه مباح وما ولدت من هذا فهو رقيق لسيد الأمة ومن زوج أمة من رجل وقال له هي ابنتي فولدت من الزوج فلا حد على الزوج والولد حر وعليه قيمة الولد يوم الحكم من الموازية وكتاب مهنون ووجه انه وطء بشبهة ودخل على حرة ولده فلا يسترقون ولما كانت أمهم أمة كانت على الأب قيمتهم في النكاح كالتى غرت من نفسها وللزوج أن يتمسك بنكاحها وعليه جميع المهر وما ولدته بعده معرفته فهو رقيق ولا يكون عليه من المهر الا ربع دينار (مسألة) ولو زوجه ابنته فأدخل عليه أمة على أنها ابنته فانها تكون ان حلت أم ولد وتكون عليه قيمتها يوم الوطء حلت أم لم تعمل ولا قيمة عليه في الولد بمنزلة من أحل أمة لرجل وابنته زوجته ولو علم الواطئ أن التي وطئ غير زوجته فلا حد عليه (مسألة) وأما اذا أباح له

وطأها بغير عذر الا بجراد الاباحة مثل أن يولد أعير كها تطوعا ورقتها الى فإن هذا ليس باحلال على الحقيقة لان العدة غير حلال ولكنه اذن في الوطء وفي كتاب ابن مخنوز ان الواطئي يلزمها بقبولها يوم الوطء ولا ترجع الى ربها كان للواطئي مال أو لم يكن ويتبعه في عدمه فان حلت به فهي له أم ولد زاد ابن المواز ولو بيعت في القيمة اذا لم تحمل لم يجز للبيع أن يأخذها بقبولها ووجه ذلك أن ما دخل عليه من اعارة الفرج غير باح إلا أنه اذا فات صحح به ملك الواطئي الرقبة لانها لا تحمل له من غير عقد نكاح الا بذلك (مسئلة) ومن أخذم جارية فوطئها فقد روى ابن مسنون عن أبيه ما درأت به الخدم فانه تكون له به أم ولد اذا حلت وكان موسرا وان كان معسرا فهي لربها ويلحق الولد بأبيه ولا تكون به أم ولد وكذلك لو اشتراها بعد أن أيسر وذلك فيما كثر من التعمير كالسنين الكثيرة وأما في المدة اليسيرة كالشهر ونصف الشهر فيعد ولا تكون به أم ولد ولا يلحق به الولد ووجه ذلك أن طول المدة شبهة لانه قد ملك منها مانع سيدها من بيعها والتصرف فيها وأما المدة اليسيرة فانها ليست شبهة لانها لا تمنع السيد من التصرف فيها والله أعلم وأحكم (مسئلة) ومن أمر بشراء جارية فاشترى الذمير بينة أو بغير بينة ثم وطئها فحلت فهو زان وبأخذ الأمر الأمة وولدها رقيقا قاله ابن المواز ووجه ذلك أن الأمر قد ملكها بالشراء فلا تزول عن ملكه الا برضاه والله أعلم وأحكم ص * قال مالك في الرجل يقع على جارية ابنه أو ابنته انه يدرأ عنه الحد وتقام عليه الجارية هللت أو لم تحمل * مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ابن عمر بن الخطاب قال لرجل خرج بجارية لامرأته معه في سفر فغارت امرأته قد كرت ذلك لعمر بن الخطاب فسأله عن ذلك فقال وهبتها لي فقال عمر لتأثني بالبينة أو لارمينك بالحجارة قال فاعترفت امرأته أنها وهبتها له ش قوله ان الخارج بجارية امرأته في السفر أصابها فزفت ذلك امرأته لعمر بن الخطاب فحتمل أنها فزت ذلك اليه بعد أن أشهبت على اقراره بالوطء أو لارمينك بالعدل والا كانت قاذفته وان أنكر الوطء والشراء ويحتمل ان قامت بينة بوطئها اياها وقول الرجل وهبتها لي ادعاء لا بابعة ووطئها اياها مع اقراره بذلك فان كل ذلك انما ثبت باقراره فقد روى ابن حبيب عن ابن الماجشون فيمن قال اشتريت أمة فلان فوطئها لا يكف بينة بالشراء ولا يحذف لانه لم يوجد مع امرأة يطؤها فيقول أمتي فهذا الذي يكف البينة ان لم يكن طارئا وقاله مطرف وأصبغ وقال مالك فيمن أقر بوطء امرأة وادعى النكاح حدوان كان محصنا رجم ووجه ذلك انه ثبت عليه معنى يوجب الحد كالوثبت الوطء ووجه القول الأول ان الاقرار بالزنى لصاحبه الرجوع عنه لوجه على احدي الروايتين ولغير وجه على الرواية الثانية فلذلك أثر فيه ادعاء الاباحة واذا قامت بينة بالجماع لم يكن للزاني الرجوع عن ذلك الى وجه ولا الى غير وجه فلذلك لم يقبل ما ادعاه من الاباحة وقال ابن القاسم في العتبية من رواية عيسى فيمن يبيده جارية أقر بوطئها وقال اشتريتها في سوق المسلمين أو قال اشتريتها منك ولا بينة له بالشراء فقام رجل يدعيها ويقع بينة بذلك يدرأ عنه الحد وقال ابن القاسم في الواخسة اذا كان المدعى شراء الجارية حائرا لها لم يحذف وان لم يقيم شاهدا يحلف السيد بمبايعه يأخذها بقيمة ولهها وقاله أشهب وزاد وتبعها امرأته الى عمر بن الخطاب

* قال مالك في الرجل يقع على جارية ابنه أو ابنته انه يدرأ عنه الحد وتقام عليه الجارية هللت أو لم تحمل * مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ابن عمر بن الخطاب قال لرجل خرج بجارية لامرأته معه في سفر فغارت امرأته قد كرت ذلك لعمر بن الخطاب فسأله عن ذلك فقال وهبتها لي فقال عمر لتأثني بالبينة أو لارمينك بالحجارة قال فاعترفت امرأته أنها وهبتها له

فقال وطئ زوجي جاري يتي فسأله فاعترف وقال باعتهما مني فقال عمر أقم البينة والار جنتك فاعترفت زوجته بالبيع فتركه فهذا يدل فيمن وطئ جارية وادعى شراءها وأقر سيدا أنها لآحد عليه وان تهادى على انكاره وحلف حد الواطئ فعلى قول ابن الماجشون لآحد عليه أقرت زوجته أو تهادت على الانكار وعلى قول ابن القاسم لآحد عليه وان تهادت الزوجة على الانكار لانه جئز وعلى قول أشهب لآحد عليه لان الزوجة قد رجعت الى الاقرار ولو تهادت على الانكار لحدود وأشبهه بقول عمر وقدر وى ابن مزين عن عيسى بن دينار في الرجل الذي خرج في سفره بجارية امرأته ففرد بها قد حلت فأراد عمر رجعه حين رفعت ذلك اليه امرأته فلما أقرت المرأة انها وهبتها له أسقط عنه اذ كان يثوخذ بذلك اليوم (مسئلة) ولو شهدت بينة انهم رأوا فخرج في فرج امرأته غابت عنا لآندرى من هي فقال هو كانت أمتي وقد باعها وهو معروف انه غير ذى أمة فقد قال ابن الماجشون يصدق ولا يكلف البينة ولو أخذته معها كلفته البينة ان لم يكن طارئا والله أعلم وقدر وى ابن مزين عن عيسى في رجل وطئ أمة فجل فلما أخذ معها ورفعها الى الامام قال قد كانت وهبتها لي وصدقها صاحبها ولا يعلم ذلك الا بقولها انه يدرك عنه الحد وروى يحيى بن يحيى عن ابن نافع مثله

(فصل) وقوله فأقرت انها وهبتها له قال ابن وهب في غير حديث مالك انها لما اعترفت حدها انظر ما معنى ذلك وكيف تكون فاذا فقه وهو مقر بالوطء وكان مالك يقول لآحد عليها لآنها غير فاذا فقه وقد روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ان امرأته أذعت عنده ذلك على زوجها فقال ان صدقت رجناه وان كذبت جلدنا لك فقالت ردوني الى أهلي غيري غيري وقال علي من أتى جارية امرأته رجته وقدر وى ابن مزين عن عيسى لآحد على المرأة ويحتمل أن يكون هبتها الجارية أن تكون وهبتها رقبتهما وطلنت لآلايطوفاها فاما وطئها فاعتبرت وأرادت انكار الهبة ثم ذهبت الى الاقرار اما تخرجها من سفك دمه أو اشفاقا من رجعه ويحتمل ان تكون هبتها اباحة الوطء فلما حلت أرادت القيام في حقها فلما سئلت عن الهبة أقرت بها والاول أظهر والله أعلم وأحكم

﴿ ما يجب فيه القطع ﴾
* حدثني مالك عن نافع
عن عبد الله بن عمر أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قطع في بجن ثمنه
ثلاثة دراهم

﴿ ما يجب فيه القطع ﴾

ص * مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في بجن ثمنه ثلاثة دراهم * ش قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في بجن ثمنه ثلاثة دراهم يريد قطع من سرق بجن ثمنه ثلاثة دراهم والاصل في القطع في السرقة قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله

(فصل) وقوله في بجن ثمنه ثلاثة دراهم يتضمن القطع في العروض وبه قال جماعة العلماء وان اختلفوا في بعض أنواعها فقال مالك يقطع في جميع المنقولات التي يجوز بيعها وأخذ العوض عليها كان أصلها مباحا كالماء والصيد والتراب والحشيش أو محظورا كالثياب والعقار وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة ما كان أصله مباحا فلا قطع على من سرقه والدليل على ما نقله قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبنا نكالا من الله ودليلنا من جهة المعنى انه نوع مالية ول معتادا كالثياب والعبيد ويقطع من سرق المصحف خلافا لأبي حنيفة أيضا ووجه ما تقدم (مسئلة) ومن سرق بجن ثمنه فآرة فآنت في الموازية عن أشهب يقطع اذا كان يساوى لو يبيع على ثلثة دراهم ومن سرق جلد ميتة غير مدبوغ لم يقطع وأما المدبوغ

فقد قال أشهب يقطع وقيل إذا كان قيمة ما فيه من الصنعة ثلاثة دراهم قطع والالم يقطع وقال مالك لا قطع في الميتة وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الانتفاع بعظمها (مسئلة) ومن سرق صليباً من خشبة أو ثلثاً من كنيسة أو غيرهما فإن كانت قيمته على أنه غير صليب ثلاثة دراهم قطع سرقه مسلم من ذى أذى من مسلم (مسئلة) ومن سرق كلباً نهى عن اتخاذه لم يقطع واختلف فيه إذا كان كلب صيد أو ماشية فقد قال أشهب يقطع وإن كنت أنهى عن بيعه وقال ابن القاسم لا قطع في كلب لصيد ولا غيره (مسئلة) ومن سرق لحم أختية أو جلد فدا فقد قال أشهب يقطع إذا كانت قيمته ثلاثة دراهم وروى ابن حبيب عن أصبغ أن سرقها قبل الذبح قطع وإن سرقها بعد الذبح لم يقطع لأنها لا تباع في فلس ولا تورث مالا إنما تورث لتؤكل وإن سرقها من تصدق بها عليه قطع لأن المعطى قد ملكها ووجه قول أشهب أن مالا يجوز بيعه فلا قطع على من سرقه (مسئلة) ومن سرق مزماراً أو عوداً أو دفاً أو كبراً أو غير ذلك من الملاهي ففي العتية من روية عيسى عن ابن القاسم أن كانت قيمته بعد الكسر ربع دينار وكان فيها فضة ثلثة دراهم قال ابن حبيب علم بها السارق أو لم يعلم قطع سرقه من مسلم أو ذى لأن على الإمام كسرها عليهم إذا أظهرها وأما الدف والكبر فانه براعى قيمته ما صححين لأنه أرخص في اللعب بهما (مسئلة) وقال في الموازية ويقطع في كل شئ حتى الماء إذا أحرز لوضوء أو شرب أو غيره وكذلك الخطب والعلف والتبن والورد والياسمين والمان والرماد إذا كانت قيمته ثلاثة دراهم وسرق من حرزه (فصل) وقوله ثمنه ثلاثة دراهم يحتمل أن ذلك قيمته ويحتمل أنه يسع بثلاثة دراهم وإن ذلك العدد قيمته ونسبته لقيمته دليل على أن القطع متعلق بقدر معلوم والأفلا فائدة لذكره وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب مالك إلى أن النصاب من الورق ثلاثة دراهم ومن الذهب ربع دينار وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا قطع في أقل من عشرة دراهم والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك الحديث المنصوص أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في بجن ثمنه ثلاثة دراهم وما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت ما طال على وما نسيت القطع في ربع دينار فصاعداً (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن الورق مدخل في نصاب القطع خلافاً للشافعي في قوله لا تعلق للنصاب بالورق والدليل على ما نقوله الحديث المتقدم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في بجن ثمنه ثلاثة دراهم وهذا يغيد الاعتبار بالورق ودليلنا من جهة القياس أنه أصل مال من جنس أصول الأيمان وقيم المتلفات فاعتبر بها في نصاب القطع كالذهب (فرع) وإذا ثبت ذلك فإن العروض تقوم بالدراهم دون الذهب فإن كانت قيمة ما سرق منها ثلاثة دراهم قطع سارقها وإن لم تبلغ قيمته من الذهب ربع دينار وإذا قصر عن ثلاثة دراهم لم يقطع وإن بلغ ربع دينار قال في الموازية سواء كان ذلك حيث يجري الذهب أو لم يكن هذا المشهور من المذهب وكان الشيخ أبو بكر يقول هذا إذا كان الغالب على نقد البلد الورق وإذا كان تعاملهم بالذهب فانه تقوم بالذهب وجه القول الأول أن الدراهم هي التي جرى العرف بالتعامل بها في هذا القدر فكان الاعتبار بها في قيمته وأما الزكاة فان نصابها ما حرت العادة أن يتعامل بها بالدنانير في بلد الذهب ووجه القول الثاني أن الاعتبار في قيمة العروض بما تباع به غالباً في بلد التقويم كقيم المتلفات (مسئلة) إذا ثبت ذلك فان ما اعتبر به النصاب من ذهب أو ورق فقد قال ابن المواز انما ينظر إلى وزنها كان ذلك ديناراً أو جسد إنقرة كان أو تبراً قال عيسى عن ابن القاسم في العتية وإن لم يرج رواج العين قال عيسى بن دينار أو حلياً ولا ينظر إلى

قيمته بر بدالى ما يزيد صناعة لان أحكام الشرع اذا تعلقت بالعين تتعلق بوزنه دون قيمته ودون
صناعته وانما تتعلق بصناعته دون حقوق الأدميين (مسألة) واذا كانت الدراهم تجرى عددا
فكانت قائمة الوزن تعلق القطع منها بثلاثة دراهم فان نقص كل درهم خروبة أو ثلاث حبات
وهي تجوز فلا قطع فيها حتى تكون قائمة الوزن قال محمد بن عيسى عن أبيه فاما مثل حبتين من كل
درهم فانه يقطع ووجه ذلك ان ما جرت مجرى الموازنة من غير نقص في العوض فيها يتعلق القطع
وما جرت بين الناس ولكنه ينقص عوضها لنقصها فحكمها حكم الانصاف والارباع قال أشهب اذا
كانت الدراهم مقطوعة لم يقطع في ثلاثة دراهم منها وقال محمد بن زيد اذا لم يكن معها نقصها وأما
الذهب في الموازنة ان بلغ الذهب في وزنها ستة قرايط وذلك ربع دينار حساب أربع وعشرين
قرايط في الدينار قطع سارقها وان سرق قراطين أو مادون ستة قرايط من الذهب لم يقطع
(مسألة) ولو سرق ما لا قطع فيه فلم يعلم به حتى سرق ما يكون فيه مع الأول القطع في الموازنة
عن أشهب لا قطع عليه حتى يسرق في مرة واحدة ما فيه القطع قال ولو سرق قحما من بيت فكان
ينقل قليلا قليلا حتى اجتمع ما فيه القطع فعليه القطع وروى أبو يزيد عن ابن القاسم في السارق
يدخل البيت عشر مرار من ليلته يخرج في كل مرة منه بقية درهم أو درهمين فانه لا يقطع حتى
يخرج في مرة ما فيه ثلاثة دراهم قال سحنون في موضع آخر واذا كان في فور واحد قطع وهذا كله
وجه التحصيل والله أعلم وجه القول الأول قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وهذا
عام من جهة المعنى اذا قطع شرع للردع عن أموال الناس ولو عرأ هذا عن القطع لتسبب الى أخذ
أموال الناس بهذا الوجه والله أعلم وأحكم وجه القول الثاني ان القطع انما يتعلق باخراج ربع دينار
من الخرز وهذا لم يوجد منه ذلك والله أعلم (مسألة) ومن سرق عصا وشبهها مما لا يقض والفضة
فيها بلاخرة وهو لا يرى الفضة فان رأى أنه لم يصر الفضة فوجد فيها من الفضة ثلاثة دراهم فلا قطع
عليه لانه لم يصر الفضة وانما أراد العسا الآن يكون ثمن العصادون الفضة ثلاثة دراهم فيقطع كالأول
كانت الفضة داخلها فسرق العصا ليل أو نهار فلا قطع عليه رواه ابن حبيب عن أبيه

(فصل) وقوله في بخن ثمنه ثلاثة دراهم قال مالك ان كان الصنف حين قطع النبي صلى الله عليه
وسلم في المجرى اثني عشر درهما بدينار فلا ينظر الى ما زاد بعد ذلك أو نقص بر يدانه يقرر الأمر على
ذلك فصار نصيبا للورق للقومات في القطع ومعنى ذلك أن ما كان من باب الجنائيات فديناره بائني
عشر درهما كالدبة والقطع في السرقة وما كان من باب الزكاة فديناره بعشرة دراهم وذلك أن
نصاب الورق مائتا درهم ونصاب الذهب عشرون دينارا فكان كل دينار بعشرة دراهم والله أعلم
وأحكم (مسألة) والاعتبار بقيمة السرقة حين اخراجها من الخرز خلافا لأبي حنيفة في قوله ان
الاعتبار يوم القطع والدليل على ما نقوله ان هذا انقص حاد بعد الاخراج من الخرز فلا يؤثر في
اسقاط القطع كنقص العين ص مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين المسكن ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا قطع في ثمر معلق ولا في حريسة جبل فاذا آواه المراح أو الجرين
فالقطع فيما يبلغ ثمن المجرى ش قوله صلى الله عليه وسلم لا قطع في ثمر معلق يريد والله أعلم الثمر في
أشجارها اذا كان في الخوايط وشبهها وأما من سرق من ثمر نخلة في دار رجل قبل أن تجد في
الموازية يقطع اذا بلغت قيمته على الرجاء والخوف ربع دينار قال ولو كان ذلك في الخوايط
والبساتين لم يقطع في ثمر معلق ووجه ذلك أن البستان ليس بمسكن ولا حرزا للنخل ولا ما كان متصلا

• وحديثي عن مالك عن
عبد الله بن عبد الرحمن بن
أبي حسين المسكن أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا قطع في ثمر معلق
ولا في حريسة جبل فاذا
آواه المراح أو الجرين
فالقطع فيما يبلغ ثمن المجرى

* وحديثي عن مالك عن

عبد الله بن أبي بكر بن خرم عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها قالت خرجت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم إلى مكة ومعها مولاتان لها ومعها غلام لبني عبد الله بن أبي بكر الصديق فبعثت مع المولاتين يبرد مرآجل قد خيط عليه خرقة خضراء قالت فأخذ الغلام البرد ففتق عنه فاستخرجه وجعل مكانه لبدا أو فروة وخط عليه فاما قدمت المولاتان المدينة دفعنا ذلك إلى أخله فلما فتقوا عنه وجدوا فيه اللبد ولم يجدوا البرد فكلما المرأتين فكلما عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أو كتبنا إليها واتهمتا العبد فسل العبد عن ذلك فاعترف فأمرت به عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقطعت يده وقالت عائشة القطع في ربيع دينار فصاعدا وقال مالك أحب ما يجب فيه القطع إلى ثلاثة دراهم وإن ارتفع الصرف أو أتضع وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في بجن قيمته ثلاثة دراهم وإن عثمان بن عفان قطع في اترجة قومت بثلاثة دراهم وهذا أحب ما سمعت إلى في ذلك

قال مالك والدليل على ذلك أنها قومت ولو كانت من ذهب لم تقوم لأن شأن الذهب والورق إذا سرقا أن لا يقوموا وإن كانا صوغين ووجه آخر وهو أن لفظ الأترجة انما يطلق على الثمرة التي تؤكل كما ينطلق لفظ الثمر والعنب وسائر المطعومات على المأكول دون التائبيل وهذا يضي القطع في الزواكه وقد تقدم ذكره

(فصل) وقوله فأمر بها عثمان بن عفان أن تقوم فقومت قال في العتية من رواية عيسى عن ابن القاسم لا يقوم السرقة رجل ولكن رحلان عدلان وكذلك كل ما يحتاج الامام إلى تقويمه من عتق شقص وغيره ووجه ذلك أنها شهادة تؤدى عند الحاكم بما علمه كثير من الناس غالبا كسائر الشهادات (فرع) اذا ثبت ذلك فإن اجتمع عدلان على قيمة نغذا الحكم قاله مالك في العتية قال ولا ينظر إلى من خلفهما وقال أيضا اذا اجتمع عند الحاكم أربعة فشهد رحلان على قيمة وشهد رحلان على قيمة فنظر القاضي إلى أقرب القيمين إلى السداد يحتمل أن يربط بالرواية الأولى أن يكون القاضي أمر بذلك رجلين فتقوما بما يوجب القطع أنه نغذا الحكم ولم ينظر إلى خلاف من خلفهما والمسئلة الثانية سألت عنها أربعة فاختلفوا شهرا ثمان بما يوجب القطع وآخران بما ينفيه ويحتمل أن يربط بقوله فنظر القاضي إلى أقرب القيمين إلى السداد يربط بأعداد النظر في ذلك والسؤال عنه وقد روى ابن المواز عن مالك أن اختلفوا وأخذ يقول من قال ثمانا ثلاثة دراهم أن كانا عدلين (مسئلة) وينظر إلى قيمتهما يوم السرقة لا يوم القطع رواه ابن المواز عن مالك

(فصل) وقول عائشة رضي الله عنها ما طال على ولا نسيت تريد والله أعلم ما رأت من حكم النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ولو لم ترد ذلك وإنما أرادت قول غيره لم تصف ذلك بأنه مانس لانت نظرهما اليوم مثل ذلك وقولها القطع في ربع دينار يريد في الذهب ولذلك لم يكن تقويمها وقد تقدم ذكر ذلك والله أعلم صححه عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن خرم عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها قالت خرجت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم إلى مكة ومعها مولاتان لها ومعها غلام لبني عبد الله بن أبي بكر الصديق فبعثت مع المولاتين يبرد مرآجل قد خيط عليه خرقة خضراء قالت فأخذ الغلام البرد ففتق عنه فاستخرجه وجعل مكانه لبدا أو فروة وخط عليه فاما قدمت المولاتان المدينة دفعنا ذلك إلى أخله فلما فتقوا عنه وجدوا فيه اللبد ولم يجدوا البرد فكلما المرأتين فكلما عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أو كتبنا إليها واتهمتا العبد فسل العبد عن ذلك فاعترف فأمرت به عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقطعت يده وقالت عائشة القطع في ربيع دينار فصاعدا وقال مالك أحب ما يجب فيه القطع إلى ثلاثة دراهم وإن ارتفع الصرف أو أتضع وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في بجن قيمته ثلاثة دراهم وإن عثمان بن عفان قطع في اترجة قومت بثلاثة دراهم وهذا أحب ما سمعت إلى في ذلك يوجب في بجن قيمته ثلاثة دراهم وإن عثمان بن عفان قطع في اترجة قومت بثلاثة دراهم وهذا أحب ما سمعت إلى في ذلك

مشترياً ولعائشة رضي الله عنهما أو لولائتين موضع منفرد لم ينزل فيه الغلام ولم يؤذن له بالدخول فيه فسرق منه فلذلك لزمه القطع وقد قال مالك في الموازية في الزوجين يسرق أحدهما من متاع صاحبه من بيت قد حججوه عليه أنه لا قطع عليه إذا كانت الدار غير مشتركة فإن كان فيها ساكن غيرهما فعليه القطع وكذلك بمالكهما إذا أذن لهما في دخول الدار وهي مشتركة فلا يقطع فيا سرق مما حججوه عليه من بيوتها قال مالك ومن أضاف رجلاً في داره وهي غير مشتركة فيسرق الضيف من بعض بيوتها مما حججوه عليه فلا قطع عليه وكذلك لودق خزانة في البيت الذي كان فيه أو تابوتاً كبيراً فسرق منه فلا قطع عليه وروى أشهب عن مالك في العتية من أدخل رجلاً منزله فسرق ما في كفه فلا قطع عليه كما لو سرق ذلك أجبره ولا زوجته وفي النوادر عن سحنون في الضيف يسرق من متاع البيت الذي قد أغلق عنه أو خزانة في البيت مغلقة أو تابوت كبير فانه يقطع إذا أخرج ذلك مما حججوه عليه وإن وجد في الدار وكذلك لو سرق أحد الزوجين من صاحبه من بيت قد أغلقه عنه وجه القول الأول أنه محجور عليه قد أذن له في الدخول فيه ففعله لما فيه كأخذه من موضع مستور أو وعاء مغطى أو خريطة مختومة أو احتمالاً للصندوق وذلك ينفى القطع عنه لأنه أخذه من موضع مأذون له فيه وذلك من باب الخيانة لا من باب السرقة ووجه القول الثاني أنه أخذ السرقة وأخرجها من موضع منع منه ولم يؤذن له فيه كالأخذ كانت الدار مشتركة (مسئلة) ولو دخل قوم إلى صنيع فيسرق بعضهم من بيتهم فيه أو يطرب بعضهم من كم بعض أو يحمل من كنه أو يسرق رداءه أو نعله في الموازية عن أشهب وابن وهب عن مالك يعاقب ولا قطع عليه لأن الكم ليس بحرير يردان البيت قد أذن لهما في دخوله والكم ليس بحرز فلا يجب القطع بالأخراج منه (مسئلة) ومن أدخل رجلاً داره لعمل يعمل له فيه من خياطة أو غيره فانه يسرق منه يقطع عليه وهو يسرق من ذلك البيت أو من خزانة فيه مغلقة أو تابوت فيه كبير فقد قال مالك يعاقب ولا قطع عليه وهي خيانة قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والذي عندي أنه لا يوجب القطع عليه أن يكون في الدار معهما كن غيره وإنما يجب عليه القطع إذا كان في الدار ساكن معه إذا سرق من بيت في الدار مغلقة عليه لأنه حينئذ إنما يختص الأذن بالبيت الذي صار فيه وإذا لم يكن معه ساكن فلا إذن متعلق بالدار كلها على ما تقدم (مسئلة) ومن دخل حائوت رجل يسوم فيه بزاز فسرق منه فمروى أشهب عن مالك في العتية ما معناه أنه إن كان إنما دخل الموضع بأذن فانه قد أذن له فلا يقطع وأما لو كان الموضع يدخله الناس من غير إذن فليس هذا على الائتمان فليقطع ووجه ذلك أن الموضع الذي يدخله جميع الناس بغير إذن ليس بحرز لما فيه وإنما حرز ما فيه موضعه فعلي من أخذه وأزاله عن موضعه القطع وأما إذا كان لا يدخل فيه إلا بأذن فأذن للداخل فقد أذن منه وصار الموضع المأذون فيه هو الحرز فلا يقطع المؤتمن ولا غيره حتى يخرج منه عن جميع ذلك الموضع وروى عيسى عن ابن القاسم في الحوائت التي في السوق تدخل بغير إذن ليس على من سرق منها القطع

(فصل) وقولها فسئل العبد عن ذلك فاعترف بحتل أنما اعترف ووجب عليه القطع وقامت البينة بان البرد لصاحبه أو أقر به سيد الغلام وأما إذا لم تقم بينة بالبرد ولم يقر به سيد الغلام وإنما أقر به العبد فانه يقطع العبد ولاية قضى بالبرد لمن يدعيه ويقر له بالعبد ويبقى للسيد بعد أن يحلف أنه ما يعرف لهذا الوجه فيه حقاً ولو قال هو بيد عبدي ولا أدري لمن هو لعدى أو لغيره فهو للعبد أبداً ولاية قبل إقراره به قاله في الموازية قال مالك ولا يقبل من إقرار العبد إلا ما ينصرف إلى جسده

﴿ ما جاء في قطع الآبق والسارق ﴾ * حدثني عن مالك أن عبدا لعبد الله بن عمر سرق وهو آبق فأرسل به عبد الله بن عمر إلى سعيد بن العاصي وهو أمير المدينة ليقطع يده فأبى سعيد أن يقطع يده وقال لا تقطع يد الآبق السارق إذا سرق فقال له عبد الله بن عمر في أي كتاب الله وجدت هذا ثم أمر به عبد الله بن عمر ففقطعت يده * وحدثني عن مالك عن زريق بن حكيم أنه أخبره

(فصل) وقوله فأمرت به عائشة فقطع يحتمل أن يريد أنه حمل إلى الأبرق فثبت اعترافه عنده فقطعه وقول عائشة القطع في ربع دينار فصاعدا تريد أن البرد مما يجب فيه القطع لأنه لا تنصرف قيمته عن ذلك وقال مالك أحب ما يجب إلى فيه القطع ثلاثة دراهم ارتفع الصريف أو اتضع يريده فيما يحتاج إلى تقويم مما ليس يذهب ولا يورق ويحتمل أن تكون عائشة إنما أوردت ذلك على ما حفظت في نصاب الذهب لأنها قد علمت إلى تقويم ذلك ولكنها لما علمت أن البرد يساوي فوق ربع دينار وأن الدينار صرفه اثنا عشر درهما كان ذكرها للنصاب من الذهب كذكرها من الورق وأثرت ذكرها رأت من السنة ويكون معنى قول مالك أنه أحب إلى لما احتمل قول عائشة أن النصاب مقدر بربع دينار فيما يعود إلى القيمة والله أعلم وأخرج مالك على قوله بأن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم والمجن مما يقوم فلهما تعلق به القطع تعلق بقيمة بثلاثة دراهم من الورق دون قيمته من الذهب وتبعه على ذلك عثمان فقومت الأثرجة في زمنه بثلاثة دراهم وهذا كله على قول مالك وأما على قول أبي بكر الأهرري فإنه حل ذلك على عرف التعامل في كل وقت وبالله التوفيق

﴿ ما جاء في قطع الآبق والسارق ﴾

ص * مالك أن عبدا لعبد الله بن عمر سرق وهو آبق فأرسل به عبد الله بن عمر إلى سعيد بن العاصي وهو أمير المدينة ليقطع يده فأبى سعيد أن يقطع يده وقال لا تقطع يد الآبق السارق إذا سرق فقال له عبد الله بن عمر في أي كتاب الله وجدت هذا ثم أمر به عبد الله بن عمر ففقطعت يده * عن مالك عن زريق بن حكيم أنه أخبره أنه أخذ عبدا آبقا قد سرق قال فأشكلك على أمره فكتبت فيه إلى عمر بن عبد العزيز أسأله عن ذلك وهو الوالي يومئذ قال فأخبرته أنني كنت أسمع أن العبد الآبق إذا سرق وهو آبق لم تقطع يده فكتب إلى عمر بن عبد العزيز نقيض كتابي يقول كتب إلى أنك كنت أسمع أن العبد الآبق إذا سرق لم تقطع يده وإن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم فإن بلغت سرقته ربع دينار فصاعدا فاقطع يده * وحدثني عن مالك أنه بلغه أن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعروة بن الزبير كانوا يقولون إذا سرق العبد الآبق إذا سرق لم تقطع يده وإن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم فإن بلغت سرقته ربع دينار فصاعدا فاقطع يده * مالك أنه بلغه أن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعروة بن الزبير كانوا يقولون إذا سرق العبد الآبق ما يجب فيه القطع قطع * قال مالك وذلك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أن العبد الآبق إذا سرق ما يجب فيه القطع قطع * (هذا الباب لم نعتز على شرحه في نسخ الشارح التي بأيدينا هـ)

﴿ ترك الشفاعة للسارق إذا بلغ السلطان ﴾

ص * مالك عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله بن صفوان أن صفوان بن أمية قيل له إنه إن لم يهاجر علك فقدم صفوان بن أمية المدينة فقام في المسجد وتوسد رداءه فجاء سارق فأخذ رداءه فأخذ صفوان السارق فجاء به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر به رسول الله صلى الله عليه

أنه أخذ عبدا آبقا قد سرق قال فأشكلك على أمره فكتبت فيه إلى عمر بن عبد العزيز أسأله عن ذلك وهو الوالي يومئذ قال فأخبرته أنني كنت أسمع أن العبد الآبق إذا سرق وهو آبق لم تقطع يده فكتب إلى عمر بن عبد العزيز نقيض كتابي يقول كتب إلى أنك كنت أسمع أن العبد الآبق إذا سرق لم تقطع يده وإن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم فإن بلغت سرقته ربع دينار فصاعدا فاقطع يده * وحدثني عن مالك أنه بلغه أن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعروة بن الزبير كانوا يقولون إذا سرق العبد الآبق ما يجب فيه القطع قطع * قال مالك وذلك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أن العبد الآبق إذا سرق ما يجب فيه القطع قطع

﴿ ترك الشفاعة للسارق إذا بلغ السلطان ﴾ * وحدثني عن مالك عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله بن صفوان أن صفوان بن أمية قيل له إنه إن لم يهاجر علك فقدم صفوان بن أمية المدينة فقام في المسجد وتوسد رداءه فجاء سارق فأخذ صفوان السارق فجاء به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر به رسول الله صلى الله عليه

وسلم أن تقطع يده فقال له صفوان أني لم أرد هذا يا رسول الله هو عليه صدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل قبل أن تأتيني به * مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن الزبير بن العوام لقي رجلا قد أخذ سارقا وهو يريد أن يذهب به إلى السلطان فشفع له الزبير ليرسله فقال لا حتى أبلغ به إلى السلطان فقال الزبير إذا بلغت به إلى السلطان فلن الله الشافع والمشفع * ثم قوله أن صفوان ابن أمية قيل له انه ان لم يهاجر هلك يحتمل أن يكون قال له ذلك من علم وجوب الهجرة قبل الفتح فاعتقد بقاء حكمه بالمأن أسلم بعد الفتح والهجرة من مكة انما كانت قبل الفتح لانها كانت دار كفر فكان المهاجر يهاجر من دار الكفر إلى دار الاسلام وكان يهاجر ليقوم بنصرة النبي صلى الله عليه وسلم وذلك لا يكون الا بالمقام معه فاما افتتحت مكة وأسلم أهلها وكثرت الاسلام صارت مكة دار اسلام فلم تلزم المهاجرة منها واستغنى النبي صلى الله عليه وسلم عن معه من المسلمين وقدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية وإذا استنفرتم فانفروا

(فصل) وقوله فقدم صفوان بن أمية يريد المدينة مؤديا لما اعتقد وجوبه عليه من فرض الهجرة فنام في المسجد فتوسد رداءه فأخذه سارق وذلك يقضى مع ما روى من أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطعه انه أخذه من حرزه فيحتمل أن يكون وجب فيه القطع لان صاحبه كان معه وحارسا له فكان ذلك بمعنى الحرز له وقد قال ابن القاسم في العتية فيمن سرق من بسط المسجد التي تطرح فيه في رمضان فان كان عنده صاحبه قطع والا فلا وكذلك قال مالك في محارس الاسكندرية يعلق الناس فيها السيوف والمتاع فتسرق ان كان صاحبه معه قطع سارقه قال مالك لان صفوان لم يقيم عن رداءه ولا تركه ويحتمل أن يكون السارق دخل ليلا من غير الباب فسرقة وقد قال مالك في محارس الاسكندرية يعلق الناس فيها السيوف والمتاع فيكتب سارق ولا يدخل من مدخل الناس فيسرق من ذلك انه يقطع وان لم يكن عنده حارس ويحتمل أيضا أن يكون في المسجد بيت نزل فيه صفوان بن أمية فقد قال مالك في المسجد يكون فيه بيت لحصره أو بيت زكاة الفطر أو فيه غير ذلك فن دخل فيه باذن لم يقطع ان سرق منه ومن دخله بغير اذن فسرقة منه مستسرة اقطع اذا خرج به من البيت إلى المسجد (مسئلة) ومن سرق حصر المسجد قال عيسى عن ابن القاسم يقطع وان لم يكن للمسجد باب ومن سرق الأبواب قطع قال أصبغ ويقطع سارق حصر المسجد وقناديله وبلاطه وقال محمد كما لو سرق بابه مستسرا أو خشبة من سقفه أو جوائزه وقال أشهب لا قطع في شيء من حصر المسجد وقناديله وبلاطه وجه القول الأول ان ذلك مستقره فكان حرز له ووجه قول أشهب أنه ثابت فيه وموضع الانتفاع به مع اباحة الوصول اليه فكان ذلك مأخوذا من غير حرز (فرع) فاذا قلنا انه يقطع فقد روى عن ابن القاسم يقطع على الاطلاق وروى عنه ان سرق الحصر نهارا لم يقطع وان سرقها ليلا قطع وقال سحنون ان سرق الحصر وقد خيط بعضها إلى بعض قطع والالم يقطع وقال ابن الماجشون يقطع من سرق حصر المسجد أو قناديله أو بلاطه ليلا أو نهارا وان أخذ في المسجد وحرزها موضعها وكذلك الطنفسة ينسبها الرجل في المسجد لجائسه اذا كانت ترك في ليلا ونهارا وقاله مالك وأما طنافس تحمل وترد فرعانها صاحبها فتركها فلا يقطع في هذه وان كان على المسجد غلق لان الغلق لم يكن من أصلها (مسئلة) ومن سرق من الحمام اذا دخل من بابه لم يقطع الآن يكون عند الباب حارس يحرسه قال ابن حبيب عن أصبغ عن مالك وفي الموازية عن مالك اذا سرق من دخل الحمام من ثياب الناس فان كان معها حارس أو كانت

وسلم ان تقطع يده فقال له صفوان اني لم أرد هذا يا رسول الله هو عليه صدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل قبل أن تأتيني به * مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن الزبير بن العوام لقي رجلا قد أخذ سارقا وهو يريد أن يذهب به إلى السلطان فشفع له الزبير ليرسله فقال لا حتى أبلغ به إلى السلطان فقال الزبير إذا بلغت به إلى السلطان فلن الله الشافع والمشفع

في بيت تخرز فيه بعلق ففيها القطع وأما ما وضع في بعض مجالس الحمام بغير حارس للحمام ولا غلق عليه فلا قطع فيه إلا أن يسرقه من لم يدخل من مدخل الناس وإنما نقب واحتمال فإنه يقطع قال ابن وهب وقاله الأوزاعي * قال مالك وليس ما في الحمام من متاع الناس لا حارس له قطع وليس هو مثل ما يوضع بالأسواق من متاع ويذهب عنه ربه ففي هذا القطع (فرق) والفرق بينهما قال ابن القاسم عن مالك أن سارق الحمام لا يقطع لأنه ربما أخطأ الرجل وربما غفل قال سحنون يريد أنه قال نطنئة ثوبى * وقال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعندى أن الفرق بينهما أن المتاع يقصد وضعه في ذلك الموضع وأحارزه فيه لنفسه فلذلك قصر القطع على من سرقه وإن لم يكن معه أحد (فصل) وقوله فتوسر داءه فسرق وفي الموازية فمين سرق رداءه في المسجد ولم يكن تحت رأسه وكان قريباً منه يقطع أن كان منتبهاً كالنعلين بين يديه وحيث يكونان منه فليل له فده قطع في رداء صفوان وهو نائم فقال ذلك كان تحت رأسه وقال عبد الملك في النعلين وفي ثوب النائم يسرق يريد من تحت رأسه يقطع ففرق بين النائم وغيره فيما لا يكون تحت رأسه وإنما هو بين يديه وعلى حسب ما يكون من يحرسه ويقال أنه بين يديه ومعه وأما ما كان تحت رأسه فيقطع في النائم واليقظان والفرق بينهما أن ما كان تحت رأسه يحرسه غالباً النائم واليقظان لأنه إذا أخذ من تحت رأسه يستيقظ به وأما ما كان بين يديه فلا يحرسه إلا اليقظان وللحارس تأثير في القطع والله أعلم (فصل) وقوله فأخذ صفوان السارق يحتمل أن يكون أخذه في المسجد وروى ابن المواز عن ابن القاسم في زكاة الفطر التي توضع في المسجد من سرق منها لا يقطع إلا أن يكون معها حارس فيقطع وإن لم يخرج من المسجد كما قطع سارق رداء صفوان وقد أخذ في المسجد ولو كانت الفطرة في بيت المسجد لقطع إذا أخرجه من المسجد وروى محمد بن خالد عن ابن القاسم في العتبية فمين جعل ثوبه قريباً منه ثم قام صلى فسرقه سارق أنه يقطع إذا أخذ وقد قبضه قبل أن يتوجه به قال ولو قلت لا يقطع حتى يتوجه به لقلت لا يقطع حتى يخرج من المسجد وقد قال أصبغ في غير رواية ابن حبيب يقطع كان معه حارس أو لم يكن كفناديل المسجد وحصره وقال ابن حبيب ليس ذلك كفناديله وحصره لأن ذلك موضعها ومن مصلحة المسجد وأما الفطرة فليس ذلك موضعها ولا جعلت فيه للمسجد

(فصل) وقول صفوان لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطعه لم أردهنا يا رسول الله هو عليه صدقة يريد أنه لم يرد أن يبلغ به القطع وأنه قد وهبه الثوب ليبين بذلك أنه لم يرد به القطع ويحتمل أن يكون وهبه ذلك لمصلحة أن ذلك يسقط عنه القطع ويحتمل أن يكون اعتقد أن الحق من حقوقه فتصدق به عليه بمعنى أنه أسقطه عنه وذلك كله لا يسقط القطع عن السارق بعد وجوبه عليه سواء وهبه إياه قبل الترافع أو بعده وقال أبو حنيفة يسقط ذلك القطع وفرق قوم بين قبل الترافع وبعده والدليل على ما نقوله قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وحديث صفوان المتقدم ومن جهة القياس أنه انتقل ملك بعد السرقة فلم يؤثر في إسقاط القطع كالأموال وهبه لاجنبي (مسألة) ولو سرق متاعاً وقامت بذلك بينة فقال كنت أودعته عند صاحب المنزل فقد روى عيسى عن ابن القاسم أنه يقطع وأن صدقه صاحب المتاع وقال عيسى أحب إلى أن صدقه أن لا يقطع وجه القول الأول أن القطع قد وجب بسرقة ثبتت فلا يسقط بتملك السارق لما سرق أصل ذلك لو تصدق به عليه ووجه قول عيسى أن إقرار صاحب المتاع معني يثبت به تقدم ملكه فنع ذلك وجوب القطع

أصل ذلك لو قامت بينة بكون المتاع له قال أشهب في قيام البينة وكذلك لو مات صاحب المتاع وورثه السارق فلا يسط عنه القطع قاله أشهب ورواه ابن مريم عن ابن القاسم قال أشهب وكذلك لو ادعى عليه وديعة أو غيرهما فجدده فأخذها من بيته على وجه السرقة فإنه يقطع الآن بيمينه أنه أودعه ذلك وإن لم يشهدوا بملكها وقد روى ابن حبيب عن أصبغ عن مالك في السارق يؤخذ في الليل قبل أخذ متاعا من دار رجل فزعم أنه أرسله فصدقه الرجل قال إن كان يشبه ما قال وله إليه القطع لم يقطع قال أصبغ فعنى قوله يشبه ما قال أن يدخله من مدخله غير مستستر به وفي وقت يجوز أن يرسله فيه فأما أن أخذه مستترا أودخل من غير مدخل أو في حين لا يعرف فليقطع (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فهل أقبل أن تأتيني به يقتضى تجوز ذلك قبل أن يرفع إلى الإمام وامتناعه بعد الاتيان به إليه وإن لوصوله إلى الإمام تأثيرا في المنع من الترك لأقامة الحد قال ابن مريم معناه فهل تركته قبل يقول تشاركوا الحدود فيما بينكم فإذا بلغت إلى فقد وجب الحد وفي الموازنة من رواية عيسى عن ابن القاسم عن مالك لأحب أن يشفع لاحد وقع في حدى من حدود الله تعالى بعد أن يصل إلى الإمام أو الحرس وهم الشرط وأما قبل أن يصل في أيدي هؤلاء فالشفاعة حينئذ للرجل إذا كانت منه فلتة ولم يشهد وأخذه عند الحرس فأما من عرف شره وأذاه للناس قال مالك فأحب إلى أن لا يشفع له

(فصل) وقوله إن الزبير رضى الله عنه لقي رجلا أخذ سارقا وهو يريد أن يذهب به إلى السلطان فشفع له على ما تقدم من جواز الشفاعة لمن وجب عليه الحد قبل أن يبلغ الإمام الذي يقيم الحد لأن ظهور الحدود إلى الإمام يوجب عليه إقامتها فلا تجوز الشفاعة حينئذ ويحتمل أن يكون السارق إنما كان مع رجل أخذه دون حرس ولا شرط لأن الحرس والشرط نائبان عن الإمام فلا تصح الشفاعة في حد ظهر اليهم وقول الزبير رضى الله عنه فإذا بلغ السلطان فلن الله الشافع والمشفع يقتضى أن ذلك محظور عندهم بأثم من فعله من شافع أو مشفع له والله أعلم وأحكم

جامع القطع

ص مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن رجلا من أهل اليمن أقطع اليد والرجل قدم على أبي بكر الصديق فشكا إليه أن عامل اليمن قد ظلمه فكان يصلي من الليل فيقول أبو بكر وأبيك مالك بليل سارق ثم أنهم فقدوا عقدا لأسماء بنت أبي عيسى امرأة أبي بكر الصديق فجعل الرجل يطوف معهم ويقول اللهم عليك بمن بيت أهل هذا البيت الصالح فوجدوا الخلى عند صائغ زعم أن الأقطع جاء به فاعترف به الأقطع أو شهد عليه به فأمر به أبو بكر الصديق فقطعت يده اليسرى وقال أبو بكر والله لداؤوه على نفسه أشد عندى عليه من سرقة ش قوله إن الأقطع الذي زور من اليمن نزل على أبي بكر الصديق رضى الله عنه يحتمل أن يريد به أنه أنزله في موضع يسكنه ويكون فيه بأمره ويحتمل أن يكون أنزله في دار يسكنها أبو بكر في بيت فيها أمان أن يكون البيت الذي يسكنه أبو بكر أو بيت آخر ويحتمل أن يكون أنزله تلك الدار لا يسكنها غير أبي بكر ويحتمل أن يكون يسكنها معه غيره وشكا الأقطع إلى أبي بكر أن عامل اليمن قد ظلمه يحتمل أن يريد في قطعه يده فكان الأقطع يصلي من الليل فيقول أبو بكر لما يرى من صلاته بالليل وأبيك مالك بليل سارق يريد أن ليل السارق إنما هو للنوم المتصل أو المشى والتسبب إلى سرقة أموال الناس وأما الصلاة

جامع القطع

حدثني يحيى عن مالك

عن عبد الرحمن بن القاسم

عن أبيه أن رجلا من أهل

اليمن أقطع اليد والرجل

قدم على أبي بكر الصديق

فشكا إليه أن عامل اليمن

قد ظلمه فكان يصلي من

الليل فيقول أبو بكر

وأبيك مالك بليل سارق

ثم أنهم فقدوا عقدا لأسماء

بنت أبي عيسى امرأة أبي

بكر الصديق فجعل الرجل

يطوف معهم ويقول

اللهم عليك بمن بيت أهل

هذا البيت الصالح فوجدوا

الخلى عند صائغ زعم أن

الأقطع جاء به فاعترف

به الأقطع أو شهد عليه به

فأمر به أبو بكر الصديق

فقطعت يده اليسرى

وقال أبو بكر والله لداؤوه

على نفسه أشد عندى عليه

من سرقة

بالليل فليست من أفعال السارق ويحتمل ان يكون أبو بكر يقول وأيسك على عادة العرب في تخاطبها وتراجعها دون ان يقصده القسم لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله ينهاكم ان تحلفوا بآبائكم

(فصل) وقوله انهم فقدوا عقدا لأسماز وج أبو بكر الصديق فأخذوا يطلبونه ويبحثون عنه وهو يمشي معهم في ذلك ويدعو على من سرقه فيقول اللهم عيسك عن بيت أهل هذا البيت الصالح يريد سرقهم ليلا أو صيرهم في ليلهم الى مثل ذلك الحال من التعب والمشقة ثم ان الخلى وجد عند صائغ زعم أن الاقطع جاء به وهذا لا يوجب على الصائغ قطعاً أو أنكر الاقطع لأنه من وجد عنده متاع وزعم انه له أو انه اشتراه أو وهب له فاستحق منه مستحق زعم انه سرق له فانه لا يخلو ان يكون غير متهم أو متهم فان كان غير متهم فقد قال ابن القاسم فيمن توجده السرقه فيقول ابتغها من السوق ولا يعرف بانعها وهي ذات بال أو لا بال لها أو ادعى المستحق انها أكثر مما وجد معه انها ترد الى من استحقها بالبينه بعد ان يحلف انه ما خرج عن ملكه فان كان من وجدت يده من أهل الصحة خلى سبيله ولا يمين عليه وروى ابن حبيب عن أصبغ انه ان كان من أهل الصلاح والبراءة أدب المدعي وقال مالك لا يؤدب اذا كان ذلك منه طلبا لحقه وان قاله على وجه المشائمه نكل له وفي الموازية عن أشهب لا أدب على المدعي الا انه يتهم انه يريد عيبه وسبه وجه قول ابن القاسم انه قد أضاف اليه السرقة وهو منزه عنها فوجب عليه الادب كما لو قصد شتمه ووجه القول الثاني انه محتاج الى ان يقوم بدعواه فكان له مخرج يصرف عنه الادب كالفاذي لزوجه (مسئلة) وأما ان كان مجهول الحال فظاهر ما في المدونة يقضي انه لا أدب على المدعي عليه وعليه هو اليمين وفي الموازنة ما يقتضي انه يخل سبيله دون يمين وذلك انه قال ان كان متهما موصوفاً بذلك عند وجهين وأحلف وان لم يكن كذلك لم يعرض له وان كان من أهل الصلاح أدب له المدعي والقولان مبنيان على ثبوت يمين التهمة أو نفيها وقد روى ابن حبيب عن مطرف من سرق له متاع فاتهم من جيرانه رجلا غير معروف أو اتهم رجلا غربيا انه يسجن حتى يكشف عن حاله ولا يطاق حبسه لأن النبي صلى الله عليه وسلم حبس رجلا اتهمه المسروق منه بسرقة لغيره وقد صحبه في السفر قال ابن حبيب وقد قاله ابن الماجشون وابن عبد الحكم (مسئلة) واذا كان متهم ما في الموازية عن أشهب يتمن بالسجن والأدب ويجل بالسوط مجردا قال أصبغ لا يعذب وظاهره نفي الضرب وأما الحبس فيحبس بقرار رأي الامام قال مالك ولا يسجن حتى يموت وكتب عمر بن عبد العزيز ان يسجن حتى يموت وبه قال الليث وقال مطرف وابن الماجشون وابن عبد الحكم وأصبغ فيمن سرق له متاع فاتهم رجلا معروفا بذلك وجه القول الاول ان السجن تعزير فيجب ان يكون مصروفا الى اجتهاد الامام ووجه القول الثاني ان السجن انما هو لقبض أذاه عن الناس اذا كان معروفاً بذلك لتكرره منه مع اصراره على الانكار واتلاف أموال الناس فيجب ان يقبض عنهم بالسجن وليس بعض الاوقات بأولى بذلك من بعض مع تساوي حاله فيها (فرع) وهل عليه يمين مع ما تقدم ذكره من الادب والسجن روى ابن حبيب وابن المواز عن أصبغ انه يهدو يسجن ويحلف وروى ابن المواز عن أشهب لا يمين عليه وجه اثبات اليمين عليه ان اليمين تلزمه لما ادعى عليه من حق المال ووجه نفي اليمين ان الدعوى انما تعلقت بالسرقة وقد ثبت بسببها من العقوبة ما ينافي اليمين كما ينافيها القطع في السرقة

(فصل) وقوله فأمر به أبو بكر فقطعت يده اليسرى يحتمل ان يكون قطع يده اليسرى لما كانت

يده اليمنى قد عذمت بقطع عامل اليمن لها في سرقة أو غيرها لأن الشرع قرر أنه إنما تقطع في السرقة
 اليمنى لمن كانت يدها سالمين فمن كانت يمينه ناقصة الأصابع أو أصابعه لم تقطع قاله في الموازية ابن
 القاسم وأشهب قال القاضي أبو محمد لأن بقاء أكثر الأصابع يبقى معه أكثر المنافع وبقاء الأقل
 كبقاء الجميع وذهاب أكثرها يذهب معه أكثر المنافع فكان كذهاب الجميع (مسئلة) وإن
 كانت يده اليمنى شلاء ففي الموازية إن كان الشال يميناً لا يقتص منها ولو أخطأ الذي قطعه فقطعت يده
 اليسرى أو لا فقد قال مالك يجزى ذلك عنه فإن سرق ثانية فقد قال ابن القاسم في المزنية تقطع رجله
 اليمنى وروى يحيى بن يحيى عن ابن نافع تقطع رجله اليسرى واحتج عيسى بقول ابن القاسم أنه لما
 أجزأه قطع اليسرى أول مرة كان ذلك بمنزلة أن يكون القطع تعلق بها أولاً وشرعت المخالفة في المرة
 الثانية فلزم أن تقطع رجله اليمنى واحتج ابن نافع بقوله بأن قطع اليسرى أولاً إنما كان على وجه الخطأ
 فلا ينبغي أن يعتمد موافقة الخطأ في القطع الثاني والله أعلم (مسئلة) وإذا عذمت اليد اليمنى فإن
 عذمت بقطعها في سرقة فإن القطع ينتقل في سرقة ثانية لرجله اليسرى ثم في سرقة ثالثة يسيده
 اليسرى ثم في رابعة برجله اليمنى فإن سرق بعد ذلك عوقب ولا يقتل هذا المشهور وعن مالك
 وأصحابه إلا أبو مصعب قال فإنه يقتل ووجه قول مالك قول الله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا
 أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله فجعل العقوبة على السرقة مخنصة بقطع اليد فلا ينتقل عنه
 إلا بدليل ووجه قول ابن مصعب أن هذه سرقة فتعلق بها قطع عضو كالأولى قال القاضي أبو محمد
 ولا خلاف أنه أول ما يقطع يمينه ثم يسرى رجله وإنما الخلاف في الثالثة فعندنا وعند الشافعي أن
 الحكم في الثالثة والرابعة على ما تقدم وعند أبي حنيفة لا يقطع بعد الثانية ولكن يجلس ويعاقب
 والدليل على ما نقوله أنها لا تقطع في القصاص فجاز أن تقطع في السرقة كاليمنى (مسئلة) وإن
 عذمت يده اليسرى بشلل أو كان خاقاً بغير يمين فقد روى ابن وهب عن مالك ينقل القطع إلى رجله
 اليسرى وبه قال ابن القاسم ثم قال مالك أحكامها ثم قال تقطع يده اليسرى وبه قال ابن القاسم وأشهب
 وأصبغ ووجه القول الأول أن هذا سرق ولا يمين له فوجب أن تقطع رجله اليسرى كما لو قطعت يده
 اليمنى في سرقة ووجه القول الثاني أن هذا قطع تعلق بالسارق أول مرة فوجب أن يتعلق بيده كالأولى
 كانت له يمين (فرع) ولما قطعت يمينه في قصاص فقد قال ابن القاسم إن كانت شلاء قطعت يده
 اليسرى وإن قطعت في قصاص قطعت في السرقة رجله اليسرى وقال أصبغ تقطع يده اليسرى
 في الوجهين فيجوز أن يكون أبو بكر رضي الله عنه إنما قطع يده اليسرى لما لم يثبت عنده أنه
 قطعت يده اليمنى في سرقة قرأ في ذلك رأى من قال من أحكامنا أنها إذا قطعت في غير سرقة تعلق
 قطع السرقة بيسراه (مسئلة) ولو اتبع صاحب السرقة السارق فضرب يده بسيف فقطعت يده في
 الموازية ليس عليه أن أخذ غير ذلك - يداه ليس من شرط القطع أن يأمر بذلك السلطان وإن كان
 ذلك حكمه ومن تعدى عليه قبل ذلك بقطع يده أجزأه عن القطع وعوقب القاطع (مسئلة) ولو قطع
 السارق يمين رجل قبل أن يسرق أو بعد ذلك فإن يمينه تقطع للسرقة ولا قصاص لليمنى عليه ولاديه
 قاله ابن المواز ومعنى ذلك أنه محل لحقين لا محل لهما مع كونه على هذه الصورة غير أنه لم يتعلق أحدهما
 بغيره ولو قطعت يده للسرقة ثم قطعت يمينه لرجل لكانت عليه الدية لأنه يوم قطع يمين الرجل لم تكن
 له يمين بخلاف المسئلة الأولى (مسئلة) ولا يقطع السارق في شدة البرد مما يكون القطع فيه حتماً
 ويقطع في شدة الحر وليس يختلف وإن كان فيه بعض الخوف رواه في الموازية أشهب عن مالك

وقال ابن القاسم أرى أن يؤخر في الحر إذا خيف فيه ما يخاف في شدة البرد وأما المرض المخوف فلا يقطع فيه ولا يجلد لحد ولا لنكال (مسئلة) وحد القطع في اليد الكوع وفي الرجل من مفصل الكعبين ذكره ابن عبد الحكم في مختصره عن مالك وجه ذلك قول الله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبنا نكالاً من الله ومفصل الكوع أول مفصل يقع على ما قطع منه اسم اليد وكذلك مفصل الكعبين هو أول مفصل يستوعب بقطعه ما يقع عليه اسم الرجل والقدم ولما تعلق بالقدم كما تعلق باليد تعنى بأول ما يقع عليه الاسم كاليد (مسئلة) وتقطع يد السارق ثم يحسم موضع القطع بالنار قاله ابن عبد الحكم في مختصره عن مالك ومعنى ذلك أن يحرق بالنار ليقطع جرى الدم لسلاية يادى جريه حتى يثرب فيه موت فاذا أحرقت أفواه العروق رقاً ومنع ذلك جرى الدم ووجه ذلك أنه لا يجب عليه بالسرقه القتل وإنما يجب عليه القطع فيجب أن يدفع عنه ما يفضي الى الزيادة على القطع من الموت أو ذهاب سائر أعضائه والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله فاعترف به الأقطع أو شهد عليه ما اعترافه فيعتدل أن يكون ابتداءً ويحتمل أن يكون بعد تهديد أو تشدد عليه فاما من اعترف بها فقد قال مالك في الموازية من أقر على نفسه بالسرقه على وجه التوبة وهو حر أو عبد فإنه يقطع قاله مالك في الموازية وهذا مبنى على أن التوبة لا تسقط الحدود (فرع) وهله الرجوع بعد الاقرار روى الشيخ أبو القاسم أن رجعا الى شبهة سقط عنه القطع ولزمه الغرم قال مالك في الموازية ما لم يأت من ذلك ما يشبه البينة من ظهور بعض المتاع وخوف من أهل التهم فلا يقبل رجوعه روى ابن القاسم عن مالك في العتية من اعترف بسرقة من غير محنة ولا تزويج لم يقبل (فرع) فاذا قلنا أنه يقبل رجوعه الى شبهة فقد قال الشيخ أبو القاسم أن رجعا الى شبهة وكذب على نفسه ففيه وبيننا واحداهما يسقط القطع والأخرى يلزم القطع وقد تقدم القول بمثل هذا في حد الزنا وإنما يجب عليه الغرم اذا سقط عنه القطع لان الاقرار بالمال لازم ليس للفرار الرجوع عنه (مسئلة) وأما ان اعترف بمحنة فقد روى محمد بن خالد عن ابن القاسم في العتية اذا أقر بها على الضرب وعينها فلا يقطع اذا نزع قال عنه عيسى اذا اعترف به ضرب عشرة أسواط أو حبس ليلة لم يلزمه اقراره كان الوالى عدلاً أو غير عدل وروى بأخطأ العدل روى ابن وهب عن مالك في الموازية اذا أقر في محنته وأخرج المتاع قطع الآن يقول دفعه الى فلان وإنما أقررت للضرب فلا يقطع يريد فيما عين قال وأما اذا لم يعين فلا يقطع بحال وقال أشهب في الموازية اذا أخرج السرقة فاعترف أنها المسروقة فهذا يقطع وإن أقر بعد سبعين وقيد وعين وان نزع لم يقبل قوله وقد روى عن ابن عمر أنه قال في المفرع عنه حاله أنه لا يقطع حتى تبرأ السرقة وقاله يحيى ابن سعيد وربيعة بن أبي عبد الرحمن ص قال مالك الأمر عندنا في الذي يسرق مراراً ثم يستعدي عليه أنه ليس عليه إلا أن تقطع يده لجميع من سرق منه اذا لم يكن أقيم عليه الحد قبل ذلك ثم سرق ما يجب فيه القطع قطع أيضاً ثم قوله في الذي يسرق مراراً ليس عليه الا قطع يده لجميع من سرق منه معناه أنه لا يقطع له الايد واحدة وإن سرق مائة مرة لواحد أو لجماعة قبل أن يقطع فان قطع يده يجزى عن ذلك كله دون زيادة عليه وإن قطعت يده لسرقه شيء واحد أو أشياء كثيرة ثم سرق بعد ذلك فإنه يقطع أيضاً كشارب الخمر يشرب مائة مرة فلا يجلد عليه الا جلد واحد كما لو شرب مرة واحدة ثم ان جلد لشرب مرة أو مراراً فإنه يستأنف حده فيجلد كما جلد أول مرة والله أعلم وأحكم ولو سرق لجماعة فقام عليه واحد منهم فقطع ولا يعلم بغيرهم فقد روى ابن المواز عن

* قال يحيى قال مالك الأمر عندنا في الذي يسرق مراراً ثم يستعدي عليه أنه ليس عليه الآن تقطع يده لجميع من سرق منه اذا لم يكن أقيم عليه الحد قبل ذلك ثم سرق ما يجب فيه القطع قطع أيضاً

مالك ذلك لكل سرقة متقدمة قيم فيها أو لم يقيم ص **ع** مالك ان أبا الزناد أخبره ان عاملا لعمر بن عبد العزيز أخذ ناسا في حراية ولم يقتلوا أحدا فأراد أن يقطع أيديهم أو يقتل فكتب الى عمر بن عبد العزيز في ذلك فكتب اليه عمر بن عبد العزيز لو أخذت بأيسر ذلك **ح** ش قوله ان عاملا لعمر بن عبد العزيز أخذ ناسا في حراية المحارب قال القاضي أبو محمد القاطع للطريق الخيف للسبيل الشاهر للسلح لطلب المال فان أعطى والقاتل عليه كان في المصر أو خارجا عن المصر قال ابن القاسم وأشهب وقد يكون محاربا وان خرج بغير سلاح وفعل فعل المحاربين من التلصص وأخذ المال مكابرة وقد يكون الواحد محارب بغير سلاح وفي العتية والموازبة ان من خرج لقطع السبيل لغير مال فهو محارب مثل أن يهول لأدع هؤلاء يخرجون الى الشام أو الى مصر أو الى مكة فهذا محارب وكذلك كل من حمل السلاح على الناس وأطاقهم لغير عداوة ولا نائرة فهو محارب قاله ابن القاسم ووجه ذلك انه قاطع للسبيل مفسد في الأرض قال الله عز وجل إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا قال ابن القاسم وقتل الغيلة أيضا من المحاربة أن يقتل رجلا أو صبيا فيضدعه حتى يدخله موضعا فيأخذ ماله فهو كالحرابة وكل من قتل أحدا على ماله قل أو كثر فهو محارب فعلى ذلك بحر أو عبيد ومن ضرب رجلا بعصا ليأخذ ماله مات فانه يقتل وان لم يرد قتله لانه من الحرابة ولو لم يكن ليأخذ ماله لكن لعداوة بينهم وشرفه القصاص أو العفو وقاله كله مالك ومن العتية من سماع أشهب عن مالك قين لقي رجلا فاطعمهم السويق فأت بعضهم وأبسط بالباقي فلم يفيقوا الى مثلها فقال ما أردت قتلهم وإنما أردت أخذ ماله منهم وإنما أعطاني السويق رجلا وقال يسكر فقال مالك يقتل قال في كتاب محمد ولو قال لم أرد قتلهم ولا أخذ أموالهم وإنما هو سويق لاشئ فيه الا انهم لما أتوا أخذت أموالهم قال لاشئ عليه غير رد المال قال مالك في الموازبة والمعلن والمستغنى من المحاربين سواء اذا أخذ الأموال والرجال والنساء والأحرار والعبيد والمسلمون وأهل الذمة في ذلك سواء (مسئلة) واذا أخذ السارق المتاع ليلا فطلب رب المال المتاع منه فكابره عليه بالسلاح أو بالسكين أو بالعصا حتى يخرج به أو لم يخرج حتى كثر عليه الناس ففي كتاب ابن سحنون عن أبيه هو محارب وذلك يقتضى انه لا يراعى في الحرابة اخراج المتاع من الخرز ولو أدركه رب المتاع فجاء به اياه حتى أخذه فهو محارب وان حاربته كيفة فعل المختلس فليس بمحارب (مسئلة) ولو لقي رجلا معه طعام فسأله طعاما فأبى عليه فكتفه ونزع منه الطعام ونزع ثوبه فقال هذا يشبه المحارب يريد انه مغالب على أخذ المال مكابرة وصفته صفة المحارب (مسئلة) والمحارب في المصر وغير المصر سواء قاله ابن القاسم وأشهب في كتاب ابن سحنون قال القاضي أبو محمد سواء في الحكم وقال أبو حنيفة لا يكون محاربا الا بقطع في الصحراء والبرية النائية عن البلد وقال عبد الملك بن الماجشون لا يكونون محاربين في القرية الا أن يريدوا بذلك القرية كلها فاما المختفي في القرية لا يؤذى الا الواحد والمستضعف فليس في القرى محاربين والدليل على انه محارب في القرية قوله تعالى إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض وهذا عام في الحضر وغيره والدليل على ذلك من جهة المعنى انه قد يوجد منه اخافة السبيل وقطع الطريق وقتله لأخذ الما فاستحق اسم المحارب وحكمه كالمحارب في الصحراء وان كل فعل يوجب حدا في الصحراء فانه يوجب مثله في الحضر كالسرقة وشرب الخمر والزنى (مسئلة) ويستحق المحارب بأخذ المال اليسير ما يستحقه

* وحدثنى عن مالك ان
أبا الزناد أخبره ان عاملا
لعمر بن عبد العزيز
أخذ ناسا في حراية ولم
يقتلوا أحدا فأراد أن
يقطع أيديهم أو يقتل
فكتب الى عمر بن عبد
العزيز في ذلك فكتب
اليه عمر بن عبد العزيز
لو أخذت بأيسر ذلك

بأخذ الكثير (مسألة) قال ابن المواز لم يختلف مالك وأصحابه في إجازة قتل المحاربين وإن من
 قتل في ذلك خير قتيل قال مالك ويناشده الله ثلاثاً فإن عاجله قتله وقال عبد الملك لا يدعو له وليبادر
 إلى قتله ووجه قول مالك أنه يوعظ ويذكر فعسى أن يتوب وينصرف عما هو عليه فيكون ذلك
 أولى من معاجلته بالمقاتلة التي ربما أدت إلى قتل أحد هماور بما غلب المحارب فاستأصل النفس والمال
 وجه قول عبد الملك أنه قد استحق حكم الحراية بخروجه فالصواب إذا وثق بالظهور عليه أن يعاجل
 مدافعة والقتل له ما لم ينظر فيه قال محمد بن ظفر بن طغرية فلا يل قتله وليدفعه إلى الامام إلا أن يخاف أن لا يقيم
 عليه الحكم قليل هو من ذلك ما كان يليه الامام (مسألة) فإن طلب اللص الشيء اليسير من المال
 كالاطعام والثوب وما خف قال مالك يعطاه ولا يقاتل وقال سحنون في العتية وغيرها لا يعطى
 شيئاً وإن قتل وليقاتل لأنه أقطع لطمعهم وقال عبد الملك لا يعطى اللصوص شيئاً طلبوه وإن قتل وهذا
 في العدد المتناصف لهم والراجح لقتلهم وأما من يثق أنه لا قوة له بهم ولا عدة ولا مناصفة فهو كالأسير
 وعسى أن يعتذر فيما يعطيهم إن شاء الله تعالى (مسألة) ويقا تل اللصوص إذا أبوا إلا القتال أو
 يطلبوا ما لا يجب أن يعطوه قال مالك وابن القاسم وأشهب جهادهم جهاد وقال عنه أشهب من أفضل
 الجهاد وأعظمه أجراً قال مالك في أعراب قطعوا الطريق جهادهم أحب إلى من جهاد الروم وقد قال
 النبي صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد وإذا قتل دون ماله ومال المسلمين فهو أعظم لأجره
 (مسألة) ولا يجوز أن يؤمن المحارب إذا طلب الأمن بخلاف المشرك إذا أمنت على حاله وبسببه
 أموال الناس ولا يجوز للأمام أن يؤمن المحارب وينزله على ذلك ولا أمان له على ذلك لأنه في سلطانك
 وعلى دينك وإنما امتنع لعزلة الدين ولا ملة رواه ابن سحنون عن عبد الملك (مسألة) وإذا امتنع
 المحارب بنفسه حتى أعطى الأمان فأخذ على ذلك قال ابن المواز قد اختلف فيه فقيل يتم له ذلك وقيل
 له ليس ذلك ويؤخذ بحق الله تعالى وقوله أصبح سواء امتنع في حصن أو مركب أو فرس سواء أمنت
 السلطان أو غيره قال لأنه حق لله تعالى لا يزا إلا بالتوبة قبل أن يقدر عليه ووجه القول الأول
 بتجوز الأمان له أنه فاسق ممنوع فاذا عاهد لزم الأمان كالكافر والفرق بينهما على قول أصبح
 ما تقدم من قول عبد الملك (مسألة) ولو ارتد المحارب ولحق بدار الحرب فمات لتناصهم فاسر استتابه
 الامام فإن تاب سقط عنه القتل بالردة وأخذ بأحكام الحراية قبل الردة في حق الله وحقوق المسلمين
 ولا يزال عنه ذلك رده وإن لم يتب قتل على الردة والحراية قاله سحنون عن عبد الملك ورواه عن
 ابن شهاب وربيعة وأبي الزناد ووجه ذلك أن الردة لا تسقط حقوق المسلمين الثابتة عليه قبل رده كما
 لو دأب أو غصب أموال الناس ثم ارتد لما سقط عنه برده شيء من ذلك فاما حقوق الله تعالى فاذا
 تعلقت بحقوق الأديين لم تسقط بالردة وإنما يسقط منها ما لا تعلو له بالأديين كالصوم والصلاة
 والحج والله أعلم (مسألة) ولو فر المحارب فدخل حصان من حصون الروم فحاصره المسلمون
 فزّل أهله بهد ونزل المحارب بأمان أمنت أمير السرية قال سحنون لأمان له ولا يزال حكم الحراية
 عنه جهل من أمنت وقد ظفر قبل التوبة ووجه ذلك أن حقوق الناس قد تعلقت به من قصاص
 واتلاف أموال الناس فلا يجوز أن يعاهد على إسقاطها ولو عهد على ذلك لم يصح إسقاط الامام لها
 عنه أصل ذلك الناصب والقاتل بغير المحارب والله أعلم وأحكم (مسألة) وإذا فر اللصوص
 فقدر وى أصبح عن ابن القاسم إن كان قتل أحداً فليتبّع وإن لم يكن قتل أحداً فأحب أن يتبع
 ولا يقتل وقال سحنون يتبعون ولو بلغوا برك الغما وروى عنه أنه يتبع منهزمهم ويقتلون

مقبلين ومدبرين ومنهزمين وليس هروهم توبة وأما التذفيف على جريحهم فان لم يستحق هزيمتهم وخيف كرتهم ذفف على جريحهم وان استحققت الهزيمة فجر يحجم أسير والحكم فيه الى الامام وفي الموازية قال ابن القاسم لا يحجز على جريحهم ولم يره سحنون (مسئلة) واذا أخذ الموص قبل التوبة لم يمتهم الحد وهو القتل والصلب أو قطع اليد والرجل من خلاف والنقي والجبس والأصل في ذلك قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض قال ابن المواز وابن سحنون عن مالك ان ذلك على التخيير وقال أبو حنيفة والشافعي حدم على الترتيب فلا يقتل من لم يقتل ولا يصلب ولا يقطع فان قتل ولم يأخذ مالا قتل فقط ولم يصلب ولم يقطع وان أخذ المال ولم يقتل قطع وان قتل وأخذ المال قال أبو حنيفة الامام مخير ان شاء جمع القتل والقطع وان شاء جمع القتل والصلب ثم قتل بعد الصلب وقال الشافعي يقتلهم حتى يصلبهم والدليل على ما نقوله قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ولفظة أو ظاهرها التخيير ولم يشترط أن يكونوا قتلوا (مسئلة) اذا ثبت انه على التخيير فانه تخيير متعلق باجتهاد الامام ومصر وفي الى نظره ومشورة الفقهاء بما يراه اتم للصحة وأذب عن الفساد قاله مالك في الموازية وليس ذلك على هوى الامام ولكن على الاجتهاد يريد بقدر ما خبره فاذا ثبت انه على الاجتهاد فان للامام أن يقتل المحارب وان لم يقتل ولا أخملا ولا يخلو من أحد أمرين اما أن يكون طال أمره وأخاف السبيل أو أخذ بمحضرة خروجه فان كان طال أمره وأخاف السبيل ولم يقتل ولا أخذ مالا فقد قال محمد هو مخير في قتله أو صلبه أو قطعه من خلاف أو ضر به ونفيه وذلك بقدر ذنبه وروى ابن القاسم عن مالك هو مخير في ذلك اذا أخذ بمحضرة ذلك أو بعد طول زمان قال أشهب في الذي أخذ بمحضرة ذلك ولم يقتل ولم يأخذ المال فهذا الذي قال فيه مالك لو أخذ فيه بأيسر ذلك قال عنه ابن القاسم أحب الى أن يعجل وينقي ويجبس حيث نفي اليه قال أشهب فان رأى الامام أن يقتله أو يقطعه من خلاف فذلك له على الاجتهاد فيه فيقتضي هذا انه على التخيير بشرط الاجتهاد ومعنى ذلك أن يكون مصر وفالي نظر الامام فأداه اليه اجتهاده كان له انفاذه وما قاله مالك من اختياره لكل جنانية نوعا من العقوبة على ما ذكرناه وبذكر بعدهنا فانما هو على وجهين وجه الاجتهاد والارشاد الى الصواب فيه والله أعلم وأحكم والذي طال أمره وأخاف السبيل وشهرذ كرهه الا انه لم يقتل ولم يأخذ مالا فقد تقدم فيه قول مالك ومحمد (مسئلة) وأما ان طال أمره وأخذ المال ولم يقتل فقد قال مالك وابن القاسم في الموازية يقتل ولا يحتار الامام فيه غير القتل قال أشهب هو مخير في قتله أو صلبه أو قطعه من خلاف وروى ابن حبيب عن مالك اذا أخاف السبيل وأعظم الفساد وأخذ الأموال ولم يقتل أحد فليقتله الامام اذا ظهر عليه قال وهو مخير بين القتل والصلب أو قطع الخلاف أو النقي

(فصل) وقوله ان عاملا لعمر بن عبد العزيز أخذ ناسا في حراية فأراد أن يقطع أيديهم أو يقتل فكتب اليه عمر بن عبد العزيز لو أخذت بأيسر ذلك وهذا يقتضي ان العامل رأى قتلهم أو قطع أيديهم ولا يعلم ما بلغت حرايتهم وكتب اليه عمر بن عبد العزيز لو أخذت بأيسر ذلك على سبيل الخفض والنبذ لا على سبيل الانكار ويحتمل أن يكون عمر بن عبد العزيز قال لو أخذت بأيسر ذلك وقد علم انهم أخذوا باثر خروجه قبل أن يخففوا سبيلا أو يقتلوا أحدا أو يأخذوا مالا وقد روى ابن

المواز عن مالك انه قال فممن هذه صفته لو أخذ فيهم بالأيسر قال ابن القاسم وهو الجلس والنفى وقد تقدم من قول أشهب انه قال الامام مخير ويتمضي من قول عمر أن للحاكم أن يحكم باجتهاده وان رأى خلاف رأى الامام اذا كان مما يسرع فيه الاجتهاد وقال به العلماء ولو كان ممن لا يجوز له ذلك ولزم العامل أن لا ينفذ الارأى الامام لقدم عليه في ذلك اذا رآه الأفضل ويحتمل أن يكون العامل شاوره في ذلك بعد ان ظهر له فيه اعتقاد صحته من قتل أو قطع وأعلم عمر بما ظهر اليه يعلم بذلك موافقته له أو ليظهر اليه عمر بن عبد العزيز في الحكم الذي يختاره دليل على الرجوع اليه والعمل بمقتضاه وبه قال أصحابنا في مسألة الحكمين ان لهما أن يحكما بما إذا هما اجتهدا هما اليه وان كان ذلك مخالفا لرأى من أرسلهما (مسئلة) اذا ثبت ذلك فالقتل الذي ذكره الله في الآية واختار مالك فممن طالت اخافته السبيل وأخذ المال ولم يقتل ولم يأخذ مالا أن يقتل فقط ولا يزداد على ذلك قال محمد ولا يجلب السبيل قبل القتل قال أشهب في كتاب ابن سحنون ولا ترفع يده ولا رجليه مع القتل (مسئلة) وأما الصلب فهو الربط على الجذوع قال الله تعالى ولأصلبكم في جذوع النخل قال محمد قول الله تعالى أو يصلبوا أي يصلبه ثم يقتله مصلوبا بطعنته قاله ابن القاسم ورواه ابن حبيب عن مالك وقال أشهب انه يقتله ثم يصلبه وله أن يصلبه ثم يقتله مصلوبا وجه قول ابن القاسم وهو الظاهر من قول مالك وهو الذي يرويه العراقيون من أصحابنا خلافا للشافعي في قوله يقتل بالأرض ثم يصلب ان التغليب بالقتل لا تأثير له في نفس المحارب ولا غيره وانما التغليب بما يفعل به حين الموت من الصلب والتشنيع ووجه قول أشهب ان القتل في الحدود يمنع ما قبله من حقوق الله تعالى ولذلك لا يقطع ولا يضرب قبل القتل ثم يقتل فلما امتنع التغليب بالضرب قبل القتل وورد به النص وجب أن يكون بعد القتل (فرع) ولو حبسه الامام ليصلبه فأتى السجن فانه لا يصلب ولو قتله أحد في السجن أو قتله الامام فليصلبه ووجه ذلك انه اذا مات حثف أنفه فقد فأتى العقوبة فيه فلا معنى لصلبه لانه انما هو صفة من صفات القتل أو تشنيع للقتل بعد وقوعه فاذا مات القتل بالموت بسطة صفته وتوابعه وانما يصلب ليظهر قتله وليبقى فينظر اليه فيزدجر به واذا مات فلا معنى لصلبه ليبقى على هذه الحال لانها حال كل نفس وأما اذا قتل في السجن فقد وجب القتل فثبت توابعه (فرع) واختاف أصحابنا في بقاءه على الجذع فقال أصبغ لا بأس أن يحل لمن أراد من أهله أو غيرهم انزاله فيصلى عليه ويدفن وروى ابن سحنون عن أبيه اذا صلب وقتل نزل تلك الساعة يدفع الى وليه يدفنه ويصلى عليه وقال ابن الماجشون من رواية ابن حبيب عنه لا يمكن منه أهله ولا غيرهم حتى تقضى الخشبة وتأكله الكلاب وجه القول الأول انه ميت على الاسلام قتل في عقوبة فثبت له حكم الصلاة عليه والدفن كسائر من قتل في حد ووجه قول ابن الماجشون انه انما صلب لتشنيع أمره ويبقى معنى الازدجار به وذلك ينافي انزاله (فرع) فاذا انزلنا نزل فقد قال سحنون ينزل فيغسله أهله ويكفن ويصلى عليه ثم ان رأى اعادته الى الخشبة فعل وروى ابن سحنون أنه قال ذلك لمن سأله من الأندلس قال وأما الذي قال لي أنا فلا يعاد الى الخشبة ولا يترك عليها بعد القتل ولكن ينزل ويدفع الى أهله فعنى القول الأول انه يبقى على الخشبة ليبقى وجه الازدجار به وعلى القول الثاني انه يقتل بعد الصلب لتشنيع صفة قتله خاصة وليس الصلب لبقاء حاله (مسئلة) واذا رأى الامام قطعه فانه يقطع يده ورجله من خلاف والأصل في ذلك قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو

ينفوا من الأرض وذلك أن تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى ولو كان أقطع اليمنى أو كانت يده اليمنى
 شلاء فقد قال أشهب تقطع يده اليسرى ورجله اليسرى وقال ابن القاسم تقطع يده اليسرى
 ورجله اليمنى ووجه قول أشهب أن المقطع أول مرة متعلق بيده اليمنى والرجل اليسرى فإذا منع
 من قطع اليد اليمنى مانع أنه قبل القطع إلى اليد اليسرى وبقي المقطع في الرجل اليسرى على ما كان
 فإنه لم يمنع منه مانع ووجه قول ابن القاسم أن الخلاف مشروع في قطع اليد والرجل بنص القرآن
 قال الله تعالى أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف فإذا تعذر ذلك بقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى
 وانتقل إلى اليسرى وجب أن ينتقل قطع الرجل إلى اليمنى وبذلك يوجد الخلاف قال محمد ولا يجلد
 مع القطع من خلاف والله أعلم وأحكم (فرع) والمقطوع في اليدين من الكوع وراه أشهب عن
 مالك في العتبية ولذلك يقول الله تعالى أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وقال في السرقة والسارق
 والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا سكرًا من الله فكان القطع في الحرابة كالقطع في
 السرقة إلا أن المحارب يقطع في سير ما يأخذه وكثيره ولا يعتبر فيه نصاب والسرقة تعتبر فيها النصاب
 لأن آياتها مخصوصة بالسنة والله أعلم وقال أشهب لا يقطع فيما دون النصاب ودليلنا من جهة المعنى
 أن ما لا يعتبر فيه الحرز لا يعتبر فيه النصاب كاسقاط العدالة (مسألة) وأما النفي فقد قال ابن
 القاسم في قول مالك يؤخذ بأيسر ذلك وهو الجلد والنفي قال القاضي أبو محمد النفي المراد به في آية
 المحاربين هو إخراجهم من البلد الذي كانوا فيه إلى غيره وجسدهم فيه وقال أشهب وإن جلدته مع النفي
 لضعيف وإنما استحسنه لما خفف عنه من غيره ولو قاله قاتل لم أعبه قال ابن القاسم عن مالك ينفي
 ويحبس حيث ينفي إليه حتى تظهر توبته قال أصبغ يكتب إلى عامل البلد الذي نفي إليه بذلك قال
 ابن القاسم عن مالك وليس لجلده حد الاجتهاد إلا ما فيه وقال مطرف عن مالك إذا استحق عنده
 النفي فليضربه ويسجنه ببلده حتى تظهر توبته فذلك عندنا نفي وتغريب وبه قال أبو حنيفة وقال ابن
 الماسكون ليس عندنا النفي الذي ذكره الله عز وجل أن ينفي من قرية إلى قرية يسجن بها وإنما
 يقول الله تعالى أو ينفوا من الأرض معناه أن يطلبوا فاختفون وأتم طلبهم لتقام عليهم العقوبة
 فإذا ظفر بهم فلا بد من إحدى ثلاث عقوبات القتل والصلب أو القطع وهو في ذلك غير قال وهكذا
 قال مالك والمغيرة وابن دينار قال ابن حبيب وقاله أشهب وبه أقول قال القاضي أبو محمد وبه قال
 الشافعي وجه القول الأول أنه نفي وجلد أقيم مقام القتل فكان نفيًا وتغريبًا إلى بلد آخر كتغريب
 الزاني (فرع) إذا ثبت حكم النفي على قول ابن القاسم وغيره من العلماء فاعلم أن ذلك يختص بالأحرار
 وأما العبيد قال ابن القاسم وأشهب في كتاب ابن معنون لا نفي على العبيد ووجه ذلك اعتبارا
 بالزنى وقال ربيعة لا ينفي المسلم المحارب من بلد إلى أرض العدو ولكن يسجن في أرض الأرية
 (فصل) إذا أخذ المحارب قبل أن يتوب فقد قال مالك أن لا عفو فيه لا مام ولا ولي قتيل ولا ربح متاع
 وهو حذو الله تعالى لا شفاعة فيه (مسألة) وإذا رأى العاصي في محارب أن يسلمه إلى أولياء من قتل
 ففجوا عنه فأما ابن القاسم فقال هو حكم قد نفي لا ينقض للاختلاف فيه وبه قال معنون وقال
 أشهب ينقض ويقتل ولا خلاف أنه لا عفو فيه وبه قال ابن الماسكون قال الشيخ أبو محمد في النواذر
 يريد أشهب أن الشاذ لا يعد خلافاً وإذا قتل واحداً من اللصوص قتيلاً قال ابن القاسم فداست وجب
 جميعهم القتل ولو كانوا مائة ألف وذكر القاضي أبو محمد هذه المسئلة فقال إذا قتل أحدهم وكان
 سائرهم رداً وأعوانا لم يباشروا القتل فإن جميعهم يقتلون خلافاً للشافعي في قوله لا يقتل إلا القاتل

والدليل على ما نقوله أن من حضر الواقعة يشارك في الغنمة وإن لم يباشر القتل فكذلك هذا (مسئلة) لا يراعى في القتل بالحرابة تكافؤ الدماء فيقتل المسلم بالذمي والحر بالعبد وقال الشافعي في أحد أقواله لا يقتل إلا من يكافئه والدليل على ما نقوله قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ومن جهة المعنى أن هذا قتل لا يسقط بالعفو فلم يسقط بعدم التكافؤ أصل ذلك القتل بالردة قال القاضي أبو محمد ولأنه ليس يقتل قصاص وإنما هو حق لله تعالى وهذا يحتاج إلى تأمل لأن قتل الحرابة للإمام تركه إذا رأى غير أهمل ولا يجوز له ترك القتل إذا كان قد قتل وإنما معناه أنه حق للآدميين فقط بحق الله تعالى لأنه قتل على وجه الحرابة فلم يجز لأحد العفو عنه والله أعلم وأحكم (فصل) وإذا ناب المحارب قبل أن يقدر عليه قال ابن الماجشون الذي يستعبه مالك في توبة المحارب مارواه ابن وهب وابن عبد الحكم أن يأتي للسلطان وإن أظهر توبته عند جيرانه وأخلد إلى المساجد حتى يعرف ذلك منه فجاءت أيضا قال أصبغ وكذلك إن قعد في بيته وعرف أن ذلك منه ترك معروف بن يوبح به وبالتوبة جازله ذلك وقال عبد الملك بن الماجشون إن لم تكن توبته إلا إتيانه السلطان وقوله جئتك تائباً لم ينفعه ذلك حتى يظهر توبته قبل مجيئه لقول الله تعالى إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم يبدأ هذا فقد قدر عليه قبل أن يظهر توبته ووجه قول مالك أن إتيانه السلطان على وجه التوبة والاستسلام والالتقاء للحق هو نفس التوبة لأن المراد من قوله تعالى إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم إظهار التوبة واعتقادها بالقلب فلا طريق لنا إلى معرفتها وإذا أتى المحارب السلطان على هذا الوجه فقد أظهر التوبة قبل أن يقدر عليه والله أعلم وأحكم (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن توبة المحارب قبل أن يقدر عليه تسقط عنه ما كان لله عز وجل من حد الحرابة ويتبع بحقوق الآدميين بحسب ما لو فعلها بغير حرابة فإن قتل في حرابته قتل به قتل قصاص فاعتبرت المكافأة فلا يقتل الحر المسلم بعبد ولا بذمي وعليه دية النصراني وقيمة العبد في ماله ويقتل بالحر المسلم إن شاء ذلك أولياء المقتول ويجوز عفوهم وإذا سقط عنه القتل لعدم مكافأة أوله عفو ضرب مائة سوط ويسجن سنة حكاه ابن المواز ووجه ذلك ما قدمناه من أن حقوق الباري قد سقطت عنه بالتوبة وبقيت حقوق الآدميين فاعتبر فيها ما يعتبر في حقوقهم إذا تجردت وقدر في العتية عبد الملك بن الحسن عن أشهب إذا ناب المحارب وقد كان زني أو سرق في حرابته لم يوضع ذلك عنه لأنه إذا سقط عنه حد الحرابة خاصة دون سائر الحدود والله أعلم وأحكم (مسئلة) وإذا قتل أحد المتحاربين في الموازية عن مالك وابن القاسم وأشهب إذا ولي أحد المتحاربين قتل رجل ممن قطعوا عليه ولم يعاونه أحد من أصحابه قتلوا أجمعين ولا عفو فيهم لإمام ولا لولي قال ابن القاسم ولولا بواكلهم فإن لولي قتلهم أجمعين ولم يقتل من شأوا والعفو ممن شأوا على دية أو دون دية وقال أشهب إن تابوا قبل القدرة عليهم سقط عنهم حد الحرابة ولم يقتل منهم إلا من ولي القتل أو أعان عليه أو أمسكه لمن يعلم أنه يريد قتله ولا يقتل الآخرون ويضرب كل واحد منهم مائة ويسجن عاما (مسئلة) وإذا أخذ المتحاربون مالا فقدروا عليه قبل التوبة فقد قال مالك وابن القاسم وأشهب في الموازية إن أخذ المال أحدهم فقدروا عليه قبل التوبة وقبل القدرة على غيره فإنه يلزم غرم جميع ذلك المال أخذ من ذلك حصته ولم يأخذ ولو تاب أحدهم وقد أقيموا المال فإن هذا التائب يغرم جميع المال لأن الذي أخذ المال إنما قوى بهم وقال محمد بن عبد الحكم لا يري على كل واحد منهم إلا ما أخذ فعلى هذا سلم أشهب في المال وفرق بينه وبين القتل وسوى بينهما ابن القاسم في

ان كل واحد منهم يؤخذ بما جنى أصحابه (مسئلة) واذا أقيم على المحارب حدا الحراية فقتل أو قطع
أونفى لم يتبع بشئ مما جناه في عدمه وان أيسر بعد ذلك واذا تاب قبل ان يقدر عليه اتبع في عدمه
بأموال الناس كالسارق ويقطع في السرقة قاله مالك وابن القاسم وأشهب والله أعلم وأحكم
(فصل) وتقبل شهادة الذين قطع عليهم الطريق على اللصوص أنهم قطعوا عليهم الطريق قاله في
الموازية مالك وابن القاسم وأشهب قالوا لأنه حدى من حدود الله تعالى وتقبل شهادة بعضهم على بعض
بما أخذهم ولا تقبل شهادته لنفسه ولا لابنه وتقبل شهادته ان هذا قتل ابنه لأنه يقتل بالحراية
لألقاص اذ لا عفو فيه ولو شهد عليه بذلك بعد ان تاب لم تقبل شهادته لأن الحق له في العفو
والقصاص قال سحنون لأن المحارب بين انما يقطعون بالمفاوز حيث لا بينة الا من قطعوا عليه ويقضى
على المحارب بين برد ما أخذوا وان كانوا أملياء قال وذلك اذا كانوا عدا ولا فان كانوا عبيدا أو نصارى أو
غير عدول لم يقبلوا ولكن اذا استفاض ذلك من الذكرو كثرة القول أدبهم الامام وينفهم (مسئلة)
قال سحنون في كتاب ابنه اذ بلغ من شهرة المحارب باسمه مائتا كد توارثه فأتى من يشهد ان هذا فلان
وقالوا لم نشهد قطعه للطريق أو قطعه على الناس وأخذنا أموالهم الا اننا نعرفه بعينه وقد استغاض عندنا
واشتهر قطعه للطريق أو قطعه للناس أو أخذنا أموالهم وما شهر به من القتل وأخذنا أموال الناس
والفساد قال فان الامام يقتله بهذه الشهرة وهذا أكثر من شاهدين على العيان أرايت دبوطا
أحتاج الى من يشهد انه عاينه يقطع ويقتل (مسئلة) وما وجدنا يدى اللصوص فادعوا انه مال
لم فقد قال أشهب هو لم وان كثر حتى يقيم مدعوه البينة وأما اذا أفروا انه مما أخذوه بالحراية
فيقبل في ذلك شهادة الرفقة أهل بعضهم لبعض ولا يجوز لنفسه ومن ادعى شيئا ولم تكن له بينة فقد
قال مالك في الموازية وكتاب ابن سحنون يدفع اليه بعد الاستيلاء وبعد ان يفشو ذلك ولا يطول جدا
بعد ان يحلف مدعوه ويضمنوا ذلك ولا يطلب منهم حلاء (مسئلة) ولو ادعاه زجلان ولا بينة لهما
حلفا وكان بينهما ما ومن نكل منه ما فهو لصاحبه ان حلف فان نكل لم يكن لواحد منهما ما قاله أشهب
في الموازية قال محمد وذلك ان اليمين ههنا لا بد منها للسلطان والله أعلم وأحكم

﴿ ما جاء في الذي يسرق أمتعة الناس ﴾

ص قال يحيى وسمعت مالكا يقول الأمر عندنا في الذي يسرق أمتعة الناس التي تكون
موضوعة بالاسواق ومحركة قدأرزها أهلها في أوعيتهم وضموا بعضها الى بعض انه من سرق من ذلك
شيئا من حرزه تبلغ قيمته ما يجب فيه القطع فان عليه القطع سواء كان صاحب المتاع عند متاعه أو لم
يكن ليلا كان ذلك أونهارا ﴿ش قوله في الذي يسرق أمتعة الناس موضوعة بالاسواق محركة انها
وضعت في السوق على وجه الاحراز لها على ما يفعله من يقصد السوق فينزل فيه من غير حانوت فيضع
متاعه في موضع يتخذه لنفسه موضعا وحرزا لمتاعه يضعه فيه للبيع وقد قال مالك في الموازية ما وضع
في السوق للبيع من متاع وان كان على قارعة الطريق من غير حانوت ولا تحصين فانه يقطع من
سرق منه ووجه ذلك ان هذا موضع أحرز فيه متاعه كالحانوت (مسئلة) وكذلك الشاة توقف
بالسوق للبيع فانه يقطع من سرقها وان لم تكن مربوطة قاله مالك في الموازية قال ابن القاسم
وأشهب وكذلك البعير يعقله صاحبه في السوق ليصهل عليه قال مالك وكذلك الابل المناخة بموضع
يرتاد فيه الكراء قد عرف لذلك ووجه ذلك ان موقف الشاة للتسويق حرز لها ولذلك وقفت به

﴿ ما جاء في الذي يسرق

أمتعة الناس ﴾

قال يحيى وسمعت مالكا

يقول الأمر عندنا في الذي

يسرق أمتعة الناس التي

تكون موضوعة

بالاسواق محركة قدأرزها

أهلها في أوعيتهم وضموا

بعضها على بعض انه من

سرق من ذلك شيئا من

حرزه تبلغ قيمته ما يجب

فيه القطع فان عليه القطع

سواء كان صاحب المتاع

عند متاعه أو لم يكن ليلا

كان ذلك أونهارا

وكذلك مناخ البعير حرز له فن أخرجه عنه على وجه السرقة له حكم السارق (مسئلة) والغسل
يفصل الثياب فينشرها على الشجر فيسرق منها أو يسرق ما على جبال الصباغين من الثياب
المنشورة في الطريق روى في الموازية ابن القاسم وابن عبد الحكم عن مالك لا قطع في شيء من ذلك
وروى عن مالك القطع فيها وروى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون وأصبغ فيمن سرق
جبال الغسل أو سرق للغسل ثيابا يقطع وجه القول الأول ما احتج به من ذلك أنه موضع لا توضع
فيه على وجه الحفظ لها وإنما توضع فيه على وجه الاصلاح مع كونه مباحا في الاصل فكان بمنزلة
الماشية في المرعى لا قطع على من سرقها ويقطع من سرقها من حرزها ووجه القول الثاني أنها
موضوعة فيه على وجه الحفظ وليس ما قدم من تخفيفها بما دع من ان يكون ذلك حرزا لها كالثياب
التي توضع في السوق للبيع فليس ذلك بما دع من ان يكون ذلك الموضع حرزا لها والله أعلم
(فصل) وقوله كان صاحب المتاع عنده أو لم يكن يقتضى ان ذلك حرز له بانفراده ومن الموضع
مالا يكون حرزا الا بشهادة صاحب المتاع أو قربه منه وقد تقدم بعض ذلك ومضى ذلك ان
ما اتخذ صاحبه مستقرا فانه يكون حرزا وان غاب صاحبه عنه وما لم يتخذ منزلا ولا قرارا وإنما توضع
فيه ما نقل عليه من أسبابه لذهابها الى موضع أو محاولة أمر حتى تفرغ فإخذه أو وضعه من يده الى
أن يقوم فيه فانه لا يكون حرزا الا مع كونه معه وحفظه له هو أو غيره فان عدم ذلك لم يكن
حرزا وقد غل مالك في العتية والموازية في مطامير بالفلاة يحرز فيها الطعام وتسمى حتى لا تعرف
فهذا لا يقطع من سرقه ولو كان المطمر بيتا معروفا بخصرة أهله قطع من سرق منه ووجه ذلك
ان الذي أخفى مكانه لم يجعله حرزا ولا اعتمد على ذلك وإنما اعتمد على اخفائه وسره والذي ترك
ظاهرا وكان يقرب منزله إنما اعتمد في حفظه طعامه على موضعه مع قربه من مراعاته ثبت له حكم
الحرز (مسئلة) ومن طرح ثوبا بالمحراء وذهب لحاجته فسرق قال كان منزلا يترزله قطع سارقه
والا لم يقطع رواه ابن المواز عن ابن القاسم وقال أشهب ان طرحه بموضع ضيعة فلا قطع فيه وان
طرحه بقرب منه أو من خبائه أو من خبائه أصحابه لقطع من سرقه من غير أهل الخباء ومعنى ذلك أنه
انما طرحه بالفلاة ولم يجعل ذلك منزلا له لم يعتمد على الموضع في حفظه ولا ثبت للموضع حكم الحرز
وان نزل بموضع اتخذ محللا ثبت له حكم الحرز لانه قد اعتمد فيه على حفظ أسبابه وكذلك ان وضعه
بقربه أو بقرب خبائه أو بقرب خباء غيره وقد اعتمد في حفظه على موضعه وجعله حرزا له لم يكن
من مراعاته ولم راعاه أهل الخباء به من سرقه من لا يشاركه في موضعه ثبت في حقه القطع (مسئلة)
ولو كان صبي على دابة عند باب المسجد فسرق رجل ركابا سرجها فقدرى أشهب عن مالك
في العتية والموازية ان لم يكن الصبي نائما وكان مستيقظا فعلى سائرهما القطع وان كان نائما فيشبه أن
لا قطع عليه وقال أشهب ان كان نائما فلا قطع على السارق ومعنى ذلك ان الموضع لم ينزله صاحب
الدابة فليس يحرز بنفسه وإنما يكون حرزا يحفظ الصبي مادام يقظا فاذا نام مع كونه صبيزا عن
الموضع حكم الحرز وقال ابن حبيب عن أصبغ فيمن نزل عن دابته وتركها ترى فسرق رجل
سرجها من عليها فلا قطع عليه كن سرق شيئا كان مع صبي لا يدفع عن نفسه وروى ابن المواز عن
أصبغ عن ابن القاسم فيمن سرق قرطمان اذن صبي أو سوارا عليه ومعه فاما الصغير الذي لا يعقل
ولا يحرز ما عليه فان كان معه أحد يحفظه قطع السارق وان لم يكن معه أحد يجنده أو يصحبه فلا قطع
على السارق الا أن يكون الصبي في حرز فيقطع سارق ما عليه وان كان الصبي يعقل ويحرز

ما عليه قطع من سرق منه شيئاً وان لم يكن في حرز ولا معه حافظ وان أحذنه منه على خديعة بمعرفة من الصبي لم يقطع ووجه ذلك ان الصبي اذا لم يكن يعقل فلا يثبت بموضعه ولا له حكم الحرز فان كان معه من يحفظه كان له حكم الحرز وكذلك اذا كان هو يعقل لانه لم يتخذ ذلك الموضع الذي حل فيه منزلاً ولو اتخذه من كان معه منزلاً لثبت للموضع حكم الحرز وقطع سارق ما على الصبي وان لم يعقل ولم يكن معه حافظ قال ابن وهب عن مالك انما راعى في ذلك أن يكون مثله ممن يعجز ما عليه فانه يقطع من سرق ما عليه وحكى الشيخ أبو القاسم في تقريره فبين سرق خلخال صبي أو قرطه أو شيئاً من حليته فغيره وايتان احدهما عليه القطع اذا كان في دار أدله أو فنانهم والأخرى لا قطع عليه فأورد الراجح وايتان على الاطلاق ولم يذكر في شيء من ذلك تفصيلاً غير انه يقتضى قوله اذا كان في دار أدله أو في فنانهم انه صغير لا يتمتع بنفسه (مسئلة) ولو أن مسافرين ضربوا أقيمتهم أو أباخوا البهائم فقد روى ابن القاسم عن مالك القطع على من سرق بعض متاعهم من الخباء أو خارجاً أو سرق من تلك الابل معقولة كانت أو غير معقولة ان كانت قريب صاحبها معناه ان تناخ في منزلها الذي تأوى اليه بقرب خبائه وأما ان أتاها على أن ينقلها الى موضعه فليس ذلك بحرز لها بانقراده قال مالك وكذلك ما كان من البهائم في المرمى (مسئلة) ومن سرق مركباً فقد قال محمد عليه القطع قال ابن القاسم وأشهب ان كانت في المرمى على وتدعا أو بين السفن أو موضع هو لها حرز وكذلك ان كان معها أحد أو ما اذا لم يكن معها أحد أو كانت مخللة أو افلتت ولا أحد معها فلا قطع على من سرقها وان كان بها مسافرون فازسوا بها في مرمى وربطوها وزلوا كلمهم وزكوا فيه قال ابن القاسم يقطع من سرقها وقال أشهب ان ربطوها في غير مرمى لم يقطع كالعادة وقال محمد بن كان بموضع يصاح أن يرمى بها فيه قطع وان كان في غير ذلك لم يقطع فالأقوال كلها متفقة انها ان كانت بموضع ينزل لها فهي حرزها وان كانت في غير منزل لها فليس بحرز بانقراده حتى ينضاف الى ذلك من يحرزها والله أعلم ص (مسئلة) مالك في الذي يسرق ما يجب عليه فيه القطع ثم يوجد معه ما سرق فيرد على صاحبه انه يقطع يده قال مالك فان قال قائل كيف تقطع يده وقد أخذ المتاع منه ودفع الى صاحبه فأنما هو بمنزلة الشارب يوجد منه ربح الشراب المسكر وليس به سكر فيجلد الحد قال وانما يجلد الحد في المسكر اذا شرب به وان لم يسكره وذلك انه انما شرب به ليسكره فكذلك تقطع يد السارق في السرقة التي أخذت منه ولم ينتفع بها وارجعت الى صاحبها وانما سرقها حين سرقها ليندب بها ش وهذا على ما قال ان الذي يسرق ما يجب فيه القطع فيؤخذ منه ويرد الى صاحبه انه يقطع يده اذ وجد معه المتاع خارج الحرز قال أشهب فقد وجب عليه القطع باخراجه من الحرز فلا يسقط عنه برده الى صاحبه وكذلك لو رده الى الحرز بعد اخراجه منه لم يسقط عنه ما قد وجب عليه من القطع برد المتاع الى الحرز (فرع) وانما يجب القطع باخراج السرقة من الحرز على وجه الاستدسار والسرقة فاما من دخل ليسرق فأنزله بازاء ثم شعر به فخذ فان قلت والا زار عليه فقد روى عيسى بن دينار ومحمد بن خالد عن ابن القاسم في العتية لا تقطع عليه علم أهل البيت ان الازار عليه أو لم يعلموا ووجه ذلك انه لم يخرج من الحرز على وجه السرقة وانما أخرجه منه على وجه الاختلاس (مسئلة) ولو رأى صاحب المتاع السرقة يسرق متاعه فتركه وأتى بشاهد من فرأياه ورب المتاع يخرج بالسرقة في العتية والمواز به لأصبع عن ابن القاسم زاد في كتاب محمد ولو أراد أن يمنعه منه فلا قطع عليه ونحن نقول انه قول مالك قال أصبغ عليه القطع وجه القول الاول انه خرج بالمتاع يعلم صاحبه فلم يكن سارقاً لان تسوية ذلك

قال مالك في الذي يسرق ما يجب عليه فيه القطع ثم يوجد معه ما سرق فيرد على صاحبه انه يقطع يده قال مالك فان قال قائل كيف تقطع يده وقد أخذ المتاع منه ودفع الى صاحبه فأنما هو بمنزلة الشارب يوجد منه ربح الشراب المسكر وليس به سكر فيجلد الحد قال وانما يجلد الحد في المسكر اذا شرب به وان لم يسكره وذلك انه انما شرب به ليسكره فكذلك تقطع يد السارق في السرقة التي أخذت منه ولم ينتفع بها وارجعت الى صاحبها وانما سرقها حين سرقها ليندب بها

* قال مالك في القوم

يأتون إلى البيت فيسرقون منه جميعا فيخرجون بالعدل يحملونه جميعا أو الصندوق أو الخشبة أو بالكتل أو ما أشبه ذلك مما يحملهم القوم جميعا إذا أخرجوا ذلك من حرزهم يحملونه جميعا فبلغ ثمن ما أخرجوا به من ذلك ما يجب فيه القطع وذلك ثلاثة دراهم فصاعدا فعليه القطع جميعا قال وان خرج كل واحد منهم بمتاع على حدة فنخرج بمتابع قيمته ثلاثة دراهم فصاعدا فعليه القطع ومن لم يخرج منهم بمتابع قيمته ثلاثة دراهم فصاعدا فعليه القطع ومن لم يخرج منهم بمتابع قيمته ثلاثة دراهم فصاعدا فلا قطع عليه * قال يحيى قال مالك الأمر عندنا أنه إذا كانت دار رجل مغلقة عليه ليس معها غيره فإنه لا يجب على من سرق منها شيئا القطع حتى يخرج به من الدار كلها وذلك أن الدار هي حرزها فإن كان معه في الدار ساكن غيره وكان كل إنسان منهم يغلق عليه بابه وكانت حرزا لهم جميعا فنسرق من بيوت تلك الدار شيئا يجب فيه القطع فنخرج به إلى الدار فقد أخرجنا من حرزه إلى غير حرزه ووجب عليه فيه القطع * ش

كالأذن له ووجه قول أصبغ أنه خرج به مستسرا فكان سارقا لأن اعتبار كونه سارقا إنما هو راجع إلى صفة فعله دون صفة فعل غيره ص * قال مالك في القوم يأتون إلى البيت فيسرقون منه جميعا فيخرجون بالعدل يحملونه جميعا أو الصندوق أو الخشبة أو بالكتل أو ما أشبه ذلك مما يحملهم القوم جميعا إنهم إذا أخرجوا ذلك من حرزهم يحملونه جميعا فبلغ ثمن ما أخرجوا به من ذلك ما يجب فيه القطع وذلك ثلاثة دراهم فصاعدا فعليه القطع جميعا قال وان خرج كل واحد منهم بمتاع على حدة فنخرج بمتابع قيمته ثلاثة دراهم فصاعدا فعليه القطع ومن لم يخرج منهم بمتابع قيمته ثلاثة دراهم فصاعدا فلا قطع عليه * ش وهذا على ما قال إن الجماعة إذا اشتركت في إخراج السرقة من الحرز وبلغها ثلاثة دراهم فعليه القطع وذلك على قسمين أحدهما أن لا يستطيعوا إخراجها إلا بالتعاون عليه قاله ابن القاسم وابن الماجشون قال مالك في الموازية أنما مثل الجماعة تسرق ما قيمته ثلاثة دراهم فيقطعون كالجماعة يقطعون بد الرجل خطأ فإنه يلزم ذلك عواقبهم وإن لم يصب كل عاقلة الا عشرة الدية وأما إذا كان اشتركتهم في إخراجها على غير وجه التعاون وهم مما يمكن أحدهم الانفرد بإخراجها من غير تكاف مسقة كالنوب أو الصرة فقد قال ابن القاسم في الموازية أنما يقطع من أخرج منهم نصيبا وقال ابن حبيب عن عبد الملك كانت السرقة إذا فسدت عليهم أصاب كل واحد منهم نصيب فعليه القطع كانت خفيفة أو ثقيلة وإن كانت قيمتها ثلاثة دراهم قال القاضي أبو محمد إذا كان مما يحتاج إلى تعاون قطعوا إذا بلغت قيمته ربع دينار وإن كان مما لا يحتاج إلى التعاون ففيه خلاف بين أصحابنا وقال الشيخ أبو القاسم في تقريره لا قطع على أحد منهم إلا أن كان يصيب كل واحد منهم ربع دينار قال وقال بعض أصحابنا عليهم القطع سواء كانت سرقتهم يمكن الانفرد بها أولا يمكن ذلك فيها قال القاضي أبو محمد وقال أبو حنيفة والشافعي لا قطع على واحد منهم قال والدليل على ما نقوله قوله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبنا كلا من الله وهذا عام إلا ما خصه الدليل والدليل على ما نقوله أنهم اشتركتوا فيما لو انفرد به أحدهم لوجب عليه الحبس فإذا اشتركتوا فيه وجب على جميعهم الحد كالقتل والزنى وشرب الخمر قال القاضي أبو محمد ولأنهم سرقوا متاعا حملوه على دابة إلى خارج الحرز فإن القطع على جميعهم والفرق بين المستثنين على رأي من رأى الفرق بينهما من أصحابنا أن ما نقل من المناع لا يستطيع أحدهم أن يخرج به بانفراده وإنما يخرجونه باجتماعهم فكان كل واحد منهم مخرجا له لأنه لو لم يخرج به الآخر فلم ينفرد واحد منهم بإخراج شيء منه لأنه لو لم يكن يقدر على إخراج جزمته ولا جزء منه مع كونه على تلك الحال فكان إخراجهم متعلقا بجميعهم لأنه لا يخرجهم إلا جميعهم وإذا كان الثوب الخفيف الذي يخرجهم أحدهم دون تكاف إخراج جماعتهم له إنما هو بمنزلة القبض له والانفراد به فقد انفرد كل واحد منهم بإخراج أقل من النصاب (مسئلة) وأما أن يخرج أحدهم بالسرقة ولم يخرج غيرهم شيئا فالقطع على من أخرج النصاب دون غيره وكذلك إن أخرج كل واحد منهم شيئا اعتبر بما أخرج دون ما أخرج غيره والله أعلم وأحكم ص * قال مالك الأمر عندنا أنه إذا كانت دار رجل مغلقة عليه ليس معها غيره فإنه لا يجب على من سرق منها شيئا القطع حتى يخرج به من الدار كلها وذلك أن الدار هي حرزها فإن كان معه في الدار ساكن غيره وكان كل إنسان منهم يغلق عليه بابه وكانت حرزا لهم جميعا فنسرق من بيوت تلك الدار شيئا يجب فيه القطع فنخرج به إلى الدار فقد أخرجنا من حرزه إلى غير حرزه ووجب عليه فيه القطع * ش معنى هذه المسئلة تحقيق معنى الحرز وذلك أن الحرز إذا كان

دارا فانه حرز لسا كنه دون مالكة فن استعار بيتا فاحرز فيه متاعه وأغلق عليه بابا فنقب عليه مالكة البيت البيت وسرق المتاع فانه يقطع خلافا للشافعي والدليل على ما نقوله قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ومن جهة المعنى انه مكاف سرق نصابا لاشبهه فيه من حرز مثله فلزمه القطع كالأجنبي لان كون الحرز ملكا له لا ينفى عنه القطع كالمالك كانت داره فاكرها (مسئلة) اذا ثبت ذلك فن أحرز متاعه في بيت من داره فلا يخلو أن تكون الدار غير مباحة أو مباحة فان كانت الدار غير مباحة فساكن الدار واحداً وسكنها جماعة سكني مشاعا فان جميع الدار حرز واحد لا يقطع الا من أخرج السرقة عن جميعها وان كان سكن الدار جماعة كل واحد منهم ينفرد بسكنائه وبغلقه عن الآخر فان كل مسكن منها حرز قائم بنفسه فن سرق من مسكن منها فانه يقطع اذا أخرج السرقة منه وان وجد في الدار وغدا معنى قول مالك في الموازية وغيرها وان كانت الدار تدخل بغير اذن فلا يخلو أن ينفرد ساكنها أو يسكنها جماعة فان سكنها واحد منفرد قد جبر على نفسه في بعضها ففي العينية من رواية ابن القاسم عن مالك في الدار التي هذه صفتها ولا باب لها انه من سرق من بعض بيوتها فيوجد قد خرج به الى الموضع الذي يدخل منه بغير اذن انه لا يقطع حتى يخرج من الدار قال ابن القاسم في كتاب محمد وان كان معه ساكن آخر فليقطع وان لم يخرج من الدار وقال أبو محمد وأما الدار المباحة التي هي طرق للمارة المشتركة النافذة فهي عندي كالمقياس بالفسطاط ليس الحرز فيها الا من أحرز متاعه على حدة فن نزل منها موصفا ووضع متاعه وتابوته فلا ينقلب به ليلا ونهارا وليست أبوابها حرزا لما فيها وهي كالدور تغلق بالليل وتبلى بالنهار فعلى من سرق من ذلك الحرز فيها القطع وان أخذ في الدار فاذا جعنا بين القولين فان الاذن العام في الدار لا يخرجها عن أن تكون دارا حتى تكون طريقا للمارة نافذة فلا يتعلق به حينئذ حكم الحرز وانما يكون كالر بض لا يكون الحرز فيه الا باتخاذ مستقرا فهذا حكم الدار التي ينفرد بسكنائها الساكن أو حكم ساكن الدار المشتركة وأما ساكنها فقد قال ابن القاسم في العينية ولو نشر في الدار بعض الساكنين ثوبا فسرقه أجنبي قطع ولا يقطع ان سرقه بعض أهل الدار (فرع) وهذا حكم ما يتعلق بالموضع وقد يختلف حكم الحرز باختلاف ما يكون فيه وقد تقدم ما ذكر لأصحابنا في أمتعة البيوت فأما الدابة تكون في الدار المشتركة فيها البيوت يسكن كل واحد منهم بيته ويفلق عليهم ويربط بعضهم في الدار دابته ففي كتاب محمد من خلع بابها أو نقبها فأخذ من قاعها دابة فيؤخذ قبل أن يخرجها من الدار فالقياس أن يقطع اذا حلها وبان بها عن مذودها بالأمر البين وان لم يخرجها من الباب وكذلك رزمة الثياب يكون ذلك موضعها مثل الأعكام والأعمال والشئ الثقيل قد جعل في موضعه فهو كالدابة على مذودها اذا أبرزه عن موضعه قطع وأما اذا لم يكن فيها الا ساكن واحد ولا ساكن فيها فلا يقطع حتى يخرج منها وذلك بمنزلة الخشب الملقاة والعمود وأما ما لا يشبه أن يكون ذلك موضعه وانما وضع ليحمل الى مخزنه كالثوب والعبية ونحوه فلا قطع فيه وان أخرجه من باب الدار اذا كانت مشتركة وان لم تكن مشتركة فاما يقطع اذا أخرجه من باب الدار يبين ذلك ان ما كان موضعه حرزا لها فانه يقطع بنقله عنه في الدار المشتركة لان موضعه حرز له وان كانت الدار غير مشتركة فجميعها حرز له وأما ما وضع في غير حرزه المختص به لينقل الى حرزه فان كانت الدار مشتركة فلا قطع فيه لانه ليس في حرزه وان كانت غير مشتركة فجميعها حرز له لانه لا ينقل عنها وانما ينقل فيها من موضع الى موضع فيتعلق القطع باخراجها من جميعه دون نقله من موضعه والله أعلم وأحكم

الأجنبي منه (مسئلة) وإذا سرق عبد الخس وعبد القى من القى فانهم يقطعون ص
 ١٠ كان مالك في الصبي الصغير والأعجمي الذي لا يفصح انهما اذا سرقا من حرز هما وغلقهما فليس على
 من سرقهما القطع قال وانما هما بمنزلة حريسة الجبل والتمر المعلق ١٠ ش وهذا على ما قاله وأطلق
 في الصبي انه من سرقة من الحرز وجب عليه القطع وبه قال ابن شهاب وربيعة والليث خلافا لابي
 حنيفة والسافعي في قولهما لا يقطع وحكى القاضي أبو محمد عن عبد الملك ودليلنا أنه سرق نفسا
 مضمونة فتعلق به القطع كالمهية وقال أشهب وذلك ان الصبي الحر لم يبلغ أن يعقل عن نفسه قال
 ابن القاسم وأشهب وانما ذلك في الصبي الذي لا يعقل فلا قطع فيه ١٠ قال القاضي أبو الوليد رضي
 الله عنه ومعنى ذلك عندى أن يكون بمنزلة هذا ويفهمه ويمنع منه قال أشهب ومن دعا الصبي
 فخرج اليه من حرزه فضى به قطع بخلاف الأعجمي يراطنه فيخرج اليه فيذهب به فلا قطع عليه
 والفرق بينهما ان خروج الأعجمي بقصد واختيار أما الصبي الصغير فلا تصدله فقد قال مالك فيمن أشار
 الى شيء بعلف فخرجت اليه لم يقطع كالأول من أخرجهاله قال أشهب في الموازية وكذلك لو أشار
 بلحم على باز أو الى صبي أو أعجمي حتى خرج لم يقطع وقال عبد الملك يقطع في ذلك كله قال محمد ولا
 يعجبنا فقرر من هذا انه على رأيين في ذلك والفرق بين الصبي والأعجمي عائدا الى ذلك والله
 أعلم وأحكم (مسئلة) ومعنى الحرز أن يكون في دار أو حلة أو ابن وهب عن مالك قال محمد وكذلك
 اذا كان معه من يخدمه أو يحفظه فان ذلك حرز له فمن سرقه من حذير الموضع قطع (مسئلة) وأما
 الأعجمي الذي لا يفصح يقطع من سرقة فالاخلاف فيه كالاخلاف في الصبي قال ابن القاسم هو مثل
 الأسود والصقلى الذي يتوق به ولا يعرف شيئا وأما الأعجمي المستعرب يريد الذي قد عرف ويميز فلا
 يقطع من سرقة وروى في المدنية يعجبني بن يحيى عن ابن نافع انه كان يفتح ولا يفقه ما يقال له فمن سرقة
 من حرزه وجب عليه القطع ولو يراطنه باسانه فخرج اليه فذهب لم يقطع ص ١٠ قال مالك الأمر
 عندنا في الذي ينش القبور أنه اذا بلغ ما أخرج من القبر ما يجب فيه القطع فعليه فيه النطق قال وذلك
 ان القبر حرز لما فيه كما أن البيوت حرز لما فيها قال ولا يجب عليه قطع حتى يخرج به من القبر ١٠
 ش وهذا على ما قال ان النباش يقطع اذا أخرج من القبر ما يجب فيه القطع وبه قال ابن المسيب وعمر
 ابن عبد العزيز وعطاء وربيعة وهو قول السافعي وقال أبو حنيفة لا يقطع والدليل على ما نقوله قوله
 تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله وهذا سارق ولذلك روى
 عائشة رضي الله عنها أنها قالت سارق موتانا كسار ق أحيا نأفسمته سارقا في اللغة واذا وقع
 عليه اسم سارق في لغة العرب تناوله عموم قوله تعالى والسارق والسارقة حتى يدل دليل على إخراج
 من ذلك من جهة المعنى

(فصل) وقوله وذلك لان القبر حرز لما فيه كما أن البيوت حرز لما فيها يردان من شرط القطع في
 السرقة الاخراج من الحرز والقبر حرز لما وضع فيه كما أن البيت حرز لما وضع فيه ومعنى الحرز
 ما يوضع فيه الشيء على وجه الحفظ له والمنع منه وذلك موجود فيما وضع من الكفن في القبر

(فصل) وقوله ولا يجب عليه قطع حتى يخرج به من القبر يردان القطع انما يتعلق باخراج السرقة
 من الحرز فاذا وجدوا السرقة بعد في القبر لم يخرجها فلا قطع لانه لم يخرج سرقة من حرز فلم تتم
 السرقة فيها ولا استحق بعد اسم سارق وروى ابن المواز عن مالك الا أن يكون زوى بالمتاع خارجا من
 القبر فانه يقطع ومعنى ذلك انه قد وجد منه اخراج السرقة من حرزها كالأول من أخرجهالا لانه لا فرق
 بين أن يرمى بهاتم يخرج فيأخذها وبين أن يخرجها في معنى السرقة والله أعلم وأحكم

قال مالك في الصبي الصغير
 والأعجمي الذي لا يفصح
 انهما اذا سرقا من حرزهما
 وغلقهما فليس على من
 سرقهما القطع قال وانما هما
 بمنزلة حريسة الجبل والتمر
 المعلق ١٠ قال مالك والأمر
 عندنا فيمن ينش القبور انه
 اذا بلغ ما أخرج من القبر
 ما يجب فيه القطع فعليه
 فيه القطع ١٠ وقال مالك
 وذلك ان القبر حرز لما فيه
 كما أن البيوت حرز لما فيها
 قال ولا يجب عليه القطع
 حتى يخرج به من القبر

﴿ مالا قطع فيه ﴾

ص ﴿ مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان أن عبدا سرق وديان حائط رجل فغرسه في حائط سيده فخرج صاحب الودي يلمس وديه فوجده فاستعدى على العبد مروان بن الحكم فسجن مروان العبد وأراد قطع يده فانطلق صاحب العبد الى رافع بن خديج فسأله عن ذلك فأخبره أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا قطع في ثمر ولا كثر والكثر الجار فقال الرجل فان مروان بن الحكم أخذ غلاما لي وهو يريد قطع يده وأنا أحب أن تمشي معي اليه فتخبره بالذي سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم فمشى معه رافع الى مروان بن الحكم فقال أخذت غلاما لهذا فقال نعم فقال ما أنت صانع به قال أردت قطع يده فقال له رافع سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا قطع في ثمر ولا كثر فأمر مروان بالعبد فأرسل ﴿ ش قوله ان عبدا سرق وديان حائط رجل فغرسه في حائط سيده فأراد مروان قطع يده والودي هو الغسيل وهو صغير النخل وقدر وى ابن وهب عن مالك في الموازية لا يقطع من سرق نخلة صغيرة أو كبيرة قال القاضي أبو محمد ولا قطع في الجار والأصل في ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا قطع في ثمر ولا كثر والكثر الجار قال القاضي أبو محمد في الثمر المعلق لا قطع فيه لأنه لم يضعه عندك من يقصد احرازه ومعنى ذلك ان الثمر في الشجر ليس بموضوع على وجه الاحراز وكذلك النخلة والودي لو وضعها في منتهى مال الاحراز وانما وضعت للنماء فلم يكن حرزا يؤثر في اثبات القطع (مسئلة) ولو اقتلع النخلة من موضعها وهي مقطوعة الرأس وخرج بها لم يقطع ولو كانت خشبة ملقاة تركت في الحائط لكان فيها القطع قال ابن القاسم عن مالك اذا قطعها بها ووضعها في الجنان قطع سارقها وكذلك جميع الشجر قال محمد وأظنه لا حرز لها الا حيث ألفت فيه ولو وضعت فيه لتحمل الى حرزها لم يقطع حتى يضم اليه وهذا أحب الى وأحسب فيه اختلافا (مسئلة) ولا قطع في الثمر المعلق رواه القاضي أبو محمد وروى ابن المواز ان ذلك ما كان في الحوائط والبساتين فأما من سرق من ثمرة نخلة في دار رجل ومنزله فهذا يقطع اذا بلغت قيمتها على الرجاء والخوف ربع دينار فجعل للدار تأثيرا في حرز مثل هذا ويكون صاحب الدار ساكنا معها والله أعلم وأحكم (فرع) فاذا جد الثمر أو وضع في أصل النخلة ففي العتية من رواية أشهب عن مالك فيه القطع وان لم يكن عنده حارس كالأيراعي في الحرز حارس ويقضى منه بـ ابن القاسم في مسئلة الزرع انه لا يقطع واحج أشهب بان بقاءه يطول هناك وجه قول ابن القاسم ان ذلك ليس بحرز لأنه لا يبقى فيه وانما هو موضع ينتقل منه الى الجرين واذا آواه الجرين قطع سارقه رطباً كان أو يابساً وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يقطع في الاشياء الرطبة وما يسرع اليه الفساد والدليل على ما نقوله انه سرق نصاباً من مال لا شبهة له فيه من حرز مثله فوجب عليه القطع كما لو سرق يابساً (مسئلة) وأما الزرع يحمده ويربط يابساً ويضم بعضه الى بعض ليعمل الى الجرين فيسرق من ذلك المكان في العتية والموازية يقطع سارقه وان لم يكن معه حارس وليس كالزرع القائم قال في العتية وموضعه له حرز وربما طال مقامه فيه وبه قال أشهب وابن نافع وروى ابن حبيب عن ابن القاسم لا يقطع الا ان يكون له حائط فيقطع من سرق منه وبه قال أصبغ ووجه ما تقدم (مسئلة) ومن سرق من ثمر القنطرة فلا قطع عليه حتى يجمع في الجرين وهو في الموضع الذي يجمع فيه ليعمل الى البيع قاله ابن القاسم

﴿ مالا قطع فيه ﴾
هو حدثني يحيى عن مالك
عن يحيى بن سعيد عن
محمد بن يحيى بن حبان
أن عبدا سرق وديان
حائط رجل فغرسه في حائط
سيده فخرج صاحب
الودي يلمس وديه
فوجده فاستعدى على
العبد مروان بن الحكم
فسجن مروان العبد
وأراد قطع يده فانطلق
صاحب العبد الى رافع بن
خديج فسأله عن ذلك
فأخبره انه سمع رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول
لا قطع في ثمر ولا كثر
والكثر الجار فقال الرجل
فان مروان بن الحكم
أخذ غلاما لي وهو
يريد قطع يده وأنا أحب
أن تمشي معي اليه فتخبره
بالذي سمعت من رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فمشى معه رافع الى مروان
ابن الحكم فقال أخذت
غلاما لهذا فقال نعم فقال
ما أنت صانع به قال
أردت قطع يده فقال له
رافع سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول
لا قطع في ثمر ولا كثر
فأمر مروان بالعبد فأرسل

في العتبية والموازية ووجه ذلك ما قدمناه

(فصل) وقوله نخرج صاحب الودي يلفس وديه يردانه وجده مغر وسافي حائط سيد العبد فيصتمل أن يكون وجده به قبل أن يعلق أو بعد ما علق ويمكن إذا اقتلع أن يعلق أو بعد أن يفوت ذلك فيه وعلى الحالين الأولين صاحب الودي مخير بين (١) (مسئلة) ونقل الودي الى الموضع القريب الذي لا مشقة في رده ولا قيمة للجله لا يفت استرجاعه فان نقله الى بلد بعيد تلحق المشقة برده وللجله قيمة كثيرة فقدر روى عيسى عن ابن القاسم في العتبية فيمن سرق طعاما فنقله الى بلد آخر فقيم به فليس له به أخذه وانما له أخذه بمثله في بلد سرقه به الا ان يراضيا على ما يجوز في السلف وفي الموازية عن مالك انما له مثله ببلد سرقه لاقيمته ولا أخذه حيث وجده وقال أشهب هو مخير ووجه القول الاول انه لما ألتزمه مثله في بلد سرقه لم يكن له أخذه حيث وجده الا انه بمنزلة أن أسلفه اياه حيث وجده ووجه قول أشهب انه متعبد بنقله وذلك لا يمنع المستحق من أخذه عين ماله كمالو أحدث فيه عملا يغير عينه وهذا أبين لأنه لا يتغير عينه بالنقل (مسئلة) وأما نفي السارق للمتاع فلا يخلو ان يكون ذلك في الحرز أو خارجا من الحرز فان وجده داخل الحرز كالشاة يذبحها أو الطيب يتطيب به أو الثوب يقطعه فان بلغ قيمته ما خرج به منه النصاب لزمه القطع وان لم يبلغ ذلك فلا قطع عليه لأنه لم يخرج من الحرز نصابا فلم يجب عليه القطع وما ألتف في الحرز فليس له حكم السرقة وانما له حكم الاتلاف (مسئلة) ولو أكل طعاما في الحرز يبلغ النصاب لم يجب به القطع ولو ابتلع دنائير ثم خرج لزمه القطع لأن الدنائير لم تنلف بابتلاعه والطعام قد تلف بذلك والله أعلم وأحكم ولو غير ذلك بعد اخراجه من الحرز لم يسقط عنه القطع لأن القطع وجب عليه باخراجه من الحرز (فرع) اذا ثبت ذلك فان قطع السارق ووجد صاحب المتاع متاعه بعينه فله أخذه وان أثبت السارق الشيء المسروق فلا يخلو ان يكون موسرا أو معسرا فان كان موسرا اتبع بقيمته وقال أبو حنيفة لا يجمع عليه الغرم والقطع وكان صاحب المتاع مخيرا ان شاء أغرمه ولم يقطع وان شاء أقطعه ولم يغرمه والدليل على ما نقوله قوله تعالى فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم قال القاضي أبو محمد ولأن الغرم والقطع لا يتنافيان لاختلاف سببهما لأن الموجب للغرم اتلاف المال والموجب للقطع حق الله تعالى في هتك الحرز واذا لم يتنافيا جاز ان يجتمعا كالعبد المملوك فيه الحد والقيمة لأنه غير معلق عليها حق الله تعالى في هتك الحرز واذا لم يتنافيا جاز ان يجتمعا كمالو غصب أمة فوطئها وهلك عندئذ لزمه الغرم والحد (فرع) واذا كان معسرا قطع ولم يتبع بشئ خلافا للشافعي قال القاضي أبو محمد ولان اتلاف المال لا يجب فيه عقوبات والاتباع بالغرم عقوبة فاما تعاقب بالقطع لم يجعل عليه عقوبة أخرى ومعنى ذلك عندى أن احدى المطالبين متعلق به والثانية منفصلة عنه متعلقة بماله فلذلك اجتمعا (فرع) واذا ثبت ذلك فانه انما يسقط عنه بالقطع ما ألتف خارج الحرز واذا ما ألتف داخل الحرز فلا يسقط عنه بالقطع في سره وعسره لان القطع انما يجب بما أخرج من الحرز وأما ما ألتف داخل الحرز فلم يجب به قطع فزعمه قيمته على كل حال

(فصل) وقوله فاستعدى على العبد يحتمل أن يكون صاحب الودي انما استعدى على العبد في أن يرد اليه وديه ويحتمل أن يكون استعداه بمعنى انه طلبه بأن يقطع يده فيكون معناه أعلمه منه بما يوجب القطع عليه وكان سببا لثبوت ذلك عنده اما لانه أقام عنده بذلك بينة أو لانه كان سببا لافرار

خلافاً لأبي حنيفة وأحمد قولي الشافعي في قولهما لا قطع في ذلك والدليل على ما نقوله قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ودليلنا من جهة المعنى أنه مكاف سرق ما لا شبهة له فيه من حرز مثله كالأجنبي (مسئلة) ولا يقطع الأب بسرقة مال ابنه واختلف في الجد في الموازية عن ابن القاسم لا يقطع وقال أشهب يقطع ويقطع من سواهم من القرابات ووجه قول ابن القاسم أنه مدلل بأبيه كالأب ووجه قول أشهب أنه لا يقضى له بالنفقة عليه فقطع لسرقة ماله كالأجنبي ويقطع الابن بسرقة مال أبيه خلافاً للشافعي لما ذكرناه لأن الابن لا شبهة له في مال الأب بدليل أنه لو زنى بامته حر فهو كالأخ والأجنبي وإذا سرق العبد من مال ابن سيده قطع قاله ابن القاسم في العتية يريد والله أعلم لأنه سرق ما لا شبهة فيه ولا نفقة له منه وليس بمال لسيده فوجب عليه الفطع كالسارق مال الأجنبي (فصل) وتول عمر خادمكم سرق متاعكم يقتضي أن الخادم لو سرق مال من هو خادم له فلا يقطع عليه وهذا إذا كان جميعه ملكه فان كان العبد مشتركاً فسرقة مال بعض من له فيه حصة في الموازية لا قطع عليه ولو سرق عبدك أو مكاتبك أو مدبرك من مال سيدك أو مكاتبك أو مدبرك بما جهر عنه لم يقطع ص * مالك عن ابن شهاب أن مروان بن الحكم أتى بالناس قد اختلس متاعاً فأراد قطع يده فأرسل إلى زيد بن ثابت فقال زيد بن ثابت ليس في الخلسة قطع * ثم قوله أن مروان أتى بسارق قد اختلس متاعاً فأراد قطع يده يحتمل أن يكون سارقاً لسرقة تقدمت له قبل هذا الاختلاس من حكم السرقة. ولذلك أراد أن يقطع يده ومعنى ذلك أنه ظهر ذلك إليه من حكمه لكنه أراد الاستظهار على ما ظهر إليه من ذلك أو تحقيقاً كان لم يتحققه بسؤال أهل العلم زيد بن ثابت وغيره فقال زيد بن ثابت وغيره ليس في الخلسة قطع والخلسة أن يأخذ الشيء مسارعاً ويأخذ بأخذه منه على غير وجه الاستسرار والسرقة انما هي أخذه على وجه الاستسرار من غير اختلاس ولا مبادرة وقال عطاء تقطع اليد المختفية ولا تقطع المختلسة ص * مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أنه أخذ نبطياً قد سرق خواتم من حديد فحبسه ليقطع يده فأرسلت إليه عمره بنت عبد الرحمن مولاة لها أمية قال أبو بكر فجاءتني وأنا بين ظهري الناس فقالت تقول لك خالك عمرة يا ابن أخي أخذت نبطياً في شيء يسير ذكري فأردت قطع يده قلت نعم قالت فان عمرة تقول لك لا قطع الا في ربع دينار فصاعداً قال أبو بكر فأرسلت النبطي * ثم قوله أنه أتى بنبطي قد سرق خواتم حديد النبطي يحتمل أن يكون من أهل الذمة ويحتمل أن يكون قد أسلم وعلى كلا الحالتين يقطع في السرقة وكذلك المعاهد المستعلن والشافعي قولاً ودليلاً قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وهذا عام ودليلنا من جهة القياس أنه حق لله تعالى يتعلق به حق لا يفي فوجب أن يقام على أهل الذمة والعهد كحد القذف

* وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب أن مروان بن الحكم أتى بالناس قد اختلس متاعاً فأراد قطع يده فأرسل إلى زيد بن ثابت فقال زيد بن ثابت ليس في الخلسة قطع * وحدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أنه أخذ نبطياً قد سرق خواتم من حديد فحبسه ليقطع يده فأرسلت إليه عمره بنت عبد الرحمن مولاة لها أمية قال أبو بكر فجاءتني وأنا بين ظهري الناس فقالت تقول لك خالك عمرة يا ابن أخي أخذت نبطياً في شيء يسير ذكري فأردت قطع يده قلت نعم قالت فان عمرة تقول لك لا قطع الا في ربع دينار فصاعداً قال أبو بكر فأرسلت النبطي

(فصل) وقوله أخذ نبطياً في شيء يسير يقتضي اعتبار النصاب وان قيمة الخواتم تقصر عن ذلك ولا يثبت النصاب بقولها وذلك ربع دينار وقد تقدم ذكره (فرع) وارساله النبطي عند ما انتهى إليه من قولها دليل على حجة فتوى النساء وصحة الأخذ بأقوالهن إذا كن من أهل العلم وان

أو العقوبة فيه في جسده
فان اعترافه جائز عليه ولا
ينهم على أن يوقع على
نفسه هذا قال مالك وأما
من اعترف منهم بأمر
يكون غرما على سيده
فان اعترافه غير جائز على
سيده قال مالك ليس على
الأجير ولا على الرجل
يكونان مع القوم يخسماهم
ان سرقاتهم قطع لأن
حالمها ليست بحال
السارق وإنما حالها حال
الخائن وليس على الخائن
قطع * قال مالك في
الذي يستعير العارية
فيجدها أنه ليس عليه قطع
وإنما مثل ذلك مثل رجل
كان له على رجل دين
فجده ذلك فليس عليه
فما جده قطع قال مالك
الأمر المجمع عليه
عندنا في السارق
يوجد في البيت فنجع
المتاع ولم يخرج به أنه
ليس عليه قطع وإنما مثل
ذلك كمثل رجل وضع
بين يديه خرا ليشربها
فلم يفعل فليس عليه حد
ومثل ذلك رجل جلس
من امرأة مجلسا وهو
يريد أن يصيبها حراما فلم
يفعل ولم يبلغ ذلك منها
فليس عليه أيضا في ذلك

الواحدة تجزى في ذلك على ظاهر الأمر لأنه من باب الخبر والله أعلم وأحكم ص * قال مالك
والأمر المجمع عليه عندنا في اعتراف العبيدانه من اعترف منهم على نفسه بشئ يقع الخديفة أو العقوبة
فيه في جسده فان اعترافه جائز عليه ولا ينهم على أن يوقع على نفسه هذا قال مالك وأما من اعترف منهم
بأمر يكون غرما على سيده فان اعترافه غير جائز على سيده * ش وهذا على ما قال ان من اعترف
من العبيد بشئ يوجب عقوبة في جسده كالقتل والعطع في السرقة وغير ذلك من الحدود فان اقراره
نافذ عليه وأما ما كان يوجب اقراره نقس رقبته الى غير سيده مثل أن يقر بجناية خطأ أو يقر بما
يوجب غرما على سيده أو دينافي ذمته أو متعلما برقبته فانه لا يقتل ذلك بقوله الآن يصدق سيده قاله
الشيخ أبو القاسم فانه ينهم في ذلك ولا ينفذ شئ من ذلك على سيده وقد تقدم ذكر هذا وبالله التوفيق
قال الشيخ أبو القاسم اذا أقر العبد بالسرقة وأنكر سيده قطعت يد العبد والمال للسيد دون المقر له
ص * قال مالك ليس على الأجير ولا على الرجل يكونان مع القوم يخسماهم ان سرقاتهم قطع لان
حالمها ليست بحال السارق وإنما حالها حال الخائن وليس على الخائن قطع * ش وهذا على ما قال
ان الأجير والخادم المؤمن على الدحول والخروج لا قطع عليهم لان أخذ هؤلاء ليس على وجه
السرقة وإنما هو على وجه الخيانة والخائن لا قطع عليه لان صاحب المتاع قد اتهمهم على الوصول الى
ماسرقوه فأشبه المودع بيجحد ويخون لان القطع في السرقة من شروطها الحرز ومن أبيع له
الوصول الى موضع فليس ذلك في حقه حرزا ص * قال مالك في الذي يستعير العارية فيجدها
أنه ليس عليه قطع وإنما مثل ذلك مثل رجل كان له على رجل دين فجده ذلك فليس عليه فيما
جده قطع * ش وهذا على ما قال ان المستعير لا قطع عليه في جده العارية خلافاً لحد بن حنبل
في قوله عليه القطع والدليل على ما نوله ان هذا مؤمن فلم يجز عليه العطع بيجد ما تضمن عليه
كالودع ص * قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا في السارق يوجد في البيت قد جمع المتاع ولم
يخرج به أنه ليس عليه قطع وإنما مثل ذلك كمثل رجل وضع بين يديه خرا ليشربها فلم يفعل فليس
عليه حد ومثل ذلك رجل جلس من امرأة مجلسا وهو يريد أن يصيبها حراما فلم يفعل ولم يبلغ ذلك منها
فليس عليه أيضا في ذلك حد قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا أنه ليس في الخلسة قطع بلغ ثمنها
ما يقطع فيه أو لم يبلغ * ش وهذا على ما قال ان السارق اذا دخل الحرز فوجد المتاع فآخذ به
أن يخرج به فلا قطع عليه لان سرقة لم تتم بعد اخراج المتاع من الحرز ونقله عنه ولو قرب المتاع الى
باب الحرز فنذله آخر خارجا من الحرز قطع الذي دخل بها وعوقب المقرب للمتاع رواه ابن وهب
عن مالك وقاله ابن القاسم وروى القاضي أبو محمد في الذي يقرب المتاع الى النقب يتركه فيدخل
صاحبه من خارج الحرز يده فيأخذه ان القطع على الذي أخذه وحكى عن الشيخ أبي القاسم انه
قال يقطع ويحتمل أن يقال لا يقطع وقال أبو حنيفة لا يقطع واحد منهما وقال القاضي أبو محمد
ودليلنا ان القطع يجب بهتك حرمة الحرز واخراج السرقة منه وقد وجد ذلك من الخارج فوجب
أن يلزمه القطع وقال أشهب اذا أدخل يده الخارج الى الحرز فنأوله الداخل قطعاً جميعاً وان أخذه
الداخل في الحرز قبل خروجه وقال ابن القاسم لو اجتمعت أيديهما في البيت في المناولة قطعاً
جميعاً فيصم قول ابن القاسم الوفاق لقول أشهب وانه اذا قرب به الى النقب ولم يأوله فلا قطع عليه
فان تناوله فله عليه القطع وقد قال ابن القاسم في الداخل يربط المتاع ليخرجه الخارج فالحق انهما

حد * قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا أنه ليس في الخلسة قطع بلغ ثمنها ما يقطع فيه أو لم يبلغ

يقطعان جميعا وحكاها القاضي أبو محمد من المذهب خلافا للشافعي في قوله القطع على المخرج وحده
ودليلنا على وجوب القطع عليهما أن كل واحد منهما سارق قد خنتك الحرز باخراج المتاع منه فالذي
ربطه بمنزلة مالو جعله على ظهر دابة فخرجت به فانه يلزمه القطع (مسئلة) ولورى أحدهما
بالمتاع من الحرز الى خارجه ثم وثق خذ هو قبل أن يخرج من الحرز فانه يقطع قاله ابن القاسم ورأه عن
مالك أشهب وابن عبد الحكم وروى ابن القاسم عنه يقطع لأن القطع في خروج المتاع لا في خروج
السارق (مسئلة) ولو كان أحد السارقين على ظهر البيت والآخر أسفله فقد قال ابن القاسم إن
أدلى له جبالا ربط به الأسفل المتاع وروى به اليه وقال في موضع آخر ورفع الأعلى فانه يقطع
قال محمد وهذا أحب الى لتعاونهما على اخراجه مع حاجتهما الى التعاون وكالذي يعمل على الآخر
ما يخرج به وبهذا أخذ أشهب ورأه ابن القاسم وأشهب عن مالك ولو ناول الذي أسفل البيت
والذي على ظهر البيت دون الذي في الطريق وقاله ربيعة وعبد الملك وقال الشيخ أبو القاسم القطع
على من أخرجه من الحرز الى الطريق أو أخرجه الذي على ظهر البيت بمنزلة الذي أسفله دون الذي
يناوله من أسفل الدار قال وأحسب أن في الأسفل رايين عن مالك ووجهه أن الذي على ظهر
البيت بمنزلة الذي أسفله وإنما الاخراج من الحرز بطرحه في الطريق ومادام على ظهر البيت فلم
يخرج بعد عن الحرز ووجه راية ابن القاسم بنى القطع عن المناول من أسفل الدار أنه لم يخرج
شيئا من الحرز وإنما ناوله لمن كان معه في الحرز فالقطع على من أخرجه من الحرز وقال ابن وهب عن
مالك لو أخرج الذي داخل الحرز يده بالسرقة فقتلها منه أحد خارج الحرز فالقطع على الداخل
لأنه هو المخرج لها من الحرز والله أعلم وأحكم

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

(كتاب الجامع)

﴿ الدعاء للمدينة وأهلها ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

(كتاب الجامع)

﴿ الدعاء للمدينة وأهلها ﴾

﴿ حدثني يحيى بن يحيى ﴾

قال حدثني مالك بن أنس

عن اسحاق بن عبد الله

ابن أبي طلحة الانصاري

عن أنس بن مالك أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال اللهم بارك لهم

في مكيالهم وبارك لهم في

صاعهم ومدهم يعني أهل

المدينة ﴿ وحدثني يحيى

عن مالك عن سهيل بن أبي

صالح عن أبيه عن أبي

هريرة أنه قال كان الناس

إذا رأوا أول الثمر جاؤا به

الى رسول الله صلى الله

عليه وسلم فإذا أئذنه

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال اللهم بارك لنا

في ثمرنا وبارك لنا في

مدينتنا وبارك لنا في

ص ﴿ مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة الانصاري عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال اللهم بارك لهم في مكيالهم وبارك لهم في صاعهم ومدهم يعني أهل المدينة ﴿ ش
دعائه صلى الله عليه وسلم أن يبارك لأهل المدينة في مكيالهم وصاعهم ومدهم يقتضي تفضيله لها
وحرصا على الرفق بمن يسكنها لما افترض على الناس في زمن الهجرة من سكنها ثم زال حكم الفرض
وبقي الندب ويحتمل أن يريد بالمكيال الصاع والمد قد كرهها أولا باللفظ العام ثم أكد باللفظ الخاص
ويحتمل أن يريد به غير ذلك من المكيال ما هو أعظم من الاوسق وغيرها وما هو أصغر منها ك نصف
المد وغيره ويحتمل أن يريد بالبركة أن يبارك بركة دنيا وآخره في الدنيا أن يكون الطعام الذي
يكتال بهنالك الكيل لا اختصاصه بأهل المدينة تكثير بركتها بأن يجزى منه العدد ما لا يجزى ما كيل
بغيره أو يبارك في التصرف به على وجه التجارة بمعنى الارباح أو يريد به المكيل فيكون ذلك دعاء
في كثرة ثمارهم وغللتهم وتجاراتهم وأما البركة الدينية فانه يبارك الكيل يتعلق بكثير من العبادات
من أداء زكاة الخبواب وزكاة الفطر والكفارات ص ﴿ مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه
عن أبي هريرة أنه قال كان الناس إذا رأوا أول الثمر جاؤا به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا
أئذنه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لنا في ثمرنا وبارك لنا في مدينتنا وبارك لنا في

صاعنا وبارك لنا في مدنا اللهم ان ابراهيم عبدك وخليك ونيك واني عبدك ونيك وأنه دعا ملكة واني أدعوك للمدينة بمثل ما دعاك به ملكة ومثله معه ثم يدعو أصغر وليد رآه فيعطيه ذلك الثمر ثم قوله رضي الله عنه كان الناس اذا رأوا أول الثمر يريد أول الثمر لأنهم لا يخلون لأنه هو مقصود ثمارهم أتوا به للنبي صلى الله عليه وسلم تبركاً بدعائه واعلامه ببصيرته صلاح الثمار ما لما كان يتعلق به من ارسال الخراف الى ثمارهم ليستصلوا أكلها ويبيعها والتصرف فيها وامال يعلموه جواز بيع ثمارهم لنيبهم صلى الله عليه وسلم عن بيعها قبل بدو صلاحها

(فصل) وقوله فاذا أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لنا في ثمرنا يريد أن يأخذ لينظر اليه ويدعوه لم في ثمره مع ذلك في مدينة ثم يريد والله أعلم في غير ذلك من مرافقها ومنافعها (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم اللهم ان ابراهيم عبدك وخليك ونيك واني عبدك ونيك يريد اظهار وسيلة الى الله تعالى وذكر نعمته عليه كما أنهم على ابراهيم ثم قال وان ابراهيم دعا ملكة يريد صلى الله عليه وسلم قوله عز وجل رب اجعل هذا بلدا آمنا وارزق أهله من الثمرات وقوله صلى الله عليه وسلم واني أدعوك للمدينة بمثل ما دعاك به ملكة ومثله معه قال القاضي أبو محمد في هذا دليل على فضل المدينة على مكة قال لأن تضعيف الدعاء لها انما هو لفضلها على ما قصر عنها * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والذي عندي ان وجه الدليل من ذلك ان ابراهيم عليه السلام دعا لأهل مكة بما يخص بنيانهم فقال وارزق أهله من الثمرات وقال واجعل أفئدة من الناس تهوى اليهم وارزقهم من الثمرات وان النبي صلى الله عليه وسلم دعا لأهل المدينة بمثل ذلك ومثله معه فيحتمل ان يريد به وبدعاء آخر معه وهو لا مر آخرهم فتكون الحسنة تضاعف للمدينة بمثل ما تضاعف بمكة وانما معنى فضيلة إحدى البقعتين على الأخرى في تضعيف الحسنة وغفران السيئات ويحتمل أن يريد أن ابراهيم أيضا دعا لأهل مكة بأمر آخر ثم وعلم هو صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك ومثله معه فيعود الى مثل ما قدمنا ذكره ويحتمل ان يريد ان ابراهيم صلى الله عليه وسلم دعا لأهل مكة في ثمراتهم بركة قد أجاب الله دعاءه فيه وأنه صلى الله عليه وسلم دعا لأهل المدينة في ثمراتهم أيضا بمثل ذلك ومثله معه فلا يكون هذا دليلا على فضل المدينة على مكة في أمر الآخرة وانما يدل ذلك على ان البركة في ثمارهم مثل البركة في ثمار مكة ما القرب تناولها أو لكثرتها أو لفضلها أو للبركة في الاقيات بها أو ليوصل من يقات بها من المدينة الى مثلي ما يتوصل به من يقات في مكة بثمارها والله أعلم

(فصل) وقوله ثم يدعو أصغر وليد رآه فيعطيه ذلك الثمر يحتمل أن يريد بذلك عظم الاجر في ادخال المسرة على من لا ذنب له لصغره فان سرور ذلك به أعظم من سرور الكبير والله أعلم وأحكم

﴿ ما جاء في سكنى المدينة والخروج منها ﴾

ص * مالك عن قطن بن وهب بن عمير بن الاجدع ان يحنس مولى الزبير بن العوام أخبره انه كان جالسا عند عبد الله بن عمر في الفتنة فأتته مولاه تسلم عليه فقالت اني أردت الخروج يا أبا عبد الرحمن اشتد علينا الزمان فقال لها عبد الله بن عمر اعدى لكع اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يصبر على لأوائها وشدتها أحد الا كنت له شفيعا وشيدا يوم القيامة عليه وسلم يقول لا يصبر على لأوائها وشدتها أحد الا كنت له شفيعا وشيدا يوم القيامة * ثم قول المرأة لعبد الله بن عمر رضي الله عنه اني أردت الخروج تريد من المدينة وفولها اشتد عليها الزمان تريد والله أعلم لقله ان قنات ولضيق التصرف بها من أجل الفتنة ولعله قد اقترن بذلك من منع

صاعنا وبارك لنا في مدنا اللهم ان ابراهيم عبدك وخليك ونيك واني عبدك ونيك وأنه دعا ملكة واني أدعوك للمدينة بمثل ما دعاك به ملكة ومثله معه ثم يدعو أصغر وليد رآه فيعطيه ذلك الثمر ثم ما جاء في سكنى المدينة والخروج منها *

* حاشي يحنس عن مالك عن قطن بن وهب بن عمير بن الاجدع ان يحنس مولى الزبير بن العوام أخبره انه كان جالسا عند عبد الله بن عمر في الفتنة فأتته مولاه تسلم عليه فقالت اني أردت الخروج يا أبا عبد الرحمن اشتد علينا الزمان فقال لها عبد الله بن عمر اعدى لكع اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يصبر على لأوائها وشدتها أحد الا كنت له شفيعا وشيدا يوم القيامة

جلب الأتوات إليها ما أغلى الأتوات بها

(فصل) وقول ابن عمر أقعدى لكع على وجه الانكار عليها والتبسط بالسب على وجه النصيح لها والأشفاق عليها لخطئها فيما تريد من الانتقال عن المدينة مع ما في ملازمتها والصبر على شدتها من الأجر الجزيل

(فصل) وقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يصبر على لواثها وشدتها أحد اللاواء قال عيسى بن دينار هو الجوع وتعذر التكسب والشدة يحتمل أن يدبها اللاواء ويحتمل أن يريد بها كل ما يشتد به سكانها وتعظم مضرتة وقوله صلى الله عليه وسلم لا كنت له شفيعا أو شهيدا يوم القيامة يحتمل أن يكون شكاً من ابن عمر ويحتمل أن يكون شكاً من الراوى عنه قال عيسى بن دينار هوشك من الحديث وقاله محمد بن عيسى الأعشى والشفاعة على قسمين عند كثير من أهل السنة وهى شفاعته في زيادة الدرجات لمن دخل الجنة وشفاعته في الخروج من النار خاصة وقد تظاهرت الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم بشفاعته للنبي أمته وخروجهم من النار بشفاعته ولم يختلف في هذه الشفاعات أهل السنة فإن كان لفظ الحديث كنهه شفيعا فإنه يحتمل أن يريد به الشفاعات لئلا يمتنع من النار والشفاعة لمحسنهم في زيادة الدرجات فيكون معناه لا كنت له شفيعا من النار امتنع بها أو شفيعا في زيادة درجاته في الجنة ان سلم منها ويحتمل أن يريد لا كنت له شفيعا في الخروج من النار احتاج ذلك فتخصص شفاعته على هذا التأويل بالذنبين والأول أعم والله أعلم بما أراد وقوله أو شهيدا يحتمل أن يريد أنه شهيد له بالمقام الذي فيه الأجر ويقضى ذلك ان لشهادته فضلا في الأجر واحباطا للوزر فإنه لا شك ان سكانها في المدينة يثبتون بوجود ثابته في جملة حسناته الا ان لشهادته النبي صلى الله عليه وسلم زيادة أجر ومزية ولذلك قال صلى الله عليه وسلم في قتلى احدى هؤلاء انا شهيد عليهم والله أعلم وهذا الحديث يقضى ان فضيلة استيطان المدينة والبقاء بها باقية بعد النبي صلى الله عليه وسلم ص مالك عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله ان اعرابيا يبيع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الاسلام فأصاب الاعرابي وعك بالمدينة فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أقتلني يبعني فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جاءه فقال أقتلني يبعني فأبى ثم جاءه فقال أقتلني يبعني فأبى فخرج الاعرابي فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة كالكبريت تنفى خبثها وينصع طيبها ثم قال صلى الله عليه وسلم ان الله عني ان اعرابيا يبيع النبي صلى الله عليه وسلم على الاسلام ثم طلب ان يقيه يبعته لما وعك يحتمل انه كان من حكم الاسلام حينئذ الهجرة الى المدينة الى المقام بها مع النبي صلى الله عليه وسلم وان ذلك تضمنته بيعته للنبي صلى الله عليه وسلم ولذلك كان سأل أن يقيه يبعته يؤيده هذا التأويل انه نقض ذلك بالخروج وهو الذي نقل الينان حاله ويحتمل انه كان بعد انقضاء أمده فرض الهجرة وانما يبيع صلى الله عليه وسلم على الاسلام ثم سأل أن يقيه في ذلك لما استجاز الكفر ولم يستجز نقض العهد واعتقد انه تسوغ اقالته فيه فلم قبله النبي صلى الله عليه وسلم لان اقالته تضمنت اباحة الكفر والله عز وجل يعصم نبيه من ذلك ولعله سببه ذلك انه استوخم المدينة لما وعك بها كما فعل العربيون الذين اجتروا المدينة فاذن لهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يكونوا مع نعمه فيشربوا من ألبانها وأبوا لها فقتلوا راعي النبي صلى الله عليه وسلم واستاقوا النعم مرتدين عن الاسلام فبعث النبي صلى الله عليه وسلم في طلبهم فأبى بهم فقط أيديهم وأرجلهم ومهل أعينهم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لما خرج الاعرابي الى المدينة كالكبريت تنفى خبثها وينصع طيبها

وحدثني يحيى عن مالك عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله أن اعرابيا يبيع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الاسلام فأصاب الاعرابي وعك بالمدينة فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أقتلني يبعني فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جاءه فقال أقتلني يبعني فأبى فقال أقتلني يبعني فأبى فخرج الاعرابي فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة كالكبريت تنفى خبثها وينصع طيبها

يقتضى أنه خرج ناقضا للعهد والمدينة لا يبقى على شدتها الا من أخلص إيمانه وأمان خبثت سريره فانها تنفيه كما ينفي الكبير خبث الحديد وهو ما يخلص به الحداد حديدته فالمدينة تنفي من لم يخلص إيمانه ويبقى من خلس إيمانه ومعنى ينصع طيبها يخلص وفي كتاب أبي القاسم الجوهري ينصع طيبها أي يبقى ويظهر ويحتمل أن يريدانه يخلص للبقاء بالمدينة أهل الإيمان وأهل الفضل وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أبو هريرة أنه قال تنفي الناس كما ينفي الكبير خبث الحديد يريد والله أعلم تنفي أهل الخبث من الناس والخبث الرديء من كل شيء وما يفسده وكذلك روى عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه أنه خرج من المدينة فالتفت الى مزاحم مولاه فقال يا مزاحم أنخشي أن نكون ممن نفقه المدينة ص **م** مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال سمعت أبا الحباب سعيد بن يسار يقول سمعت أبا هريرة يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أمرت بقرية تأكل القرى يقولون تأكل القرى بقرية تأكل القرى قال عيسى بن دينار معناه أمرت بالخروج اليها وروى ابن القاسم عن مالك في العتبية معناه في رأي تنفي القرى قال وأزل الله تعالى بالمدينة يأبها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار وليجدا وافيكم غلظة قال الذين يلون المدينة **م** قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ومعنى أكلها القرى على هذا الوجه أنه منها يغلب على سائر القرى ويفتح جميعها ويأخذ أهل المدينة أكثر أموالها وينتقل حكمهم الى أميرها كمن المدينة وتعود طاعتها

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم يقولون يثرب وهي المدينة قال ابن مزين معناه أي الناس يسمونها يثرب وأنا أسميتها المدينة قال عيسى بن دينار ويقال ان من سبها يثرب كسب عليه خطيئة وانما سبها الله تعالى في القرآن يثرب فقال انما القرآن على ما يعرف الناس **م** قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعندي أنه يشير الى قوله تعالى واذا قالت طائفة منهم يا أهل يثرب لا مقام لكم فارجعوا وهذا والله أعلم اخبار عن المنافقين لان قبل هذه الآية واذا يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض ما وعدنا الله ورسوله الا غرورا ثم قال سبحانه وتعالى واذا قالت طائفة منهم يا أهل يثرب لا مقام لكم فارجعوا وهذا والله أعلم قول المنافقين يدل على ذلك أنه قال بعد ذلك فارجعوا فانما هو قول من كان يريد رد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن نصرته والمقام معه فهو لاء انما كاتوا يدعونها يثرب على حسب ما كانت تسمى عليه قبل الاسلام فأما بعد الاسلام فان اسمها طيبة وطابة ص **م** مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخرج أحد من المدينة رغبة عنها الا أبدلها الله خير منه **م** ش قوله صلى الله عليه وسلم لا يخرج أحد من المدينة رغبة عنها يحتمل أن يريد صلى الله عليه وسلم رغبة عن ثواب السالكين فيها وأمان من خرج لضرورة شدة زمان أو فتنه فليس ممن يخرج رغبة عنها قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والظاهر عندي أنه انما أراد به الخروج عن استيطانها الى استيطان غيرها وأمان كان مستوطنا غيرهما فقدم عليها طالبا للقرية باتيانها أو مسافرا فخرج عنها راجعا الى وطنه أو غيره من أسفاره فليس بخارج منها رغبة عنها وقوله صلى الله عليه وسلم الا أبدلها الله خير منه يحتمل أن يريد به أبدلها الله مستوطنا بها خيرا منه اما بمنقل يتقل اليها من غيرها أو مولود يولد فيها ص **م** مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن سفيان بن أبي زهير أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يفتح اليمن فيأتى قوم يبسون فيتعلمون بأهلهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ويفتح الشام فيأتى قوم

م وحدثنى مالك عن يحيى ابن سعيد أنه قال سمعت أبا الحباب سعيد بن يسار يقول سمعت أبا هريرة يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أمرت بقرية تأكل القرى يقولون تأكل القرى بقرية تأكل القرى قال عيسى بن دينار معناه أمرت بالخروج اليها وروى ابن القاسم عن مالك في العتبية معناه في رأي تنفي القرى قال وأزل الله تعالى بالمدينة يأبها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار وليجدا وافيكم غلظة قال الذين يلون المدينة **م** قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ومعنى أكلها القرى على هذا الوجه أنه منها يغلب على سائر القرى ويفتح جميعها ويأخذ أهل المدينة أكثر أموالها وينتقل حكمهم الى أميرها كمن المدينة وتعود طاعتها

يسون فيتعلمون بأهلهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ويفتح العراق فيأتي قوم
يسون فيتعلمون بأهلهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ﴿ ش قوله صلى الله عليه
وسلم يفتح اليمن فيأتي قوم يسون فيتعلمون بأهلهم ومن أطاعهم معنى يسون يقال في زجر الدابة إذا
سبقت بس بس وهو من كلام العرب يقال بسست وأبست قال ذلك أبو عبيدة ويحتمل أن يكون
معنى يسون يسوقون وقد قيل في قول الله عز وجل وبست الجبال بسا أي سبقت وقال محمد بن
عيسى الأعمش يسون يسيرون عن أسير أفواجا وقرأ قول الله عز وجل وبست الجبال بسا قال
سيرت الجبال سيرا قال عيسى بن دينار وقوله يسون معناه يؤلفون أهل المدينة إلى غيرها
ويزينون لهم الخروج منها وقاله ابن وهب وروى ابن القاسم عن مالك يسون يدعون

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فيتعلمون بأهلهم ومن أطاعهم يريد من يختص بهم من الأهل
الذين برحوا من رحيله ومن أطاعه من لا يرحل برحيله وقوله صلى الله عليه وسلم والمدينة خير لهم
لو كانوا يعلمون يريد والله أعلم أن ما يفوتهم من الأجر بالانتقال عنها أعظم وأفضل مما ينالونه من
الخصب وسعة العيش حيث ينتقلون إليه من اليمن والشام والعراق والله أعلم ص ﴿ مالك عن ابن
حجاس عن عمه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لتتركن المدينة على أحسن
ما كانت حتى يدخل الكلب أو الذئب فيعدي على بعض سوارى المسجد أو على المنبر فقالوا يا رسول
الله فمن تكون الثمار ذلك الزمان قال للعوافي الطير والسباع ﴿ ش قوله صلى الله عليه وسلم
لتتركن المدينة على أحسن ما كانت يحتمل أن يريد به في وقت تكون فيه أحسن ما كانت عليه في
أمر دين أو دنيا وفيها ﴿ قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ولأنظر عندي أن يريد حسن ثمارها
ونماها ولذلك قالوا له فمن تكون الثمار يومئذ ويحتمل أن يريد به على ما تقدم من حسناتها في وقت
صلاحها وعمارة المسلمين لها فيكون أحسن بمعنى الحسن كما قالوا في قول الله عز وجل وهو أهون
عليه معناه وهو هين عليه والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لتتركن المدينة ظاهرها ترك سكنها فيحتمل أن يكون ذلك
لما منع سكناها من فتنه أو شدة حال ويحتمل أن يكون ذلك لا يثارتهم غيرها عليها لخصب أو معنى من
المعاني والله أعلم وقوله صلى الله عليه وسلم حتى يدخل الكلب أو الذئب فيعدي على بعض سوارى
المسجد يقتضي إخلاءها جلة حتى لا يكون بها من سكناها من لا يمنع هذا والله أعلم ومعنى يعدي على
سوارى المسجد قال ابن بكير معناه يبول وعندى أن حقيقة هذه اللفظة أنه يقطع بوله دفعة دفعة
يقال عدا ببوله إذا دفعه دفعة وقال أبو عبيد ومنه عدا العرق وغيره يعدي ومنه قيل البعير يعدو
ببوله إذا رمى به متقطعا

(فصل) وقوله فمن تكون الثمار في ذلك الزمان سؤال يحتمل أن يريد بوابه الاستفهام عن
انقطاع الناس عنها جلة وهل يكونون منها على حال من شأنها في وقت الثمار فقال صلى الله عليه وسلم
تكون للعوافي الطير والسباع وقال أبو عبيد الهروي العوافي من الوحش والسباع والطير مأخوذ
من قول ش عفوت فلانا أعفوه إذا أتيت تطلب معروفه ويقال فلان كثير الغاشية والغاية أي يغشاه
السؤال والطلبون فاقتضى ذلك انقطاع أهلها عنها وترك ثمارها حتى لا تكون إلا للطير والسباع
والله أعلم وضافتها إليها يحتمل أن يريد به أنها تعيش منها ويحتمل أن يريد به أنها تنفرد بها دون
أربابها والله أعلم وأحكم ص ﴿ مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز حين خرج من المدينة التفت

يسون فيتعلمون بأهلهم
ومن أطاعهم والمدينة خير
لهم لو كانوا يعلمون ويفتح
العراق فيأتي قوم يسون
فيتعلمون بأهلهم ومن
أطاعهم والمدينة خير لهم
لو كانوا يعلمون ﴿ وحديثي
يحيى عن مالك عن ابن
حجاس عن عمه عن أبي
هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
لتتركن المدينة على أحسن
ما كانت حتى يدخل
الكلب أو الذئب فيعدي
على بعض سوارى
المسجد أو على المنبر فقالوا
يا رسول الله فمن تكون
الثمار ذلك الزمان قال
للعوافي الطير والسباع
﴿ وحديثي مالك أنه بلغه
أن عمر بن عبد العزيز
حين خرج من المدينة
التفت

اليها فبكي ثم قال يا مزارح ان نخشى أن نكون ممن نفت المدينة * ش يريد عمر بن عبد العزيز
والله أعلم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انها تنفي خبثها فخاف أن يكون ممن نفته المدينة
لكونه من الخبث المخالفة سنة أو ضلال عن هدى ومثله من أهل الفضل والدين يخاف على نفسه
وقال ابن أبي مليكة أدركت ثلاثين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم يخاف النفاق على نفسه
وقال الحسن ما خافه المؤمن ولا آمنه الا منافق وقال ابراهيم التيمي ما عرضت قولي على عملي
الا خشيت أن أكون مكذبا فعلى هذا أهل الدين والعلم والفضل من الخوف على أنفسهم والانتهاج
لها والله أعلم

ما جاء في تحريم المدينة *

ص * مالك عن عمرو مولى المطلب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طلع له أحد
فقال هذا جبل يحبنا ونحبه اللهم ان ابراهيم حرم مكة واني أحرم ما بين لابتيها * ش قول أنس
رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طلع له أحد قال عيسى بن دينار معناه بداله فقال
صلى الله عليه وسلم هذا جبل يحبنا ونحبه قال معناه يحبنا أهله ونحبهم * قال القاضي أبو الوليد
رضي الله عنه ويحتمل عندى أن يكون معناه انتفاعنا به انتفاعنا بمن يحبنا في الحاية وغير ذلك من
وجوه المنافع ويحتمل أن يريد به ان محبتنا له محبتنا لمن يعتقد فيه انه يحبنا فهو كد للجنة والله أعلم
(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم اللهم ان ابراهيم حرم مكة وروى يحيى بن مزين عن مطرف عن
مسلم بن خالد الزنجي حرم مكة بمأبى المدينة تنعم من أربعة أميال أو دنا شيئا تنعم بمأبى طريق
العراق على ثمانية أميال ومأبى طريق نجد سبعة أميال ومأبى طريق اليمن سبعة أميال بموضع يقال
له أضاه ومأبى جدة عشرة أميال بالحديثة * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا الذي ذكره
فيه نظر والذي عندى ان بين مكة وعرفة نحو ثمانية عشر ميلا وهو نحو ما بين مكة والحديثة وبين مكة
والجعرانة وبين مكة وحنين هذه مسافات متقاربة ولو كان بين مكة والحديثة تسعة أميال لم يكن بين مكة
وجدة ما تقصر فيه الصلاة وقد قال مالك ان بينهما ثمانية وأربعين ميلا وتقصير فيها الصلاة وانما يقع
الوهم مع اختلاف الناس في الحرز في قدر الميل والذي حكى ابن حبيب ألف باع كل باع من ذراعين
وأهل الحساب وكثير من الناس معتمدون على أن كل باع أربعة أذرع فتفاوت الأمر والله أعلم وأحكم
وأما التنعيم فاقب بمكة مدة وسعت أكثر الناس يذكرون انها خمسة أميال ولم أعرف في ذلك
خلافا مدة مقامى بها ولو كان بين مكة والتنعيم أربعة أميال أو دون لوجب أن يكون بين مكة والحديثة
على هذا التقرير قريب من خمسة عشر ميلا فانها أزيد من ثلاثة أمثالها

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ان مكة حرم * ش يريد عمر بن عبد العزيز
صلى الله عليه وسلم قال ان مكة حرم * ش يريد عمر بن عبد العزيز
حرم مكة يحتمل أن يكون معناه انه دعا في محرمها وان الباري تعالى أجاب دعاءه وحرمها ويحتمل
أن يريد به ان ابراهيم كلف أن يحكم باجتهاده وانه أذاه اجتهاده الى تحريمها فأضيف ذلك الى تحريم الله
عز وجل لانه بأمره حرمت ويضاف تحريمها الى ابراهيم عليه السلام لانه الذى حكم بذلك ويكون
المعنى ان مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس انه لم يحرمها أحد من الناس ممن لا يلزم تحريمه ولا يثبت
حكمه لانه لو لم يؤمر بذلك بالاجتهاد في ذلك ولم يسوغ له التحريم فلا يلزم الناس امتثال أمره
واجتناب ما نهى عنه وحرمه

اليها فبكي ثم قال يا مزارح
أن نخشى أن نكون ممن
نفت المدينة

* ما جاء في تحريم المدينة *
* حدثني يحيى عن مالك
عن عمرو مولى المطلب
عن أنس بن مالك ان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم طلع له أحد فقال
هذا جبل يحبنا ونحبه
اللهم ان ابراهيم حرم مكة
واني أحرم ما بين لابتيها

* وحدثنى مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة (١٩٣) انه كان يقول لورأيت الظباء بالمدينة تزنع

ماذعرتها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لايقبها هرام * وحدثنى مالك عن يونس بن يوسف عن عطاء بن يسار عن أبي أيوب الأنصاري انه وجد غلمانا قد الجؤا نعلها الى زاوية فطردهم عنه * قال مالك لا أعلم الا أنه قال أفى حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم يمنع هذا * وحدثنى يحيى عن مالك عن رجل قال دخل على زيد بن ثابت وأتأبالا أسواق وقد اصططت نهسا فأخذته من يدي فأرسله

* ما جاء في وباء المدينة * وحدثنى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين انها قالت لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وعك أبو بكر وبلال قال فدخلت عليهما فقلت يا أبت كيف تجدك ويا بلال كيف تجدك قالت فكان أبو بكر اذا أخذه الحى يقول

كل امرئ مصبح في أهله * والموت أدنى من شر النعلة وكان بلال اذا ألق عنه برفع عقيرته فيقول

(٢٥ - متقى - سابع) ألا ليت شعري هل آيتن ليلة * بواد وحولى اذخر وجيل * وهل أردن يوما مياه مجنة * قالت عائشة فجئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته فقال اللهم حجب الينا المدينة كحبنامكة أو

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وانى أحرم ما بين لايقبها والذابة الحرة قاله ابن نافع قال والخرتان احدهما التي ينزل بها الحاج والأخرى تقابلها من ناحية ثمر في المدينة وهو أيضا في أقصى العمران خارجة عنه قال وخرتان أخريان أيضا من ناحية الذبلة والجوف من المدينة وهما أيضا في طرف العمران من جانبي المدينة جميعا على مثل الآخرين قال ابن نافع فابن هذه الحرات في الدور كله محرم أن يصاد فيه صيد ومن عصي فاستعمل فقد استعمل ما قد نهى عنه وليس عليه فيه جزاء وحرم قطع الشجر منها على يريده من كل شق حولها كلها قال القاضي أبو محمد ان مقتضى تفضيل مالك المدينة على مكة ان عليه الجزاء فيما اصاب من الصيد في حرم المدينة وهو مذهب ابن أبي ذئب والله أعلم ص * مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة انه كان يقول لورأيت الظباء بالمدينة تزنع ماذعرتها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لايقبها حرام * ش قول أبي هريرة رضى الله عنه لورأيت الظباء تزنع بالمدينة ماذعرتها يريدها ما نقرنها وقد روى عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله حرم مكة لا يحتل خلاها ولا يعصد شجرها ولا ينفر صيدها قال عكرمة معنى ينفر صيدها أن ينصبه من الغل فيقيل مكاته فهذا معنى الذعر الذي ذكر أبو هريرة وقول أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لايقبها حرام يقتضى ان ذعر الصيد مما يتناوله تحريم النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن وهب معنى ما بين لايقبها ما بين حرتها وهو قول مالك وقال الأصمعي الحرة هي الأرض التي تملؤها حجارة سوداء ص * مالك عن يونس بن يوسف عن عطاء بن يسار عن أبي أيوب الأنصاري انه وجد غلمانا قد الجؤا نعلها الى زاوية فطردهم عنه * قال مالك لا أعلم الا أنه قال أفى حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم يمنع هذا * مالك عن رجل قال دخل على زيد بن ثابت وأتأبالا أسواق وقد اصططت نهسا فأخذته من يدي فأرسله * ش قول أبي أيوب الأنصاري رضى الله عنه للذين الجؤا نعلها الى زاوية أفى حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم يمنع هذا يقتضى أن هذا استباحة لحرمه صلى الله عليه وسلم وينكر على من فعله ولذلك طردهم عنه والنس الذي اصطاد الرجل قال عيسى بن دينار هو طائر يقال له النس ويجب أن تكون الأسواق على هذا موضع بعض أطراف المدينة بين الحرتين والله أعلم

* ما جاء في وباء المدينة *

ص * مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين انها قالت لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وعك أبو بكر وبلال قال فدخلت عليهما فقلت يا أبت كيف تجدك ويا بلال كيف تجدك قالت فكان أبو بكر اذا أخذه الحى يقول

كل امرئ مصبح في أهله * والموت أدنى من شر النعلة

وكان بلال اذا ألق عنه برفع عقيرته فيقول

ألا ليت شعري هل آيتن ليلة * بواد وحولى اذخر وجيل

وهل أردن يوما مياه مجنة * وهل بيدونلى شامة وطفيل

قالت عائشة فجئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته فقال اللهم حجب الينا المدينة كحبنامكة أو

أشد وصححها وبارك لنا في مدحها وصاعها وانقل حماها فاجعلها بالجحفة * قال مالك عن يحيى بن سعيد
ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت وكان عامر بن فهيرة يقول

قد رأيت الموت قبل ذوقه * ان الجبان حقه من فوقه

* مالك عن نعيم بن عبد الله المجر عن أبي هريرة أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنقاب
المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال * ثم قولها رضى الله عنها لما قدم رسول الله صلى
الله عليه وسلم المدينة وعك أبو بكر الوعلك ازعاج الحمى المريض وتحريكها إياه يقال وعكته وعكا
ودخول عائشة رضى الله عنها على أبيها وبلال على وجه العيادة لها وهي من القرب وقدر روى البراء
ابن عازب أمر نال النبي صلى الله عليه وسلم ان تتبع الجنائز ونعود المرمى ونفشي السلام ولان ذلك
كان قبل أن ينزل الحجاب وقولها وكان بلال اذا ألقه عنه قال عيسى بن دينار يريد تذهب عنه الحمى
فأفاق وقولها رضى الله عنها يرفع عقيرته قال ابن نافع وعيسى بن دينار تريد صوته قال محمد بن عيسى
الأعشى والأذخر والجليل شجرتان طيبتان تكونان بأودية مكة وأراه يريد العناب فان الأذخر
والجليل انما هما بنت وليسا بشجر قال محمد بن عيسى وشامة وطفيل جبلان من جبال مكة

(فصل) ومعنى انشاد بلال اليتيمين الله كورين على معنى التمنى لمكة ونواحيها والتأسف لما فاتها
مما ألف منها والتوجع بالمقام بالمدينة التي لم يبعد حالها ولا ألف هواها وقدر روى أنس بن مالك ان
اناسا من عكل أو عرينة قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا يا نبي الله انا كنا أهل ضرع
ولم نكن أهل ريف واستوخو المدينة فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بدود وبراغ وأمرهم
أن يخرجوا فيه فيشر بوا من ألبانها وأبولها

(فصل) وقول عائشة رضى الله عنها فبجئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته بذلك تريد بقول
أبي بكر وبلال فقال اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد دعاء من النبي صلى الله عليه وسلم أن
يذهب من أنفسهم الاشفاق عن مفارقة مكة وسكنى المدينة والدعاء في ان يحبب الله اليهم المدينة كحبهم
مكة فيكرهون الانتقال عنها كما كرهوا الانتقال من مكة

(فصل) ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم انشاد الشعر على أبي بكر وبلال وذلك دليل على
جوازه وقد أنشده حسان وكعب بن زهير ومدحه الأعشى وكعب بن مالك وجماعة من شعراء الجاهلية
والاسلام وانما الشعر كلام فحسنه كحسن الكلام وقيحه كقبيح الكلام وما روى عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال لأن يمتلى أجوف أحدكم فيصاح حتى يره خير له من أن يمتلى شعرا فقد قال قوم معناه
من الشعر الذي هجى به النبي صلى الله عليه وسلم وهذا ليس بشئ لان ذلك لا يحل أن يحفظ بيت
واحد منه ولا انشاده ولا اصغاء اليه الا لمن يريد الرد على قائله والانتصار منه والأظهر ان معناه من غلب
عليه ومنعه من التحفظ على الشريعة وغير ذلك مما يحتاج اليه وفي العتية ان مالك الكاسل عن انشاد
الشعر فقال ما يحفظ منه ولا يكثر ومن عيبه ان الله عز وجل يقول وما علمناه الشعر وما ينبغي له قال
مالك وبلغني ان عمر بن الخطاب كتب الى أبي موسى الأشعري أن اجمع الشعراء واسألهم عن الشعر
وهل بقيت معهم معرفته وأحضر ليسد ذلك قال فجمعهم وسألهم فقالوا اننا لنعرفه ونقول له وقال لبيد
ما قلت بيت شعر منذ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ فقول ما أنزل الله الم ذلك الكتاب
لا ريب فيه هدى للمتقين

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وصححها وانقل حماها الى الجحفة يريد أن يذهب عنها الوخامة التي

أشد وصححها وبارك
لنا في مدحها وصاعها
وانقل حماها فاجعلها
بالجحفة * قال مالك
وحدثني يحيى بن سعيد
أن عائشة زوج النبي صلى
الله عليه وسلم قالت وكان
عامر بن فهيرة يقول
قد رأيت الموت قبل ذوقه
ان الجبان حقه من فوقه
* وحدثني عن مالك عن
نعيم بن عبد الله المجر عن
أبي هريرة أنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم على أنقاب المدينة
ملائكة لا يدخلها
الطاعون والا الدجال

﴿أما جاء في إجلاله اليهود من المدينة﴾ وحدثني عن مالك (١٩٥) عن اسمعيل بن أبي حكيم أنه سمع عمر بن عبد العزيز

يقول قال من آخر ما
تسكلم به رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن قال قاتل
الله اليهود والنصارى
اتخذوا قبور أنبيائهم
مساجد لا يبقين دينان
بأرض العرب وحدثني
عن مالك عن ابن شهاب
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا يجتمع
دينان بجزيرة العرب

﴿قال مالك قال ابن شهاب
فقه حص عن ذلك عمر
ابن الخطاب حتى أنه
التلج والبقين أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال
لا يجتمع دينان في جزيرة
العرب فأعلى يهود خير
﴿ قال مالك وقد أجلي عمر
ابن الخطاب يهود نجران
وفدك فأما يهود خير
نفرجوا منها ليس لهم
من التمر ولا من الأرض
شيء وأما يهود فدك فكان
لهم نصف التمر ونصف
الأرض لأن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان
صالحهم على نصف التمر
ونصف الأرض فأقام لهم
عمر نصف التمر ونصف
الأرض فقيمة من ذهب
وورق وأبل وحبال وأقتاب
ثم أعطاهم القيمة وأجلهم

أضرت بهم والحمى التي وعكوا بها وينقل ذلك إلى الجحفة وقال بعض أهل العلم أن الجحفة وهي مبيعة
كانوا في ذلك الوقت على غير الإسلام فدعا عليهم بذلك والله أعلم ومن دعوة النبي صلى الله عليه وسلم
صارت الجحفة وبنة قل من يشرب من عينها ويقال له حم الاحم
(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم على أقتاب المدينة ملائكة قال ابن نافع ومحمد بن عيسى هـ الفجاج
التي حولها غار جاتها وقوله صلى الله عليه وسلم لا يدخلها الطاعون ولا الدجال يقتضي منع الملائكة
الدجال من دخولها ويعتدل أن يكونوا أيضا قد وكلوا بمنع الطاعون من دخولها وقد روى أبو سعيد
عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما حدثنا به عن الدجال قال يأتي الدجال وهو محرم عليه أن يدخل أقتاب
المدينة بعض السباخ التي تلي المدينة فيخرج إليه يومئذ رجل هو خير الناس أو من خيار الناس
فيقول أشهد أنك الدجال الذي حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثه

﴿أما جاء في إجلاله اليهود من المدينة﴾

ص مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم أنه سمع عمر بن عبد العزيز يقول كان من آخر ما تكلم به رسول
الله عليه وسلم أن قال قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد لا يبقين دينان
بأرض العرب * مالك عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجتمع دينان بجزيرة
العرب قال مالك قال ابن شهاب فقه حص عن ذلك عمر بن الخطاب حتى أنه التلج والبقين أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجتمع دينان في جزيرة العرب فأجلي يهود خير قال مالك وقد أجلي
عمر بن الخطاب يهود نجران وفدك فأما يهود خير نفرجوا منها ليس لهم من التمر ولا من الأرض شيء
وأما يهود فدك فكان لهم نصف التمر ونصف الأرض لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان صالحهم
على نصف التمر ونصف الأرض فأقام لهم عمر نصف التمر ونصف الأرض فقيمة من ذهب وورق
وأبل وحبال وأقتاب ثم أعطاهم القيمة وأجلهم منها * ش قوله صلى الله عليه وسلم قاتل الله
اليهود والنصارى يريد والله أعلم لغتهم الله

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد اظهرا القبح ما صنعوه وعظم ما
ابتدعوه مما اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا يبقين دينان بأرض العرب يريد والله أعلم بالأرض التي كانت
مختصة بسكنى العرب وتقلهم عليها في الجاهلية وقال في حديث ابن شهاب لا يجتمع دينان في جزيرة
العرب قال عيسى بن دينار روى عن مالك جزيرة العرب مكة والمدينة واليمن وروى ابن حبيب
جزيرة العرب من أقصى عدن أبين وما والاها من أرض اليمن كلها إلى ريف العراق في الطول وأما
العرض فمن جدة وما والاها من ساحل البحر إلى أطوار الشام ومصر في الغرب وفي الشرق ما بين
يثرب إلى منقطع السماوة وقال مالك جزيرة العرب منبت العرب قيل لها جزيرة العرب لإحاطة البحر
والأنهار بها

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا يبقين دينان بأرض العرب يريد والله أعلم لا يبق فيها غير دين
الإسلام وإن يخرج منها كل من يتدين بغير دين الإسلام قال مالك يخرج من هذه البلدان كل
يهودي أو نصراني أو ذمي كان على غير ملة الإسلام ولا منع ذلك من دخولهم إياها مسافرين فقد كان
في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه يجلب النصارى من الشام إلى المدينة لحنطة والزيت والامتنعة

جامع ماجا في أمر

المدينة

* وحدثني مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاع له أحد فقال هذا جبل يحبنا ونحبه * وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد بن عبد الرحمن بن القاسم أن أسلم مولى عمر بن الخطاب أخبره أنه زار عبد الله ابن عياش المخزومي فرأى عنده نبيذا وهو بطريق مكة فقال له أسلم ان هذا لشراب يحبه عمر بن الخطاب فحمل عبد الله ابن عياش قدما عظيما فجاء به إلى عمر بن الخطاب فوضعه في يديه فقربه عمر إلى فيه ثم رفع رأسه فقال عمر ان هذا لشراب طيب فشربه ثم ناوله رجلا عن يمينه فلما أدبر عبد الله ناداه عمر بن الخطاب فقال أنت القائل لمكة خير من المدينة فقال عبد الله فقلت هي حرم الله وأمنه وفيها بيته فقال عمر لا أقول في بيت الله ولا في حرمه شيئا ثم قال عمر أنت القائل لمكة خير من المدينة قال فقلت هي حرم الله وأمنه وفيها بيته فقال عمر لا أقول في حرم الله ولا في حرمه شيئا ثم انصرف

فأخذ منهم عمر بن الخطاب العشر ونصف العشر قال مالك في اليهود والنصارى والمجوس اذا قدموا المدينة أ يضرب لهم أجل قال نعم يضرب لهم أجل ثلاث ليال يستقون وينظرون في حوائجهم وقد ضرب لهم ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه

(فصل) وقول ابن شهاب ففحص عمر بن الخطاب عن ذلك قال مالك معناه كشف عن هذا القول هل يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم حين جاءه الثلج قال معناه اليقين الذي لا شك فيه يريد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك فأجلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه يهود خيبر (مسئلة) وهذا الاجلاء ائمة من جزيرة العرب سواء وجد منهم غدر أو لم يوجد وأما من وجد منهم غدر فغير جزيرة العرب ففي العتبية من سماع ابن القاسم عن مالك سئل عن أهل فارس وظهرت لهم عهود كثيرة من معاوية وعبد الملك وسليمان أتى ان يجلاوا منها ان عرف منهم غدر قال نعم اذا تبين ذلك فعلى هذا لا يكون الاجلاء في غير جزيرة العرب الا للغدر قال القاضي أبو الوليد وعندي انه يجاون اذا خيف منهم الميل إلى أهل ملتهم لمجاورتهم أهل الحرب فينتقلون إلى حيث يؤمن ذلك منهم والله أعلم (فصل) وقوله فأحلى عمر بن الخطاب يهود نجران وفدك قال أشهب عن مالك في العتبية فأما يهود نجران فخرجوا منها ليس لهم من الثمر ولا من الأرض شيء وأما يهود فدك فكان لهم نصف الأرض ونصف الثمر لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان صالحهم على نصف الثمر ونصف الأرض فأقام لهم عمر نصف ذلك بالذهب والورق والابل والجمال والاقتاب فأعطاهم ذلك وأجلهم منها

جامع ماجا في أمر المدينة

ص * مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاع له أحد فقال هذا جبل يحبنا ونحبه * مالك عن يحيى بن سعيد بن عبد الرحمن بن القاسم أن أسلم مولى عمر بن الخطاب أخبره أنه زار عبد الله بن عياش المخزومي فرأى عنده نبيذا وهو بطريق مكة فقال له أسلم ان هذا لشراب يحبه عمر بن الخطاب فحمل عبد الله بن عياش قدما عظيما فجاء به إلى عمر بن الخطاب فوضعه في يديه فقربه عمر إلى فيه ثم رفع رأسه فقال عمر ان هذا لشراب طيب فشربه ثم ناوله رجلا عن يمينه فلما أدبر عبد الله ناداه عمر بن الخطاب فقال أنت القائل لمكة خير من المدينة فقال عبد الله فقلت هي حرم الله وأمنه وفيها بيته فقال عمر لا أقول في بيت الله ولا في حرمه شيئا فقال عمر أنت القائل لمكة خير من المدينة قال فقلت هي حرم الله وأمنه وفيها بيته فقال عمر لا أقول في حرم الله ولا في حرمه شيئا ثم انصرف * ش قول أسلم في النبيذا ان هذا لشراب يحبه عمر حث لعبد الله بن عياش على ان يحمل اليه منه وتبنيه على ذلك لما كان بينهما من القرابة فان عبد الله بن عياش من أخوال عمر بن الخطاب رضي الله عنه فكان ممن يقبل هديته قبل الولاية وبعدها ويحتمل أن يكون استجاز ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال له ما أتاك من هذا المال من غير مسئلة فخذ مع ان عمر بن الخطاب ما كان يهدي اليه فاما كان كشي يهدي إلى جماعة المسلمين لأنه كان يتناول منه اليسير ويتناول الباقي جلساءه ولذلك قال ان عبد الله وضعه في يد عمر وقربه إلى فيه لعله يريد على وجه الاختبار له ومعرفة حاله برائحته ثم رفع رأسه وقال ان هذا لشراب طيب يحتمل أن يريد به حلالا ويحتمل أن يريد به لذبا مع كونه حلالا فشر به يريد شرب منه ثم ناوله رجلا عن يمينه وهو المشروع بان يتناول الامام بعده من عن يمينه وسيأتي ذكره ان شاء الله تعالى

(فصل) وقوله فلما أدر عبد الله بن عباس ناداه عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال أنت القائل لمكة خير من المدينة قال عيسى بن دينار كأنه كره تفضيله مكة على المدينة دار الهجرة قال محمد بن عيسى ولو أقره بذلك لضر به ير بدلا دبه على تفضيله مكة وهذا من عمر رضي الله عنه يحفل أن ير بد به انكار تفضيل مكة على المدينة لاعتقاده تفضيل المدينة على مكة أو هو يرى ترك الأخذ في تفضيل احدهما على الأخرى إلا أن الوجه الأول أظهر لما شهر من أخذ الصحابة في ذلك دون تكبير ومعنى أفضل ان لسا كلها العامل فيها بالطاعة من الثواب أكثر مما لسا كن والعامل بذلك في الأخرى ولا خلاف انه كان السكنى بمكة وغيره ممنوعا والانتقال الى المدينة مفترضا قبل الفتح وقد اختلف العلماء في ذلك بعد الفتح في حق من تقدمت هجرته قبل الفتح فقال الجمهور ان ذلك يبق في حقهم وقال جماعة ان لمن هاجر قبل الفتح أن يرجع الى مكة بعد الفتح الا انه لا خلاف ان المقام بالمدينة كان أفضل ولذلك أقام بها النبي صلى الله عليه وسلم والمهاجرون وقد انتقل جماعة من المدينة الى العراق والسلام ولم يرجع منهم مشهور بالفضل الى سكنى مكة وانما يرجع اليها من صغر سنه عن أن يكون له حكم الهجرة كعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عباس والجمهور على خلاف ذلك فلا خلاف ان المدينة أفضل له في حق هؤلاء وأما من لم تكن له هجرة فلا خلاف في انه يجوز له سكنى مكة وسكنى المدينة وذهب مالك ان سكنى المدينة أفضل وقال أبو حنيفة والثياقي سكنى مكة أفضل له واستدل القاضي أبو محمد على ذلك بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الايمان لا يارز الى المدينة كما تأرز الحية الى جحرها قال ينخص بذلك المدينة و بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أمرت بقرية تأكل القرى قال فلامعنى لقوله تأكل القرى الاعلى ز جميع فضلها على غيرها وز يادنها عليها وقوله صلى الله عليه وسلم اللهم حبب الينا المدينة كحبنا مكة أو أشد ولا يدعوى صلى الله عليه وسلم في أن يحب الينا سكنى المدينة وسكنى غيرها أفضل و وجهه من جهة المعنى أن النبي صلى الله عليه وسلم اختار سكنها بعد الفتح فان كان ذلك قد افترض عليه فلا يفترض عليه السكنى الا في أفضل البقاع وان لم يكن ذلك مفترضا عليه واختاره فلا يختار لاستيطانه واستيطان الامامة وفضلاء الصحابة الا أفضل البقاع وفي العتبية سئل مالك عن مكة وبكة فقال بكة موضع البيت ومكة غير ذلك ير بد القرية

(فصل) وقول عبد الله بن عباس هي حرم الله وأمنه وفيها بيتي فلم يزد على اظهار ما عنده من فضيلة مكة قال محمد بن عيسى ولو أقره بذلك لضر به ير بدانه لم يصرح له بتفضيل مكة وانما أقره بفضل مكة وهذا لا خلاف في صحته على الوجه الذي ذكره ولذلك قال له عمر رضي الله عنه لا أقول في بيت الله ولا في حرمه شيئا معناه والله أعلم اني لا أنكر فضيلته ولكن أنت القائل لمكة خير من المدينة ما معناه اني لا أنكر ذلك عليك وانما أنكر عليك ما بلغني عنك من تفضيلها على المدينة فهل كان ذلك منك فعاد عبد الله بن عباس الى قوله الأول لم يزد على ولا أظهر اليه ما سأله عنه ثم انصرف ومعنى ذلك والله أعلم انه رأى عمر اقراره على هذا القول اذا أمسك عما سواه غير ممنوع

﴿ ما جاء في الطاعون ﴾

﴿ ما جاء في الطاعون ﴾
 * وحدثنى مالك عن
 ابن شهاب عن عبد الحميد
 ابن عبد الرحمن بن زيد
 ابن الخطاب عن عبد الله
 ابن عبد الله بن الحارث
 ابن نوفل عن عبد الله
 ابن عباس أن عمر بن
 الخطاب خرج الى الشام
 حتى اذا كان بمرغ لقيه
 امرء الاجناد أبو عبيدة
 ابن الجراح وأصحابه
 فأخبروه أن الوباء قد
 وقع بالشام قال ابن

ص * مالك عن ابن شهاب عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن عبد الله بن عباس أن عمر بن الخطاب خرج الى الشام حتى اذا كان بمرغ لقيه امرء الاجناد أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه فأخبروه أن الوباء قد وقع بالشام قال ابن

بالشام فاختلفوا فقال بعضهم قد خرجت لأمر ولا نرى أن ترجع عنه وقال بعضهم معك بقية الناس وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نرى أن تقدمهم على هذا الوباء فقال ارتفعوا عني ثم قال ادع الى الانصار فدعاهم فاستشارهم فسلخوا سيبل المهاجرين واختلفوا كماختلفهم فقال ارتفعوا عني ثم قال ادعوا من كان ههنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح فدعاهم فلم يختلف عليه منهم رجلان فقالوا نرى أن ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء فنادى عمر في الناس ائني مصبح على ظهر فاصبوا عليه فقال أبو عبيدة أفرار من قدر الله الى قدر الله أرايت لو كان لك ابل فهبطت وادياه عدوتان احداها مخضبة والاخرى جذبة أليس ان رعيت المخضبة رعيته بقدر الله وان رعيت الجذبة رعيته بقدر الله فجاء عبد الرحمن بن عوف وكان غائباً في بعض حاجته فقال ان عندي من هذا علما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه واذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه قال فحمد الله وعمر ثم انصرف ثم شق قوله أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج الى الشام بمحتمل أن يقصدها ليطالع أحوالها فانها كانت تغمر المسلمين وعلى الامام اذا بعد عهده بالغور أن يتطلعها بالمشاهدة ان علم انه يحتاج الى ذلك وقوله حتى اذا كان بسرغ قال ابن حبيب سرغ قرية بوادي تبوك في طريق الشام وقيل سرغ من أدنى الشام الى الحجاز لقيه أمراء الأنجاد يريد جند الشام اما لانهم كانوا مقبلين الى جهة فلقوه هناك أو لانهم خرجوا من الوباء واعتقدوا أن ذلك يجوز لهم أو لانهم خرجوا يتلقونه من قرب منهم من طريقه بموضعه ذلك

(فصل) وقوله فأخبروه أن الوباء قد وقع بالشام الوباء هو الطاعون وهو مرض يعم الكثير من الناس في جهة من الجهات دون غيرها بخلاف المعتاد من أحوال الناس وأمراضهم ويكون مرضهم غالباً مرضاً واحداً بخلاف سائر الأوقات فان أمراض الناس مختلفة

(فصل) وقول عمر رضي الله عنه ادع الى المهاجرين الأولين وروى عن سعيد بن المسيب ان المهاجرين الأولين من صلى الى القبلتين ومن لم يسلم الابد تحوّل القبله الى الكعبة فليس من المهاجرين الأولين فدعاهم فاستشارهم عمر في ذلك فاختلفوا عليه فقال بعضهم قد خرجت لأمر يريدون لمطالعة الغور والنظر فيها لا نرى أن ترجع عنه يريدون توكلوا على الله عز وجل وتيقنوا انه لا يصيبهم الا ما كتب الله لهم وقال بعضهم معك بقية الناس يريدون فضلاء الناس وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يرون بذلك اظهار فضلهم لعضوه بذلك على الاشفاق عليهم ويعظم حال التعرير بهم واقدامهم على الوباء الذي يخاف استئصاله لهم فلما اختلفوا عليه أمرهم بأن يرتفعوا عنه ثم دعا الانصار فاستشارهم كما استشار المهاجرين فاختلفوا كماختلفهم فأمرهم أيضاً أن يرتفعوا عني ثم قال ادعوا من كان ههنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح يريد من هاجر بقرب الفتح فثبت له حكم الهجرة أو هاجر بعد الفتح فثبت له اسم الهجرة دون حكمه فاشاورهم فلم يختلفوا وقالوا نرى أن ترجع بالناس فرأى عمر رأيهم وقال ائني مصبح على ظهر يريد السفر وصفه بذلك لان المسافرين ومتاعهم يصير على ظهر الخيل والابل والدواب ويحتمل أن يريد به على ظهر طريق ولا بد أن يكون قرن بذلك ما يقتضى الرجوع عن

ابن عوف وكان غائباً في بعض حاجته فقال ان عندي من هذا علما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه واذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه قال فحمد الله وعمر ثم انصرف

* وحدثني عن مالك عن

محمد بن المنكدر وعن

سالم بن أبي النضر مولى

عمر بن عبيد الله عن

عامر بن سعد بن أبي

وقاص عن أبيه أنه سمعه

يسأل أسامة بن زيد ما

سمعت من رسول الله

صلى الله عليه وسلم في

الطاعون فقال أسامة

قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم الطاعون رجز

أرسل على طائفة من بني

إسرائيل أو على من كان

قبلكم فإذا سمعتم به بأرض

فلا تدخلوا عليه وإذا وقع

بأرض وأنتم بها فلا

تخرجوا فوارا منه

وحدثني عن مالك عن

ابن شهاب عن عبد الله

ابن عامر بن ربيعة أن

عمر بن الخطاب خرج

إلى الشام فلما جاء سرغ

بلغه أن الوباء قد وقع

بالشام فأخبره عبد الرحمن

ابن عوف أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال

إذا سمعتم به بأرض فلا

تقدموا عليه وإذا وقع

بأرض وأنتم بها فلا

تخرجوا فوارا منه فخرج

عمر بن الخطاب من سرغ

* وحدثني عن مالك

عن ابن شهاب عن سالم

ابن عبد الله

الشام أو يكون ذلك موضع أقامته بالشام والأول أظهر لأنه لم يكن بلغ بعد موضع الوباء فلو كان موضعه يريد أن يقيم به ولا وباء به لما احتاج إلى الرجوع والله أعلم

(فصل) وقول أبي عبيدة رضي الله عنه أفرار من قدر الله على معنى الاتكال لا نصرافه يريد أنه ينجو بذلك وينجي الصحابة من الوباء الذي لا يصيب إلا من قدر الله عز وجل أن يصيبه وأنه لا ينجونه من قدره أن لا يصيبه فقال عمر لو غيرك قالها يا أبا عبيدة قال محمد بن عيسى وكان عمر يحب موافقته في جميع أموره ويكره مخالفته ويحتمل أن يكون ذلك لما تحقق من فضله وأمانته فقد ساء النبي صلى الله عليه وسلم أمين هذه الأمة

(فصل) وقوله لو غيرك قالها يا أبا عبيدة قال محمد بن عيسى الأعشى يريد عمر رضي الله عنه بذلك لتكلمته نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله يريد أنه لا يعتقده أنه بالفرار ينجو مما قدر عليه وإنما يعتقده أنه يرجع عما يخاف أن يكون قد قدر عليه من الوباء أن وصل إلى ما يرجو أن يكون قد قدر له من السلامة أن يرجع ولذلك يجوز للإنسان أن يتخذ الدرع والمجن ويوفر من العدو الذي يجوز الفرار منه لكثرة ويجتنب الفرار والمخاوف ولا يكون ذلك فرارا من قدر الله ولا يجوز أن ينجو به مما قدر الله تعالى بل أكثره مأمور به وقد مثل ذلك عمر بن الخطاب تمثيلا لصحبا باسمه أبو عبيدة وهو أن كان له إبل يريد حفظها وحسن القيام عليها فبسط بها وأدياله عدوتان أحدهما خصبة والأخرى جذبة أليس أن رعى الخصبة رعاها بقدر الله عز وجل وأن رعى الجذبة رعاها بقدر الله يريد أنه مثل أمره أن انصرف بهم إلى موضع يأمن به الوباء انصرف بقدر الله عز وجل وأن أقدمهم على ما يخافه عليهم من الوباء أقدمهم عليه بقدر الله فكما يلزم صاحب الإبل أن ينزل بها الخائب الحصب ولا يعتد بذلك أنه فار من قدر الله بل مصيبا محبنا تمثيلا لما أمر الله سبحانه ومسلما لقدرة وراجيا خيره فكذلك الإمام بالمسلمين إذا انصرف بهم عن بلاد الوباء إلى بلاد الصحة والسلامة وبالله التوفيق

(فصل) وقوله فجاء عبد الرحمن بن عوف فقال إن عندي من هذا علم يقضي إن ما عنده من العلم في ذلك مقدم على ما كان عند غيره من الرأي فإن كان موافقا له صححه وإن كان مخالفا له وجب تنقيده عليه لأنه قد وقع الاجماع من جميعهم على صحة القول بأمر القياس لأن كل واحد منهم قال في ذلك برأيه ولم يكن عند أحد منهم أثر ولم ينكر عليهم ذلك عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ولا غيره مع أن القضية شاعت وانتشرت في جميع بلاد الإسلام وقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه يريد لما فيه من التعرير وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فوارا منه استسلاما للقدار فحمد الله عمرا ذاق رأيه الذي اختاره ما صح عنه من أمر النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم ص مالك عن محمد بن المنكدر وعن سالم بن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه سمعه يسأل أسامة بن زيد ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطاعون فقال أسامة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الطاعون رجز أرسل على طائفة من بني إسرائيل أو على من كان قبلكم فإذا سمعتم به بأرض فلا تدخلوا عليه وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فوارا منه * مالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عامر بن ربيعة أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام فلما جاء سرغ بلغه أن الوباء قد وقع بالشام فأخبره عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فوارا منه فخرج عمر بن الخطاب من سرغ * مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله

أن عمر بن الخطاب انما رجع بالناس مر سرغ عن حديث عبد الرحمن بن عوف ش قوله صلى الله عليه وسلم رجز أرسل على طائفة من بني إسرائيل أو على من كان قبلكم يحتمل وجهين أحدهما أن يريد أنه أول ما نزل إلى الأرض وحدث بالناس حديث بهم على هذا الوجه والوجه الثاني أن يكون نزل في بلدة على أنه غريب وأنه تكرر بعد ذلك في ذلك البلد وقد روى أنه كان عذابا لأولئك ورحمة للمؤمنين لمن ظهر ببلده أو قام صابرا محتسبا فأصيب به وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الطاعون شهادة لكل مسلم وروت عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كان عذابا يبعثه الله على من يشاء فجعله رحمة للمؤمنين فليس من عبد يمنع الطاعون فيكث في بلده صابرا يعلم أنه لن يصيبه إلا ما كتب الله له إلا كان له مثل أجر الشهيد

(فصل) وقوله فلا تخرجوا فرارا منه خص بالمنع الخروج على هذا الوجه فجوز لمن أراد الخروج منه فغير ذلك الوجه من حاجة تنزل به إلى السفر منه أو الانتقال عنه ويجوز لمن استوخم أرضا أن يخرج منها إلى بلد يوافق جمعه لما روى عن أنس بن مالك أن ناسا من عكل أو عرينة قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وتكلموا بالاسلام فقالوا يا نبي الله انا كنا أهل ضرع ولم نكن أهل ريف واستوخوا المدينة فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بدود وبراع وأمرهم أن يخرجوا فيه

(فصل) وقول سالم بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انما رجع بالناس عن حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه يحتمل أن يكون لم يبلغه ما نادى به عمر في الناس أنه أصبح على ظهر ومارجعه به أبو عبيدة من انكار الرجوع عليه قبل أن يأتي عبد الرحمن بن عوف ويحتمل أن يكون بلغه ذلك فتأول في قوله أني أصبح على ظهر أي على سفراهم ولم يعينه وإنما بقي الاستخارة فيه ومعاودة المشاورة إلى الغد وأن معنى قول أبي عبيدة له فرار من قدر الله معناه أنه أنكر عليه الارتياح في مثل هذا والتوقف عن الاقدام عليه والله أعلم ص قال مالك أنه قال بلغني أن عمر بن الخطاب قال ليبت بركة أحب إلى من عشرة آيات بالشام * قال مالك يريد لطول الأعمار والبقاء ولشدة الوباء بالشام ش قوله ليبت بركة أحب إلى من عشرة آيات بالشام قال محمد بن عيسى ركة هي أرض بني عامر وهي ما بين مكة والعراق وقال ابن فعب ركة من أرض الطائف في أرض مصحة وقال محمد بن عيسى وهي أرض صحراوية فأراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن ساكنها أطول أعمارا وأصح أبدانا من الوباء والمرض ممن سكن الشام وغيرها من البلدان ش قال عيسى ولم يرد هذا أن سكني الأرض يزيد في أعمارهم ولكن لما قدر الله عز وجل أعمارهم طويلا أسكنهم تلك البلدة قال عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك يريد مصحة ركة ووباء الشام * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ومعنى ذلك عندي أن الله عز وجل قد أجرى العادة بصحة من سكن ركة وطول أعمارهم وأمرض من سكن الموضع الذي أراد من الشام وقصر أعمارهم ولعله أراد ركة وما قاربها كما جرت العادة بأن من تناول نوعا من الطعام والشراب أصبح جسمه ومن تناول نوعا آخر كثرت أمراضه وإن كانت الأمراض معلقة بالمدر تعلق الموت والله أعلم وأحكم

بالناس من سرغ عن حديث
أن عمر بن الخطاب انما رجع
عبد الرحمن بن عوف
* وحدثنى عن مالك أنه
قال بلغني أن عمر بن
الخطاب قال ليبت بركة
أحب إلى من عشرة
آيات بالشام قال مالك
يريد لطول الأعمار والبقاء
ولشدة الوباء بالشام

عن النبي عن القول بالقدر * * *

ص * مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تحتاج آدم وموسى فخرج آدم موسى قال له موسى أنت آدم الذي أغويت الناس وأخرجتهم من الجنة فقال له آدم أنت موسى الذي أعطاه الله علم كل شيء واصطفاه على الناس برسالته قال نعم قال فتلومني على أمر قد ترعى قبل أن أخلق * * * ش قوله صلى الله عليه وسلم تحتاج آدم وموسى بقتضى صحة جواز الحاجة لا سيما على قول مالك أن شريعة من قبلنا شرعية لنا وقول موسى عليه السلام لآدم أنت الذي أغويت الناس وأخرجتهم من الجنة معنى أغويت والله أعلم يحتمل أن يريد به عرضهم للارغواء لما كنت سبب خروجهم من الجنة وتعرضهم للتكليف ويحتمل أن يريد به جعلتهم غاوين لكونهم من ذريتك حين غويت من قوله سبحانه وتعالى وعصى آدم ربه فغوى وقول آدم عليه السلام له أنت موسى الذي أعطاه الله علم كل شيء يريد أن علمه به ويحتمل أن يريد به بما أعلم به البشر وقوله واصطفاه على الناس يريد والله أعلم آثره برسالة على من لم يرسله وهذا كله على وجه التقرير له على فضله الذي لا يقتضي الاصابة في حاجته وأن لا يلوم أباه على ما يعي واسع علمه وفضله ولو لم عليه فلما قال موسى ذم لزمه ذلك بحكم المناظرة والحاجة لا على وجه الفخر والمباهاة وقال له آدم أتتلومني على أمر قد قدر على قبل أن أخلق بمعنى أن لولمك لى على ذلك غير سائغ ولذلك روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال فخرج آدم موسى معناه ظهر عليه في الحاجة واحتجاج آدم بالقدر على نفي اللوم عنه يجب أن يبين فإن العاصي إذا عصى يستحق اللوم وإن كنا نعلم أنه قد قدرت عليه المعصية قبل أن يخلق ولا حجبته على من لا مه على معصيته بأن يقول أن ذلك قدر على قبل أن يخلق ولو كان هنا مجرد حجة لما وجب أن يلام أحد على معصية ولا ينكر عليه ولا يتوعد عليها بعذاب في دنيا ولا آخرة ولكن آدم عليه السلام إنما أنكر على موسى أن لا مه فقال أتتلومني على أمر قد قدر على وآدم عليه السلام قد كان تاب من معصيته قال الله عز وجل وعصى آدم ربه فغوى ثم اجتباه به فتاب عليه وهدى التائب من المعصية إذا تاب وحسن توبته فلا يحسن أن يلام عليها ووجه آخر وهو أن آدم أب لموسى ولم يسبق للابن لوم أبيه في معصيته قال الله تعالى وإن جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعمهما وصاحبهما في الدنيا معروفا وقال إبراهيم عليه السلام لأبيه لما امتنع من الإيمان سلام عليك سأستغفر لك رب إنه كان بي حنيا فها بين حجة آدم عليه السلام والله أعلم

ص * مالك عن زيد بن أبي أنيسة عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب سئل عن هذه الآية وإذا أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذرياتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى شهدنا أن تقولوا يوم القيامة انا كنا عن هذا غافلين فقال عمر بن الخطاب سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسئل عنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا الله تبارك وتعالى خلق آدم ثم مسح ظهره بميمنة حتى استخرج منه ذرية فقال خلقت هؤلاء الجنة يعملون ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية فقال خلقت هؤلاء النار يعمل النار يعملون فقال رجل يا رسول الله فقيم العمل قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله اذا خلق العبد للجنة

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال تحتاج آدم وموسى

فخرج آدم موسى قال له

موسى أنت آدم الذي

أغويت الناس وأخرجتهم

من الجنة فقال له آدم أنت

موسى الذي أعطاه الله

علم كل شيء واصطفاه على

الناس برسالته قال نعم قال

أتتلومني على أمر قد قدر

على قبل أن أخلق

* * * وحديثي يعني عن مالك

عن زيد بن أبي أنيسة عن

عبد الحميد بن عبد الرحمن

ابن زيد بن الخطاب سئل

عن هذه الآية وإذا أخذ

ربك من بنى آدم من

ظهورهم ذرياتهم وأشهدهم

على أنفسهم ألست بربكم

قالوا بلى شهدنا أن تقولوا

يوم القيامة انا كنا عن

هذا غافلين فقال عمر بن

الخطاب سمعت رسول

الله صلى الله عليه وسلم

يسئل عنها فقال رسول

الله صلى الله عليه وسلم

ا ا الله تبارك وتعالى

خلق آدم ثم مسح ظهره

بميينه حتى استخرج

منه ذرية فقال خلقت

هؤلاء للجنة ويعمل

أهل الجنة يعملون ثم مسح

ظهره فاستخرج منه ذرية فقال خلقت هؤلاء النار ويعمل أهل

النار يعملون فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله اذا خلق العبد للجنة

استعمله بعمل أهل الجنة حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة فيدخله به الجنة وإذا خلق العبد للنار استعمله بعمل أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار فيدخله به النار **مسألة** في قول مسلم بن يسار الجهني سئل عمر بن الخطاب عن هذه الآية وإذا أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم الآية دليل على أن الصحابة كانت تتكلم في هذه المعاني من الاعتقادات وتبحث عن حقائقها وتعتني بذلك حتى تظهره وتُسئل عنه الأئمة والخلفاء لتقف على الصواب منه وتنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك ما حفظته عنه وإن قول من قال من علماء التابعين كانوا يكرهون الكلام فيما ليس تحت عمل إنما ينصرف إلى أحد أمرين إما أن يتوجه المنع في ذلك إلى من ليس من أهل العلم بمن يخاف أن تزل قدمه ويتعلق قلبه بشبهة لا يقدر على التخلص منها قال مالك رحمه الله كان يقال لا تمكن زائغ القلب من أذنك فانك لا تدري ما يقلبك من ذلك ولقد سمع رجلاً من الانصار من أهل المدينة سياً من بعض أهل القدر فعلق قلبه فكارياً أي أخوانه الذين يستصحبهم فإذا نهزم قال فكيف بما علق قلبي لو علمت أن الله رضا أن ألقى نفسي من فوق هذه المنارة فعلت والوجه الثاني أن يتوجه المنع في ذلك إلى أن يتكلم في ذلك بمذهب أهل البدع ومخالفي السنة

(فصل) وقول النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى خلق آدم ثم مسح ظهره بيمينه يقطعي ان
البارى تعالى موصوف بان له يميناً قال الله تبارك وتعالى والسموات مطويات بيمينه وروى أبو
الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يد الله ملائى لا تغنيها نفقة
ورواه معمر عن هشام عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يمين الله ملائى لا يعيضا
شيئاً بماء الليل والنهار أرايتم ما أنفق منذ خلق السموات والارض فانه لم ينقص مما في يده وعرشه
على الماء ويده الأخرى القبض أو الفيض رفع ويخفض وروى مالك عن صعصعة عن أبيه عن
أبي سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الذي يقرأ قل هو الله أحد والذي نفسى بيده انها
لتمتلئ ثلث القرآن وقال الله عز وجل بل يدها مبسوطتان ينفق كيف يشاء وروى عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال أول شيء خلقه الله عز وجل القلم خلقه فأخذ به بيمينه وكلنا يده يمين وأجمع
أهل السنة على أن يده بصفة وليس بجوارح كجوارح المخلوقين لانه سبحانه ليس كمثل شيء وهو
السميع البصير وروى عبد الله بن مسعود رضى الله عنه جاء جبريل الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال يا محمد ان الله يضع السموات على أصبع والأرضين على أصبع والجبال على أصبع
والشجر على أصبع والأنهار على أصبع وسائر الخلق على أصبع ثم يقول بيده أنا الملك أين ملوك
الأرض فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم تعجباً منه وتصديقاً له ثم قال صلى الله عليه وسلم وما
قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه وقال جاعل من
أهل العلم الأصبع النعمة

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فاستخرج منه ذرية فقال هؤلاء الجنة ويعمل أهل الجنة يعملون ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية فقال هؤلاء النار ويعمل أهل النار يعملون فيقتضى والله أعلم أنم خلق هؤلاء ليعملوا الجنة وخلق هؤلاء ليعملوا بعمل أهل الجنة وخلق هؤلاء ليعملوا بعمل أهل النار وروى عبد الله بن مسعود حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق أن خلق أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوما أو أربعين ليلة ثم يكون علقه ومثله ثم يكون مضغة مثله ثم يبعث الله إليه الملك فيؤذن بأربع كلمات فيكتب رزقه وأجله وعمله

استعمله بعمل أهل الجنة
حتى يموت على عمل من
أعمال أهل الجنة فيدخله
ربه الجنة وإذا خلق العبد
لنار استعمله بعمل أهل
النار حتى يموت على عمل
من أعمال أهل النار
فيدخله ربه النار

وشقى أو سعيد ثم ينفخ فيه الروح فان أحدكم لم يعمل بعمل أهل الجنة حتى لا يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل عمل أهل النار فيدخل النار وإن أحدكم لم يعمل بعمل أهل النار حتى لا يكون بينه وبين النار إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل عمل أهل الجنة فيدخلها وهذا يقتضى أنه سبق الكتاب بما يعمل وبما يصير إليه وأنه قد سبق الكتاب بأن يعمل في أول عمره عملاً صالحاً ثم في آخره عملاً سيئاً ثم يموت عليه وينقلب إليه وقد سبق الكتاب بأن يعمل في أول عمره عملاً سيئاً وفي آخره عملاً صالحاً ثم يموت عليه فيصير إليه

(فصل) وقوله فقال رجل يا رسول الله فقيم العمل معناه فإذا كان قد سبق الكتاب بمكان أحدنا من الجنة أو النار وأنه لا يحيد عنه ولا بد منه فلم تتكلف العمل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أن الله تعالى إذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل أهل الجنة وإذا خلقه للنار استعمله بعمل أهل النار يريد صلى الله عليه وسلم والله أعلم أنه قد سبق الكتاب بما عمل من خير أو شر كما قد سبق الكتاب بما يصير إليه من الجنة أو النار وقدر روى أبو عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه كتاباً في جنازة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من نفس منفوسة إلا كتب مكانها من الجنة والنار والاقدر كتبت شقية أو سعيدة فقال رجال يا رسول الله أفلا نتكل على كتابنا ونندع العمل قال أما أهل السعادة فييسرون لعمل السعادة وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل الشقاوة ثم قرأ فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى الآية

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة فيدخله ربه الجنة وفي أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار فيدخله ربه النار يقتضى أن آخر الإنسان أحق به وعليه يجازى وقد تقدم ذلك في حديث ابن مسعود ووجهه أنه إذا كان أول عمله سيئاً وآخره حسناً فقد تاب من السيئ وحكمه حكم التائبين ومن انتقل من العمل الصالح إلى السيئ فحكمه حكم المرتد والمنتقل إلى الفسوق على ذلك يكون جزاؤه والله أعلم ص * مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم * ثم قوله صلى الله عليه وسلم تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما على سبيل الخفض على فعلها أو التمسك بهما والافتداء بما فيها وبين صلى الله عليه وسلم الأمرين فقال كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم يريد والله أعلم ما سنه وشرعه وأنبأنا عن تحليله وتحريمه وغير ذلك من سننه وهذا فيما كان فيه كتاب أو سنة وما لم يكن فيه كتاب ولا سنة فمددوا إليه ما معتبر بهما وقد روى ابن وهب عن مالك في المجموعة الحكم على وجهين فالذى يحكم بالقرآن والسنة فذلك الصواب والذي يجهد العالم نفسه فيه فيما لم يأت فيه شيء فلعله يوفق وثالث متكلف بما لا يعلم فما أشبه أن لا يوفق مقتضى هذا والله أعلم أن الحكم بالكتاب والسنة مقدم فيما فيه كتاب أو سنة وما عدم ذلك فيه اجتهد العالم فيه بأزى والقياس والرداى مائت بالكتاب والسنة وأما الجاهل فلا يتعرض لذلك فإنه متكلف بما لا يعلم وبما لم يكفه ويوشك أن لا يوفق ص * مالك عن زياد بن سعد عن عمرو بن مسلم عن طاوس الجبائي أنه قال أدركت ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون كل شيء بقدر قال طاوس وسعت عبد الله بن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شيء بقدر حتى العجز والكيس أو الكيس والعجز * ثم قول طاوس أدركت ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون على وجه التصحيح لما حكاه لفضل القائلين له وعلمهم ودينهم وأنهم

* وحدثني عن مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم * وحدثني يحيى عن مالك عن زياد بن سعد عن عمرو بن مسلم عن طاوس الجبائي أنه قال أدركت ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون كل شيء بقدر قال طاوس وسعت عبد الله بن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شيء بقدر حتى العجز والكيس أو الكيس والعجز

الذين يحبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعاموا ما جاء به وتكرروا أخذهم ومساءهم لما قاله وفهمهم المراد وسؤالهم النبي صلى الله عليه وسلم عما أشكل عليهم واتفاقهم على صحة النقل عنه فسمعهم يقولون كل شيء بقدر وقد قال الله عز وجل أنا كل شيء خلقناه بقدر ويحتمل من جهة مقتضى لسان العرب معاني أحدها أن يكون معناه خلقنا منه شيئا مقدرا لا يزداد عليه ولا ينقص منه الثاني أن يكون معناه خلقناه على قدر ما لا يزداد فيه ولا ينقص منه قال الله سبحانه وتعالى قد جعل الله لكل شيء قدرا والثالث أن يكون معناه نقدره عليه قال جل ذكره بلى قادرين على أن نسوي بنانه الرابع أن يريد به بقدر أن نخلق في وقته فنقدر له عز وجل وقتا يخلق فيه وقال الحسن الخوازي أملى على علي بن المديني سألت عبد الرحمن بن مهيدي عن القدر فقال كل شيء بالقدر والطاعة والمعصية بقدر وقد أعظم القرية من قال أن المعاصي ليست بقدر وقال العلم والقدر والكتاب سواء وعرضت كلام عبد الرحمن بن مهيدي على يحيى بن سعيد فقال لم يبق بعد هذا قليل ولا كثير وهذا الذي قاله عبد الرحمن بن مهيدي في الجمل هو مذهب أهل السنة وهو موافق لمعنى الحديث غير أن العلم والقدر والكتاب كل واحد منها راجع إلى معنى مختص به غير أنها معان متقاربة وقد تستعمل من طريق تقاربها بمعنى واحد قال مالك وقد بلغني أن عمر بن عبد العزيز قال إن في كتاب الله تبارك وتعالى لعلمائنا علمه من علمه وجهله من جهله يقول الله عز وجل فانكم وما تعبدون ما أنتم عليه بفاتنين إلا من هو صال الجحيم وقال نوح رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا إنك أن تذرهم يضلوا عبادك ولا يلدوا إلا فاجرا كفارا وأخبر نوح عن لم يكن بانه فاجر كفار بما سبق لهم من الله تبارك وتعالى وتدرته عليهم قال مالك وما رأيت أهله من الناس إلا أهل سخافة عقول وخفة وطيش وقد اعتدت في هذا الباب على إيراد أقوال الفقهاء والحديث لما في أقوال غيرهم من الغموض وما في احتجاجهم مع المخالف من التطويل وقد بلغ القاضي أبو بكر بن الطيب المالكي في كتبه من هذا الباب ما لا مزيد عليه ولا حاجة الطالب إلا السير منه وكان الشيخ أبو ذر محمد بن أحمد الهروي مالكا وكان على مذهبه ومن أخذ عنه وكان الشيخ أبو عمران موسى بن حاج الفاسي قد رحل إليه وأخذ عنه وتبعه وكان الشيخ أبو محمد بن أبي زيد والشيخ أبو الحسن علي بن محمد القاسبي يتبعان مذهبه وقرأ عليه القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن نصر وهو ممن أخذ عنه وتبعه وعلى ذلك أدركت علماء شيوختنا بالشرق وأهل هذه المقالة هم الذين يشار إليهم بأنهم أهل السنة (فصل) وقوله سمعت عبد الله بن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل شيء بقدر حتى العجز والكيس أو الكيس والعجز على وجه الشك من الراوي ومعناه والله أعلم أن كل شيء بقدر وإن العجز قد قدر عجزه والكيس قد قدر كيسه ولعله أراد بذلك العجز عن الطاعة والكيس فيها ويحتمل أن يريد به في أمر الدين والدنيا والله أعلم ص **ج** مالك عن زياد بن سعد عن عمرو بن دينار أنه قال سمعت عبد الله بن الزبير يقول في خطبته إن الله هو الهادي والفاتن **ج** ش قوله رضي الله عنه في خطبته إن الله هو الهادي والفاتن يريد الراوي أن ذلك كان فاشيا عند الصدر الأول متفقا عليه متداولا النطق والخص على الأخذ فيه والاعتقاده والاشاعة للفظه ومعناه ولذلك كان عبد الله بن الزبير يعلن في خطبته وفي المحافل ويجمع الناس والله أعلم قال الله جل ذكره اخبارا عن كليمه موسى عليه السلام في مناجاته إله أن هي الاقتتاك تفضل بهما من تشاء وتهدي من تشاء والهداية تكون على معنيين أحدهما بمعنى الايضاح والارشاد يقال أهديت فلانا الطريق أي أرشدته إليه

وحدثني عن زياد بن سعد
عن عمرو بن دينار أنه قال
سمعت عبد الله بن الزبير
يقول في خطبته إن الله
هو الهادي والفاتن

والآخر بمعنى التوفيق قال الله عز وجل انك لا تهدي من احييت ولكن الله يهدي من يشاء معناه والله اعلم لا توفق من احييت ولكن الله يوفق من يشاء ولا يجوز أن يريد به ما هنا الارشاد والايضاح لانه لا خلاف بين المسلمين أن النبي صلى الله عليه وسلم قد ارشدوا بين وأوضح وبلغ من يحب ومن لا يحب وأما الفتنة فمناها في كلام العرب الاختبار الا أنها مستعملة في عرف القاطب بمعنى الخذلان يقال فتن فلان اذا خذل وضل وفلان مفتون ويدل على صحة هذا التأويل أنه قال الهادي بمعنى الموفق فمعناه والله اعلم أنه الموفق بفضل الله واخذل لمن شاء بعينه لاله الا هو الفعال لما يريد ص
 * قال مالك عن عمار بن سهيل بن مالك أنه قال كنت أسير مع عمر بن عبد العزيز فقال ما رأيك في هؤلاء القدرية قال فقلت رأيي أن تستيتهم فان قبلوا والاعرضتهم على السيف فقال عمر بن عبد العزيز وذلك رأيي * قال مالك وذلك رأيي * ش قول عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ما رأيك في هؤلاء القدرية * اختلف أهل العلم فيما سموا به قدرية فقال قوم من أهل العلم سموها بذلك لانهم نفوا القدر كما سمى داود بن علي الأصماني القياس لانه في القياس وقال قوم سموها بذلك لانهم ادعوا أن لهم قدرة على خلق أفعالهم ونفوا قدرة الباري سبحانه عليها قال عبد الملك بن الماجشون ويدعي القدرى ان الأمر اليه وانه ما شاء فعل وانه يريد أن يعصى وان الله تعالى يريد أن يطيع فيكون ما أراد هو ولا يكون ما أراد الله عز وجل * وأما المعتزلة فهم طائفة من القدرية واختلف العلماء في تسميتهم بذلك فقالت طائفة سميت بذلك لان عمرو بن عبيد كان يلزم مجلس الحسن البصري ثم انه قال بالقدر ومعان خالف فيها الحسن ثم اعتزل هو ومن تبعه مجلس الحسن فسموا بذلك معتزلة وقيل ان الصحابة رضي الله عنهم كان جميعهم على مذهب أهل السنة يقولون ان المذنبين من المؤمنين في المشيئة ثم حدثت الخوارج فكفروا بالذنوب ثم حدثت المعتزلة فاعتزلوا الطائفتين بان قالوا ان المرتكب للكبائر ليس بمؤمن ولا كافر وانما هو فاسق لكنه غلغل في النار * وأما المرجئة قال ابن حبيب هم الذين يدعون أن الايمان قول بلا عمل يريدون أن بنفس الايمان وهو التصديق يستحق النجاة من النار ودخول الجنة وانما مذهب أهل السنة ان الايمان قول وعمل يريدون أن الايمان الذي يستحق به النجاة من النار ودخول الجنة فسموا الأعمال ايمانا وهي في الحقيقة شرائع الايمان التي تنجي من النار بامثال ما أمر الله تعالى به منها والايمان في الحقيقة هو التصديق لكنه من وجد منه الايمان دون شرائعه فلا يقطع به ينجو من النار وانما يقطع به يدخل الجنة إما بأن ينفق الله له ابتداء فيدخله الجنة أو يعاقبه على ترك العمل ثم يدخله الجنة بفضل رحته قال الله عز وجل ان الله لا ينفق أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فهذا معنى قول أهل السنة ان الايمان قول وعمل

(فصل) وقوله وأرى أن تستيتهم فان تابوا واقتلوا قال ابن المواز قال مالك وأصحابه في القدرية أرى أن يستتابوا فان تابوا واقتلوا وهو قول عمر بن عبد العزيز قال ابن القاسم عن مالك في الأباضية والحرورية وأهل الأهواء كلهم يستتابون فان تابوا واقتلوا اذا كان الامام عدلا وذهب ابن حبيب الى انهم من الخوارج وقال ابن حبيب يستتاب سائر الخوارج والأباضية والصفرية والقدرية والمعتزلة ويستتاب المرجئة الذين يقولون ان الايمان قول بلا عمل * وأما الشيعة منهم فمن أحب منهم عليا ولم يفعل فهذا ديننا ومن غلا الى بغض عثمان والبراء منه أذنب أبا شيديا ومن زاد غلوه الى بغض أبي بكر وعمر مع عثمان وشتهم فآلعهو به عليه أشد ويكرر ضربه ويطول سجنه حتى يموت ولا يبلغ به القتل الا في سب النبي صلى الله عليه وسلم أو غيره من الأنبياء وأما من تجاوز عنهم

وحدثني مالك عن عمار بن سهيل بن مالك أنه قال كنت أسير مع عمر بن عبد العزيز فقال ما رأيك في هؤلاء القدرية قال فقلت رأيي أن تستيتهم فان قبلوا والاعرضتهم على السيف فقال عمر بن عبد العزيز وذلك رأيي * قال مالك وذلك رأيي

الى الاتحاد فزعم أن عليا رفع ولم يمت وسينزل الى الأرض وانه دابة الأرض ومنهم من قال كان
الوحي يأتيه وبعده ذريته مفترضة طاعتهم ونحوه من الاتحاد فهذا كفر يستتاب قائله ويقتل ان لم
يتب وذكر أن قوما بالغرب اتخذوا نبيا سموه صالحا أظهر لهم كتابا بلسان البربر وقال محمد بن
العرب فأكلوا رمضان وصاموا رجب واستحلوا تزويج تسع نسوة وشبهه هؤلاء مرتدون يقتلون
وان لم يتوبوا ويجاهدوا ولا نسبي ذرارهم كالمتردين وميراثهم للمسلمين وروى ابن المواز عن ابن
الماجنون في الحر وروى اذالم يخرج على الامام العدل فيدعوا الى بدعته أو يقتل أحدا لم يقتله
فأما ان قتل أحدا على دينه ذلك أخرج على الامام العدل فليستب فان تاب قبل منه والاقتل
وكذلك الجماعة منهم وقال سحنون في كتاب ابنه أمان كان بين أظهرنا وفي جماعة فلا يقتل
وليضرب مرة بعد مرة ويحبس وينهى عن مجالسته والسلام عليه تأديبا له وقد ضرب عمر رضى
الله عنه ضيحا ونهى عن كلامه حتى حسنت توبته فأمان بان منهم عن الجماعة ودعوا الى بدعتهم
ومنعوا فريضة من الفرائض فليدعهم الامام العدل الى السنة والرجوع الى الجماعة فان أبوا قاتلهم
كما فعل أبو بكر الصديق رضى الله عنه بمنع الزكاة وكما فعل علي بن أبي طالب رضى الله عنه
بالحرورية ففارقوه وشهدوا عليه بالكفر فلم يهجم حتى خرجوا ونزلوا بالنهر وان فأقاموا شهرافلم
يهجم حتى سفكوا الدماء وقطعوا الطريق فقاتلهم وقال عمر بن عبد العزيز يستتابون فان لم
يتوبوا على وجه النهي فعنى قول عمر رضى الله عنه هذا ومعنى قول مالك رحمه الله انما هو من خرج
وبان بداره وخرج عن سلطان الامام فأمان هو في سلطانه من المعتزلة ممن يتبرأ من علي وعثمان أو
من أحد هما رضى الله عنهما أو يظهر بدعة القدران الأمر اليه وانه يريد أن يعصى الله والله يريد
أن يطيعه فيكون ما أراد هو دون ما أراد الله فاستبته فان تاب فأوجعه ضربا فيما مضى وكذلك من
كفر عليا أو عثمان أو أحدا من الصحابة رضى الله عنهم فأوجعه ضربا وروى عن سحنون من كبر
الخلفاء الأربعة يقتل ويؤدب في غيرهم قال أبو القاسم الجوهري روى عن ابن عيسى سمعت
مالك بن أنس يقول ليس لمن سب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا التيء الحق قد قسم
الله عز وجل التيء فقال للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم الآية وقال عز وجل
والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم الآية وقال تعالى والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا
ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان وانما التيء هؤلاء الثلاثة الأصناف وقال هشام بن عمار سمعت
مالك بن أنس يقول من سب أبا بكر وعمر جلد ومن سب عائشة قتل قيل له ولم يقتل في عائشة قال لان
الله عز وجل يقول يعظكم الله أن تعودوا لمثله أبدا ان كنتم مؤمنين فنرماها فقد خالف القرآن
ومن خالف القرآن قتل (مسئلة) وروى ابن المواز في الخوارج انهم ليسوا بكفار ومن لم يتب
منهم فقتل يغسل ويكفن ويصلى عليه غير الامام ويرثه ورثته وتنفذ وصيته وكذلك قال سحنون
كتاب ابنه في جميع أهل الاهواء لا يخرجون من الايمان ببدعتهم * وقال مالك رحمه الله في أهل
القدر من قتل منهم فيرأه لو رثته أسر ذلك أو أعلنه ولا يصلى على القدرية ولا الاضحية فان قتلوا بذلك
أحرى قال سحنون يعنى أدبالم فان ضاعوا فليصل عليهم وفي العتبية قال ابن داود عن
كنانة قال أهل الاهواء أهل بدع وضلالة وليس ذلك بالذى يخرجهم عندنا من الاسلام وتأويل
سحنون صحيح لانهم لم يكونوا عند مالك مؤمنين لم يرهم ورثتهم قال ابن القاسم ولا تعاد المبة
خلف أهل البدع في وقت ولا غيره وهو قول جميع أصحاب مالك وأشبهت والمغيرة وابن كنانة وغيرهم

﴿ جامع ماجاء في أهل
القدر ﴾

• وحدثني عن مالك عن
أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال لأنس المرأة طلاق
أختها لتستفرغ صفحتها
ولتنكح فان لها ما قدر
• وحدثني عن مالك عن
زيد بن زياد عن محمد
ابن كعب القرظي قال
قال معاوية بن أبي سفيان
وهو على المنبر أيها الناس
انه لا مانع لما أعطى الله
ولا معطى لما منع الله ولا
ينفع ذا الجدمه الجدمه من
يرد الله به خيرا يفقهه في
الدين ثم قال سمعت هؤلاء
الكلمات من رسول الله
صلى الله عليه وسلم على هذه
الأعواد • وحدثني يحيى
عن مالك انه بلغه أنه كان
يقال الحمد لله الذي خلق كل
شيء كما ينبغي الذي لا يعجل
شيء اناه وقدره حسبى الله
وكفى سمع الله لمن دعا ليس
وراء الله مرمى • وحدثني
عن مالك انه بلغه أنه كان
يقال ان أحدا لن يموت
حتى يستكمل رزقه
فأجلوا الطلب

وليس بكافر وليس يخرج ذنبه من الايمان ومن كفرهم ركب قول الحرورية في التكفير بالذنوب
وذهب ابن حبيب الى أن الخوارج الذين كفروا الناس بالذنوب كفار وانه يستتاب من ظهر عليه
منهم أيما ويسجن خرجوا لذلك أو لم يخرجوا اذا أظهروا ذلك فمن لم يتب قتل ومن تاب ترك ومن
ردها من كتاب الله معاند كافر ولا يحمل سبي ذرارهم وكذلك سائر الخوارج من الأباضية
والصفورية وكذلك القدرية والمعتزلة وكذلك تستتاب المرجئة الذين يزعمون أن الايمان قول بلا عمل
وأما الشيعة فلا يبلغ بهم القتل الآن رقي الى سب نبي وأمام من قرن بذلك شيئا من الاتحاد فقد كفر
وقدرى أبو مسهر قال قلت لمالك بن أنس خطب الى رجل من القدرية أفأزوجه فقال لا قال الله
عز وجل ولعبد مؤمن خير من مشرك وقال ابراهيم بن المنذر عن محمد بن الضحاك قال قال مالك
لا أرى أن يصلي وراء القدرى ومن صلى وراءه رأيت أن يعيد (مسئلة) • قال مالك في العتبية
لا يسلم على أهل القدر قال ابن القاسم وكان رأيت يرى ذلك في أهل الأهواء كلهم قال ابن القاسم
وهو رأي لا يسلم عليهم وروى أشهب عن مالك لا تجالس القدرى ولا تكلمه الا أن تجلس اليه بلفظ
عليه يقول الله عز وجل لا تجسد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله فلا
توادهم (فرع) وتوبة القدرى فيها قال مالك تركه ما هو عليه ومن لم يتب قتل وان كانوا جماعة فقد
قال مالك ان خرجوا على الامام العدل يقتل منهم مائة ويجهز على جريحهم ومن أسر منهم فلا امام
قتله ما لم ينقطع الحرب فان كان الامام قد ظهر عليهم بنفس فلا يقتل ويستتاب فان تاب قبل منه
وان لم يتب ولم يرجع قال عبد الملك لا يقتل وليؤدب ان لم يتب

﴿ جامع ماجاء في أهل القدر ﴾

ص • مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأنس
المرأة طلاق أختها لتستفرغ صفحتها ولتنكح فان لها ما قدر • مالك عن زيد بن زياد عن محمد بن
كعب القرظي قال قال معاوية بن أبي سفيان وهو على المنبر أيها الناس انه لا مانع لما أعطى الله ولا
معطى لما منع الله ولا ينفع ذا الجدمه الجدمه من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين ثم قال سمعت هؤلاء
الكلمات من رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذه الأعواد • مالك انه بلغه أنه كان يقال الحمد لله
الذي خلق كل شيء كما ينبغي الذي لا يعجل شيء اناه وقدره حسبى الله وكفى سمع الله لمن دعا ليس وراء
الله مرمى • مالك انه بلغه أنه كان يقال ان أحدا لن يموت حتى يستكمل رزقه فأجلوا الطلب • ش
قوله صلى الله عليه وسلم لأنس المرأة طلاق أختها لتستفرغ صفحتها انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن ذلك لما فيه من البنى والأذى والظلم التي تشترط طلاقها ويحتمل أن يريد به صلى الله عليه وسلم
ما يشترط النساء عند عقد النكاح من أن كل امرأة معها طالق وأن لا يتزوج عليها ولا يتسرى معها
ولا يتخذ أم ولد وبين هذا التأويل قوله بعد ذلك ولتنكح يريد والله أعلم ولتنكح ولا تسأل طلاق
غيرها ويحتمل أن يريد بذلك النهى عن أن تفعله المرأة ابتداء اذا علمت اننا الزوج لها ان تسأل
طلاق صاحبها أو قال أختها وانما أراد أختها في الدين ووصفها بذلك ليدكر ما بينهما من الحرمة التي
توجب اشفاقها عليها وترك مضارها بأن تسأل طلاقها وقوله صلى الله عليه وسلم لتستفرغ اناها
يحتمل والله أعلم ان يريد بذلك أن تنفرد بنفقة الزوج وماله ولا تنشر كما بذلك
(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولتنكح فان لها ما قدر لها يريد انه ما قدر لها أن تناله من خير

الزوج ونفقته لا بد أن تصل اليه ولا سبيل الى الزيادة على ذلك بفراقه الزوجة ولا النقص منه
بامساكه لها ويقتضى ذلك ان الرزق مقدر والاجال في الطلب مشروع

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا مانع لما أعطى الله ولا معطى لما منع الله يريد والله أعلم ان
ما أعطى الله من خير دين أو دنيا فلا مانع له وما منع من ذلك فلا معطى له وهو منحوق له عز وجل وان
يمسك الله بضر فلا كاشف له الا هو وان يردك بخير فلا راد لفضله يصيب به من يشاء من عباده

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولا ينفع ذا الجحش الجحش قال أبو عبيد معناه لا ينفع ذا الفنى منه
غناه انما تنفعه طاعتك والعمل بما يقرب به منك يقال جد الرجل يجدا اذا صار له جد وقد قال بعض
الاس لا ينفع ذا الجحش الجحش بكسر الجيم وهو خطأ لان الجحش الانكماش يريد الاجتهاد ومحال أن
لا ينفع الناس الاجتهاد في طاعة الله وهذا الذي قاله أبو عبيد فيه نظر ويجعل أن يقال ولا ينفع
ذا الجحش الجحش بمعنى أنه لا ينفع ذلك الاجتهاد منك اجتهاده في اجتلاب منفعة أو دفع مضرة فانه
لا بد أن يصل اليه ما قدر له اجتهاد أو لم يجتهد

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم من رد الله به خير يافقه في الدين يريد والله أعلم ان الفقه في الدين
يقتضى ارادة الله سبحانه وتعالى الخير لعبيده وان من أراد الله به الخير فقهه في دينه والخير والله أعلم
دخول الجنة والسلامة من النار قال الله عز وجل فمن زحزح عن النار وأدخل الجنة فقد فاز

(فصل) وقوله سمعت هؤلاء الكلمات من رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذه الاعواد يريد
بذلك بيان صحة هذه الكلمات وخص أمة محمد صلى الله عليه وسلم على المنبر لانها مما قاله نبيهم عليه
السلام على المنبر وبلغه الى الامة تبليغا شائعا

(فصل) وقول مالك رحمه الله كان يقال يقتضى انه من قول أئمة الشرع لان مالك كأدخله في كتابه
ليعتقه صحته ويحمد الله به وقوله الحمد لله الذي خلق كل شيء كاي ينبي يريد انه أحسنه وأتى به على
أفضل ما يكون عليه فيكون معناه قوله الذي أحسن كل شيء خلقه على تأويل من قال خلقه حسنا

ويحفل أن يريد به خلقه على ما ينبي من قدرته عليه وارادته له وعلمه به وبما فيه من المصالح لخلق
(فصل) وقوله الذي لا يعجل شيء اناه وقدره ومعناه لا يسبق وقته الذي وقته قال الأخفش انا
الشيء وقت بلوغه وقال غيره انا التأخير والانتظار قال الشاعر

وأنيث العشاء الى سهيل * أو الشعرى فطال بي الاناء

يريد والله أعلم لا يسبق وقته الذي قدر له قال الله عز وجل فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا
يستقدمون

(فصل) وقوله حسبي الله وكفى وقوله سمع الله لمن دعاه معناه استجاب الله لمن دعاه يحفل أن يريد
به الخبر ويحفل أن يريد به الدعاء وقوله ليس وراء الله مرمى يريد ليس وراء الله غاية يرى اليها أي
يقصد بدعاء أو أمل أو رجاء يقال هذه الغاية التي يرى اليها أي يقصد شبهت بغاية السهام التي ترى
ويقصد بها

﴿ ماجاء في حسن الخلق ﴾

ص ﴿ مالك ان معاذ بن جبل قال آخر ما أوصاني به رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وضعت
رجلي في الغرزان قال أحسن خلقك للناس معاذ بن جبل ﴾ ش قول معاذ رضي الله عنه آخر

﴿ ماجاء في حسن الخلق ﴾
* وحدثنى مالك ان
معاذ بن جبل قال آخر
ما أوصاني به رسول الله
صلى الله عليه وسلم حين
وضعت رجلي في الغرزان
ان قال أحسن خلقك
للناس معاذ بن جبل

ما أوصاني به رسول الله صلى الله عليه وسلم تنبيهه على تأكيده ما أوصاه به واهتبا له صلى الله عليه وسلم بولائه ولا بهتبل في ذلك من الوصية من يودع المسافر الأبا وكتماناً بوصيه به وقوله حين وضعت رجلي في الغرز الغرز للراحلة بمنزلة الركب للدابة وأشار بذلك إلى تأخير الحال التي أوصاه عليها وانها حين مفارقتها له وبعد توديعه أياه وذلك كله دليل على تأكيده ما أوصاه به وبالفقه في وصيته

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أحسن خلقك للناس معاذين جبل تحسبن خلقه أن يظهر منه لمن يجالسهم أو ورد عليه البشر والحلم والاشفاق والصبر على التعليم والتودد إلى الصغير والكبير وقد قال مالك والغلاة مكروه لقول الله عز وجل ولو كنت فظاً غليظ القلب لانقضوا من حولك

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم للناس وإن كان لفظه عاماً إلا أنه يريد بذلك من يستحق تحسبن الخلق له فأما أهل الكفر والاصرار على الكبرائر والتمادي على ظلم الناس فلا يؤمر بتحسين خلقه لهم بل يؤمر بأن يغلظ عليهم قال الله عز وجل يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم وقال سبحانه وتعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بآياته واليوم الآخر وليشهد عندهما طائفة من المؤمنين وفي العتية من سباع أشهب عن مالك سئلت عائشة رضي الله عنها عن خلق النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كان خلقه وأمره القرآن واتباعه ص مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر من قط إلا أخذ بأسرها ما لم يكن أثماً فإن كان أثماً كان أبعد الناس منه وما انتقم رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه إلا أن تنتهك حرمة الله فينتقم الله بها ش قول عائشة رضي الله عنها ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما يحتمل أن يريد بذلك ما خيره الله عز وجل بين أمرين من الأعمال مما يكفه أمته الاختار أيسرهما وأرفقهما بأمرته ويحتمل أن يريد ما خيره الله تعالى بين عقوبتين ينزلها بمن عصاه وخالفه الاختار أيسرهما ويحتمل أن يريد بذلك ما خيره أحد من أمته ممن لم يدخل في طاعته ولا آمن به بين أمرين كان في أحدهما موادعة ومسألة وفي الآخر عاراً أو مشاققة الاختار ما فيه الموادعة وذلك قبل أن يؤمر بالمجاهدة ومنع الموادعة ويحتمل أن يريد به جميع أوقاته وذلك بان يخبره بين الحرب وأداء الجزية فإنه كان يأخذ بأيسر فقبل منهم الجزية ويحتمل أن يريد به أن أمته المؤمنين لم يخبروه بين التزام السنة في العبادة وبين الأخذ بما يجب عليهم من ذلك الاختار لم أيسرهما فقامهم ونظرهم وحواف أن يكتب عليهم اشتق ما في عجز واعنها

(فصل) وقوله ما لم يكن أثماً كان المخير هو الله تعالى فإنه استثناء منقطع لأن البارئ تعالى لا يخبر بين الأثم والطاعة وإن كان المخير له الكفار والمنافقون ممن بعث إليهم فيكون استثناء متصل ويكون معناه الآن يكون أيسر الأمرين اللذين خيره ما لئما فإنه يكون أبعد الناس منه ولا يختاره وإنما يختار الأيسر إذا خيره بين جائزتين مشروعتين وإن كان المخير له المؤمنون من أمته فالظاهر أنه استثناء منقطع لأنهم أيضاً لا يخبرونه بين التزام فعل طاعة والتزام فعل معصية ويجوز على بعد أن يكون استثناء متصلاً بمعنى أن يخبروه بين التزام ما يجوز والتزام ما لا يجوز وهم يعمدون بما يجوز فيكون أبعد الناس من أن يبيع لهم ما لا يجوز بل يبين لهم المنع منه ويحذرهم من اتيانه ويعمل بهم إلى الجائر وإن شق ذلك عليهم

(فصل) وقوله رضي الله عنها وما انتقم رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه يريده والله أعلم أنه

• وحدثني عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمرين قط إلا أخذ أيسرهما ما لم يكن أثماً فإن كان أثماً كان أبعد الناس منه وما انتقم رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه إلا أن تنتهك حرمة الله فينتقم الله بها

لا يصل اليه أذى من مخالفه ارادة ربه فيما يخصه فينتقم بذلك لنفسه قال مالك بلغني ان يوسف عليه السلام قال ما انتقم لنفسي من شيء فذلك اليوم زادي من الدنيا وان علي قد لحق بعمل آباءي فألحقوا قبري بقبورهم وروى ابن حبيب قال مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعفو عن شتمه

(فصل) وقوله رضى الله عنها الآن تنتهك حرمة الله فينتقم لله بها يريد والله أعلم أن يؤذى أذى فيه غضاظة على الدين فان في ذلك انتها كالحرمات الله عز وجل فينتقم لله بذلك اعظاما لحق الله تعالى وقد قال بعض العلماء انه لا يجوز أن يؤذى النبي صلى الله عليه وسلم بفعل مباح ولا غيره واما غيره من الناس فيجوز أن يؤذى بمباح وليس له المنع منه ولا يأثم فاعل المباح وان وصل بذلك أذى الى غيره قال ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا أراد علي بن أبي طالب رضى الله عنه أن يتزوج ابنة أبي جهل انما فاطمة بضعة مني واني والله لأحرم ما أحل الله ولكن والله لا يجتمع ابنة رسول الله وابنة عدو الله عند رجل أبدا فجعل حكمها في ذلك حكمه انه لا يجوز أن يؤذى بمباح واحتج على ذلك بقوله عز وجل ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة وأعد لهم عذابا مهينا والذي يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما كتبوا فقد اخطأوا بهتانا وانما بينا فشرط في المؤمنين أن يؤذوا بغير ما كتبوا وأطلق الأذى في حصة النبي صلى الله عليه وسلم من غير شرط فحمل على اطلاقه (مسألة) ومن سب النبي صلى الله عليه وسلم فلا يخالو أن يسبه كافر أو مسلم فان سبه مسلم قتل ولم يستتب قاله عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك في العتية وقال ابن القاسم وكذلك ان عابه أو تنقصه فإنه يقتل كالزنديق لا تؤمن توبته وقد افترض الله تعزيره وتوقيره قال الله عز وجل فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه فمن شتمه فهو بمنزلة من أدركه فلم يعزروه ولم ينصره (مسألة) ومن لم ينصره لم يؤمن به ومن سب نبيا من الأنبياء قتل قال سحنون وأصبخ ان انتقصه قتل ولم يستتب كن شتم نبينا صلى الله عليه وسلم قال الله عز وجل لا تفرق بين أحد منهم قال الشيخ أبو محمد في نوادره وكذلك من سب ملكا من الملائكة (فرع) ومن شتم نبينا صلى الله عليه وسلم من أهل الكتاب فلا يخالو أن يكون حربيا أو ذميا فان كان حربيا فحكمه اذا ظفر به حكم سائر الكفار والامام يلزمه أن يقتل المسرف في ذلك الذي قد شهر به كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في ابن خطل وفي مقيس ابن صبابه وفي القينتين اللتين كانتا تغنيان بسبه صلى الله عليه وسلم فان سبق ونادى بالاسلام لم يقتل كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم (فرع) وان كان ذميا وذلك اذا شتم اليهودي أو النصراني بغير الوجه الذي كفر به قال سحنون وفرقنا بين من سب النبي صلى الله عليه وسلم من المسلمين وبين من سبه من أهل الكتاب لان المسلم لم ينتقل من ديننا الى غيره فمن فعل شيئا فله عندنا القتل ولا عفو فيه لأحد كالزنديق الذي لا تقبل توبته اذا لم ينتقل من ظاهر الى ظاهر والكتاب الذي كان على الكفر لما انتقل الى الاسلام بعد ان سب النبي صلى الله عليه وسلم غفر له ما قد سب فلم يقتل قال الله عز وجل قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف كسائر الخدود التي لله عز وجل اذا ثبت في حق المسلم لم يسقط عنه واذا ثبت في حق الذي سقط عنه بالاسلام قال سحنون فان قيل فلم قتل الذي بذلك ومن دينه سب النبي صلى الله عليه وسلم وتكذيبه قيل لاننا لم نعظم العهد على ذلك ولا على قتلنا وأخذ أموالنا فلو قتل واحدنا ما قتلناه وان كان من دينه استعمال دماءنا فكذلك سب النبي صلى الله عليه وسلم اذا أظهره قال وكذلك لو بذل لنا أهل الحرب الجزية على ان نقرهم على ان يظهر سب النبي صلى

الله عليه وسلم لم يجز لنا ذلك فثبت ان العهد ينتقض بيننا وبينه بسبه النبي صلى الله عليه وسلم ويجعل
لنادمه فان قيل لو سب النبي صلى الله عليه وسلم ثم أسلم لسقط عنه القتل ولو قتل مسلماً ثم أسلم ثبت
عليه القتل قيل القصاص من حقوق الأديين فلا يسقط بالاسلام وهذا من حقوق الله تعالى فيسقط
بالتوبة من دينه الى ديننا فظاهر لفظ سمنون يقتضي انه غير كافر وانه يقتل حداً وظاهر ما في العتية
يقتضي انه يقتل كفر ولا يستتاب منه (فرع) فاذا قال المجوسي ان محمداً النبي لم يرسل اليه
وانما أرسل اليكم وانما بينا موسى أو عيسى أو نوحاً فما فقد روى عيسى عن ابن القاسم لاثني عليهم
لأن الله سبحانه وتعالى أفرهم على مثل ذلك على أخذ الجزية وأما ان سبه فقال ليس بنبي ولم يرسل أو لم
ينزل عليه قرآن وانما هو نبي بقوله ونحوه فهذا يقتل ووجه ذلك انه اذا قال انه نبي انما أرسل الى قومه
فلم يكذب به وانما يكتب الناقل عنه للرسالة العامة لأنه قد أقرله بالنبوة وهذا يقتضي تجوز الكذب
واذا نفي عنه النبوة فقد كذب به وذلك وجه شديد من السب (فرع) ولو قال نصراني لمسلم ديننا
خير من دينكم وانما دينكم الجحيم ونحو ذلك من القول أو يقول للوذن اذا قال أشهد ان محمداً
رسول الله صلى الله عليه وسلم كذبت لعنكم الله فقد روى عيسى بن دينار عن ابن القاسم هذا فيه
الادب الوجيع والسجع الطويل (فرع) ومن تقاضى دينه من رجل فأغضبه فقال له صل
على النبي فقال له الآخر لا صلى الله على من صلى عليه قال سمنون في العتية اذا كان على ما ذكرت
من وجه الغضب والضيق فليس هو كمن شتم النبي صلى الله عليه وسلم وقال أبو اسحق البرقي
وأصبح لا يقتل لأنه انما شتم الناس يريد انه شتم ذلك الرجل الذي صلى عليه خاصة لأنه هو الذي
أغضبه وذهب الحارث وغيره في مثل هذا الى القتل ووجه ذلك انه حمله على ان لعنه توجه الى كل من
صلى على النبي صلى الله عليه وسلم والملائكة من جلتهم (فرع) ولو قال بنطي مسكين محمد يغيركم
انكم في الجنة فهو الآن في الجنة فماله لم يفتن عن نفسه حيث كانت الكلاب تأكل ساقه روى ابن
القاسم في الموازية وغيره أرى ان يضرب عنقه (فرع) ومن تعجب من شيء فقال صلى الله على
النبي قال سمنون ذلك مكر وه لا ينبغي أن يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم الاعلى وجه الاحتساب
ورجاء الثواب (مسألة) ومن شتم أحداً من الصحابة فقال عيسى بن دينار من شتم أحداً منهم أباً
بكر أو عمر أو عثمان أو معاوية أو عمرو بن العاصي فان قال انهم كانوا على ضلال وكفر فانه يقتل ولو
شتمهم بغير ذلك من مشاتم الناس فليشكل نكالا شديداً وقال سمنون في كتاب ابنه من كفر علياً
أو عثماناً أو غيرهما من الصحابة فأوجعه جلد اقال الشيخ أبو محمد رأيت في مسائل رويت عن سمنون
من كتاب موسى ان قال في أبي بكر وعمر وعثمان وعلى انهم كانوا على ضلالة كفر فانه يقتل ومن شتم
غير هؤلاء من الصحابة بمثل هذا فعليه النكال الشديد ص مالك عن ابن شهاب عن علي بن
حسين بن علي بن أبي طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حسن اسلام المرأة تركه مالا
يعنيه ش قوله صلى الله عليه وسلم من حسن اسلام المرأة تركه مالا يعنيه الاسلام هو الاستسلام
من قولهم أسلم فلان لله اذا انقاد له والايمان هو التصديق قال الله تعالى قالت الأعراب آمننا ولم
تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولا يدخل الايمان في قلوبكم فكل إيمان اسلام وليس كل اسلام إيماناً
لأن المؤمن قد استسلم لله وانقاد له بإيمانه وهو قوله تعالى ومن يسلم وجهه الى الله وهو محسن فقد
استمسك بالروة الوثقى فالاسلام يؤتى به على أحسن وجوه بما يتقرب به الى الطاعات واجتناب
المسكرات وقد يكون على ذلك اذا عاين الاجتناب بالطاعات ومن حسنته ان يترك الاكسان مالا

• وحدثنى عن مالك
عن ابن شهاب عن علي
ابن حسين بن علي بن أبي
طالب ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال من
حسن اسلام المرأة تركه
مالاً يعنيه

• وحديثي عن مالك انه بلغه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت استأذن رجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عائشة وأنامعه في البيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بثس ابن العشرة ثم أذن لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عائشة فلم أنسب أن سمعت ضحك النبي صلى الله عليه وسلم معه فلما خرج الرجل قلت يا رسول الله قلت فيه ضحكت معه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من شر الناس من اتقاء الناس لشره • وحديثي عن مالك عن عمه أبي سهيل ابن مالك عن أبيه عن كعب الأحبار انه قال اذا أحببت أن تعلموا ما للبعد عن ربه فانظروا ما ذابته من حسن الثناء • مالك عن يحيى بن سعيد انه قال بلغني ان المرء ليدرك بحسن خلقه درجة القائم بالليل الظاني بالهواجر • ش قوله اذا أردتم أن تعلموا ما للبعد عن ربه أراد به من الغفران أو العقاب أو الرضى عنه أو السخط عليه فانظروا ما يتبعه من حسن الثناء قال ابن مزين يريد في الحياة وفيما بعد الموت وقاله محمد بن عيسى الأعشى يريد ما يجري على السنة الناس من ذكره فان ألقى الله تعالى له على السنة الناس الثناء الجليل فذلك دليل على صلاح ما يصير اليه وان ألقى الله تعالى على السنة الناس الذك القبيح فذلك دليل على شديده ما يصير اليه وهذا انما يريد به الذك الشائع عنه من جمهور الناس وأهل الدين والخير وأما ما ينفرده الواحد أو أهل الضلال والفسق فلا اعتبار به لانه قد يكون للانسان العدو فيتبعه بالذك القبيح وأما أهل الضلال فلا يندكرون أهل الدين والصلاح إلا بالشر وانما الأمر على ما قدمته والله أعلم

يعنيه فيشتغل به وورعاً شمله عما يعنيه أو أداه الى ما يلزمه اجتنابه والله أعلم وأحكم وقد قال حمزة الكناني هذا الحديث ثلث الاسلام والثلث الآخر انما الاعمال بالنيات والثلث الثالث الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات فمن ترك ما يشبه كان أبرأ لدينه وعرضه وفي العتية من سماع ابن القاسم عن مالك في رجل دخل على عبد الله بن عمر وهو يخصف نعليه فقال يا أبا عبد الرحمن لو ألقى هذا النعل وأخنت آخر جديداً فقال له نعلي جاء بك ههنا أبيل على حاجتك ص مالك انه بلغه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت استأذن رجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عائشة وأنامعه في البيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بثس ابن العشرة ثم أذن لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عائشة فلم أنسب أن سمعت ضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم معه فلما خرج الرجل قلت يا رسول الله قلت فيه ضحكت معه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من شر الناس من اتقاء الناس لشره • ش قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم للستأذن بثس ابن العشرة قال ابن مزين قال ابن حبيب ان هذا الرجل هو عيينة بن حصن الفزاري وكان يقال له الاحق المطاع فقال صلى الله عليه وسلم فيه بثس ابن العشرة يريد عشيرته ونصف العرب الرجل بانه ابن العشرة بمعنى انه ابن منها أو وصفه النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ليعلم بحاله وليس ذلك من باب الغيبة لأنه ما مور بان يعلم بحاله ليعذر أمره والله أعلم وأحكم (فصل) وما روى عن عائشة انه لما دخل ضحك معه النبي صلى الله عليه وسلم على سبيل الاستئلاف له ودفع مضرتة ص مالك عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه عن كعب الأحبار انه قال اذا أحببت أن تعلموا ما للبعد عن ربه فانظروا ما ذابته من حسن الثناء • مالك عن يحيى بن سعيد انه قال بلغني ان المرء ليدرك بحسن خلقه درجة القائم بالليل الظاني بالهواجر • ش قوله اذا أردتم أن تعلموا ما للبعد عن ربه أراد به من الغفران أو العقاب أو الرضى عنه أو السخط عليه فانظروا ما يتبعه من حسن الثناء قال ابن مزين يريد في الحياة وفيما بعد الموت وقاله محمد بن عيسى الأعشى يريد ما يجري على السنة الناس من ذكره فان ألقى الله تعالى له على السنة الناس الثناء الجليل فذلك دليل على صلاح ما يصير اليه وان ألقى الله تعالى على السنة الناس الذك القبيح فذلك دليل على شديده ما يصير اليه وهذا انما يريد به الذك الشائع عنه من جمهور الناس وأهل الدين والخير وأما ما ينفرده الواحد أو أهل الضلال والفسق فلا اعتبار به لانه قد يكون للانسان العدو فيتبعه بالذك القبيح وأما أهل الضلال فلا يندكرون أهل الدين والصلاح إلا بالشر وانما الأمر على ما قدمته والله أعلم (فصل) وقوله ان الرجل ليدرك بحسن خلقه درجة القائم بالليل الظاني بالهواجر يريد والله أعلم انه يدرك بحسن خلقه درجة المنفصل بالصوم والصلاة لصبره على الأذى وكفه عن أذى غيره والمعارضة عليه مع سلامة صدره من الغل (مسئلة) ومن حسن الخلق محاملة الزوجة وأهل ومعاشرتهم والتوسعة عليهم • قال مالك ينبغي للرجل أن يحسن إلى أهل داره حتى يكون أحب الناس اليهم قال في المختصر وهو في سعة من أن يأكل كل من طعام لا يأكل منه عياله ويلبس ثيابا لا يكسوم مثلها ولكن يكسوم ويطعمهم قال وأكره ان يسئل الرجل عما أدخل داره من الطعام ولا ينبغي أن يفاحش المرأة ولا يكثر من اجعتها ولا تردادها والأصل في ذلك ما روى مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المرأة كالضج ان أقتها كسرتها وان اسمعت بها استمتعت بها وبها عوج وزوى أبو حازم عن أبي هريرة ان

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال استوصوا بالنساء خيرا فانهم خلقن من ضلع وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه فان ذهبت تقمعه كسرته وإن تركته لم يزل أعوج فاستوصوا بالنساء خيرا ص **✽** مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال سمعت سعيد بن المسيب يقول ألا أخبركم بخبر من كثير من الصلاة والصدقة قالوا بلى قال إصلاح ذات البين وإياكم والبغضة فانها هي الخالقة **✽** ش قول سعيد إصلاح ذات البين يريد والله أعلم صلاح الحال الذي بين الناس قد كررنا خبر من كثير من الصلاة والصدقة يحتمل أن يريد به النوافل فيكون معناه أنها خير من كثير من جنس الصلاة والصدقة ويحتمل أن يريد بها أنها خير من كثرة الصلاة والصدقة وهو أيضا راجع إلى النافلة ويحتمل أن يريد بها أنها خير وأكثر ثوابا بما يسديه بعضهم إلى بعض مع ما في إصلاح ذات البين من حسن المعاشرة والمناجحة والتعاون ويحتمل أن يريد أن كثرة الثواب تكون باحتساب الأذى

(فصل) وقوله وإياكم والبغضة فانها هي الخالقة قال الأخفش أصل الخالقة من خلق الشعر وإذا وقع الفساد بين قوم من حرب أو تباعدت حلقتهم عن البلاد أي أجلتهم وفرقتهم حتى يخلوها ويحتمل عندي أن يريد أنها لا تبقى شيئا من الحسنات حتى يذهب بها كما يذهب الخلق بالشعر من الرأس حتى يتركه عاريا ص **✽** مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعثت لأتمم حسن الأخلاق **✽** ش يحتمل أن يريد به بعثت بالإسلام لأتمم ثرائفه وحسن حديده وزيه وسقته حسن الأخلاق لأن العرب وإن كانت أحسن الناس أخلاقا ما بقي عندهم مما تقدم من الشرائع قبلهم فقد كانوا أضلوا بالكفر عن كثير منها ومنها ما خص به نبينا صلى الله عليه وسلم فتم بالأمرين بحسن الأخلاق وقال تعالى وإنك لعلی خلق عظیم وقالت عائشة كان خلقه القرآن ومن تخلق بأوامر القرآن أو نواهيه كان أحسن الناس خلقا وقد قال تعالى خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلین فتضمنت هذه الآية من حسن الأخلاق ما لا يستطيع امتثاله إلا من وفقه الله عز وجل فكيف سائر ما تضمنه القرآن وسنة النبي عليه السلام

✽ ما جاء في الحياء ✽

ص **✽** مالك عن سلمة بن صفوان بن سلمة الزرق عن زيد بن طلحة بن ركانة يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكل دين خلق وخلق الإسلام الحياء **✽** مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على رجل وهو يعظ أخاه في الحياء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعه فإن الحياء من الإيمان **✽** ش قوله صلى الله عليه وسلم لكل دين خلق يريد سجية شرعت فيه وخص أهل ذلك الدين بها وكانت من جملة أعمالهم التي يشاؤون عليها ويحتمل أن يريد سجية تشد أهل ذلك الدين أو أكثرهم أو تشمل أهل الصلاح منهم وتزيد بزيادة الصلاح وتقل بقلته وإن خلق الإسلام الحياء والحياء يختص بأهل الإسلام على أحد وجهين أو عليهما والمراد به والله أعلم الحياء فيما شرع الحياء فيه فاما حياء يؤدى إلى ترك تعلم العلم فليس بمشروع قالت عائشة رضي الله عنها نعم النساء الأنصار لم يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين وقالت أم سلمة يا رسول الله إن الله لا ينهي من الحق هل على المرأة من غسل إذا احتلمت قال نعم إذا رأت الماء وقال الحسن بن أبي الحسن البصري لا يتعلم مستحي ولا متكبر وكذلك لم يرد شرع بالحياء المانع من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والحكم بالحق والقيام به وأداء الشهادات

✽ وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال سمعت سعيد بن المسيب يقول ألا أخبركم بخبر من كثير من الصلاة والصدقة قالوا بلى قال إصلاح ذات البين وإياكم والبغضة فانها هي الخالقة **✽** وحدثني عن مالك أنه قد بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعثت لأتمم حسن الأخلاق

✽ ما جاء في الحياء ✽

✽ وحدثني عن مالك عن سلمة بن صفوان بن سلمة الزرق عن زيد بن طلحة بن ركانة يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكل دين خلق وخلق الإسلام الحياء **✽** مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على رجل وهو يعظ أخاه في الحياء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعه فإن الحياء من الإيمان **✽** ش قوله صلى الله عليه وسلم لكل دين خلق يريد سجية شرعت فيه وخص أهل ذلك الدين بها وكانت من جملة أعمالهم التي يشاؤون عليها ويحتمل أن يريد سجية تشد أهل ذلك الدين أو أكثرهم أو تشمل أهل الصلاح منهم وتزيد بزيادة الصلاح وتقل بقلته وإن خلق الإسلام الحياء والحياء يختص بأهل الإسلام على أحد وجهين أو عليهما والمراد به والله أعلم الحياء فيما شرع الحياء فيه فاما حياء يؤدى إلى ترك تعلم العلم فليس بمشروع قالت عائشة رضي الله عنها نعم النساء الأنصار لم يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين وقالت أم سلمة يا رسول الله إن الله لا ينهي من الحق هل على المرأة من غسل إذا احتلمت قال نعم إذا رأت الماء وقال الحسن بن أبي الحسن البصري لا يتعلم مستحي ولا متكبر وكذلك لم يرد شرع بالحياء المانع من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والحكم بالحق والقيام به وأداء الشهادات

على وجهها والجهاد في سبيل الله عز وجل

(فصل) وقوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على رجل وهو يعظ أخاه في الحياء يريد لاه على كثرة الحياء يقول له انك لتستحي حتى قد أضرتك بك ومنعك من بلوغ حاجتك وقوله صلى الله عليه وسلم دعه يريد الامسالك عن وعظه في ذلك فان الحياء من الايمان يريد والله أعلم من شرائع الايمان ولذلك روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أشد حياء من العذراء في خدرها ويحتمل أن يريد به انه مرافق للايمان كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كما قال لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه أنت مني

﴿ ماجاء في الغضب ﴾

• وحدثنى عن مالك عن

ابن شهاب عن جريد بن

عبد الرحمن بن عوف أن

رجلا أتى رسول الله

صلى الله عليه وسلم فقال

يا رسول الله علمني كلمات

أعيش بهن ولا تكتر على

فأسمى فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم لا تغضب

• وحدثنى عن مالك عن

ابن شهاب عن سعيد بن

المسيب عن أبي هريرة

أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال ليس الشديد

بالصرعة إنما الشديد

الذي يملك نفسه عند

الغضب

﴿ ماجاء في الغضب ﴾

ص • مالك عن ابن شهاب عن جريد بن عبد الرحمن بن عوف أن رجلا أتى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله علمني كلمات أعيش بهن ولا تكتر على فأسمى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تغضب • مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس الشديد بالصرعة إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب • ش قول السائل لرسول الله صلى الله عليه وسلم علمني كلمات أعيش بهن ويحتمل أن يريد به أن تتفقه بها مدة عيشي ويحتمل أن يريد به والله أعلم أستعين بها على عيشي ولا تكتر على فأسمى ولعله عرف من نفسه قلة الحفظ فأراد الاختصار الذي يحفظه ولا ينساه فجعل له النبي صلى الله عليه وسلم الخبر في لفظ واحد فقال له لا تغضب ومعنى ذلك والله أعلم ان الغضب يفسد كثيرا من الدين لانه يؤدي إلى أن يؤذى ويؤذى وإن يأتي في وقت غضبه من القول والفعل ما يأتى به ويؤثم غيره ويؤدي الغضب إلى البغضة التي قلنا انها الحالقة والغضب أيضا يمنعه كثيرا من منافع دنياه ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم لا تغضب يريد والله أعلم لا تمض ما يبعثك عليه غضبك وامتنع منه وكف عنه وأما نفس الغضب فلا يملك الانسان دفعه وإنما يدفع ما يدعو اليه وقد روى عن الأحنف بن قيس انه قال لست بعلم ولا بكني أتحالم (فرع) وإنما أراد النبي صلى الله عليه وسلم امتناعه من الغضب في معاني دنياه ومعاملته وأما فيما عدا ذلك القيام بالحق فالغضب فيه فيكون واجبا وهو الغضب على الكفار والمبالغة فيهم بالجهاد وكذلك الغضب على أهل الباطل وإنكاره عليهم بما يجوز وقد يكون مندوبا اليه وهو الغضب على المخطئ إذا علمت أن في ابداء غضبك عليه ردع له وباعثا على الحق وقد روى زيد بن خالد الجهني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سأله رجل عن ضالة الأبل غضب حتى احمرت وجنتاه وأحمر وجهه وقال مالك ولها وغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما شكوا اليه رجل معاذ بن جبل انه يطول بهم في الصلاة ويحتمل أن يكون هذا الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تغضب قد علم النبي صلى الله عليه وسلم انه كان كثير الغضب قليل الملك لنفسه عنه وان كان ما كان يدخل عليه نقص في دينه وحاله من جهة الغضب فخبره بالنهي عن ذلك والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ليس الشديد بالصرعة الصرعة الذي يصرع الناس ويكثر منه ذلك كما يقال للذي يكثر منه الضحك ضحكة والذي يكثر منه النوم نومة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليس الشديد بالصرعة لم يردني الشدة عن الصرعة فانه يعلم بالضرورة شدته وإنما أراد صلى الله عليه وسلم والله أعلم أحدا من ين يحتمل انه أراد انه ليس بالنهاية في الشدة وأشد منه الذي يملك نفسه

عند الغضب ويحتمل أن يريد به أنها شدة ليس لها كثير منفعة وإنما الشدة التي ينتفع بها الشدة التي يملك بها نفسه عند الغضب ولهذا يقال لا كريم الأيوسف ولم يرد به نفي الكرم عن غيره وإنما يريد به إثبات مزية له في الكرم وكذلك قولهم لا سيف إلا ذو الفقار ولا شجاع إلا عليّ وما جرى مجرى ذلك والله أعلم فتدب بهذا إلى ملك الرجل نفسه عند الغضب عن امضاء ما يقتضيه الغضب من أذى من يملك أذاه أو منازعة من ينازعه وقد قال الله عز وجل والذين إذا ما غضبوا هم يغفرون وقال تعالى والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس والله يحب المحسنين

﴿ ما جاء في المهاجرة ﴾

ص م مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن زيد الليثي عن أبي أيوب الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجعل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخيرهما الذي يبدأ بالسلام ش قوله صلى الله عليه وسلم لا يجعل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال نص في المنع مما زاد على ثلاث ليال وأما الثلاث ليال فمن قال بدليل الخطاب اقتضى ذلك عنده إباحة الهجرة فيها ومن منع دليل الخطاب احتتمل ذلك الإباحة من غير دليل الخطاب وهو أنه قصد إلى تقدير المنع وأما ما قصر عنه في حكم المباح إذا دخلوا الناس من يسير المهاجرة وقت الغضب ويحتمل أن يريد به والله أعلم أن ما زاد على الثلاث نص على منعه ونفي الباقي يطلب دليل حكمه في الشرع والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا يريد والله أعلم أن كل واحد منهما يعرض عن صاحبه مهاجرة له فلا يسلم عليه ولا يكلمه فهنا المقدار الذي نهى عنه من المهاجرة وأما الأذى فلا يجعل قليله ولا كثيره (مسألة) وأما إذا سلم فقدر ويأبى وهب عن مالك إذا سلم عليه ولا يكلمه بهذا المقدار الذي نهى عنه من المهاجرة فقد قطع الهجرة وقد قال ابن القاسم في المزنية في الذي يسلم على أخيه ولا يكلمه به يرد ذلك بل يجتنب كلامه إن كان غير مؤذله فقد برى من الشصاء وإن كان مؤذله فلا يتبرأ منه وهذا قول أحد بن حنبل وجه القول الأول الحديث وفيه خيرهما الذي يبدأ بالسلام فلا وإن السلام يقطع الهجرة لما كان أفضل ما الذي يبدأ بالسلام وجه القول الثاني أنه إن كان لا يؤذيه فقد برى من الهجرة لأنه قد أتى من المواصله بما لأذى فيه وإن كان يؤذيه فلم يبرأ من المهاجرة لأن الأذى أشد من المهاجرة وقد روى ابن مزين عن محمد بن عيسى عن ابن كنانة عن مالك الهجرة من الغل قال ابن القاسم وإذا اعتزل كلامه لم تقبل شهادته عليه وإن كان غير مؤذله (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وخيرهما الذي يبدأ بالسلام يريد والله أعلم أكثرنا لأنه الذي يبدأ بالمواصله لما مور بها وترك المهاجرة المنهى عنها مع أن الابتداء بها أشد من المساعدة عليها ص م مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبأغضوا ولا تحاسدوا ولا تباؤروا وكونوا عباد الله إخوانا ولا يجعل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال قال مالك لأحب التدابر إلا الاعراض عن أخيك المسلم فتدبر عنه بوجهك م مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إياكم والظن إياكم والظن أن كذب الحديث ولا تجسسوا ولا تحسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا ولا تبأغضوا ولا تباؤروا وكونوا عباد الله إخوانا م ش قوله لا تبأغضوا على ما تقدم من نهيه صلى الله عليه وسلم عن البغضة وهو أن يبغض بعض المسلمين

﴿ ما جاء في المهاجرة ﴾ م وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن زيد الليثي عن أبي أيوب الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجعل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخيرهما الذي يبدأ بالسلام م وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبأغضوا ولا تحاسدوا ولا تباؤروا وكونوا عباد الله إخوانا ولا يجعل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخيرهما الذي يبدأ بالسلام م وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبأغضوا ولا تحاسدوا ولا تباؤروا وكونوا عباد الله إخوانا

بعضا غير معنى موجب لذلك من جهة الشرع وفي المزنية لعيسى بن دينار معنى لا تباغضوا ولا يبغض بعضكم بعضا ولا يبغض بعضكم بعضا الى بعض

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولا تحاسدوا يريد والله أعلم لا يحسد أحدكم أخاه على نعمة خوله الله إياها وأمرنا الله عز وجل أن نقول نعوذ بالله من شر الحاسد فقال عز اسمه ومن شر حاسد إذا حسد وقد قال الله تعالى ولا تمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض وذلك من وجه الحاسد وهذا يكون على وجهين أحدهما أن تعني لنفسك مثل ما عند أخيك من أمر دين أو عمل صالح ولا تريد أن يزول ما عنده من ذلك فهذا غير مذموم وفاعله غير مذموم والوجه الثاني أن تعني زوال نعمة عند أخيك المسلم سواء أردت انتقامها اليك أو لم ترد فهذا الحسد المذموم وفي العتبية عن مالك بلغني أن أول معصية كانت الحسد والكبر والشح حسد إبليس وتكبر على آدم وشح آدم فقبل له كل من شجر الجنة كلها إلا التي هي عنها فشح فأكل منها وفي المزنية معنى قوله صلى الله عليه وسلم ولا تحاسدوا أن تنافس أخاك في الشيء حتى تحسده عليه فيجر ذلك إلى الطعن والعداوة فذلك الحسد

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولا تدابروا قال في المزنية يقول لا تعرض بوجهك عن أخيك توله دبرك استماله وبغضا بل اقبل عليه وابسط له وجهك ما استطعت قاله عيسى بن دينار ورواه يحيى بن يحيى عن ابن نافع

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث قال عيسى بن دينار في المزنية يريد ظن السوء ومعناه أن تعادي أهلك وصديقك على ظن تظنه به دون تحقيق أو تحدث بأمر على ما تظنه فتنتقله على أنك قد علمته ويحتمل أن يريد به والله أعلم أن يحكم في دين الله بمجرد الظن دون أعمال نظر ولا استدلال بدليل وقد قال عز وجل ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا وقد قال تعالى إن بعض الظن اثم وهذا يقتضي أن منه ما ليس باثم وهو ما يوصل إلى الحكم فيه بالنظر والاجتهاد من كان من أهل النظر والاجتهاد والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولا تجسسوا روى عيسى بن دينار عن ابن وهب ولا تجسسوا لا يل أحدكم استماع ما يقول فيه أخوه أو يقال في أخيه ولا تجسسوا أي لا ترسل من يسئلك عما يقال في أخيك من الشر وما يقال فيك وقال في المزنية محمد بن عيسى مثله وروى يحيى بن يحيى عن ابن نافع أنه قال هي كلمة متصرفة يريد بها أن لا تجسس الإنسان على أمور أخيه التي يخاف أن يعيبه ويسبها ولا يكثر السؤال عما يكره أخوه أن يطلع عليه من حاله

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وكونوا عباد الله إخوانا يحتمل أن يريدوا كونوا عبيدا لله إخوانا يريدوا الله أعلم متواخين متوادرين ص مالك عن عطاء بن عبد الله الخراساني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصافحوا يذهب الغل وتهادوا تحابوا وتذهب الشحناء ش ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تصافحوا يذهب الغل يحتمل أن يريدوا الله أعلم المصافحة بالأيدي وقد قال علقمة والأسود من تمام التحية المصافحة ودخل عليه سفيان بن عيينة فصافحه مالك وقال لولا أنها بدعة لعانقتك فقال سفيان عاذق من هو خير مني ومنك النبي صلى الله عليه وسلم لجعفر حين قدم من أرض الحبشة قال مالك ذلك خاص قال سفيان بل هو عام ما يخص جعفرنا وما يخصه يعمنا إذا كنا صالحين وروى ابن وهب عن مالك أنه كره المصافحة والمعانقة فعلى هذه الرواية يحتمل

* وحدثنى عن مالك عن عطاء بن عبد الله الخراساني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصافحوا يذهب الغل وتهادوا تحابوا وتذهب الشحناء

ان يريدوا ان يعلم في الحديث بالمصافحة ان يصفح بعضهم عن بعض من الصنع وهو التجاوز والغفران وهو أشبه لأن ذلك يذهب الغل في الاغلب واخرج مالك لمنع المصافحة باليد لقوله عز وجل اذ دخلوا عليه فقالوا السلام قال سلام قوم منكرون ولم يذكر مصافحه وتوله صلى الله عليه وسلم يذهب الغل يريد والله أعلم العداوة ومعنى ذلك انه اذا صفح عن أخيه وصفح عنه أخوه ذهب ما في أنفسهم من الغل وكذلك أيضا اذا صفح جابلا يدي لانها نهاية ما يتودد به المسلم والمواصل على قول من حمله على ذلك والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم تهادوا فتحابو ايريد والله أعلم انهم من أسباب التوصل التي تؤكد المودة وقد قبل النبي صلى الله عليه وسلم الهدية وقال لو أهدي الى كراع لقبلت وهذا من النبي صلى الله عليه وسلم لاحد وجهين أحدهما انه كان يشيب على الهداية والثاني ان فضله وعصمته ثبتت بالبراهين البينة التي وقع بها العلم وما غيره ممن اليه النظر في أمور الناس من أمير أو حاكم فلا ص ولا مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تفتح أبواب الجنة يوم الاثنين ويوم الخميس فيغفر لكل عبد مسلم لا يشرك بالله شيئاً الا رجلاً كانت بينه وبين أخيه شحناء فيقال أنظروا هذين حتى يصطلحا أنظروا هذين حتى يصطلحا * مالك عن مسلم بن أبي مريم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أنه قال تعرض أعمال الناس كل جمعة مرتين يوم الاثنين ويوم الخميس فيغفر لكل عبد مؤمن الاعداء كانت بينه وبين أخيه شحناء فيقال اتركوا هذين حتى يفيا ثم اتروا هذين حتى يفيا ثم ش قوله صلى الله عليه وسلم تفتح أبواب الجنة يوم الاثنين ويوم الخميس يريد والله أعلم انه يصفح في هذين اليومين عن الذنوب العظيمة ويثبت فيها لكثير من الناس الدرجة الرفيعة فتكون بمنزلة تفتح أبوابها وقد يعبر بفتح الأبواب عن الاقبال على الأمر والانعام فيقال تفتح فلان باب طعامه وباب عطائه فلا يغلقه عن أحد ويقال في مشادة حرب العدو قد قكت أبواب الجنة معناه والله أعلم وجدت أسباب دخولها وغفران الذنوب المانعة منها وفي الحديث الآخر تعرض أعمال العباد في هذين اليومين فيغفر لكل عبد مؤمن الاعداء كانت بينه وبين أخيه شحناء فاقضى ذلك أن عرض أعمال المؤمن بما أراد الله من الغفران له فهو يعبر عنه بأن أبواب الجنة قد قكت ويحتمل أن يكون فتح أبواب الجنة علامة على الغفران والاحسان في ذلك اليوم وبين هذا والتأويل قوله صلى الله عليه وسلم فيغفر لكل عبد مسلم لا يشرك بالله شيئاً يريد والله أعلم ان هذا الغفران الذي يكون بمعنى فتح أبواب الجنة ويكون فتح أبواب الجنة علامة عليه نعم كل مسلم الامن كانت بينه وبين أخيه شحناء تحذيراً من بقاء الشحناء وهي العداوة بين المسلمين وحضاً على الافلاع عن ذلك وار جوع عنه الى التودد والمواخاة قال الله عز وجل انما المؤمنون اخوة فأصلحو باين أخويكم وقال تعالى فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فقال أنظروا هذين حتى يصطاحا يعني والله أعلم أخرخوا الغفران
لها حتى يصطلحا وقال في الحديث الآخر اتركوا هذين حتى يفيتا أى يرجعا الى الصلح أو اتركوا
هذين بمعمّل أى يكون تبيينا من الراوى ومعنى اتركوا أخرخوا يقال تركت الشئ أخرته وتركت
في الأمر أخرت قاله صاحب الأفعال

* وحدثنى عن مالك عن سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تفتح أبواب الجنة يوم الاثنين ويوم الخميس فيغفر لكل عبد مسلم لا يشرك بالله شيئاً الا رجلاً كانت بينه وبين أخيه شحناء فيقال أنظروا هذين يصطلحا أنظروا هذين حتى يصطلحا * وحدثنى عن مالك عن مسلم بن أبي مرزوم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أنه قال تعرض أعمال الناس كل جمعة مرتين يوم الاثنين ويوم الخميس فيغفر لكل عبد مؤمن الا عبداً كانت بينه وبين أخيه شحناء فيقال أنزكوا هذين حتى يفيا

﴿ ما جاء في لبس الثياب للجمال بها ﴾ * وحدثنى (٢١٨) عن مالك عن زيد بن أسلم عن جابر بن عبد الله الأنصاري أنه

﴿ ما جاء في لبس الثياب للجمال بها ﴾

ص ﴿ مالك عن زيد بن أسلم عن جابر بن عبد الله الأنصاري أنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بني أنمار قال جابر فبينما أنا نازل تحت شجرة أذا رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبل فقلت يا رسول الله هلم إلى الظل قال فنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقممت إلى غرارة لنا فالتفت فيها شيئاً فوجدت فيها جر وقتاً فكسرتة ثم قربته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من أين لك هذا قال قلت خرجنا به يا رسول الله من المدينة قال جابر وعندنا صاحب لنا تجهزه يذهب برعى قال فجهزته ثم أدبر يذهب في الظهر وعليه بردان له قد خلفا قال فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إليه فقال أماله ثوبان غير هذين فقلت بلى يا رسول الله له ثوبان في العيبة كسوته إياهما قال فادعهم فخره فلبسهما ما قال فدعوته فلبسهما ثم ولي يذهب قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ماله ضرب الله عنقه أليس هذا خيراً له قال فسمعته الرجل فقال يا رسول الله في سبيل الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبيل الله قال فقتل الرجل في سبيل الله فحوش قول جابر رضي الله عنه فقممت إلى غرارة لنا فالتفت فيها شيئاً فوجدت فيها جر وقتاً والجرو والقناة الصبيحة وقيل المستطيلة وتيسل الصغيرة حكاه أبو القاسم الجوهري وقال أبو عبيد الجرو وصغير القناة والمان وجعه أجراء وجمع الجمع أجرو وقوله فكسرتة ثم قربته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم معنى كسره له أن يسهل تناوله ويكثر عدده وهو في الأغلب بما فيه له الآكل بالكبير منها ففعل جابر اسماء باسم الصغير تحقيراً لما قدمه فكفاه مؤنة العمل ثم قرب به إليه لئلا كله فقال لجابر من أين لك هذا الماعلم من عدمه بذلك الموضع وتعدر وجوده فيه فقال جابر خرجنا به من المدينة يا رسول الله وقول جابر وعندنا صاحب لنا تجهزه يريد والله أعلم نهي من أمره ما يحتاج إليه في توجهه لحفظ الظهر يريد الأبل التي يركبون ظهورها ويحملون عليها

(فصل) وقوله رضي الله عنه ثم أدبر وعليه بردان له قد خلفا أعلم أنهما قد بلغا من ذلك مبلغاً تمجه العين ويخرج عن عادة لباس الناس مع ما قد علم النبي صلى الله عليه وسلم من سعة أحوال الناس في ذلك الوقت وأنه لا يتعذر على من كان في مثل حالة الناس ما جرت به عادة مثله ويحتمل أنه كره ذلك لما يخاف أن يعتقد ذلك شرعاً أو بما مع القدرة على اللباس المعتاد وكره النبي صلى الله عليه وسلم لباس غير المعتاد وما يشتهر به لابس من دون اللبس كما كره ما يشتهر به صاحبه في رفعته ويحتمل أنه لما كان في غزو ولعله كان بقرب المشركين ولم يأمر أن يكون لهم على أصحابهم عيون فيرون عليهم مثل هذا اللبس فيعتقدون فيهم من ضعف الحال ما يقوى نفوسهم ويؤكدهم طمعهم في الظهور عليهم فيكره ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وأراد اظهار القوة وصلاح الحال لتضعف نفوسهم ويقل طمعهم وروى عن سالم بن الأكوع

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أماله ثوبان غير هذين يحتمل أن يريد والله أعلم بذلك يعرف حاله ليعلم هل فعل ذلك لضرورة عدم فيعذر له أو يعينه أو يعلم أنه فعل ذلك مع القدرة على اللبس الصالح فينكر عليه ويأمر بما هو أفضل له فاعلم جابر أن له ثوبين في العيبة وذلك يدل على حضورهما ولعل سؤاله إنما توجه إلى ما يحضره من الثياب فأمره صلى الله عليه وسلم فلبسهما امتثالاً لأمره وأخذنا بهديه فالتفت إلى ما يحضره من الثياب فأمره صلى الله عليه وسلم فلبسهما امتثالاً لأمره وأخذنا

قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بني أنمار قال جابر فبينما أنا نازل تحت شجرة أذا رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبل فقلت يا رسول الله هلم إلى الظل قال فنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقممت إلى غرارة لنا فالتفت فيها شيئاً فوجدت فيها جر وقتاً فكسرتة ثم قربته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من أين لك هذا قال قلت خرجنا به يا رسول الله من المدينة قال جابر وعندنا صاحب لنا تجهزه يذهب برعى قال فجهزته ثم أدبر يذهب في الظهر وعليه بردان قد خلفا قال فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إليه فقال أماله ثوبان غير هذين فقلت بلى يا رسول الله له ثوبان في العيبة كسوته إياهما قال فادعهم فخره فلبسهما ما قال فدعوته فلبسهما ثم ولي يذهب قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ماله ضرب الله عنقه أليس هذا خيراً له قال فسمعته الرجل فقال يا رسول الله في سبيل الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبيل الله قال فقتل الرجل في سبيل الله فحوش قول جابر رضي الله عنه فقممت إلى غرارة لنا فالتفت فيها شيئاً فوجدت فيها جر وقتاً والجرو والقناة الصبيحة وقيل المستطيلة وتيسل الصغيرة حكاه أبو القاسم الجوهري وقال أبو عبيد الجرو وصغير القناة والمان وجعه أجراء وجمع الجمع أجرو وقوله فكسرتة ثم قربته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم معنى كسره له أن يسهل تناوله ويكثر عدده وهو في الأغلب بما فيه له الآكل بالكبير منها ففعل جابر اسماء باسم الصغير تحقيراً لما قدمه فكفاه مؤنة العمل ثم قرب به إليه لئلا كله فقال لجابر من أين لك هذا الماعلم من عدمه بذلك الموضع وتعدر وجوده فيه فقال جابر خرجنا به من المدينة يا رسول الله وقول جابر وعندنا صاحب لنا تجهزه يريد والله أعلم نهي من أمره ما يحتاج إليه في توجهه لحفظ الظهر يريد الأبل التي يركبون ظهورها ويحملون عليها

تقولها العرب عند انكار امر ولا يريدون بذلك الدعاء على من يقال له ذلك فله اسمع ذلك الرجل
وعلم أن دعاء النبي صلى الله عليه وسلم غالبا يستجاب اعتقاد أن يستجاب له أو خاف أن يكون من
موجدته عليه لما أتاه قد أخرجت هذه اللفظة منه على وجه الدعاء إذا علم من حاله أن ما يقوله يكون
على حسب ما يقوله فقال للرجل يا رسول الله في سبيل الله فقال قول من تيقن وقوع ما قاله صلى الله
عليه وسلم وهذا لا يكون الا مع علم من تذكر ذلك منه حتى لا يقع منه خلافه وهذا من عظيم الآيات مع
قوله عز وجل قل لا أملك لنفسي نقعا ولا ضرا الا ما شاء الله ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من
الخير وما سبني السوء وقوله تعالى قل ما كنت بدعا من الرسل وما أدري ما يفعل بي ولا بكم ان اتبع
الا ما يوحى الى فأراد الرجل أنه اذا اعتقد انه سيقتل أن يكون قتله في سبيل الله فقال النبي صلى
الله عليه وسلم على معنى توجيه قوله أو دعائه الى ما اختاره الرجل من الشهادة لما أراد النبي صلى الله
عليه وسلم من الخير له وكان صلى الله عليه وسلم بالمؤمنين رجيا

(فصل) وهذا على سبيل المبالغة في الخوض على التعميل في اللبس والزجر عن تركه وذلك يكون
على وجهين أحدهما في لون الملابس وحسنه وسيأتى ذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى والثاني
في الملابس نفسه وذلك ان أفضل زى ما يلبس في الرأس العمام وهي تيجان العرب قال مالك العمة
والاحتباء والاتعال من عمل العرب وكانت العمة في أول الاسلام ثم لم تزل حتى كان هؤلاء القوم
يريدون بولادة بني هاشم فتركها خوفا من خلافهم لانهم لم يلبسوها ولم أدرك أحد من أهل الفضل
الا وهم يتعممون كنت أرى في حلقة ربيعة أحد وثلاثين رجلا متعممين وأنا منهم وكان ربيعة
لا يدعها حتى تطلع الثريا قال ربيعة واني لأجدها تزيد في العقل (مسألة) اذا ثبت ذلك فان
الاقطعاط منهي عنه وهو ان يتعم ولا يجعل تحت ذقنه منها شيئا وقد ذكره مالك رحمه الله وقد ذكر أبو
عبيد في غريب الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الاقطعاط وفسره بما ذكرناه قال
مالك الا أن يفعل ذلك الرجل في بيته وعند اغتساله وفي مرضه لأبأس به (مسألة) وهل يرخص
بين كتفيه الذؤابة أو يرسلها بين يديه قال مالك لم أدرك أحد الا يرسل بين كتفيه الا ما كان من
عامر بن عبد الله بن الزبير فانه كان يرخص بين يديه وكان ربيعة وابن هريرة يسدلانها بين أيديهما
ولست أكرهه ارخاءهما من خلفه لانه حرام ولكن هذا أجل * قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه
وهذا عندى يدل على جواز الامر به وان كان العمل باحدهما أكثر فيجب أن يكون العمل به أظهر
فان موافقة الجمهور أولى وأصوب (مسألة) وفي العتبية سئل مالك عن القلائس هل كانت
قديمه فقال كانت في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبل ذلك فيما أرى وكانت خالدين الوليد
قلنسوة ص * عن مالك عن أيوب بن أبي تميمة عن ابن سيرين قال قال عمر بن الخطاب اذا أوسع
الله عليكم فأوسعوا على أنفسكم جمع رجل عليه ثيابه * مالك انه بلغه ان عمر بن الخطاب قال انى
لأحب أن أنظر الى القارى أبيض الثياب * ش قوله رضى الله عنه انى لأحب أن أنظر الى
القارى أبيض الثياب يحتمل أن يريد قارى القرآن المعروف بذلك والمشهور به وهم كانوا أهل
العلم والدين في زمنه فكان رضى الله عنه يرغب أن تكون هذه صفتهم ويكون هذا رأيهم وذلك على
وجهين أحدهما أن يكون يستحب لم لبس البياض دون لبس المصبغات من المعصرات المشبع وغيره
وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال خير ثيابكم البياض والوجه الثاني أن يريد به نقاء ثيابه
وسلامتها من الوضر وأن لا تدنس الوان الثياب ويغير بياضها لان نقاء الثوب من حسن الزى

* وحدثنى مالك عن
أيوب بن أبي تميمة عن ابن
سيرين قال قال عمر بن
الخطاب اذا أوسع الله عليكم
فأوسعوا على أنفسكم جمع
رجل عليه ثيابه * وحدثنى
عن مالك انه بلغه أن عمر
ابن الخطاب قال انى
لأحب أن أنظر الى
القارى أبيض الثياب

ودليل على توقي لابس والمحافظة على طهارته ويحتمل أن يريد والله أعلم بالقارىء العابد ومنه قولهم من لم يحسن يتقن لم يحسن يقرأ يريد ولم يتعبد وهذا يقتضى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لم يستحسن للعباد الخروج عن حسن الزى الى اللبس المستحسن لان ذلك خروج عن العادة ومدخل فيما يشوه وتما قال ابراهيم بن ادهم لرجل تنسك فلبس الصوف رأى تنسك نسكاً بمجىافاً ب ذلك عليه غر وجهه عن عادة مثله وسئل مالك عن لباس الصوف الغليظ فقال لا خير فى الشهرة ولو كان يلبسه تارة ويتركه تارة لرجوت ولا أحب المواظبة عليه حتى يشتهر ومن غليظ القطن ما هو بمثل منه واحج على ذلك قال وقما قال النبي صلى الله عليه وسلم لذلك الرجل فليز عليك مالك وكان عمر يكسو الخلل وقال عمر أحب أن أرى القارىء أبيض الثياب قال مالك وهذا لمن وجد غيره فأما من لم يجد غيره فلا كره له واستحسن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لاهل العلم والصالح حسن الزى والتجمل بالثياب المباحة لان ذلك مشروع وقدرى عن عبد الله بن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله جميل يحب الجمال وسئل مالك عن قول الله تعالى ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله اليك فقال ان يعيش ويأكل ويشرب غير مضيق عليه فى رأى وقد شرع فى الصلاة التجمل وحسن الزى والهيئة ومنع الاحتزام ونشبه الكمين وما جرى مجرى ذلك مما بينا فى زى الوقار وكذلك شرع فى أيام الجمع التجمل باللبس والتطيب لاجتماع الناس فالعالم ممن يجتمع اليه الناس ويردون عليه فشرع له التجمل باللبس دون أن يخرج عن عادة مثله والله أعلم (فصل) وقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه اذا أوسع الله عليكم فأوسعوا يريد والله أعلم اذا أوسع الله على الرجل فى ماله فليوسع على نفسه فى ملبسه فيجمل نفسه على عادة مثله ولا يخل بحاله حتى يكره النظر اليه والى زيه ويتشع بذلك ذكره وقوله جمع رجل عليه ثيابه يريد والله أعلم فى الصلاة وهذا اللفظ وان كان بلفظ الخبر فغناه الأمر ومعنى جمع رجل عليه ثيابه صلى فى ثوبين ولم يقتصر على ثوب واحد وقد فسر ذلك أيوب فى روايته عن محمد بن أبي هريرة عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال جمع رجل عليه ثيابه صلى فى ثوبين وقص فى ازار وقص فى ازار وقباء فى سراويل ورداء فى سراويل وقص فى سراويل وقباء فى ثوبان وقص وأحسبه قال فى ثوبان ورداء فأكثر لباس الثوبين فى الصلاة على الثوب الواحد لانه أجل فى اللباس وأشبه بزي الوقار والله أعلم

ما جاء فى لبس الثياب
المصبغة والذهب
وحدثني عن مالك عن
نافع أن عبد الله بن عمر
كان يلبس الثوب المصبوغ
بالمشوق والثوب المصبوغ
بالزعفران

ما جاء فى لبس الثياب المصبغة والذهب

ص مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يلبس الثوب المصبوغ بالمشوق والثوب المصبوغ بالزعفران بحش قوله ان عبد الله بن عمر كان يلبس المصبوغ بالمشوق وهو المعنى والمصبوغ بالزعفران يقتضى استحابة ذلك فأما المصبوغ بالمشوق فمتفق عليه وأما المصبوغ بالزعفران فذهب عبد الله ابن عمر رضى الله عنه الى اباحته ذلك وبه قال مالك وأكثر فقهاء المدينة وكره ذلك قوم من التابعين والدليل على ما نقوله حديث عبد الله بن عمر المتقدم فى كتاب الصلاة فأما الصفة فأتى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بالصفرة ونداء عام فى الزعفران وغيره الا ما خصه الدليل ومن جهة القياس أن الزعفران ان طيب لا يحرم على النساء فلم يحرم على الرجال كالمسك وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى أن يزعفر الرجل يحتمل أن يريد به المحرم ولما روى ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يلبس المحرم ثوباً مصبوغاً بوزعفران

ويحتمل ان يرى بالزعر استعمله في جسده بما فيه من التشبه بالنساء وانما يستعمل هذا اللفظ غالبا فيما يعود الى ذات الانسان كالتعاطف والتعاطر والتزين فيعمل على ظاهر اطلاقه والله أعلم وأحكم وقد قال مالك في العتبية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا فيه أثر صفرة فطعنه بقدرح كان معه وقد قال مالك وبلغني ان عطاء بن يسار كان يلبس الثوبين الرداء والازار بالزعران واني لاليسه واستحسنه وأراه حسنا وللأشياء وجوه وأما السرف فلا حجة قال مالك ورأيت ابن المنكر يلبس الملابس بالزعران ورأيت ابن هرم يلبس الثوبين بالزعران ص قال يحيى وسمعت مالكا يقول وأنا أكره أن يلبس الغلمان شيئا من الذهب لانه بلغني ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تحتم الذهب فأنا أكرهه للرجال الكبير منهم والصغير ش قول مالك رحمه الله انه يكره أن يلبس الغلمان شيئا من الذهب يرخاها وأغیره وعاق المنع في ذلك بالكراهة دون التعريم وذلك يحتمل وجهين احدهما أن يكره ذلك لانه يلبسهم اياه أو يترك منهم منه عن له ذلك لانه من جنس من يحرم عليه ذلك ولم يبلغ به حد التعريم لانهم ليسوا بمكلفين والوجه الثاني أن يكره ذلك لهم لانهم مأمورون على وجه النذب ومنهون على وجه الكراهية ولذلك يعاقبون على كثير من الافعال وبذلك قال وأنا أكره ذلك للكبير منهم والصغير فأشار الى ان الكراهة تتعلق بهم دون أوليائهم واستدل مالك رحمه الله على ذلك بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن تحتم الذهب ويحتمل ان يريد والله أعلم ان نهيته يتوجه الى العموم على قول من قال به في المضمر والمقدر فكانه قال نهى الناس عن تحتم الذهب فتوجه الى المكلفين على وجه التعريم وتوجه الى غير المكلفين على وجه الكراهة ثم خص من أبيح له ذلك من النساء ببقى الباقي على أصله ويحتمل أن يريد به ان نهيته توجه الى المكلفين من الرجال خاصة فذكره ذلك للمصبيان لما كانوا من جنسهم كالأيتام وذلك عند التكليف كما يؤحدون بالصوم والصلاة ويضربون على ترك الصلاة ثلاثا يعتادوا تركها عند التكليف والله أعلم ص قال يحيى وسمعت مالكا يقول في الملاحف المعصرة في البيوت للرجال وفي الأقبية قال لا أعلم من ذلك شيئا حراما وغير ذلك من اللباس أحب الى ش قوله في الملاحف المعصرة في البيوت والأقبية للرجال لا أعلم من ذلك شيئا حراما قال ابن القاسم في العتبية سمعت مالكا يقول دخل عباد البصري على ابن هرم في بيته فرأى فيها امرأة ثلاثة عليها ثلاثة فرش ومساند ومجالس معصرة فقال له يا أبا بكر ما هذا فقال له ابن هرم زائس بهذا بأس وليس الذي يقول شيء أدركت الناس على هذا

ما جاء في ليس الخبز

تلبسه

ص مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كست عبد الله بن الزبير مطرف خز كانت عائشة تلبسه ش قوله رضي الله عنه ان عائشة رضي الله عنها كست عبد الله بن الزبير مطرف خز يقتضي انها اعطته اياه ليلسه ولو لم ترد أن يلبسه لقال اعطته أو وهبته فأما لفظ كست فاما يقتضي وجه اللباس وذلك يقتضي انها اعتقد ان ذلك مباح له والخبز يز يتخذ منه الثياب قال ابن حبيب لم يختلفوا في اجازة لبسه وقد بلغني عن خمسة عشر من الصحابة منهم عثمان بن عفان وسعيد بن زيد وعبد الله بن عباس وخمسة عشر تابعيا وكان عبد الله بن عمر يكسونه الخبز وأما كل ثوب سدا حرير ولحته وبر أو قطن أو كتان أو صوف فيكره ولا يحرم وقد ذهب الى

* قال يحيى وسمعت مالكا يقول وأنا أكره أن يلبس الغلمان شيئا من الذهب لانه بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن تحتم الذهب فأنا أكرهه للرجال الكبير منهم والصغير * قال يحيى وسمعت مالكا يقول في الملاحف المعصرة في البيوت للرجال وفي الأقبية قال لا أعلم من ذلك شيئا حراما وغير ذلك من اللباس أحب الى * ما جاء في ليس الخبز * وحدثنى مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كست عبد الله بن الزبير مطرف خز كانت عائشة تلبسه

اباحته للرجال عبد الله بن عباس وروى عبد الله بن عمر كراهيته وبه قال مالك قال ابن القاسم انما كرهه لسدى الحرير فيه وقد اتفقوا على الامتناع من تعريمه وذلك لوجهين أحدهما ان الحرير أقل أجزائه والوجه الثاني انه مستهلك على وجه لا يمكن تخليصه للانتفاع وبما رجة الحرير لغيره من الكتان أو الصوف أو القطن على وجهين أحدهما ما ذكرناه والثاني العلم ونحوه أن يخاط الثوب بالحرير فقد روى ابن حبيب عن مالك لا بأس به وقال ابن حبيب لا بأس بالعلم من الحرير في الثوب وان عظم لم يختلف في الرخصة فيه والصلاة به وروى فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم من أصبع إلى أربع وفي العتية من رواية ابن القاسم عن مالك كره مالك لباس الملاحف فيها أصبع أو أصبعان أو ثلاثة من حرير قال ابن القاسم في المجموعة ولم يجز مالك من علم الحرير في الثوب إلا الخيط الرقيق وجه قول ابن حبيب ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الحرير الا هكذا وأشار بأصبعه اللتين يلبسان الإبهام قال أبو عثمان النهدي وذلك فيما علمنا انه يعني بها الاعلام وروى سويد بن غفلة عن عمر الاموضع أصبعين أو ثلاثة أو أربعة وجه قول مالك قول النبي صلى الله عليه وسلم انما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له وروى أبو بكر عن أبي معصب عن مالك لا بأس أن يحرم الرجل في ثوب فيه قدر أصبع من حرير يحتمل أن يريد اباحة الأصبع فادونه والمنع مما زاد عليه ويحتمل أن يكون رواية عنه في اباحة العلم على ما ورد به حديث عمر رضي الله عنه ويحتمل أن يكون المنع منه على الكراهية واباحته على معنى نفى التعريم والله أعلم وأحكم وفي العتية من رواية ابن القاسم عن مالك رأيت ربيعة يلبس القنسوة وظهارتها وبطانها خز وكان اماما يريد والله أعلم انها كانت من الخز المحض أو سدها قطن أو كتان أو ان ربيعة كان ممن يراه مباحا وانه كان اماما يقضى به (مسئلة) وأما ما كان محضاً من الحرير فلا يجوز منه قليل ولا كثير قال ابن حبيب ولا يجعل من الحرير جيب لافي فرو ولا ثوب قال أبو زيد عن ابن القاسم في العتية ولا يصلي بقلنسوة حرير قال مالك قوم يكرهون لباس الخز ويلبسون فلانس الخز تعجباً من اختلاف رأيهم وأما ما أخرجه مسلم من رواية عبد الله مولى أسماء أخرجه إلى أسماء جبة طيالية كمر وانية رأيت لها لبنة ديباج وفرجها مكفوفين بالديباج فقالت هذه كانت عند عائشة رضي الله عنها حتى قبضت وكان النبي صلى الله عليه وسلم يلبسها فنهى عن لبسها لم يرضى تستثنى بها فان الحديث اسناده ليس بذلك لان عبد الله مولى أسماء غير معروف ومثله لا يحتمل الانفراد بمثل هذا الحديث وهو مما يخالف أحاديث الأئمة ولو ثبت الحديث فاعلم لا يحتمل أن يكون ذلك صنع به بعد لبس النبي صلى الله عليه وسلم وبعد وفاته والله أعلم وأحكم (مسئلة) اذا ثبت ان الحرير قليله وكثيره حرام فلا يجوز للرجال لبسه لما روى حذيفة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تلبسوا الحرير والديباج فانه لم في الدنيا وهو لكم في الآخرة وروى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة فالعاني تتنفي منع اللبس للحرير فلا يلبس ثوب مخيط منه وقال ابن حبيب ولا يتصف به ولا يفترش ولا يصلي عليه ولا يتكأ عليه ولا يتنقب به وكذلك ما بطن بحريراً وحشى به مثل الصوف أو رقم به يريد والله أعلم أن يكون الحرير فيه كثيراً (مسئلة) قال عبد الملك بن الماحشون في العتية أما ما بسط من الحرير فلا بأس به قد فعله الناس وأما ما يلبس فنهى عنه واللحاف من اللباس والظاهر من مذهب مالك المنع مما بسط وقد روى حذيفة بن اليمان رضي الله عنه نهانا النبي صلى الله عليه وسلم عن

أن يلبس الحرير والديباج وأن يجلس عليه (مسألة) ولا بأس بلبس الحرير لما روى البراء بن عازب أنه صلى الله عليه وسلم ثوب حرير فجعلنا نلمسه ونعجب منه فقال النبي صلى الله عليه وسلم أتعجبون من هذا قلنا نعم قال لنا ذيل سعد بن معاذ في الجنة خير من هذا ووجه ذلك من جهة المعنى أن هذا من الانتفاع المعتاد ولذلك جاز لبس الذهب والفضة وإن لم يجز لبسهما والله أعلم وأحكم (مسألة) وأما ستر الحرير فلا بأس به أن يعلق قاله ابن حبيب والأصل في ذلك ما روى جابر بن عبد الله قال لما تزوجت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخذي انما طالقت واني لنا انما ط قال أما انها ستكون قال جابر وعند امرأتى نمط فأنا أقول نعمه عني وتقول قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ستكون فيحتمل أن ير يد جابر والله أعلم انما طالعت على معنى السطور وأما اللحاف يرتدى فيه قال في العتية ولم ير ابن القاسم بأساً أن يتخذ منه راية في أرض العدو ووجه ذلك أن هذا ليس بلباس معتاد (فصل) اذ ثبت ذلك فهذا في حال السلم فأما لباسه في الجهاد والصلاة به فقد روى عن ابن حبيب عن ابن الماجشون أنه استعجب ذلك وقال لحافيه من الارهاب على العدو والمباهاة وقد روى ذلك عن عائشة أم المؤمنين وأنس بن مالك وغيرهما من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم وقال الشيخ أبو محمد ليس هذا مذهب مالك ومأقوله الشيخ أبو محمد صحيح وإن مذهب مالك المنع منه والدليل على ذلك عموم قوله صلى الله عليه وسلم انما يلبس هذا من لا خلاق له فيصعب على عمومه الا ما خصه الدليل (فصل) وأما لبسه للحكة والجرب فقد قال ابن حبيب وارخص النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن ابن عوف والزبير رضي الله عنهما في الحرير لحكة كانت بهما وهذا أخرجه البخاري من حديث شعبة عن قتادة عن أنس رخص النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف والزبير في لبس الحرير لحكة بهما ورواه همام عن قتادة أنهما شكوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم القمل فرخص لهما في قص الحرير في غزاة لهما ورواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أرخص لهما في قص الحرير في السفر من حكة كانت بهما أو وجع كان بهما فاختلفوا في علة الاباحة وزاد همام ما يقتضي أن الرخصة تعلقت بتلك الغزاة والذي روى عن مالك رحمه الله في مختصر أبي محمد لا يلبس الحرير في غزو ولا غيره ولا علمت أن أحداً يقتدى به في لبسه في الغزو ويحتمل ذلك أنه لم يبلغه حديث قتادة عن أنس ويحتمل أن يكون بلغه لكنه أخذ بحديث حذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا الحرير والديباج فإنه لم في الدنيا ولكم في الآخرة لأن هذا الحديث لم يحتفل به واه فيه وحديث قتادة عن أنس قد اختلفت رواة فيه عن قتادة على ما قدمناه ويحتمل أن يأخذ به على قول من يقول إن الألف واللام للحصر لا سيما مع ما في ذلك من تخصيص كل طائفة بمدة وذلك ينفى مشاركتهم الغيرهما في مدتهما ويحتمل أن يقول بالحديثين فيصعب حديث حذيفة على المنع منه في مدة الدنيا ويصعب حديث أنس على الرخصة في تلك الغزوة خاصة وأنه لم يبلغه عن أحد من يقتدى به أنه لبسه لبسا مستمرا في غزو وغيره ولعله قد كان لبسه عبد الرحمن بن عوف والزبير على سبيل التداوى على قول من رأى التداوى بالحرم ويحتمل أن يكونا لبسا في تلك الغزوة لعدم غيره مما يوازيه فأرخص لهما في لبسه لذلك وهذا مباح باجتماع وحكي القاضي أبو محمد أن دعت ضرورة إلى لبس الحرير جاز

﴿ ما يكره للنساء لبسه من الثياب ﴾
 * وحدثنى عن مالك عن
 حلقمة بن أبي علقمة عن
 أمه أنها قالت دخلت
 حفصة بنت عبد الرحمن
 على

﴿ ما يكره للنساء لبسه من الثياب ﴾

ص * مالك عن حلقمة بن أبي علقمة عن أمه أنها قالت دخلت حفصة بنت عبد الرحمن على

عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وعلى حفصة خمار رقيق فشقتة عائشة وكستها خمارا كثيفا * مالك عن مسلم بن أبي مريم عن أبي صالح عن أبي هريرة أنه قال نساء كاسيات عاريات مائلات يميلات لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريجها وريجها يوجد من مسيرة خمسمائة عام * مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام من الليل فنظر في أفق السماء فقار ماذا وقع الليلة من الخزائن وماذا وقع من الفتن كم من كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة أيقظوا صواحب الحجر * ثم قولها دخلت حفصة على عائشة وعلى حفصة خمار رقيق يحتمل والله أعلم وأحكم أن يكون مع رقبته من الخفة ما يصف ماتحته من الشعر ويحتمل أنه كان رقيقا لا يستر الأعضاء وإن كان صفيقا لشدة رقبته وأصوفه بالأعضاء والأول أظهر في الحمار فكرهت لها عائشة رضي الله عنها ذلك وشقته لتمنعها الاختار به في المستقبل وأعطتها ما تتعمر به خمارا كثيفا تنفذ في المستقبل مثله وزريها الجنس الذي شرع لها الاختار به ويحتمل أن تريد والله أعلم بذلك تعويضها مما شفته من خمارها تطيبها لنفسها ورفقها بها

(فصل) وما ذكر عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال نساء كاسيات عاريات الحديث وقد أسنده جرير بن حازم عن سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال عيسى بن دينار تفسير قوله كاسيات عاريات قال يلبسن ثيابا رقا فافهن كالكاسيات يلبسن تلك الثياب وهن عاريات لأن تلك الثياب لا توارى منهن ما ينبغي لهن أن يسترنه من أجسادهن وروى يحيى بن يحيى عن ابن نافع مثله وقاله محمد بن عيسى الأعشى وفي العتبية عن ابن القاسم عاريات تلبسن الرقيق ويحتمل عندي والله أعلم أن يكون ذلك لمعنيين أحدهما الخفة فيشف عاتحته فيدرك البصر ماتحته من المحاسن ويحتمل أن يريد به الثوب الرقيق الذي لا يستر الأعضاء بل يبدو حجمها (فرع) قال مالك رحمه الله بلغني أب عمر بن الخطاب رضي الله عنه نهى النساء أن يلبسن القباطي قال وإن كانت لا تنشف فانهن نصف قال مالك معني نصف أي تلتصق بالجلد وسئل مالك عن الوصائف يلبسن الأثنية فقال ما يعجبني ذلك وإذا شدتها عليها ظهر عجزها ومعني ذلك أنه لصيفة يصف أعضاءها بعجزها وغيرها مما شرع ستره والله أعلم وأحكم (فرع) وهذا في النساء وأما الرجال ففي العتبية عن ابن القاسم السائر كله يصير إلى الأزار فإن كان الأزار رقيقا والقميص رقيقا فلا خير فيه وإن كان أحدهما كثيفا فلا بأس به ما لم يكن سرفا

(فصل) وقوله مائلات يميلات قال في المزنية عيسى بن دينار عن ابن القاسم معناه مائلات عن الحق يميلات عنه وقاله مالك في العتبية ورواه يحيى بن يحيى عن ابن نافع زاد في العتبية ابن القاسم لمن اطاعهن من الأزواج وقال ابن حبيب معناه يتأيلن في مشيهم ويتخترن حتى يفتن من يمرق به وقول ابن القاسم وابن نافع أظهر لأن التأيل في المشي إنما يقال فيه متميلات وقوله لا يدخلن الجنة يريد والله أعلم لا يدخلن الجنة بأعمالهن وتركهن ما نهين عنه وإن دخلنها بفضل الله عز وجل وعفوه والله أعلم ويحتمل أن يريد به لا يدخلن الجنة ابتداء وقت دخول من نجا من النار وإن دخلن الجنة بما وافين من الإيمان بعد الخروج من النار إن عاقبن الله عز وجل بما اكتسبن من ذلك

(فصل) وقوله ولا يجدن ريجها يريد والله أعلم انهن يمنعن الراحة بوجود ريج الجنة لأن ذلك فيه راحة وتتم وهن ممنوعات من ذلك وإن كان ريج الجنة يوجد من مسيرة خمسمائة سنة يقتضي أن ريج الجنة ينتفع به قبل دخول الجنة من تفضل الله جل ذكره عليه بذلك وأنه يبعد عنه من حرمه من أهل

عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وعلى حفصة خمار رقيق فشقتة عائشة وكستها خمارا كثيفا * وحدثني عن مالك عن مسلم بن أبي مريم عن أبي صالح عن أبي هريرة أنه قال نساء كاسيات عاريات مائلات يميلات لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريجها وريجها يوجد من مسيرة خمسمائة عام * وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام من الليل فنظر في أفق السماء فقال ماذا فتح الليلة من الخزائن وماذا وقع من الفتن كم من كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة أيقظوا صواحب الحجر

الكفر والمعاصي اما بعد المسافة فلا يصل أحد منهم الى الموضع الذي يوجد منه ربحها ويحتمل أن
يريدانه بمنع ادراكه فلا يجده بان كان في الموضع الذي ينال فيه من كان من أدل السعادة والأول
أظهر من جهة اللفظ والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام من الليل يحتمل والله أعلم أن يريد به في حين
قيامه للتهجد ويحتمل أن يريد به قام بمعنى رآه أو أوحى اليه فنظر في أفق السماء اعتبارا انما يراه لعله
امثل قول الله عز وجل ان في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار آيات لاولي الأبصار
وقوله تعالى أفلا ينظرون الى الابل كيف خلقت والى السماء كيف رفعت

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ماذا فتح الليلة من الخزائن يحتمل أن يريد به والله أعلم انه فتح
من خزائنها من تلك الليلة ما قدر الله أن لا ينزل الى الأرض شيئا منها الا بعد فتح تلك الخزائن ويحتمل
أن يريد به انه فتح من خزائن زهرة الدنيا ما وسبب الفتن ويحتمل أن يريد به انه فتح من خزائن
الفتن فوقع بعض ما كان فيها بمعنى انه قد وجد أو وصل الى موضع لم يصل اليه قبل ذلك والله أعلم
والفتن في هذا يحتمل أن يريد به ما يفتن به من هذه الدنيا ويحتمل أن يريد بالفتن التي حدثت من
سفك الدماء وانتهاك الحرم والأموال وفساد أحوال المسلمين والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة يحتمل أن يريد به والله أعلم كم
من كانت في الدنيا مكسية ذات حال صالحة ودنيا واسعة وشي في الآخرة عارية من ذلك كله اذا كسى
غيرها من أهل الصلاح ويحتمل أن يريد بها كاسية في الدنيا لباس ما قد نهيت عنه فهي تعري من
أجله في الآخرة اذا كسى غيرها من أهل الصلاح

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أيقظوا صواحب الحجر قال في المزنية عن عيسى بن دينار أمر
بإيقاظ نساء الصلاة وقال نهنون في العتية معناه أيقظوا نسائي يسمن يريد ما ظهر اليه من
وقوع الفتن ويحذرهن من ذلك فيفرعن الى الصلاة والدعاء وغير ذلك من أعمال البر مما يرجى انه
يدفع الله به عنهن الفتن وعنه سنة في أن يفرع الانسان الى الصلاة والدعاء عند ما يطرأ من الآيات
والأمور المخوفة قال الله عز وجل وما نرسل بالآيات الا تخوفنا وقال النبي صلى الله عليه وسلم في
الكسوف فاذا رأيتم ذلك فافزعوا الى الصلاة

﴿ ما جاء في اسبال الرجل ثوبه ﴾

﴿ ما جاء في اسبال الرجل
ثوبه ﴾

• وحدثني عن مالك عن
عبد الله بن دينار
عن عبد الله بن عمر أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال الذي يجبر ثوبه
خيلاء لا ينظر الله اليه
يوم القيامة • وحدثني
عن مالك عن أبي الزناد
عن الأعرج عن أبي
هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
لا ينظر الله تبارك وتعالى
يوم القيامة الى من يجبر
ازاره بطرا • وحدثني
عن مالك عن نافع وعبد
الله بن دينار وزيد بن
أسلم كلهم يخبره عن عبد
الله بن عمر أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
لا ينظر الله يوم القيامة
الى من يجبر ثوبه خيلاء

ص • مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذي
يجبر ثوبه خيلاء لا ينظر الله اليه يوم القيامة • مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينظر الله تبارك وتعالى يوم القيامة الى من يجبر ازاره بطرا •
مالك عن نافع وعبد الله بن دينار وزيد بن أسلم كلهم يخبره عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا ينظر الله يوم القيامة الى من يجبر ثوبه خيلاء • ثم قوله صلى الله عليه وسلم الذي
يجبر ثوبه خيلاء يريد كبرا وقال عيسى بن دينار عن ابن القاسم الخيلاء الذي يتبختر في مشيه ويحتال
فيه ويطيل ثيابه بطرا من غير حاجة الى أن يطيلها ولو اقتصد في ثيابه ومشيه لكان أفضل له قال الله
عز وجل والله لا يحب كل مختال فخور وقبروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أخص في الخيلاء
في الحرب وقال انها المشية يبغضها الله الا في هذا الموضع ومعنى ذلك والله أعلم لما فيه من التعاطف على

أهل الكفر والاستعقار لهم والتصغير لشأنهم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم الذي يجزئ به خيلا ، يقتضى تعلق هذا الحكم بمن جره خيلاء
أما من جره لطول ثوب لا يجدي غيره أو عذر من الأعذار فإنه لا يتناول الوعيد وقدرى أن أبا بكر
الصديق رضى الله عنه لما سمع هذا الحديث قال يا رسول الله إن أحد شقي أزاري يسترخى الآن
أتعاهد ذلك منه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لست بمن يصنعه خيلاء وروى الحسن بن أبي الحسن
البصرى عن أبي بكر خسفت الشمس ونحن عند النبي صلى الله عليه وسلم فقام يجزئ به مستعجلا
حتى أتى المسجد

(فصل) وقوله لا ينظر الله تعالى يوم القيامة إليه معنى ذلك لا يرجه قال الله عز وجل إن الذين
يشترى وراءهم الله وأيمانهم ثمنا قليلا أولئك لا خلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم
القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم ص ﴿ مالك عن العلاء بن عبيد الرحمن عن أبيه أنه قال سألت
أبا سعيد الخدرى عن الأزار فقال أنا أخبرك بعلم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أزرة
المؤمن إلى أنصاف ساقيه لا جناح عليه فيأينيه وبين الكعبين ما أسفل من ذلك في النار ما أسفل
من ذلك في النار لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جرازاره بطرا ﴿ ش قوله صلى الله عليه وسلم أزرة
المؤمن إلى أنصاف ساقيه يحتمل أن يريد به والله أعلم أن هذه صفة لباسه الأزار لأنه يلبس لبس
المواضع المقتصد المقتصر على بعض المباح ويحتمل أن يريد به أن هذا القدر المشروع له وبين
هذا التأويل قوله صلى الله عليه وسلم لا جناح عليه فيأينيه وبين الكعبين يريد به والله أعلم أن هذا الولم
يقتصر على المستحب مباح لا اثم عليه فيه وإن كان قد ترك الأفضل

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ما أسفل من ذلك في النار يريد والله أعلم أنه لباس يوصل إلى
النار وروى أصبغ أن نافع مولى عبد الله بن عمر سئل عن قوله صلى الله عليه وسلم ما أسفل من
ذلك في النار ذلك من الأزار فقال بل من الرجلين قال أصبغ قال بعضهم ما ذنب لأزار وقار عيسى
ابن دينار معناه ما غطى تحت الكعبين من ساقيه بالأزار يخشى عليه أن تصيبه النار لأن من الخيلاء
وقال يحيى ومحمد بن عيسى الأعمش وأصبغ مثله فافتضى ذلك أن لهذا اللباس ثلاثة أحوار والمستحب
أن يكون إلى نصف الساق والمباح أن يكون إلى الكعبين والمحظور ما زاد على الكعبين والله أعلم
(مسألة) وفي الجملة أنه يكره فصر الثوب على المعتاد من الطول والسعة بما لا منفع فيه قال مالك
أكره للرجل سعة الثوب في نفسه وأكره طوله عليه يريد والله أعلم الزائد على الطول المباح والزائد
على السعة التي يحتاج إليها الثوب لبقاء الثوب وحفظه لأن الصغير يسرع تحرقه والله أعلم وأحكم

﴿ ما جاء في أسبال المرأة ثوبها ﴾

ص ﴿ مالك عن أبي بكر بن نافع مولى ابن عمر عن صفية بنت أبي عبيد أنها أخبرته عن أم سلمة
زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت حين ذكر الأزار فالمرأة يا رسول الله قال ترخيه شبرا قال أم
سلمة إذا ينكشف عنها قال فذرا لا يزيد عليه ﴿ ش قوله أم سلمة رضى الله عنها حين ذكر الأزار
يعنى ما أسفل من ذلك في النار والمرأة يا رسول الله يعنى أن المرأة تحتاج إلى أن ترخي أزارها أسفل
من الكعبين لتستر بذلك نفسها وأسفل ساقها لأن ذلك عورة منها فقال ترخيه شبرا يريد ترخيه
على الأرض شبرا ليستردمها وما فوق ذلك من ساقها وهذا يقتضى أن نساء العرب لم يكن من

﴿ وحدثنى عن مالك عن
العلاء بن عبيد الرحمن
عن أبيه أنه قال سألت أبا
سعيد الخدرى عن
الأزار فقال أنا أخبرك بعلم
سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول أزرة
المؤمن إلى أنصاف ساقيه
لا جناح عليه فيأينيه وبين
الكعبين ما أسفل من
ذلك في النار ما أسفل
من ذلك في النار لا ينظر
الله يوم القيامة إلى من
جرازاره بطرا
﴿ ما جاء في أسبال المرأة
ثوبها ﴾

﴿ وحدثنى عن مالك عن
أبي بكر بن نافع مولى ابن
عمر عن صفية بنت أبي
عبيد أنها أخبرته عن أم
سلمة زوج النبي صلى الله
عليه وسلم أنها قالت حين
ذكر الأزار فالمرأة
يا رسول الله قال ترخيه
شبرا قالت أم سلمة إذا
ينكشف عنها قال فذرا
لا تزيد عليه

زهن خف ولا جورب كن يلبس النعال أو يمشي بغير شيء ويقتصر من ستر أرجلهن على أرشاء الذيل والله أعلم

(فصل) وقوله رضى الله عنها في أرشاء الذيل شبرا إذا ينكشف عنها يردانه لا يكفها فيأستتر به لأن تحريك رجلها له في سرعة مشيها وقصر الذيل يكشف عنها فدللتين ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم قال قدر أعلا تزبد عليه وهذا يقتضي أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أباح منه ما أباح للضرورة إليه وهذا لفظ افضل وأراد بعد الحظر ومع ذلك فإنه يقتضي الوجوب لأنه نهى عن أرشاء الذيل ثم أمر المرأة بأسباب ما يستر عا منه وذلك على الوجوب ولا يعمل للمرأة أن تترك ما تستر به والله أعلم وأحكم

ما جاء في الانتعال

ص * مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمشين أحدكم في نعل واحدة لينعلم ما جيعا أوليهم ما جيعا * ش قوله صلى الله عليه وسلم لا يمشين أحدكم في نعل واحدة نص في المنع من ذلك وبه قال مالك وعليه جماعة الفقهاء لما في ذلك من المشقة والمغارقة للوقار ومشاكلة زي الشيطان كالأكل بالشما وهذا مع الاختيار فأما مع الضرورة فذلك مباح ومن انقطع شمع إحدى نعليه فقد روى ابن القاسم عن مالك في العتية لا يمش في النعل الواحدة حتى يصلحها ليحف ما جيعا وليقف وبين ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لينعلم ما جيعا أوليهم ما جيعا ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما نعلم أنه مشى في نعل واحدة حتى أصلح الأخرى ولا يثبت عن عائشة رضى الله عنها أنها كانت تمشي في خف واحدة ولو ثبت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وسلم عنها لعل على ضرورة دعائها ذلك وقد قال القاضي أبو محمد إنه يجوز أن يمشي في النعل الواحدة المشى الخفيف إذا كان هناك عذر وهو أن يمشي في أحدهما متساعلا بالاصلاح للأخرى وإن كان الاختيار أن يقف إلى الفراغ منها لأنه لا ينسب حينئذ إلى شيء مما ينكر وإنما تناول العجلة والاسراع إلى ما يؤمن فوته فيكون عذره وفي العتية لأصبه عن ابن القاسم الحديث أنما جاء في النهي عن المشي فلا بأس أن يقف حتى يصلح الأخرى وقال أصبغ ذلك إذا لم يطل فإن طال كان بمنزلة المشي عندى والله أعلم ص * مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمين وإذا نزع فليبدأ بالشمال ولتكن اليمين أولها تنعل وآخرها تنزع * ش قوله صلى الله عليه وسلم إذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمين وإذا نزع فليبدأ بالشمال معناه أن التيامن مشروع في ابتداء الأعمال واللباس وأن التيسار مشروع في خلع الملابس وترك العمل وكان صلى الله عليه وسلم يحب التيامن ما استطاع في طهوره وتنعله وترجله وشأنه كله وقوله صلى الله عليه وسلم ولتكن اليمين أولها تنعل وآخرها تنزع على معنى إظهار اليمين باللبس فتكون أولها تنعل ص * مالك عن عمه أبي سهيل ابن مالك عن أبيه عن كعب الأحبار أن رجلا نزع نعليه فقال لم خلعت نعليك لعلك تأولت هذه الآية فخلع نعليك أنك بالوادي المقدس طوى قال ثم قال كعب للرجل أأدري ما كنت نعلاموسى * قال مالك لا أدري ما أجابه الرجل فقال كعب كعبا من جلد حار بيت

ما جاء في الانتعال

* وحديثي عن مالك عن

أبي الزناد عن الأعرج

عن أبي هريرة أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال

لا يمشين أحدكم في نعل

واحدة لينعلم ما جيعا أو

ليعلم ما جيعا * وحديثي

عن مالك عن أبي الزناد

عن الأعرج عن أبي

هريرة أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال إذا

انتعل أحدكم فليبدأ باليمين

وإذا نزع فليبدأ بالشمال

ولتكن اليمين أولها تنعل

وآخرها تنزع * وحديثي

عن مالك عن عمه أبي

سهيل بن مالك عن أبيه

عن كعب الأحبار أن

رجلا نزع نعليه فقال لم

خلعت نعليك لعلك

تأولت هذه الآية فخلع

نعليك أنك بالوادي

المقدس طوى قال ثم قال

كعب للرجل أأدري ما

كنت نعلاموسى قال

مالك لا أدري ما أجابه

الرجل فقال كعب كعبا

من جلد حار بيت

ولذلك قال له لعلي تأولت هذه الآية اخلع نعليك انك بالواوي المقدس طوي ويحتمل انه أنكر عليه خلع نعليه حال الجلوس ايشارا للبسماء على كل الأحوال الآن يمنع من ذلك مانع فأما دخول الحرم والمسجد الحرام بالنعلين فباح لانه لاوطاء عليهما وانما فيهما تراب أو حصباء وكذلك مسجد المدينة وسئل مالك رحمه الله عن الطواف في النعلين

(فمل) وقول الله عز وجل اخلع نعليك انك بالواوي المقدس طوي يقول طأ الأرض بقدميك حافيا قاله مجاهد فذهب كعب الأحمري الى انه أمر بخلع نعليه لما كانتا من جلد حار ميت فأمر أن لا يطأ الأرض المقدسة بهما لتجاسمهما وبذلك قال قتادة وعكرمة قال الحسن بن أبي الحسن البصري ومجاهد لم تكونا من جلد حار ميت وانما أراد الله تبارك وتعالى منه أن يباشر بقدميه بركة الأرض المقدسة وهي الطاهرة وقيل المباركة وقال الحسن كانتا من جلود البقر وقدرى عن كعب الأحمري أيضاً أمر موسى صلى الله عليه وسلم أن يخلع نعليه لانهما كانتا من جلد حار ميت وليباشر القدس بقدميه فجمع بين المعنيين والله أعلم

﴿ ماجاء في لبس الثياب ﴾

ص ﴿ مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبستين وعن بيعتين عن الملازمة وعن المنازمة وعن أن يحتجى الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء وعن أن يشتمل الرجل بالثوب الواحد على أحد شقيه ﴾ ش نهى صلى الله عليه وسلم عن لبستين وأن يحتجى الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء الاحتباء هو أن يحرم بالثوب على حقويه وركبتيه وفرجه باده وهو من عادة العرب ترثق في جلوسها والاحتباء بازدا لمن كان عليه أزار وانما منع منه لمن احتجى بثوب ولم يكن على فرجه شيء لما في ذلك من ابداء عورته وهو مأثور بستره أو أماً الاشتغال فاشتغال الصماء في العتية من رواية ابن القاسم عن مالك هو أن يشتمل الرجل بالثوب على منكبيه ويخرج يده اليسرى من تحته وليس عليه مئزر واشتغال الصماء عند العرب ما ذكره أولاً فأما اخراج اليد من الثوب فهو الذي يتقى منه فيه من اشتغال الصماء لما فيه من كشف العورة ويحتمل أن يريد به اللفظ فقد سماه في الحديث اشتغالا وقال أبو عبيد اشتغال الصماء أن يشتمل الرجل بثوب فيحبل به جسده كله ولا يرفع منه جانباً يخرج منه يده قال ور بما اضطجع فيه على هذه الحال كأنه يذهب الى انه لا يدري هل يصيبه شيء يده الاحتباس منه والاتقاء بيديه فلا يقدر لانهم ماتحت ثوبه فهذا كلام العرب والذي عندي ان هذا التأويل يقتضي ان المنع لا يختص بحال الصلاة بل يتناول جميع الأحوال والاضطباع أن يدخل الثوب تحت يده اليمنى فيلقيه على منكبه الأيسر قال ابن القاسم وهو من ناحية الصماء ومعنى ذلك انه اذا أخرج يده اليسرى بدت عورته وفي العتية وهذا لمن لم يكن عليه مئزر فأما من كان عليه مئزر فأجاز مالك ثم كرهه قال ابن القاسم تركه أحب الى وليس بضيق ووجه ذلك انه يمنع التصرف على ما تقدم ذكره ص ﴿ مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب رأى حلة سيرة تباع عند باب المسجد فقال يا رسول الله لو اشتريت هذه الحلة قلبتها يوم الجمعة وللوفد اذا قدموا عليك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يلبس هذه من لا خلاق له في الآخرة ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم منها حلل فأعطى عمر بن الخطاب منها حلة فقال عمر يا رسول الله أ كسوتها وقد قلت في حلة عطار دما قلت فقال رسول الله

﴿ ماجاء في لبس الثياب ﴾
 ﴿ وحديثي عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة انه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبستين وعن بيعتين عن الملازمة وعن المنازمة وعن أن يحتجى الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء وعن أن يشتمل الرجل بالثوب الواحد على أحد شقيه ﴾ وحديثي عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب رأى حلة سيرة تباع عند باب المسجد فقال يا رسول الله لو اشتريت هذه الحلة قلبتها يوم الجمعة وللوفد اذا قدموا عليك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يلبس هذه من لا خلاق له في الآخرة ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم منها حلل فأعطى عمر بن الخطاب منها حلة فقال عمر يا رسول الله أ كسوتها وقد قلت في حلة عطار دما قلت فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم لم أكسها التلبسها فكساها عمر أخاه مشركا بمكة ثم شق قوله رضى الله عنه ان عمر بن الخطاب رأى حلة سيرة عند باب المسجد الحلة ثوبان رداء وازار والسيرة قال أبو علي هو ثوب مسير فيه خطوط تعمل من القز وقال الخليل السيرة اللطع بالحرير ومعنى ذلك كثرة الحرير فيه لانه اذا كان جميع سده حريرا وبعض لحته حريرا كان ذلك أكثر من وزن ثلثه هذا الذى يقتضى تحريمه على أن الصحيح ان السيرة معنى يعود على اختلاف ألوانه وهيئتها وان الحلة كانت من حرير ولذلك روى سالم بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن عمر في هذا الحديث حلة استرق وهو غليظ الحرير وروى نافع حلة حرير وروى عن مالك انه قال هو وثى من حرير وقد تقدم ذكر تحريم الحرير على الرجال وبالله التوفيق

(فصل) وقوله رضى الله عنه فلبستها يوم الجمعة يقتضى أن يوم الجمعة شرع فيه التجميل وقوله واللون إذا قدموا عليك يقتضى أيضا انه قد شرع التجميل للواردين والوافدين في المحافل التى تكون لغیر آفة عقوق كالزلازل والكسوف وعند الحاجة إلى التضرع والرغبة كالاستسقاء ويدل على هذا التأويل أن النبي صلى الله عليه وسلم أقره على ما دعا إليه من التجميل في هذين الموطئين وإنما أنكر عليه لبس هذا النوع فنبت أن التجميل انما شرع بالجليل من المباح والله أعلم وأحكم (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم انما لبس هذه من لا خلاق له في الآخرة واضح في تحريمه والوعيد الشديد على لباسه وقول عمر رضى الله عنه لما أرسل اليه حلة منها كسوتها وقد نلت في حلة عطار دما قلت اشفاقا ان يكون لحنه الوعيد باللبس والوصف بان لا خلاق له في الآخرة ومثل عمر على فضله ودينه يشفق ولعله رجا ان يكون التحريم قد نسخ وهذا اللفظ يقتضى انه اعتقد انه أعدى اليه بها لبسها فأخبره النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يكسه اياها ليكسها وهذا يقتضى ان معنى كساه اذا أعطاه كسوة وان كان مما يعلم انه لا يلبسها وذلك انه لما كانت ثياب الحرير مما يجوز للنساء لبسها حاز اتخاذها للباس النساء وحاز بيعها وشراؤها والتجارة فيها والله أعلم

(فصل) وقوله فكساها عمر أخاه مشركا بمكة قيل انه كان أخاه لأنه وانه كان مشركا وهذا أباح النبي صلى الله عليه وسلم لأسما أن تصل أمها وقد قدمت عليها مشركا راغبة فقال لها صلى الله عليه وسلم إنك عينة وأنزل الله عز وجل لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلواكم في الدين الآية ص عن مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة انه قال قال أنس بن مالك رأيت عمر بن الخطاب وهو يومئذ أمير المدينة وترقع بين كتفيه برقع ثلاث لبد بعضها فوق بعض ثم شق قوله وهو يومئذ أمير المدينة يريد الحالة التى تحسن فيها ملابس الناس ويخرج عن العادة في جمال اللبس فرأى في تلك الحال على عمر بن الخطاب رضى الله عنه ثوبا يرفعه في أظهر مواضعه وهو بين كتفيه برقع كثيرة فلبس بعضها فوق بعض وذلك يقتضى ان ترقع الثوب ثم تحرق ذلك الترقع فأعاد عليه آخر وهو معنى تلبس ارتقا بعضها على بعض ويحتمل ان يكون عمر رضى الله عنه يفعل مثل هذا بينه وبينه ويلبس ما هو أفضل منه بين الناس لقوله اذا وسع الله عليكم فاوسعوا على أنفسكم ويحتمل ان يكون ذلك كان فاشيا في أول ذلك الزمان فلا يشتهر به من لبسه ويحتمل ان يفعل ذلك لأنه كان لا يتسع ماله أكثر من هذا وكان يحب أن يقلل ما يأخذ من بيت المال ويؤيد هذا أنه أوصى إلى ابنه عبد الله ان عليه ديننا كثيرا لا يفي به ماله وليستعين على أدائه بيتى عدى وهم رهطه فان تأدى بذلك والافقر يش ولا يعدوهم إلى غيرهم ويحتمل ان يأخذ في نفسه بهذا لأن حاله قد شمرت بالخلافة والتقدم في الدين

صلى الله عليه وسلم لم أكسها
لتلبسها فكساها عمر
أخاه مشركا بمكة هو وحده
عن مالك عن اسحاق
ابن عبد الله بن أبي طلحة
انه قال قال أنس بن مالك
رأيت عمر بن الخطاب
وغو يومئذ أمير المدينة
وقد رفع بين كتفيه برقع
ثلاث لبد بعضها فوق بعض

واخبار النبي صلى الله عليه وسلم بأنه من أهل الجنة فترتفع عن مثله السمعة وإنما يكره مثل هذا لمن لم يعلم حاله مخافة الشهرة عليه

﴿ ما جاء في صفة النبي صلى الله عليه وسلم ﴾

ص ﴿ مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن أنس بن مالك أنه سمعه يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بالطويل البائن ولا بالقصير ولا بالأبيض الأمهق ولا بالآدم ولا بالجعد القلط ولا بالسبط بعثه الله على رأس أربعين سنة فأقام بمكة عشر سنين وبالمدينة عشر سنين وتوفاه الله عز وجل على رأس ستين سنة وليس في رأسه ولحيته عشرين شعرة بيضاء صلى الله عليه وسلم وعليه السلام ورحمة الله وبركاته ﴾ ش قوله ليس بالطويل البائن الطويل البائن هو الذي يضطرب من طوله وهو عيب في الرجال والنساء هذا الذي قاله الأخفش * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ويحتمل عندي أن يراد به وصف غير الطول فقال أنه لم يكن ممن يبين بالطول حتى يوصف به ولكنه كان له من طول القامة ما لا يبين به ولم يكن أيضا ممن يوصف بالقصر والأمهق الشديد البياض الذي لا يتخالطه حرة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم مشوبا بحمرة وقال عيسى بن دينار الأمهق الأبيض بياضا ليس مشوبا بحمرة يخالطه الناظر إليه برضا والآدم فوق الأسمر يعلوه سواد قليل فوصف النبي صلى الله عليه وسلم بأنه بين الأمرين وقوله ليس بالجعد القلط وهو الذي صار لشدة الجعودة كالمحترق كشعر السودان يقال رجل جعد وامرأة جعدة وقوله ليس بالسبط وهو المسترسل الشعر الذي ليس فيه تكسر ينفي عنه في الأحوال كلها أن يكون في أحد الوصفين فاقضى ذلك أن يكون ما بين الأمرين وهي الصفة الحسنة وروى قتادة عن أنس بن مالك أنه كان رجل البهر ليس بالجعد ولا بالسبط والرجل الذي كأنه رجل بالشط يدل على ذلك ما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كنت أرجل رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ناض يعني تمسكه (مسئلة) وروى البراء بن عازب ما رأيت أحسن من رسول الله صلى الله عليه وسلم في حلة حمراء قال إن جمعة لتضرب قريبا من منكبيه قال شعبة تبلغ شعبة أذنيه وروى قتادة عن أنس بن مالك كان شعره يضرب منكبيه وروى جرير بن حازم عن قتادة عن أنس بن مالك كان النبي صلى الله عليه وسلم ضخم القدمين ضخم الرأس واليدين حسن الوجه لم أر قبله ولا بعده مثله وكان سبط الكفين وروى هل كان وجهه صلى الله عليه وسلم مثل السيف فقال مثل القمر

(فصل) وقوله بعثه الله على رأس أربعين سنة وأوقفه على ذلك عبد الله بن عباس وأبو هريرة وعروة بن الزبير وروى ابن عباس بعث على رأس ثلاث وأربعين سنة قال سعيد بن المسيب واختلف في مقامه بمكة فقال أنس بن مالك في هذا الحديث أقام بمكة عشر سنين وروى عن عائشة وابن عباس وهو قول عروة بن الزبير وابن شهاب وروى عن ابن عباس أنه أقام بمكة ثلاث عشرة سنة وهو قول سعيد بن المسيب ولم يختلف أهل السير أنه ولد عام الفيل وروى الزبير بن عدي عن أنس بن مالك توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثلاث وستين سنة وتوفي أبو بكر وهو ابن ثلاث وستين سنة وتوفي عمر بن الخطاب وهو ابن ثلاث وستين سنة قال البخاري وهذا أصح من رواية ربيعة عن أنس بن مالك أنه توفي ابن ستين سنة وروى قتادة عن أنس أنه توفي ابن خمس وستين سنة (فصل) وقوله وتوفي صلى الله عليه وسلم وليس في رأسه ولحيته عشرين شعرة بيضاء يريد بذلك

﴿ ما جاء في صفة النبي صلى الله عليه وسلم ﴾
* وحدثنى عن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن أنس بن مالك أنه سمعه يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بالطويل البائن ولا بالقصير ولا بالأبيض الأمهق ولا بالآدم ولا بالجعد القلط ولا بالسبط بعثه الله على رأس أربعين سنة فأقام بمكة عشر سنين وبالمدينة عشر سنين وتوفاه الله عز وجل على رأس ستين سنة وليس في رأسه ولحيته عشرين شعرة بيضاء صلى الله عليه وسلم وعليه السلام ورحمة الله وبركاته

تقليل شبيه وقال ابن سيرين سئل أنس بن مالك عن خضاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال انه لم يبلغ ما يخبض لو شئت ان أعدته عطائه في حليته وروى عن عبد الله بن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يحب موافقة أهل الكتاب فلم يؤمر فيه بشئ وكان أهل الكتاب يسدلون اشعارهم وكان المشركون يفرقون رؤسهم فسدل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناصيته ثم سدل بعد ذلك

✽ ما جاء في صفة عيسى بن مريم عليه السلام والدجال ✽

ص ✽ مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رأيتني الليلة عند الكعبة فرأيت رجلا آدم كأحسن ما أنت راء من آدم الرجال له لمة كأحسن ما أنت راء من اللم قدر جلها ففى تقطر ماء متكئا على رجلين أو على عواتق رجلين يطوف بالكعبة فسألت من هذا قيل هذا المسيح بن مريم ثم اذا أنا برجل جعد فقط أعور العين اليمنى كأنها عنب طافية فسألت من هذا فقيل لي هذا المسيح الدجال ✽ ش قوله صلى الله عليه وسلم أراى الليلة عند الكعبة يريدنى مناهم والله أعلم فرأيت رجلا آدم يريد الى السمرة كأحسن ما أنت راء من الرجل يريد كأحسن ما أنت ترى من هذه صفتها لمة وهى الشعرة تلم بالمنكبين كأحسن ما أنت راء من اللم قدر جلها يريد والله أعلم انه رجلها بالماء فلذلك كانت تقطر الماء ولعله قد نبه بذلك على انه مشر وع لطواف القدوم والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فسألت من هذا فقيل هذا المسيح بن مريم قال عيسى بن دينار سمى عيسى بن مريم مسيحا لسياحته في الأرض لم يكن له قرار كان يمشى كل موضع وقيل انه مسح بالبركة ونيل لحسن وجهه ومن قولهم على وجه فلان مسحة جال وسمى الدجال مسيحا لانه ممسوح العين وقال أبو القاسم الجوهري سمى ابن مريم مسيحا لانه مسح بالبركة حين ولد وسمى الدجال مسيحا بالتخفيف من سياحته وبالتثقل لانه ممسوح العين وفى العتبية عن مالك قال بينا الناس تلك اديسعون الاقامة يريد الصلاة فتغشاهم غمامة فاداعيسى بن مريم فدنزل

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ثم اذا برجل جعد ببط أعور العين اليمنى هذا هو الصحيح وقد روى الحسن بن أب الحسن البصرى عن سمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الدجال أعور العين اليسرى وقد اختلص في سماع الحسن عن سمرة وأحاديثه عنه في بعضها نظر وان كان راو بها نادرة

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم كأنها عنب طافية قال عيسى بن دينار شبهها بعنب قد فضخت فذهب ماؤها فصارت طافية وقال أبو القاسم الجوهري طافية أى مملئة تكاد تنفعا وكذلك عينه طافية فظهرت كما يظهر الشئ فوق الماء وهو عندى أشبه والله أعلم وأحكم ✽ قال القاضى أبو الوليد رضى الله عنه ويحتمل ان يكون معنى الطافية انها بارزة مثل العنب التى قد طفت على الماء واسم العنب تنفع على المملئة فيكون معنى الطافية انها عاب على ما يجاورها من الجسم والله أعلم وأحكم

✽ ما جاء في السنة في الفطرة ✽

ص ✽ مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبرى عن أبيه عن أبي هريرة قال خس من الفطرة تقليم الأظفار وقص الشارب وتنف الابط وحلق العانة والاختتان ✽ ش قوله خس من الفطرة يريد

✽ ما جاء في صفة عيسى
ابن مريم عليه السلام
والدجال ✽

✽ وحدثنى عن مالك عن

نافع عن عبد الله بن عمر
ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال رأيتني الليلة
عند الكعبة فرأيت رجلا
آدم كأحسن ما أنت راء
من ادم الرجل له لمة
كأحسن ما أنت راء من اللم
قدر جلها ففى تقطر ماء
متكئا على رجلين أو على
عواتق رجلين يطوف
بالكعبة فسألت من هذا
قيل هذا المسيح بن مريم
ثم اذا أنا برجل جعد فقط
أعور العين اليمنى كأنها
عنب طافية فسألت من
هذا فقيل لي هذا المسيح
الدجال

✽ ما جاء في السنة في

الفطرة ✽

وحدثنى عن مالك عن
سعيد بن أبي سعيد المقبرى
عن أبيه عن أبي هريرة
قال خس من الفطرة تق
الأظفار وقص الشارب
وتنف الابط وحلق العانة
والاختتان

والله أعلم من سنة الدين الذي يوصف بأنه الفطرة قال الله عز وجل فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم يريد والله أعلم الدين الذي ولدوا عليه وخلقوا عليه ومنه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه (فصل) وقوله وقص الشارب قال مالك يؤخذ منه حتى يبدو طرف الشفة وقال ابن القاسم عنه وقوله وتنف الابط يريد الشعر الذي تحت الابط وحلق العانة يريد شعر السرة وهو الاستعداد وليس لقص الاظفار وأخذ الشارب وحلق العانة حداذا اتين اليه أعاده ولكن اذا طال ذلك وكذلك شعر الرأس ولا أعلم فيه حدا

(فصل) وقوله والاختتان الاختتان هو عند مالك وأبي حنيفة من السنن كقص الاظفار وحلق العانة وقال الشافعي هو واحد وهو منقضي قول سحنون واستدل القاضي أبو محمد - لي نفي وجوبه بأنه قرنه النبي صلى الله عليه وسلم بقص الشارب وتنف الابط ولا خلاف ان هذه ليست بواجبة وهذا استدلال بالقرائن وأكثر أصحابنا على المنع منه ودليلنا من جهة القياس ان هذا قطع جزء من الجسد ابتداء فلم يكن واجبا بالشرع كقص الاظفار والحديث في الموطأ موقوف وأسندة ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد خولف فيه ابراهيم بن سعد (فرع) واختلف في الشيخ الكبير يسلّم فيخاف على نفسه من الاختتان فقال محمد بن الحكم تركه وبه قال الحسن بن أبي الحسن البصري وقال سحنون لا يتركه وان خاف على نفسه كالذي يجب عليه القطع في السرقة انه لا يترك قطعه من أجل انه يخاف على نفسه وهذا من سحنون يقتضي كونه واجبا متأكدا للوجوب والله أعلم وروى ابن حبيب عن مالك من تركه من غير عذر ولا علة لم تجز امامته ولا شهادته ووجه ذلك عندي ان ترك المروءة مؤثر في رد الشهادة ومن ترك الاختتان من غير عذر فقد ترك المروءة فلم تقبل شهادته (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان وقت الاختتان الصبا على ما احتاره مالك وقت الاثغار وتيل عن مالك من سبع سنين الى العشرة قال ولا بأس أن يعجل قبل الاثغار أو يؤخره وكل ما عجل بعد الاثغار فهو أحب اليّ وكره أن يختن الصبي ابن سبعة أيام وقال هذا من فعل اليهود وكان لا يرى بأسا أن يفعل لعله يخاف على الصبي والأصل في ذلك ما روى ابن عباس ومن جهة المعنى ان هذا وقت يفهم ويكن منه امثال الأمر والنهي وهو أول ما يؤخذ بالشرائع ولذلك يؤمر بالصلاة (مسئلة) وأما الخنافس فقد قال مالك أحب للنساء قص الاظفار وحلق العانة والاختتان مثل ما دعوا الى الرجال قال ومن ابتاع أمة فليخففها ان أراد حبسها وان كانت للبيع فليس ذلك عليه قال مالك والنساء يخففن الجوارى قال غيره وينبغي أن لا يبالغ في قطع المرأة وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأم عطية وكانت تخفف اخفضى ولا تنهكي فانه أسرى للوجه وأحظى عند الزوج قال الشيخ أبو محمد في مختصره أكثر لاء الوجه ودمه وأحسن في جماعها والله أعلم وأحكم ص مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال كان ابراهيم أول الناس ضيف الضيف وأول الناس اختن وأول الناس قص الشارب وأول الناس رأى الشيب فقال يارب ما هذا فقال الله تبارك وتعالى وقار يا ابراهيم فقال يارب زدني وقار يا ابراهيم فقال يارب زدني وقار قال يحيى وسمعت مالك يقول يؤخذ من الشارب حتى يبدو طرف الشفة وهو الاطار ولا يجزه فيمثل بنفسه ش قوله رضي الله عنه كان ابراهيم أول من ضيف الضيف وأول من اختن وأول الناس قص شاربه وقد روى ان ابراهيم عليه السلام اختن بالقدم وهو موضع ويخفف فيه قال القدوم قال ابن الموائز

وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال كان ابراهيم أول الناس ضيف الضيف وأول الناس اختن وأول الناس قص الشارب وأول الناس رأى الشيب فقال يارب ما هذا فقال الله تبارك وتعالى وقار يا ابراهيم فقال يارب زدني وقار يا ابراهيم فقال يارب زدني وقار قال يحيى وسمعت مالك يقول يؤخذ من الشارب حتى يبدو طرف الشفة وهو الاطار ولا يجزه فيمثل بنفسه

القدوم بالتخفيف وهي القدوم المعروفة وقيل ان اختتامه من الكلمات التي ابتلاه الله عز وجل بها وقيل غير ذلك والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله وأول الناس رأى الشيب فقال يارب ما هذا يحتمل أن يريد والله أعلم انه لم يكن قبله شيب حتى رآه ابراهيم عليه السلام أول من رآه ويحتمل أن يكون الشيب معناه ١. على حسب ما دعو اليوم ولكن كان ابراهيم أول من قال هذا القول عند رؤيته والاول أظهر لانه لو كان الشيب معتادا قدر آه ابراهيم لجميع الناس قبله ما أنكره وقال يارب ما هذا ولو سأل عن وقوعه به مع معرفته بمعناه كما رآه لغيره لم يفسره له بأنه وقار ولم يل له حوال الشيب الذي رأيته لمن بلغ بسنك ولكن هو قد علم أن معناه الوقار ولم يحتاج أن يدعو الله تبارك وتعالى أن يزيد من الوقار حين علم معناه وأما قول الله عز وجل الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة فيحتمل والله أعلم أن يخاطب به هذه الأمة أو من شاب من زمن ابراهيم عليه السلام إلى يوم القيامة ويحتمل انه خطوط به جميع الخلق من شاب ومن لم يشب الا انه جمع مع الضعف الأخير الشيب لأن من الخلق من لم يشب ولم يرد أن جميعهم يشيب كأنه لم يرد أن جميعهم يضعف بل منهم من يموت في الضعف الاول ومنهم من يموت حال القوة قبل الضعف الثاني والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله رضى الله عنه قال الله عز وجل وقار يا ابراهيم أخبر ما رآه منه معناه الوقار فسأله عليه السلام الزيادة منه اذ قد علم ان الوقار محمود مأثور به من هدى الصالحين ولعله أراد أن يزيد من الشيب الذي هو الوقار والله أعلم

✽ انتهى عن الأكل بالشمال ✽

✽ انتهى عن الأكل بالشمال ✽
وحدثني عن مالك عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله السلمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يأكل الرجل بشماله أو يمشى في نعل واحدة وأن يشمل الصماء وأن يعتجى في ثوب واحد كاشفا عن فرجه ✽ وحدثني عن مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه ويشرب بيمينه فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله ✽ ما جاء في المساكين ✽ وحدثني عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس المسكين بهذا الطواف الذي يطوف على الناس فترده اللممة واللقمتان والخمرة والتمران قالوا

✽ ما جاء في المساكين ✽

ص ✽ مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس المسكين بهذا الطواف الذي يطوف على الناس فترده اللممة واللقمتان والخمرة والتمران قالوا

فيسأل الناس * وحدثنى
عن مالك عن زيد بن أسلم
عن أبي مجاهد الأنصاري ثم
الحارثي عن جدته ان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال ردوا المسكين
ولو بظلف محرق

﴿ ما جاء في معنى الكافر ﴾
* وحدثنى عن مالك عن
أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يا كل المسلم في معنى واحد
والكافر يا كل في سبعة
أمعاء * وحدثنى عن
مالك عن سهيل بن أبي
صالح عن أبيه عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم ضافه ضيف
كافر فأمر له رسول الله
صلى الله عليه وسلم بشاة
فحلبت فشرب حلابها ثم
أخرى فشربه ثم أخرى
فشربه حتى شرب
حلاب سبع شياه ثم أنه
أصبح فأسلم فأمر له
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بشاة فحلبت فشرب
حلابها ثم أمر له بأخرى فلم
يستهها فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم المؤمن
يشرب في معنى واحد
والكافر يشرب في سبعة
أمعاء

فما المسكين يا رسول الله قال الذي لا يجده غنى يغنيه ولا يفتن الناس له فيصدق عليه ولا يقوم فيسأل
الناس * ش قوله صلى الله عليه وسلم ليس المسكين بالطواف الذي تزدقه اللقمة واللقمة لم يردني
هذا عنه وإنما أراد ان غيره أشد حالاً منه والذي لا يجده غنى يغنيه ولا يفتن له فيصدق عليه ولا يسأل
الناس فترده اللقمة واللقمة فيقيم بهذا ريقه والذي لا يسأل الناس مع ما تقدم من حاله لا حياة له
وقال يحيى بن يحيى في المسكين وتابعه عليه جماعة وقال غيره في المسكين وهو أنظر في لغة العرب
ص * مالك عن زيد بن أسلم عن أبي مجاهد الأنصاري ثم الحارثي عن جدته ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ردوا المسكين ولو بظلف محرق * ش قوله صلى الله عليه وسلم ردوا المسكين ولو
بظلف محرق الظلف بالكسر هو ظفر كل ما جرت فحوض بذلك صلى الله عليه وسلم على أن يعطى
المسكين شيئاً ولا يرد خائباً وان كان ما يعطاه ظلفاً محرقاً وهو أقل ما يمكن أن يعطى ولا يكاد أن يقبله
المسكين ولا يتنفع به الا في وقت المجاعة والشدة والله أعلم وأحكم

﴿ ما جاء في معنى الكافر ﴾

ص * مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا كل
المسلم في معنى واحد والكافر يا كل في سبعة أمعاء * مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضافه ضيف كافر فأمر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة
فحلبت فشرب حلابها ثم أخرى فشربه ثم أخرى فشربه حتى شرب حلاب سبع شياه ثم أنه أصبح
فأسلم فأمر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة فحلبت فشرب حلابها ثم أمر له بأخرى فلم يستهها
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤمن يشرب في معنى واحد والكافر يشرب في سبعة أمعاء * ش
قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ضافه ضيف كافر روى ابن اسحق انه قال ثمانية بن اثال الحنفى
وقال غيره كان جمادات الغنارى وهذا يقتضى جواز نصف الكافر وهل يؤا كل أم قال مالك
في العتية تركوا كلمة النصراني في بناء واحد أحب الى ولا أراه حراماً ولا نصادق نصرانياً فنهى عن
مواكله ما في ذلك من معنى المصادفة وأما نصيبه فيحتمل أن يكون ذلك المعنى الاستتلاف له ورجاء
اسلامه ويحتمل أن يكون لما يخاف عليه من الضياع اذا كان بمن له حق عهد أو غيره

(فصل) وقوله شرب ابن سبع شياه ثم أنه أصبح فأسلم فشرب حلاب شاة واحدة ثم أمر له
بأخرى فلم يستهها فقال النبي صلى الله عليه وسلم عند ذلك المؤمن يشرب في معنى واحد
والكافر يشرب في سبعة أمعاء فيل ان المؤمن يقتصر على البلغة من الموت ويقنع باليسير منه
ويؤثر ببعض قوته والكافر على خلاف ذلك لأنه يأكل كل النهم الحريص على الاستكثار
من الأكل فعلى هذا يكون الرجل الواحد بوصف بذلك في الحالين فان كان كثيراً كل كان أكله
حال الكفر أكثر من أكله حين إيمانه وان كان قليلاً الأكل فعلى ذلك وقد ذم الله عز وجل الكفار
بأكلهم فقال تعالى والذين كفروا يمتعون ويأكلون كلاً من الأنعام والنار مثوى لهم يريد الله
أعلم انهم لا يمسون عن الأكل مع القدرة عليه ويحتمل أن يكون المتضييف للنبي صلى الله عليه وسلم
أكل حال كفره على هذا الوجه من النهم والحرص على الاستكثار فبلغ سبع شياه ثم لما سلم
وتأدب بأدب الاسلام ومأرى من فعل النبي صلى الله عليه وسلم اقتصر على ما يقيم أوده فلم يستهها
حلاب شاة واحدة ولم يستهها لذلك الثانية وقد يحتمل أيضاً ان المؤمن يأكل في معنى واحد لأنه يذكر

اسم الله عز وجل على أول طعامه ويحمله على آخره فلا يصل الشيطان إلى كل طعامه ولا إلى شرب شرابه فأنما يصير طعامه إلى أمعائه خاصة والكافر لا يذكر اسم الله عز وجل على أول طعامه فبما كل معه الشيطان فلا يبارك الله في طعامه ويصير طعامه إلى أمعائه جنة ولهذا تكون سبعة أمعاء بمعنى لم تعلمه وروى عن أبي عبيد بعض هذا ولعل ذلك قد وصل طعامه إلى سبعة أمعاء في ذلك الوقت وأعلم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك بما شاء الله تعالى وقدر وى أن عبد الله بن عمر حمله على كثرة الأكل وأنه من أخلاق الكفار وما يجب أن يجتنب فاعلمه فروى ابن عمر عن نافع كان عبد الله بن عمر لا يأكل كل وحده حتى يوثق إليه بمسكين يأكل معه فأدخلت رجلاً يأكل معه فأكل كثيراً فنافع لا تدخل على هذا سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول المؤمن يأكل في كل في معنى واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء فاقضى هذا الحديث أنه امتنع من استدامة مؤاكلته لكثرة أكله لما كانت عنده من صفات الكافر وقدر وى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه كان يأكل الصاع من التمر حتى يأكل حشفه فيحتمل أن يكون هذا مقدراً أكله غير أنه كان لا يبلغه اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في ترك الشبع ويحتمل أنه كان يبلغه غير أنه كان في فقد كان فيه من الأحوال التي يعلم بها إيمانه ماسمى الفارق وإنما كان يحضر عبد الله بن عمر من علم هذا من حله ولم يعلم من شياً من الأحوال الحسنة التي تشهده بالفضل ولعل هذا الرجل قد ترك التسمية في أول أكله وترك الحمد في آخره وترك كثيراً من سنة الإسلام في الأكل وغيره وقدر وى سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال كان أبو نهيك رجلاً كولا فقال له عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الكافر يأكل في سبعة أمعاء قال فأنأ ومن بالله ورسوله فذبح أبو نهيك أن تكون كثرة الأكل تنافي الإيمان وإن كان خلقاً من أخلاق أهل الكفر كالبل والخبز والفجر واعتقد أن هذا إنما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل بعينه وقدر وى أبو حازم عن أبي هريرة أن رجلاً كان يأكل أكل كثيراً فأسلم فكان يأكل أكل قليلاً فذبح بذلك النبي صلى الله عليه وسلم أن المؤمن يأكل في معنى واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء وذكر أبو هريرة أن الأمر تكرر من هذا الرجل في الحالين ولا يكاد أن يوجه هذا في غيره ولذلك أنكروا الصحابة مثل هذا لما كان المعتاد عندهم خلافه حين ذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم سؤالا عن سببه ولا يمنع أن يكون الله تبارك وتعالى قد جعل هذا شأناً في كل كافر آمن وأظهره في واحد منهم أو في بعضهم دون بعض والله أعلم وقد قال الشيخ أبو محمد إن هذا تمثيل لكثرة الأكل وقلته قال وقيل إنه في رجل واحد مخصوص وقيل بل الكافر القليل الأكل لو أسلم لكان أكله أقل لبركة التسمية وقد تقدم ما يحتمل عندي من التأويل

✽ انتهى عن الشرب في آنية الفضة والنفع في الشراب ✽

✽ انتهى عن الشرب في آنية الفضة والنفع في الشراب ✽
✽ وحدثنى عن مالك عن نافع عن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذي يشرب في آنية الفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم

ص ✽ مالك عن نافع عن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذي يشرب في آنية الفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم ✽ ثم قوله إنما يجرجر الجرجرة صوت وقوع الماء في الجوف ومعنى ذلك والله أعلم أنه يعاقب عليه في جهنم وربما كان ذلك لأن يشرب منها ما يسمى مهلاً وجاز شراها الذي يوصف بأنه يار والعرب تسمى الشيء باسم ما يؤكل به فيسمى العصير خرا إذا أريد به الخمر وتسمى الشدة موتاً لما كان تناول اليه وهذا يقتضى تحريم استعمال آنية الفضة في

الشرب وقدرى هذا الحديث على بن مسهر عن عبيد الله بن عمر عن نافع فقال فيه الذى يأكل أو يشرب فى آنية الفضة والذهب ولم يذكر الأكل فى هذا الحديث غير ابن مسهر ووجه تحريمه من جهة المعنى ما فيه من السرف والتشبه بالأعاجم وأما مجرد الشرب فلا يحرم كالبلور الذى له الثمن الكثير وروى ابن أبى لىلى نخرجنا مع حذيفة وذكر النبى صلى الله عليه وسلم قال لا تشربوا فى آنية الذهب والفضة ولأنما كلوا فى صحافهم ما فاتها لهم فى الدنيا ولكم فى الآخرة وهذا يقتضى تحريم اتخاذها وكذلك استعمال آنيتهما أو آنية أحدهما فى أكل أو شرب أو غير ذلك والله أعلم وأحكم (مسئله) وأما استعمال آنية فيها تضبيب بدب أو فضة فانه أيضا ممنوع قال مالك فى العتية لا يعجنى أن يشرب فيه إذا كانت فيه حلقة فضة أو تضبيب شعبته بها وكذلك المرأة تكون فيها الحلقة من الفضة لا يعجنى أن ينظر فيها الوجه وتروى عن أبى سعيد الخدرى عن النبى صلى الله عليه وسلم فى آنية الذهب والفضة أو آنية فيها شيء منها وليس بثابت وروى عاصم الأحول رأيت نوح النبى صلى الله عليه وسلم عند أنس بن مالك وكان قد انصدع فسلسله بفضة قال أنس لقد سقيت فيه النبى صلى الله عليه وسلم أكثر من كذا وكذا وقال ابن سيرين كان فيه حلقة من حديد فأراد أنس أن يجعل مكانها حلقة من ذهب أو فضة فقال له أبوطليحة لا تغير شيئا صنعه رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركه فلا حجة فيه لانه يحتمل أن يكون أنس سلسله بفضة بعد زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد وفاة أبى طاحه الذى منعه من ذلك والله أعلم ص مالك عن أبوب السختياني عن سعد بن أبى وقاص عن أبى المثني الجهني انه قال كنت عند مروان ابن الحكم فدخل عليه أبوسعيد الخدرى فقال له مروان أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى عن النفخ فى الشراب فقال له أبو سعيد نعم فقال له رجل يارسول الله انى لأرى من نفس واحد فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فأن القدح عن فمك ثم تنفس فقال له أرى القذاة فيه قال فاعرقها ثم نهى صلى الله عليه وسلم عن النفخ فى الشراب حلالاً منه على مكارم الاخلاق لان النافخ فى آنية الماء يجوز أن يقع من ريقه فيها شيء مع النفخ فيقتدره الناظر ويفسده عليه وقول الرجل يارسول الله انى لأرى من نفس واحد يقتضى ان النفس فى الاناء من معنى النفخ وقد قال الشيخ أبو القاسم لا ينفخ أحد فى طعامه ولا شرابه ولا يتنفس أحد فى اناء يشرب فيه

(فصل) وقول ارجل لأرى من نفس واحد يريد انه لا يكفيه ما يشرب من الماء الا بعد أن يعيد النفس فسمى ما بين التنفسين نفساً فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فأن القدح من فمك ثم تنفس ولم ينكر عليه الشرب من نفس واحد بل أقره عليه فافتضى ذلك باحتمله وأما أمره به صلى الله عليه وسلم من أن يبين القدح عن فيه ثم يتنفس قليلاً فرجعا إلى القدح مع تنفسه شيء من ريقه أو من بقية ما فى فيه من الماء أو غيره فيقتدره من يشرب بعده والله أعلم وتجدو مالك رحمه الله الشرب فى نفس واحد وبه قال سعيد بن المسيب وطائفة من أئمة الصحابة وعمر بن عبد العزيز رضى الله عنهم وقدرى عن عبد الله بن عباس وكريمة كراهية ذلك وقالوا هو شرب الشيطان وما اختاره مالك أظهر للحديث المتقدم والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله فأنى أرى القذاة فيه يريد فى الاناء على وجه السؤال عن المعانى التى تدعو الى النفخ فى الشراب لانه من رأى فى شرابه قذاة يدفع ضرره مع ترك النفخ فيه ومواراة بعض ما فيه من الماء الله عليه وسلم بما يصل به الى ازالته ودفع ضرره مع ترك النفخ فيه ومواراة بعض ما فيه من الماء

وحدثني عن مالك عن أبوب السختياني عن سعد بن أبى وقاص عن أبى المثني الجهني انه قال كنت عند مروان ابن الحكم فدخل عليه أبوسعيد الخدرى فقال له مروان أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى عن النفخ فى الشراب فقال له أبو سعيد نعم فقال له رجل يارسول الله انى لأرى من نفس واحد فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فأن القدح عن فمك ثم تنفس فقال له أرى القذاة فيه قال فاعرقها

لكثرة وجوهه وقلة الحاجة الى ذلك القدر الذي يريق منه قال مالك في قوله فاعرف ما يعني أخر الاناء عن شفتيك ثم أعرفها وقال غيره القناعة عود أو شيء يقيم فيه يتأذى به الشارب (مسئلة) وأما اذا كان في الاناء لبن أو شراب فانه يتوصل الى ازالته بما يمكنه قال مالك في العتية ويكره النفخ في الطعام كما يكره النفخ في الشراب ومعنى ذلك ندى انه يتوقع أن يسرع اليه من ريق النافع من غير اختياره ما يتقنر به ذلك الطعام كما يتقنر الشراب

﴿ ما جاء في شرب الرجل وهو قائم ﴾

ص ﴿ مالك انه بلغه ان عمر بن الخطاب ولى بن أبي طالب وثمان بن عفان كانوا يشربون قياماً ﴾ مالك عن ابن شهاب ان عائشة أم المؤمنين وسعد بن أبي وقاص كانوا لا يريان بشرب الانسان وهو قائم بأسا ﴾ مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه انه كان يشرب قائماً ﴿ ش وعلى هذا جماعة الفقهاء في جواز الشرب قائماً وقد كرهه قوم لأحاديث وردت فيه فيناظر وأن كان مسلم قد أخرجهما في صحيحه ولم يخرجها البخارى منها حديث رواه ابن أبي عروبة عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى ان يشرب انز جل قائماً قال قتادة فقلنا فلا كل قال ذلك أشمر وأخبرنا وتابعه هشام الدستوائي عن قتادة وليس فيه ذكر الاكل وخالفه ما شعبة فرواه عن قتادة عن أبي عيسى الاسوارى عن أبي سعيد الخدرى وتابعه ما عن قتادة وهذا الحديث فيه من الاضطراب على قتادة ما لا يحتمل هذه المسئلة لخالفه أئمة الصحابة والأحاديث المتفق على صحتها معارضة لها وليس في حديث قتادة عن أنس حدثنا وكان شعبة يتقى من حديثه مما لا يصح فيه بعدتنا وأبو عيسى الاسوارى غير مشهور وأخرجه مسلم أيضاً من حديث عمر بن حنظلة عن أبي غطفان المرمى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يشرب أحد منكم قائماً من نسي فليستقي وهذا الحديث أيضاً رواه عمر بن حنظلة ولا يحتمل مثل هذا وحديث على بن أبي طالب رضى الله عنه أصح اسناداً وكذلك حديث عبد الله بن عباس رواه أبو عوانة عن عاصم الأحول عن الشعبي عن ابن عباس سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم من زمزم فشرب وهو قائم وعاصم حافظ متقن رواه عنه ابن سفيان وخشيم وشعبة وتابعه عليه المغيرة مع عمل الائمة قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه والذي يظهر لى ان الصحيح من حديث أبي هريرة انما هو موقف عليه ولا خلاف فيه انه لا يجب الاستقاء على من شرب قائماً ناسياً ولو صح الحديث لجاز ان يحمل على انه نهى عن اناء شرابه ولا حجاب به ان يبدأ بشربه قائماً بل ان يجلس ولو أسهم فيه ويكون آخرهم شرباً ان كان ساقهم وروى الزال بن سبرة ان علياً شرب قائماً وقال أنس يكرهون هذا واني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب قائماً وحديث الزال بن سبرة عن على بن أبي طالب رضى الله عنه صحيح أخرجه البخارى ومن جهة المعنى انه تناول غداءه كالأكل ولا خلاف في جواز أكل القائم وروى جواز ذلك عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلى بن أبي طالب وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وروى العلماء قال مالك ولا بأس بالشرب قائماً وقال النخعي انما كره الشرب قائماً لئلا يأخذ البطن والله أعلم

﴿ السنة في الشرب ومناولته عن العيين ﴾

ص ﴿ مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم آتى بلبن قد شيب

﴿ ما جاء في شرب الرجل وهو قائم ﴾

وهو قائم ﴿

﴿ وحدثنى عن مالك انه

بلغه أن عمر بن الخطاب

وعلى بن أبي طالب وعثمان

ابن عفان كانوا يشربون

قياماً وحدثنى عن مالك

عن ابن شهاب ان عائشة

أم المؤمنين وسعد بن أبي

وقاص كانوا لا يريان بشرب

الانسان وهو قائم بأسا

﴿ وحدثنى عن مالك عن

عامر بن عبد الله بن

الزبير عن أبيه انه كان

يشرب قائماً

﴿ السنة في الشرب

ومناولته عن العيين ﴾

﴿ وحدثنى عن مالك

عن ابن شهاب عن أنس

ابن مالك أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم آتى بلبن

قد شيب

بماء وعن يمينه اعرابي وعن يساره أبو بكر الصديق فشرب ثم أعطى الاعرابي وقال الأيمن فالأيمن * وحدثنى عن مالك عن أبي حازم ابن دينار عن سهل بن سعد الأنصاري (٢٣٨) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بشراب فشرب منه وعن

يمينه غلام وعن يساره الأشياخ فقال للغلام أتأذن لي أن أعطى هؤلاء الأشياخ فقال يا رسول الله لا أوثر بنصيب منك أحدا قال فقله رسول الله صلى الله عليه وسلم في يده * جامع ما جاء في الطعام والشراب *

* وحدثنى عن مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك يقول قال أبو طلحة لا م سليم لقد سمعت صوت رسول الله صلى الله عليه وسلم ضعيفا أعرف فيه الجوع فهل عندك من شيء فقالت نعم فأخرجت أقراصا من شعير ثم أخذت خارا لها فلفت الخبز ببعضه ثم دسته تحت يدي وردتني ببعضه ثم أرسلتني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قد جئت به فوجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا في المسجد ومعه الناس فقمتم عليهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا طلحة فأخبرته فقال أبو طلحة يا أم سليم قد جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس وليس عندنا من الطعام مانطعهم فقالت الله ورسوله أعلم قال فأنطلق أبو طلحة حتى لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو طلحة معه حتى دخلا فقال

بماء وعن يمينه اعرابي وعن يساره أبو بكر الصديق فشرب ثم أعطى الاعرابي وقال الأيمن فالأيمن * مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بشراب فشرب منه وعن يمينه غلام وعن يساره الأشياخ فقال للغلام أتأذن لي أن أعطى هؤلاء الأشياخ فقال لا والله يا رسول الله لا أوثر بنصيب منك أحدا قال فقله رسول الله صلى الله عليه وسلم في يده * ش قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بلبن قد شيب بماء يقتضى جواز ذلك للشرب ولا يجوز ان يشاب للبيع لما فيه من الغش والجهل بحال المبيع وقدر ما فيه من الماء (فصل) وقوله رضى الله عنه وعن يمينه اعرابي وعن يساره أبو بكر الصديق رضى الله عنه لا يدري أيهما كان نزل قبل صاحبه فقد نزل الاعرابي قبل أبي بكر ثم يأتي أبو بكر رضى الله عنه فلم يقمه النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بكر الصديق رضى الله عنه وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقم أحدكم أخاه من مجلس ثم يجلس فيه

(فصل) قوله فشرب ثم أعطى الاعرابي وقال الأيمن فالأيمن وهذا يقتضى ان التيامن مشروع في مناوله الشراب والطعام وما جرى مجراها قال الشيخ أبو القاسم من أتى بشراب ومعه غيره فليعطه ان شرب الأيمن فالأيمن وقال في حديث سهل بن سعد انه كان عن يمينه غلام يعنى عبد الله بن عباس وعن يساره الأشياخ قيل انه كان عن يساره خالد بن الوليد وقروى عمر بن حزمه عن ابن عباس مفسرا فقال أتأذن لي أن أعطى الأشياخ وهذا يقتضى انه من حقوق ابن عباس ولو لم يكن من حقوقه أن يعطيه اياه ما استأذنه فيه وهذا يقتضى ان حكم التيامن في المناولة آكد من حكم السن لان عبد الله بن عباس رضى الله عنه لم يبلغ حينئذ الحلم واستحق ذلك التيامن من دون الأشياخ وما روى في حديث سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كبر كبر فاما ذلك مع تساوى الأحوال والله أعلم وأحكم وفي العتية عن أشهب يستحب في مكارم الأخلاق ان يبدؤا بالأيمن فالأيمن في الكتاب بالشهادات في المجلس والوضوء وما أشبه ذلك والله أعلم

* جامع ما جاء في الطعام والشراب *

ص * مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك يقول قال أبو طلحة لأم سليم لقد سمعت صوت رسول الله صلى الله عليه وسلم ضعيفا أعرف فيه الجوع فهل عندك من شيء فقالت نعم فأخرجت أقراصا من شعير ثم أخذت خارا لها ثم لفت الخبز ببعضه ثم رمته تحت يدي وردتني ببعضه ثم أرسلتني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذهبت به فوجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا في المسجد ومعه الناس فقمتم عليهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا طلحة قال فقلت نعم قال لطعام فقلت نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن معه قوموا قال فأنطلق وأنطلقت بين أيديهم حتى جئت أبا طلحة فأخبرته فقال أبو طلحة يا أم سليم قد جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس وليس عندنا من الطعام مانطعهم فقالت الله ورسوله أعلم قال فأنطلق أبو طلحة حتى لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو طلحة معه حتى دخلا فقال

فقلت نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن معه قوموا قال فأنطلق وأنطلقت بين أيديهم حتى جئت أبا طلحة فأخبرته فقال أبو طلحة يا أم سليم قد جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس وليس عندنا من الطعام مانطعهم فقالت الله ورسوله أعلم قال فأنطلق أبو طلحة حتى لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو طلحة معه حتى دخلا فقال

المعهود وقسمه بينهم لما أصاب كل واحد منهم الا قد ريسير لا يكاد ينتفع به الا بالمنفعة اليسيرة التي لا تذهب جوعا ولا ترجع قوة وقد روى هذا الحديث عمرو بن يحيى عن أبيه عن أنس فقال فيه فقام أبو طلحة على الباب حتى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انما كان شيء يسير قال نعمه قال الله سبحانه في البركة (مسألة) وانما سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحمل القوم الى طعام أبي طلحة وان كان لم يأذله في ذلك وقد دعاه أبو شعيب خامس خمسة لطعام فتبعهم رجل فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان هذا تبع فان شئت أدنت له وان شئت تركته فقال أبو شعيب قد أدنت له وقد قال بعض الناس ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك في قصة أبي طلحة لما علم من أبي طلحة انه يسره ذلك وذا وان كان محتملا فغيره أظهر منه لانه ان كان قد علم ان أبي طلحة يسره أن يحمل اليه سبعين أو ثمانين رجلا فقد كان أبو شعيب من أهل الدين والفضل وكان يعلم منه انه يسره زيادة واحد كما فعل لكنه جرى في ذلك على ما سئل لأمته بعده لما كانت حلة تشاركهم فيها وأما قصة أبي طلحة فتكمل وجهين أحدهما البركة في الطعام التي بها كفي العدد الكثير لم تكن من قبل أبي طلحة وإنما كانت من عند الله عز وجل وانما أجرى الله تعالى على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم البركة فكان أحق الناس بها وما كان لأبي طلحة فيها الا أن يحتص بذلك بمنزله لما كان سببها وهذه بركة تخص بها يعلم ان كل مؤمن يرغب فيها ويحرص عليها اذا تفضل الله بها وقد دعا أهل الخندق وهم ألف في رواية سفيان بن جبير عن جابر الى صاع مير وبهمة صنعها جابر بن عبد الله رضي الله عنه وقال له تعال أنت ونفر معك وأعنه بقدر ما صنع ولم يستأذن في ذلك جابر لما كان الذي يكفي أهل الخندق ليس من عند جابر وإنما هي بركة تفضل الله بها على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكرمه الله بها وخض بها منزل جابر لما كان سببها من عنده ويحتمل ان تكون قصة أبي طلحة من الاقراص التي دعا اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤمنين قد كانت أهديت له وما كتبها بالقبول فاما دعاء صلى الله عليه وسلم أحجابه الى طعام قد ملكه لا يحتاج فيه الى اذن أبي طلحة ولا غيره على انه قد روى سفيان ابن أبي ربيعة عن أنس بن مالك ان أم سليم جشت مدين من شعير وجعلت منه فطيفة وعصرت عليه عكة ثم بعثتني الى النبي صلى الله عليه وسلم فدعوتني قال ومن معي فجئت فقلت انه يقول ومن معي فخرج أبو طلحة فقال يا رسول الله انما هو شيء صنعته أم سليم وقد ذكر عبد الرحمن بن أبي ليلى في روايته هذا الحديث عن أنس بن مالك فأكلوا حتى فضل ذلك الثمانين رجلا ثم أكل النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك وأهل البيت وركوا سوروا وفي رواية سعد بن سفيان عن أنس حتى اذا لم يبق منهم أحد الا دخل فأكل حتى شبع ثم هيا فافاداهي مثلها حين أكلوا منها

(فصل) وقول أبي طلحة يا أم سليم قد جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس وليس عندنا من الطعام ما نطعمهم يقتضي اشفاقه من قلة طعامه مع كثرة من أتى مع النبي صلى الله عليه وسلم وكان مما يشق عليهم ان يقل طعامهم عن أكله فقالت أم سليم والله ورسوله أعلم عنه انه قد رأى قدر الطعام ورأى قدر من يأتي معه من الناس وليس ذلك الا المعنى برجوعه من عند الله تبارك وتعالى وتلقى أبي طلحة النبي صلى الله عليه وسلم من حسن الأخلاق والبر بالضيف القادم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم يا أم سليم علمي ما عندك يحتمل ان يريد به الاقراص التي دعاها أنس ويحتمل ان يريد ملعبسها من ادام تأدمه به الا ان قول أنس فأنت بذلك الخبز ظاهره ان المعوال كان عنه فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ففتمت يحتمل ان يقصد بذلك بركة التريده وانه

أبرك من غيره وعصرت عليه أم سليم عكة لها فؤدته ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شاء الله أن يقول يريد والله أعلم من الدعاء فيه بالبركة والله كثر الله عز وجل مما انفرد به الذي يعلم السر وأخفى وذلك يقتضي أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجهر به

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ائذن لعشرة لما كان عددكم من الكثرة بحيث لا يكاد أن يحلمهم موضع على حالة ألا كل لاسيما من صحنة واحدة ودعاهم القوم بعدد يحتمل ذلك ثم بعد ذلك بعشرة حتى أكل القوم كلهم وشبعوا وهذا ليل على جواز الشبع قال وعظم سبعون أو ثمانون رجلا وهذا من المعجزات العظيمة التي فتح الله بها على رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهارحة لهذه الأمة من حضر ومن لم يحضر والله أعلم ص **ع** مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان طعام الاثنين كافي الثلاثة وطعام الثلاثة كافي الأربعة **ع** ش قوله صلى الله عليه وسلم طعام الاثنين كافي الثلاثة يريد والله أعلم أن ما تحته الاثنان لقوتهم المعتاد يكفي الثلاثة لأن الاقتصار عليه على وجه المواساة ومعنى هذا الحديث والله أعلم الحظ على المواساة وتخفيف أمرها وأنه ليس فيها اتلاف مال ولا كبير مشقة قال عيسى بن دينار في المنزلة معنى هذا الحديث أنه إذا اجتمعت الأيدي وكانت المواساة وأكل الناس عظمت البركة وقدم عمر بن الخطاب رضي الله عنه في سنة مجاعة أن يجعل مع أهل كل بيت مثلهم وقال إن الرجل إن يهلك على نصف قوته وفدري أبو يوسف عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم طعام الواحد يكفي الاثنين وطعام الاثنين يكفي الأربعة وطعام الأربعة يكفي ثمانية لعله أرا صلى الله عليه وسلم عند المواساة في السنة والله أعلم ص **ع** مالك عن أبي الزبير المكي عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اغلقوا الباب وأوكؤا السقاء وأوكؤوا الباب وأطفؤا المصباح فان الشيطان لا يفتح غلقا ولا يحمل وكاء ولا يكشف إناء وان الفويسقة تضرم على الناس بينهم **ع** ش قوله صلى الله عليه وسلم اغلقوا الباب يحتمل أن يريد والله أعلم بالليل إذا نتم وقدر في حديث جابر بن عبد الله قال النبي صلى الله عليه وسلم اطفؤا المصابيح بالليل إذا قدتم وأغلقوا الأبواب وأوكؤا الأسقية وأوكؤوا الطعام والشراب فأمر باطفاء المصابيح عند الرقاد بيليل وعطف على ذلك غلق الأبواب وغيرها فالظاهر منه ما قدمناه والله أعلم وأحكم ويحتمل أن يريد سائر الأوقات على ما يربد الناس حفظه من الأموال والطعام وغير ذلك فإنه أحرز لما يرا د حفظه وقوله صلى الله عليه وسلم وأوكؤا السقاء بطوه وقوله صلى الله عليه وسلم وأوكؤوا إناءا معناه ألقبوه وقوله صلى الله عليه وسلم وأوكؤوا إناءا يحتمل أن يكون شكاً من الراوى والأظهر أنه لفظ النبي صلى الله عليه وسلم وان معناه كفوهم أن كان فارغا أو خروءه ان كان فيه شيء فان ذلك يمنع الشيطان أن يتناول شيئاً مما في المملوء أو يتبع شيئاً مما في الفارغ من بقية أو رائحة وقد روى عن جابر بن عبد الله جاء رجل يقال له أبو جندب قدح لبن من البقيع فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا خرنه ولو أن تعرض عليه عودا وروى القعقاع بن حكيم عن جابر هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم غطوا إناءا فان في السنة ليله ينزل فيها واء لا يمر باناء ليس عليه غطاء أو سقاء ليس عليه وكاء لا ينزل به من ذلك الواء قال الليث والأعاجم عندنا يتقون ذلك في كانوا الأول

(فصل) وقوله واطفؤوا المصباح فان الشيطان لا يفتح غلقا ولا يحمل وكاء ولا يكشف إناءا يريد أن للشيطان مضرة ومشاركة فيما يحترق ويكون في الوعاء وان الاحتراز منه يكون بما قدمناه مما أخبر

• وحديثي عن مالك عن
أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال
طعام الاثنين كافي الثلاثة
وطعام لثلاثة كافي الأربعة
• وحديثي عن مالك عن
أبي الزبير المكي عن جابر
ابن عبد الله أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
أغلقوا الباب وأوكؤوا
السقاء وأوكؤوا إناءا
خجروا إناءا وأطفؤوا
المصباح فان الشيطان
لا يفتح غلقا ولا يحمل وكاء
ولا يكشف إناءا وان
الفويسقة تضرم على
الناس بينهم

به النبي صلى الله عليه وسلم وقوله صلى الله عليه وسلم وان الفويسقة قال عيسى بن دينار في المنزلة
 يريد الفأرة تضرهم على الناس بينهم وقال في حديث جابر وان الفويسقة ربحا جرت الفتيلة فأحرق
 أهل البيت وروى عن ابن عباس جاءت فأرة فجرت الفتيلة فألقنها بين يدي النبي صلى الله عليه
 وسلم على الخمرة التي كان قاعدا عليها فأحرق منها مثل موضع الدرهم فقال صلى الله عليه وسلم اذا نمت
 فأطفئوا سرجكم فان الشيطان يدل هذه ومثلها على هذا فترفعكم وروى هذا الحديث عطاء عن جابر
 ابن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اطفئ مصباحك واذا كرام اسم الله عز وجل وخرانه لولو
 يعود نرضه عليه واذا كرام اسم الله عليه عز وجل وأوكى سقاءك واذا كرام اسم الله عليه فزاد فيه
 التسمية وعرض العود على الاناء والله أعلم وأحكم وقمرى أبو موسى الأشعري احترق بيت بالمدينة
 على أهله من الليل فحدث بشأنهم النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان هذه النار انما هي عدو لكم فاذا نمت
 فأطفئوها عنكم ص مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح السكبي ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت ومن كان يؤمن بالله
 واليوم الآخر فليكرم جاره ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته يوما وليلة وضيافته
 ثلاثة أيام فما كان بعد ذلك فهو صدقة ولا يجعل له أن يشوى عنده حتى يخرجه **ش** قوله صلى الله
 عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت يريد والله أعلم ان هذا حكم من كان
 يؤمن بالله تعالى وعلم انه يجازي في الآخرة ومما يلزمه أن يقول خيرا أو ليصمت عن شر
 يعاتب عليه وأما الصمت عن الخير وذكر الله عز وجل ولأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فليس
 بأمور به بل هو منهي عنه نهى تحريم أو نهى كراهة وانما معناه أن يقول خيرا أو يصمت عن شر
 ويحتمل أن يكون أو ههنا بمعنى الواو فيكون المعنى يقول خيرا ويصمت عن شر وتذليل ذلك في
 قول الله تبارك وتعالى وأرسلنا الى مائة ألف أو يزيدون والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره هكذا في رواية
 ابن شريح السكبي وفي رواية أبي هريرة فلا يؤذجه والمعنيان غير متناقضين حض النبي صلى الله
 عليه وسلم على أكرام الجار وحسن مجاورته وأعلم ان ذلك من شرائع الإيمان وان كل مؤمن بالله
 وبالثواب والعقاب في الآخرة يتعين عليه أن يلتزم هذا ويعمل به فن الله عز وجل قال واعبدوا الله
 ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا وذو القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار
 الجنب وروى عائشة رضي الله عنها عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ما زال جبريل يوصيني
 بالجار حتى ظننت انه سيورثه وروى طلحة عن عائشة رضي الله عنها قالت يا رسول الله ان لي جارين
 فإلى أيهما أهدى قال الى أقر بهما منك بابا

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه على ما تقدم من
 أن هذا من آداب الاسلام وشرائعه وأحكامه والضيافة من سنن المرسلين وأول من ضيف الضيف
 ابراهيم عليه السلام قال الله تبارك وتعالى هل أتاك حديث ضيف ابراهيم المكرم فوصفهم بأنهم
 أكرموا وهي واجبة عند الليث بن سعد يوما وليلة وخالفه في ذلك جميع الفقهاء على الإطلاق ويدل
 على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم وصف ذلك بالكرامة فقال فليكرم ضيفه ولم ينزل فليقضه حقه
 والا كرام ليس بواجب وقد يتعين وجوبها في مواضع للجواز الذي ليس عنده ما ينافي وبخلاف
 الملاك ان لم يضيف وتكوير واجبة على أهل الذمة العامرين لأرض العنوة ان شرط ذلك عليهم وقد

وحدثني عن مالك عن
 سعيد بن أبي سعيد المقبري
 عن أبي شريح السكبي أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال من كان يؤمن
 بالله واليوم الآخر فليقل
 خيرا أو ليصمت ومن كان
 يؤمن بالله واليوم الآخر
 فليكرم جاره ومن كان
 يؤمن بالله واليوم الآخر
 فليكرم ضيفه جائزته يوما
 وليلة وضيافته ثلاثة أيام
 فما كان بعد ذلك فهو
 صدقة ولا يجعل له أن يشوى
 عنده حتى يخرجه

روى عقبه بن عامر قلنا يا رسول الله انك تبعنا فنمر بقوم لا يقر وننا فاذا ترى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان امر والكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا فان لم ينفعوا فخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي يحتمل والله أعلم ان يكون هذا في أول الاسلام لمن كان يجتاز غازيا على أهل عهدهم لم يكن يقدر على استصحاب الزاد الى رأس مغزاته ولا يصل الى الغزو والجهاد الذي تعين فرضه وجوبه الا بالقرى في الطريق ويحتمل ان يكون ذلك بعد ان افتتحت خيبر وغيرها من بلاد الغنوة ان كان شرط ذلك على أهلها وأما أهل الحضر فقوله قال مالك رحمه الله ليس على أهل الحضر ضيافة وقال سحنون الضيافة على أهل القرى وأما أهل الحضر فان المسافر اذا قدم الحضر وجد منزلا وهو الفندق وانما أراد بذلك أنه يتأكد التنبأ اليه ولا يتعين على أهل الحضر يعني على أهل القرى لمعان أحدهما ان ذلك يتكرر على أهل الحضر فلما التزم أهل الحضر الضيافة لما خلوا منها وأهل القرى ينذر ذلك عندهم ويقل فلا تلحقهم بذلك مشقة والوجه الآخر ان المسافر يجهد في الحضر من المسكن والطعام وغير ذلك ما يحتاج اليه فلا تلحقه المشقة لعدم الضيافة وأما في القرى الصغار فلا يحتاج ما يحتاج اليه فهو كالمنظر الى من يضيفه وحكم القرى الكبار التي توجد فيها الفنادق والمطاعم للشراء ويكثر زداد الناس عليها حكم الحضر والله أعلم وأحكم وهذا فيمن لا يعرفه الانسان وأما من يعرفه معرفة مودة أو بينه وبينه قرابة أو بينه وبينه معنى يقتضي المواصلة والمكرمة فحكمه في الحضر وغيره سواء والله أعلم وأحكم (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم جائزته يوم وليلة يحتمل أن يريد الله أعلم منعه وعطيته لان الجائزة العطية ويحتمل عندى أن يريد به ما يجوز ويمضي به عنه الى غيره يوم وليلة وهو فوته في مبيته عنده وغناؤه في غده قال عيسى بن دينار في المنزلية معنى جائزته يوما وليلة ينحفه ويكرمه ويفعل به أفضل ما يستطيع ورواه يحيى بن يحيى عن ابن نافع فاذا كان هذا معناه فعنى قوله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك والضيافة ثلاثة أيام يريد يطعمه فيها ما يستطيع عليه وعلى التأويل الأول فانه حصن الضيافة لمن أراد المقام بثلاثة أيام ومن أراد الجواز فيوم وليلة

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فبا كان بعد ذلك فهو صدقة يريد والله أعلم انه ليس له حكم الجائزة التنا كد حكمها للجهت لا حكم الضيافة المشرعة للضيف وانما هي صدقة محتصة بالمعترض والمقيم عليها طالب صدقة الا انها صدقة نفل وصدقة النفل تحل للغنى والفقير وانما الذي يحرم من الصدقة على الغنى صدقة وجبت للفقراء وقد كان عبد الله بن عمر يقبل الضيافة ثلاثة أيام ثم يقول لنافع انفق فاننا لا نأكل الصدقة ويقول احبسوا عنا صدقتكم * قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه ومعناه عندى انه لا يقبل ذلك ولا يرضاه لنفسه ولا يلزم أحدا أن يقبل صدقة يتصدق بها عليه مع السلامة ولو قبلها حلت له ويحتمل والله أعلم أن يريد به لا تقبل صدقة هؤلاء القوم الذين نزلنا عندهم ولو نزل على غيرهم لقبيل ضيافتهم شهرا لانه لا خلاف انه لو نزل على أبيه عمر بن الخطاب رضى الله عنه أو على ابنه سالم أو على أخيه عاصم لم يرد طعامهم بعد ثلاثة أيام

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولا يحمل له أن يشوى عنده حتى يخرج به يريد لا يحمل له أن يقيم عنده حتى يخرج به قال عيسى بن دينار يريد يضييق عليه ويشقله من الحرج وهو الضيق ويحتمل أن يريد به حتى يؤتممه وهو أن يضرب به مقامه عنده حتى يقول قولاً أو يفعل فعلاً يأثم به مع ان ما يعطيه بعد ان يبرم بطول مقامه عنده لا تطيب به نفسه ومثل هذا لا يحمل للمقيم عنده على ذمه الحالة والله أعلم وأحكم ص مالك عن مولى أبي بكر عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة ان رسول الله صلى

* وحدثنى عن مالك عن
مولى أبي بكر عن
أبي صالح السمان عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال بينا رجل يمشي بطريق إذ (٢٤٤) اشتد عليه العطش فوجد بئرا فنزل فيها فشرب ثم خرج فإذا كلب يلهث

يا كل الثرى من العطش فقال الرجل لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي بلغ منى فنزل البئر فلا خفه ثم أمسكه بفيه حتى رقى ثم سقى الكلب فشكر الله له فغفر له فقالوا يارسول الله وان لنا في البهائم لأجرا فقال في كل ذى كبد رطبة أجر * وحدثني عن مالك عن وهب بن كيسان عن جابر ابن عبد الله أنه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثا قبل الساحل فأمر عليهم أبا عبيدة بن الجراح وهم ثلاثمائة قال وأنافهم دل فخرجنا حتى إذا كنا ببعض الطريق فني الزاد فأمر أبو عبيدة بأزواد ذلك الجيش فجمع ذلك كله فكان مزودى ثم قال فكان يقوته كل يوم قليلا قليلا حتى فني ولم تصبنا منه الا ثمرة تمر فقلت وما نغنى ثمرة فقلت وما نغنى ثمرة فقال لمد وجدنا فقدنا حيث فنيتم قال ثم انتهينا الى العر فاذا حوت مثل الطرب فأكل منه ذلك الجيش ثمان عشرة ليلة ثم أمر أبو عبيدة بضلعين من أضلاعه فصبنا ثم أمر براحلة فرحلت ثم مرت تحتها ولم تصبها ثم أمر مالك الطرب الجبيل

الله عليه وسلم قال بينا رجل يمشي بطريق إذ اشتد عليه العطش فوجد بئرا فنزل فيها فشرب ثم خرج فإذا كلب يلهث يا كل الثرى من العطش فقال الرجل لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي بلغ منى فنزل البئر فلا خفه ثم أمسكه بفيه حتى رقى فسقى الكلب فشكر الله له فغفر له فقالوا يارسول الله فان لنا في البهائم لأجرا فقال في كل ذى كبد رطبة أجر * قوله صلى الله عليه وسلم فإذا كلب يلهث يقال في الماضي لهث بفتح الهاء وكسر دال وفي المستقبل يلهث بالفتح قال الله عز وجل كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث واللهت شدة تواتر النفس من التعب أو غيره ويحتمل والله أعلم أن يكون هذا الكلب المذكور في الحديث هو الكلب المختص بهذا الاسم وهو الأظهر لانه أكثر الحيوان لهنا ولذلك يلهث من غير سبب وسائر الحيوان لا تلهث الا لسبب وقول الرجل لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي بلغ منى بمعنى الذكر لسبب الموجب لاشفاقه عليه ورحمته له (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فنزل البئر فلا خفه ثم أمسكه بفيه حتى رقى فسقاء بمعنى الاعلام لسببه الى سقى الكلب به وما نال فيه من التعب واستعان خفه بما يفسده غالبا وقوله صلى الله عليه وسلم فشكر الله له يحتمل أن يريد بذلك الثناء عليه بفعله ويحتمل والله أعلم أن يريد به الجزاء له بالغفران والثواب وقد تسمى العرب الجزاء شكرا ولذلك روى عبد الله بن عمر في الذي أقرض قرضا شق الصبيغة فان أعطاك مثل الذي لك قبلته وان أعطاك أفضل منه طيبة به نفسه فذلك شكر شكره لك وقد وصف الله عز وجل نفسه بالشكر فقال تعالى والله شكور رحيم (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم في كل ذى كبد رطبة أجر عام في جميع الحيوان ما نال منه وما لا نال فان في الاحسان اليها أجرا * مالك عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله انه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثا قبل الساحل فأمر عليهم أبا عبيدة بن الجراح وهم ثلاثمائة قال وأنافهم قال فخرجنا حتى إذا كنا ببعض الطريق فني الزاد فأمر أبو عبيدة بأزواد ذلك الجيش فجمع ذلك كله فكان مزودى ثم قال فكان يقوته كل يوم قليلا قليلا حتى فني ولم تصبنا الا ثمرة تمر فقلت وما نغنى ثمرة فقلت وما نغنى ثمرة فقال لمد وجدنا فقدنا حيث فنيتم قال ثم انتهينا الى العر فاذا حوت مثل الطرب فأكل منه ذلك الجيش ثمان عشرة ليلة ثم أمر أبو عبيدة بضلعين من أضلاعه فصبنا ثم أمر براحلة فرحلت ثم مرت تحتها ولم تصبها ثم أمر مالك الطرب الجبيل * ثم قوله رضى الله عنه بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثا قبل الساحل يريد جيشا غازين وهم تصدين لعابر السيل من المحاربين وكانوا ثلاثمائة وأمر عليهم أبا عبيدة بن الجراح رضى الله عنه ليعود أمرهم وتصرفهم الى حكمه لان رأى الجماعة اذا لم يعد الى واحد كثرة فيه الاختلاف المؤدى الى الفساد ولما فني زادهم ببعض الطريق وأمر أبو عبيدة بأزواد الجيش فجمعته فيحتمل والله أعلم أن يفعل ذلك أبو عبيدة لراى رآه وموافقة أهل الجيش أجمع له على ذلك ورضاهم به وان كان يجوز أن يكون بعضهم أكثر زادا من بعض ويكون فيهم من فني زاده جملة الا أنهم أرادوا التماسي وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الأشعرين اذا أرملوا جعوا زادهم فتواسوا فيهم غنى وأناسهم ويحتمل أن يكون أبو عبيدة حكم بذلك بينهم حين رأى ان منهم من قد فني زاده وخاف عليه سرعة الهلاك ومنهم من له زاد يكفيه وليس بموضع ابتياع ولا تسبب فألزمهم أبو عبيدة التساوى فيما عندهم من الزاد ولم يذكروا في الحديث ثمننا وظاهر هذا انه كان على وجه التراضي والله أعلم فكان أبو عبيدة بن الجراح رضى الله عنه يوتيهم منه كل يوم يسيرا يسيرا استدامة للزاد وتسوية بين الناس حتى لم يصيبهم الا ثمرة تمر وفتيت بعد ذلك ففقدوا

الانتفاع بها ولعلمهم كانوا يضيفون الى ذلك ما يمكن من حشيش وورق شجر حتى انهم والى البحر وهذا يدل على اليسر فاذا حوت بمثل الطرب قال عيسى بن دينار الطرب الجبيل وقال صاحب العين الطرب مائتاً من الحجارة والجمع طراب وحكى أبو عبيد الهروي الطرب صغرا للجبل فأكل الجبش منه ويحتمل ان يكون هذا الحوت لنظرة البحر حيا فمات أو لفظه ميتا بعد ان مات ببحر أو بردا وقتل أو غيره من الحيتان له ويحتمل ان يلظفه ميتا وقد مات بغير سبب وانما اختلف العلماء في جواز أكل مامات بغير سبب وأما مامات بسبب من الأسباب التي ذكرناها أو غيرها فلم يختلف في جواز أكله وقد تقدم الكلام فيه (مسئلة) وأما جواز أكل الصيد اذا نلت فعله جماعة العلماء وانما منع منه من لم يتابع عليه وقد انقطع الخلاف فيه ومارى عن أبي نعلبة الخشني ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كلوا الصيد وان وجدتموه بعد ثلاثا لم يمتن فان معناه ما لم يتغير تغيرا يمنع أكله فاستثنى ذلك على سبيل الكراهة والمذم مما لم يستتضر به

(فصل) وقوله فأكل الجيش منه ثمان عشرة ليلة يقتضى عظمه وأمر أبو عبيدة بظلمين من أضلاع فقصهما ثم أمر براحلة فرحلت ثم مرت تحتها ولم تنصب ما يرد أعلاهما ويحتمل أن يكون أبو عبيدة فعل ذلك اعتبارا بعظم ما خلق الله تبارك وتعالى إذ لم يرم حيوان البعر مثله قبيل ذلك وليتمكن من الاخبار عنه من لم يحضره فيعتبر به وعلى هذا يجوز للإنسان أن ينظر فيما عظم خلقه من المخلوقات ما لم يره قبل ذلك وسعى إلى ذلك ليعتبر به ويعجب غيره منه فيعتبر والله أعلم ص

عجى مالك عن زيد بن أسلم عن عروة بن سعد بن معاذ عن جدته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يانساء المؤمنات لا تحقرن أحدا كن جارها ولو كراع شاة محرقة ش قوله صلى الله عليه وسلم يانساء المؤمنات هكذا فرأناه وقد رآيت من يرويه يانساء المؤمنات برفع النساء ورفع المؤمنات على النعت وقال معناه يأيها النساء المؤمنات ومنع يانساء المؤمنات بنصب نساء على النساء المضاف وخفض المؤمنات بالإضافة لأن النساء أعم من المؤمنات والمؤمنات بعض النساء ولا يضاف الشيء إلى بعضه

قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وقد يجوز هذا عندى على وجهين أحدهما أن يوصف بأهن نساء على معنى المدح والثناء فتقول لمن تمدحه من النساء بمعنى أنهم على المحمود من أحوال النساء في الخير والشر والعفاف وكما يقول لمن مدحه من الرجال هو رجل وللجماعة هم رجال بمعنى أنهم على حكم الرجال في النجاسة والقوة والكرم والفصاحة والحلم فكانه قال يا فضلات المؤمنات من النساء

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا تحقرن أحداً كن جارها ولو كراع شاة محرقاً أمر بحسن الأدب وكريم الأخلاق ويحتمل وجهين أحدهما أن من عندنا فضل فلا تحقرن تهديه لجارها وإن كان سبباً ويحتمل أن يريد أن من أهدى إليها مثل ذلك فلا تحقره ولا تنصروه من معروف جارها والأول أظهر والله أعلم وأحكم

(فهل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولو كراع شاة محرقة والكراع مؤنثة عند يبيوبه وكان حكمه على هذا أن تكون محرقة إلا أن الرواية هكذا وردت في الموطأت وغيرها وقال ابن الأنباري بعض العرب يذكرونها فيحتمل أن يكون هذا على تلك اللغة والله أعلم وأحكم ص **ع** مالك عن عبد الله بن أبي بكر أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتل الله اليهود نهوا عن أكل اللحم فباعوه فاكلوا منه **ع** ش فوله صلى الله عليه وسلم قاتل الله اليهود قيل معناه لغتهم الله قال الله عز وجل قتل الخراصون معناه واتهموا أعلم لعنوا وقوله صلى الله عليه وسلم قاتل الله اليهود يحتمل أن يوبد الدعاء

وحدثني عن مالك عن زيد
ابن أسلم عن عروة بن سعد
ابن معاذ عن جده أنه أن
رسول الله - ﷺ - أن
عليه وسلم قال يا نساء
المؤمنات لا تحقرن جارة
لجارتها ولو كراخ شاة
مخرفاً وحدثني عن مالك
عن عبد الله بن أبي بكر
أنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم قاتل
الله اليهود نهوا عن أكل
الشحم فباعوه فأكلوا منه

عليهم بذلك ويحتمل أن يريد به الخبر عما حكى الله تعالى به عليهم من ذلك ولفظة قاتل وإن كان أصلها أن يكون الفعل من اثنين ولذلك يقال تلاعن الزوجان إذا وجدت الملاعة من كل واحد منهما وقد تعبى في كلام العرب المفاعلة من الواحد يقال قاتله الله بمعنى فعل الله به ذلك ومنه سافر الرجل وعالجت المريض

(فصل) ثم ذكر صلى الله عليه وسلم فعلهم الذي عوقبوا عليه بذلك فقال نهوا عن أكل الشحم فباعوه فأكلوا ثمنه والنهي عن أكل الشحم لا يتناول النهي عن أكل ثمنه إلا من جهة القياس والرأى وإن ما لا يجوز أكله على معظم منفعته إلا كل لا يجوز أكل ثمنه فلا يجوز أكل ثمن الخمر ولا ثمن الخنزير ولا الميتة وما جرى مجرى ذلك وأما ماله منفعة فإنه يجوز أكل ثمنه وإن لم يجز أكله كالعبيد والأماء والله أعلم وأحكم ص **ع** مالك أنه بلغه أن عيسى بن مريم عليه السلام كان يقول يا بني إسرائيل عليكم بالماء القراح والبقل البري وخبز الشعير وإياكم وخبز البرفانكم لن تقوموا بشكره **ع** ش قول عيسى ابن مريم عليه السلام يا بني إسرائيل عليكم بالماء القراح وهو الخالص الذي لم يمازجه شيء والبقل البري يريد الذي لم يتقدم عليه ملك لأحد فهو مباح كالأهبار وقوله وخبز الشعير يريد فتقوتوا به واقتصروا عليه فهو أقل ما يمسك الرق وتبقى به الحياة لأن الشعير أقل الأتوات وإياكم وخبز البرفانكم لن تقوموا بشكره فنهام عن البر خاصة حضاً على القليل من الدنيا والزهد فيازاد على سائر الأتوات منها وإن كان قد علم أنهم ولا سواهم لا يقومون بشكر الماء والبقل ولكنه حضهم على أقل ما يمكن منه ويحتمل والله أعلم أن ينصرف الضمير في قوله عليه الصلاة والسلام فانكم لن تقوموا بشكره إلى البر ويحتمل أن ينصرف إلى الماء والبقل والشعير فيكون معناه ما تقدم والله أعلم وليس هذا مخالفاً للشرعنا فان من الناس من يصلحه هذا فيندب إليه ومنهم من يصلحه غير هذا فيأخذ به والله أعلم وأحكم ص **ع** مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فوجد فيه أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب فسألها فقالا أخرجنا الجوع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أخرجني الجوع فذهبوا إلى أبي الهيثم بن التيهان الأنصاري فأمرهم بشعير عنده يعمل وقام يذبح لهم شاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نكسب عن ذات الدر فذبح لهم شاة واستعذب لهم ماء فعلق في نخلة ثم أتوا بذلك الطعام فأتوا بذلك الماء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لتسئلن عن نعيم هذا اليوم **ع** ش سؤاله صلى الله عليه وسلم لأبي بكر الصديق رضي الله عنه وعمر رضي الله عنهما معناه والله أعلم ما أخرجكما ويقتضي أن يكون ذلك خروجاً أنكره لأنه لم يكن في وقت خروج معتاد أو كان في وقت تخوف عليهم فيه ما أخبر به عن أنفسهم ما من أن الذي أخرجهم الجوع وأخبرهم ما هو عن نفسه بذلك وهذا يقتضي جواز الأخبار عما يلحق الإنسان من شدة ألم الجوع أو المرض لاسيما إذا أخبر بذلك من يعلم اشتقاقه عليه أو يرجو منفعة من عنده من دعاء أو غيره أو من يريد إعلامه بحاله ليأخذ لذلك أهبة وقد قالت عائشة رضي الله عنها وأمرأها فقال النبي صلى الله عليه وسلم بل أنا وأمرأها وقال صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن مسعود أني أوعك كما يوعك رجلان منكم فقال عبد الله بن مسعود ذلك بأن لك الأجر مرتين وإنما يكره من ذلك ما كان على وجه التشكي والجزع وقلة الرضى عن الله عز وجل فيما قضى به والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله فذهبوا إلى أبي الهيثم بن التيهان الأنصاري وأبو الهيثم هو مالك ويقتضي أنهم ذهبوا إليه ليطعمهم ما به يسد جوعهم فدل ذلك على جواز قصد المؤمن إلى صديقه الذي يعلم سروره

ع وحدثنى عن مالك أنه بلغه أن عيسى بن مريم كان يقول يا بني إسرائيل عليكم بالماء القراح والبقل البري وخبز الشعير وإياكم وخبز البرفانكم لن تقوموا بشكره **ع** وحدثنى عن مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فوجد فيه أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب فسألها فقالا أخرجنا الجوع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أخرجني الجوع فذهبوا إلى أبي الهيثم بن التيهان الأنصاري فأمرهم بشعير عنده يعمل وقام يذبح لهم شاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نكسب عن ذات الدر فذبح لهم شاة واستعذب لهم ماء فعلق في نخلة ثم أتوا بذلك الطعام فأتوا بذلك الماء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لتسئلن عن نعيم هذا اليوم

به ومبادرته الى مشاركته عند الحاجة الى ذلك وليس فيه انهم ذكروا له جوعهم فكان ذلك من التعريض المعروف بحرية الله على يده وقد قال أبو هريرة انه كان يستقري أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما الآية يحفظها يطعمه أحدهما عند شدة جوعه وكان يسكن عن سؤالهم وإنما هذا بمنزلة أن يقصد الرجل صديقه ليضيفه فيكرمه ويطعمه

(فصل) وقوله فأمر لهم بشعير يعمل وقام فخب شاة يريدانه هيأ ذلك لطعامهم وجعله قري لهم فاستعذب لهم ماء يريد اجتلبه عذبا وعلق في نخلة ليبرد ودنا كله يدل على جواز اصلاح الطعام والشراب والمبالغة في تطيبه بالتحاف الضيف والصديق بافضل ما يجده منه وقد أخبر الله تعالى عن نبيه ابراهيم عليه السلام وانه راغ الى أهله فجاء بعجل مهيئ

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم نكسب عن ذات الدر يريد ذات اللبن والدر اللبن وهذا على سبيل النصيحة والتوقير له مع ان غيرها مما لا منفعة فيها تقوم مقامها في صلاح تطيب طعامهم وتبقى منفعة هذه لقوته وصدقته والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لما أكلوا من ذلك الطعام وشربوا من ذلك الماء لتسئل عن نعم هذا اليوم قيل والله أعلم انه سؤال امتنان لسؤال حساب ويحتمل أن يريد به سؤال حساب دون مناقشة وخوان يسألهم وهو أعلم بماذا اتوا صلا اليه بوجه مباح أو بأمور به أو بمحظور أو على أي وجه تناولوه وعن قدر ما تناولوه منه ثم يثيبهم الله عز وجل على ما أتوا في ذلك من حسن العمل والنية والله أعلم (مسألة) وصفة تناوله أن يسمى الله عز وجل في أوله ويمجده في آخره على ما يأتي بعده هذا ان شاء الله تعالى وكره مالك غسل يده قبل الطعام ورآه من فعل العجم قال ويغسل يده بعد الطعام ويضمض بماله دسم لما روى عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه شرب لبنا ثم تمضمض وقال ان له دسما ولا من ذلك نوع من النظافة مشروعة كالسواك

(مسألة) اذا ثبت انه يغسل يده بعد الطعام فقد سئل مالك رحمه الله أيغسل يده بالديق فقال غيره أعجب الى منه ولو فعله لم أر به بأسا وروى ابن وهب في الجلبان والنول وشبه ذلك لا بأسا يتوضأ به ويتنكس به في الحمام وقد يدهن جسده بالتين والزيت من الشقاق وروى أشهب انه سئل عن الوضوء بالديق والغالة والبول قال لا يلم به ولم يتوضأ به ان أعياه شيء فليتوضأ بالتراب فقد قال عمر اياكم والتنعم وأمر الأعاجم (مسألة) وبأكل كل جلسا ولا يأكل متكئا لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أما أنا فلا آكل متكئا ومن جهة المعنى ما فيه من الكبر والتعظيم والتشبه بالأعاجم قيل لما لك رحمه الله أفيا كل ويده يضعها في الأرض فقال أنا تفيت وما سمعت فيه بشئ

ص مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب كان يأكل خبز ابن من فغار جلا من أهل الذمة فجعل يأكل ويتبع باللقمة وضر الصلعة فقال له عمر كأنك مقفر فقال والله ما أكلت معنا ولا لست أكل به منذ كنا وكذا فقال عمر لا آكل السمن حتى يمينا الناس من أول ما يميناون

قوله ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يأكل خبز ابن من فغار جلا من أهل البادية تواضعوا كلة أهل البادية ولعله قصد تعليمه آداب الأكل كما علم النبي صلى الله عليه وسلم عمر بن أبي سلمة عند موته كنه فقال له سم الله وكل مما يليك ولعله قصد أيضا أن يتعرف حاله بما ينظر اليه من أكلة فجعل انزل يأكل ويتبع باللقمة وضر الصلعة وهو متعلق بالصلعة من دسم الطعام والودك قاله عيسى بن دينار وهذا يدل على قلة السمن الذي كان يأكله

وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب كان يأكل خبزا بمن فغار جلا من أهل الذمة فجعل يأكل ويتبع باللقمة وضر الصلعة فقال له عمر كأنك مقفر فقال والله ما أكلت معنا ولا لست أكل به منذ كنا وكذا فقال عمر لا آكل السمن حتى يمينا الناس من أول ما يميناون

فتوسم عمر رضى الله عنه فيه بذلك الحاجة وقاله أنه كانك مقفر أى ان هذا الفعل من فعل من هو مقفر وهو الذى لا ادم عنده قاله عيسى بن دينار وسمعت العرب تقول أكلت خبزاً فقاراً يريدون غير ما دوم ويقال ما اقفر بيت فيه خل أى لا يعدمون ادا ما

(فصل) وقول الرجل ما أكلت سهواً ولا لكت أكله به منذ كذا وكذا يريدانه لم يأكله وان عدم ذلك عام شامل للناس ولذلك لم يرأكله به المدة التى ذكرها وقال عمر لا آكل السمن حتى يحيا الناس من أول ما يحيون يريد مساواة المساكين في ضيق عيشهم ليندكر بذلك أحوالهم ولا يغفل النظر لهم وقدر وى ان يوسف عليه السلام قيل له أتجوع ويسدك خزان الأرض فقال أخاف أن أشبع فأنسى الجوع وروى عن أنس بن مالك ان عمر بن الخطاب لما أكل الزيت ولم يكن الفه بطنه فكان يفرق على المنبر فيقول لتمررت على أكل الزيت مادام السمن يباع بالأواقى وكتب عمر ابن الخطاب رضى الله عنه الى أبى موسى الأشعرى أما بعد فان أسعد الرعاة من سعدت به رعيتته وان أشقى الرعاة من شقيت به رعيتته فايك أن تزيع ويزيع عمالك ويكون مثلك مثل البهية نظرت الى خضرة من الأرض فرعت فيها تبتغى بذلك السمن وانما منها في حثها والسلام وانما فعل هذا كله عمر رضى الله عنه لقول النبي صلى الله عليه وسلم من استرعاه الله رعية فلم يحطها بالنصيحة وحسن الرعاية لم يرج راحة الجنة

(فصل) وقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه حتى يحيا الناس من أول ما يحيون يريد والله أعلم بطرون والحياء المطر فقال حي الناس يحيون وانما كان ذلك في عام الرمادة قال مالك كان الرمادة ستة أعوام يصح مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أنه قال رأيت عمر بن الخطاب وهو يومئذ أمير المدينة يطرح له صاع من تمر فياً كله حتى يأكل حشفه ثم قوله رأيت عمر بن الخطاب وهو يومئذ أمير المدينة يريد أن يستخلفه أبو بكر ولم يكن أميراً الى المؤمنين قبلها يطرح له صاع من التمر فياً كله حتى يأكل حشفه يقتضى تكرره هذا الفعل منه ولو كان مرة واحدة لقال رأيت طرح له صاع تمر فياً كله وليس في كثرة أكله ما ينقص من حله فند أكل مع النبي صلى الله عليه وسلم مراراً فأنكر أكله وما كان ليخالف أمر افند أنكره عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولا يظهر عليه بعده وكان ذلك غاية قوته الذى لا يقوم جسمه الا به ولا خلاف في اباحة ذلك عند العلماء وقد تقدم في ذلك من تفسير عبد الله بن عمر ما ينفي عن اعادته والحسن في الطعام انما هو في جنسه ومن انتصر على التمر في طعامه لم يأكل في الاقتصاد لاسيما في المدينة على ساكنها السلام مع انه قد كان يأكل ذلك في وقت ويأكل الشعير في وقت ويأكل البر واللحم في وقت وان لم يبلغ من التأنيق فيه مبلغ المتنعمين ولكنه قد كان يبلغ من قدره الى المبلغ الذى يرحو أن يبقى قوته لاسمين به وايضا فانه ليس كل الزاحين زهده في قلة الأكل بل قد يكون في قلة المكسب وفي طيبه وفي الاستكثار منه والتوسط مع الاقبال على العادة ويكون في الانفاق وقلة الاحتكاك وفي العتية عن مالك بلغنى أن رجلاً دخل على رجل كان له قدر وهو يأكل فلم يعرض عليه أن يأكل معه فعاب ذلك عليه فقال ان الفتى يستطاب في أمور كثيرة وقد يكون في العالم أمر يعاب به من مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أنه قال سئل عمر بن الخطاب عن الجراد فقال وددت أن عندى قفعة نأكل كل منه ثم قوله سئل عمر بن الخطاب عن الجراد يريد ان السائل سأله أحلال أكله والفقهاء على اباحة أكله وانما اختلفوا في ذكاته هل هي شرط في جواز أكله وقد

وحدثني عن مالك عن اسحق ابن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أنه قال رأيت عمر بن الخطاب وهو يومئذ أمير المدينة يطرح له الصاع من تمر فياً كله حتى يأكل حشفه وحدثني عن مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ان عمر بن الخطاب عن الجراد فقال وددت ان عندى قفعة نأكل كل منه

تقدم ذكره وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وددت ان عندنا منه قفعة نأكل منه يقتضي انه مباح عنده لانه لا يتمنى أكل ما ليس بمباح والقفعة قال عيسى بن دينار شيء شبيه بالمسكتل تمنى بها عمر مملوءة جرادا وقال محمد بن عيسى الأعشى هي قفعة أكبر من المسكتل قال وأهل العراق يدعونها جلة قال ابن مزين وأهل مصر يدعونها زنبلا ص **ع** مالك عن محمد بن عمرو بن حنبل عن حميد بن مالك بن خثم أنه قال كنت جالسا مع أبي هريرة بأرضه بالعقيق فأناؤه قوم من أهل المدينة على دواب فزولوا عنده قال حميد فقال أبو هريرة أذهب إلى أي فقل ان ابنك يقرئك السلام ويقول اطعمينا شيئا قال فوضعت له ثلاثة أقراص في صحفة وشيئا من زيت وملح ثم وضعتها على رأسي وجلتها بهم فلما وضعها بين أيديهم كبر أبو هريرة وقال الحمد لله الذي أشبعنا من الخبز بعد أن لم يكن طعامنا الا الأسودين الماء والتمر فلم يصب القوم من الطعام شيئا فلما انصرفوا قال يا ابن أخي أحسن إلى غفك وامسح الرغام عنها وأطب مراحمها وصل في ناحيتها فانها من دواب الجنة والذي نفسي بيده ليوشك أن يأتي على الناس زمان تكون الثلة من الغنم أحب إلى صاحبها من دار مروان **ع** ش قوله كنت جالسا مع أبي هريرة بالعقيق فأناؤه قوم من أهل المدينة على دواب فزولوا عنده فظاهره الزيارة ويحتمل انهم قصدوا للتعلم منه والأخذ عنه وما أحضرهم أبو هريرة رضي الله عنه من الطعام على معنى اكرام الزائر والضيف وتقديم ما حضر اليه ولذلك قدم اليهم ثلاثة أقراص وزيتا وملحا وكبر أبو هريرة على معنى الذكركر لله عز وجل وتعظيم نعمه والشكر له على ما نفعهم الله عز وجل من حال القلة والجماعة إلى الخصب والكثرة حتى يوجد عنه شيء من الخبز والادام دون استعداد ولا تأهب فيطعمه من زوره دون أن يصرفه في قوت بعدان كان طعامه الأسودين التمر والماء وصفها بذلك لان الماء يوصف بالخضرة وهي من ألوان السواد والتمر كثير والكثير منه مائل إلى السواد ويحتمل أن يوصف بذلك اتباعا كما قالوا القهرمان والعمران ولم يصب القوم من الطعام شيئا ويحتمل أن يكونوا صياما مع انهم بالخيار وان كل الاولي لحسن الأدب الاصابة منه فذلك أطيب لنفس المزور والله أعلم وأحكم

(فصل) وقول أبي هريرة لما انصرفوا يا ابن أخي أحسن إلى غفك وامسح الرغام عنها وهو ما يجري من انوفها قال عيسى بن دينار في المزنية هو الخاط الذي يجتمع في مناخرها وقوله وأطب مراحمها يعني تنظيف المكان الذي رزح اليه لان ذلك مما يصلحها وينظفها وهذا يقتضي أرلها حقاق مراعاة منافعها ويجري ذلك فيما ذكره وما كان مثله وقد قال صلى الله عليه وسلم في كل ذي كبد رطبة أجر وفي العتية شغل مالك عن وسم الغنم في الآذان فقال انه ليكره أن يوسم في الوجه قال ابن القاسم وقيل اننا قبل ذلك لأبأس به في الآذان فصا إلى أن قول مالك الآخر يقتضي المنع من ذلك (مسئلة) وأما وسم الابل والبغال والجر في العتية لأبأس به في غير الوجه فأما في الوجه فانها نكرهه وقوله وصل في ناحيتها يدل على طهارة بعرها وبولها وكذلك كل ما يؤكل لحمه الا أن يأكل أو يشرب نجسا وقد تقدم ذكر ذلك وقوله فانها من دواب الجنة يحتمل أن يريد به من دواب أهل الجنة لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال السكينة والوقار في أهل الغنم

(فصل) وقوله ليوشك أن يأتي على الناس زمان تكون الثلة فيه من الغنم وهي الملية من الغنم قاله عيسى بن دينار وقال محمد بن عيسى الأعشى المائة ونحوها وقوله خبر من دار مروان بن الحكم للفتنة الواقعة بالمدينة وتمرق الناس عنها إلى التبري بالمائية والغنم اعتزلا لأهل الفتنة

• وحدثنى عن مالك عن محمد بن عمرو بن حنبل عن حميد بن مالك بن خثم أنه قال كنت جالسا مع أبي هريرة بأرضه بالعقيق فأناؤه قوم من أهل المدينة على دواب فزولوا عنده قال حميد فقال أبو هريرة أذهب إلى أي فقل ان ابنك يقرئك السلام ويقول اطعمينا شيئا قال فوضعت له ثلاثة أقراص في صحفة وشيئا من زيت وملح ثم وضعتها على رأسي وجلتها بهم فلما وضعها بين أيديهم كبر أبو هريرة وقال الحمد لله الذي أشبعنا من الخبز بعد أن لم يكن طعامنا الا الأسودين الماء والتمر فلم يصب القوم من الطعام شيئا فلما انصرفوا قال يا ابن أخي أحسن إلى غفك وامسح الرغام عنها وأطب مراحمها وصل في ناحيتها فانها من دواب الجنة والذي نفسي بيده ليوشك أن يأتي على الناس زمان تكون الثلة من الغنم أحب إلى صاحبها من دار مروان

والله أعلم وأحكم ص **ع** مالك عن أبي نعيم وهب بن كيسان قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام ومعه ربيبه عمر بن أبي سامة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم سم الله وكل مما يليك **ع** ش قوله صلى الله عليه وسلم سم الله عز وجل يقتضى ان التسمية مشروعة عند ابتداء الطعام قال الشيخ أبو القاسم يستحب للمرء أن يسمى الله على طعامه وشرا به يريده عند ابتدائه ويحمد الله عند تمامه (فصل) وقوله وكل مما يليك يريده من الطعام على سبيل التعليم له والارشاد الى حسن الأدب قال الشيخ أبو القاسم ينبغى للراى كل يريده غير أن يأكل مما يليه ان كان طعاما متساويا فان كان مختلفا فلا بأس أن يدير يده فيه ويتقدم ذكره في آخر الكساح وقال مالك وسئل عن الرجل يأكل في بيته مع أهله وولده فيأكل مما يليهم ويتناول مما بين أيديهم قال لا بأس بذلك وقروى عن أنس بن مالك انه أكل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عند خياط فقدم قديدا ودباء فرايت النبي صلى الله عليه وسلم يتبع الدباء حول القصعة (مسئلة) وروى عن مالك في العتية وقد سئل عن القوم يأكلون فيتناول بعضهم من يد بعض وبعضهم متوسع لبعض قال لا خير في ذلك وليس هذا من أخلاق الناس التي تعرف عندنا (مسئلة) ومن سنة الأكل أن يكون جالساً على الأرض على هيئة يطمئن عليها ولا يأكل مضطجعا على بطنه ولا متكئا على جنبه لما في ذلك من البعد عن التواضع والمبالغة في التشبه بالأعاجم ووقت الأكل وقت تواضع وشكر الله تعالى على نعمه وقروى جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اما أنافلا آكل متكئا (فرع) وسئل مالك عن الرجل يأكل وهو واضع يده اليسرى على الأرض فقال ان لا تقيمه وأكرهه ومما سمعت فيه شيئا ووجه ذلك أنه كرهه لما فيه من معنى الانكسار وان كان لم يسمع في ذلك بنى يخصه وان كان قد سمع في الانكسار ما تقدم والله أعلم ص **ع** مالك عن يحيى بن سعيد انه قال سمعت القاسم بن محمد يقول جاء رجل الى عبد الله بن عباس فقال له ان لي يتيما وله ابل أفأشرب من لبن ابله فقال له ابن عباس ان كنت تبغى ضالة ابله ونهناجر باغا وتليط حوضها وتسقيها يوم وردها فأشرب غير مضر بنسل ولا ناهك في الخلب **ع** ش قوله عبد الله بن عباس رضى الله عنه ان كنت تبغى ضالة ابله أى تطلب ماضل منها وتفتنى أثره وتنشده يريده على حسب ما تفعل بضالة ابلك لانه هو الابتغاء المعتاد وقوله ونهناجر باغا يريد تطلب الجربة منها بالهناجر وهو القطران وقوله وتليط حوضها يريد ترم حوضها الذي تشرب منه وتسكنه وتسقيها يوم وردها يريده يوم شربها قاله عيسى بن دينار ومحمد بن عيسى الاعشى وابن نافع وقال صاحب العين لطلح الحوض لوطا طيته

(فصل) وقوله فأشرب غير مضر بنسل على معنى اءباحته ليشرب من لبنها على حدين الشرطين أحدهما أن لا يضر بأولادها وقوله ولا ناهك في الخلب يريده مستأصل اللبن قاله عيسى بن دينار وابن نافع ومحمد بن عيسى الاعشى والخلب بفتح اللام اللبن ويتسكين اللام الفعل وقال ابن القاسم عن مالك لا أعلم انه يجوز لولى اليتيم أن يصيب من مال اليتيم شيئا الا من اللبن ان كان بموضع لا يمن له وقد قال الله تبارك وتعالى وتأكلوها سراوا فابدارا أن يذكر واومن كان غنيا فليستغفف ومن كان فقيرا فليأكل كل بالمعروف واختلف الناس في تأويل هذه الآية فذهب عمر الى أنه ان كان فقيرا أكل بالمعروف ثم قضى رواه حارثة بن مصرف قال سمعت عمر بن الخطاب يقول أنزلت مال الله منى بمنزلة والى اليتيم ان استغنى استغنى واستغنى وان افتقرت أكلت ثم قضيت رواه عكرمة عن ابن عباس وقاله مجاهد وسعيد بن جبير وروى مقسم عن ابن عباس معناه فليقتوت على نفسه من ماله ولا يصيب من

ع وحدثني عن مالك عن أبي نعيم وهب بن كيسان قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام ومعه ربيبه عمر بن أبي سامة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم سم الله وكل مما يليك **ع** وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد انه قال سمعت القاسم بن محمد يقول جاء رجل الى عبد الله بن عباس فقال له ان لي يتيما وله ابل أفأشرب من لبن ابله فقال له ابن عباس ان كنت تبغى ضالة ابله ونهناجر باغا وتليط حوضها وتسقيها يوم وردها فأشرب غير مضر بنسل ولا ناهك في الخلب

مال اليتيم شيئاً وقال الحسن بن أبي الحسن البصري معناه مأكل من الصامت وغيره ولا يقضى وقال
عطائياً كل معهم بقدر خدمته ولا قضاء عليه ونحوه روى عروة بن الزبير وقال الشعبي إنما ذلك
في الرسل والثمرة دون صلب المار وفي العتية من رواية أشهب عن مالك مأكل الفاكهة وشرب
اللبن نخيف ولا ينتفع بظهوره قال يحيى بن سعيد الانصارى وريضة بن أبي عبد الرحمن معناه
في اليتيم إذا كان فقيراً أنفق عليه بقدر فقره وإن كان غنياً أنفق عليه بقدر غناه وقال القاضي أبو
اسحق وليس قول من قال يقضى مأكل كل بالبين واحتجوا في ذلك قول الله عز وجل فإذا دفعتم اليهم
أموالهم فاشهدوا عليهم ولا حجة فيه وإنما المعنى أن يشهد عليهم بما يدفع اليهم مما بقي والأظهر عندي
قول عبد الله بن عباس أن يأكل الناظر منه اليسير الذي لا مضرة على اليتيم فيه فلا قضاء عليه ولو
استعف لكان خيراً له لكن إن احتاج الناظر له إلى أن يأكل من ماله قدر حاجته فإما يكون ذلك
على وجه الاقتراض فيكون عليه القضا ولا يفعل ذلك إلا ضرورة وحاجة لا لترفه ولا لتكسب
وليس له أن يأخذ منه بقدر عمله ونظره لأنه لم يلزم النظر له على ذلك وإنما التزمه على وجه التطوع
دون عوض فليس له أن يأخذ على ذلك عوضاً وبالله التوفيق (مسئلة) وفي العتية سئل مالك
عن اليتيم يكون عند الرجل فيأخذ نفقته فبريد أن يخلطها بنفقته ويكون طعامهم واحداً فقال مالك
إن كان يعلم أنه على وجه التفضل على اليتيم فلا بأس به وإن كان لا ينال اليتيم من ذلك أكثر من حقه
فلا يعجنى وهذا من مالك رحمه الله على وجه التناهي في التعرز لكثرة ما حدث في هذا الباب من
التعامل وعندى أنه إذا أكل اليتيم بقدر حقه أنه لا بأس بذلك وفي إفراذه بقوته مشقة عليه وعلى
الناظر له في الغالب وبالله التوفيق ص مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان لا يؤتى
أبداً بطعام ولا شراب حتى الدواء فيطعمه أو يشربه حتى يقول الحمد لله الذي هدانا لهذا
ونعمن الله أكبر اللهم ألفتنا نعمتك بكل شر فأصبحنا منها وأمسينا بكل خير فنسألك تمامها وشكرها
لا خير إلا خيرك ولا إله غيرك إله الصالحين ورب العالمين الحمد لله ولا إله إلا الله ما شاء الله ولا قوة إلا بالله
اللهم بارك لنا فيما رزقنا وقنا عذاب النار ص قوله إن عروة بن الزبير كان لا يؤتى بطعام ولا
شراب حتى الدواء فيطعمه أو يشربه يقتضى أن ما يتناول من دواءه فإنه يقع عليه اسم الطعام أو
الشراب فأراد ما كان من طعام أو شراب معتاد أو غير معتاد فكان عروة بن الزبير رضي الله عنه
يقول عند تناوله الحمد لله الذي هدانا لهذا وأطعمنا وسقانا ونعمنا إلى آخر ذلك كظاهره أنه كان
يقول عند ذلك قبل تناوله ويحتمل والله أعلم أن يرد به كان يقوله بعد تناوله فيكون معنى اللفظ
فيطعمه أو يشربه إلا قال كذا يقال لا تتبع من فلا حتى ترجع معناه إلا أن ترجع لأن الرجوع لا يكون
ولا يثبت إلا بعد تمام البيع والأول أظهر من جهة اللفظ والثاني أظهر من جهة المعنى لأن الحمد
مشروع في آخر الطعام والتسمية مشروعة في أول الطعام وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن
أبي سلمة سم الله عز وجل وكل مما يليك ويجزى من التسمية بسم الله الرحمن الرحيم ويجزى من الحمد
الحمد لله رب العالمين ومن زاد على ذلك فحسن فإنه ذكر الله عز وجل وروى أبو إبراهيم عليه السلام
لمقرب العجل للثلاثكة وهو يعتقدهم أضيافاً من الأنس قال ألا تأكلون قالوا لا تأكل طعاماً إلا
بمن قال لهم فإن لهذا الطعام ثمناً قالوا وما ثمنه قال تهمون الله في أوله وتعمدونه في آخره فنظر بعضهم
إلى بعض وقالوا حق لهذا أن يتخذ الله خليلاً ص قال يحيى سئل مالك هل تأكل المرأة مع غير
ذي محرم أو مع غلامها فقال مالك ليس بذلك بأس إذا كان ذلك على وجه ما يعرف للمرأة أن تأكل معه

* وحدثنى عن مالك عن
هشام بن عروة عن أبيه
أنه كان لا يؤتى أبداً بطعام
ولا شراب حتى الدواء
فيطعمه أو يشربه حتى
يقول الحمد لله الذي هدانا
وأطعمنا وسقانا ونعمنا الله
أكبر اللهم ألفتنا نعمتك
بكل شر فأصبحنا منها
وأمسينا بكل خير فنسألك
تمامها وشكرها لا خير
إلا خيرك ولا إله غيرك
إله الصالحين ورب العالمين
الحمد لله ولا إله إلا الله ما شاء
الله ولا قوة إلا بالله اللهم
بارك لنا فيما رزقنا وقنا
عذاب النار * قال يحيى
سئل مالك هل تأكل
المرأة مع غير ذي محرم
أو مع غلامها فقال مالك
ليس بذلك بأس إذا كان
ذلك على وجه ما يعرف
للمرأة أن تأكل معه

من الرجال قال وقد تأكل المرأة مع زوجها ومع غيره ممن تؤولا كله أو مع أخيهما على مثل ذلك ويكره للمرأة أن تخلو مع الرجل ليس بينه وبينها حرمه **ش** قول مالك رحمه الله لا بأس أن تأكل المرأة مع ذي محرم يريده ممن تأكل معه بحرمه عليه كالأب والابن والأخ والعمة والخال لأنه ليس في مؤاكلته أكثر من النظر إلى وجهها وكفيها ويجوز لذي محرم أن ينظر منها إلى ما ليس بعورة قال الله عز وجل ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن أو أبناءهن أو أبناء بعولتهن أو أخواتهن أو بنى أخواتهن قال إبراهيم النخعي معناه ما فوق النحر

(فصل) وقوله ومع غلامها يريدها وذلك لما قلناه من أن الأكل ليس فيه إلا النظر إلى الوجه والكفين وذلك مباح للعبد وأما نظره إلى شعرها فاختلف فيه العلماء فقال الشعبي لا بأس أن تضع المرأة ثوبها عند محامو كها وكان يكره أن يرى شعرها وبه قال مجاهد وعطاء وقال عبد الله بن عباس لا بأس أن ينظر المملوك إلى شعر مولاته وقال القاضي أبو اسحق يجوز أن يرى العبد من سيده ما يراه ذوا المحارم كالأب والأخ وجه القول الأول أن تعريه ليس بمؤبد كالأجنبي له أربع زوجات أو كالأجنبي يكون زوج أختها ووجه القول الثاني قول الله تبارك وتعالى ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن الآية وقال سعيد بن المسيب لا تغرنكم هذه الآية أو ما ملكت أيمانهن انما هي بها الاماء ولم يعن بها العبيد **هـ** قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وليس ما قاله بظاهر لأن قوله جل وعز أو ما ملكت أيمانهن عام والاماء قد دخلن في قوله تعالى أو نساكن واستدل القاضي أبو اسحق في ذلك من جهة المعنى بأن هذا لا يجعل له أن يترى وجهها فجازله النظر إلى شعرها كذوى المحارم والمشهور عن مالك أنه لا ينظر إلى شعرها من عبيدها إلا الوغد وهو الذي لا منظر له وأما العبد الحسن المنظر فلا يري شعرها ووجه ذلك عندي إذا لم يكن منظرًا كان ممن لا يرب له فيها وهو ممن لا يجوز له أن يترى وجهها وأما الذي له منظر فهو ممن له فيه أرب وله في النساء أرب ونعريه غير متأبد وقد قال القاضي أبو محمد ليس عبيدها من ذوى محارمها الذي يجوز لها أن تسافر معه لأن حرمة منها لا تدوم لأنه يمكن أن تمتقه في سفرها فيعمل له تزويجها وقد قال الله تبارك وتعالى ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم فأجراهم بحري من لم يبلغ الحلم من الأجانب

(فصل) وقوله وتأتكل المرأة مع زوجها وغيره ممن تؤولا كله أو مع أخيهما على مثل ذلك يقتضي أن ينظر الرجل إلى وجه المرأة وكفيها مباح لأن ذلك يبدو منها عند مؤاكلتها وقد اختلف الناس في ذلك والأصل فيه قول الله تبارك وتعالى ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها قال عبد الله بن مسعود الزينة زينة ظاهرة وهي الثياب وزينة باطنة لا يراها إلا الزوج وهي الخجل والسوار والخاتم وقال النخعي ما ظهر منها ما فوق الدرع وقال أبو اسحق ألا ترى أنه تعالى قال خذوا زينتهن عند كل مسجد يعني الثياب وروى سعيد بن جبيرة عن عبد الله بن عباس أن ما ظهر منها الوجه والكفان وبه قال عطاء وذكر ابن بكير أنه قول مالك وغيره **هـ** قال القاضي أبو اسحق والظاهر والله أعلم بدل على أنه الوجه والكفان لأن المرأة يجب عليها أن تستر في الصلاة كل موضع منها إلا وجهها وكفيها وفي ذلك دليل على أن الوجه والكفين يجوز للفرى أن يروه من المرأة والله أعلم وأحكم قال الشيخ أبو بكر الأبهري انما قال مالك رحمه الله أنها تأكل المرأة مع من تأمن الفتنة في الأكل معها قال الله تعالى قل للؤمنين يؤمنون أن ذلك يقتضي أن يفيض عن بعض المراتبات

من الرجال قال وقد تأكل المرأة مع زوجها ومع غيره ممن تؤولا كله أو مع أخيهما على مثل ذلك ويكره للمرأة أن تخلو مع الرجل ليس بينه وبينها حرمه

وهي التي لا يجعل له أن ينظر إليها
(فصل) وقوله يكبره للمرأة أن تخلو مع الرجل من ليس بينها وبينه خربة والأصل في ذلك ما روى
أبو الخير عن عقبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا أيكم والدخول على النساء فقال
رجل من الأنصار يا رسول الله أفرايت الجموح قال الجموح الموت قال الليث بن سعد الجموح أخوان زوج
وما أشبهه من أقارب الزوج ابن العم ونحوه

﴿ ما جاء في أكل اللحم ﴾

﴿ ما جاء في أكل اللحم ﴾
وحدثني مالك عن يحيى
ابن سعيد أن عمر بن
الخطاب قال يا أيكم واللحم
فإن له ضراوة كضراوة
الخمر وحدثني مالك عن
يحيى بن سعيد أن عمر بن
الخطاب أدرك جابر بن
عبد الله ومعه جمل لحم
فقال ما هذا فقال يا أمير
المؤمنين قرنا إلى اللحم
فاشترت بدرهم لحما فقال
عمر ما يريد أحدكم أن
يطوي بطنه عن جاره
أو ابن عمه أين تذهب
عنكم هذه الآية أذهب
طيباتكم في حياتكم
الدنيا واستمتعتم بها

ص ﴿ مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب قال يا أيكم واللحم فإن له ضراوة كضراوة الخمر
﴿ مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب أدرك جابر بن عبد الله ومعه جمل لحم فقال ما هذا
فقال يا أمير المؤمنين قرنا إلى اللحم فاشترت بدرهم لحما فقال عمر ما يريد أحدكم أن يطوي بطنه
عن جاره أو ابن عمه أين تذهب عنكم هذه الآية أذهب طيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها
ش قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه يا أيكم واللحم يريد بذلك المبالغة في النهي عن اللحم ويريد
والله أعلم يا أيكم والا كثار منه والمداومة عليه وأن لا يجترأ بشئ من الأدم عنه يدل على ذلك أنه قد
كان يأكل في بعض أوقاته ويؤكل عنده وقوله فإن له ضراوة يريد عادة تدعو إليه ويشق تركها
لمن ألفها وإنما أراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه منع التعميم بالمداومة على أكل اللحم وبكل ما جرى
يجري ذلك وتندب إلى الاقتصا والافتقار على أسير الأقوات والله أعلم وأحكم
(فصل) وقوله أدرك جابر بن عبد الله ومعه جمل لحم فقال ما هذا فقال فرمنا إلى اللحم فاشترت
بدرهم لحما فقال عمر ما يريد أحدكم بطنه عن جاره وابن عمه فيحصل والله أعلم أن يكون في
وقت شدة عمت الناس فكره له التعميم بأكل اللحم في مثل ذلك الوقت وأراد لو امتنع من ذلك كما
امتنع عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أكل السمح حتى يعم الناس الخصب ويعود بفضل قوته على
جيرانه وبنى عمه ومعنى قوله أما يريد أحدكم أن يطوي بطنه عن جاره وابن عمه على وجه الإنكار
لذلك فكانه قال أليس ما يريد أحدكم أن يطوي بطنه عن جاره وابن عمه قال عيسى بن دينار معناه أن
ينقص من شعبه ﴿ قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ومعنى عن جاره عندي من أجل جاره وابن
عمه فيشاركه في قوته ليعود عليه بفضل

(فصل) وقوله رضي الله عنه أين تذهب عنكم هذه الآية يريد أين تذهب عنكم فلا تعتبرون بها
ولا تمتنعوا عما به الله عز وجل على من قبلكم وعقوله تعالى أذهب طيباتكم في حياتكم الدنيا
واستمتعتم بها فاعلموا الله عز وجل ويوحىهم على ذلك ومعنى الآية والله أعلم أنكم استوفيت طيباتكم
واستوعمقوها ولم تتركوا شيئا منها لله تعالى بل استمتعتم بها وقطعتم بها أعماركم دون أن تقطعوها
بطاعة الله عز وجل واشغلتكم بها أنفسكم عن العمل لله عز وجل فكره عمر بن الخطاب من جابر بن
عبد الله وإن كان إنما اشترى اللحم بعد أن فرم هو وأخذه إليه اتباع شهوته وإشباعه على مواساة
الجوار وابن العم وروى عن عمر أنه قال لو شئت لكنت من ألبسكم طعاما وأرقكم عيشا وإن الله
ما أجهل كذا وكذا وأسفه وصلا وصالا وودنا بلما ولكني سمعت الله عز وجل غير قوما بأمر
فعلوه فقال أذهب طيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها

﴿ ماجاء في لبس الخاتم ﴾

ص ﴿ مالک عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلبس خاتماً من ذهب ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فنبذه وقال لا ألبسه أبدا قال فنبذ الناس بخواتيمهم ﴾ مالک عن صدقة بن يسار أنه قال سألت سعيد بن المسيب عن لبس الخاتم فقال ألبسه وأخبر الناس أني أفتيتك بذلك ﴾ ش قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلبس خاتماً من ذهب يقتضي إباحة ذلك حين لبسه ثم ورد نسخ إباحته بتصريره فنبذه وقال لا ألبسه أبدا فنبذ الناس خواتيمهم الذهب التي كانوا اتخذوها حال الإباحة وأما التغمم بالفضة فهو الذي قال فيه سعيد ابن المسيب لصدقة بن يسار ألبسه وأخبر الناس أني أفتيتك بذلك وهو لما روى عن بعض أهل الشام أنه منع من ذلك لغير السلطان لحديث روى عن أبي ربحانة أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن عشر خصال عن الوشم والوسم والتغمم لغير ذي السلطان وهو حديث ضعيف وقد أجمع الناس بعد هذا القائل على جواز التغمم وروى ابن شهاب عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من ورق ثم نبذه ونبذ الناس وهذا وهم والله أعلم والذي رواه أصحاب أنس ثابت وقتادة وعبد العزيز بن صهيب عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من الذهب ثم نبذه واتخذ خاتماً من ورق ونقش فيه محمد رسول الله فكان في يده حتى بكر ثم في يده عمر ثم سقط من يد عثمان في بئر أريس وقد روى زياد بن سعد عن الزهري عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من ذهب ثم نبذه (مسئلة) قال عيسى بن دينار في المزنية ولا يجعل خاتماً الفضة فص من ذهب ولا يذهب وكره مالک في العتبية أن يجعل الرجل في فص خاتمه من الذهب قدراً لثلاثاً فبدأ الفضة (مسئلة) وأجمع أهل السنة على التغمم في الثياب وهو قول مالک وأكره التغمم في اليمين وقال أنما يأكل ويشرب ويعمل بيمينه فكيف يبدأ أن يأخذ الخاتم يساره ثم يجعله في يمينه قال ولا بأس أن يجعل الخاتم في يمينه للحاجة يتذكرها أو يربط خيطاً في أصبعه

(فصل) ولا بأس أن ينقش في الخاتم اسم الله وبه قال سعيد بن المسيب ومالك وكرهه ابن سيرين والدليل على ما ذهب إليه الجمهور من ذلك ما روى قتادة عن أنس بن مالك اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتماً من ورق نقشه محمد رسول الله ومن جهة المعنى أن كتب العلم والأدب وسائر العلوم لا بد فيها من اسم الله تعالى وذكره ومع ذلك فلا يمنع من ذلك فيها ولا بد من استعماله وحملها على كل حال وقال الشيخ أبو محمد ويقال كان نقش خاتم مالک رحمه الله حسبي الله ونعم الوكيل (فرع) ومن لبسه في يساره فقال سعيد بن المسيب له أن يستنجي به قال مالک لا بأس بذلك وأرجو أن يكون خفيفاً وقال ابن القاسم وقد روى أبو علي الحنفى عن ابن جريج عن الزهري عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أرد الخلاء وضع خاتمه قال أبو داود وهذا حديث منكر والمعروف عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهري الحديث المتقدم والله أعلم وأحكم

﴿ ماجاء في نزع المعاليق والجرس من العين ﴾

ص ﴿ مالک عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن نعيم أن أبا بشير الأنصارى أخبره أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره قال فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم رسولاً فقال

﴿ ماجاء في لبس الخاتم ﴾

﴿ وحدثنى عن مالک عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلبس خاتماً من ذهب ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فنبذه وقال لا ألبسه أبدا قال فنبذ الناس بخواتيمهم ﴾ وحدثنى عن مالک عن صدقة بن يسار أنه قال سألت سعيد بن المسيب عن لبس الخاتم قال ألبسه وأخبر الناس أني أفتيتك بذلك

﴿ ماجاء في نزع المعاليق والجرس من العين ﴾

﴿ وحدثنى عن مالک عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن نعيم أن أبا بشير الأنصارى أخبره أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره قال فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم رسولاً فقال

عبد الله بن أبي بكر حسبت أنه قال والناس في مقيلهم لاتبقين في رقبة بعير قلادة من وتر أو قلادة الا
قطعت قال يحيى سمعت مالكا يقول أرى ذلك من العين بش قوله صلى الله عليه وسلم لا يبقين
في رقبة بعير قلادة من وتر أو قلادة على الشئ من الراوى أن يكون خص أو عم الا قطعت والذي ذهب
اليه مالك أن الممنوع منها الأوتار وقال في العتبية ما سمعت بكرا هبة الا في الوتر قال ابن القاسم
لابأس به من غير الوتر ولعله كان يصنع كثيرا على وجه محظور فتعلق المنع بها والله أعلم قال أبو القاسم
الجوهري وقد قيل ان الجاهلية كانوا يقلدون العنق فنهوا عن ذلك وأما الجاهل فلا بأس به

(فصل) وقول مالك أرى ذلك من العين على وجه التأويل للحديث والعدول به عن عمومته بنظره
واجتهاده لانه لا خلاف انه لا يجوز أن يجعل في عنقه الخطام وغيره مما يشبهه الرجل ويزين ذلك بما
شاء ومعنى قول مالك رحمه الله انه نهى عن ذلك لان صاحبها يظن ان تلك القلائد تمنع أن تصيب
الابل العين أو ترد القدر وقد ذهب قوم الى انه لا يجوز أن يعلق على الصحيح من بنى آدم والبهايم شئ
من العلائق خوفا من زول العين وان جوزوا تعلق ذلك على السقيم ورجاء لبرء الصحيح من قول
العلماء جواز ذلك في الوجهين وهو قول مالك والفقهاء وقد يجوز للانسان أن يفقد ويحتج خوف
التأذي بالدم كما يجوز له أن يفعل ذلك بعد التأذي به لانه ضرره وكما يجوز له ذلك قبل العين
وبعد ما اذا كان فيها حرس أو دغا وقد قال عيسى بن دينار في المزنية لابأس أن يعلق الرجل على فرسه
الجواهر القلادة الملوثة فيها خرز وانما كره الوتر وما اتخذ للعنق وقاله محمد بن عيسى وقال مالك ما سمعت
بكرا هبة في القلادة في الوتر وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم فلدوا الخيل ولا تقلدوها الأوتار
ولأعره من وجه صحيح وقال غيره معناه ولا تركبوها في الفتن من ركب فرسا من شبابان يعلق به
وتر يطلب به وروى ابن القاسم عن مالك ما كره من القلائد في أعناق الابل هو مثل الجرس
فقال الجرس أشد قالا وانما كره الجرس فيما يقع بقلبي لصوته (مسألة) ولا بأس أن يعلق العوذة
فيها القرآن وذكر الله عز وجل على الانسان اذا خرز عليها جلد ولا خبر في أن يعقد في الخيط الذي
يربط به ولا في أن يكتب في ذلك حاتم سليمان قاله كثر مالك قال لابأس أن يعلق الحرز من الحرمة ولا
بأس بالشجرة والاسعار والادهان وبلغني ان عائشة رضى الله عنها سحرت فقبل لها في منامها خدي
ماء من ثلثه آبار تجري بعضها الى بعض فاعتسلى به ففعلت فذهب عنها ما كانت تبغده وفي العتبية
سئل مالك عما يعلق من الكتب وما كان من ذلك فيه كلام الله فلا بأس به

(فصل) ذكر في الترجمة نزع المعاليق والجرس من العين ولاد كره لها في الحديث الا بمعنى انها تعلق
في عنق البعير الا بقلادة فاقتضى الأمر بنزع القلائد أن لا ينزعها الا ان هذا انما يكون اذا حمل الأمر
بنزع القلائد على عمومته وفي العتبية عن مالك في كراهية القلائد في أعناق الابل الجرس أشده وما
أراه كره الجرس الا لصوته قال ابن القاسم سألت مالكا عن الأكرياء يجعلون الأجراس في الحبر
والابل التي تحمل القرط وغيره قال ما جاء فيه الا الحديث الواحد وتركه أحب الى من غير تحريمه
قال مالك ان سالم امر على غير أهل الشام وفيها جرس فقال لهم سالم ان هذا ينهى عنه قالوا له نحن أعلم
بهذا منك انما يكره الجبلجل الكبير فاما مثل هذا الصغير فلا بأس به فسكت سالم وفي العتبية عن
مالك عن نافع مولى ابن عمر عن سالم بن عبد الله عن أبي الجراح مولى أم حبيبة زوج النبي صلى الله
عليه وسلم عن أم حبيبة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال العير التي فيها جرس لا تصحبها الملائكة

عبد الله بن أبي بكر
حسبت أنه قال والناس
في مقيلهم لاتبقين في رقبة
بعير قلادة من وتر أو
قلادة الا قطعت قال يحيى
سمعت مالكا يقول
أرى ذلك من العين

﴿الوضوء من العين﴾ * وحدثنى يحيى عن مالك (٢٥٦) عن محمد بن أبي أسامة بن سهل بن حنيف انه سمع ابا يقول

﴿الوضوء من العين﴾

ص * مالك عن محمد بن أبي أسامة بن سهل بن حنيف انه سمع ابا يقول اغتسل أبي سهل بن حنيف بالحرار فتزع جبة كانت عليه وعامر بن ربيعة ينظر قال وكان سهل رجلاً أبيض حسن الجلد قال فقارله عامر بن ربيعة ما رأيت كالיום ولا جلد عذرا قال فوعك سهل مكانه واشتد وعكه فأنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبر ان سهلاً وعك وأنه غير رائج معك يا رسول الله فأناه رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره سهل بالذي كان من أمر عامر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم علام يقتل أحدكم أخاه الأبركت ان العين حق توضع له فتوضأ له عامر فراح سهل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس به بأس * مالك عن ابن شهاب عن أبي أسامة بن سهل بن حنيف انه قال رأى عامر ابن ربيعة سهل بن حنيف يغتسل فقال ما رأيت كالיום ولا جلد مخبثه فلبط سهل فأنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبل يارسل الله هل لك في سهل بن حنيف والله ما يرفع رأسه فقال هل تهمون له أحد قالوا انتهم عامر بن ربيعة قال فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم عامر افتغيط عليه وقال علام يقتل أحدكم أخاه الأبركت اغتسل له فغسل عامر وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجليه وداخله أزاره في قدح ثم صب عليه فراح سهل مع الناس ليس به بأس * ش قوله اغتسل سهل بن حنيف بالحرار قال عيسى بن دينار هو ماء بالمدينة وقيل موضع بالمدينة وقيل واد من أودتها فقال عامر بن ربيعة ما رأيت كالיום ولا جلد مخبثه قال عيسى بن دينار معناه المغيبة المخدرة التي لا تظهر قال فلبط سهل بن حنيف قال حبيب عن مالك معناه وعك وقال عيسى بن دينار وابن نافع معناه حم فوق صريعا كالمريض المثبت المنقل وهو معنى قوله وعك سهل يريد حم غير أن لفظ لبط عند العرب بمعنى صرع وسقط بالأرض من خبل أو سكر أو اعياء أو غير ذلك على معنى المبالغة في جاه انها بلغت به هذا

(فصل) . وقوله صلى الله عليه وسلم هل تهمون له أحد يريد أن يكون أحد أصابه بالعين ولعله كان بلغه ذلك فأراد أن يتحققه ولما أخبر بما كان من عامر بن ربيعة وتغيظ عليه وأقر المتهم له بذلك على تصحيحه وتعيينه إياه وذلك بان قال العين حق وقد ذكر الناس في أمر العين وجوهاً أصحها أن يكون الله قد أجرى العادة عند تعجب ذلك من أمر الله ونطقه به دون أن يبرك أن يمرض المتعجب منه أو يتلف أو يفسد أو يتغير أو يكون ذلك عند وجود معنى في نفس العائن لا يوجد في نفس غيره من حسد مخصوص أو معنى من المعاني إلا أن العائن إذا برك وهو أن يقول بارك الله فيه بطل المعنى الذي يخاف من العين ولم يكن له تأثير فان لم يبرك وقع ما أجرى الله تعالى به العادة عند ذلك وتديناه في ذلك بعد وقوعه بما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم من الوضوء على ما قال في حديث محمد بن أبي أمامة وفي حديث الزهري اغتسل له إلا أنه فسر الغسل بفعل الوضوء والوضوء غسل الأعضاء المخصوصة به وروى عن يحيى بن يحيى عن ابن نافع في معنى الوضوء الذي أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يغسل الذي يهتم للرجل وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه ورجليه وداخله أزاره قال عيسى بن دينار اغتسل يديه ومرفقيه ولا يغسل ما بين اليد والمرفق وروى عن الزهري انه قال الغسل

اغتسل أبي سهل بن حنيف بالحرار فتزع جبة كانت عليه وعامر بن ربيعة ينظر قال وكان سهل رجلاً أبيض حسن الجلد قال فقارله عامر بن ربيعة ما رأيت كالיום ولا جلد عذرا قال فوعك سهل مكانه واشتد وعكه فأنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبر أن سهلاً وعك وأنه غير رائج معك يا رسول الله فأناه رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره سهل بالذي كان من أمر عامر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم علام يقتل أحدكم أخاه الأبركت ان العين حق توضع له فتوضأ له عامر فراح سهل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس به بأس * وحدثنى مالك عن ابن شهاب عن أبي أسامة بن سهل بن حنيف انه قال رأى عامر بن ربيعة سهل بن حنيف يغتسل فقال ما رأيت كالיום ولا جلد مخبثه فلبط سهل فأنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبل يارسل الله هل لك في سهل بن حنيف والله ما يرفع رأسه فقال هل تهمون له أحد

قالوا انتهم عامر بن ربيعة قال فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم عامر افتغيط عليه وقال علام يقتل أحدكم أخاه الأبركت اغتسل له فغسل عامر وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجليه وداخله أزاره في قدح ثم صب عليه فراح سهل مع الناس ليس به بأس

الذى أدر كنا علماء نايصفونه أن يؤتى العائن بقدر فيه ماء فيمسك من تفعا من الأرض فيدخل فيه كفه فيضمض ثم يمج في القدر ثم يغسل وجهه في القدر صبة واحدة ثم يدخل يده اليسرى فيصب بها على كفه اليمنى ثم يدخل يده اليمنى فيصب بها على ظهر كفه اليسرى صبة واحدة ثم يدخل يده اليسرى فيصب بها على مرفقه الأيمن ثم يدخل يده اليمنى فيصب على مرفقه الأيسر ثم يدخل يده اليسرى فيصب بها على قدمه اليمنى ثم يدخل يده اليمنى فيصب بها على قدمه الأيسر ثم يدخل يده اليسرى فيصب بها على ركبته اليمنى ثم يدخل يده اليمنى فيصب بها على ركبته اليسرى كل ذلك في قدر ثم يدخل داخله أزاره في القدر ولا يوضع القدر في الأرض فيصب على رأس المعين من خلفه صبة واحدة وقيل يغتسل ويصب عليه ثم يكفأ القدر على ظهر الأرض وراءه وأما داخله أزاره فهو الطرف المتدلى الذي يقضى من مثره إلى جلده كأنه اعماير بالطرف الأيمن على الأيسر حتى يشده بذلك الطرف المتدلى الذي يكون من داخل قال يحيى بن يحيى عن ابن نافع لا يغسل موضع الحجة من داخل الأزار وإنما يغسل الطرف المتدلى

(فصل) وقوله فراح سهل مع الناس كأن لم يكن به بأس يريد أنه يرى مما أصابته عين عامر بن ربيعة حين امتثل في أمره ما أمره به رسول الله صلى الله عليه وسلم من اغتسال عامر له واغتسال سهل بن حنيف بذلك الماء والله أعلم وليس في هذا الحديث ما يدل على أن سهلا دخل ماء للغسل ولعله إنما كان يغتسل بما يغترفه بيديه ويصبه عليه ولا فيه ما يدل على أنه اغتسل بغير أزار لأن حسن جلده يظهر بكشف معظم جسده مع بقاء أزاره عليه والله أعلم * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ودخول الماء بغير مثر حيث لا يكون أحد ينظر إليه مباح عند العلماء الأمازيغي عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى أنه منع من ذلك قال لا للساء سكانا وأخى النساء في جواز ذلك في حديث موسى عليه السلام حين اغتسل بغير مثر فجري الحجر بثيابه واتبعه موسى عليه السلام حتى رأته بنو إسرائيل فقالوا ما بموسى من بأس وهذا قول من قال شرعية من قبلنا شرعية لنا ما لم يطرأ نسخ والله أعلم وأحكم

❦ الرقية من العين ❦

❦ الرقية من العين ❦
* وحدثنى عن مالك
عن جابر بن قيس المكي
أنه قال دخل على رسول
الله صلى الله عليه وسلم بابني
جعفر بن أبي طالب فقال
لحاضنتها ما لي أراهما
ضارعين فقالت حاضنتهما
يا رسول الله انه تسرع
اليهما العين ولم يمنعنا
أن نسترق لهما إلا أنا لا
ندري ما يوافقك من
ذلك فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم
استرقوا لهما فإنه لو سبق
شيء القدر لسبقته العين
* وحدثنى عن مالك عن
يحيى بن سعيد عن سليمان
ابن يسار أن عروة بن
الزبير حدثه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
دخل بيت أم سلمة
زوج النبي صلى الله عليه
وسلم وفي البيت صبي
يبكي فدكروا أن به العين
قال عروة فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
الآن تسترقون له من العين

ص * مالك عن جابر بن قيس المكي أنه قال دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بابني جعفر بن أبي طالب فقال لحاضنتها ما لي أراهما ضارعين فقالت حاضنتهما يا رسول الله انه تسرع اليهما العين ولم يمنعنا أن نسترق لهما إلا أنا لا ندري ما يوافقك من ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استرقوا لهما فإنه لو سبق شيء القدر لسبقته العين * مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن عروة بن الزبير حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بيت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وفي البيت صبي يبكي فدكروا أن به العين قال عروة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الآن تسترقون له من العين ❦ ش قوله صلى الله عليه وسلم في ابني جعفر ما لي أراهما ضارعين قال عيسى بن دينار ومحمد بن عيسى الأعشى معناه ناحلين تحلت أجسامهما فقالت حاضنتهما ولعله يريد أمهما وهي أسماء بنت عيسى كانت تحت جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه فولدت له عبد الله ومحمدا وعوناً ثم خلف عليها أبو بكر الصديق رضي الله عنه فولدت له محمد ثم خلف عليها علي بن أبي طالب رضي الله عنه فولدت له يحيى

(فصل) وقول الحاضنة يا رسول الله انه تسرع اليهما العين على ما قدمناه مما يحسدته الله عز وجل عند معاينة العائن للعين وقوله ما يقول من الاستحسان له أو التعجب منه دون أن يترك كما يحدث الله عز وجل المرح عند تناول الانسان من الأغذية وقد أجرى له تبارك وتعالى العادة بأن يبرأ من ذلك بالاسترقاء كما أجرى العادة بأن يبرأ من الأدواء المخصوصة بأدوية مخصوصة وقال صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث استرقوا لهم ولم يأمر بالاعتسال لان الاعتسال انما يكون اذا كان العائن معروفاً وما اذا كان مجهولاً فلا ينيل الى أن يخص أحد بالاعتسال وانما يذهب أذاه بالرقية والله أعلم (مسألة) ولا خلاف في جواز ذلك بأسماء الله تعالى وكتابه وذكره ويدل على صحة ذلك هذا الحديث وقدرى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الرقي حين قدم المدينة فلدغ رجل من أصحابه فقالوا يا رسول الله قد كان آل حزم يرقون من الخنة فلما نهيت عن الرقي تركوها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادعوا لي عمارة فقال اعرض على رقيتك فعرضها عليه فلم يربها بأسماء وأذن لهم فيها فيجتمل أن تكون ممنوعة ثم نسخ المنع بالإباحة ويحتمل أن يكون انما منع منها ما كان فيه شيء من أقوال أهل الكفر والله أعلم وأحكم وقدرى عن علي بن أبي طالب وعبد الله ابن مسعود رضي الله عنهما ان الرقي والتائم والتولة شرك فيجتمل قولها انه على ما تقدم من النبي ولم يعرف النسخ ويحتمل انهما أرادا بذلك الرقي بقول يتضمن الكفر وقدرى عوف بن مالك الأشجعي كثر الرقي في الجاهلية فقلنا يا رسول الله كيف ترى في ذلك فقال اعرضوا علي رقاكم فلا بأس بآرقى ما لم يكن فيه شرك وسئل مالك عن الرجل يرقى وينشر فقال لا بأس بذلك بالكلام الطيب (مسألة) وأما رقية أهل الكتاب فكرهها مالك رحمه الله وقال ابن وهب لأكره رقية أهل الكتاب وأخذ بحديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه اذ قال لليهودية ارقها بكتاب الله عز وجل ولم يأخذ بكراهية مالك في ذلك وكرهه مالك أن يرقى ارقى ويبدء الحديدة أو الملح والعقد في الخيط أعظم كراهية عنده وروى عنه انه كره الحديدة والملح والعقد في الخيط أشد كراهية ووجه ذلك عندي انه لم يعرف وجه منفعة فانه يكره استعماله لما يضاف اليه والله أعلم قال مالك في العتبية وأما الشيء ينجم فيجعل عليه حديدة أرجو أن يكون خفيفاً وانه يقع في قلبي ان التجنيم لطول الليل

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لو سبق القدر شيء لسبقته العين يقتضي انه لا يسبق القدر شيء وأنه مما قدره الله عز وجل الا أن يكون على ما قدره الله تبارك وتعالى لكن لما كان تأثير العين تأثيراً متوالياً ينال فيه صلى الله عليه وسلم هذا القول على معنى المبالغة فيه والله أعلم

﴿ ما جاء في أحرار المريض ﴾
 * وحدثنى عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا مرض العبد بعث الله تبارك وتعالى اليه ملكين فقال انظرا ماذا يقول لعواده فان هو اذا جاءه جد الله وأثنى عليه رفعنا ذلك الى الله عز وجل وهو أعلم فيقول لعبدي على ان توفيته ان أدخله الجنة وان أنا شفيت ان أبدل له لما خيرا من له وما خيرا من دمه وان أكره عنه سيئاته

﴿ ما جاء في أحرار المريض ﴾

ص * مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا مرض العبد بعث الله تبارك وتعالى اليه ملكين فقال انظرا ماذا يقول لعواده فان هو اذا جاءه جد الله وأثنى عليه رفعنا ذلك الى الله عز وجل وهو أعلم فيقول لعبدي على ان توفيته ان أدخله الجنة وان أنا شفيت ان أبدل له لما خيرا من له وما خيرا من دمه وان أكره عنه سيئاته * ش قوله صلى الله عليه وسلم اذا مرض العبد معناه عندي والله أعلم العبد المؤمن لقول الله عز وجل عينا يشرب بها عباد الله يفجرونها تفجييرا يريد والله أعلم المؤمنين ثم قال بعث الله تبارك وتعالى اليه ملكين ظاهر هذا أنهم ملكان لا يكونان معه في غير حين المرض لانهما مخصوصان بحفظ ما يقول للعواد لان

الله عليه وسلم تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصيب المؤمن من

مصيبة حتى الشوكة إلا قص بها أو كفر بها من

خطاياها لا يدري يزيد أيهما قال عروة وحدثني

مالك عن محمد بن عبد الله ابن أبي صعصعة أنه قال سمعت أبا الجبابر سعيد

ابن يسار يقول سمعت أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من

ورد الله به خيرا يصيب منه وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد أن رجلا

جاءه الموت في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رجل هنيئله مات ولم يتسل بمرض

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحك وما يدريك لو أن الله ابتلاه بمرض يكفر به

عنه من سيئاته التعود والرقية من المرض

وحدثني عن مالك عن يزيد بن خصيفة أن عمرو بن عبد الله بن كعب السلمي أخبره أن نافع بن جبير أخبره

ابن عبد الله بن كعب السلمي أخبره أن نافع بن جبير أخبره عن عثمان ابن أبي العاصي أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عثمان وي وجع قد كاد يهلكني قال

فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم امسحه بيمينك سبع مرات وقل أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد قال ففعلت ذلك فأذهب الله تبارك وتعالى ما كان بي فلم أزل أمر بها أهلي وغيرهم ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عثمان وي وجع قد كاد يهلكني قال فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم امسحه بيمينك سبع مرات وقل أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد قال ففعلت ذلك فأذهب الله تبارك وتعالى ما كان بي فلم أزل أمر بها أهلي وغيرهم

الملائكة الحفظة الملازمين له في الصحة يكتبون كل شيء فان جد الله تعالى المريض وأثنى عليه بما هو أهله رفعا لذلك إلى الله عز وجل على حسب ما يستعمله الناس رفع فلان إلى الرئيس كذا وكذا بمعنى أنها إليه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فيقول الله تعالى لعبدي علي ان توفيتك يدي والله أعلم من ذلك المرض ان أدخله الجنة وان شفيتك أن أعيدك إلى صحة أفضل من صحتك بان أبدله لما خيرا من لجه ودما خيرا من دمه ويحتمل والله أعلم أن يزيد به خيرا في صحته وقوته وسلامته من الأسقام ويحتمل أن يزيد به أنه خير لما يريد الله تعالى من استعماله بالطاعة وإثباته من عوضه إياه وقوله وان كفر عنه سيئاته اتمام نعمته عليه بما عوضه من صحته والله أعلم ص مالك عن يزيد بن أبي خصيفة عن عروة بن الزبير انه قال سمعت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصيب المؤمن من مصيبة حتى الشوكة إلا تصبها أو كفر بها من خطاياها لا يدري يزيد أيهما قال عروة مالك عن محمد بن عبد الله بن أبي صعصعة أنه قال سمعت أبا الجبابر سعيد بن يسار يقول سمعت أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من رد الله به خيرا يصيب منه ش قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصيب المؤمن من مصيبة حتى الشوكة يرد الله أعلم وان صغرت إلا تصبها أو كفر بها من خطاياها والنقص والتكفير راجعان إلى معنى واحد انما راعى الراوى اللفظ فاعلم النبي صلى الله عليه وسلم ان ذلك كله يكفر به من خطاياها ومعنى ذلك والله أعلم اذا صبر واحتسب

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم من رد الله به خيرا يصيب منه يرد الله أعلم يصيب منه بالمرض المؤثر في صحته وأخذ المال المؤثر في غناه والحزن المؤثر في سروره والشدة المؤثرة في صلاح حاله فاذا صبر واحتسب كان ذلك سببا لما أراد الله تبارك وتعالى به من الخير وروى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يصيب المؤمن من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا أذى ولا غم حتى الشوكة يشاكها الا كفر الله بها من خطاياها ص مالك عن يحيى بن سعيد أن رجلا جاءه الموت في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رجل هنيئله مات ولم يتسل بمرض فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحك وما يدريك لو أن الله ابتلاه بمرض يكفر به عنه من سيئاته ش قول الرجل في الذي مات هنيئله مات ولم يتسل بمرض يغبطه بحاله في سلامته من المرض وانما ذلك غبطة في الدنيا خاصة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحك على معنى الإنكار عليه والاغلاظ له وما يدريك يرد وما علمك لو أن الله عز وجل ابتلاه بمرض يكفر به من سيئاته يرد والله أعلم ما يدريك ان هذا أفضل وان ما يكفر عنه من سيئاته أفضل من سلامته من الأمراض مع بقاء سيئاته

التعود والرقية من المرض

ص مالك عن يزيد بن خصيفة أن عمرو بن عبد الله بن كعب السلمي أخبره أن نافع بن جبير أخبره عن عثمان بن أبي العاصي أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عثمان وي وجع قد كاد يهلكني قال فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم امسحه بيمينك سبع مرات وقل أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد قال ففعلت ذلك فأذهب الله تبارك وتعالى ما كان بي فلم أزل أمر بها أهلي وغيرهم ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عثمان وي وجع قد كاد يهلكني قال فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم امسحه بيمينك سبع مرات وقل أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد قال ففعلت ذلك فأذهب الله تبارك وتعالى ما كان بي فلم أزل أمر بها أهلي وغيرهم

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عثمان وي وجع قد كاد يهلكني قال فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم امسحه بيمينك سبع مرات وقل أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد قال ففعلت ذلك فأذهب الله تبارك وتعالى ما كان بي فلم أزل أمر بها أهلي وغيرهم

قول عثمان بن أبي العاصي ويجمع قد كاد يهلكني دليل على ان اللعليل ان يصف ما به من الألم لاستدعاء الدواء أو الرقية أو الشفاء بأي وجه أمكن وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم وقال له عبد الله بن مسعود انك لتوعلك وعكاشديدا قال أجل كما يوعلك رجلان منكم وهذا ما لم يرد به التشكي وقلة المبركاري وعبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على رجل يعود فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس طهوران شاء الله تعالى قال كلاب هي حتى تنور على شيخ كبير نزيه القبور فقال النبي صلى الله عليه وسلم فسم اذا وقوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسع بهمينك يريد والله أعلم على معنى التبرك بالتيامن سبع مرات وقد خص النبي صلى الله عليه وسلم هذا العدد في غير ما موضع فقال في مرضه بعدما دخل بيت عائشة رضي الله عنها واشتد مرضه هريقوا على من سبع قرب لم تحلل أو كيتبن لعلى أعهد الى الناس وقروى ابن شهاب هذا الحديث عن نافع بن جبير بن مطعم عن عثمان بن أبي العاصي الثقفي فقال فيه ضع يدك على الذي يألم من جسدك وقل بسم الله ثلاثا وقل سبع مرات أعوذ بالله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم قل أعوذ بعمرة الله وقدرته من شر ما أجد نص على التعوذ فيها نزل به من شدة المرض بغزة الله وقدرته وهذا يدل على جواز الاسترقاء والدعاء لاذهاب المرض وفي معناه التداوي بذلك ويحتمل والله أعلم ان يريد به انه يقول ذلك مع كل مسحة وهو الأطهر عندي وقول عثمان بن أبي العاصي فأذهب الله عني ما كان بي يريد والله أعلم لما فعل ذلك ولذلك كان يأمر به أهله وغيرهم لما جرح به من منفعته واذهاب الادواء بها والله أعلم ص ^{عن} مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اشتكى يقرأ على نفسه بالمعوذات وينفث قالت فلما اشتد وجعه كنت أنا أقرأ عليه وأمسح عليه بهمينه رجاء بركتها ^{عن} ش قوله رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اشتكى ألما يريد اذا مرض يقال اشتكى فلان اذا أصابه شكوى مرض فكان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ على نفسه بالمعوذات وقراءة المريض على نفسه تكون على وحوه أن يقرأ ويشير بقراءته الى جسده وربما كانت اشارته بأمراه يده على موضع الألم أو الى أعضائه ان كان جميع جسده ألما ويكون بان يجمع يديه فيقرأ فيهما ثم يمسح بهما على موضع الألم

(فصل) وقولها وينفث سنة في نفث الراقي قال عيسى بن دينار النفث شبه البزاق ولا يلقى شيئا وروى محمد بن عيسى الأعشى عن أبي عيينة عن زفر عن عائشة أم المؤمنين انها سئلت عن نفث النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كان ينفث كما ينفث كل الزبيب وهذا يقتضي أنه كان يلقى اليسير من الريق فأما التفل فانه يكون معه القاء الريق وروى أبو سعيد الخدري أن ناسا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مروا بماء لدغ سيد أهله فرفاهه رجل من الصحابة فكان يقرأ بأبام القرآن ويجمع بزاؤه ويتفل فبرا (مسئلة) وصفة النفث ما تقدم ذكره قال محمد بن عيسى الأعشى أخبرني بعض أصحاب مالك عن مالك رحمه الله انه رأى نفث الرقية على بعض يديه أو أصابعه وقال معمر سألت الزهري كيف ينفث فقال كان النبي صلى الله عليه وسلم ينفث على يديه ثم يمسح بهما وجهه وقدر واه يونس مسندا كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا أوى الى فراشه نفث في كفيه بقل هو الله أحد والمعوذتين جميعا ثم مسح بهما وجهه وما بلغت يده من جسده

(فصل) وقولها رضي الله عنها فلما اشتد وجعه تر يدضع عن القراءة أو عن القراءة في يده قالت

وحدثني عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اشتكى يقرأ على نفسه بالمعوذات وينفث قالت فلما اشتد وجعه كنت أنا أقرأ عليه وأمسح عليه بهمينه رجاء بركتها

عائشة فكنت أنا أقرأ عليه وروى معمر عن ابن شهاب فلما أنقل كنت أنفت عليه بهن وفي رواية يونس فلما اشتكى أمرني أن أفعل ذلك به قالت وكنت أسبح بعينه رجا بركها إشارة إلى أنها كانت تتناول ذلك منه لضغفه عن الانفرا بذلك والله أعلم وأحكم ص ✽ مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن أن أبا بكر الصديق دخل على عائشة وهي تشتكى ويهودية رفقها فقال أبو بكر أرقها بكتاب الله تعالى ✽ ش قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه لليهودية أرقها بكتاب الله عز وجل ظاهراً أنه أراد التوراة لأن اليهودية في الغالب لا تقرأ القرآن ويحتمل والله أعلم أن يريد بذلك عزاءه أو رقية موافقة لما في كتاب الله تعالى ويعلم صحة ذلك بأن تظهر رقيتها فإن كانت موافقة لكتاب الله عز وجل أمرها بما ومالم يكن على هذا الوجه في المستخرجة عن مالك لأحب رقى أهل الكتاب وكرهه وذلك والله أعلم إذا لم تكن رقيتهم موافقة لما في كتاب الله تعالى وإنما كانت من جنس السحر وما فيه كفر منافي للشرع وروى ابن وهب عنه عن المرأة التي رقى بالحديدة والملح وعن الذي يكتب الحرز ويعقد في يلقه به عقداً والذي يكتب حرز سلمان أنه كره ذلك كله وكان العقد عنده في ذلك أشد كراهية لما في ذلك من مشابهة السحر ولعله تأول قول الله تعالى ومن شر النفاثات في العقد والله أعلم

(فصل) وكانت عائشة رضي الله عنها كثيرة الاسترقاء قال مالك في العتية بلغني أنها كانت ترى البثرة الصغيرة في يدها فتلع عليها بالتعويذ فيقال لها أنها صغيرة فتقول إن الله عز وجل يعظم ما يشاء من صغير ويصغر ما يشاء من عظيم

✽ علاج المريض ✽

ص ✽ مالك عن زيد بن أسلم أن رجلاً في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم أصابه جرح فاحتقن الجرح الدم وأن الرجل دعا رجلين من بني أنمار فنظرا إليه فرميا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهما أيكما أطب فقالا أو في الطب خير يارسول الله فرغم زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنزل الدواء الذي أنزل الادواء ✽ ش قوله إن رجلاً أصابه جرح فاحتقن الجرح الدم يريد والله أعلم فاضر ذلك به وخيف عليه منه وأن الجرح دعا رجلين من بني أنمار لمعالجته فروا بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهما أيكما أطب يحتمل أن يريد صلى الله عليه وسلم البصع عن حالها ومرفقها بالطب لأنه لا يصلح أن يعالج الإبلعاج من له علم بالطب قال مالك أرى للإمام أن ينهى عن حالها ومرفقها بالطب لأنه لا يصلح أن يعالج من هؤلاء الأطباء عن الدماء الاطبيب معروف وقد قال لي ربيعة ولا تشرب من دوائهم الا شياً تعرفه قال واني بذلك مستوص وفي هذا دليل على أن الطب معنى صحيح ولذلك سألهما النبي صلى الله عليه وسلم عن أفضلها فيه فقالا الرجلان أو في الطب خير يارسول الله يحتمل والله أعلم أن يكونا طبيبين في حال كفرهما فلما أسلما أسكعن ذلك شكاً في أمره ويحتمل أن يريد بتحقيق ما اعتقد أصحته

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أنزل الدواء الذي أنزل الادواء تفويض لله تبارك وتعالى في ذلك كله وأنه الخالق له وإنما أنزله إلى الناس بمعنى أعلمهم إياه وأذن لهم فيه كما أعلمهم التغذي بالطعام والشراب وأباح لهم وهذا ظاهر في جواز التداوي لما في ذلك من المنافع وروى عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ما أنزل الله دواء الا أنزل له شفاء (مسئله) ومن

✽ وحدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن أن أبا بكر الصديق دخل على عائشة وهي تشتكى ويهودية رفقها فقال أبو بكر أرقها بكتاب الله

✽ علاج المريض ✽

✽ وحدثنى عن مالك عن زيد بن أسلم أن رجلاً في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم أصابه جرح فاحتقن الجرح الدم وأن الرجل دعا رجلين من بني أنمار فنظرا إليه فرميا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهما أيكما أطب فقالا أو في الطب خير يارسول الله فرغم زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنزل الدواء الذي أنزل الادواء

المعالجة الجائزة حية المريض قال الشيخ أبو محمد حى عمر بن الخطاب مريضاً فقال حماني حتى كنت
أمص النوى من الجوع والله أعلم وأحكم ص * مالك عن يحيى بن سعيد قال بلغني أن سعد بن
زرارة كتوى في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم من الذبحة فأتى * مالك عن نافع أن
عبد الله بن عمر كتوى من القوة ورقى من العقرب * ش قوله أن سعد بن زرارة كتوى
في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم من الذبحة وهو لمكانه وحاله لا يشك أن النبي صلى الله عليه
وسلم قد علم به فلم ينكره وقد روى أبو قلابة عن أنس بن مالك كويت من ذات الجنب ورسول الله
صلى الله عليه وسلم حى وشهدنى أبو طلحة وأنس بن النضر وزيد بن ثابت وأبو طلحة كوانى يريد
بذلك شهرة الأمر وأنه لم يخف على النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكره وذلك يدل على اباحته وما روى
عن جبير بن جبير عن عبد الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الشفاء في ثلاثة
في شرطة محجم أو شربة عسل أو كية بنار وأنا أنهى أمتى عن الكى فإمّا هذا نهى كراهية وحض
على الأخذ بما هو أفضل منه من التوكّل على الله تبارك وتعالى لما روى عبد الله بن عباس عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه قال يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب ثم قال هم الذين لا يتطيرون ولا
يسترقون ولا يكتون وعلى ربهم يتوكلون فنهى على هذا الوجه عن الاسترقاء وقد أمر به في غير ما
حديث وقد رقى نفسه بقل هو الله أحد والمعوذات ولم يكن استرقاء النبي صلى الله عليه وسلم ولا مداوانه
بماء سبع قرب لم تهلل أو كيتهن تركا للتوكل وإنما كان يأخذ في نفسه بأفضل الأحوال ولكنه
يحتمل أن يؤمر بذلك ويعلم أنه سيقوى بذلك على ما أمر به من عبادة أو طاعة وإنما كان التوكل
أفضل من التعانى بأمر لا يتيقن به البره ويكون ذلك الذى رجلا لعبادة أمر بها وقد روى أبو سعيد
الخدري جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن أخى استطلق بطنه فقال اسقه عسلاً فسقاه
فقال إني شقيته فلم يزد إلا استطلاقاً فقال صلى الله عليه وسلم صدق الله وكذب بطن أخيك ومعنى
ذلك أنه أعلم أنه قد جعل شفاؤه في شرب العسل فكان عليه أن يكرر ذلك حتى يبرأ فإنه لم يعين له برأه
في أول شربه فيحتمل أن يكون معناه وصدق الله فيما أمر به من أن يسقى عسلاً فبرأ وكذب بطن
أخيك بمعنى أن هذا الذى يذكره عنه ليس بصحيح ولا صدق إذا كان بمعنى الخبر فروى أنه سقاه
فبرأ والله أعلم (مسئلة) ويغسل القرحة بالبول والخمر إذا غسل بعد ذلك بالماء وفي رواية ابن
القاسم أنه كره العلاج بالخمر وأن يغسله بالماء قال مالك إني لأكره الخمر في الدواء وغيره وبلغني
أنه إنما يدخل هذه الأشياء من يريد الطعن في الدين والبول عندي أخف قال مالك ولا يشرب بول
الإنسان ليتداوى به ولا بأس بشرب أبوال الانعام الثمانية التى ذكرها الله سبحانه قيل أكل ما يؤكل
لحمه قال لم أقل إلا أبوال الانعام الثمانية بل ولا خير في أبوال الآدمي

(فصل) وما روى أن عبد الله بن عمر كتوى من القوة يقتضى اباحته ذلك عنده وكذلك استرقاؤه
من العقرب ولعله آثر ذلك بمعنى رجاء من عمل صالح كان عنده أفضل من ترك الاسترقاء فيكون
النهي عن الاكتواء عنده متوجهاً إلى من يفعل ذلك لا يثار الصحة خاصة وصلاح الحياة لا يتوصل
بذلك إلى عبادة وعمل صالح وقد قال مالك في العتية لا بأس بالاكتواء من القوة والله أعلم وأحكم

✽ الغسل بالماء من الحمى ✽

ص ✽ مالك عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر أن أسماء بنت أبي بكر كانت إذا أتيت

* وحدثنى عن مالك عن
يحيى بن سعيد قال بلغني
أن سعد بن زرارة كتوى
في زمان رسول الله صلى
الله عليه وسلم من الذبحة
فات * وحدثنى عن
مالك عن نافع أن عبد الله
ابن عمر كتوى من
القوة ورقى من العقرب
✽ الغسل بالماء من الحمى ✽
* وحدثنى عن مالك عن
هشام بن عروة عن فاطمة
بنت المنذر أن أسماء بنت
أبي بكر كانت إذا أتيت

بالمرأة وقد حجت تدعو لها أخذت الماء فصبت بين يديها وقالت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا أن نبردوها بالماء * مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الحمى من فيح جهنم فأبردوها بالماء * ش قوله ان أسما كانت اذا أتيت بالمرأة وقد حجت تدعو لها دليل ان ذلك كان يتكرر منها تبركا من الناس بها ورغبة في دعائها فكانت تضيف الى ذلك ان تصب الماء بين المرأة المحجمة وجيها تبريدا لها وقال عيسى بن دينار تأخذ الماء فتصبه في يديها طوقها وجسدها حتى يصل الماء الى جسدها ترجو بذلك بركة قول النبي صلى الله عليه وسلم فأبردوها بالماء. ويحتمل والله أعلم أن يكون ذلك من حمى كانت متكررة بالمدينة ذلك الوقت شديدة الحر فكان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر أن يستشفى منها بالابراد ولذلك قال ان الحمى من فيح جهنم والفيح سطوع الحر فأبردوها بالماء الذي أجرى الله العادة أن يشفي برده من آذاه الحر مرة بالتبريد به ومرة بشربه وهذا كله يجري العادة وكذلك سائر الأدوية النماهي أدوية بمعنى ان الله أجرى العادة بان يشفي هو تبارك وتعالى من تناولها على وجه مخصوص وكذلك الأعذية والله أعلم وأحكم

﴿ عيادة المريض والطيرة ﴾

﴿ عيادة المريض والطيرة ﴾
* وحدثني عن مالك انه بلغه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا عاد المريض خاض الرحمة حتى اذا قعد عنده فرت فيه أو نحو هذا * ش قوله صلى الله عليه وسلم اذا عاد الرجل المريض خاض الرحمة يريد والله أعلم عظم أجر العيادة للمريض وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بعبادة المريض واتباع الجنائز وقوله صلى الله عليه وسلم حتى اذا قعد عنده بربعه المريض فرت فيه فمضى ذلك والله أعلم انه اذا ثبت له من رحمة الله عز وجل وهي ثوابه الجزيل وتجاوزته عن الذنوب ويتعلق به منها ما ثبت للخائض في الماء فاذا قعد عنده تعلق به منها ما يتعلق بالمستقر الثابت وذلك أكثر مما يتعلق بالخائض في الماء وقوله صلى الله عليه وسلم فرت فيه أو نحو هذا ان كان هذا اللفظ فانه يحتمل أن يريد به فرت له كما يقول فيه رفي بكذا وفيه طلاقة أي له طلاقه رفقه ويحتمل أن يكون من المقلوب فيكون معناه قرفها أي ثبت فيما غمره منها والله أعلم وأحكم ص * مالك انه بلغه عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن ابن عطية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا عدوى ولا دام ولا صفر ولا يحلل الممرض على المصح وليلحل المصح حيث شاء فقالوا يا رسول الله وما ذاك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه أذى * ش قوله صلى الله عليه وسلم لا عدوى قال عيسى بن دينار معناه لا يعدى شيء شيء من المرض الى غير الذي هو به قال وسامعته من ابن وهب ومعنى ذلك عندي ان العرب كانت تعتقد أن المصح اذا جاور المريض أعده مرضه أي تعلق به أو انتقل اليه قال الشاعر

* تعدى المصح مبارك الجرب *

فمكذب ذلك النبي صلى الله عليه وسلم وبين ان ذلك كله من عند الله تبارك وتعالى وتبرؤ الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن اعرابيا قال يا رسول الله فبال الابل تكون في الرمل لكأنها النطباء فيقال لها الجرب فيجرب بها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن أعدى الأول وهذا من أبين طرق الحجاج والارشاد الى الصواب وإيضاح وجه الحق لان الاعراب دخلت عليه الشبهة بان الابل تكون في الرمل وهو موضع صالح ليس فيه ما يغري ضفاتها تكون فيه كالنطباء حسنا وسلامة من الجرب وغيره فيأتي بعير أجرب فيدخل بينها فيشعلها الجرب فاعتقدا الاعراب

ان ذلك البعير قد اعداها جربه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لو كان الجرب بالعدوى لامتنع أن يكون الأول جربا لا بد أن يكون الأول جرب هذه الابل بغير جرب ابتداء من غير أن يعديه غيره أما ان ذلك دخل البعير الذي دخل بينهما أو غيره قبله واذا جاز أن يكون هذا الداء لحق الأول من غير عدوى وانما هو من فعل الله فانه لا يمتنع أن يكون ما شعل الابل أيضا من الجرب من فعل الله فلا معنى لاعتقاد العدوى فالواجب أن يعتقد ان ذلك كله من عند الله تبارك وتعالى لا خالق سواه وان جاز أن يفعله في بعض الأشخاص ابتداء وفي بعضها عند مجاورة الجرب والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولا هام قال عيسى بن دينار معناه لا يتطير بالهام قاله مالك رحمه الله وقال محمد بن عيسى الأعشى كان أهل الجاهلية يقولون اذا وقعت هامة على بيت خرج منه ميت فعلى هذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم ولا هام النهي أن يتطير بذلك أحد وقيل ان معنى ذلك ان العرب كانت في الجاهلية تقول اذا قتل قتيل خرج من رأسه طائر فلا يزال يقول اسقوني اسقوني حتى يقتل قاتله قال الشاعر في مثل هذا

يا عمرو الا تدع شقي ومنقصتي * أضربك حتى تقول الهامة اسقوني

فعلى هذا قوله صلى الله عليه وسلم لا هام تكذيب لاخبارهم بذلك والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولا صفر * قال مالك وغيره معناه ان العرب كانت في الجاهلية تحرم صفر عاما وتؤخر اليه المحرم وكانت تحله عاما آخر وتقدم المحرم الى وقته فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقال ابن وهب كان أهل الجاهلية يقولون ان الصغار التي في الجوف تقتل صاحبها وهي التي عدت عليه اذا مات فرد ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكذبهم فيه وقال لا يموت أحد الا بأجله والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولا يجعل الممرض على المصح الممرض ذو الماشية المريضة والمصح ذو الماشية الصحيحة قال عيسى بن دينار معناه النهي عن أن يأتي الرجل بابل أو غنم الجرب فيفصل بها على ماشية صحيحة فيؤذيه بذلك قال ولكنه عندي منسوخ بقوله صلى الله عليه وسلم لا عدوى * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا الذي قاله عيسى بن دينار فيه نظر لان قوله صلى الله عليه وسلم لا عدوى ان كان بمعنى الخبر والتكذيب بقول من يعتقد العدوى فلا يكون ناسخا وان كان بمعنى النهي ببدل التكره هو ادخول البعير الجرب بين ابلكم غير الجربة ولا تمنعوا ذلك ولا تمنعوا منه فاننا لانعلم أيهما قال أولا وان تعلقنا بالتأخر فقوله صلى الله عليه وسلم لا عدوى ورد في أول الحديث فمحال أن يكون ناسخا لما ورد بعده أولا لا يدرى ورد قبله أو بعده لان الناسخ انما يكون ناسخا لحكم قد ثبت قبله وقال يحيى بن يحيى في المزنية سمعت ان تفسيره في الرجل يكون به الجذام فلا ينبغي أن يجعل محله الصحيح معه ولا ينزل عليه يؤذيه لانه وان كان لا يعدى فالنفس تنفرد منه وقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم انه أذى فهذا تنبيهه انه انما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك للادى لا للعدوى وأما الصحيح فليزله محله المريض ان صبر على ذلك واحتملته نفسه قيل له ولم يرد هذا أن يأتي الرجل بابل أو غنم الجربة فيفصل بها الموردة على الصحيح الماشية قال لعنه قد قيل ذلك وما سمعته واني لا كره له أن يؤذيه ان كان يجذغني عن ذلك المورد وكذلك الرجل يكون به المرض لا ينبغي أن يجعل موردة الاصحاء الا أن يكون لا يجذغني عنها فيردها وقد روى يونس عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا عدوى ويحدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال لا يورد ممرض على مصح قال أبو سلمة ثم صحت أبو هريرة بعد ذلك عن قوله لا عدوى وأقام على أن
يورد ممرض على مصح فقال الحارث بن أبي رثاب وهو ابن عم أبي هريرة قد كنت أسمعك تحدثنا مع
هذا الحديث حديثنا آخر تقول لا عدوى فأبى أبو هريرة أن يعرف في ذلك عمار واه الحارث في ذلك
حتى غضب أبو هريرة فرطن له بالخشية فقال للحارث أتدري ماذا قلت قال أبو هريرة قلت آتيت قال
أبو سلمة ولعمري لقد كان أبو هريرة يتحدثنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا عدوى فلا أدري
أنسى أبو هريرة أو نسخ أحد القولين الآخر قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا الذي قاله
أبو سلمة يقتضي أن قوله صلى الله عليه وسلم لا يورد ممرض على مصح ناسخ لقوله صلى الله عليه وسلم
لا عدوى وهذا على قول من قال أن قوله صلى الله عليه وسلم على وجه التخييل ويصح على هذا التأويل
أن يكون أبو هريرة قد عرف الأول منهما قال القاضي أبو الوليد والذي عندي في معنى ذلك
أن قوله صلى الله عليه وسلم لا عدوى أمانني به أن يكون لمجاورة المريض تأثير في مرض
الصحيح وأن ذلك من فعل الله عز وجل ابتداء كما فعله في الأول ابتداء وإن قوله صلى الله عليه وسلم
لا يورد ممرض على مصح ليس من هذا المعنى والله أعلم لكنه يحتمل معنيين أحدهما المنع من ذلك
لما فيه من الأذى على ظاهر الحديث وهذا الذي يذهب إليه يحيى بن يحيى والثاني أن يكون
البارى تبارك وتعالى قد أجرى العادة بذلك وإن كان البارى عز وجل هو الخالق للمرض والصحة
فنفى بقوله صلى الله عليه وسلم لا عدوى اعتقاد من يعتقد أن ذلك ليس من فعل الله عز وجل وأنه
متولد من مجاورة المريض الصحيح وليس هذا بواضح لأننا لا نجد ذلك جارياً على عادة فقد يجاور
المريض الصحيح فلا يمرض وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وفر من المجذوم فراراً من الأسد
وظاهر هذا يقتضي أنه يستضر به استضرار غير التكره لمجاورته لأنه إذا قدر على الصبر على مجاورته
فلا معنى لنهيهم صلى الله عليه وسلم إلا أن يرد بذلك النبي صلى الله عليه وسلم أنك إذا استضررت
برائحتهم وكرهت مجاورته فإنه مباح لك أن تفر منه فراراً من الأسد والله أعلم وقد قال يحيى بن يحيى
في القوم يكونون في قريتهم شركاء في أرضها ومائها وجميع أمرها فيجندم بعضهم فيردون المستقي
بآئتهم فيتأذى بهم أهل القرية ويريدون منهم من ذلك أن كانوا يجندون عن ذلك الماء غنى من
غير ضرر بهم أو يقوون على استنباط بئر أو إجراء عين من غير ضرر بهم ولا فحش بهم فأرى أن يؤمروا
بذلك ولا يضاروا وأن كانوا لا يجندون عن ذلك غنى إلا بما يضرهم أو يفسد حلقهم لمن يتأذى بهم
ويستكي ذلك منهم استنبط لهم بئراً أو أجر لهم عيناً أو أقم من يستقي لهم من البئر أن كانوا لا يقوون على
استنباط بئر أو إجراء عين ويكفون عن الورد عليك والافكل أمرى أحق بماله والضرر بمن أراد
أن يمنع امرأته من ماله ولا يقيم له عوضاً منه (مسئلة) وإذا جندم الرجل فرق بينه وبين امرأته أن
شاعت ذلك وقال ابن القاسم يحال بينه وبين وطء رقيقه إن كان في ذلك ضرر وقال سحنون لا يحال
بينه وبين وطء أمانته ولم يختلفوا في الزوجة وجه قول ابن القاسم أنها امرأة يلحقها الضرر بوطء
المجذوم فوجب أن يحال بينه وبينها كالزوجة وقال ابن القاسم إنما يحال بينه وبين الزوجة إذا حدث
ذلك به لأجل الضرر وجه قول سحنون أن الجندام في الحر لم يمنع الزوجة ونقضها منع الوطء
المستحق بها ولما لم يمنع ملك العيين لم يمنع الوطء المستحق به وجه ثان أن هذا عقد يستباح به الوطء
فوجب أن يكون تأثير الجندام في وطئه كتأثيره في عقده كعقد النكاح والله أعلم وأحكم (مسئلة) وهل
يخرج المرضى من القرى والخواضر قال مطرف وابن الماجشون في الواضحة لا يخرجون إن كانوا

يسراوان كثر وارائنا أن يتخذوا لأنفسهم موضعا كما صنع مرضى مكة عند التنعيم منزلهم وبه جاعتهم ولا أرى أن يمنعوا من الأسواق لتجارهم والتطرق للسئلة إذا لم يكن امام عدل يجري عليهم الرزق وقال أصبغ ليس على مرضى الخواضر أن يخرجوا منها الى ناحية بقضاء يحكم به عليهم ولكن ان أجرى عليهم الامام من الرزق ما يكفيهم منعوا من مخالطة الناس بلزوم بيوتهم أو بالسجن ان شاء وقال ابن حبيب وابن عبد الحكم يحكم عليهم بالسجن اذا كثروا وأخبر الى وهذا الذي عليه الناس (مسئلة) ويمنع المجذوم من المسجد ولا يمنع من الجمعة ولا يمنع من غير هاقاله مطرف وابن الماجشون

في السنة في الشعر

ص **عن مالك عن أبي بكر بن نافع عن أبيه نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم** أمر بإحفاء الشوارب واعفاء اللحي **عن** قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بإحفاء الشوارب يقال أحفى الرجل شاربها اذا قصه **وروى** ابن القاسم عن مالك أن تفسير حديث النبي صلى الله عليه وسلم في إحفاء الشوارب إنما هو أن يبدو له طار وهو ما حرم من طرف الشفة والاطار جوانب الفم المندقة به وحكى الشيخ أبو محمد في المختصر عن مالك أنما الإحفاء المذكور في الحديث قص الاطار وهو طرف الشعر وأشار الى الاطار من الشعر والأول أظهر والله أعلم وأحكم (فصل) وإحفاء الشوارب قصها على ما تقدم ذكره **وروى** ابن عبد الحكم عن مالك ليس إحفاء الشارب حلقه وأرى أن يؤدب من حلق شاربه **وروى** أشهب عن مالك خلقه من البدع وقال أبو حنيفة والشافعي حلق الشارب واستئصاله أفضل من قصه وتقصيره والدليل على ما نقوله قول النبي صلى الله عليه وسلم أحفوا الشوارب قال صاحب الأفعال معناه قصوها قال مالك رحمه الله **وروى** عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كان اذا أحرته أمر فتل شاربه ولو كان محلوفا ما كان فيه ما يقتل والدليل على ذلك أيضا ما روى سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خمس من الفطرة تقليم الانظار وقص الشارب واحتجوا بما روى نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انهكوا الشوارب ولا حجة فيه لان انهاء الشيء لا يقتضي ازاله جميعه وانما يقتضي ازاله بعضه قال صاحب الأفعال نهكته الحكي نهكا أثرت فيه وكذلك العبادة

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم اعفوا اللحي قال أبو عبيد معناه وفروا اللحي لتكثر يقال منه عفا بنو فلان اذا كثروا **قال** القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ويحتمل عندي أن يريد أن تعفى اللحي من الإحفاء لان كثرتها أيضا ليس بما مور بتركه **وقدر** روى ابن القاسم عن مالك لا بأس أن يؤخذ ما تطاير من اللحية وشذ قيل لمالك فاذا طال لبس جدا قال أرى أن يؤخذ منها وتقص **وروى** عن عبد الله بن عمر وأبي هريرة انهما كانا يأخذان من اللحية ما فضل عن القبضة والله أعلم وأحكم **ص** **عن** مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع معاوية بن أبي سفيان عام حج وهو على المنبر وتناول قصة من شعر كانت بيد حرسى يقول يا أهل المدينة أين علماءكم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذه ويقول إنما هلك بنو إسرائيل حين اتخذوا هذه نسائهم

في السنة في الشعر

عن وحديثي عن مالك عن أبي بكر بن نافع عن أبيه نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بإحفاء الشوارب واعفاء اللحي **عن** وحديثي عن مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف انه سمع معاوية بن أبي سفيان عام حج وهو على المنبر وتناول قصة من شعر كانت في يدي حرسى يقول يا أهل المدينة أين علماءكم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذه ويقول إنما هلك بنو إسرائيل حين اتخذوا هذه نسائهم

شعرها فكرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من أجل ما فيه من تغيير الخلق والتدليس وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الواصلة والمستوصلة وهو في معنى اتخاذ قصة الشعر وقال فيه المغبرات خلق الله

(فصل) وقوله يا أهل المدينة أين علماءكم على معنى الاستعانة بهم على موافقتهم لقوله إن كانوا لم يعرفوا من اتخذ ذلك أو الإنكار عليهم إن كانوا لم ينكروا ذلك فيقول كيف فعل هذا عندكم مع بقاء علماءكم قال مالك ولا ينبغي أن تصل المرأة شعرها بشعر ولا غيره وقال الليث بن سعد يجوز أن تصله بالصوف وإنما كره الشعر والدليل على ما نقلوه ما روى عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة والمستوصلة وهذا عام ومن جهة المعنى أنه صلة للشعر مغبرة للخلق كالصلة بالشعر قال مالك ولا خير في أن تضع الجمعة على رأسها قال مالك ولا بأس بالخرق تجعلها المرأة في فقاها وتربط للوقاية وما من علاجهن أخف منه والله أعلم (مسألة) ونهى عن الفرع وهو أن يحلق بعض الرأس ويبقى مواضع والأصل في ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الفرع ومن ذلك القصة والقفا وهو أن يحلق رأس الصبي فيترك منه مقدسه وشعر القفا قال مالك لا يعجبني ذلك في الجوارى ولا الغلمان ووجه ذلك أنه من ناحية الفرع وقال مالك ولا يحلقوا جميعه أو يتركوا جميعه وسئل عن القصة وحدها فقال ما يعجبني ذلك ووجه ما تقدم ومن هذا الباب الوشم وهو ممنوع والوشم النقش في اليد والذراع أو الصدر والدليل على ذلك ما روى عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة وقال ابن نافع الوشم في اللثة ومعنى ذلك أن هذا يعني باق كالخلفة ومن ذلك التفلج وروى علقمة عن عبد الله بن مسعود أنه قال لعن الله الواشئات والمستوشئات والمتفلجات للحسن المغبرات خلق الله ما لا لعن من لعن النبي صلى الله عليه وسلم (مسألة) وهذا فيما يكون باقيا وأما ما كان لا يبقى وإنما هو موضع للجمال يسرع إليه التغيير كالسحل فقد قال مالك رحمه الله لا بأس بالسحل للمرأة إلا تمد وغيره لما ذكرناه من قبل وأما الرجل فقد قال مالك رحمه الله أكره السحل بالليل والنهار للرجل إلا لمن به علة وما أدركت من يكتمل نهارا إلا من ضرورة وفي رواية ابن نافع ليس السحل بالآمد من عمل الناس ولا سمعت فيه نهى يريد ما قدمناه من استحسان زي من مضى من علماء أهل المدينة والأخذ بهديهم وأدبهم لأنه الذي اختاره النبي صلى الله عليه وسلم (مسألة) وأما الحناء فقد قال مالك لا بأس أن تزين المرأة يديها بالحناء أو تطرفها بغير خضاب وأنكر ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما أن تخضب يديها كلها أو تدع ص **ع** مالك عن زيد بن سعد عن ابن شهاب أنه سمعه يقول سدل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناصيته ما شاء الله ثم فرق بعد ذلك **ع** ش قوله سدل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناصيته ثم فرق بعد ذلك قال عيسى بن دينار اسدل القصة يريد أن يتخذ منه قصة في مقدم الرأس فعل ذلك والله أعلم لمناعة أهل الكتاب لأنهم كانوا يسدلون شعورهم وكان يحب متابعتهم فيما لم يؤمر فيه بمخالفة وذلك يحتمل والله أعلم أنه كان يعلم أن ذلك مما لم يغيره ومن شريعة أنبيائهم ما بوحى أو بخبر متواتر وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأن يقتدى بهم فكان يتبع أهل الكتاب في ذلك فإذا طرأ النسخ دان بمخالفتهم وعدل إلى ما أمر به فلذلك فرق النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن سدل قال ابن عباس كان أهل الكتاب يسدلون شعورهم وكان المشركون يفرقون وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم

• وحديثي عن مالك
عن زيد بن سعد عن ابن
شهاب أنه سمعه يقول سدل
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ناصيته ما شاء الله
ثم فرق بعد ذلك

قال مالك ليس على الرجل ينظر الى شعر امرأته (٢٦٨) أو شعر أم امرأته بأس * وحدثنى عن مالك عن

نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يكره الاخفاء ويقول فيه تمام الخلق * وحدثنى عن مالك عن نافع عن صفوان بن سليم انه بلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنا وكافل اليتيم له أولغيره في الجنة كهاتين اذا اتى وأشار بأصبعيه الوسطى والى تلى الإبهام

✽ اصلاح الشعر ✽

* وحدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد ان أبانقادة الأنصارى قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان لى جنة أأرجلها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم وأكرمها فكان أبو قتادة ربا دهنها فى اليوم مرتين لما قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم وأكرمها * وحدثنى عن مالك عن زيد بن أسلم أن عطاء بن يسار أخبره قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المسجد فدخل رجل نازرا الرأس واللحية فأشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ان اخرج كأنه يعنى اصلاح شعر رأسه ولحيته ففعل الرجل ثم رجع فقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم أليس هذا خيرا من أن يأتى أحدكم نازرا الرأس كأنه شيطان

يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بمخالفة فسدل ناصيته ثم فرق بعد ذلك قال مالك ورأيت عامر بن عبد الله وربيعة وهشام بن عروة يفرقون شعورهم قال ابن القاسم قال مالك فرق الرأس للرجال أحب الى (مسألة) وأما الذؤابة للصبي فقد روى ابن القاسم عن مالك انه كره الذؤابة للصبي قال عيسى بن دينار وأنا لأرى بها بأسا وجه قول مالك ما فيه من مشابهة القرع وهو ان يحلق مواضع من الرأس ويدع مواضع وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القرع ووجه قول عيسى بن دينار انه ليس من معنى القرع لأن الشعر غير متفرق فى الرأس وانما هو فى موضع واحد كالشعر يكون فى جميع الرأس والله أعلم وأحكم ص ✽ قال مالك ليس على الرجل ينظر الى شعر امرأته أو شعر أم امرأته بأس ✽ ش قول مالك رحمه الله ليس على الرجل ينظر الى شعر امرأته أو شعر أم امرأته بأس والله أعلم على الوجه المباح من نظره الى ذوات محارمه كأمه وأخته وابنته ولا خلاف فى ذلك كما أنه لا خلاف فى منعه على وجه الالتذاذ والاستمتاع به والله أعلم ص ✽ مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يكره الاخفاء ويقول فيه تمام الخلق ✽ ش يريد والله أعلم ما لم يكن فى اخصائه منفعة وقد كره مالك رحمه الله اخفاء الخليل وقال لا بأس باخصائها اذا أكلت واخفاء بنى آدم محرم كقطع أعضائهم وقد كره مالك شراء الخصى من الصقالبة وقال لو لم يشتر وانهم لم يخصوه وروى عن عبد الله بن عباس فى قوله تعالى فليغيرن خلق الله قال هو الاخفاء وقاله أنس بن مالك وقال عبد الله بن مسعود هو الوشم وقال مجاهد والنخعي فليغيرن خلق الله دين الله (مسألة) وأما اخفاء الغنم وما ينتفع باخصائه لطيب لحه فلا بأس بذلك والله أعلم ص ✽ مالك عن صفوان بن سليم انه بلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنا وكافل اليتيم له أولغيره فى الجنة كهاتين اذا اتى وأشار بأصبعيه الوسطى والى تلى الإبهام ✽ ش كافل اليتيم هو الذى يكفله ويقوم بأمره وينظر له وقوله صلى الله عليه وسلم له أولغيره يحتمل والله أعلم ان يكون الكافل امرأة فتسكفل اليتيم وهو ابنها ويحتمل أن يريد الرجل يكفل يتيما من أقاربه لان اليتيم فى بنى آدم يموت الأب دون موت الأم وقوله صلى الله عليه وسلم أولغيره يريد أن لا يكون من عشيرته والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم كهاتين وأشار بأصبعيه الوسطى والى تلى الإبهام يريد السبابة قال عيسى بن دينار يقول لأفضله فى الجنة لا بقدر فضل الوسطى على التى تلى الإبهام

✽ اصلاح الشعر ✽

ص ✽ مالك عن يحيى بن سعيد ان أبانقادة الأنصارى قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان لى جنة أأرجلها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم وأكرمها فكان أبو قتادة ربا دهنها فى اليوم مرتين لما قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم وأكرمها * مالك عن زيد بن أسلم ان عطاء بن يسار أخبره قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المسجد فدخل رجل نازرا الرأس واللحية فأشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ان اخرج كأنه يعنى اصلاح شعر رأسه ولحيته ففعل الرجل ثم رجع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أليس هذا خيرا من أن يأتى أحدكم نازرا الرأس كأنه شيطان ✽ ش قول أبى قتادة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان لى جنة أأرجلها يريد أمشطها فقال له رسول الله صلى

الله عليه وسلم نعموا كرمها يريد والله أعلم اصلاحها وتجميلها بالدهن وما جرى مجراه مما يحسن به الشعر فيكون ذلك كرامته وصيانتة من الشعث والتراب والوسخ ولذلك كان أبو قتادة يوالى دهنها واصلاحها حتى ربما فعل ذلك في اليوم مرتين وقال ابن القاسم ما أحبنته وأكره أن يقرض من أصله وهو عندي شبه النتف .

(فصل) وقوله فدخل رجل المسجد وهو نازل الرأس واللحية يريد والله أعلم قائم الشعر نازله فأمره وقوله فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن اخرج يعني اصلاح الشعر وذلك يقتضي أن اخرج من المسجد لاصلاح الشعر ما موربه لأن اصلاحه في المسجد منهي عنه لما فيه من تشعيب المسجد بما يقع فيه من الشعر وربما كان مع ذلك ما يؤذي أهل المسجد من القمل لمن لا يتعاهد رأسه من الترجيل والتنظيف وحكم اللحية في ذلك حكم الشعر بل أكد لأن الرأس قد يغطي واللحية بادية

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ليس هذا خيرا من أن يأتي أحدكم نازل الرأس كأنه شيطان شبه ذلك بالشيطان لقبه منظره وقبح منظر النازل الرأس والرجل والتنظف وحسن الزي والتطيب والتدهن من شرائع الاسلام وقيل روى عن الحسن البصري عن عبد الله بن مغفل أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل الاغبا وهذا الحديث وإن كان رواه ثقات الا انه لا يثبت وأما حديث الحسن عن عبد الله بن مغفل فيها نظر ولو ثبت لاحتمل أن يكون معناه لمن يتأذى بما دام ذلك لمرض أو شدة برد فنهاه أن يتكلف من ذلك ما يضر به ويحتمل أن يريد به مني من يعتقد أن ما كان يفعله أبو قتادة من دهنه في اليوم مرتين أمر الا زما فنهى عن ذلك وأعلمه أن السنة اللازمة من ذلك الاغياب به لا سيما من منعه ذلك من تصرفه وشغله وعمله وإن ما زاد على ذلك ليس بلازم وانما يجب أن يعتقد فيه انه مباح مطلق من شاء فعله ومن شاء تركه والله أعلم وأحكم (مسألة) وفي الجملة أن التجميل والتنظف مشروع كقص الشارب والسواك وما لم يكن فيه تمييز للخلق من غسل أو غيره فانه مشروع ولذلك استحب الغسل في الجمعة والعيدين وقال ابن القاسم في الحمام إن كنت تدخله خاليا أو مع قوم يسترون فلا بأس وإن كانوا لا ينهضون لم أر أن تدخله وإن كنت أنت تحفظ وكان ابن وهب يدخله مع العامة ثم ترك فكان يدخله خاليا وهذا حكم الرجل وأما المرأة فأكره لها دخول الحمام وإن كانت مريضة الآن تكون مفردة (فرع) قال في المختصر وليس للتر الذي يدخل به الحمام حد * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والذي عندي أن قدره مع ستر العورة التي يلزم سترها أن يسترها في حال المشي والقيام والجلوس فكل ما سترها في هذه الأحوال أجزأ والله أعلم

﴿ ما جاء في صبغ الشعر ﴾

﴿ ما جاء في صبغ الشعر ﴾

وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد قال أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث قال وكان جليسا لهم وكان أبيض اللحية والرأس قال ففدا عليهم ذات يوم وقد جرهما قال فقال له القوم هذا أحسن فقال إن أمي عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أرسلت إلى البارحة جارتها نجيعة فأصغت علي لا صبغن وأخبرتني أن أبا بكر الصديق كان يصبغ * قال يحيى سمعت مالكا يقول في صبغ الشعر بالسواد لم أسمع في ذلك شيئا معلوما وغير ذلك من الصبغ أحب إلى قال وترك الصبغ كله واسع إن شاء الله ليس على

الناس

ص * مالك عن يحيى بن سعيد قال أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث قال وكان جليسا لهم وكان أبيض اللحية والرأس قال ففدا عليهم ذات يوم وقد جرهما قال فقال له القوم هذا أحسن فقال إن أمي عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أرسلت إلى البارحة جارتها نجيعة فأصغت علي لا صبغن وأخبرتني أن أبا بكر الصديق كان يصبغ * قال يحيى سمعت مالكا يقول في صبغ الشعر بالسواد لم أسمع في ذلك شيئا معلوما وغير ذلك من الصبغ أحب إلى * قال مالك وترك الصبغ كله واسع إن شاء الله ليس على الناس

في ذلك ضيق * قال وسمعت مالكا يقول في هذا الحديث بيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصبغ ولو صبغ رسول الله صلى الله عليه وسلم لأرسلت بذلك عائشة إلى عبد الرحمن بن الأسود * ثم قوله أن عبد الرحمن بن الأسود كان أبيض الرأس واللحية يريد من الشيب وقوله فقد أعلمهم وقد حرم ما يريد خضبه ما بالجره فاستحسن القوم ذلك منه وفضلوه على البياض فأعلمهم عبد الرحمن أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أقسمت عليه ليصبغن وأخبرته أن أبا بكر الصديق كان يصبغ وذلك أنه روى عن أبي بكر أنه خضب بالحناء والكمم وكذلك روى عن عثمان بن عفان وأنس بن مالك وجاعة وهذا يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخبض ولو خضب كان تعلقها بفعله أبين وأوضح من تعلقها بفعل أبيها رضي الله عنها وإنما ذكرته عائشة في ذلك أفضل ما علمته وندبته إلى اتباعه وقد قال مالك رحمه الله في غير الموطأ لم يصبغ رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عمر بن الخطاب ولا علي بن أبي طالب ولا أبي بن كعب ولا السائب بن يزيد ولا سعيد بن المسيب ولا ابن شهاب وقال عثمان بن موهب رأيت شعر النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه إلى أم سلمة مخضوبا بالحناء والكمم وقيل لمحمد بن علي أن كان علي يخبض قال فخبض من هو خير منه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيحتمل والله أعلم أن يزيد بهذه الآثار أنه كان يجعل من ذلك في شعره بما يحسنه ويلينه دون أن يكون شعره يحتاج إلى ذلك لبياض ومعنى الآثار التي نفت الخضب أنه لم يكن شعره أبيض يغيره الخضب فلم يكن يجعل من ذلك ما يجعله على وجه الخضب الذي يغير البياض وقد قال عبد الله بن همام قلت لأبي الدرداء أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخبض فقال يا ابن أخي ما بلغ منه الشيب بالخبض ولكنه كان منه ههنا شعرات بيض وكان يغسلها بالحناء والسدر

(فصل) وقول مالك رحمه الله في صبغ الشعر بالسواد لم أسمع فيه شيئا معلوما وروى عنه أشهب في العتبية ما علمت أن فيه النهي وغير ذلك من الصبغ أحب إلى يريده أنه صبغ لم يستعمله النبي صلى الله عليه وسلم في شعره وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في أبي قحافة غير وه وجنبوه السواد والحديث ليس بثابت رواه ليث بن أبي سليم وخبض بالسواد من الصحابة عقبته بن عامر والحسن والحسين وخبض به محمد بن علي بن أبي طالب وجاعة من التابعين والأول أكثر والله أعلم

(فصل) وقول مالك وترك الصبغ كله واسع يريده أن الصبغ ليس بأمر لازم وقد ترك الصبغ جاعة من الصحابة منهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعلي بن أبي طالب * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وذلك عندى ينصرف إلى وجهين أحدهما أن يكون أمر معتادا ببلد الإنسان فيسوغ له ذلك فإن الخروج عن الأمر المعتاد شهر ويستقبح والثاني أن من الناس من يجمل شبيه فيكون ذلك أليق به من الصبغ ومن الناس من لا يجمل شبيه ويستشنع منظره فكان الصبغ أجلب به والله أعلم وسئل مالك عن نتف الشيب فقال ما علمته حراما وتركه أحب إلى وقال ابن القاسم ما أحب نتفه وأكره أن يقرض من أصله وهو يشبه عندى النتف

✽ ما يؤمر به من التعوذ ✽

ص ✽ مالك عن يحيى بن سعيد قال بلغني أن خالد بن الوليد قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم انى أروع في منأى فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم قل أعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وعقابه

في ذلك ضيق قال وسمعت مالكا يقول في هذا الحديث بيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصبغ ولو صبغ رسول الله صلى الله عليه وسلم لأرسلت بذلك عائشة إلى عبد الرحمن بن الأسود

✽ ما يؤمر به من التعوذ ✽ وحديثي عن مالك عن يحيى بن سعيد قال بلغني أن خالد بن الوليد قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم انى أروع في منأى فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم قل أعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وعقابه

وشر عباده ومن همزات الشياطين وان يحضرون * مالك عن يحيى بن سعيد انه قال أسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى عفر يتامن الجن يطلبه بشعلة من نار كلما التفت رسول الله صلى الله عليه وسلم رآه فقال له جبريل أفلا أعلمك كلمات تقولن اذا قلتن طفت شعلته ونزل فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بلى فقال جبريل فقل أعوذ بوجه الله الكريم وبكلمات الله التامات الا لا يجاوزهن ولا فاتجر من شر ما ينزل من السماء وشر ما يخرج فيها وشر ما ذرأ في الأرض وشر ما يخرج منها ومن فتن الليل والنهار ومن طوارق الليل والنهار الا طارق يطرُق ببخير يارحمن * قوله صلى الله عليه وسلم قل أعوذ بكلمات الله التامة ووجهها بالتام على الاطلاق يحتمل ان يريد به انه لا يدخلها نقص وان كان كلمات غيره يدخلها النقص يحتمل ان يريد بذلك الفاضلة يقال فلان تام وكامل أى فاضل ويحتمل ان يريد به الثابت حكمها قال الله عز وجل وتمت كثر بك الحسنى على بنى اسرائيل بمأصروا

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم من غضبه قال القاضي أبو بكر غضب الباري تعالى ارادته عقوبة من غضب عليه وقوله صلى الله عليه وسلم وعقابه راجع الى معنى واحد وقوله صلى الله عليه وسلم وشريعته يحتمل أن يريد به ان شرع عذابه ما كان في الآخرة على وجه الانتقام والغضب وما كان في الدنيا من الأمراض والآلام على سبيل التكفير لايوصف بذلك ويحتمل أن يريد به أن عذابه كله مما يوصف بالشر وان ما كان في الدنيا من الأمراض والآلام مما يكفر به الخطايا لايوصف بأنه عذاب (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ومن همزات الشياطين وأن يحضرون قال قوم بمعناه أن تصيبني بشر وقوله صلى الله عليه وسلم وأن يحضرون من قولهم موضع محضر يصاب الناس فيه ويحتمل أن يريد وأن يحضرون أن يكونوا مع دعائي في ابعادهم عنه ويحتمل أن يكون معناه ممنوع أى به من يمنعه ويضر بمن يكون فيه وسئل مالك عن به لم يقل له ان شئت أن تقتل صاحبك فقال لا أعلم لى هذا وهذا من الطب قال وكان معدن لا يزال يصاب فيه انسان من قبل الجن فشكوا ذلك الى زبده ابن أسلم فأمرهم بالأذان يؤذن كل انسان ويرفعون أصواتهم ففعلوا فاقطع ذلك عنهم

(فصل) وقوله للنبي صلى الله عليه وسلم قل أعوذ بوجه الله الكريم قال العاضى أبو بكر معنى ذلك صفة من صفات البارى تعالى أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتعوذ بها وقال أبو الحسن المحاربي أعوذ بوجه الله أعوذ بالله وقوله الكريم يحتمل والله أعلم أن يكون صفة للوجه ويحتمل أن يكون صفة لله تعالى من جهة اللفظ وأما من جهة المعنى فعلى ما تقدم ذكره والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن ر ولا فاجر يحتمل أن يريد والله أعلم لا يجاوزها في تمام أي لا يزيد عليها ويحتمل أن يريد به أنه لا ينتهي علم أحد إلى ما يزيد عليها والبر من كان ذا بر من الأنس وغيرهم والماجر من كان ذا فجور والله أعلم

(فصل) وقوله من شر ما ينزل من السماء وشر ما يعرج فيها يحتمل والله أعلم من كل شيء ينزل من السماء فيصيب أهل الأرض أو يعرج به إليها يريد يعرج بسببه فيعاقب أهل الأرض أو بعضهم من أجله بالشر وقوله وشر ما ذرأ من الأرض يريد والله أعلم ما خلقه على ظهر الأرض وشر ما يخرج منها مما خلقه في باطنها ثم يخرج منها ليصيب به من يشاء من عباده وقوله ومن فتن الليل والنهار يحتمل أن يريد به التي تصيب في الليل والنهار أو تخلق في الليل والنهار ويحتمل أن يريد به الفتن التي سبها الليل والنهار مما يستعين أهل الفتن عليها بالليل فيستترون بها ويتوصلون فيه إليها وكذلك النهار وقوله ومن طوارق الليل والنهار الطارق ما جاءك لبلا ووصف ما يأتي بالناهار طارقاً على سبيل الاتباع

وشر عباده ومن
هزات الشياطين وان
يحضرون * وحديثي
عن مالك عن يحيى بن
سعيد انه قال أسرى
برسول الله صلى الله عليه
وسلم فرأى غفريتا من
الجن يطلبه بشعلة من نار
كذا التفت رسول الله
صلى الله عليه وسلم رآه
فقال له جبريل أفلا أعلمك
كلمات تقولن اذا قاتلن
طفئت شعلته وخر لفيه
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم بلى فقال
جبريل فقلأ - واذ بوجه
الله الكريم وبكلمات
الله التامات اللاتي
لا يجاوزهن بر ولا فاجر
من شر ما ينزل من السماء
وشر ما يعرج فيها وشر
ما ذرأ في الارض وشر
ما يخرج منها ومن فتن
الليل والنهار ومن طوارق
الليل والنهار الا طارقا
يطرق بخير يارحمن

* وحدثني مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رجلا من أسلم قال مائت هذه الليلة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم من أي شيء فقال لدغتنى عقرب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أما انتك لو قلت حين أمسيت أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم تضرك * وحدثني عن مالك عن سمى مولى أبي بكر عن

(٢٧٢)

ولما كان الطارق يأتي بالشر ويأتي بالخير استثنى الطارق الذي يأتي بالخير فانه رغب في اتيانه ولم يستعذ منه (مسألة) وفي العتية عن مالك وسئل عن هذا الحديث في التعوذ أيقال ذلك ثلاثا فقال ما سمعت الا كذا وثلاث أفضل ص * مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رجلا من أسلم قال مائت هذه الليلة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم من أي شيء فقال لدغتنى عقرب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أما انتك لو قلت حين أمسيت أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم تضرك * مالك عن سمى مولى أبي بكر عن القعقاع بن حكيم أن كعب الأخبار قال لولا كلمات أقولهن لجعلتني يهود حارا فقيلا له وما هن فقال أعوذ بوجه الله العظيم الذي ليس شيء أعظم منه وبكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر وبأسماء الله الحسنى كلها ما علمت منها وما لم أعلم من شر ما خلق وذرا وبرأ * ثم قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة لو قلت أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم تضرك يحتمل والله أعلم انه اختصر اللفظ وجع المعنى لما اعتقده انه ربما لم يضبط ذلك اذا بسطه وبسط جبريل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وسلم القول حين علمه ذلك الدعاء على أوعب ألفاظه لما كان عليه من الخفض واستعمال أكثر الذكر وأفضله فان ما زاد فيه انما هو ذكر الله تعالى وتكرير الدعاء وكل ذلك حسن مرغ فيه

(فصل) وقول كعب الأخبار لولا كلمات أقولهن لجعلتني يهود حارا يحتمل أن يريد به والله أعلم ببلدتي وأضلتني عن رشدي حتى أكون كالحمار الذي لا يفقه شيئا ولا يفهمه وبه يضرب المثل في البلادة وقلة المعرفة وقوله وبأسماء الله الحسنى يحتمل أن يشير الى قوله تبارك وتعالى وبالله الأسماء الحسنى فادعوه بها وقوله ما علمت منها وما لم أعلم هذا انما ورد في قول كعب الأخبار فيحتمل أن يعتقد أن من أسماء الله عز وجل ما لا يعرفه هو وان عرفه غيره من الناس ويحتمل أن يريد به ان فيها ما لا يعرفه أحد وقبر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تسعة وتسعين اسما مائة الا واحدا من أحصاها دخل الجنة وهذا يقتضي انها مما يمكن أن يحصى ويعلم وهو الأظهر والله أعلم وأحكم

* ما جاء في المتعابين في الله تعالى *

ص * مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر عن أبي الحباب سعيد بن يسار عن أبي هريرة انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تبارك وتعالى يقول يوم القيامة أين المتعابون لجلالي اليوم أظلمهم في ظلي يوم لا ظل الا ظلي * مالك عن خبيب بن عبد الرحمن الأنصاري عن حفص بن عاصم عن أبي سعيد الخدري أو عن أبي هريرة انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله امام عادل وشاب نشأ في عبادة الله عز وجل ورجل قلبه معلق بالمسجد اذا خرج منه حتى يعود اليه ورجلان تحابا في الله اجتمعا على ذلك وتفرقا ورجل ذكرا لله خاليا ففاضت عيناه ورجل دعت ذوات حسب وجمال فقال اني أخاف الله ورجل تصدق بصدقة فأخفاها

القعقاع بن حكيم أن كعب الأخبار قال لولا كلمات أقولهن لجعلتني يهود حارا فقيلا له وما هن فقال أعوذ بوجه الله العظيم الذي ليس شيء أعظم منه وبكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر وبأسماء الله الحسنى كلها ما علمت منها وما لم أعلم من شر ما خلق وذرا وبرأ .

* ما جاء في المتعابين

في الله تعالى *

* وحدثني عن مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر عن أبي الحباب سعيد بن يسار عن أبي هريرة انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تبارك وتعالى يقول يوم القيامة أين المتعابون لجلالي اليوم أظلمهم في ظلي يوم لا ظل الا ظلي * وحدثني عن مالك عن خبيب بن عبد الرحمن الأنصاري عن حفص بن عاصم عن أبي سعيد

الخدري أو عن أبي هريرة انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله امام عادل وشاب نشأ في عبادة الله عز وجل ورجل قلبه معلق بالمسجد اذا خرج منه حتى يعود اليه ورجلان تحابا في الله اجتمعا على ذلك وتفرقا ورجل ذكرا لله خاليا ففاضت عيناه ورجل دعت ذوات حسب وجمال فقال اني أخاف الله ورجل تصدق بصدقة فأخفاها

حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ﴿ ش قوله صلى الله عليه وسلم يقول الله تبارك وتعالى أين المتحابون لجلالي يريد والله أعلم لعظمته وعلو شأنه وتحابهم بذلك انما هو أن يحب كل واحد منهم الآخر لطاعة الله عز وجل وإيمانه به وامتناله أو امره وانتهائه عما نهاه عنه فهذا انهما المتحابان في الله تبارك وتعالى (فصل) وقوله عز وجل اليوم أظلمهم في ظلي يوم لا ظل الا ظلي يحتمل أن يريد والله أعلم أن الناس يضحون يوم القيامة وتدنو الشمس منهم فيستند عليهم الحر ولا ظل ذلك اليوم الا ظله عز وجل فمن أظله الله في ظله ذلك اليوم فقد رجه الله وفاز وقال عيسى بن دينار يقول أكنه من المكاره كلها وأكنفه في كنفى وأكرمه ولم يرد بهذا شيأ من الظل ولا الشمس والله أعلم وأحكم

(فصل) وقول النبي صلى الله عليه وسلم سبعة ينظرهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله على ما تقدم امام عادل وظاهره انه أراد به امام المسلمين ومن جرى مجراه من أئمة العدل والحاكين بالعدل وقوله صلى الله عليه وسلم وشاب نشأ في عبادة الله تعالى يحتمل والله أعلم أن يريد به انه أقل ذنوباً وأكثر حسنات ممن نشأ في غير عبادة الله عز وجل ثم عبده في آخر عمره وغنى شيخه وقوله صلى الله عليه وسلم ورجل قلبه معلق بالمسجد اذا خرج منه حتى يعود اليه معناه والله أعلم بنوى الرجوع اليه ويرتقب وقت توجهه نحوه فهذا مما يستديم الحسنات لان من نوى حسنة فلم يعملها كتبت له حسنة وان عملها كتبت له عشرها وقوله صلى الله عليه وسلم ورجلان تحابا في الله اجتمعا على ذلك وتفرقا على ما تقدم قال مالك الحب في الله والبغض في الله من الفرائض واجتماعهما على معنى انهما يجتمعان بسبب تحابهما في الله ويفترقان على ذلك يحتمل والله أعلم أن يريد به ثبوت محبتهما حين الاجتماع والافتراق ويحتمل أن يريد به انهما يفترقان من أجل ذلك لينفرد كل واحد منهما بعمل صالح يكون الانفراد به أفضل والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه خص النبي صلى الله عليه وسلم الخالي بذلك فانه أبعد من الرياء والسمعة وطالب الذكراً كما كان في حال الخلوة من ذكر الله عز وجل واستشعار خشية حتى تفيض عيناه فانه خالص لله تعالى لا يشوبه غيره

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ورجل دعت ذات حسب وجمال يريد والله أعلم دعت الى نفسها ويحتمل أن يريد على وجه النكاح ويعرف انه لا يقوم بما يجب لها ويحتمل أن تدعوها الى غير ذلك مما لا يعمل فيمتنع منه وخص صلى الله عليه وسلم ذات الشرف والجمال لان الناس فيمن اجتمعت لها اثنان الصفتان أرغب وعليها أرخص فاذا قال انى أخاف الله كان امتناعه لمخافة الله عز وجل وإيثار الماعن الله تعالى ويحتمل أن يريد بقوله صلى الله عليه وسلم قال انى أخاف الله انه قال لهذا ذلك وراجعها به وأظهر لها وجه امتناعه عليها ويحتمل أن يريد به انه قال ذلك في نفسه فمتنع بنفسه بذلك عمادته اليه والله أعلم ص مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا أحب الله العبد قال جبريل قد أحببت فلانا فأجبه فيجبه جبريل ثم ينادى في أهل السماء ان الله قد أحب فلانا فأجبه فيجبه أهل السماء ثم يوضع له القبول في الأرض واذا أبغض الله العبد قال مالك لا أجسه الا ان قال في البغض مثل ذلك ﴿ ش قوله صلى الله عليه وسلم اذا أحب الله العبد قال القاضي أبو بكر محبة الله تعالى للعبد معناها أن يريد ان يناديه وقوله جبريل عليه السلام قد أحببت فلانا فأجبه يحتمل والله أعلم أن يكون ذلك على معنى أن يكونان متحابين في الله فان جبريل يحبه الله وذلك الرجل يحب الملائكة وأهل الطاعة أجمعين وأهل الكفر يعادون

حتى لا تعلم شماله ما تنفق
يمينه ﴿ وحدثني عن مالك
عن سهيل بن أبي صالح عن
أبيه عن أبي هريرة أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال اذا أحب الله
العبد قال جبريل قد
أحببت فلانا فأجبه فيجبه
جبريل ثم ينادى في
أهل السماء ان الله قد
أحب فلانا فأجبه فيجبه
أهل السماء ثم يوضع له
القبول في الأرض واذا
أبغض الله العبد ﴿ قال
مالك لا أجسه الا انه قال
في البغض مثل ذلك

جبریل علیہ السلام قال اللہ تعالیٰ من کان عدواً للہ وملائکته ورسوله وجبریل ومیکال فان اللہ
عدو الکافرین

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ثم ينادى في أهل السماء يحتمل أن يريد أن جبريل ينادى في أهل السماء ويحتمل أن يريد أن الله تبارك وتعالى يقول ذلك لأهل السماء كما يقوله جبريل أو يأمر من ينادى فيهم بذلك فيحبب أهل السماء لذلك كما يحبه جبريل فيصير بذلك العبد مع أهل السماء من المتحابين لله عز وجل

* وحدثنى عن مالك عن
 أبي حازم بن دينار عن
 أبي إدريس الخولاني أنه
 قال دخلت مسجد دمشق
 فإذا فتى شاب راق الثياب
 وإذا الناس معه إذا
 اختلفوا في شيء أسندوا
 إليه وصدروا عن قوله
 فسألت عنه ف قيل هذا
 معاذ بن جبل فلما كان
 الغد هجرت فوجدته قد
 سبقني بالتهجير ووجدته
 يملأ قال فانتظرتُه حتى
 قضى صلاته ثم جئته من
 قبل وجهه فسأمت عليه
 ثم قلت والله اني لأحبك
 لله فقال آ لله فقلت آ لله
 فقال آ لله فقلت آ لله
 فقال آ لله فقلت آ لله
 قال فأخذ بحجوة ردائي
 فحبسني اليه وقال ابشر
 فاني سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول
 قال الله تبارك وتعالى
 وجبت محبتي للمحابين
 في والمتجالسين في
 والمتزاورين في والمتبازلين
 في

(فصل) وقوله واذا أنبض الله العبد قال مالك لا أحسبه الا انه قال في البغض مثل ذلك قال القاضي أبو بكر معنى بغض الله تعالى للعباده أراد عقوبته وظن مالك أنه قال في البغض على حسب ما تقدم من أنه يقول تعالى لجبريل عليه السلام اني أنبضت فلانا فأنبضه فيبغضه جبريل ثم ينادى في أهل السماء ان الله يبغض فلانا فأنبضوه ثم يوضع له في الأرض الكراهية والاجتناب في نفوس الناس ولم يتحققه مالك رحمه الله تحقيقه لما تقدم فلذلك أخبر بماء لم وثوق فيما سواه فافتضى الحديث ان اتفاق أهل الأرض على محبة الرجل دليل على فضل ماله عند الله تعالى وبغضهم له على حسب ذلك والله أعلم وانما يراد بأهل الأرض من عرفه منهم دون من لم يعرفه ولم يسمع به ص مالك عن أبي حازم بن دينار عن أبي ادريس الخولاني أنه قال دخلت مسجد دمشق فاذا فتى شاب براق الثنايا واذا الناس معه اذا اختلفوا في شيء أسندوا اليه وصدروا عن قوله فسألت عنه فقلت هذا معاذ بن جبل فلما كان القده جرت فوجدته قد سبقني بالنهجر ووجدته يصلي قال فانتظرت حتى قضى صلاته ثم جئته من قبل وجهه فسامت عليه ثم قلت والله اني لاحبك لله فقال آ لله فقلت آ لله فقال آ لله فقلت آ لله فقال آ لله قال فآخذ بحجوة ردائي فجذبني اليه وقال أبشر فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله تبارك وتعالى وجبت محبتي للمحبين في والمتزاورين في والمتبازلين في ثم قول أبي ادريس الخولاني فاذا فتى شاب براق الثنايا قال عيسى بن دينار يريد أبيض الشعر حسنه وقيل معناه كثير التبسم طلق الوجه والأول أظهر وقوله واذا الناس معه اذا اختلفوا في شيء أسندوا اليه يريد والله أعلم ردوا اليه النظر فيه والتكليم له في تصحيحه ما رآه من أقوالهم ورد ما يرى رده فيصرون عن قوله يريد يصرون عن ذلك الاختلاف الى الاتفاق على اتباع قوله

(فصل) وقوله فسألت عنه فقيل هذا معاذ بن جبل قال أحد بن خالد وهم أبو حازم في هذا القول وانما هو عبادة بن الصامت رواه شعبة عن يعلى بن عطاء سمعت الوليد بن عبد الرحمن يحدث عن أبي إدريس الخولاني لقيت عبادة بن الصامت وذكر الحديث الذي ذكره أبو حازم عن أبي إدريس عن معاذ بن جبل ويدل على صحة هذا ما رواه ابن عيينة عن الزهري عن أبي إدريس الخولاني أنه روى عبادة بن الصامت وأبا الدرداء وشداد بن أوس وفاتني معاذ بن جبل وقد قال الوليد

ابن مسلم أدرك أبودريس معاذ بن جبل وهو ابن عشرين سنين وقال جماعة من أهل هذا السار ولد أبودريس عام حنين وتوفي معاذ بن جبل في طاعون عمواس وكان سنة ثمان عشرة فعلى هذا يحتمل أن يكون سمع منه هذا الحديث خاصة ومعنى قوله في رواية الزهري فأتني معاذ بن جبل فأتته صحبته ولن يأخذ عنه الكثير كما يحب وأخذ الكثير عن عبادة بن الصامت وأبي الدرداء وشداد بن أوس والله أعلم وأحكم.

(فصل) وقوله فهجرت إلى المسجد فوجدته قد سبقني بالتهجير ووجدته يصلي يقتضي أن ذلك الوقت كان مما يصلون فيه النوافل ويقصدونه بذلك وقد قال مالك ومعنى ذلك أنه وقت يبعد عن صلاة فرض قبله ووقت نوم الناس غالباً كالمسجد وأيضاً فإنه وقت ليس بين الصلاة التي قبله والصلاة التي بعده اشتراك في الوقت فاستحب فيه التنفل

(فصل) وقوله فقلت والله أني لأحبك الله قال آله فقلت آله دليل على أن الإيمان كانت تجري على ألسنتهم على معنى تحقيق الخبر ويؤكد تكرارها واستعانة كيدها والله أعلم وقوله فأخذ بحبوة ردائي يريد بما يحبتي به من الرداء وهو طرفاه وحبذني إلى نفسه على معنى التقريب له والتأنيس وإظهار القبول لما أخبر به وتبشيره بما قاله النبي صلى الله عليه وسلم لمن فعل ذلك فقال له أبشري يريد بما أنت عليه فأتني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله عز وجل على معنى إضافة ما يبشره به إلى خبر النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق عز به تبارك وتعالى وهو أصدق القائلين ليتحقق أبودريس ما أخبر به وثق نفسه به فتأكد بصيرته ومنهجه في ذلك

(فصل) وقوله عز وجل وجبت محبتي يريد ثبتت إرادتي لهم الثواب الجزيل للمحباين والمجالسين في يريد أن يكون جلوسهم في ذات الله عز وجل من التعاون على ذكر الله تعالى وإقامة حدوده والوفاء بعهده والقيام بأمره ويحفظ شرائعه واتباع أوامره واجتناب محاربه وقوله تبارك وتعالى والمتاورين في يريد والله أعلم أن يكون زيارته بعضهم لبعض من أجله وفي ذاته وابتغاء مرضاته من محبة لوجهه أو معاون على طاعته وقوله تبارك وتعالى والمتبازلين في يريد ينزلون أنفسهم في مرضاته من الاتفاق على جهاد عدوه وغير ذلك مما أمر وأبه ويعطيه ماله إن احتاج إليه والله أعلم وأحكم ص مالك أنه بلغه عن عبد الله بن عباس أنه كان يقول القصد والتؤدة وحسن السميت جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة ش قوله رضي الله عنه القصد يريد الاقتصاد في الأمر وترك الغلو والسرف فيه وقال عيسى بن دينار يريد القصد في النفقة والكسوة وجيع شأنه وفي العتينة قال ابن القاسم سمعت مالكا يذكر القصد وفضله قال وإياك من القصد ما يجب أن يرتفع به قبله لم قال تعجب وتعجب الناس وقوله والتؤدة يريد الرفق والتأني وقال عيسى بن دينار حتى يحكم أموره ثم يدخل فيها طاعة الله عز وجل وقوله وحسن السميت يريد الطريقة والدين وأصل السميت الطريق وقوله جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة يريد أن هذه من أحوال الأنبياء وصفاتهم التي طبعوا عليها وأمرها وجبوا على التزامها ويعتقد أن هذه التجزئة على ما قاله عبد الله بن عباس ولا يدرى وجه ذلك والله أعلم وقال عيسى بن دينار من كان على هذا قول كلامه الإبا يعنيه كان فيه جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة

• وحدثنني عن مالك أنه بلغه عن عبد الله بن عباس أنه كان يقول القصد والتؤدة وحسن السميت جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة

﴿ ما جاء في الرؤيا ﴾

ص ﴿ مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة ﴾ مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك ﴿ ش قوله صلى الله عليه وسلم الرؤيا الحسنة يحتمل والله أعلم أن يريد به الصادقة ويحتمل أن يريد به المبشرة وقوله صلى الله عليه وسلم من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة وصفها بأنها جزء من النبوة لما كان فيها من الأنباء بما يكون في المستقبل على وجه يصح ويكون من عند الله عز وجل وقد قال جماعة من أهل العلم أن للرؤيا ملكاً وكل بها يرى الراى من ذلك ما فيه تنبيه على ما يكون وقوله صلى الله عليه وسلم من ستة وأربعين جزءاً من النبوة قيل معنى هذه التجرئة أن مدة نبينا صلى الله عليه وسلم كانت ثلاثة وعشرين سنة منها ستة أشهر كانت نبوته بالرؤيا ولذلك روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت أول ما بدى به رسول الله صلى الله عليه وسلم الرؤيا الصادقة فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح وستة أشهر من ثلاث وعشرين سنة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة وقيل إنها جزء من النبوة على وجه لم يطلع عليه وقد روى عن أبي سعيد الخدري الرؤيا الصالحة جزء من خمسة وأربعين جزءاً من النبوة وروى عبيد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الرؤيا الصالحة جزء من سبعين جزءاً من النبوة ونبله روى عكرمة عن عبد الله بن عباس فيحتمل أن يكون ذلك اختلافاً من الرواة وحديث أنس وأبي هريرة أثبت من سائر الأحاديث ويحتمل أن يجمع بينهما فيجعل قوله صلى الله عليه وسلم جزء من ستة وأربعين جزءاً على الرؤيا الجلية ويحتمل قوله صلى الله عليه وسلم جزء من سبعين جزءاً على الرؤيا الخفية وقال محمد بن جرير الطبري قوله صلى الله عليه وسلم جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة يحتمل أن يريد به صلى الله عليه وسلم رؤيا المؤمن وقوله صلى الله عليه وسلم جزء من سبعين جزءاً من النبوة يحتمل أن يريد به رؤيا الفاسق ويشهد لهذا التأويل قوله في حديث أنس وحديث أبي هريرة قوله صلى الله عليه وسلم الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة نخص بذلك رؤيا الرجل الصالح والله أعلم ويحتمل والله أعلم أن يريد أن الجزء من الستة والأربعين جزءاً من النبوة هي الرؤيا المبشرة على ما روى في حديث عطاء بعدهما لكثرة تكررها هذا الصنف من الرؤيا الصادقة وأما ما كان من ذلك على سبيل الإنذار والجر أو غير ذلك من الأنواع يكون جزءاً من سبعين جزءاً من النبوة لقلته تكرره ولما يكون من جنسه من قبل الشيطان تحزيناً وتخويفاً والله أعلم وأحكم ص ﴿ مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن زفر بن صعصعة بن مالك عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا انصرف من صلاة الغداة يقول هل رأى أحد منكم الليلة رؤيا ويقول ليس بقي بعدى من النبوة الا الرؤيا الصالحة

﴿ ما جاء في الرؤيا ﴾
 * وحدثنى عن مالك عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة * وحدثنى عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك * وحدثنى عن مالك عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن زفر بن صعصعة بن مالك عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا انصرف من صلاة الغداة يقول هل رأى أحد منكم الليلة رؤيا ويقول ليس بقي بعدى من النبوة الا الرؤيا الصالحة

معنى البشرى فى الحياة الدنيا لمن عدم النبوة أو من مقتضى البشرى وأما فى الآخرة فاستلزامهم به الملائكة عند شدائد القيامة من التأنيس لهم والبشارة قال الله عز وجل وتلقاهم الملائكة هذا يومكم الذى كنتم توعدون

﴿ ما جاء فى النرد ﴾

ص ﴿ مالك عن موسى بن ميسرة عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى الأشعرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله ﴾ ش قوله صلى الله عليه وسلم من لعب بالنرد النرد نوع من اللعب مثله شاغل وقوله صلى الله عليه وسلم فقد عصى الله أخبر أن من لعب بها عاصى الله عز وجل وذلك يقتضى النهى عن اللعب وهذا عام فى اللعب بها على أى وجه كان من قمار أو غيره ولا يجوز عند مالك اللعب بالنرد ولا بالشطرنج حكاه القاضى أبو محمد زاد الشيخ أبو محمد كره مالك كل ما يلعب به من النرد والأربعة عشر وكره الشطرنج وقال هو الهاء وشرلان ذلك مما يلهى عن ذكر الله تعالى غالباً ولأنه نوع من الميسر يقصده بالمبالغة فى المبالغة فيها من عمل دين ولا دنيا وقد علق البارى تعالى تحريم الخمر على هذا المعنى فقال عز وجل إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء فى الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم متبهون وما روى عن عبد الله بن مغفل والشعبى وعكرمة أنهم كانوا يلعبون بالنرد وأن الشعبى كان يلعب بالشطرنج غير ثابت ولو ثبت لجل على أنهم لم يعلموا النهى وأغفلوا النظر وأخطوا فيه وروى عن سعيد بن المسيب وابن شهاب إجازة اللعب بالنرد وذلك كله غير ثابت عن تقدم ذكره وانما هى أخبار يتعلق بها أهل البطالة حرصاً على تخفيف ما هم عليه من الباطل والله المستعان ص ﴿ مالك عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنه بلغها أن أهل بيت فى دارها كانوا سكاكاً فيها عندهم نرد فأرسلت إليهم لأن لم تخرجوها لأخرجكم من دارى وأنكرت ذلك عليهم ﴾ وحديثى عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان إذا وجد أحداً من أهله يلعب بالنرد ضربه وكسرها قال يحيى وسعت مالكا يقول لا خير فى الشطرنج وكسرها وسعت يكره اللعب بها ويعصها من الباطل ويتلو هذه الآية فإذا بعد الحق إلا الضلال

﴿ ما جاء فى النرد ﴾
 * وحديثى عن مالك عن موسى بن ميسرة عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى الأشعرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله
 * وحديثى عن مالك عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنه بلغها أن أهل بيت فى دارها كانوا سكاكاً فيها عندهم نرد فأرسلت إليهم لأن لم تخرجوها لأخرجكم من دارى وأنكرت ذلك عليهم
 * وحديثى عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان إذا وجد أحداً من أهله يلعب بالنرد ضربه وكسرها قال يحيى وسعت مالكا يقول لا خير فى الشطرنج وكسرها وسعت يكره اللعب بها ويعصها من الباطل ويتلو هذه الآية فإذا بعد الحق إلا الضلال

(فصل) وقوله كان عبد الله بن عمر يكرهها ويضرب من وجد من أهله يلعب بها وأما كسرها فعلى وجه المنع من اتخاذها لأنه لا منفعة فيها وإبقاؤها داع إلى معاودتها وأما من ضرب من كان يلعب بها من أهله فعلى سبيل التأديب والزجر لم عنها ويخص أهله بذلك لأنهم هم الذين عليهم التبسط من التأديب كما يؤدب الرجل ولده ويمنعه ذلك من مساوى الأخلاق والأعمال السيئة وأن لم تبلغ مبلغا يجب فيها حد ولا تعزير يستوفيهما كم ص ﴿ قال يحيى سمعت مالكا يقول لا خير فى الشطرنج وكرهها وسعت يكره اللعب بها ويعصها من الباطل ويتلو هذه الآية فإذا بعد الحق إلا الضلال ﴾ ش وأما كراهية اللعب بها جلة فلا خلاف عن مالك فى ذلك قليلا كان أو كثيرا لقمار كان أو لغير قمار قال القاضى أبو محمد لأن اللعب بها يؤدى إلى القمار وألحف كاذباً وترك الصلاة ولا يعتبر بقول من قال أن

الاكثر منها يؤدى الى ذلك لأن قليلها يؤدى غالباً الى كثيرها فيجب حسم الباب (فرع) فان لعب بها قارصة واحدة لم تقبل شهادته وبه قال الشافعى وقال أبو حنيفة ان كانت محاسنة اكثر من مساويه ولم تظهر منه كبيرة قبلت شهادته والدليل على ما نقوله ان هذا قار محرم وعمل باطل فوجب أن يسقط الشهادة كالميسر (فرع) فان لعب بها على غير القمار سقطت شهادته عند مالك ان آدم فيها لأنه ادمان للباطل وما لا يخلو الممن عليه من الأيمان الحائثة والاستتال عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة بل هو كاتخاذ الأغاني والقيان فأما من لعب به في النادر فنبس ما صنع ويستحب ترك ذلك ولا تسقط عدالته وقد تقدم من هذه المسئلة في الشهادات ما هو أعجب من هذا وبالله التوفيق

❦ العمل في السلام ❦

ص ❦ مالك عن زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يسلم الراكب على الماشي وإذا سلم من القوم أحدًا جزأ عنهم ❦ ثم قوله صلى الله عليه وسلم يسلم الراكب على الماشي معناه يبدوه بالسلام ثم يجيبه الآخر فيرد عليه السلام قال القاضي أبو محمد ابتداء السلام سنة وورده واجب فأما ابتداءه فإمرار وى معاوية بن سويد بن مقرن عن البراء بن عازب أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بسبع بعبادة المريض واتباع الجنائز وتشفيت العاطس ونصر الضعيف وعون المظلوم وإفشاء السلام وإبرار القسم (مسئلة) وأما الرد فله قول الله عز وجل وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها ❦ قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه قيل ان ذلك في السلام ومن جهة المعنى انه قد تعين حق المسلم على المسلم عليه بما بدأ به من السلام (مسئلة) وصفة السلام أن يقول المسلم السلام عليكم ويقول الرادو عليكم السلام أو يقول السلام عليكم كما قيل له قال القاضي أبو محمد وكره مالك أن يقول اراد سلام الله عليكم والأصل في ذلك ما روى معمر عن هشام عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خلق الله آدم على صورته طوله ستون ذراعاً فلما خلقه قال اذهب فسلم لى أولئك لنفر من الملائكة جلوس فاسمع ما يأمرونك به فانها تحتك وتحيه ذريتك فقال السلام عليكم فقالوا السلام عليكم ورحمة الله وهذا الذى ورد به الشرع قال الله عز وجل وإذا جاءك الذين يؤمنون بآياتنا فقل سلام عليكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم يسلم الراكب على الماشي يريد أنه شرع في حقه أن يبدأ بالسلام وذلك يكون من وجهين أحدهما ان الرجلين اذا تساوىا في المرور سلم الراكب على الماشي لأنه أرفع حالاً منه في أمر الدنيا فتركه السلام على من فضل عليه في الدين من باب الكبر وإذا كان أحدهما جالساً والآخر ماراً سلم المار على الجالس وإذا استويا في المرور والالتقاء بدأ بالسلام من كان حقه أقل على من كان حقه أفضل لأنه حق من باب الدين والفضل روى ثابت مولى عبد الرحمن بن زيد عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم الصغير على الكبير ويسلم الراكب على الماشي والماشي على القاعد والليل على الكثير

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وإذا سلم من القوم واحدًا جزأ عنهم قال القاضي أبو محمد لا خلاف ان ابتداء السلام سنة أو فرض على الكفاية اذا قام به بعضهم سقط عن بعض وان رد السلام فرض على الكفاية فان سلم واحد من الجماعة أجزأ عنهم وان رد واحد من الجماعة أجزأ عنهم وحكى عن أبي يوسف أنه يلزم جميعهم الرد والدليل على ما نقوله الحديث وإذا سلم واحد من الجماعة أجزأ

❦ العمل في السلام ❦
* وحدثنى عن مالك عن
زيد بن أسلم أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال
يسلم الراكب على الماشي
وإذا سلم من القوم أحد
أجزأ عنهم

عنهم ومن جهة المعنى ان هذا سلام هو شعار الشرع فتاب فيه الواحد عن الجماعة كسلام المبتدئ به
 ص **عن مالك عن وهب بن كيسان عن محمد بن عمرو بن عطاء** أنه قال كنت جالساً عند عبد الله
 ابن عباس فدخل عليه رجل من أهل اليمن فقال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ثم زاد شيئاً مع ذلك
 أيضاً قال ابن عباس وهو يومئذ قد ذهب بصره من هذا قالوا هذا اليامي الذي يغشاك فعرّفوه إياه
 قال فقال ابن عباس ان السلام انتهى الى البركة **ش** قول عبد الله بن عباس رضي الله عنه ان
 السلام انتهى الى البركة يريدانه لا يزيد على ذلك فيه وانما هي ثلاثة ألفاظ السلام عليكم ورحمة الله
 وبركاته فمن اقتصر على بعضها أجزأه ومن استوعبها فقد بلغ الغاية منه فليس له أن يزيد عليها ونقل
 القاضي أبو محمد أكثر ما انتهى السلام الى البركة يريد أن لا يزيد على ذلك ويقتضي ذلك أن لا يغير اللفظ
 وهذا فيما يتعلق بابتداء السلام أو رده وأما الدعاء فلا غاية له الا المعتاد الذي يليق بكل طائفة من الناس
 وبالله التوفيق (مسئلة) وأما المصافحة باليد فقد حكى الشيخ أبو محمد ان المصافحة حسنة وقال في
 المختصر سئل مالك عن ذلك فقال ان الناس لينعلون ذلك وأما أنا فأفعله ويحتمل أن يتعلق في
 المنع بما روى ان للسلام انتهى الى البركة فالزيادة من قولها أو فعل ممنوعة كالمعانقة وأجازها أنس
 ابن مالك وقدرى قتادة قلت لأنس كانت المصافحة في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم
 وقد تقدم ذكر من كره المعانعة ومن أجازها من قبل بما يغني عن تكرار ههنا وبالله التوفيق ص
قال يعجب سئل مالك هل يسلم على المرأة فقال أما المجاهرة فلا كره ذلك وأما الشابة فلا أحب ذلك **ش**
 معنى ذلك والله أعلم ان المجاهرة المهرمة لا تقضى في كلامها ولا يتسبب به الى محذور بخلاف الشابة
 فان في مكالمها فتنة ويتسبب به الى المحذور والسلام عليها يقتضي ردّها وذلك من باب المكالمه وأصل
 هذا ان السلام شعار الاسلام شرع افشاءه عند لقاء كل مسلم ممن عرفت ومن لم تعرف الا أن يمنع
 منه ما يخاف من الفتنة والتعريض للفسوق كما يمنع من الرؤية بمثل ذلك وأمر بالحجاب وقدرى
 أبو الخير عن عبد الله بن عمران رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الاسلام خير قال تطعم
 الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف (مسئلة) ولا بأس أن تجلس المجاهرة عند
 الصانع لبعض حوائجها ولا ينبغي ذلك للشابة قال مالك وينمهن من ذلك ويضربهن عليه

ما جاء في السلام على اليهودي والنصراني

ص **مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر** أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان اليهود اذا سلم عليكم أحدهم فاعلموا قول السام عليكم فقل عليكم **ش** قوله ان اليهود اذا سلم
 عليكم أحدهم الحديث يقتضي انه انما يريد عليهم اذا سلموا ولا يبدؤا بالسلام قاله الشيخ أبو القاسم
 والناضى أبو محمد وغيرهما وهو مقتضى الحديث لانه بين حكم من سلم عليه أهل الكتاب في الرد ولم
 يذ كر حكم ابتداءهم بالسلام فدل ذلك لي أنه غير مشروع وقدرى سهيل بن أبي صالح عن أبيه
 عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبدؤا اليهود والنصارى بالسلام
 (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فاعلموا قول السام عليكم يريد أنهم يعرفون الكلام عن مواضعه
 كما وصفهم الله سبحانه فيقولون مكان السلام عليكم السام وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم والسام
 الموت فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يقول لهم الراد عليهم عليكم فيرد مادعوا به من الشر عليهم
 قال عيسى بن دينار وعليه العمل وروى ابن وهب عن مالك انه قال لا يرد على اليهود والنصارى

وحدثني عن مالك
 عن وهب بن كيسان عن
 محمد بن عمرو بن عطاء أنه
 قال كنت جالساً عند عبد
 الله بن عباس فدخل عليه
 رجل من أهل اليمن فقال
 السلام عليكم ورحمة الله
 وبركاته ثم زاد شيئاً مع
 ذلك أيضاً قال ابن عباس
 وهو يومئذ قد ذهب
 بصره من هذا قالوا هذا
 اليامي الذي يغشاك
 فعرّفوه إياه قال فقال ابن
 عباس ان السلام انتهى
 الى البركة قال يعجب سئل
 مالك هل يسلم على المرأة
 فقال أما المجاهرة فلا كره
 ذلك وأما الشابة فلا
 أحب ذلك

ما جاء في السلام على
اليهودي والنصراني
وحدثني عن مالك عن
عبد الله بن دينار عن
عبد الله بن عمر أنه قال
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان اليهود اذا
سلم عليكم أحدهم فاعلموا
يقول السام عليكم فقل
عليك

فان رددت فقل عليك وهذا قول عيسى بن دينار لانه منع أن يرد عليهم بغير هذا اللفظ وانما ينبغي
الرد عليهم في رواية ابن وهب وأشهب عن مالك أن يرد عليهم السلام وذلك غير مشروع بل هو ممنوع
والمشروع من ذلك أن يرد عليه قوله وقد قال الشيخ أبو القاسم من سلم عليه دى فلا يرد عليه
وليقل عليك فافتضى هذا ان ارد هو رد السلام وأن قوله وعليك ليس برد للسلام يريد وانما هو رد
لقوله وقد اختلف الناس في تأويل قول الله عز وجل واذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها
فقال عطاء الآيت في أهل الاسلام خاصة وهذا مقتضى قول مالك فانه منع أن يرد على اليهود بأحسن
مما حيوا به وهو معنى حديث النبي صلى الله عليه وسلم وقال عبد الله بن عباس هي عامة فاذا سلم
عليك فقال سلام عليك قلت عليك السلام ورحمة الله فهذا أحسن مما قال وان أردت أن تردّها
قلت عليك وروى عن الشعبي أنه قال لليهودي عليك السلام ورحمة الله فقيل له تقول لليهودي
ورحمة الله فقال أليس في رحمة الله يعيش وقد قال بعض الناس يقول اراد عليك السلام بكسر
السين وهي الحجارة قال القاضي أبو محمد والسنة وردت بما تقدم وهو أولى والأصل في ذلك ما
روى أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم ص **✽** قال
يحيى سئل مالك عن سلم على اليهودي أو النصراني هل يستقبله ذلك فقال لا **✽** ش وهذا على ما قال
ان من سلم على من ليس بأهل السلام فلا يستقبله لانه لا فائدة في هذه الاقالة ولا معنى لها لان السلام
عليه ان كان حسنة فلا يجب ان يرجوع عنها وان كان سيئة فليس بيد اليهودي تكثيرها لانها
ليست من حقوقه وانما هي من حقوق الله عز وجل وما روى عن عبد الله بن عمر انه استقاله فانه
يحتمل أن يعلم انه أخطأ ولم يعرفه حين سلم عليه على وجه الصغار له ولك لا يعتقد ذلك هو أو غيره ان
عبد الله يعتقد قصده بابتداء السلام والله أعلم وأحكم (مسئلة) و يمنع الكفر ابتداء السلام على
ما قاله القاضي أبو محمد وتمنع البدعة من السلام وقال سحنون يمنع من مجالسة أهل الأهواء والسلام
عليهم تأديبا لهم

✽ جامع السلام ✽

ص **✽** مالك عن اسحق بن عبيد الله بن أبي طلحة عن أبي مرة مولى عقيل بن أبي طالب عن أبي
واقدة الليثي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يبيتاهو جالس في المسجد والناس معه اذ أقبل نفر ثلاثة
فأقبل اثنان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وذهب واحد فلما وقف على رسول الله صلى الله عليه
وسلم سلا فاما أحدهما فرأى فرجة في الحلقة فجلس فيها وأما الآخر فجلس خلفهم وأما الثالث فأدبر
ذاعبا فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا أخبركم عن النفر الثلاثة أما أحدهم فأوى الى
الله فأواه الله وأما الآخر فاستعيا فاستعيا الله منه وأما الآخر فأعرض فأعرض الله عنه **✽** ش
قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يبيتاهو جالس في المسجد اذ أقبل نفر ثلاثة يحتمل والله أعلم
أن يكونوا أقبالا من ناحية من نواحي المسجد غير الناحية التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يجلس فيها ويحتمل أن يكون ذلك قبل أن تشرع اركعتان لمن دخل المسجد ويحتمل أن يكون
ذلك بعد ان شرع ذلك وركعوا وترك اراوى ذكر ذلك ويحتمل انهم لم يركعوا وشرع لهم ذلك
النبي صلى الله عليه وسلم لتجوز أن يكونوا على غير طهارة أوليين ان ذلك ليس بواجب والله
أعلم وأحكم

✽ قال يحيى وسئل مالك
عن سلم على اليهودي
أو النصراني هل يستقبله
ذلك فقال لا

✽ جامع السلام ✽

✽ وحدثنى عن مالك عن
اسحق بن عبد الله بن أبي
طلحة عن أبي مرة مولى
عقيل بن أبي طالب عن
أبي واقدة الليثي أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يبيتاهو جالس في المسجد
والناس معه اذ أقبل نفر
ثلاثة فأقبل اثنان الى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وذهب واحد فلما
وقف على رسول الله صلى
الله عليه وسلم سلا فاما
أحدهما فرأى فرجة
في الحلقة فجلس فيها وأما
الآخر فجلس خلفهم وأما
الثالث فأدبر ذاهبا فلما
فرغ رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ألا أخبركم
عن النفر الثلاثة أما
أحدهم فأوى الى الله
فأواه الله وأما الآخر
فاستعيا فاستعيا الله منه
وأما الآخر فأعرض
فأعرض الله عنه

• وحدثني عن مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أنه سمع عمر بن الخطاب وسلم عليه رجل فرد عليه السلام ثم سأل عمر الرجل كيف أنت فقال أحمد الله البك فقال عمر ذلك الذي أردت منك • وحدثني عن مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أن الطفيل بن أبي بن كعب أخبره أنه كان يأتي عبد الله بن عمر فيغدو معه إلى السوق قال فاذا غدونا إلى السوق لم ير عبد الله بن عمر على سقاط ولا صاحب بيعة ولا مسكين ولا عبد إلا سلم عليه قال الطفيل فجلت عبد الله بن عمر يوما فاستبعتني إلى السوق فقلت له وما تصنع في السوق وأنت لا تقب على البيع ولا تسأل عن السلع ولا تسوم بها ولا تجلس في مجالس السوق قال وأقول اجلس بنا هاهنا نتحدث قال فقال لي عبد الله بن عمر يا أبا بطن وكان الطفيل ذا بطن إنما تغدو من أجل السلام نسلم على من لقينا

(فصل) وقوله فأقبل اثنان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسهما يقتضيان أن الوارد على القوم يدوعم كما يسلم الماشي على القاعد وقوله فاما أحدهما فرأى فرجة في الحلقة فجلس فيها يحتمل أن يراها في موضع يتخطى اليه ويحتمل أن يراها في موضع لا يتخطى اليه فجلس أحدا الرجلين فيها جرسا على القرب من النبي صلى الله عليه وسلم في الأخذ عنه وجلس الآخر خلف القوم حياء وأدبر الثالث ذاهبا زاهدا في الخير

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ألا أخبركم عن النفر الثلاثة يريد والله أعلم أن يخبرهم عن مقاصدهم التي خفيت عليهم فاما ظاهر فعلهم فقد رآه من حضر ويحتمل أن يقصدوا الأخبار عما لهم عند الله تعالى حزاء على فعلهم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم اما أحدكم فأوى إلى الله تعالى فأواه الله تعالى به إلى آوى فلان إلى فلان لجأ إليه وقوله صلى الله عليه وسلم فأواه الله بالمعناه قبله وأجابه إلى ذلك قال الله عز وجل إذا وى الفتية إلى الكهف يريدن أن يبعثن الله منهن أمرا فاستجيب لهن ما كنن فيه وقوله صلى الله عليه وسلم وأما الآخر فاستصيا أي ترك المراجعة حيا فاستصيا الله منه أي ترك عقوبته على ذنوبه وزاده مما سأل من الخير والثواب قال عيسى بن دينار في المزية الذي آوى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلس عنده فقد آوى إلى الله تبارك وتعالى فقبله الله تعالى وآواه أما الذي استصيا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلس دون المجلس فذلك الذي استصيا الله تعالى منه وغفر له والذي ذهب اعراضا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي أعرض الله سبحانه وسخط عليه حين أعرض عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رغبة عنه وقال محمد بن عيسى الأعشى مثله ص • مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أنه سمع عمر بن الخطاب وسلم عليه رجل فرد عليه السلام ثم سأل عمر الرجل كيف أنت فقال أحمد إليك الله فقال عمر ذلك الذي أردت منك • ش سؤال عمر بن الخطاب رضي الله عنه الرجل عن حله على سبيل التأنيس وحسن العشرة لمن عرفه الإنسان أن يرسل عن حله فقال أزل أحمد إليك على ما يحب أن يفعل كل مسؤل عن حله فان المنعم بصلاح الأحوال وتوالى النعم هو الله تعالى ولأحدوان اشتد بلاؤه الأول الله عليه نعم لا يحصيها قال الله سبحانه وتعالى وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها ولا يبين من نفسه المتردد فانه من نعم الله عز وجل ولا يقدر أحد عليه غيره تعالى وقدر روى عن بعض الزهاد أنه عدد أنفاسه في يوم فوجدها أربعة عشر ألف نفس وهذه نعم لا تحصى وأين تردد أنفاسه مع سائر النعم عليه مع المرض والفقر فكيف مع الصحة والغنى ومن صح يقينه لزمه أن يحمد الله عز وجل على السراء والضراء فانه لا يحمد على المكروه غيره جل وعز فانه قد صرف أكثر منه وهو يثيب عليه ويكفر الذنوب به ص • مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أن الطفيل بن أبي بن كعب أخبره أنه كان يأتي عبد الله بن عمر فيغدو معه إلى السوق قال فاذا غدونا إلى السوق لم ير عبد الله بن عمر على سقاط ولا صاحب بيعة ولا مسكين ولا عبد إلا سلم عليه قال الطفيل فجلت عبد الله بن عمر يوما فاستبعتني إلى السوق فقلت له وما تصنع في السوق وأنت لا تنف على البيع ولا تسأل عن السلع ولا تسوم بها ولا تجلس في مجالس السوق قال وأقول اجلس بنا هاهنا نتحدث قال فقال لي عبد الله بن عمر يا أبا بطن وكان الطفيل ذا بطن إنما تغدو من أجل السلام نسلم على من لقينا • ش قوله ان عبد الله بن عمر رضي الله عنه كان يغدو معه إلى السوق على ما يحسن بالعالم أن يفعله بالتعلم ليعلم

منه ما يجري له ويقتدى به في مشيه وسلامه وسائر تصرفه وما روى أن عبد الله بن عمر كان لا يمر على سقاط ولا يباع ولا مسكين الا سلم عليه دليل على أنه كان يعتقد في ذلك قربة ولعله قد بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله خبر أن تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنه يتوخى في السوق كثرة الناس ليكثر سلامه وهذا في زمن الحق والمتكبر من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأما في زمن يتعذر ذلك فيه فلازمة البيوت فيه أفضل وقدر روى عن الزبير بن العوام رضي الله عنه أنه قال لا يقبل الرجل حتى يلزم بيته ولعله قال ذلك في وقت فتنة تعذر عليه فيها بعض ما أراد من ذلك ويحتمل أن يكون عبد الله بن عمر قد نبأ له من ذلك ما لم نبأ للزبير بن العوام فليس كل الناس يمكنه ذلك وإنما أبواب الخير أرق فرب انسان يرزق منها بابا ويمنع بابا قدر زقه غيره

(فصل) وقوله يا بابطين اتماثوا من أجل السلام على معنى الزجر والانتهاز له حين لم يفهم مقصده في خروجه الى السوق وقد يجوز للعلم أن يفعل هذا مع تهينه ويحتمل أن يكون الطفيل لا يشق عليه مثل هذا بل قد يعرف بهذا ودعى به كاقيل لخر ياق ذا اليبدين والله أعلم وأحكم ص م مالك عن يحيى بن سعيد ان رجلا سلم على عبد الله بن عمر فقال السلام عليك ورحمة الله وبركاته والغايات والراحمات فقال له عبد الله بن عمر وعليك ألف ثم كأنه كره ذلك ش قوله والغايات والراحمات قال عيسى بن دينار معناه الطير التي تغدو وتروح فقال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ويحتمل عندي ان يريد الملائكة الحفظة الغادية الرائحة لتكتب أعمال بني آدم وقول عبد الله بن عمر رضي الله عنه وعليك ألف قال عيسى بن دينار معناه ألف كسلامك على معنى الكراهية لتعمقه والزيادة على البركة في السلام ثم كره قوله لما كان في معنى ما أنكره رأى الانكار لغير هذا كان أولى والله أعلم وأحكم ص م مالك أنه بلغه اذا دخل البيت غير المسكون يقال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ش معناه والله أعلم أنه اذا لم يكن فيه من يسلم عليه فليسلم على نفسه وعلى عباد الله الصالحين كما يفعل في التشهد قال الله عز وجل فاذا دخلتم بيوتا فسلموا على أنفسكم قال عبد الله بن عباس معناه اذا دخلتم بيوتنا ليس فيها أحد فقولوا السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وقال جابر بن عبد الله الانصاري معناه اذا دخلت على أهلك فسلم عليهم قال الشيخ أبو القاسم بن بغي للمرء اذا دخل منزله أن يسلم على أهله

باب الاستئذان

ص م مالك عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأله رجل فقال يا رسول الله أستأذن على أي فقال نعم قال الرجل اني معها في البيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استأذن عليها فقال الرجل اني خادمها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استأذن عليها أتعب أن تراها عريانة قال لا قال فاستأذن عليها ش قول الرجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أستأذن على أي فقال له النبي صلى الله عليه وسلم نعم على معنى الدعاء الى ذلك والأمر به قال القاضي أبو محمد الاستئذان واجب لا تدخل بيتا فيه أحد حتى تستأذن ثلاثا فان أذن لك والارجعت والأصل في ذلك قول الله عز وجل لا تدخلوا بيوتنا غير بيوتكم حتى تستأذنا وتسألوا على أعقابنا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم وان قيل لكم ارجعوا فارجعوا وأزكى لكم قال مالك رحمه الله في

وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد ان رجلا سلم على عبد الله بن عمر فقال السلام عليك ورحمة الله وبركاته والغايات والراحمات فقال له عبد الله بن عمر وعليك ألف ثم كأنه كره ذلك وحدثني مالك أنه بلغه اذا دخل البيت غير المسكون يقال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين

باب الاستئذان

مالك عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأله رجل فقال يا رسول الله أستأذن على أي فقال نعم قال الرجل اني معها في البيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استأذن عليها فقال الرجل اني خادمها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استأذن عليها أتعب أن تراها عريانة قال لا قال فاستأذن عليها ش قول الرجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أستأذن على أي فقال له النبي صلى الله عليه وسلم نعم على معنى الدعاء الى ذلك والأمر به قال القاضي أبو محمد الاستئذان واجب لا تدخل بيتا فيه أحد حتى تستأذن ثلاثا فان أذن لك والارجعت والأصل في ذلك قول الله عز وجل لا تدخلوا بيوتنا غير بيوتكم حتى تستأذنا وتسألوا على أعقابنا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم وان قيل لكم ارجعوا فارجعوا وأزكى لكم قال مالك رحمه الله في

وحديثي مالك عن الثقة عنده عن بكير (٢٨٤) ابن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن أبي سعيد الخدري عن

الاستئذان ثلاث هو معنى قوله عز وجل حتى تستأنسوا فيها روى والله أعلم وأحكم وروى أبو موسى وأبو سعيد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع قال الشيخ أبو القاسم ولا يزيد على الثلاث إلا أن يعلم أن استئذانه لم يسمع فلا بأس أن يزيد (مسألة) ويستأذن الرجل على أمه وذوات محارمه وكل من لا يحل له النظر إلى عورتها ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم للنبي سألته عن الاستئذان على أمه أحب أن تراها عريانة قال لا قال فاستأذن عليها ومعناه والله أعلم أنه إذا لم يستأذن عليها فبقية جوارها عريانة فأما الزوجة والأمة التي يحل له النظر إلى عورتها فله الدخول عليها دون الاستئذان

(فصل) وقوله أني معافي البيت أي خادمها لم ير النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً من ذلك يؤثر في ترك الاستئذان لأنه لا يؤمر معه أن يفجأها فيرى منها ما لا يحل له النظر إليه ص مالك عن الثقة عنده عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن أبي سعيد الخدري عن أبي موسى الأشعري أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاستئذان ثلاث فإن أذن لك فادخل والا فارجع مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد من علماءهم أن أبا موسى الأشعري جاء يستأذن على عمر ابن الخطاب فاستأذن ثلاثاً ثم رجع فأرسل عمر ابن الخطاب في أثره فقال مالك لم تدخل فقال أبو موسى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الاستئذان ثلاث فإن أذن لك فادخل والا فارجع فقال عمر ومن يعلم هذا لأن لم تأتني بم يعلم ذلك لأفعلن بك كذا وكذا فخرج أبو موسى حتى جاء مجلساً في المسجد يقال له مجلس الأنصار فقال أني أخبرتك عمر بن الخطاب أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الاستئذان ثلاث فإن أذن لك فادخل والا فارجع فقال لأن لم تأتني بم يعلم هذا لأفعلن بك كذا وكذا فان كان سمع ذلك أحد منكم فليقم معي فقالوا لأبي سعيد الخدري قم معه وكان أبو سعيد أصغرهم فقام معه فأخبر بذلك عمر بن الخطاب فقال عمر بن الخطاب لأبي موسى أما أني لم أنهك ولكن خشيت أن يتقول الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم ش قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأبي موسى مالك لم تدخل معناه والله أعلم ما يمنعك أن توالي الاستئذان حتى يؤذن لك فتدخل فانه روى أن عمر بن الخطاب سمع استئذان أبي موسى الأشعري فشغل عن أن يأذن له ثم تذكر أمره فأرسل في أثره وقال له مالك لم تدخل فعنه ما قد مذاكره ولذلك لم يجبه أبو موسى بأنه لم يؤذن لي وإنما أجابه بأنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الاستئذان ثلاث فإن أذن لك فادخل والا فارجع وهذا يمنع الزيادة على الثلاث وهذا إذا علم أنه سمع قال عيسى بن دينار في المزنية فان لم يجبه أحد وظن أنهم لم يسمعه فلا بأس أن يزيد على الثلاث وقال يحيى بن يحيى عن ابن نافع لا أحب أن يسلم أكثر من ثلاث وان ظن أنهم لم يسمعه اتباعاً للحديث وأخذه قال ولا بأس أن عرفت أحداً أن تدعوه ليخرج اليك أن تنادي به ما بدالك (مسألة) وصفة الاستئذان أن يقول سلام عليكم أأدخل أو السلام عليكم لا يزيد عليه رواه يحيى عن ابن نافع وروى عيسى بن دينار عن ابن القاسم أن الاستئذان أن يسلم ثلاثاً فان أذن لك والا فانسرف فان أذن لك عند باب الدار فلا تستأذن عند باب البيت وقد أذن لك مرة وإذا استأذن الرجل بالسلام فليله من هذا فليس نفسه باسمه أو بم يعرف به ولا يقول أنا كمار وروى ابن المنكدر عن جابر بن عبد الله استأذنت

أبي موسى الأشعري أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاستئذان ثلاث فإن أذن لك فادخل والا فارجع مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد من علماءهم أن أبا موسى الأشعري جاء يستأذن على عمر ابن الخطاب فاستأذن ثلاثاً ثم رجع فأرسل عمر ابن الخطاب في أثره فقال مالك لم تدخل فقال أبو موسى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الاستئذان ثلاث فإن أذن لك فادخل والا فارجع فقال عمر ومن يعلم هذا لأن لم تأتني بم يعلم ذلك لأفعلن بك كذا وكذا فخرج أبو موسى حتى جاء مجلساً في المسجد يقال له مجلس الأنصار فقال أني أخبرتك عمر بن الخطاب أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الاستئذان ثلاث فإن أذن لك فادخل والا فارجع فقال لأن لم تأتني بم يعلم ذلك لأفعلن بك كذا وكذا فان كان سمع ذلك أحد منكم فليقم معي فقالوا لأبي سعيد الخدري قم معه وكان أبو سعيد أصغرهم فقام معه فأخبر بذلك عمر بن الخطاب فقال عمر بن الخطاب لأبي موسى أما أني لم أنهك ولكن خشيت أن يتقول الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم ش قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأبي موسى مالك لم تدخل معناه والله أعلم ما يمنعك أن توالي الاستئذان حتى يؤذن لك فتدخل فانه روى أن عمر بن الخطاب سمع استئذان أبي موسى الأشعري فشغل عن أن يأذن له ثم تذكر أمره فأرسل في أثره وقال له مالك لم تدخل فعنه ما قد مذاكره ولذلك لم يجبه أبو موسى بأنه لم يؤذن لي وإنما أجابه بأنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الاستئذان ثلاث فإن أذن لك فادخل والا فارجع وهذا يمنع الزيادة على الثلاث وهذا إذا علم أنه سمع قال عيسى بن دينار في المزنية فان لم يجبه أحد وظن أنهم لم يسمعه فلا بأس أن يزيد على الثلاث وقال يحيى بن يحيى عن ابن نافع لا أحب أن يسلم أكثر من ثلاث وان ظن أنهم لم يسمعه اتباعاً للحديث وأخذه قال ولا بأس أن عرفت أحداً أن تدعوه ليخرج اليك أن تنادي به ما بدالك (مسألة) وصفة الاستئذان أن يقول سلام عليكم أأدخل أو السلام عليكم لا يزيد عليه رواه يحيى عن ابن نافع وروى عيسى بن دينار عن ابن القاسم أن الاستئذان أن يسلم ثلاثاً فان أذن لك والا فانسرف فان أذن لك عند باب الدار فلا تستأذن عند باب البيت وقد أذن لك مرة وإذا استأذن الرجل بالسلام فليله من هذا فليس نفسه باسمه أو بم يعرف به ولا يقول أنا كمار وروى ابن المنكدر عن جابر بن عبد الله استأذنت

معني فقالوا لأبي سعيد الخدري قم معه وكان أبو سعيد أصغرهم فقام معه فأخبر بذلك عمر بن الخطاب فقال عمر بن الخطاب لأبي موسى أما أني لم أنهك ولكن خشيت أن يتقول الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم

لأنه بصلاته مشغول عن الذكر والتشميت وروى أبو زرعة عن ابن القاسم في العتبية سئل مالك عن عطاء بن رباح ما رأيته على النبي صلى الله عليه وسلم قال لا أنجاه أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم أذن أقول له لا تندكر الله تعالى (مسئلة) وإذا عطس رجل وحمد الله بحضرة جماعة فقد قال القاضي أبو محمد يعزى في ذلك الواحد كره السلام وقال ابن مزين في المختصر أنه بخلاف رد السلام ببدنه يلزم كل واحد من الجماعة التشميت وجه القول الأول ما احتج به القاضي أبو محمد من أنه كره السلام ووجه ما قاله ابن مزين ما رواه سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا عطس فحمد الله فحق على كل مسلم سماعه أن يشمته ومن جهة المعنى أن السلام اظهار شعيرة الاسلام فإذا أظهره أحدهم وأقره الباقيون على ذلك فهو اظهار من جميعهم له وتأنيس لمن سلم عليه والتشميت انما هو دعاء للشمت وقضاء لحق وجب له على الجماعة فعلى كل واحد منهم أن يقضيه إياه (مسئلة) واختلف العلماء في التشميت هل هو واجب أو مندوب إليه وظاهر مذهب مالك أنه واجب على الكفاية كره السلام وقال القاضي أبو محمد هو مندوب إليه كابتداء السلام وجه القول الأول قوله صلى الله عليه وسلم إن عطس فشمته وهذا أمر وظاهره الوجوب وروى يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن شهاب عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس تجب للمسلم على أخيه رد السلام وتشميت العاطس واجابة الدعوة وعيادة المريض واتباع الجنائز

* وحدثنى مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا عطس فقبل له يرحمك الله قال يرحمنا الله وإياكم ويغفر لنا ولكم ما جاء في الصور والتماثيل *

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ثم إن عطس فقل انك مضنوك قال عيسى بن دينار المضنوك هو المنزك كرم وقيل في تفسيره في الحديث بذلك وقول عبد الله بن أبي بكر لا أدري أبعد الثالثة أو الرابعة قال عيسى بن دينار الذي يأخذ به مالك أن يبلغ بالتشميت ثلاثاً فإن زاد على ذلك فلا يشمته وذلك أنه لما ورد الحديث بالشك ذهب إلى الاحتياط وقال الشيخ أبو القاسم وإذا عطس مراراً متوالية سقط عن سمعه تشميت ص * مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا عطس فقبل له يرحمك الله قال يرحمنا الله وإياكم ويغفر لنا ولكم * ش قوله أن عبد الله بن عمر كان إذا عطس يريده فحمد الله واستغنى عن ذكر الله لعلم السامع به فقبل له يرحمك الله قال يرحمنا الله وإياكم ويغفر لنا ولكم وقيل عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا قيل له يرحمك الله فليقل يهديكم الله ويصلح بالكم والأمران جائزان وروى عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا عطس أحدكم فليحمد الله وليقل له من عنده يرحمك الله وليرد عليه بيغفر الله لنا ولكم قال مالك لا بأس أن يقول العاطس لمن يشمته يهديكم الله ويصلح بالكم وإن شاء قال يغفر الله لنا ولكم وهو مذهب الشافعي ومنع أبو حنيفة أن يقول له يهديكم الله ويصلح بالكم وقال النخعي إن الخوارج كانت تقول ولا يستغفرون للناس وروى عن أصحاب أبي حنيفة منع ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان يقوله لليهود قال القاضي أبو محمد إنما استحسنه على قولنا يغفر الله لنا ولكم لأن الهداية أفضل من المغفرة

* وحدثنى مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أن رافع بن اسحق مولى الشفاء أخبره قال دخلت أنا وعبد الله بن أبي طلحة على أبي سعيد الخدري نعوذ فقال لنا أبو سعيد أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم

* ما جاء في الصور والتماثيل *

ص * مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أن رافع بن اسحق مولى الشفاء أخبره قال دخلت أنا وعبد الله بن أبي طلحة على أبي سعيد الخدري نعوذ فقال لنا أبو سعيد أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه تمثيل أو تصاوير شرك استحق لا يدري أيتهما قال أبو سعيد الخدري * وحدثني مالك عن أبي النضر عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أنه دخل على أبي طلحة الأنصاري يعودوه قال فوجد عنده سهل بن حنيف فدعا أبو طلحة أنسانا فترع نمطا من تحته فقال سهل بن حنيف لم تنزع قال لأن فيه تصاوير وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ما قد علمت فقال سهل ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢٨٧) عليه وسلم إلا ما كان رقا في ثوب قال بلى

ولكنه أطيب لنفسى
مالك عن نافع عن القاسم
ابن محمد عن عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم
أنها اشترت تمرقة فيها
تصاوير فلما رآها رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قام على الباب فلم يدخل
فعرفت في وجهه
الكراهية وقالت يا رسول
الله أتوب إلى الله وإلى
رسوله فإذا أذنت فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فإبال هذه التمرقة
قالت اشتريتها لك تفعد
عليها وتوسدها فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
إن أصحاب هذه الصور
يعذبون يوم القيامة يقال
لهم أحيوا ما خلقتم ثم قال
إن البيت الذي فيه
الصور لا تدخله الملائكة
ما جاء في كل الضب *
مالك عن عبد الرحمن بن
عبد الله بن عبد الرحمن بن
أبي صعصعة عن سليمان بن
يسار أنه قال دخل رسول
الله صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم أن الملائكة لا تدخل بيتا فيها تمثيل أو تصاوير شرك استحق لا يدري أيتهما قال أبو سعيد الخدري * ش قوله صلى الله عليه وسلم أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه تمثيل أو تصاوير يحتمل أن يكون ذلك على الشك من الراوى لأن التمثيل على التصاوير فيشكل في اللفظ ويحتمل أيضا أن تكون التماثيل ما قام بنفسه من الصور والصور واقع على مقام بنفسه وعلى ما كان رقا أو زويقا في غيره ويحتمل أن تكون أو بمعنى الواو وفيه على النبي بهما والله أعلم ص * مالك عن أبي النضر عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أنه دخل على أبي طلحة الأنصاري يعودوه قال فوجد عنده سهل بن حنيف فدعا أبو طلحة أنسانا فترع نمطا من تحته فقال سهل بن حنيف لم تنزع قال لأن فيه تصاوير وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ما قد علمت فقال سهل ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما كان رقا في ثوب قال بلى ولكنه أطيب لنفسى * ش أمر أبي طلحة رضى الله عنه بإزالة النمط لأجل التصاوير دليل على كراهيته له وقوله وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ما قد علمت يحتمل أنه قاله في جملة التصاوير وعلى وجه الكراهية ويحتمل أنه قاله على وجه التعريم واستثنى منه الرق في الثوب ص * مالك عن نافع عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها اشترت تمرقة فيها تصاوير فراهها رسول الله صلى الله عليه وسلم قام على الباب فلم يدخل فعرفت في وجهه الكراهية وقالت يا رسول الله أتوب إلى الله وإلى رسوله فإذا أذنت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فإبال هذه التمرقة قالت اشتريتها لك تفعد عليها وتوسدها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة يقال لهم أحيوا ما خلقتم ثم قال إن البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة *

* ما جاء في كل الضب *

ص * مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن سليمان بن يسار أنه قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة بنت الحارث فإذا ضباب فيها بيض ومعه عبد الله بن عباس وخالد بن الوليد فقال من أين لكم هذا فقالت أهدته لى أختى هزيلة بنت الحارث فقال لعبد الله بن عباس وخالد بن الوليد كلا فقالا أولأتنا كل يارسول الله فقال انى تحضرنى من الله حاضرة قالت ميمونة أنسقيك يارسول الله من لبن عندنا فقال نعم فلما شرب قال من أين لكم هذا فقالت أهدته لى أختى هزيلة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرايتك جاريته التى كنت استأمرتنى في عتقها اعطيا أختك وصلى بهارحك ترضى عليها فانه خير لك * ش قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بيت ميمونة بنت الحارث ومعه عبد الله بن عباس وخالد بن الوليد لاتها

بيت ميمونة بنت الحارث فإذا ضباب فيها بيض ومعه عبد الله بن عباس وخالد بن الوليد فقال من أين لكم هذا فقالت أهدته لى أختى هزيلة بنت الحارث فقال لعبد الله بن عباس وخالد بن الوليد كلا فقالا أولأتنا كل يارسول الله فقال انى تحضرنى من الله حاضرة قالت ميمونة أنسقيك يارسول الله من لبن عندنا فقال نعم فلما شرب قال من أين لكم هذا فقالت أهدته لى أختى هزيلة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرايتك جاريته التى كنت استأمرتنى في عتقها اعطيا أختك وصلى بهارحك ترضى عليها فانه خير لك

خالتها فاذا اضباب فيها ييض وهي مما يستطيبه العرب منها فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم من أين لكم هذا يعلم هل هذا من جهة الهدية أو من جهة الصدقة أو مما قد صار له ملكا أو لمن يكون من جهة أمه وهو معرض بعد البيع أو لغير ذلك فقالت ميمونة رضي الله عنها أهدتني أختي هزيلة بنت الحارث وهي أم حميد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيته جاريته التي كنت استأمرتني في عتقها يحتمل أن تكون ميمونة لم تعلم أذلك أفضل لها أم غير ذلك ويحتمل أن تكون استأمرتني لما كانت جميع ما لها حين الاستئثار أو أكثر من ثلث ما لها واعتقدت أنه لا يجوز لها أن تبذل أكثر من ثلث ما لها إلا بآذنه لكونه زوجها صلى الله عليه وسلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أعطيها أختك وصلى بها رجلك ترى عليها فانه خير لك ويحتمل والله أعلم أنه يريد بذلك المكافأة على ما بدت به من هديتها وإن ذلك من مكارم الأخلاق لمن ورد عليه من أهله زائر حتى يقدم تحفة أن يكافئه على مواصلته بما يكون أفضل من ذلك ويحتمل أن يكون اختار ذلك ابتداء ورأه أفضل من عتقها لأن الصلة أعظم أجرا من العتاقة ولأنه كان في وقت شدة بالمدينة وكان العتق ضرارا بالاعتق فجعل ذلك خيرا لها بمعنى أنه أعظم أجرا وأوصل للرحم والله أعلم وأحكم ص مالمالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عبد الله بن عباس عن خالد بن الوليد بن المغيرة أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فأتى بضرب مخنوذ فأهوى إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم بيده فقال بعض النسوة اللاتي في بيت ميمونة أخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يريد أن يأكل منه فقيل هو ضربه يارسول الله فرفع يده فقلت أحرام هو يارسول الله فقال لا ولكنني لم يكن بأرض قومي فأجذني أعافه قال خالد فاجترته فأكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر م م ش قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بضرب مخنوذ معناه مشوى فأهوى إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده يريد مديده إليه ليتناوله ورأى بعض النسوة اللاتي في البيت أنه لم ينظر منه نظرا يعلم به ما يأكل ولعله كان عند أهل المدينة ذلك ممنوع مما يعافونه فلما قيل له هو ضرب يرفع يده فسأله خالد بن الوليد عن امتناعه منه أتعرف به فقال لا نفيًا لغيره ولكن يعافه لأنه لم يكن بأرض قومه يريد والله أعلم بمكة والحجاز فأكله خالد بن الوليد ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر إليه فدل ذلك على إباحته وعلى إباحته أكثر العلماء وبه قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة فهو مكروه وهذا الحديث هو حجة عليه لأنه لو كان مكروهاً لنهاه عنه ومنعه منه ص مالمالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رجلا نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يارسول الله ما ترى في الضرب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لست بأكله ولا بمحرمة م م ش قوله صلى الله عليه وسلم لست بأكله ولا بمحرمة على ما تقدم من أنه كان يعافه لأنه لم يعتدأ كفه وليس كل ما يعافه الإنسان يحرم فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبره الخضر التي لها روائح وقد يعافى كثير من الناس الألبان والسمن وغير ذلك من الأطعمة ثم بين صلى الله عليه وسلم أن امتناعه منه ليس لغيره والله أعلم (مسئلة) وحشرات الأرض كلها مكروهة عند القاضي أبي محمد وقال أبو حنيفة والشافعي هي محرمة والدليل على ما نقله أن هذا حيوان لم ينص على تحريمه فلم يكن حراما كالضبع

* مالمالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عبد الله بن عباس عن خالد بن الوليد بن المغيرة أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فأتى بضرب مخنوذ فأهوى إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم بيده فقال بعض النسوة اللاتي في بيت ميمونة أخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يريد أن يأكل منه فقيل هو ضربه يارسول الله فرفع يده فقلت أحرام هو يارسول الله فقال لا ولكنني لم يكن بأرض قومي فأجذني أعافه قال خالد فاجترته فأكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر م م ش قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بضرب مخنوذ معناه مشوى فأهوى إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده يريد مديده إليه ليتناوله ورأى بعض النسوة اللاتي في البيت أنه لم ينظر منه نظرا يعلم به ما يأكل ولعله كان عند أهل المدينة ذلك ممنوع مما يعافونه فلما قيل له هو ضرب يرفع يده فسأله خالد بن الوليد عن امتناعه منه أتعرف به فقال لا نفيًا لغيره ولكن يعافه لأنه لم يكن بأرض قومه يريد والله أعلم بمكة والحجاز فأكله خالد بن الوليد ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر إليه فدل ذلك على إباحته وعلى إباحته أكثر العلماء وبه قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة فهو مكروه وهذا الحديث هو حجة عليه لأنه لو كان مكروهاً لنهاه عنه ومنعه منه ص مالمالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رجلا نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يارسول الله ما ترى في الضرب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لست بأكله ولا بمحرمة

﴿ ماجاء في أمر الكلاب ﴾ * حدثني يحيى عن مالك (٢٨٩) عن يزيد بن خصيفة ان السائب بن يزيد أخبره

انه سمع حفيان بن أبي
زهير وهو رجل من
شيوخ من أصحاب
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهو يحدث ناسا
مع عند باب المسجد قال
سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول من
اقتنى كلبا لا يغني عنه زعرا
ولا ضرعا نقص من عمله
كل يوم فبرط قال أنت
سمعت هذا من رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فقال اي ورب هذا
المسجد * مالك عن
نافع عن عبد الله بن عمر
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال من اقتنى
كلبا الا كلبا ضاريا أو
كلبا ماشية نقص من عمله
كل يوم فبرطان * وحدثني
مالك عن نافع عن عبد
الله بن عمر أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أمر
بقتل الكلاب

*** ماجاء في أمر الغنم ***

ص مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رأس الكفر نحو المشرق والفخر والخيل في أهل الخيل والابل والفنادين أهل الوبور والسكنة في

أهل الغنم * ش قوله صلى الله عليه وسلم رأس الكفر يريده والله أعلم معظمه وشدة
(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم نحو المشرق يحتمل أن يريده والله أعلم فارس على ماتقدم ويحفل
أن يريده أهل نجد فقد روى عنه صلى الله عليه وسلم ويؤيده هذا التأويل قوله صلى الله عليه وسلم
والفخر والخيلاء في أهل الخيل والابل والقدادين أهل الوبر وهؤلاء كانوا أهل نجد وأما الفدادون
فروى عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك أنه قال هم أهل الجفاء قال مالك وفنسألت عن ذلك
فقال لي هم أهل الجفاء وقال أبو عبد الله الفداد ذو المال الكثير ووصف أهل الخيل والابل باسم أهل
الفخر والخيلاء يحتمل أن يكون ذلك مما يعرف به أهل الخيلاء والفخر ويحتمل والله أعلم أن يكون
ذلك سبب فخرهم وخيلائهم للغنى المطنى وفوة أموالهم وكونها عوناً لهم على من ناولهم وحر بهم
والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم والسكينة في أهل الغنم يحتمل والله أعلم أن يكون ذلك على وجه
التعريف بهم ويحتمل أن يكون ذلك سبب سكنتهم لضعفها وتله استعانة أهلها بها في محاربة عدو
ومناواته فرغبوا في المسألة وتخلقوا بالسكينة والوقار والكف عن الأذى ص * مالك عن
عبد الرحمن عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم يوشك أن يكون خير مال المسلم غنما يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر
يفر بدينه من الفتن * ش قوله صلى الله عليه وسلم يوشك أن يكون خير مال المسلم غنما يتبع بها شعف
الجبال ومواقع القطر يفر بدينه من الفتن يريده والله أعلم أن يقرب ذلك ووصفه بالسلام لما كان
المسلمون محتضين بخير الآخرة وقوله صلى الله عليه وسلم يتبع بها شعف الجبال يريدها عالياً ومواقع
القطر يريدها حيث الكلاء والماء لما شئته قاله عيسى بن دينار وقوله صلى الله عليه وسلم يفر بدينه
من الفتن يريدها التي يدخل فيها غيره وخص الغنم بذلك لأنه أعلم أن هذا إنما يكون في صاحب غنم
وأما صاحب الابل أو الخيل أو غيرها من أنواع الأموال فلا يتأتى ذلك فيها ويحتمل أن يكون خصهم
بذلك لأن الكافي عن الفتن والمعتزل لأهلها مقتصر على هذا النوع من المال لأنه لا يدخله في
الفتنة ولا عون منه عليها وما يكاد أن يقتصر عليها الامتثل من الدنيا فار عن الفتنة مقتصر على
ما يبعده عنها أو يضعفه عن التشوف إليها وهذا الحديث يقتضي جواز الاعتزال عند الفتنة لأن من
كان مع ماشيته يرعاها ويتبعها بمواقع القطر لم يمكنه غير الاعتزال والبعده عن الحواضر والقرى
قال بكبر بن الأشج أمان رجال من أهل بدر لم يوافقهم بعد قتل عثمان بن عفان فلم يخرجوا إلا إلى
قبورهم وقال الزبير بن العوام لا ينبل الرجل حتى يلتزم بيته وقال أبو الدرداء نعم صومعة الرجل
يتهمك بصره ونفسه وإياكم ومجالس الأسواق فاتها تلهي وتلبي وقال سفيان الثوري والذي لا إله
إلا هو لقد حلت العزلة ص * مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا يجتلبن أحد ماشية أحد بغير إذنه أي يجب أحدكم أن تؤتي مشربته فتكسر خزانته فينتفل طعامه
وإنما تخزن لهم ضرورع مواشيهم أطعماتهم فلا يجتلبن أحد ماشية أحد إلا بإذنه * ش قوله صلى الله
عليه وسلم لا يجتلبن أحد ماشية أحد بغير إذنه على وجه المنع من مال غيره إلا بإذنه وطيب
نفسه وقد روى ابن وهب عن مالك في الرجل يدخل الحائط فيجد الثمر ساقطاً قال لا يأكل منه إلا أن
يعلم أن صاحبه طيب النفس به أو يكون محتاجاً إلى ذلك فأرجو أن لا يكون به بأس يريده أن يعلم من
حاله أن ذلك لا يشق عليه لقلته بل ربما كان ذلك مما يسره ويسوؤه لا يفعله لمأفئ من اظهار طيب

أهل الغنم * وحدثني
مالك عن عبد الرحمن عن
عبد الله بن عبد الرحمن
ابن أبي صعصعة عن أبيه
عن أبي سعيد الخدري أنه
قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم يوشك أن
يكون خير مال المسلم غنما
يتبع بها شعف الجبال
ومواقع القطر يفر بدينه
من الفتن * حدثني مالك عن
نافع عن عبد الله بن عمر أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا يجتلبن أحد
ماشية أحد بغير إذنه أي يجب
أحدكم أن تؤتي مشربته
فتكسر خزانته فينتفل
طعامه وإنما تخزن لهم
ضرورع مواشيهم أطعماتهم
فلا يجتلبن أحد ماشية
أحد إلا بإذنه

نفسه عليه وثقته بمروءته وقال أشم - خرجنا الى الاسكندرية مرابطين فمررنا ببجنان الليث بن سعد فدخلناه فأكلنا من الترفله ارجعت دعنتي نفسي الى أن استحلته فقال لي يا ابن أخي لقد نسكت نسكاً أعجبياً أما سمعت الله عز وجل يقول أو صدقكم ليس عليكم جناح أن تأكلوا جميعاً وأشتاتاً فلا بأس أن يأكل الرجل من مال أخيه الشيء التافه يسره بذلك (مسئلة) وهذا يكون على وجهين أحدهما ما قدمناه مما يعتقد من طيب نفس الصديق والثاني لضرورة معه حكى الشيخ أبو القاسم من وجد ميتة ومالا لغيره أكل من مال غيره وضمنه وقيل لا ضمن عليه ولا يأكل الميتة إلا أن يخاف القطع فيجوز له أكلها وهذا لا يكون إلا في ألبان المواشي السارحة فكل ذلك أولى من أكل الميتة (مسئلة) وأما ما كان من أموال أهل الذمة فقدر روى عن أنس بن مالك وأبي بردة وعبد الرحمن بن سمرة أنهم كانوا في سفر فكانوا يصيبون من الثمار قال الحسن بن أبي الحسن البصري يأكل ولا يفسد ولا يحمل ومعنى ذلك عندي أن لم يكن بمعنى أكل الصديق أو أكل المضطر فإن معناه أن الحائط الذي لمافي ماله من حق الضيافة وقد قال مالك في المسافر ينزل بالذمي لا يأخذ من ماله شيئاً إلا بأذنه قيل لمالك أفرأيت الضيافة التي جعلت عليهم ثلاثة أيام فقال كان يومئذ خفف عنهم ذلك وروى عن عمر بن الخطاب لا بأس بأكل المسافر مما يمر به من الثمار من أموال أهل الذمة وغيرهم (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أحب أحدكم أن توفي مشربته قال عيسى بن دينار المشربة الغرفة التي يخزن فيها الرجل طعامه وقوته قال يعجبني بن يحيى المشربة هو العسكر وما شتهر من جميع ما يطل من الحيطان مثل الخشبة فيأتي أحد إلى تلك المشربة فيتعلق بها فيصعد عليها ثم يأتي خزانته من ناحية الغرفة فيكسرها ويذهب بما فيها

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فيكسر خزانته فينتقل طعامه محض القياس وتمثيل ما في ضرع الماشية من اللبن بما في الخزائنه من الطعام فنبه على أن قياس الفرع على الأصل إنما يكون لعلامة جامعة بينهما وهو الاختزان ص * مالك انه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من نبي الا وقد رعى غنما قيل وأنت يا رسول الله قال وأنا * ش قوله صلى الله عليه وسلم ما من نبي الا وقد رعى غنما قيل له وأنت يا رسول الله قال وأنا جاء هذا الاستفهام وإن كان اللفظ عاماً لما يحتمل من التخصيص وإن كان ظاهره العموم فبين هو صلى الله عليه وسلم قصد العموم ومقتضى اللفظ وقد قال بعض الناس إن رعاية الانبياء الغنم إنما كان على سبيل التعليم والتدبير في رعاية أممهم والله أعلم ويحتمل أن يكون ذلك ليأخذوا بحظ من التواضع والله أعلم ولعل هذا من الوجوه التي جعلت لأهل الغنم السكينة ولذلك خص الانبياء برعيها دون رعي سائر المواشي والله أعلم

✽ ما جاء في القارة تقع في السمن والبدء بالأكل قبل الصلاة ✽

ص * مالك عن نافع أن ابن عمر كان يقرب اليه عشاؤه فيسمع قراءة الامام وهو في بيته فلا يعجل عن طعامه حتى يقضى حاجته منه * ش قوله أن عبد الله بن عمر رضي الله عنه كان لا يعجل عن عشاؤه مع سماعه قراءة الامام لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء وذلك لوجهين أحدهما أن يغلو بالله لصلاته فلا يعجله عنها ولا يشغله فيها حاجته الى الطعام والوجه الثاني أن يكون له أحجاب قد وضعوا عشاءهم فيشتغل عنهم بصلاته فيضر ذلك بهم وربما كان من الطعام الذي يذهب طيبه ويتغير إذا برد كالزبد ونحوه وقد قال مالك وروى عن النبي

* حدثني مالك انه بلغه
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ما من نبي
الا قدرى غنما قيل وأنت
يا رسول الله قال وأنا
✽ ما جاء في القارة تقع
في السمن والبدء بالأكل
قبل الصلاة ✽
* مالك عن نافع أن ابن عمر
كان يقرب اليه عشاؤه
فيسمع قراءة الامام وهو
في بيته فلا يعجل عن
طعامه حتى يقضى حاجته
منه

صلى الله عليه وسلم كان يحترق من كثرة شاة فدعى الى الصلاة فألقاها ثم صلى ولم يتوضأ فيجعل ان يكون
 دنا أنه كان آكلًا وحده وأمن أن يشغله ذلك في صلاته وخذا يدل على سعة وقت صلاة المغرب على
 ما قدمناه من قبل والله أعلم وأحكم **عن** مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن
 مسعود عن عبد الله بن عباس عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم سئل عن الفأرة تقع في السمن فقال انزعوها وما حولها فاطرحوه **عن** شق قوله صلى الله عليه
 وسلم انزعوها وما حولها فاطرحوه يقتضى انه سئل عن سمن جامد ولو كان ذائباً لم يميز ما حولها
 من غيره ولكنه لما كان جامداً نجس ما جاورها بنجاستها وبقي الباقي على ما كان عليه من الطهارة
 قال ابن حبيب ويكون سائر ذلك حلالاً طيباً وأما ان كان ذائباً كالزيت فإنه لا يحل أكله وان أمن ان
 يكون سال من فيه شيء لأن موته فيه نجسها وقال مالك في الموازية اذا أخرجت الفأرة من الزيت
 حين ماتت فيه لم أعلم انه لم يخرج منها شيء فيه ولكنى أخاف فلا أحب أن أكله وهذا الذى قاله ابن
 حبيب وهو مذهب ابن الماجشون يرى ان لموت الحيوان في الزيت وسائر المائعات مزية في تنجيسه
 وما رواه ابن المواز عن مالك انه حكم بنجاسته لما خاف ان يخرج منه في الزيت والقولان فيه ما نظر
 وذلك ان الموت عرض لا يؤثر في طهارة ولا نجاسة ولا يوصف بها وكذلك أيضاً ما يخرج من الحيوان
 عند موته أو بعد ذلك لا يكون أشد نجاسة من الميتة وقد يحسن الزيت بمجاورته وهذا المشهور من
 مذهب مالك وأصحابه وقد روى هذا الحديث معمر عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي
 هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وزاد فيه وان كان مائعات لا تقر بوجه وقال فيه عبد الواحد بن زياد
 عن معمر بهذا الاسناد وان كان مائعات فانتفعوا به واشتبهوا فان ثبت ذنبه الزيادة فلا يخلو أن
 يكون هذا الدهن كثيراً أو قليلاً فان كان كثيراً في كتاب السير لابن سحنون رواية عن ابن نافع في
 الجباب التي بالشام للزيت تموت فيه الفأرة ان ذلك لا يضر الزيت وليس الزيت كالماء في هذا
 وكذلك سمعت وقال أبو يزيد الاندلسي في ثمانيته عن عبد الملك اذا وقعت الفأرة أو الدجاجة
 في البئر وهي ميتة فاعلم انظر الى الماء الى ما سقطت فيه زيتاً كان أو سمناً أو شراً بافاذا كان
 كثيراً ولم يتغير لونه ولا طعمه ولا ريحه أزيل عنه ما في الميتة ثم كان سائر سلالا طيباً هذا ان وقعت
 فيه ميتة ولو ماتت فيه لكان نجساً وان كثر وسئل مالك عن جباب الزيت تقع فيه الفأرة فكره
 ذلك الزيت وان كان كثيراً وهو المشهور من قول مالك وأصحابه وبه قال أبو حنيفة والشافعي في
 المائعات كلها غير الماء ولو كانت المائعات تحتل النجاسات ولا تنجس الا بالتغير لوجب أن تطهر
 بها النجاسة كالماء لما احتل النجاسة ولم ينجس الا بالتغير طهرت النجاسة من الجسد أو الثوب
 (فوع) فاذا قلنا بنجاسته لقلته أو مع كثرته على قول مالك فهل يطهر بالغسل وروى أصبغ عن
 ابن القاسم عن مالك في العتية والواخمة فان طبخ ثم ظهرت فيه فأوة تدنسخت وهي من ماء
 البئر الذى طبخ بماء فأمر مالك أن يغلى ويتم طبخه بماء طاهر مرتين أو ثلاثة ثم أجاز بيعه والادلهن
 به واستحسنه أصبغ في الكثير ورأى ان في اليسير لا ضرر فيه أن يطرح ويوقد به وقال يحيى
 ابن عمر انما خففه مالك لاختلاف الناس في ماء البئر تموت فيه الفأرة ولا تغيره وعند عبد الملك
 لا يجوز مثل هذا في زيت تموت فيه الفأرة لان الفأرة لم تمت في البئر انما ماتت في ماء البئر وقال
 أصبغ عن ابن القاسم فبين فرغ عشر جرار من في زقاق ثم وجد في حرة منها فأرة يابسة ولا يدري
 من أي الزقاق فرغها انه يحرم أكل جميع الزقاق وبيعها فالظاهر ان هذا قول آخر يمنع غسله فاما

عن مالك عن ابن شهاب
 عن عبيد الله بن عبد الله
 ابن عتبة بن مسعود عن
 عبد الله بن عباس عن
 ميمونة زوج النبي صلى
 الله عليه وسلم أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 سئل عن الفأرة تقع
 في السمن فقال انزعوها
 وما حولها فاطرحوه

اعتبار ابن الماجشون موتها في الماء دون اللبن ففيه نظير لانه يجب أن ينجس الماء لموت النأرة فيه على تسليم هذا ثم نجس اللبن بمخالطته اياه فاذا جاز غسله بعد ذلك وتطهر به بالطبخ بالماء فكذلك الزيت الذي ماتت فيه النأرة وجه قول مالك بغسله انه يغيز من الماء فجاز عمله كالثوب وجه المنع من ذلك انه مائع فلا يصح غسله من النجاسة كالغسل والخل (فرع) فاذا غلت يطهر بالغسل فقد قال مالك يجوز بيعه والادخانه به وهذا يقتضي انه يجوز أكله وان قلنا انه لا يطهر بالغسل أو كان غير مغسول فقد قال ابن حبيب في جباب الزيت اذا وقعت به مية لم يختلف العلماء في تحريم أكله وانما اختلفوا في الانتفاع به ولعله أراد على قول من لا يرى غسله ويقال مالك في الزيت النجس يجوز الاكل - تصباح به في غير المساجد للحفاظ من نجاسته ويعمل منه الصابون وبه قال الشافعي وهو قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه وروى عن عبد الله بن عمر وقار عبد الملك بن الماجشون لا ينتفع به في شيء ولو طرحه في الكرباس يرد الانتفاع به لكرهه له وبه قال ابن حبيب وأحمد بن صالح وقال أبو حنيفة يجوز بيعه وجه القول الأول ما خرج به ابن حبيب من ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في جلد الميتة لا تنتفع به وقال ابن حرم أكلها فأباح الانتفاع ومنع من الأكل مع النجاسة ووجه قول ابن الماجشون ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الفأرة تقع في الدهن انزعوها وما حولها فاطرحوه فأمر بطرح ما نجس من الدهن وكذلك منع الانتفاع به وقال في رواية معمر وان كان مائعا فلا تقربوه وقال ابن المواز خفف مالك ان يدهن به النعال قال ابن القاسم تغسل بعد ذلك وعندى ان هذا على رواية من يرى أن غسل الزيت يطهره لانه انما يدهن النعال بالزيت لتبقى فيها رطوبة واذا كان الزيت نجسا لم تطهر النعال مادام بقي فيها بقية من الزيت النجس الا أن تكون تلك البقية قد طهرت بالغسل وقال أبو بكر روى ابن رشد عن ابن نافع عن مالك في الزيت اذا أصابته النجاسة تغسل وكان أبو بكر يعنى بذلك ويحج بقول مالك في اللبن وقد قال سخون في فأرة وجدت يابسة في زيت ان ذلك خفيف ويسها يدل على انهم صيروا عليها الزيت وهي يابسة لم تمت فيه (فرع) ولا يجوز بيعه عندما لك حال نجاسته من مسلم ولا نصراني قال ابن حبيب وعلى ذلك أصحاب مالك الا ابن وهب فانه أجاز بيعه اذا بين ورواه عن ابن القاسم وسالم وبه قال أبو حنيفة ووجه قول مالك في منع بيع ما ينجس من ذلك ما روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الخمر الذي حرم شر بها حرم بيعها ومن جهة المعنى ان ما كان من جنس المطعوم حرم شره فانه يحرم بيعه كأنه خمر فاذا قلنا لا يجوز بيعه فانه اذا وقع رد ولو فات الزيت لزم رد الثمن على كل حال

﴿ ما يتقى من الشؤم ﴾

ص * مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان كان في الفرس والمرأة والمسكن يعني الشؤم * مالك عن ابن شهاب عن حزة وسالم ابني عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشؤم في الدار والمرأة والفرس * مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله دار سكنها والعديد كثير والمال وافر فقل العدد وذهب المال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم دعوها ذميمة * ش قوله صلى الله عليه وسلم ان كان في الفرس والمرأة والمسكن وقوله

﴿ ما يتقى من الشؤم ﴾ * مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان كان في الفرس والمرأة والمسكن يعني الشؤم * حدثني مالك عن ابن شهاب عن حزة وسالم ابني عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشؤم في الدار والمرأة والفرس * حدثني مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله دار سكنها والعديد كثير والمال وافر فقل العدد وذهب المال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم دعوها ذميمة

صلى الله عليه وسلم يعنى الشؤم ذكر بعض العلماء أن معنى ذلك ان كان الناس يعتقدون الشؤم فاما يعتقدونه في الفرس والمرأة والمسكن وقوله صلى الله عليه وسلم في الدار والمرأة والفرس يريد ان ما يعتقدونه من ذلك فاما يعتقدونه في هذه الثلاث وقيل ان معناه ان كان للشؤم حكم ثابت فاما هو في هذه الثلاث فورد هذا الحديث على التجويز وورد الحديث الثاني على القطع به والاثبات له في الدار والمرأة والفرس ولا يمتنع أن يكون الباري عز وجل يجري العادة في دار أن من سكنها مات وقل ماله وتوالت عليه الرزيت والمصائب وأجرى العادة أيضا في دار أخرى بخلاف ذلك دون أن يكون للدار في ذلك صنع أو تأثير وكذلك المرأة ولا يمتنع أن يجري الله تعالى العادة بأن من تزوجها تقرب وفاته ويقل ماله وتكثر حوائجه وأجرى الله العادة أيضا في امرأة أخرى بخلاف ذلك وكذلك الفرس قد كرم مثل هذا وتوالى لكنه يحتمل أمرين اما أن يكون ذلك على وجه اعتقاد الناس لذلك وروى عن عائشة أنها قالت انما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث عن أقوال الجاهلية أو على ان الباري تعالى جعله عادة جارية كما أجرى العادة بان من شرب السم مات ومن قطع رأسه مات ولو لم يكن ذلك لم يدر ما يكون من حاله والله أعلم وأحكم وقد سئل عن ذلك مالك فقال تفسيره فيما أرى والله أعلم كم من دار قد سكنها ناس فهلكوا ثم سكنها آخرون فهلكوا ثم سكنها آخرون فهلكوا

(فصل) وقول المرأة دار سكنها والعديد كثير والمال وافر فقل العدد وذهب المال على سبيل التوجه من أمر الدار وماتت في نفوسهم منها واعتقدوه من حالها والسؤال عما يجوز من اجتنابها اذ هو أمر جرت العادة به في مثلها ويحتمل أن يكون قل ماله من أجل ما جرى لها من أوجعها أو وخامتها وقلة نساء ما شتيتهم بها وقل عددهم لقلة ما لهم أو لو خامة البلد وقوله صلى الله عليه وسلم دعوها ذميمة معناه والله أعلم ارحلوا عنها واتركوها مذمومة ويحتمل أيضا أن يريد بذلك مذمومة لما وصفوها به من التشاؤم فاقضى ذلك باحتر حيلهم عنها لأجل ما جرى لهم فيها وذهم لها بذلك مع اعتقادهم أن الأمر كله لله تبارك وتعالى وأن ما قدره نافذ لعله قد قدر بانتقالهم عنها تأخير آجالهم وبقاء أموالهم كما يجوز للفار من الأسد أن يفر عنه وان كان لا منجاة من القدر ولكن لعل الله عز وجل قد قدر السلامة في الفرار منه وقبر روى عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في الطاعون اذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه وان كان لا ينجو أحد من القدر ولا يجاوز الأجل ولكنه يعتقد ان الله عز وجل قد قدر السلامة في التوقف عنه ومنع المقيم ببلد الطاعون أن يفر عنه وقد روى الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طيرة وخيرها الفأل قال وما الفأل يا رسول الله قال الكلمة الصالحة تيسر معها أحدكم وقال النبي صلى الله عليه وسلم لمعاوية بن الحكم حين قال له كنا نتطير قال انما ذلك شيء يجده أحدكم في نفسه فلا يصدنكم فنع من التطير بما يراه الانسان من طائر أو سائح أو بارح وقد روى عكومة كتب عند عبد الله بن عباس فخر طائر يصيح فقال رجل من القوم خير خير فقال ابن عباس ما عند هذا خير ولا شر وقد كان كثير من أهل الجاهلية يتنزهون عن التطير ويعيبونه قال المرقش

ولقد غدوت وكنت لا * أغدو على واق وحائم

فاذا الاشائم كالآيا * من والايمان كالاشائم

فعلى هذا ما يجري من هذا المعنى على ثلاثة أضرب ضرب منها أمر ثابت في عين من الأعيان فاذا

نهاني عن هذا الاسم وسهيت به فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تزكوا أنفسكم والله أعلم بأهل
 البر منكم قال مالك ولا ينبغي أن يتسمى الرجل بياسين ولا يهدي ولا يجبريل قيل له فالهادي قال
 هذا أقرب لأن الهادي هادي الطريق وروى عن كريب عن ابن عباس قال كانت جويرية
 اسمها برة فحول رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمها جويرية وكان يكره أن يقال خرج من عند
 برة فتعلق المنع لوجهين أحدهما لما فيه من تزكيتها نفسها بما سمعت به والوجه الثاني لهجنة اللفظ
 في قولهم عنه خرج من عنده وروى عن سمرة بن جندب أنها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أن نسمي رفيقنا بأربعة أسماء أفلاح ورباح ويسار ونافع وروى عنه ولا نجحها مكان نافع وقال فانك
 تقول أثم هو فلا يكون ثم فيقول لا فأشار إلى معنى التفاضل بأن يقول ليس هنا يسار وليس هنا
 أفلاح وليس هنا رباح وقدرى جابر بن عبد الله أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن ينهى أن يسمى
 بمقبل وببركة وأفلاح ويسار ونافع وبنحو ذلك ثم رأيت سكت بعدها فلم يقل شيئا ثم قبض ولم ينه
 عن ذلك ثم أراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن ينهى عن ذلك ثم تركه وقدرى سمرة بن جندب
 النهي وإنما هو نهى على الكراهية للفظ ويحتمل والله أعلم أن يكون حديث سمرة في كراهية
 التسمية بذلك في المستقبل وحديث جابر بن عبد الله في أنه أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن ينهى عن التغيير للاسم من
 كان سمي به بعد ذلك فأتى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يغير شيئا من ذلك وإنما غيّر من الأسماء من أراد
 الأخذ فيه بالأفضل دون من أراد حمله على الجائز ولذلك أفرحنا على ما أراد من الاستمسك باسمه
 ورضيه وكره تغييره ولو كان ذلك محرما لم يقره على ذلك ولذلك أفرحنا بامرأة على اسمها ما ولم
 يأمرهما بتغييرهما مع كراهيته والله أعلم وأحكم (مسئلة) وقد منع التسمية مع تعريم لما فيها من التعظيم
 وما ينبغي أن يوصف به غير الله سبحانه وتعالى والأصل فيه ما رواه أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أشنع الأسماء عند الله رجل تسمى ملك الأملاك لا ملك إلا الله عز
 وجل قال سفيان تفسيره شاهان شاه (مسئلة) وقد منع في حياة النبي صلى الله عليه وسلم أن
 يكتنى أحد بكنيته وروى سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم سموا باسمي ولا تكتنوا بكنيتي فأتانا أنا قاسم أقسم بينكم وروى جابر بن عبد الله قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم سموا باسمي ولا تكتنوا بكنيتي فنهى عن أن يدعو أحدا بأبي
 القاسم ونهى أن يكتنى أحدها والأصل في ذلك ما روى حميد عن أنس قال نادى رجل رجلا
 بالبيع يا أبا القاسم فالتفت إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني لم أعنك إنما
 دعوت فلانا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سموا باسمي ولا تكتنوا بكنيتي وهذا المعنى قد عدم
 بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولذلك يكتنى الناس النبي صلى الله عليه وسلم بهذه الكنية فحمد بن أبي
 بكر الصديق ومحمد بن علي بن أبي طالب ومحمد بن طلحة بن عبد الله ومحمد بن الأشعث بن قيس كل
 واحد منهم يكتنى أبا القاسم وكذلك جماعة معهم قال مالك رحمه الله وما علمت بأبسا أن يسمى محمد ويكتنى
 بأبي القاسم قال وأهل مكة يتعدون ما من بيت فيه اسم محمد إلا رأوا خيرا ورزقوا
 (فصل) وقوله فقام رجل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اسمك فقال يعيش فقال له رسول
 الله صلى الله عليه وسلم احلب فهذا على معنى التفاضل بحسن الاسم وقدرى عنه صلى الله عليه وسلم
 أنه قال يوم الحديبية لما ورد عليه سهيل بن عمرو قال قد سهل لكم من أمركم ولا يجري هذا مجرى
 الطيرة لأن القائل إنما هو لاستحسان اسم يتضمن نجاحا أو مسرة أو تسهلا فطيب النفس لذلك

ويقوى العزم على ما قد عزم عليه وانما ذلك فيما يفجأ من الكلام دون ما يترقب سماعه ويقدم من أجله على ما فعل أو يرجع من أجله عن أمر لأن ذلك من الاستقسام بالأزلام وذلك ممنوع لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة الى قوله وان تستقسموا بالأزلام والأزلام قدح كانت العرب في الجاهلية تتخذها في أحدها افعل وفي الثاني لاتفعل فاذا أرادت فعل شيء استقسمت بها وذلك بان تجيلها ثم تلقبها فان خرج السهم الذي فيه افعل أقدمت على الفعل وان خرج السهم الذي فيه لاتفعل امتنعت منه على حسب ما روى عن سراق بن مالك انه قال اذ أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر في سفر هجرتهما الى المدينة قال فرفعتا يعني فرسه حتى دنوت منهما وعثرت بي فرسى فخررت عنها فقامت فأهويت بيدي الى كنانتي فاستخرجت منه الأزلام فاستقسمت بها أضرمهم أم لا فخرج الذي أكره فركبت فرسى وعصيت الأزلام حتى اذا سمعت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم ساخت بد فرسى في الأرض حتى بلغت الركبتين فخررت عنها ثم زجرتها واستقسمت بالأزلام فخرج الذي أكره فناديتهم بالأمان (فرع) ومن هذا الباب رفاع يكتب فيها مثل ذلك وتطوى ثم يؤخذ منها واحدة ويقرأ ما فيها وقد كان يحب بحال فاذا وقع على صفة ما اقتضى الأمر بالنعل واذا وقع على صفة أخرى اقتضى النهي عن النعل وقد يكون بالخط وقد يكون بكتف يؤخذ من شاة فينظر فيه وقد يكون بقرة وأنواعها كثيرة وقد يكون بالنظر في النجوم وقد تقدم ذكره وقد يكون بزجر الطير وقد يكون بالعطاس غير أن زجر الطير والعطاس قديق العمل به من غير ترقبله لكن العزم على العمل به يقوم مقام الترقبله وهذا كله ممنوع بالشرع وانما أباح الشرع عبارة الرواية على ما يأتي بعد هذا وأما الخط فروى عن ابن عباس انه قال في قوله تعالى أو أنارة من علم قال هو الخط وروى انه بعث نبي بالخط وهذه كلها أمور ضاعف لا يصح منها شيء ولا يصح فيها أثر عن ابن عباس ولا غيره وابن عباس أعلم بكتاب الله وبكلام العرب من أن يقول مثل هذا وأما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صرف من اسمه مرة وحرب عن حلب الشاة وأمضى حلبها لمن اسمه يعيش فليس من هذا الباب وانما هو بمعنى كراهية اسم واستحسان اسم ولم يتثبت بذلك الى علم ما يكون في المستقبل ولا الى قوة العزم عليه ولا للاضرار به وانما اختار حسن اسم كما يختار جمال المرأة على امرأة قبيحة ويختار نظيف الثياب على قبيحها ويختار حسن الزى وطيب الرائحة في الجمعة والأعياد فاعلم بذلك ان الاسلام لا ينافي الجمال والتجمل مشروع فيه ومنه ندوب اليه في الأسماء وغيرها والله أعلم وأحكم (مسئلة) ومن أفضل الأسماء ما فيه العبودية لله عز وجل وروى عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان أحب أسمائكم الى الله عبد الله وعبد الرحمن وقد سمى النبي صلى الله عليه وسلم بغيرها فمهى حسنا وحسينا وقال انه سماهما بأسماء ابني حارون النبي صلى الله عليه وسلم شبر وشير وفي العتيقة عن مالك سمعت أعلى مكة يقولون ما من أهل بيت فيه اسم محمد الا رزقوا رزق خير **ص** **ح** مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب قال لرجل ما اسمك قال جرة قال ابن من قال ابن شهاب قال من قال من الحرة قال ابن مسكنك قال بجرة النار قال بأبها قال بذات لظي فقال عمر أدرك أهلك فقد احترقوا قال فكان كما قال عمر بن الخطاب **ح** ش قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه بجرة بن شهاب لما قال له انه من الحرة وان مسكنه بجرة النار وبذات لظي منها أدرك أهلك فقد احترقوا فكان كما قال **ح** قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه على معنى التفاضل لسماعه وقد كانت هذه حال هذا

* وحدثني مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب قال لرجل ما اسمك قال جرة قال ابن من قال ابن شهاب قال من قال من الحرة قال ابن مسكنك قال بجرة النار قال بأبها قال بذات لظي قال عمر أدرك أهلك فقد احترقوا قال فكان كما قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه

الرجل قبل ذلك مما احترق أهله ولكنه شئ يلقى الله عز وجل في قلب المتفائل عند سماع القول من السرور بالشئ وقوة رجائه فيه أو التوجع من الشئ وشدة حذره منه يظن ذلك ويلقيه الله سبحانه على لسانه وقد وافق ذلك ما قدر الله تعالى ويكون بعض الناس في ذلك أكثر موافقة من بعض روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يكون محدثون من غير أن يوحى إليهم فإن يكن في أمتي منهم فعمرو

﴿ ماجاء في الحجامة واجارة الحجام ﴾

ص ﴿ مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك أنه قال احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم حجه أبو طيبة فأمر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بصاع من تمر وأمر أهله أن يخففوا عنه من خواجه ﴿ ش قوله احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل على جواز الاحتجام وقوله حجه أبو طيبة واسمه نافع وقيل دينار وقيل ميسرة مولى حصة وقوله فأمر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بصاع من تمر على معنى الاجارة وقال عبد الله بن عباس احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطى الحجام أجره ولو كان حراما لم يعطه إياه (مسئلة) فهل يعلق موضع المحاجم من القفا ووسط الرأس فقال اني لأكرهه ومأراه حراما وما يمنع ان يجعل الخطمي ويحتجم وفي كتاب الحج قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعندي ان هذه الكراهية انما تنصرف الى حلق القفا وكان مالك رحمه الله يكرهه لانه لم يكن من رضى الناس وكان مالك يعتقد في الزى والهيئة على ما أدرك علماء أهل المدينة لانهم أخذوا ذلك عن سلفهم من الصحابة الذين كانوا يقتدون بالنبي صلى الله عليه وسلم وفي البلد الذي كان فيه وفيه توفي النبي صلى الله عليه وسلم فلم يدخل عليهم داخله في الزى واللباس فهم الذين كانوا في البلاد الذين افتخروا به فربما يعلقوا ببعض زيهم وربما أخرج الى ذلك اختلاف هواه في البلاد والله أعلم وأحكم ص ﴿ مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان كان دواء يبلغ الداء فان الحجامة تبليه ﴿ ش قوله صلى الله عليه وسلم ان كان دواء يبلغ الداء فان الحجامة تبليه على معنى التحقيق للتداوى بها وذلك في داء مخصوص يكون سببه كثرة الدم وتروى عكرمة عن عبد الله بن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم في رأسه من شقيقة كانت به وقد روى جابر بن عبد الله سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ان كان في شئ من أدويتكم خير في شربة عسل أو شربة محجم أولدعه من نار وما أحب ان اكتبى ص ﴿ مالك عن ابن شهاب عن ابن حصة الأنصاري أحد بني حارثة انه استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في اجارة الحجام فنهاه عنها فلم يزل يسأله ويستأذنه حتى قال اعلفه نضاحك يعني رقيقك ﴿ ش ما روى انه استأذن ابن حصة رسول الله صلى الله عليه وسلم في اجارة الحجام فنهاه عنها يحتمل والله أعلم أن يكون منسوخا للاجماع على اباحتها وفي المبسوط من رواية ابن وهب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه أخبرني الثقة ان قرشنا كانت تسكرم في الجاهلية عن كسب الحجام فيحتمل ان النبي صلى الله عليه وسلم أمضى تلك الكراهية ثم نسخ بعد سوال حصة أو غير ذلك ويحتمل أن يكون منع منه لعنى كان فيه وكان ذلك المنع متعلقا بشئ مخصوص وان كان طعاما لعله لم يكن متيقن الطهارة لان معظم ما كانوا يعطون ذلك الوقت في الأجرة طعاما ووربما ناله نجاسة أو شك في نجاسته بما يحاوله من الدم فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه من أجل ذلك وارتاب السيد في سلامته من ذلك فنهاه النبي صلى الله عليه وسلم من أجل ذلك فلما أجرة الحجام فباح أكلها قال الليث بن سعد سألت ربيعة عن كسب الحجام فقال

﴿ ماجاء في الحجامة واجارة الحجام ﴾

﴿ حدثني مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك أنه قال احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم حجه أبو طيبة فأمر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بصاع من تمر وأمر أهله أن يخففوا عنه من خواجه ﴿ وحدثني مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان كان دواء يبلغ الداء فان الحجامة تبليه ﴿ مالك عن ابن شهاب عن ابن حصة الأنصاري أحد بني حارثة أنه استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في اجارة الحجام فنهاه عنها فلم يزل يسأله ويستأذنه حتى قال اعلفه نضاحك يعني رقيقك

لابأس به وكان للحججامين سوق بالمدينة على عهد عمر رضي الله عنه ولولا أن يألف رجال لأخبرتك
بآبائهم كانوا حججامين قال الليث وسألت يحيى بن سعيد فقال رأيت الناس فيما مضى يأكلونه بكل
أرض ولو كان حراما نهته الأئمة قال ابن المواز لم يكرهه مالك وأصحابه وإنما عافاه من تنزهه على وجه
التكريم وكانت قریش تنزله عنه ويحتمل أن يكون محبة إنما كرر عنه السؤال عنه اتقاء
هذا المعنى مع حاجته اليه أن يلحقه بذلك وصحة أو معنى تلزم من وده وقد قال مالك ليس العمل
على كراهية أجر الحجج ولا يرى به بأسا واحتج على ذلك بأن ما يجعل للعبد كله فانه يجعل للحرار
كأجرة سائر الأعمال ويحتمل أيضا أن يكون جميع كسبه أو بعضه ثمن الدم وبأن يبيع دم ما يفصده
من الأبل والبقر وسائر الحيوان كالعبيد يبيعان كان كافرا يستحل ذلك وسيده مسلم فنهى عن
كسبه إذا لم يتيقن سلامة ما يأخذه منه من ذلك ولذلك روى في بعض الروايات نهى عن ثمن الدم
وأجرة الحجج ليست بثمن للدم على الحقيقة وقد قال بعض الناس إن ذلك مكروه لأنه لا يشترط
أجرة معلومة قبل العمل وإنما يعمل غالباً بجر مجهول وهذا أيضاً لا يتعلق فيه بالإجمار وى عن ابن
حبيب أنه قال لا ينبغي أن يستعمل الصانع إلا بأجر معلوم مسمى ولعله أراد به ما في المواز به وغيرها
أنه سئل عن العمل بالقيمة فقال لا أحبه ولا يصالح في جعل ولا اجارة بغير تسعينة يريد أن يعقدينيهما
بذلك عقد اجارة أو جعل فأما إذا وقع ذلك بغير عقد فلا بأس به وفي العتية من سماع ابن القاسم في
الخطايط المخالط لا يكاد يخالفنى أستحيطه الثوب فإذا فرغ راضيته على أجرة لا بأس به وقد قال
مالك لا بأس بمشارطة الحجج على الحجامة والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله فلم يزل يستله ويستأذنه يريد أن يعقدينيهما واستأذنه له بمعنى أنه لا يأخذ
ما يأخذ منه إلا ما كانت هذه صفته لأنه لا يأخذ ثم لا يتيقن نوقيه فهو لا يعلم سلامته فأذن له النبي صلى
الله عليه وسلم أن يعلقه ناضحه وقال الخليل الناضح الجمل الذي يسقى الماء وقال ابن القاسم الناضح
الرفيق ويكون في الأبل وحله مالك على الرفيق ولذلك قال ما جاز للعبيد كله جاز للحرار كله
وبالله التوفيق

﴿ ما جاء في المشرق ﴾

ص ﴿ مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يشير إلى المشرق يقول ها هنا الفتنة ها هنا الفتنة من حيث يطلع قرن الشيطان ﴾ ش قوله
صلى الله عليه وسلم وهو يشير إلى المشرق ها هنا الفتنة ههنا يرى والله أعلم أن هناك يكون معظمها
وابتدأوها أو يشير إلى فتنة مخصوصة يحذر منها في المستقبل

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم من حيث يطلع قرن الشيطان يحتمل والله أعلم أن يريد حربه
وأهل وقته وزمنه والقرن من الناس أهل زمان ويحتمل أن يريد به قوته وسلاحه وعونه على
الفتنة والله أعلم وأحكم ص ﴿ مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب أراد الخروج إلى العراق فقال
له كعب الأحبار لا تخرج إليها يا أمير المؤمنين فإن بها تسعة أعشار المصرو بها فسقة الجن وبها
الداء العضال ﴾ ش قوله أن في العراق تسعة أعشار المصرو يحتمل والله أعلم أن يريد به أن السحر
كان معظمه ببابل وهي من أرض العراق فأخبر أن معظمه هناك وقوله وبها فسقة الجن يحتمل
أنه وجد ذلك في بعض الكتب التي قرأها فان مثل هذا لا يعلم إلا بتوقيف وقوله وبها الداء العضال

﴿ ما جاء في المشرق ﴾
﴿ مالك عن عبد الله بن
دينار عن عبد الله بن عمر
أنه قال رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يشير إلى
المشرق ويقول ها هنا
الفتنة ها هنا ان الفتنة
من حيث يطلع قرن
الشيطان ﴾ مالك أنه
بلغه أن عمر بن الخطاب
أراد أن يخرج إلى العراق
فقال له كعب الأحبار
لا تخرج إليها يا أمير
المؤمنين فإن بها تسعة
أعشار المصرو بها فسقة
الجن وبها الداء العضال

يريد الذي يعي الاطباء أمره وهذا أصله ثم استعمل في كل أمر يتعذر محاولته من أمر دين أو دنيا وروى ابن القاسم ومطرف وغيرهما عن مالك الداء العضال الهلاك في الدين وقال محمد بن عيسى الأعشى وغيره من أهل العلم يقول هي البدع في الاسلام ومعنى هذا ان صح في وقت دون وقت وقد سكن الكوفة أفاضل الصحابة ومن العشرة كعلي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود وجماعة من البدرين وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين ولو كان هذا على ظاهره ومنع كعب لعمر بن الخطاب من التوجه الى العراق لأخلاقها عمر من المسلمين ولأشفق على تغرب أديانهم ولكن عمر رضي الله عنه ان كان صح قول كعب له فقد تأوله على وجهه أو رد عليه قوله وقد روى عبد الملك بن حبيب أخبرني مطرف انهم سألو مالكا عن تفسير الداء العضال في هذا الحديث فقال أبو حنيفة وأصحابه وذلك انه ضلل الناس بوجهين بالارجاء وبنقض السنن بازأى وقال أبو جعفر الداودي هذا الذي ذكره ابن حبيب ان كان سلم من الغلط وثبت فقد يكون ذلك من مالك في وقت حرج اضطره لشيء ذكره عنه مما أنكره فضايق به صدره فقال ذلك والعالم قد يحضره ضيق صدر فيقول ما يستغفر الله عنه بعد وقت اذا زال غضبه * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعندى ان هذه الرواية غير صحيحة عن مالك لان مالكا رضي الله عنه على ما يعرف من عقله وعلمه وفضله ودينه وامساكه عن القول في الناس الا بما يصح عنده وثبت لم يكن ليطلق على أحد من المسلمين ما لم يتحققه ومن أصحاب أبي حنيفة عبد الله بن المبارك وقد شها كرام مالك له وتفضيله اياه وقد علم ان مالكا ذكر أبا حنيفة بالعلم بالمسائل وأخذ أبو حنيفة عنه أحاديث وأخذ عنه محمد بن الحسن الموطأ وهو مما أرويه عن أبي ذر عبد بن أحمد رضي الله عنه وقد شهرتنا هي أبي حنيفة في العبادة وزهده في الدنيا وقد امتنع وضرب بالسوط على أن يلى القضاء فامتنع وما كان مالك ليتكلم في مثله الا بما يليق بفضله ولانعلم ان مالكا تكلم في أحد من أهل الرأي وانما تكلم في قوم من أصحاب الحديث من جهة النقل وقد روى عنه انه قال أدركت بالمدينة قوما لم تكن لهم عيوب فبحثوا عن عيوب الناس فذكر الناس لهم عيوب باوأدركت بها قوما كانت لهم عيوب سكتوا عن عيوب الناس فسكت الناس عن عيوبهم فآل ذلك رحمة الله بزهة الناس عن العيوب ومن أين يهت عن عيوب الناس وكيف يذكر الأئمة بما يليق بفضله وقد ذكرت في كتاب فرق الفقهاء ما نقل عنه من ذلك وبينت وجوهه والله أعلم وأحكم

﴿ ما جاء في قتل الحيات وما يقال في ذلك ﴾
 * حدثني يحيى عن مالك عن نافع عن أبي لبابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل الجنان التي في البيوت * وحدثني مالك عن نافع عن سائبة مولاة لعائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل الجنان التي في البيوت الا اذا الطفتين والأبتر فانهما يخطفان البصر ويطرخان ما في بطون النساء

﴿ ما جاء في قتل الحيات وما يقال في ذلك ﴾

ص * مالك عن نافع عن أبي لبابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل الجنان التي في البيوت * مالك عن نافع عن سائبة مولاة لعائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل الجنان التي في البيوت الا اذا الطفتين والأبتر فانهما يخطفان البصر ويطرخان ما في بطون النساء * ثم نهى صلى الله عليه وسلم عن قتل الحيات التي في البيوت حكم يختص بحيات البيوت دون غيرها قال مالك لا تنذر في الصحارى ولا تنذر الا في البيوت قال عيسى بن دينار وحكم حيات الجدر حكم حيات البيوت قال مالك وأحب الى أن يؤخذ بذلك في بيوت المدينة وغيرها وذلك ان لفظة البيوت من الناس من جعلها على استغراق الجنس فيكون عام في جميع البيوت بالمدينة وغيرها ومن الناس من جعله على العهد ولا خلاف ان كانت الألف واللام للعهد ان المراد بها بيوت

* حدثني مالك عن صفى مولى بنى أفلح عن أبي السائب مولى هشام بن زهرة (٣٠١) أنه قال دخلت على أبي سعيد الخدرى

فوجدته يصلي فجلست
فانتظرت حتى قضى صلاته
فسمعت تحريكاً تحت
سريرى في بيته فاذا حية فقلت
لأقفلها فأشار أبو سعيد
أن اجلس فلما انصرف
أشار الى بيت في الدار
فقال أترى هذا البيت
فقلت نعم قال انه قد كان
فيه فتى حديث عهد
بعرس فخرج مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم الى
الخندي فيبناه وبه اذناه
الفتى يستأذنه فقال
يا رسول الله ائذن لى
أحدث بأهلى عهداً فأذن
له رسول الله صلى الله عليه
وسلم وقال خذ عليك
سلاحك فأتى أخشى
عليك بنى قريظة فانطلق
الفتى الى أهله فوجد
امراته قائمة بين البابين
فأهوى اليها بالرمح
ليطعنها وأدركته غيرة
فقال لا تعجل حتى
تدخل وتنظر ما في بيتك
فدخل فاذا زوجة
منطوية على فراشه فركز
فيها رمحه ثم خرج بها فغصب
في الدار فاضطربت الحية
في رأس الرمح وخر الفملى
ميتاً فايدرى أيهما كان
أسرع موتا الفتى أم
الحية فذكر ذلك لرسول

المدينة لىكن ما لك رجه الله حمله على جميع البيوت لاز اللفظ عنده لاستغراق الجنس وقوله
وذلك في بيوت المدينة أو جب الاتفاق عليه وقال ابن نافع لا تنذر الحيات الا بالمدينة خاصة على ظاهر
الحديث فاقضى ذلك من قوله انها عنده للعهد حتى يدل الدليل على استغراق الجنس وعلى القولين
فاللفظ عام في الحيات لا ضافها الى البيوت فهو عام في حيات تلك البيوت على الخصوص والعموم
الا ما خصه الدليل وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث عائشة الا اذا الطفيتين والأبتر وذو الطفيتين
هو ما كان على ظهره خطان مثل الطفيتين وهو الخوصتان رواه عيسى بن دينار وابن وهب وأما
الأبتر فقال ابن وهب هو الأفعى وقال النضر بن شهيل الأبتر من الحيات صنف أزرق مقطوع
الذنب لا تنظر اليه حامل الألقمت ما في بطنها فيحتمل أن يكون معنى حديث أبي لبابة وحديث عائشة
انه نهى عن قتل حيات البيوت دون الانذار الا اذا الطفيتين والأبتر فانهما يقتلان في البيوت دون
انذار كما يقتل حيات الصحارى دون انذار ويحتمل أن يكون خص بذلك ذا الطفيتين والأبتر
لان من كان من مؤمنى الجن لا يتصور وفي صور عن لأذهن بنفس الروية لهن وانما يتصور مؤمنو
الجن في صورة من لا تضر رؤيته

(فصل) وقوله في حديث عائشة نهى عن قتل جنات البيوت فانها تمل في صورة حية قال عيسى
يريد عمار البيوت وقال نبطويه الجنان الحيات وروى عن عبد الله بن عباس انه قال الجنان مسخ
الجن كما مسخت بنو اسرائيل فردة (مسئلة) وأما قتل النمل فقد قال مالك في الدود والنمل
لا يعجنى ذلك للحلال وسئل عن النمل يؤذى في السقف فقال ان قدرتم أن تمسكوا عنها فافعلوا
وان أضرت بكم ولم تقدر واعلى تركها فارجو أن يكون من فتلها في سعة (مسئلة) وأما قتل
الضفادع فقد مضى الكلام فيها (مسئلة) وأما قتل الوزغ فكذلك (مسئلة) وأما قتل
القمل والبراغيث بالنار فقد قال مالك أكره ذلك قال وعنه مثله والأصل في ذلك ما روى أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يعذب بالنار الاربع النار ص * مالك عن صفى مولى بنى
أفلح عن أبي السائب مولى هشام بن زهرة أنه قال دخلت على أبي سعيد الخدرى فوجدته يصلي
فجلست أنتظرت حتى قضى صلاته فسمعت تحريكاً تحت سريرى في بيته فاذا حية فقلت
لأقفلها فأشار أبو سعيد أن اجلس فلما انصرف أشار الى بيت في الدار فقال أترى هذا البيت
فقلت نعم قال انه قد كان فيه فتى حديث عهد بعرس فخرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى
الخندي فيبناه وبه اذناه الفتى يستأذنه فقال يا رسول الله ائذن لى أحدث بأهلى عهداً فأذن
له رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال خذ عليك سلاحك فأتى أخشى عليك بنى قريظة فانطلق
الفتى الى أهله فوجد امراته قائمة بين البابين فأهوى اليها بالرمح ليطعنها وأدركته غيرة
فقال لا تعجل حتى تدخل وتنظر ما في بيتك فدخل فاذا زوجة منطوية على فراشه فركز
فيها رمحه ثم خرج بها فغصب في الدار فاضطربت الحية في رأس الرمح وخر الفملى ميتاً
فايدرى أيهما كان أسرع موتا الفتى أم الحية فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
ان بالمدينة جنا قد أساموا فاذا رايتهم منهم شيئاً فاذنوه ثلاثه أيام فان بدا لكم بعد ذلك
فاقتلوه فأنما هو شيطان * ش قول الفتى يا رسول الله ائذن لى أحدث بأهلى عهداً
فأذن له رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان بالمدينة جنا قد أساموا فاذا رايتهم منهم شيئاً
فاذنوه ثلاثه أيام فان بدا لكم بعد ذلك فاقتلوه فأنما هو شيطان

الله صلى الله عليه وسلم فقال ان بالمدينة جنا قد أساموا فاذا رايتهم منهم شيئاً فاذنوه ثلاثه أيام فان بدا لكم بعد ذلك فاقتلوه فأنما هو شيطان

نظر في معيشة وفي اصلاح ضيعة وغير ذلك فأذن له النبي صلى الله عليه وسلم وحذره من يهود قريظة وأمره أن يأخذ على نفسه سلاحه لئلا يغتالوه في طريقه

(فصل) وقوله فوجد امرأته بين البابين وأهوى إليها بالرمح ليطنها وأدركته غيرة يحتمل والله أعلم أن يكون ذلك بعد الحجاب ويحتمل أن يكون قبل الحجاب ولكنه وجدها من ذلك على حال لم تجر به عادته والعادة جارية بان أشد ما يكون الانسان غيرة حال شبابه باثر عرسه وقد روى عن عبد الله بن عمر أنه قال إذا كبر الرجل ذهب حسامه

(فصل) وقول المرأة لا تعجل حتى تدخل وتنظر ما في بيتك على معنى اظهار عذرها فيما آتته فدخل الفتى فوجد الحية فركز فيها رمحه ثم نصبه في الدار فاضطربت الحية وخر الفتى ميتا فجوزنا أن يكون مقتولا من أجل الحية وقوى هذا التجويز عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله ان بالمدينة جنا قد أسلموا فظاهر هذا تجويزه أن تكون تلك الحية منهم وخص أهل المدينة بذلك على قول مالك اما لان المخاطبين من أهل المدينة هم الذين كانوا أسلموا من بني آدم فأعلمهم بحكمهم مع جن قد أسلموا وانه إذا أسلم بنو آدم من سائر المواضع فسيكون حكمه مع مسلمي الجن مثل ذلك ووجه ثان انه لعله لم يكن أسلم ذلك الوقت من الجن غير جن أهل المدينة وأما إذا أسلم جن سائر البلاد فسيكون حكم المسلمين معهم هذا الحكم وأما على قول ابن نافع فأنما خص المدينة بذلك لان هذا الحكم مقصور عليها

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فإذا رأيتم منهم شيئا فادركوه ثلاثا أيام يقتضى انهم يرون في صور الحيات فيلزم أن يؤذون ثلاثا أيام قال عيسى بن دينار أرى أن ينذر وأن ثلاثة أيام كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ولا ينظر الى ظهورها وان ظهرت في اليوم مرارا يريد أن ينذر وفي ثلاثة أيام ولا يتحرى بانذارهم ثلاث مرار في يوم واحد حتى يكون ذلك في ثلاثة أيام قال مالك يجزى من الانذار أن يقول اخرج عليك بالله واليوم الآخر ان تبدولنا أولذر يتنا

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ان بالمدينة جنا قد أسلموا يقتضى ان هذا حكم المدينة في البيوت وغيرها غير انه يحتمل أن يخص بحديث أبي لبابة على قول القاضي أبي بكر في المطلق والمقيد وقد روى ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الحيات ما سألناهن منذ عاديناهن ومن يتركهن خوفي شرهن فليس منا وقال أحد بن صالح معنى ذلك العداوة حين أخرج آدم من الجنة قال الله عز وجل اهبطوا منها جميعا بعضهم لبعض عدو ويحتمل أن يريد بذلك الحيات التي ليست بمصورة من الجن ويحتمل أن يريد المتصورة من الجن مما لم يؤمن أو من هو من الشياطين فقد قال بعض الناس ان الشياطين جنس من الجن وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم فان بدالك بعد ذلك فاقتلوه فأنما هو شيطان يحتمل والله أعلم أن يريد انه ممن لا حرج عليكم في قتله ولم يجعل الله له سبيلا الى الانتصار منكم

﴿ ما يؤمر به من الكلام ﴾

في السفر ﴿

* حدثني مالك انه بلغه

أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم كان اذا وضع

رجله في الغرز وهو

يريد السفر يقول باسم

الله اللهم أنت المصاحب

في السفر والخليفة في

الأهل اللهم ازلنا الأرض

وهون علينا السفر اللهم

انى أعوذ بك من وعناء

السفر ومن كآبة المنقلب

ومن سوء المنظر في المال

﴿ ما يؤمر به من الكلام في السفر ﴾

ص ﴿ مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا وضع رجله في الغرز وهو يريد السفر يقول بسم الله اللهم أنت المصاحب في السفر والخليفة في الأهل اللهم ازلنا الأرض وهون علينا السفر اللهم انى أعوذ بك من وعناء السفر ومن كآبة المنقلب ومن سوء المنظر في المال

فأما ما قصر عن ذلك فلا بأس أن ينفرد الواحد فيه والله أعلم وأحكم وهذا إذا حملنا قوله صلى الله عليه وسلم الركب والراكب على الجنس وإن حملنا ذلك على العهد جاز أن يريده أنه أشار إلى واحد وإلى اثنين وصفهم ما بصفة الشياطين وأشار إلى جماعة نفى عنهم هذه الصفة ووصفهم بصفة الانس

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم الشيطان بهم بالواحد والاثنين يحتمل والله أعلم أن يريده أنه بهم باغتيالهما والتسلط عليهما ويحتمل أن يريده أنه بهم بالظهور إليهما والترويع لهما ويحتمل أن يريده أنه بهم بفتنتهم وصرافهم عن الحق واغوائهم بالباطل ويحتمل أن يريده بالواحد والاثنين المنفرد قال الشيخ أبو محمد يرد في السفر ويحتمل أن يريده المنفرد بارأى والمذهب وإن الجماعة أبعد من الخطأ من الواحد والاثنين والله أعلم وأحكم ص **✽** مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم منها **✽** ش قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر بمعنى التغليظ يريدها مخالفة هذا ليست من أفعال من يؤمن بالله ويخاف عقوبته في الآخرة وقوله صلى الله عليه وسلم إن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم يريده والله أعلم لأن المرأة فتنة وانفرادها سبب للمحذور لأن الشيطان يجد السبل بانفرادها فيغري بها ويدعو إليها ويحتمل قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تسافر هذه المسافة مع إنسان واحد إلا أن يكون ذا محرم منها لأنه مأمون عليها والمعنى الثاني أن لا تنفرد في مثل هذا السفر دون ذي محرم منها لأنه يحفظها ويجري إلى صيانتها لما ركب في طباع أكثر الناس من الغيرة على ذوى محارمهم والحماية لهم وقد أخص مالك لها أن تسافر في الرفقة العظيمة يكون فيها النساء والرجال إلى الحج قال مالك في المرأة المتجالة تخرج إلى مكة مع غير ولي إن كانت في جماعة وناس مأمونين لا تخافهم على نفسها قال الشيخ أبو محمد يريدها أنما المنهى عنه سفرها في غير الفريضة مع غير ذي محرم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم مسيرة يوم وليلة وقدرى عبد الله بن ميسرة ثلاثة أيام وروى مسيرة يومين وقد تعلق بهذا وجعل حدا في سفر القصر ولا يمنع أن يمنع من ذلك في ثلاثة أيام ثم في يومين ثم في يوم وليس بين الأحاديث على هذا اختلاف ولو بداخنع من ذلك في يوم وليلة لاقتضى ذلك منعه في يومين وفي ثلاثة فاذا ورد بعد ذلك منعه في يومين وفي ثلاثة فليس بخلاف لما تقدم بل هي تأكيده وبالله التوفيق

✽ ما يؤمر به من العمل في السفر ✽

ص **✽** مالك عن أبي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك، عن خالد بن معدان رفعه قال إن الله تبارك وتعالى رفيق يحب الرفق ويرضى به ويعين عليه ما لا يعين على العنف فاذا ركبتم هذه الدواب العجم فانزلوها منازلها فان كانت الأرض جذبة فاتجوا عليها بنقيها وعليكم بسير الليل فان الأرض تطوى بالليل ما لا تطوى بالنهار وإياكم والتعريس على الطريق فانها طرق الدواب ومأوى الحيات **✽** ثم قوله إن الله سبحانه رفيق يحب الرفق يريده والله أعلم فيما يحاوله الإنسان من أمر دينه ودنياه فان الرفق عون على المراد ولا يبلغ حد العجز فانه أيضا مانع من المراد وخير الأشياء أوسطها وهو معنى قوله ويعين عليه ما لا يعين على العنف وهو الافراط وقدرى شر السير الحفصة إن المنبت لإرضاء قطع ولا تظهر إيقى قال مالك ولا بأس بسرعة السير في الحج على الدابة وأكره المهاميز ولا يصلح

✽ وحدثني مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم منها **✽** ما يؤمر به من العمل في السفر ✽

✽ حدثني مالك عن أبي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك عن خالد بن معدان رفعه قال إن الله تبارك وتعالى رفيق يحب الرفق ويرضى به ويعين عليه ما لا يعين على العنف فاذا ركبتم هذه الدواب العجم فانزلوها منازلها فان كانت الأرض جذبة فاتجوا عليها بنقيها وعليكم بسير الليل فان الأرض تطوى بالليل ما لا تطوى بالنهار وإياكم والتعريس على الطريق فانها طرق الدواب ومأوى الحيات

الفساد وادأ أكثر من ذلك خرقها وقد قال لأبأس أن ينفسها حتى يدميها وقوله فإذا ركبتم هذه الدواب العجم قال مالك يعني بالدواب التي تركب مثل الابل والخيول والبغال والخيول الأترى إلى قوله صلى الله عليه وسلم جرح العجماء جبار قال أبو عبيد المرورى العجماء البهيمة سميت بذلك لأنها لا تتكلم وكل ما لا يقدر على الكلام فهو أعجم مستعجم

(فصل) وقوله فإذا ركبتم هذه الدواب العجم فأنزلوها من أهازيجها وها على ما فيه صلاحها من غير عنف عليها ولا تقصر عن حاجتكم يقال أنزلت فلاناً منزلته أى عالمته بما يجب في أمره ويليق بحاله غير مقصر به ولا مبلغ له ما لا يستأذله وقوله فإن كانت الأرض جذبة يريد لا خصب فيها فأنجوا عليها بنقها قال أبو عبيد فأنجوا عليها بنقها أى اسرعوا السير ويقال نجوت أنجوت نجاء إذا أسرعت ويحتمل عندي أن يكون معنى فأنجوا عليها أى اسرعوا عليها مادامت بنقها قال مالك هو شتمها وقوتها يقال نجافلان نجوا إذا سلم فيكون معناه والله أعلم أنجوا عليها من أرض الجذب فانكم أن أبطأتم بها في أرض الجذب ضعفت وهزلت فلم تنجوا عن أرض الجذب فجعل ذلك معنى يبيح الاسراع ويجرى ذلك مجرى الخفاة وانما شرع الرفق مع الخصب والأمان وعدم الأسباب الموجبة للتعجيل والاسراع والله أعلم وأحكم ص * مالك عن سمى مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال السفر قطعة من العذاب يمنع أحدكم نومه وطعامه وشرابه فإذا قضى أحدكم نهمته من وجهته فليعجل إلى أهله * ش قوله صلى الله عليه وسلم السفر قطعة من العذاب يريد والله أعلم بعبه ومشقته والتألم فيه لشدة الحر والبرد والمطر قال الله عز وجل إن كان بك من أذى من مطر ومنع وما يمنع من النوم والطعام والشراب على الوجه المعتاد وهذا يقتضى أن استجداته وإصلاحه ليس بمحظور لأن ذلك هو الذي يمنع منه السفر وأما وجوده فلا يمنع السفر لأنه لا بد منه والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فإن قضى أحدكم نهمته من وجهته يريد يبلغ منها مراده وما يكتفيه وما كان محتاجاً إليه فليعجل إلى أهله فيحتمل أن يريد به التعجيل عند السير من ترك التلوم وذلك نص ويحتمل أن يريد به التعجيل في السير إلى الأهل لحاجتهم إلى تقويته وقيامه بأمرهم وجعل ذلك مما يبيح التعجيل في السير والله أعلم وأحكم

✽ الأمر بارف بالمملوك ✽

ص * مالك أنه بلغه أن أبا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق * مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب كان يذهب إلى العوالي كل يوم سبت فإذا وجد عبداً في عمل لا يطيقه وضع عنه منه * ش قوله صلى الله عليه وسلم للمملوك طعامه وكسونه بالمعروف يريد والله أعلم على مالكه وقوله صلى الله عليه وسلم بالمعروف يريد بما يليق بمثله في حاله وتصرفه ونفاذه في التجارة والعمل وقد روى أبو ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل ويلبسه مما يلبس ويحتمل أن يريد به من ماله الذي منه بدأ كل ومنه يلبس وهو يعطى منه عبده كسوته وطعامه بالمعروف من الوجه المعتاد لمثله ويحتمل أن يريد به من جنس ما يلبس فيكون ذلك على التنبه نصاً وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا جاء حادم أحدكم بطعامه فليطعمه معه لئلا كل لأنه ولي حره وعلاجه وإن لم يقعه

هو حدثني مالك عن سمى مولى أبي بكر عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال السفر قطعة من العذاب يمنع أحدكم نومه وطعامه وشرابه فإذا قضى أحدكم نهمته من وجهه فليعجل إلى أهله

✽ الأمر بارف بالمملوك ✽
* حدثني مالك أنه بلغه أن أبا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للمملوك طعامه وكسونه بالمعروف ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق * حدثني مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب كان يذهب إلى العوالي كل يوم سبت فإذا وجد عبداً في عمل لا يطيقه وضع عنه منه

فليطعمه لقمة أولقمتين وغذايتناوله قوله صلى الله عليه وسلم واطعموهم مما تأكلون لأن من قد تكون الجنس وتكون للتبعض وسئل مالك هل يأكل السيد من طعام لآبأ كل منه العبد ويلبس ثيابا لا يلبسها العبد قال هو من ذلك في سعة قيل له فحديث أبي ذر قال لم يكن لهم يومئذ هذا القوت

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا يكف من العمل الا ما يطيق يريد والله أعلم ما يشق عليهم فلا يطيقون الدوام عليه ولذلك كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يذهب الى العوالي يريد عوالي المدينة وحيث يعمل ازريق في التخييل كل سبت ولعله كان يقصد بذلك مراعاة الزريق أن يأتي قباء يوم السبت فانه روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فاذا وجد عبدا في عمل لا يطيقه يريد يشق عليه ويضعف عنه خفف عنه يريد وأبقى عليه منه ما لا يثقله ولا يكون فيه تقصير عن حق سيده قال مالك وكان يزيد في رزق من قل رزقه قال مالك وأكره ما أحدثوا من اجهاد العبيد في عمل الزرائق قال ومن له عبيد يخدمون نهارا لا يستطيعون ليلا وأما العمل الذي لا يتعبه فلا بأس به اذا كان بالنهار في عمل متعب (مسألة) وليس على السيد بيع عبده اذا اشتكى العزبة وقال قد وجدت موضعا أرضاه قال مالك وليس على السيد بيع عبده الا أن يضر به وان أراد شراء عبدا فسأله بالله أن لا يشتريه قال مالك أحب الي أن يتركه وأما أن يحكم عليه فلا (مسألة) ولا بأس أن يقول العبد لسيد يأسدي قال مالك قال الله تعالى وألفيا سيدا الذي الباب وقال الله عز وجل وسيدا وحسورا وقيل له يقولون السيد هو الله تعالى قال مالك أن هذا في كتاب الله إنما في القرآن ربنا ربنا ص مالك عن عمار بن سويل بن مالك عن أبيه انه سمع عثمان بن عفان وهو يخطب وهو يقول لا تكلفوا الأمة غير ذوات الصنعة الكسب فانكم متى ما كلفتموها ذلك كسبت بفرجها ولا تكلفوا الصغير الكسب فانه اذا لم يجسر ق و عفووا اذا عفاكم الله وعليكم من المطاعم بما طاب منها منها ش قوله رضي الله عنه لا تكلفوا المرأة غير ذوات الصنعة الكسب فتكسب بفرجها يريد انها ان ألزمت خراجا وهي ليست بذات صنعة تصنعها بخراج اضطرها ذلك الى الكسب من أي وجه أمكنها وكان ذلك سببا الى أن تكسب بفرجها قال الله تعالى ولا تكرر هو افتياتكم على البغاء ان أردن تحصنا لتبتغوا عرض الحياة الدنيا وكذلك الصبي الصغير اذا كلف الكسب وأن يأتي بالخراج وهو لا يطيق ذلك فانه ربما اضطره الى أن يتخلص مما لزمه من الخراج بان يسرق وقوله عفو يريد والله أعلم عفو عن الكسب الخيبي أي اتركوه واصبروا عنه اذا عفاكم الله أي اذا أوجدكم الله تعالى السبيل الى التعفف بالغنى

(فصل) وعليكم من المطاعم بما طاب منها أي بما حل وسلم من التحريم والكراهية قال الله عز وجل يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا وكان عثمان رضي الله عنه يقول ذلك في خطبته لتعم موعظته والله أعلم وأحكم

﴿ ما جاء في المملوك وحيثه ﴾

ص مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العبد اذا نصح لسيدته وأحسن عبادة الله فله أجره مرتين ش قوله صلى الله عليه وسلم ان العبد اذا نصح لسيدته وأحسن عبادة الله فله أجره مرتين يريد يحفظه وأمنه وامتنل أمره في الطاعة والمباح ولم يخفنه

* حدثني مالك عن
عم أبي سويل بن مالك
عن أبيه انه سمع عثمان بن
عفان وهو يخطب ويقول
لا تكلفوا الأمة غير ذوات
الصنعة الكسب فانكم
متى كلفتموها ذلك
كسبت بفرجها ولا تكلفوا
الصغير الكسب فانه اذا
لم يجسر ق و عفووا اذا
عفاكم الله وعليكم من
المطاعم بما طاب منها
﴿ ما جاء في المملوك
وحيثه ﴾

* حدثني مالك عن نافع
عن عبد الله بن عمر أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال العبد اذا نصح
لسيدته وأحسن عبادة
الله فله أجره مرتين

فدخل على ابنته حفصة
فقال ألم أرجأ به أخيك
تجوس الناس ونهيات
بهية الحرائر وأنكر
ذلك عمر

﴿ ما جاء في البيعة ﴾
• حدثني مالك عن عبد
الله بن دينار أن عبد الله
ابن عمر قال كنا اذا بايعنا
رسول الله صلى الله عليه
وسلم على السمع والطاعة
يقول لنا رسول الله صلى
الله عليه وسلم فيما استطعتم
• وحدثني مالك عن محمد

ابن المنكدر عن أمية
بنت رقية أنها قالت
أثبت رسول الله صلى الله
عليه وسلم في نسوة بايعنه
على الاسلام فقلن
يا رسول الله نبايعك على
أن لا نشرك بالله شيأ
ولا نسرق ولا نزنى ولا
نقتل أولادنا ولا نأتي
بهتان نفترينه بين أيدينا
وأرجلنا ولا نعصيتك في
معروف فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم فيما
استطعتم وأطقتن قالت
فقلن الله ورسوله أرحم
بنا من أنفسنا هل نبايعك
يا رسول الله فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
إني لأصافح النساء إنما
قولي لمائة امرأة كقولي
لامرأة واحدة أو مثل
قولي لامرأة واحدة

وأحسن مع ذلك عبادة ربه عز وجل له أجره مرتين يريد والله أعلم أنه له أجر عاملين لأنه عامل
بطاعة الله وعامل بطاعة سيده وهو مأثور بذلك وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال والعبد
راع في مال سيده ومسؤول عن رعيته وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ثلاثة لم أجزم
مرتدين رجل من أهل الكتاب آمن بنبيه ثم آمن بي والعبد المؤمن فصيح لسيده وأدى حق مواليه
ورجل له جارية أدبها فأحسن تأديبها وعلمها فأحسن تعليمها ثم أعقها وتزوجها ص • مالك
انه بلغه ان أمة كانت لعبد الله بن عمر بن الخطاب رأها عمر بن الخطاب وقد نهيات بهيئة الحرائر
فدخل على ابنته حفصة فقال ألم أرجأ به أخيك تجوس الناس وقد نهيات بهيئة الحرائر وأنكر
ذلك عمر • ش قوله رضى الله عنه تجوس الناس معناه والله أعلم تخطى الناس وتختلف عليهم
مختصرة بشكل الحرائر فكره ذلك عمر بن الخطاب ولم يكره أن ترى وكان عمر يضرب الاماء اذا
رأى عليهن الجلاليب قاله عيسى بن دينار وقيل انه كان يفعل ذلك لانهن ليس فهن خفر الحرائر ولا
سترهن ولا يلزمهن ذلك فاذا لبسن ثياب الحرائر اعتقد فهن من لا يعرفن انهن من متبرجات الحرائر
فنع لهذا والله أعلم وأحكم

﴿ ما جاء في البيعة ﴾

ص • مالك عن عبد الله بن دينار أن عبد الله بن عمر قال كنا اذا بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
على السمع والطاعة يقول لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما استطعتم • ش قوله رضى الله عنه
كنا اذا بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم مبايعة تختص بمائة الامام قال الله عز وجل يا أيها
النبي اذا جاءك المؤمنات يبايعنك على أن لا يشركن بالله شيأ ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهن
الى قوله عز وجل فبايعهن ومبايعة الامام انما هي على السمع والطاعة ومعنى ذلك امتثال الأمر
والنهي كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول لم فيما استطعتم يريد من السمع والطاعة وذلك والله أعلم
لقول الله سبحانه وتعالى فاتقوا الله ما استطعتم واسمعوا وأطيعوا وانه قد يقع من المكلف ما لا يقدر
على التحرز منه من الخطأ والنسيان قال الله عز وجل ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا ص
• مالك عن محمد بن المنكدر عن أمية بنت رقية أنها قالت أثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم
في نسوة بايعنه على الاسلام فقلن يا رسول الله نبايعك على أن لا نشرك بالله شيأ ولا نسرق ولا نزنى ولا
نقتل أولادنا ولا نأتي بهتان نفترينه بين أيدينا وأرجلنا ولا نعصيتك في معروف فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم فيما استطعتم وأطقتن قالت فقلن الله ورسوله أرحم بنا من أنفسنا هل نبايعك
يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إني لأصافح النساء إنما قولي لمائة امرأة كقولي
لامرأة واحدة أو مثل قولي لامرأة واحدة • ش هذه البيعة التي ذكرتها أمية كانت بالمدينة بعد
الحديبية والله أعلم لانها مذكورة في الممتحنة وهي مدينة قال الله تبارك وتعالى يا أيها النبي اذا جاءك
المؤمنات يبايعنك على أن لا يشركن بالله شيأ ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهن ولا يأتين
بهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن ولا يعصينك في معروف فبايعن الآية وما كان قبل الهجرة
بمكة من مبايعة فلم يكن فيها ذكر شيء من ذلك ولما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول لهن فيما استطعتم
وأطقتن وقوله فان الله ورسوله أرحم بنا معناه والله أعلم انه يرفقنا ويرضى منا بما نبدلنا من أنفسنا
أكراماته

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولا يأتين بهتان يفترينه بين أيديهم وأرجلهم قال أبو عبيد
الحروري معناه بولته تنسبه إلى الزوج يقال كانت المرأة تلتقط الوليد فتبناه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم إنى لأصافح النساء يريدن بأشرا أيديهن يبدى يريد والله
أعلم الاجتناب وذلك أن من حكم مبايعة الرجل المصافحة فنع من ذلك في مبايعة النساء لمافييه من
مباشرهن وليس ذلك بشرط في صحة المبايعة لانهما عقد فائمه عقد بالقول كسائر العقود ولذلك
صح مبايعة عبد الله بن عمر لعبد الملك بن مروان بالمكاتبة دون المصافحة وقوله صلى الله عليه وسلم
انما قولى لمائة امرأة كقولى لامرأة واحدة يريد والله أعلم في المعاقدة والزام ذلك والتزامه والله أعلم
وأحكم ص م مالك عن عبد الله بن دينار أن عبد الله بن عمر كتب إلى عبد الملك بن مروان يبايعه
فكتب إليه بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين سلام عليك فإني أجد
اليك الله الذي لا إله إلا هو وأقرتك بالسمع والطاعة على سنة الله وسنة رسوله فيما استطعت م ش
قوله فكتب إليه بسم الله الرحمن الرحيم دليل على أن العادة جارية في ذلك الزمان على استفتاح
الكتب بالتسمية وقال الله تبارك وتعالى انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم ألا تعالوا إلى
واثنون مسلمين وكتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى هرقل بسم الله الرحمن الرحيم السلام على
من اتبع الهدى أما بعد فاسلم تسلم الحديث

(فصل) وقوله أما بعد أيضا كان مما يستفتح به الخطاب وقال بعض المفسرين انها فصل الخطاب
في قوله تعالى وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب وقوله فإني أجد اليك الله الذي لا إله إلا هو على معنى
الاعلام بحاله وانها حال حمد الله عز وجل وشكر نعمه وقوله وأقرتك بالسمع والطاعة يريد والله
أعلم ألزم السمع والطاعة لك على سنة الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم بسرعة على حسب ما كان
النبي صلى الله عليه وسلم أخذ عليهم من قوله صلى الله عليه وسلم فيما استطعتم وانه اذا ألزم ذلك للنبي
صلى الله عليه وسلم بشرط الاستطاعة فبأن يشترط ذلك لغيره أولى وأحرى (مسألة) وهذا
لمن يبيع طائعا وأما من يبيع مكرها فإني العتية من رواية ابن القاسم عن مالك أن ذلك لا يلزم م قال
القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا عندى فيما يلزم مبايعته فتلزم المبيع طائعا كان أو مكرها
قال أصبح سمعت ابن القاسم يقول يبيع على بن أبي طالب أبا بكر رضي الله عنهما وهو كاره ولعله
يريد أنه كره وجه المبايعة ولم يكره المبايعة

﴿ ما يكره من الكلام ﴾

ص م مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قال
لأخيه كافر فقد باء بها أحدهما م ش قوله صلى الله عليه وسلم فقد باء بها أحدهما قال عيسى بن دينار
ويحيى بن يحيى في المزنية معناه ان كان المقول له كافرا فهو ككافل وان لم يكن المقول له كذلك خيف
على القائل أن يصير كذلك لقوله لأخيه كافر يريد انه يخاف عليه أن يكفره بحق مشر وع يكفر
جاحده فيصير بذلك كافرا وهذا معنى ما رواه ابن حبيب عن مطرف عن مالك وقد قيل ان معنى قوله
فقد باء بها أحدهما يريد بوزر هذا القول عليه وان لم يكن كافرا فوزر هذا القول على قائله أن
أحدهما يكون كافرا بهذا القول والله أعلم وأحكم ص م مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه
عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سمعت الرجل يقول هلك الناس فهو

م وحدثنى مالك عن عبد
الله بن دينار أن عبد الله
ابن عمر كتب إلى عبد
الملك بن مروان يبايعه
فكتب إليه بسم الله الرحمن
الرحيم أما بعد لعبد الله
عبد الملك أمير المؤمنين
سلام عليك فإني أجد
اليك الله الذي لا إله إلا هو
وأقرتك بالسمع والطاعة
على سنة الله وسنة رسوله
فيما استطعت

﴿ ما يكره من الكلام ﴾
م وحدثنى مالك عن عبد
الله بن دينار عن عبد الله
ابن عمر أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال من
قال لأخيه كافر فقد باء
بها أحدهما م وحدثنى
مالك عن سهيل بن أبي
صالح عن أبيه عن أبي
هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال اذا
سمعت الرجل يقول هلك
الناس فهو

أهلكهم * حدثني مالك

عن أبي الزناد عن الأعرج

عن أبي هريرة أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال

لا يقل أحدكم يا خيبة الدهر

فإن الله هو الدهر * حدثني

مالك عن يحيى بن سعيد

أن عيسى بن مريم لقي

خنزيراً على الطريق فقال

له انفذ سلامي فقبل له

تقول هذا لخنزير فقال

عيسى بن مريم أتى أخاف

أن أعود لساني المنطق

بالسوء

* ما يؤمر به من التحفظ

في الكلام *

* حدثني مالك عن محمد

ابن عمرو بن علقمة عن

أبيه عن بلال بن أبي

الحارث المزني أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم

قال إن الرجل ليتكلم

بالكلمة من رضوان الله

ما كان يظن أن تبلغ

مابلغة يكتب الله له بها

رضوانه إلى يوم يلقاه وإن

الرجل ليتكلم بالكلمة

من سخط الله ما كان

يظن أن تبلغ ما بلغت

يكتب الله له بها سخطه إلى

يوم يلقاه * حدثني مالك

عن عبد الله بن دينار عن

أبي صالح السمان أنه أخبره

أن

أهلكهم * ش قال مالك معناه أن يقول ذلك احتقاراً للناس وازدراء عليهم فقد ذلك هو بقوله هذا وإن قاله توجعاً على الناس وعلى من ذلك من أهل الدين والعلم فلا شيء عليه ونحن نرجو أن يفرج عن ذلك ومعنى فهو أهلكهم قال ابن القاسم عن مالك معناه هو أفسدهم وأزلهم أن يقول ذلك بمعنى هو خير منهم ص * مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقل أحدكم يا خيبة الدهر فإن الله هو الدهر * ش قوله صلى الله عليه وسلم لا يقل أحدكم يا خيبة الدهر يريد الله أعلم خيبتى من حاجتى التى طلبتها فسبب الخيبة إلى الدهر ونظم منه فهو عن ذلك لأن المانع هو الله سبحانه يريد والله أعلم لأن الذى يمنع من ذلك هو الله تعالى فإذا نظمت من المانع فاعانق نظمتكم من الله عز وجل لأنه هو المانع وذلك أن العرب كانت تضيف إلى الدهر ما يصيبه قال تبارك وتعالى ما هى الأحياء الدنيا تموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر فأكذبهم الله عز وجل بقوله وما لهم بذلك من علم إن هم إلا يظنون وقد روى ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يسب ابن آدم الدهر وأنا الدهر بيدي الأهر أقلب الليل والنهار فقوله تعالى وأنا الدهر لم يرد بذلك أنه هو الدهر ولأن الدهر اسم من أسمائه ولكن العرب تستعمل ذلك وكذلك أنها إذا نظمت لمزيد جاز له مرو أن يقول أنا الذى تظلمت منه بمعنى أنه بي يصل إلى ذلك وإن الفعل وقع منى لا من زيد فيصف نفسه بزيد على هذا المعنى والله أعلم وأحكم ص * مالك عن يحيى بن سعيد أن عيسى بن مريم لقي خنزيراً على الطريق فقال له انفذ سلامي فقبل له تقول هذا لخنزير فقال عيسى بن مريم أتى أخاف أن أعود لساني المنطق بالسوء * ش قول عيسى بن مريم عليه السلام للخنزير انفذ سلامي يحتمل والله أعلم أن يريد به بسلامة لك منا كما قال محمد النبي صلى الله عليه وسلم معنى فى الحية وقيت شركم كما وقيت شركها ويحتمل أن يريد به بسلام بخصية منا عليك وعلى أنفسنا إذ لم يكن ممن رد الحية وهذا أشبه بقولهم تقول هذا لخنزير بلحجته فى أنفسهم أو لتعريه قال أخاف أن أعود لساني المنطق بالسوء يريد والله أعلم أن اللعوايد تأثر بأوجرت إلى ما جرت عليه من خيراً وشراً به مبتأوسه وفاراد أن يظهر لسانه من منطق سوء بما سبق إليه مع السهو والغفلة أو أراد أن يعظ بذلك من حضره والله أعلم وأحكم (مسئلة) وقد استعجب مالك استعمال حسن الألفاظ واجتناب ذكر ما يكره سماعه وأن يكنى عنه بغير ذلك وشغل عن مس الزفج والشرح والعانة فى ذلك وضوء فقال ما سمعت فيه بوضوء أو كرهه أن يمس تنفرا وقد كان بعض الملوك إذا أصاب الناس طاعون قطعنت امرأة من نسله فغسل طعنت تحت أبطها فدخل عليه عمر بن عبد العزيز فسأله أين طعنت فقال تحت يدها كراهية أن يذ كرابطها قال وقد كانت تجتنب سبي الكلام وتتبع أحسنه فكانه رأى التنكيب عن ذكر العانة والشرح من هذه الناحية

* ما يؤمر به من التحفظ في الكلام *

ص * مالك عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبيه عن بلال بن الحارث المزني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الرجل ليتكلم بالكلمة من رضوان الله ما كان يظن أن تبلغ ما بلغت يكتب الله له بها رضوانه إلى يوم يلقاه وإن الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الله ما كان يظن أن تبلغ ما بلغت يكتب الله له بها سخطه إلى يوم يلقاه * مالك عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح السمان أنه أخبره أن

أبهريرة قال ان الرجل ليتكلم بالكلمة ما يلقي لها بالاً يهوى بها في نار جهنم وان الرجل ليتكلم بالكلمة ما يلقي لها بالاً يرفعه الله بها في الجنة ﴿ ش قوله صلى الله عليه وسلم ان الرجل ليتكلم بالكلمة من رضوان الله يريد والله أعلم بما يرضاه الله عز وجل ما كان يظن ان تبلغ حيث بلغت يريد لا يستطيعها وقوله صلى الله عليه وسلم يكتب الله له بها رضوانه الى يوم يلقاه قال ابن عيينة في تفسير هذا الحديث هي الكلمة عند الساطان الظالم ليرده بها عن ظلمه في اراقه دم أو أخذ مال أو ليصرفه عن معصية الله عز وجل أو يعين ضعيفاً لا يستطيع بلوغ حاجته اليه وروى عبد المتعال بن صالح قال قيل لمالك يدخل على السلطان وهم يظلمون ويجورون قال يرحل الله فأين التكلم بالحق (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وان الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الله تعالى يعني والله أعلم في عونه على الجور والاثم وتزينه له بما يسخط الله تعالى قال ابن مزيين بلغني ان بعض أهل العلم كان يقول في تفسيره هي الكلمة يتكلم بها الرجل عند ذي سلطان يرضيه بها فيسخط الله عز وجل وقال عيسى بن دينار معنى قوله صلى الله عليه وسلم هو فيما يرى الرفث والخنأ وما أشبهه من الكلام ولم يرد به من جحد ولا كفر في دين الله تعالى

(فصل) وقوله ما كان يظن ان تبلغ ما بلغت يريد لا يعابها ويستخفها فلا يعاجل الندم عليها والتوبة منها وقدر روى عن ابن مسعود ان المؤمن يرى ذنوبه كأنه تحت جبل يخاف ان يهال عليه وان الفاجر يرى ذنوبه كذباب مر على أنفه قال مالك بن الحارث لقد منعني هذا الحديث من كلام كثير

﴿ ما يكره من الكلام بغير ذكر الله تعالى ﴾

ص ﴿ مالك عن زيد بن أسلم أنه قال قدم رجلان من المشرق فخطبافعجب الناس لبيانهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من البيان لسحراً أو ان بعض البيان لسحر ﴿ ش قوله قدم رجلان من المشرق هما عمرو بن الأصم والزرقان بن بدر وقوله صلى الله عليه وسلم ان من البيان لسحراً قال بعض العلماء هذا من البيان واستدلوا على ان ذلك مذهب مالك بإدخاله هذا الحديث في باب ما يكره من الكلام بغير ذكر الله تعالى واستدلوا على ذمه بان جعله جزءاً من السحر أو من جنس السحر والسحر مذموم قال عيسى بن دينار ويحيى بن يحيى ان الطلق اللسان لا يزال صاحبه يكلمه حتى يأخذه به قلبه وبصره كإيأخذ الساحر الأثرى الى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما أعطى العبد شراً من طلاقة اللسان وقال قوم خرج مخرج المدح للبيان لأن الله عز وجل قد عدد البيان في النعم التي تفضل بها على عباده فقال تعالى خلق الانسان علمه البيان وكان النبي صلى الله عليه وسلم من أبلغ الناس وأفضلهم بياناً وبذلك وصفه الله تبارك وتعالى في كتابه الكريم فقال لبيّن لهم الذي يختلفون فيه والعرب تمدح بذلك ولاندم به على ان الذي ذهب اليه مالك رحمه الله له وجهان كان البيان بمعنى اللباس والتقوية والتلوين فيسمى بياناً بمعنى انه أي في ذلك بأبلغ ما يكون من باب فيكون في مثل هذا قد سحره وقتنه فيكون ذلك ذماً وأما البيان في المعاني واظهار الحقائق فمدح على كل حال وان وصف بالسحر فاعما يوصف بذلك على معنى تعلقه بالنفس وتلبسه بها وميلها اليه ولا يشك ان ما أتى به موسى بن عمران عليه السلام آيين مما جاءت به السحرة وأوضح عن الحقيقة والله أعلم وأحكم

أبهريرة قال ان الرجل ليتكلم بالكلمة ما يلقي لها بالاً يهوى بها في جهنم وان الرجل ليتكلم بالكلمة ما يلقي لها بالاً يرفعه الله بها في الجنة ﴿ ما يكره من الكلام بغير ذكر الله ﴿

حدثني مالك عن زيد بن أسلم قال قدم رجلان من المشرق فخطبافعجب الناس لبيانهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من البيان لسحراً أو ان بعض البيان لسحر

(فصل) وقوله ان من البيان لسحرا قال أبو عبيد معناه أن مدح الانسان فيصدق به حتى يصرف
القلوب الى قوله ثم يذمه فيصدق حتى يصرف القلوب الى قوله الآخر فكأنه سحر السامعين
وروى ان سبب هذا الحديث انه ورد على النبي صلى الله عليه وسلم وقد فهم قيس بن الأصم والزرقان
بن بدر وعمر بن الأهتم ففخر الزرقان فقال يا رسول الله أناس يدعهم والمطاع فيهم والمجاب فيهم أخذ
لهم بحقوقهم وأنعمهم من الظلم وهذا يعلم ذلك يعني عمرو بن الأهتم فقال عمرو انه لشديد العارضة مانع
لجانبه مطاع في أدانيه فقال الزرقان والله يا رسول الله لقد كذب وما منعه أن يتكلم الا الحسد فقال
عمرو أنا أحسدك فوالله انك للثيم الخال حديث المال أحق الوالد مبغض في العشرة والله يا رسول
الله لقد صدقت وألوما كذبت آخر اولكني رجل رضية فقلت أحسن ما علمت وغضبت فقلت
أقبح ما وجدت فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان من البيان لسحرا ص * مالك انه بلغه أن
عيسى بن مريم كان يقول لا تتكثروا الكلام بغير ذكر الله فتقسو قلوبكم فان القلب القاسي بعيد
من الله ولكن لا تعلمون ولا تنظروا في ذنوب الناس كأنكم أرباب وانظروا في ذنوبكم كأنكم
عبيد فاعمال الناس مبتلى ومعافى فارحوا أهل البلاء وحمدوا الله على العافية * مالك انه بلغه أن
عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت ترسل الى بعض أهلها بعد العشاء فتقول ألا ترى بعون
الكتاب * ش قول عيسى بن مريم عليه السلام لا تتكثروا الكلام بغير ذكر الله تعالى
فتقسو قلوبكم يريد والله أعلم ان كثرة الكلام بغير ذكر الله عز وجل تكون لغوا وان كان منه
المباح فقد يكون منه المحذور فالغالب عليه ماتقسو به القلوب وقوله فان القلب القاسي بعيد
من الله يريد من رحمة الله وقوله لا تنظروا في عيوب الناس كأنكم أرباب يريد أن العبد لا ينظر في
ذنوب غيره لانه لا يثيب على حسنها ولا يعاقب على سيئها وانما ينظر فيها به الذي أمره ونهاه فيثيبه
على حسنها ويعاقبه على سيئها وأما العبد فانه ينظر في عيوب نفسه ليصلح منها ما فسد ويتوب منها
عما فرط

(فصل) وقوله فانما الناس مبتلى يريد والله أعلم بالذنوب وقوله ومعافى يريد من الذنوب وقوله فارحوا أهل البلاء يريد من امتحن بالذنوب وقوله واحمدوا الله على العافية يريد من الذنوب فانكم بفضل الله عصمتم منها ويحتمل أن يريد به غير ذلك من أنواع البلاء من الأمراض والحاجة وغيرها والمعافاة منها بالصحة والغنى عن الناس

(ما جاء في الغيبة)

ص **عن** مالك **عن** الوليد بن عبد الله بن صياد **أن** المطلب بن عبد الله بن حويط **ط** المخزومي أخيره **أن** رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما الغيبة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم **أن** تذكر من المرء ما يكره **أن** يسمع قال يا رسول الله **وان** كان حقا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **إذا قلت** **ب**اطلاق ذلك البهتان **ش** سؤال الرجل النبي صلى الله عليه وسلم عن الغيبة **يحتمل** والله أعلم **أن** يكون لما سمع فيها من النهي من قول الله عز وجل **ولا يفتب بعضكم بعضا** فسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الغيبة **النهى** عنها **ليجتنبها** فقال له النبي صلى الله عليه وسلم الغيبة **أن** تذكر من المرء ما يكره **أن** يسمع **يعنى** صلى الله عليه وسلم من أفعال المرء وأقواله وصفاته التي يكره **أن** يوصف بها ويرى بما ذم بها فأعلمه النبي صلى الله عليه وسلم **ان** هذا من الغيبة **وان** كان يقول حقا وهذا لمن قاله على وجه الغيبة.

• حدثني مالك أنه بلغه أن
عيسى بن مريم كان يقول
لاتكثروا الكلام بغير
ذكر الله فتفسدوا قلوبكم
فإن القلب القاسي بعيد
من الله ولكن لاتعلمون
ولا تنظروا في ذنوب
الناس كأنكم أرباب
وانظروا في ذنوبكم
كأنكم عبيد فاعلموا الناس
مبتلى ومعاफी فارحوا
أهل البلاء واحمدوا الله .

على العافية * وحدثنى
مالك أنه بلغه أن عائشة
زوج النبي صلى الله عليه
وسلم كانت ترسل إلى
بعض أهلها بعد العمة
فقلوا ألا زُججوا
الكتاب

﴿ ما جاء في الغيبة ﴾

* حدثني مالك عن الوليد
 ابن عبد الله بن صياد أن
 المطلب بن عبد الله بن
 حويط طب المخزومي
 أخبره أن رجلا سأل
 رسول الله صلى الله

عليه وسلم ما النعمة فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن تذكر من المرء
ما يكره أن يسمع قال
يا رسول الله وإن كالي حقا
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا قلت باطلا
فذلك الهتان

لا يضر منها أحدا فأمنا من قاله في محدث لثلاثين قول على النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقل وفي شاهد ليرد باطل شهادته أوفى متصلي ليصرف كيدته وأذاه عن الناس ويحذر منه من يغتر به فليس هذا من الغيبة بل هو حق أمره الله أن يقوم به وقد ثبت هذا المعنى في كتاب فرق الفقهاء وفي كتاب التعديل والتعريب وقد قال عيسى بن دينار في العتية لا غيبة في ثلاثة أمم جائر وفاسق معلن بنفسه وصاحب بدعة

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم إذا قلت باطلا فذلك البهتان يريد أنه أشد من الغيبة لما فيه من الباطل قال أبو عبيد الله الهروي البهتان الباطل الذي يصير من بطلانه يقال بهت فلان فلانا إذا كذب عليه فبهت بهت وبهت بهت

﴿ ماجاء في يخاف من اللسان ﴾

ص * مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من وقاه الله شر اثنتين ورج الجنة فقال رجل يا رسول الله ألا تخبرنا فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مثل مقالته الأولى فقال له الرجل ألا تخبرنا يا رسول الله فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ذلك أيضا فقال الرجل ألا تخبرنا يا رسول الله ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ذلك أيضا ثم ذهب الرجل يقول مثل مقالته الأولى فأسكته رجل إلى جنبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وقاه الله شر اثنتين ورج الجنة ما بين لحية ومابين رجله ما بين لحية ومابين رجله ما بين لحية ومابين رجله * ش قوله صلى الله عليه وسلم من وقاه الله شر اثنتين ورج الجنة على معنى التحذير لأمتهم من شرهما ويحتمل والله أعلم أن يزيد به اختبارهما في معرفة ذلك وقول الرجل له ألا تخبرنا يا رسول الله هكذا وإيهي بن يحيى وابن القاسم وروى القعني ألا تخبرنا يا رسول الله على معنى استدعاء خبره قال ابن حبيب معنى رواية يحيى بن يحيى حتى إذا أخبرهم بذلك أن ينقل عليهم الاحتراس منها ورجا إذا سكت أن يوفقوا للعمل بها قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه يحتمل عندي أن يزيد بذلك أن يمسك عنهم حتى يقولوا ما ينظرون لهم في ذلك فلهذا أن يوجد عندهم صواب هذا واسكات الرجل له عن إعادة كلامه جاء أن يخبره النبي صلى الله عليه وسلم بصواب ذلك وبين لهم وجهه فيتنهوا إليه ويأخذوا به وخوف أن يمنع من ذلك جواب هذا الرجل الذي تكرر جوابه فسأل أن لا يخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم بشئ

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ما بين لحية ومابين رجله يريد أنه وفجره والله أعلم أن أكثر الذنوب تكون على هذين فيدخل فيما بين لحية الأكل والشرب والكلام والسكوت وتكرر النبي صلى الله عليه وسلم لذلك على معنى التعظيم له والتأكيدي في التحذير من ذلك والله أعلم وأحكم ص * مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب دخل على أبي بكر الصديق وهو يجيذ لسانه فقال له عمر ما غفر الله لك فقال أبو بكر إن هذا أوردني الموارد * ش قوله إن أبي بكر الصديق رضي الله عنه كان يجيذ لسانه خاليا بربد والله أعلم بنفسه من جهة العفو الذي كان يحذر مضرته عسى أن يمنع ذلك من استدما كان عليه وهذا مع فضل أبي بكر الصديق ودينه ورعه ولكن مثل أبي بكر يتعاهد هذا من نفسه وقد قال عبد الله بن مسعود المؤمن يرى ذنوبه كأنه جالس تحت جبل يخاف أن يقع عليه والفاجر يرى ذنوبه ككتاب مر على أنفه ولذلك كان الصدر الأول إذا وقع الأمر

يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من وقاه الله شر اثنتين ورج الجنة فقال رجل يا رسول الله ألا تخبرنا فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم عاد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مثل مقالته الأولى فقال له الرجل ألا تخبرنا يا رسول الله فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ذلك أيضا فقال الرجل ألا تخبرنا يا رسول الله ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ذلك أيضا ثم ذهب الرجل يقول مثل مقالته الأولى فأسكته رجل إلى جنبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وقاه الله شر اثنتين ورج الجنة ما بين لحية ومابين رجله ما بين لحية ومابين رجله ما بين لحية ومابين رجله * ش قوله صلى الله عليه وسلم من وقاه الله شر اثنتين ورج الجنة على معنى التحذير لأمتهم من شرهما ويحتمل والله أعلم أن يزيد به اختبارهما في معرفة ذلك وقول الرجل له ألا تخبرنا يا رسول الله هكذا وإيهي بن يحيى وابن القاسم وروى القعني ألا تخبرنا يا رسول الله على معنى استدعاء خبره قال ابن حبيب معنى رواية يحيى بن يحيى حتى إذا أخبرهم بذلك أن ينقل عليهم الاحتراس منها ورجا إذا سكت أن يوفقوا للعمل بها قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه يحتمل عندي أن يزيد بذلك أن يمسك عنهم حتى يقولوا ما ينظرون لهم في ذلك فلهذا أن يوجد عندهم صواب هذا واسكات الرجل له عن إعادة كلامه جاء أن يخبره النبي صلى الله عليه وسلم بصواب ذلك وبين لهم وجهه فيتنهوا إليه ويأخذوا به وخوف أن يمنع من ذلك جواب هذا الرجل الذي تكرر جوابه فسأل أن لا يخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم بشئ

﴿ ما جاء في مناجاة ﴾

﴿ اثنين دون واحد ﴾

* مالك عن عبد الله

ابن دينار قال كنت أنا

وعبد الله بن عمر عند دار

خالد بن عقبة التي بالسوق

فجاء رجل يريد أن

يناجيه وليس مع عبد الله

ابن عمر أحد غيري وغير

الرجل الذي يريد أن

يناجيه فدعا عبد الله

ابن عمر رجلا آخر حتى

كنا أربعة فقال لي

والرجل الذي دعا

استأخر شيئا فأتى سمعت

رسول الله صلى الله عليه

وسلم يقول لا يتناج

اثنان دون واحد

* وحدثنى مالك عن نافع

عن عبد الله بن عمر أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال إذا كان ثلاثة فلا

يتناجى اثنان دون واحد

﴿ ما جاء في الصدق ﴾

والكذب ﴾

* وحدثنى مالك عن

صفوان بن سليم أن رجلا

قال لرسول الله صلى الله

عليه وسلم كذب امرأ أو

يارسول الله فقال رسول

الله صلى الله عليه وسلم

لا خير في الكذب فقال

الرجل يارسول الله أعدها

وأقول لها فقال رسول

الله صلى الله عليه وسلم لا

جناح عليك

يكرهونه ويخوأنفسهم عليه وأقلعوا عنه بكل ما يمكنهم وروى عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أصبح العبد أصبح الأعضاء تستعبد من شر اللسان وتقول اتق الله فينا فانك إن استقممت استقمنا وإن أعوججت أعوججنا

﴿ ما جاء في مناجاة اثنين دون واحد ﴾

ص * مالك عن عبد الله بن دينار قال كنت أنا وعبد الله بن عمر عند دار خالد بن عقبة التي بالسوق فجاء رجل يريد أن يناجيه وليس مع عبد الله بن عمر أحد غيري وغير الرجل الذي يريد أن يناجيه فدعا عبد الله بن عمر رجلا آخر حتى كنا أربعة فقال لي وللرجل الذي دعا استأخر شيئا فأتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يتناجى اثنان دون واحد * مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا كان ثلاثة فلا يتناجى اثنان دون واحد * ش قوله صلى الله عليه وسلم لا يتناجى اثنان دون واحد قال عيسى بن دينار معناه لا يتسارا ويتزكيا صاحبهما وحده فرينا للشيطان ينظر به أنه يغتابه أو يشكك في أمره بشئ وفعل عبد الله بن عمر رضي الله عنه هذا مع عبد الله بن دينار وهو خادمه ووثق به يحتمل والله أعلم أن يكون ليقصد به وينقل الحديث عنه ويحتمل أيضا أن يجعله على عمومهم وقدر وى أن هذا إنما هو في السفر وروى أنه كان في بدء الإسلام فلما فشا الإسلام وأمن الناس زال هذا الحكم زال سببه وحمله عبد الله بن عمر على عمومهم في الحضر وبعد تقرر الإسلام وكثرة أهله وذلك أنه من حسن الأخلاق والأدب وعليه أكثر الناس وقدر وى ابن القاسم عن مالك في المنزلة أنه قال لا يتناجى ثلاثة دون واحد لأنه نهى أن يترك واحد ولا يرى ذلك ولو كانوا عشرة أن يتركوا واحد إلا أن المعنى في ترك الجماعة للواحد وفي ترك الاثنين للواحد سواء وهو مما يقع في نفسه من اتفاقهم ما جعلا على شيء أفراد به بستره عنه وأخراجهما له منه ورواه أشهب عن مالك في العتية والله أعلم وأحكم

﴿ ما جاء في الصدق والكذب ﴾

ص * مالك عن صفوان بن سليم أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم أ كذب امرأ أو يارسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا خير في الكذب فقال الرجل يارسول الله أعدها وأقول لها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا جناح عليك * ش قوله الرجل يارسول الله أ كذب امرأ أو يارسول الله أعدها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا خير في الكذب يارسول الله أعدها ما كان لا صلاح فقد روي فيه حديث ليس أسناده بذلك كل الكذب يكتب على ابن آدم إلا أن لا يكتب الرجل لا أمر أنه ليرضها ورجل كذب ليصلح بين اثنين ورجل كذب في خديعة حرب وهذا الحديث من رواية شهر بن حوشب وقد اختلف الناس في تأويل هذا المعنى فذهب قوم إلى تجويز الكذب على الإطلاق في هذه المواضع الثلاث واحتجوا بقول الله عز وجل عن إبراهيم بل فعله كبيرهم هذا وقوله أنى سقيم وما روى من قوله في سارة أنها أخته وهذا كله جائز لأنه في الله عز وجل وما كان من وضع يوسف الصواع في رحل أخيه صلى الله عليه وسلم ثم نادى مناد أينها العبرانكم لسارقون وقال عيسى بن دينار في المنزلة لا بأس أن يكذب الرجل امرأته في كل ما يستعجز به عواها وطواعيتها إذا لم يذهب

بكذبه شيأ من ملها مثل أن يزبن لها ما يعطيهما ونحو هذا وان كذب وقوله ولا خلاف انه من رأى رجلا مسلما يقتل ظلما ويعرف انه ينبغي بالكذب من أن يكون في موضع فيقول ليس هو فيه وغير ذلك انه يجب عليه الكذب فكيف لا يجوز له وقال قوم لا يجوز شي من ذلك الاعلى معنى التورية والالغاز لا على معنى تعد الكذب وقصده وقتلوا ما حكى عن ابراهيم عليه السلام من ذلك على وجوه الالغاز وروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه قال في المعارض مندوحة عن الكذب وروى ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أمه أم كلثوم انها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ليس الكذاب الذى يمشى يصلح بين الناس فيننى خيرا أو يقوله

(فصل) وقول الرجل أعداها رسول الله وأقول لها فقال لا جناح عليك بحتمل أن يريد به أعداها وأنا أعتقد الوفاء ففرق بين المستقبل والماضى وقد قال ابن قتيبة الكذب انما هو في الماضى والخلف في المستقبل ويحتمل أن يفرق بينهما بأن الماضى لا يكون الا كذبا فاما المستقبل فقد يمكنه تصديق خبره وينصرف مذهبه الى فعل ما أخبر به فيكون بمنزلة من أراد أن يكذب ثم آثر أن يصدق فصدق ص * مالك انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يقول عليكم بالصدق فان الصدق يهدي الى البر والبر يهدي الى الجنة واياكم والكذب فان الكذب يهدي الى الفجور والفجور يهدي الى النار ألا ترى أنه يقال صدق وبر وكذب وفجر * ش قول عبد الله بن مسعود رضى الله عنه عليكم بالصدق على معنى الاغراء به والحض عليه وقوله فان الصدق يهدي الى البر يريد والله أعلم الى العمل الخالص من المأثم ويوصل اليه وقوله والبر يهدي الى الجنة معناه يرشد الى سبيلها ويوصل اليها قال واياكم والكذب على معنى التعذير منه وقوله فان الكذب وهو الاخبار بالشئ على ما ليس هو عليه يهدي الى الفجور وأصل الفجور الميل عن القصد قال الله تعالى بل يريد الانسان ليفجر أمامه قال الحسن البصرى معناه أن يذهب في فجوره قدما قدما وما قال غيره بقدم الذنب ويؤخر التوبة وقيل معناه يكذب بما أمامه من القيامة والحساب يقال للكاذب فاجر كذاب وللکذب بالحق فاجر وقوله والفجور يهدي الى النار معناه يدعو الى سبيلها ويوصل اليها

(فصل) وقوله رضى الله عنه ألا ترى انه يقال صدق وبر يريد والله أعلم أن البر مما يؤكده الصدق ويوصف بهما الفعل الواحد لفاعل واحد وكذلك الكذب والفجور لما كان معناه واحدا يقال فيه كذب وفجر فيوصف فيه الفعل الواحد والله أعلم وأحكم ص * مالك انه بلغه انه قيل للجهان ما بلغ بك ما ترى يريدون الفضل فقال لجهان صدق الحديث وأداء الأمانة وترك ما لا يعنيني * ش قوله صدق الحديث وأداء الأمانة وترك ما لا يعنيني يجمع أبواب الخير قال الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين وقال بشر بن بكر رأيت الاوزاعى مع جماعة من العلماء في الجنة فقلت وأين مالك بن أنس فقيل رفع فقلت بماذا قال لصدقه وقال ابن القاسم كان يقال أد الأمانة الى من ائتمنك ولا تخن من خائنك وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه ص * مالك انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يقول لا يزال العبد يكتب وتنسكت في قلبه نكتة سوداء حتى يسود قلبه فيكتب عند الله من الكاذبين * مالك عن صفوان بن سليم قال قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أ يكون المؤمن جبانا فقال نعم فقيل له أ يكون المؤمن بخيلا فقال نعم فقيل له أ يكون المؤمن كذبا فقال لا

* حدثني مالك أنه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يقول عليكم بالصدق فان الصدق يهدي الى البر والبر يهدي الى الجنة واياكم والكذب فان الكذب يهدي الى الفجور والفجور يهدي الى النار ألا ترى انه يقال صدق وبر وكذب وفجر * حدثني مالك انه بلغه انه قيل للجهان ما بلغ بك ما ترى يريدون الفضل فقال لجهان صدق الحديث وأداء الأمانة وترك ما لا يعنيني * حدثني مالك انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يقول لا يزال العبد يكتب وتنسكت في قلبه نكتة سوداء حتى يسود قلبه فيكتب عند الله من الكاذبين * حدثني مالك عن صفوان بن سليم قال قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أ يكون المؤمن جبانا فقال نعم فقيل له أ يكون المؤمن بخيلا فقال نعم فقيل له أ يكون المؤمن كذبا فقال لا

الصغير من أي لون كان ووصفها بالسواد لأنه من ألوان الكفر وبذلك وصف الله عز وجل وجوه الكفار في الآخرة فقال تبارك وتعالى يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فأما الذين اسودت وجوههم أكفرت بما بعديا منكم فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون ولذلك قال رضي الله عنه حتى يسود قلبه فيكتب عند الله من الكاذبين يعني والله أعلم أن يتصل ذلك منه حتى تستوعب النكته قلبه ولا يزال شيء منها بالتوبة فيكتب عند الله من الكاذبين ومعناه أنه يبعد ذلك عنه فبفتح التوبة ولا يوفق لشيء يزيل عنه ما هو فيه نسئل الله عز وجل العصمة .

(فصل) وقوله لا يكون المؤمن جبانا قانم وكذلك في البغيل وقال صلى الله عليه وسلم أنه لا يكون كذابا

﴿ ما جاء في اضاعة المال وذى الوجهين ﴾

• حدثني مالك عن سهيل

ابن أبي صالح عن أبيه أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال ان الله تبارك

وتعالى برضى لكم ثلاثا

ويسخط لكم ثلاثا برضى

لكم أن تعبدوه ولا

تشرکوا به شيأ وأن

تعصموا بحبل الله جميعا

وأن تناصحوا من ولاه الله

أمرکم ويسخط لكم قيل

وقال واضاعة المال وكثرة

السؤال • وحدثني مالك

عن أبي الزناد عن الأعرج

عن أبي هريرة أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم

قال من شر الناس

ذو الوجهين الذي يأتي

هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه

﴿ ما جاء في اضاعة المال وذى الوجهين ﴾

ص • مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسوا الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله تبارك وتعالى يرغمي لكم ثلاثا ويسخط لكم ثلاثا برضى لكم أن تعبدوه ولا تشرکوا به شيأ وإن تعصموا بحبل الله جميعا وأن تناصحوا من ولاه الله أمرکم ويسخط لكم قيل وقال واضاعة المال وكثرة السؤال • ش قوله صلى الله عليه وسلم ان الله برضى لكم ثلاثا أن تعبدوه ولا تشرکوا به شيأ وأن تعصموا بحبل الله جميعا قال أبو عبيد الله روى معناه بعهد الله قال أبو عبيد الله لا اعتصام بحبل الله تعالى ترك الفرقه وهو المراد بقول عبد الله بن مسعود عليكم بحبل الله فإنه كتابه قال والحبل في كلام العرب ينصرف على وجوه منها العهد وهو الأمان قال الشاعر

واذا تجوزها حبال قبيلة • أخذت من الأخرى اليك حبالها

والحبل في غير هذا الموضع المواصلة وقوله صلى الله عليه وسلم ان تناصحوا من ولاه الله أمرکم يريد والله أعلم شأنكم وهم الأئمة فإن مناصحتهم مناصحة جميع المسلمين

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ويسخط لكم ثلاثا قيل وقال قال مالك هو الاكثر من الكلام والارجاف نحو قول الناس قال فلان وفعل فلان واغوض فيا لا ينبغي وقال أبو عبيد الله يدقيلوا قالا وقوله صلى الله عليه وسلم واضاعة المال يحتمل ان يريد بتضييعه ترك تفيده وحفظه ويحتمل ان يريد به انفاقه في غير وجهه من السرف والمعاصي وقال مالك اضاعة المال ان يرزقك الله رزقا فتنفقه فباحرم الله عليك وقوله صلى الله عليه وسلم وكثرة السؤال قال مالك رحمه الله لا أدري أهو ما أنها كم عنهم من كثرة المسائل فقد كره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها أو هو من مسئلة الناس أموالهم

ص • مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من شر الناس ذو الوجهين الذي يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه • ش قوله صلى الله عليه وسلم من شر الناس ذو الوجهين وصف بذلك والله أعلم لأنه يأتي هؤلاء بوجه التودد اليهم والثناء عليهم والرضا عن قولهم وفعلهم فاذا زال عنهم وصار مع مخالفهم لقيهم بوجه من يكره الأولين ويسى القول فيهم والذم لفعلهم وقولهم

﴿ ما جاء في عذاب العامة ﴾

﴿ بعمل الخاصة ﴾

* حدثني مالك أنه بلغه
أن أم سلمة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم قالت
يا رسول الله أنهلك وفينا
الصالحون فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم نعم إذا
كثرت الخبيث * حدثني مالك
عن اسماعيل بن أبي حكيم
أنه سمع عمر بن عبد العزيز
يقول كان يقال إن الله
تبارك وتعالى لا يعذب
العامة بذنب الخاصة
ولكن إذا عمل المنكر
جهارا استحق العقوبة
كلهم.

﴿ ما جاء في التقي ﴾

* حدثني مالك عن اسحق
ابن عبد الله بن أبي طلحة
عن أنس بن مالك قال
سمعت عمر بن الخطاب
وخرجت معه حتى دخل
حائط فسمعته وهو يقول
ويبنى وبينه جدار وهو
في جوف الحائط عمر
ابن الخطاب أمير المؤمنين
يخجج والله يا ابن الخطاب
لتتقين الله أولي عذبتك
* قال مالك وبلغني أن
القاسم بن محمد كان يقول
أدركت الناس وما يعجبون
بالقول * قال مالك يريد
بذلك العمل أنما ينظر إلى
عمله ولا ينظر إلى قوله

﴿ ما جاء في عذاب العامة بعمل الخاصة ﴾

ص * مالك أنه بلغه أن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت يا رسول الله أنهلك وفينا
الصالحون فقال نعم إذا كثرت الخبيث * مالك عن اسماعيل بن أبي حكيم أنه سمع عمر بن عبد العزيز
يقول كان يقال إن الله تبارك وتعالى لا يعذب العامة بذنب الخاصة ولكن إذا عمل المنكر جهارا
استحلوا العقوبة كلهم * ش قول أم سلمة رضي الله عنها لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنهلك
وفينا الصالحون يريد والله أعلم أنها اعتقدت أن الصالحين يدفع الله عن المسيئين العذاب ولعلها
اعتقدت أن قول الله عز وجل وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم فتأملت في كل قوم فيهم صالح وإنما
كان ذلك لتبيننا صلى الله عليه وسلم خاصا وأما غيره من الأنبياء فقد أهلك قومهم مع كون النبي فيهم
وينجي الله رسوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لهانم فقد يهلك الله الأئمة فيهم الصالحون إذا
كثرت الخبيث ويحتمل أن يكون سألت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم عن هذه الأئمة خاصة
واعتقدت أنها لم تعذب مع بقاء النبي صلى الله عليه وسلم فيها أنها لا تهلك مادام فيها صالح من أئمة النبي
صلى الله عليه وسلم فأعلم أنها ليس حال الصالح من أئمة في ذلك حاله صلى الله عليه وسلم وأنه قد تهلك
جاعة من أئمة فيها صالح وصالحون قال الله عز وجل واتقوا فتنة لا يصيب الذين ظلموا منكم خاصة
وقوله صلى الله عليه وسلم إذا كثرت الخبيث أراد إذا كان الخبيث كثيرا ومن الخبيث الفسوق والشر
وقيل الخبيث أولاد الزنى

(فصل) وقول عمر بن عبد العزيز كان يقال إن الله لا يعذب العامة بذنب الخاصة يريد قول الله
عز وجل ولا تزر ولا زرة وزر أخرى لقوله رضي الله عنه ولكن إذا عمل المنكر جهارا يقتضي
أن الجاهرة بالمنكر من العقوبة مزية ما ليس للاستتار به وذلك أنهم كلهم عاصون من بين عامل
للمنكر وتارك للنهي عنه والتغيير على فاعله الآن يكون المنكر له مستغفرا لا يقدر على شيء فينكره
بقلبه فإن أصابه ما أصابهم كان له بذلك كفارة وحشر على نيته

﴿ ما جاء في التقي ﴾

ص * مالك عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال سمعت عمر بن الخطاب
وخرجت معه حتى دخل حائط فسمعته وهو يقول ويبنى وبينه جدار وهو في جوف الحائط عمر
ابن الخطاب أمير المؤمنين يخجج والله يا ابن الخطاب لتتقين الله أولي عذبتك * مالك أنه قال بلغني أن
القاسم بن محمد كان يقول أدركت الناس وما يعجبون بالقول * قال مالك يريد بذلك العمل أنما
ينظر إلى عمله ولا ينظر إلى قوله * ش قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد خلا بنفسه واعتقد
أن أحدا لا يسمع عمر بن الخطاب أمير المؤمنين يخجج على معنى تعظيم هذه الحال واستثنائه لها
وأنه قد وصل من الرفعة في الدنيا إلى ما لا يرضى به عليه فيعرض ذلك على نفسه معظما لنعمة الله عز وجل
وذكر لها بما يذكر الناس له هذه الحال وأنها حال لم يتق الله سبحانه وتعالى لم ينفعه ولم ينج من
عذاب الله عز وجل وأن هذه الحال يغبط بها من لا علم له وهي حال لا تنفعه وأما ينفعه التقي والعمل
الصالح وتوبيخ الإنسان لنفسه ومحاسبته لها في الخلاء من فعل مثل عمر بن الخطاب رضي الله عنه
ومما يليق بشغفه وعلمه ودينه

(فصل) وقول القاسم بن محمد رضى الله عنه أدركت الناس يريد الصحابة رضى الله عنهم ما يعجبون بالقول قال مالك رحمه الله انما ينظر الى عمله يريد أن القول ممن لا يعمل لا يعجب به أهل الفضل وانما يعجبون بعمل العالم قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون

﴿ القول اذا سمعت الرعد ﴾

ص ﴿ مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير انه كان اذا سمع الرعد ترك الحديث وقال سبحان الذى يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته ثم يقول ان هذا الوعيد لأهل الأرض شديد ﴾ ش وقوله ان ابن الزبير يريد عبد الله كان اذا سمع الرعد ترك الحديث يريد والله أعلم ارتبا عامته واقتبالا على ذكر الله عز وجل والتسبيح والاخبار بأن الرعد يسبح بحمده عز وجل ويحتمل أن يكون الرعد ملكا يزجر السحاب على ما قاله

﴿ ما جاء فى تركه النبي صلى الله عليه وسلم ﴾

ص ﴿ مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أن أرواح النبي صلى الله عليه وسلم حين توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم أردن أن يعثن عثمان بن عفان الى أبي بكر الصديق فيسألنه ميراثهن من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت لمن عائشة أليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نورث ما تركنا فهو صدقة ﴾ مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقسم ورثتي دينار ما تركت بعد نفقة نسائي وموثة عاملي فهو صدقة ﴾ ش وقوله صلى الله عليه وسلم لا يقسم ورثتي دينار انص على الدينار لقلته ونبه صلى الله عليه وسلم بما زاد على الدينار كقول الله عز وجل ومنهم من أن تأمنه بدينار لا يؤده اليك وقال تبارك وتعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره على معنى التنبيه والله أعلم وقد روى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة منهم أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلى بن أبي طالب وطلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام وسعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم رضى الله عنهم والذى أجمع عليه أهل السنة ان هذا حكم جميع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وقال ابن عليه انما ذلك لنبينا صلى الله عليه وسلم حاجة وقالت الامامية ان جميع الأنبياء يورثون ويعلقوا فى ذلك بأنواع من التغليب لاشبهه فيها مع وروى هذا النص عن النبي صلى الله عليه وسلم على وجهه * قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه وقد أخبرني أبو جعفر المصنفي شيخنا رضى الله عنه ان أبا على بن شاذان وكان من أهل العلم بهذا الشأن الا انه لم يكن قرأ عريته فنظر يوما فى هذه المسئلة أبا عمدا لله بن المعلم وكان امام الامامية وكان مع ذلك من أهل العلم بالعريية فاستدل أبو على بن شاذان على ان الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يورثون بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انما معشر الأنبياء لا نورث ما تركنا صدقة نصب على الحال فقال له أبو عبد الله بن المعلم ما ذكرت ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انما معشر الأنبياء لا نورث ما تركنا صدقة انما هو صدقة نصب على الحال فيقتضى ذلك ان ما تركه النبي صلى الله عليه وسلم على وجه الصدقة لا يورث عنه ونحن لا ننعى هذا وانما ننعى ذلك فيتركه على غير هذا الوجه واعتمد على هذه النكسة العريية لما علم ان أبا على بن شاذان لا يعرف

﴿ القول اذا سمعت الرعد ﴾

• حدثني مالك عن عامر
ابن عبد الله بن الزبير انه
كان اذا سمع الرعد ترك
الحديث وقال سبحان
الذى يسبح الرعد بحمده
والملائكة من خيفته ثم
يقول ان هذا الوعيد لأهل
الأرض شديد

﴿ ما جاء فى تركه النبي

صلى الله عليه وسلم ﴾

• حدثني مالك عن ابن
شهاب عن عروة بن الزبير
عن عائشة أم المؤمنين
ان أرواح النبي صلى الله
عليه وسلم حين توفى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أردن أن يعثن عثمان بن
عفان الى أبي بكر الصديق
فيسألنه ميراثهن من
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقالت لمن عائشة
أليس قد قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا نورث
ما تركنا فهو صدقة
• حدثني مالك عن أبي
الزناد عن الأعرج عن
أبي هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لا
يقسم ورثتي دنائير ما تركت
بعد نفقة نسائي وموثة
عاملي فهو صدقة

هذا الشأن ولا يفرق بين الحال وغيره فاعاد الكلام الى أبي علي بن شاذان قال له وما زعمت من ان قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تورث ما تركنا صدقة انما هو صدقة منه وب على الحال وانت لا تمنع هذا الحكم فيما تركه الأنبياء صلوات الله عليهم على هذا الوجه فاننا لا أعلم فرقا بين قوله صلى الله عليه وسلم ما تركنا صدقة بالنصب وبين قوله صلى الله عليه وسلم ما تركنا صدقة بالرفع ولا احتاج في هذه المسئلة الى معرفة ذلك فانه لا شك عندى وعندك ان فاطمة رضى الله عنها وأرضاها من أفصح العرب ومن أعلمهم بالفرق بين قوله صلى الله عليه وسلم ما تركنا صدقة بالنصب وبين قوله ما تركنا صدقة بالرفع وكذلك العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه وهو ممن كان يستحق الميراث لو كان موروثا وكان علي بن أبي طالب رضى الله عنه من أفصح قريش وأعلمهم بذلك وقد طلبت فاطمة رضى الله عنها ميراثها من أبيها صلى الله عليه وسلم فجاءها أبو بكر الصديق بهذا اللفظ على وجه فهمت منه انه لا شيء لها فانصرفت عن الطلب وفهم ذلك العباس رضى الله عنه وكذلك علي بن أبي طالب رضى الله عنه وسائر الصحابة رضى الله عنهم ولم يعترض أحد منهم بهذا الاعتراض وكذلك أبو بكر الصديق رضى الله عنه المحتج به والمتعلق به لا خلاف انه من فصحاء العرب العالمين بذلك لم يورد من هذا اللفظ الا بما يقتضي المنع ولو كان اللفظ لا يقتضي المنع لما أوردوه ولا تعلق به فاما أن يكون بالنصب يقتضي ما يقوله فادعائك فيما قلت باطل وأما أن يكون الرفع هو الذي يقتضيه فهو المروى وادعاء النصب فيه باطل والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عايلي فهو صدقة يريد والله أعلم ان نفقة نسائه صلى الله عليه وسلم ثابتة في بيت مال المسلمين اما ان ذلك حق من حقوقه صلى الله عليه وسلم أولان ذلك حق من حقوق أزواجه رضى الله عنهم لأنهن محبوسات عليه عن النكاح قال الله عز وجل وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبدا ان ذلكم كان عند الله عظيما لازم لمن على حسب ما يحب لغيرهن من نساء المسلمين أو على وجه التفضيل لمن لعدم إيمانهن وهجرتهن وأما مؤنة عامله صلى الله عليه وسلم فهو كل عامل يعمل للمسلمين من خليفة أو غيره وانما هو عامل للنبي صلى الله عليه وسلم لانه عامل لامته وقائم بشريع فلا بد أن يكنى مؤنته ولو ضيع ذلك لضاع عياله وقد قال أبو بكر الصديق رضى الله عنه قد علم قومي ان حرفتي لم تكن تعجز عن مؤنتي ومؤنة عيالي فسيأكل أبي بكر من هذا المال ويعمل فيه للمسلمين والله أعلم وأحكم وقد قيل ان المراد به ان أمواله التي خصه الله بها يخرج منها نفقة عياله ومؤنة العامل ثم يكون ما بقي صدقة

﴿ ما جاء في صفة جهنم ﴾

ص ﴿ ما لك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نار بنى آدم التي يوقدون جزء من سبعين جزءا من نار جهنم فقالوا يا رسول الله ان كانت لكافية قال انها فضلت عليها تسعة وستين جزءا ﴾ ما لك عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه عن أبي هريرة أنه قال أترونها حراء كناركم هذه هي أسود من القار والقار الزفت ﴿ ش قوله صلى الله عليه وسلم ان نار بنى آدم التي يوقدون تخصيص لها بذلك لان نار جهنم لا يوقدها بنو آدم ولا يستطيعون حراتها فقال صلى الله عليه وسلم انها جزء من سبعين جزءا من نار جهنم يريد والله أعلم حراء جزء من حراء كناركم هذه هي أسود من القار والقار الزفت

﴿ ما جاء في صفة جهنم ﴾
 ﴿ حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نار بنى آدم التي يوقدون جزء من سبعين جزءا من نار جهنم فقالوا يا رسول الله ان كانت لكافية قال انها فضلت عليها تسعة وستين جزءا ﴾
 ﴿ حدثني مالك عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه عن أبي هريرة أنه قال أترونها حراء كناركم هذه هي أسود من القار والقار الزفت

﴿ الترغيب في الصدقة ﴾ * حدثني مالك عن يحيى بن سعيد (٣١٩) عن أبي الحباب سعيد بن يسار أن رسول الله

قال لحي أشد سوادا من القار أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بشدة أمرها في الحر وأخبر أبو هريرة عن شدة أمرها في لونها لأن سوادها أشد في العذاب فقال أنها أشد سوادا من القار والقار والقيز الزفت ومثل هذه لا يعلمها أبو هريرة لا بتوقيف والله أعلم وأحكم

﴿ الترغيب في الصدقة ﴾

ص * مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي الحباب سعيد بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من تصدق بصدقة من كسب طيب ولا يقبل الله الا طيبا كان انما يضعها في كف الرحمن يربها كما يربى أحدكم فلو هو أو فصيلة حتى تكون مثل الجبل * ش قوله صلى الله عليه وسلم من تصدق بصدقة من كسب طيب يرب يدحلالا ولا يقبل الله الا الحلال يربيد والله أعلم ان من تصدق بصدقة من الحرام فانه غير مأجور عليها بل هو مأثوم فيه حين لم يردده الى مستحقه وقوله صلى الله عليه وسلم ولا يقبل الله عز وجل الا طيبا معناه والله أعلم أن يعتدله بها صدقة ويريد أن يثيبه عليها وقوله صلى الله عليه وسلم كان انما يضعها في كف الرحمن يحتمل أن يربد عظم انا لله عز وجل له عليها وحفظه لها وكف الرحمن سبحانه وتعالى بمعنى يمينه وقوله صلى الله عليه وسلم يربها له كما يربى أحدكم فلو هو يريد أن الله عز وجل ينفى الصدقة بتضعيف أجرها كما نفى الانسان الفلوه وهاؤني ولد الخيل من ذكور الجراء أو فصيلة وهو ولد الناقة لأن هذا مما جرت عادة الناس بتفخيته بالترية ورجاء زيادته وقوله صلى الله عليه وسلم حتى يكون مثل الجبل يريد والله أعلم يبلغ بتيقنه الله عز وجل أن يكون ثوابها كالجبل قال الله عز وجل مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبئت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم ص * مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة انه سمع أنس بن مالك يقول كان أبو طلحة أكثر أنصاري بالمدينة مالا من نخل وكان أحب أمواله اليه يرحاء وكانت مستقبله المسجد وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب قال أنس فلما أنزلت هذه الآية لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون قام أبو طلحة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان الله تبارك وتعالى يقول لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وان أحب أموالى الى يرحاء وانها صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله فضعها يا رسول الله حيث شئت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فبئح ذلك مال راج ذلك مال راج وقد سمعت ما قلت فيه واني أرى أن تجعله في الأقربين فقال أبو طلحة أفعل يا رسول الله فقمهها أبو طلحة في آثاره وبني عمه * ش قوله رضي الله عنه كان أبو طلحة أكثر أنصاري بالمدينة مالا من نخل يقتضى انه يجوز للرجل الصالح الاستكثار من المال الحلال وقوله وكان أحب أمواله اليه يرحاء يقتضى جواز حب الرجل الصالح للمال قال الله تبارك وتعالى وتحبون المال حابجا وقال عز من قائل زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والانعام والحرف وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه اللهم اننا لا نستطيع الا أن نحب ما زينتنا فاجعلنا ممن يأخذ به فنفقه في وجهه وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه لعائشة رضي الله عنها لا أحد أحب الى غنى منك ولا أعز على فقر منك وقرأنا هذه اللفظة على أبي ذر رضي الله عنه يرحاء بفتح الراء في الرفع والنصب والخفض والجمع واللفظتان اسم للوضع وليست بترصافه الى موضع

صلى الله عليه وسلم قال من تصدق بصدقة من كسب طيب ولا يقبل الله الا طيبا كان انما يضعها في كف الرحمن يربها كما يربى أحدكم فلو هو أو فصيلة حتى تكون مثل الجبل * حدثني مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة انه سمع أنس بن مالك يقول كان أبو طلحة أكثر أنصاري بالمدينة مالا من نخل وكان أحب أمواله اليه يرحاء وكانت مستقبله المسجد وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب قال أنس فلما أنزلت هذه الآية لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون قام أبو طلحة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان الله تبارك وتعالى يقول لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وان أحب أموالى الى يرحاء وانها صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله فضعها يا رسول الله حيث شئت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فبئح ذلك مال راج ذلك مال راج وقد سمعت ما قلت فيه

واني أرى أن تجعله في الأقربين فقال أبو طلحة أفعل يا رسول الله فقمهها أبو طلحة في آثاره وبني عمه

* قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه قال لي أبو عبيد الله الصوري الحافظ انما هي يرحاء بفتح الباء والراء واتفق هو وأبو ذر وغيرهما من الحفاظ على ان من رفع الراء حال الرفع فقد غلط وعلى ذلك كتمانقرؤه على شيوخ بلدنا وعلى القول الاول أدركت أهل الحفظ والعلم بالمشرق وهذا الموضوع يعرف بقصر بني حرملة وهو موضع بفناء مسجد المدينة على ساكنها السلام

(فصل) وقوله وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب يريد بها وهذا يقتضي تبسط الرجل في مال من يعرف رضاه بذلك بالدخول اليه ويتناول ما يخاف منه وان لم يستأمره وقد تقدم ذكر ذلك من قبل قال أنس فما أنزلت هذه الآية لن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون قام أبو طلحة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان الله عز وجل يقول لن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وان أحب أموالى إلى يرحاء وانها صدقة لله تعالى وهذا يدل على ان أبا طلحة تأول هذه الآية على انها تقتضي انه انما ينال البر بصدقة ما يحب الانسان من ماله وان اتفاق أحب أمواله إليه أقرب في نيل ما يحب وقد فعل ذلك زيد بن حارثة جاء بفرسه وقال هذا أحب أموالى إلى فتصدق به وكان الربيع بن خثيم اذا سمع سائلا يقول اعطوه سكرًا فان الربيع يحب السكر (فصل) وفي هذا ان الصدقة من جملة الاتفاق وان المراد بقوله عز وجل لن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون هو الأجر والذخر الذي رجاه بما تصدق به من أحب أمواله اليه وقوله أرجو برها يريد والله أعلم ثواب برها وأراد أن يضعها أيضا في أفضل وجوه الاتفاق واستعان على ذلك بارشاد النبي صلى الله عليه وسلم ووضعها حيث يرى فانه لا يرى له ولا يختار الا الأفضل من وجوه البر وقوله هي صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله فضعها حيث شئت واقرار النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك يدل على أن الصدقة المطلقة يصح أن تصرف إلى الوجوه التي شاء المتصدق والمستشار في ذلك والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم يخرج ذلك مال راجع بالياء معجزة هي رواية يحيى بن يحيى وجاءة الرواة وقال عيسى بن دينار ان كل ما انتفع به بعده في الدنيا راجع عليه الأجر في الآخرة * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ومعنى ذلك عندي انه مال يروح عليه ثوابه ورواه مطرف وابن الماجشون راجع بالياء معجزة واحدة وقال عيسى بن دينار معناه ان صاحبه قد وضعه موضع الرجح والنعمة لثوابه والادخار لمعاده * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وأرى أن تجعلها في الأقربين يريد والله أعلم أقاربه ورأى النبي صلى الله عليه وسلم ان ذلك أفضل وجه يصرف اليه لما فيه من الصدقة وصلته الرحم وتقويت أهل الفضل والعلم ففسها أبو طلحة رضي الله عنه بين أبي بن كعب وحسان بن ثابت وكانا من أقاربه وبني عمه والله أعلم وأحكم ص * مالك عن زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اعطوا السائل وان جاء على فرس * مالك عن زيد بن أسلم عن عمرو بن معاذ الأشجلى الأنصاري عن جده انها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا نساء المؤمنات لا تحقرن احدا كن جارها ولو كراع شاة محرقة * قوله صلى الله عليه وسلم اعطوا السائل وان جاء على فرس يريد والله أعلم أن يكون على فرس لا غنى به عنه وكذلك قال مالك رحمه الله في صاحب المسكن والخادم لا فضل فيهما وهذا في الزكاة وأما صدقة التطوع فتعطى لكل أحد من غنى وفقير وقبيح السائل ابن سبيل ويكون على فرس فيلزم عونه على طريقه ويكون غازيا فيلزم أن يعان على غزوه وليس من شرط الصدقة أن تصرف إلى من ليس له شيء جملة بل تعطى من له البلغة ليلقى بها حاله أو ليبلغ بها حال الغنى على حسب ما تصدق أبو طلحة بييرحاء على أبي بن كعب وحسان بن ثابت

* وحدثني مالك عن زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اعطوا السائل وان جاء على فرس * وحدثني عن مالك عن زيد بن أسلم عن عمرو بن معاذ الأشجلى الأنصاري عن جده انها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا نساء المؤمنات لا تحقرن احدا كن جارها ولو كراع شاة محرقة

أرادت غناهما وقوتهما والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم يانساء المؤمنات قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه هكذا قرأته على جميع شيوخنا بالمشرق يانساء المؤمنات بنصب النساء وخفض المؤمنات وأهل بلدنا يقرؤنه يانساء المؤمنات على أنه منادى مفرد من فروع والمؤمنات نعت لانهم رأوا أن النساء أعم من المؤمنات وقد قال الله عز وجل على ما رزقهم من بهيمة الأنعام فأضاف البهيمة إلى الأنعام والبهيمة أعم من الأنعام (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا تحقرن أحداً كن جارها ولو كراغ شاة محرقة يحتمل وجهين أحدهما لا تحقره المهدية فتمنع أن يهدى إليها القليل وهو مما يتنفع به ويحتمل أن يريد لا تحقره المهدى إليها ولتقبله على قلته فهو أنفع لها على قلته من منعه وأحسن في التعاشر والله أعلم وأحكم ص * مالك أنه بلغه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن مسكيناً سألها وهي صائتة وليس في بيتها إلا رغيف فقالت لمولاهما اعطيه إياه فقالت ليس لك ما تعطرين عليه فقالت اعطيه إياه قالت ففعلت قالت فلما أمسينا أهدى لنا أهل بيت أو إنسان ما كان يهدى لنا شاة وكفنها فدعتنى عائشة فقالت كل من هذا خيراً من قرصك * ش قوله أن عائشة رضى الله عنها أمرتها أن تعطى للسائل رغيفاً ليس عندها غيره وهي صائتة على معنى الإتيار على نفسها والتوكل على الله عز وجل ولعله قد كان ذلك في عام الرمادة لما رأت بالسائل من جهد خافت عليه وأحسب في نفسها قوة على الصبر والله أعلم وأحكم

(فصل) وقولها فلما أمسينا حتى أهدى إلينا أهل بيت أو إنسان ما كان يهدى لنا شاة وكفنها قال عيسى بن دينار يريد أنها كانت ملفوفة بالزغف وقوله ما كان يهدى لنا يريد أن عائشة رضى الله عنها لم تعلم بذلك ولم تحتسب به فتشوق به وتقول عليه ولكن الله سبحانه عوضها من حيث لم تحتسب فقالت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم لا منها هذا خير من قرصك تريد أن تذكرها بوجه الصواب فيما قدمته من الصدقة بالقرص لأنه لم يكن عندها غيره وإن الله قد عوضها أفضل من ذلك وفي هذا شكر لله عز وجل وثناء عليه على حسن بلائه وفضل ما عوض به والله أعلم وأحكم ص * مالك قال بلغني أن مسكيناً استظم عائشة أم المؤمنين وبين يديها عنب فقالت لإنسان خذ حبة فاعطها إياها فجعل ينظر إليها ويعجب فقالت عائشة أتعجب كم ترى في هذه الحبة من مثقال ذرة * ش أمر عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها لإنسان أن يعطى السائل بين يديها حبة على معنى الصدقة باليسير وإيثاره على الرد ومن تكررت منه الصدقة تصدق مرة بقليل ومرة بكثير وانما هو بحسب ما يعرفه من نية ويرى من موضع حاجة وقالت عائشة رضى الله عنها للذي تعجب من ذلك كم ترى في هذه الحبة من مثقال ذرة تريد قول الله عز وجل فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره وهذا يقتضى أن الجزء اليسير من الحبة إذا تصدق به لم يعد المتصدق أجره والله أعلم وأحكم

* ما جاء في التعفف عن المسئلة *

ص * عن مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد الخدري أن ناساً من الأنصار سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاهم ثم سألوه فأعطاهم حتى نفذ ما عنده ثم قال ما يكون عندي من خير فلن أدخركم عنكم ومن يستغفب يعف الله عنه ومن يستغفب يعف الله عنه ومن يتصبر يصبره الله وما أعطى وما أعطى أحد عطاء هو خير وأوسع من الصبر * ش قوله صلى الله عليه وسلم ما يكون عندي من

وليس في بيتها إلا رغيف
فقالت لمولاهما اعطيه
إياه فقالت ليس لك ما
تعطرين عليه فقالت
اعطيه إياه قالت ففعلت
قالت فلما أمسينا أهدى
لنا أهل بيت أو إنسان ما
كان يهدى لنا شاة وكفنها
فدعتنى عائشة أم المؤمنين
فقالت كل من هذا خيراً
من قرصك * وحدثنى
عن مالك قال بلغني أن
مسكيناً استظم عائشة أم
المؤمنين وبين يديها عنب
فقالت لإنسان خذ حبة
فأعطه إياها فجعل ينظر
إليها ويعجب فقالت عائشة
أتعجب كم ترى في هذه
الحبة من مثقال ذرة *
ما جاء في التعفف عن
المسئلة *

من الصبر

* وحدثني عن مالك عن
 نافع عن عبد الله بن عمر أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال وهو على المنبر
 وهو يذكر الصدقة
 والتعفف عن المسئلة
 اليد العليا خير من اليد
 السفلى واليد العليا هي
 المنفقة والسفلى هي
 السائلة * وحدثني عن
 مالك عن زيد بن أسلم عن
 عطاء بن يسار أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 أرسل إلى عمر بن الخطاب
 بعطاء فردّه عمر فقال له
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لم ردّدته فقال يا رسول
 الله أليس أخبرتنا أن
 خيراً لأحدنا أن لا يأخذ
 من أحد شيئاً فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم إنما
 ذلك عن المسئلة فأما
 ما كان عن غير مسئلة
 فإنا هو رزق برزقك الله
 فقال عمر أما والذي نفسي
 بيده لا أسأل أحد شيئاً ولا
 يأتيني من غير مسئلة شيء
 إلا أخذته

خير فلن أدخره عنكم قال عيسى بن دينار لا دخر إلا كتناز والرفع في البيوت والذخر الأجر والثواب
 فعني قوله صلى الله عليه وسلم فلن أدخره عنكم فلن أمنعكموه وأدخره لنفسه قال ابن وهب وقوله
 صلى الله عليه وسلم ومن يستعفف يعفه الله من العفاف يريد أنه من يسبك عن السؤال والالحاح يعفه
 الله أي يصونه الله عز وجل عن ذلك وقوله صلى الله عليه وسلم ومن يستغفر يغفر الله له يريد والله أعلم
 من يستغفر بما عنده من اليسير عن المسئلة يمه الله عز وجل بالغنى من عنده ويحتمل أن يريد يغنى
 الله سبحانه نفسه وقوله صلى الله عليه وسلم ومن يتصبر يصبره الله يريد والله أعلم من يتصد للصبر
 ويؤثره الله عليه ويوفقه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وأعطى أحد عطاء هو خير وأوسع من الصبر يريد والله أعلم
 أنه أمر يدوم به الغنى بما يعطى وإن كان قليلاً ولا ينبغي ور بما لا يفي وامتد الأمل إلى أكثر منه من عدم
 الصبر والله أعلم وأحكم ص عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال وهو على المنبر وهو يذكر الصدقة والتعفف عن المسئلة اليد العليا خير من اليد السفلى
 واليد العليا هي المنفقة والسفلى هي السائلة * ش قوله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر وهو
 يذكر الصدقة والتعفف عن المسئلة يريد والله أعلم أنه كان صلى الله عليه وسلم يذكر فضل الصدقة
 ويعيب المسئلة ويحض على التعفف عنها فقال صلى الله عليه وسلم اليد العليا خير من اليد السفلى
 يريد والله أعلم أنها أكثر ثواباً وتسمى بالمعطى العليا بمعنى أنه أرفع درجة ومحلا في الدنيا والآخرة
 وهذا رسم شرعي ومعنى ذلك أنه بالشرع عرف ولما كانت تسمية لا تعرفها العرب فسرّها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بأن يد المعطى هي اليد العليا وإن اليد السائلة هي السفلى وروى أيوب عن نافع
 عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم واليد العليا هي المنفقة والأول هو الصحيح ومده
 اليد المنفقة وذلك بأن ينفق على أهله ويكون بأن ينفق على الأجانب مفضل عن أهله ويكون بأن
 ينفق على الأجانب وكل ذلك من النفقة إلا أنه يجب أن ينفق على الأجانب مفضل عن أهله فإن
 ضاقت حاله فليبدأ بأهله وروى هشام بن عروة عن أبيه عن حكيم بن حزام أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال اليد العليا خير من السفلى وأبدأ بعن تعول وخير الصدقة ما كان عن ظهر غنى ص
 عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل إلى عمر بن
 الخطاب بعطاء فردّه عمر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ردّدته فقال يا رسول الله أليس
 أخبرتنا أن خيراً لأحدنا أن لا يأخذ من أحد شيئاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما ذلك عن
 المسئلة فأما ما كان عن غير مسئلة فإنا هو رزق برزقك الله فقال عمر بن الخطاب أما والذي نفسي
 بيده لا أسأل أحد شيئاً ولا يأتيني من غير مسئلة شيء إلا أخذته * ش قوله ابن عمر بن الخطاب رضي
 الله عنه رد عطاءه أنما رده لما سمع من النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال خير لا حدكم أن لا يأخذ من أحد
 شيئاً فأتاه عمر بن الخطاب رضي الله عنه على العموم في الأخذ عن مسئلة وعن غير مسئلة وإنما أراد
 النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يأخذ أحد عن المسئلة ولعله صلى الله عليه وسلم قد خاطب بذلك سائلاً
 وقوله لعمر بن الخطاب رضي الله عنه فأما ما كان من غير مسئلة فإنا هو رزق برزقك الله يريد
 والله أعلم ابتداءً به من غير مسئلة منك ومعناه فلا تردّه فقال عمر بن الخطاب أما والذي نفسي بيده
 على معنى الالتزام لما يقوله لا أسأل أحد شيئاً يريد منع المسئلة وقوله ولا يأتيني شيء من غير مسئلة إلا
 أخذته على معنى امتثال أمر النبي صلى الله عليه وسلم فيما قاله ونهى عنه وحض عليه وهذا حكم العطاء

والهبة من الوجه المباح دون الوجه المحظور والمال الجرام والله أعلم وأحكم * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا عندى في سؤال الأمراء وغيرهم وقدرى الزهري عن عروة وسعيد بن المسيب أن حكيم بن حزام قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم فأعطاني ثم سأله فأعطاني ثم قال يا حكيم إن هذا المال خضرة حلوة فمن أخذه بسخاوة تنفس بورك له فيه ومن أخذه بإشراف نفس لم يبارك له فيه كالأذى يأكل ولا يشبع واليد العليا خير من اليد السفلى قال حكيم فقلت يا رسول الله والذي بعثك بالحق لأرزا أحدا بعدك أبدا حتى أقارق الدنيا فلم يأخذ عطاء في زمن أبي بكر ولا عمر ولم يرزا حكيم أحدا من الناس بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى توفي * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه في العمل بهذا المال أخذه وجه يجب أن يعمل به وهو أن يعطى

منه الحاجة وروى أبو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن هذا المال خضرة حلوة فمن صاحب المال ما أعطى منه المسكين واليتيم وهذا الحاجة كمال النبي صلى الله عليه وسلم صرح عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسي بيده لأن يأخذ أحدكم حبله فيحطب على ظهره خبيرا من أن يأتي رجلا أعطاه الله من فضله فيسأله أعطاه أو منعه * قوله صلى الله عليه وسلم لأن يأخذ أحدكم حبله فيحطب على ظهره على معنى التصريح بمباشرة الاحتطاب والأخذ في الأسباب وقوله خير من أن يأتي رجلا أعطاه الله من فضله يريد والله أعلم خصه الله عز وجل بالمال ولم يأخذه عن مسئلة فسأله هذا المذكور

من فضل ما أعطاه الله تبارك وتعالى فيحتمل أن يريد به الغنى ويحتمل أن يريد به السلطان ويكون معنى آناه الله من فضله جعل الله إليه النظر فيه فجعل النبي صلى الله عليه وسلم الاحتطاب أفضل من المسئلة وقوله صلى الله عليه وسلم أعطاه أو منعه يحتمل أن يكون معناه فرما أعطاه إذ سأله أو بما منعه فبين بذلك عيب المسئلة لما فيها من المذلة وبما كانت معها المنع ويحتمل أن يريد به أن الاحتطاب أفضل من السؤال مع العطيعة فمع المنع أولى (مسئلة) وهذا في طلب

مال ليس له قبله مثل ما إذا سأل الغنى العون ومثل أن يسأل السلطان غنى عما يعطيه من ليس له قبله عطاء مرتب معنى من المعاني أو في وقت ضيق وأما سؤال السلطان مع الحاجة فجائز قال الله عز وجل ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلب لا أجدا أحلكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزنا ألا يجدوا ما ينفقون وأما سؤال من لهم عليه عطاء مرتب أو عدة فانه ليس بسؤال على الحقيقة وإنما هو طالب لحقه عوضا عن عمله وفي العدة استعجاز لما تقدم عطاؤه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لجابر بن عبد الله لو قد جاء مال البحرين أعطيتك هكذا وهكذا وكذا فاما ولي أبو بكر الصديق رضي الله عنه فبيل أن يأتي مال البحرين ثم جاء فقار أبو بكر من له قبل النبي صلى الله عليه وسلم عدة فلما أتى فأتاه جابر فأخبره ثم ذكره بذلك مرتين ثم قال له في ذلك أما أن تعطى وأما أن تبخل عني وأى

دا، أد أو من البخل ثم قال لجابر اقبض من المال قبضة فقبض فعدّها فوجدها خمسمائة دينار ثم أعطاه ثانية وثالثة انجازا لوعده النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم وأحكم (٢) وأما سؤال المحتاج في وقت غنى السائل فاما هو مذكر من مال له ولجماعة المسلمين لم يتعرض لواحد منهم فيعرض بنفسه ليكون وقد قال العباس للنبي صلى الله عليه وسلم اعطني فاني فاديت نفسي وفاديت عقيلي فان العباس لم يضطر الى السؤال وأما من اضطر اليه وضعف عن التكسب والاحتطاب فجائز له أن يسأل ولا يلحقه قال الله عز وجل لا يسألون الناس إلحافا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من

* وحدثنى عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسي بيده لأن يأخذ أحدكم حبله فيحطب على ظهره خبيرا من أن يأتي رجلا أعطاه الله من فضله فيسأله أعطاه أو منعه

يباض بالأصل

(٢) دنه العبارة فلفقه لم نقف لها على معنى وهي هكذا بالأصل

﴿ ما يكره من الصدقة ﴾

ص ﴿ مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لآل محمد إنما هي أوساخ الناس ﴾ ش قوله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لآل محمد قال ابن القاسم لا تدرى ذلك إلا في الصدقة المفروضة ولا بأس أن يعطوا من التطوع ومن أعطاهم شيئاً من الصدقة المفروضة لم تجزه وقال يعقوب بن يحيى عن مالك عن نافع ذلك في جميع الصدقات الفرض والتطوع وقال عيسى بن دينار الذي أخذ به وسمعت عن أروى أن ذلك في جميع الصدقات من الأموال الناضية والغنم والحبوب وتطوع الناس وجه قول ابن القاسم أن لفظ الصدقة مصروف إلى الصدقة المعهودة وهي التي هي أوساخ الناس فأما التطوع فلا فرق بينها وبين الهبة وجه قول ابن نافع أن لفظ الصدقة عام فيعمل على عمومها ومن جهة المعنى أن حكم الصدقة غير حكم الهبة بدليل أنها تترك من غير تعيين ولا قبول والهبة بخلاف ذلك فأما ما عطيته ومواصلة فلذلك اختصت بالمعين والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لآل محمد يقتضي تحريمها عليهم وقال عيسى بن دينار إن لم يجد غيرهما فرض له في الجزية فإن لم يفرض له رجوت أن يصنع من حيث لا يحتسب وهذا يقتضي منعه منها إلا أن يكون بموضع يستباح فيه كل الميتة أن كان في موضع

وقوله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لآل محمد قال ابن القاسم إنما ذلك في بني هاشم بأعيانهم دون موالهم قاله مالك رحمه الله والشافعي وقال عيسى بن دينار صريحهم وموالهم في ذلك سواء وبه قال عبد الملك بن الماجشون ومطرف وبه قال أبو حنيفة والثوري

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم إنما هي أوساخ الناس يريد والله أعلم أنها تطهر أموالهم وتكفر ذنوبهم وإنا يسوع أخذ الفقراء لها كما يسوع لهم عنداً أكثر من هذه الضرورة المحظورة من الطعام فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن ينزه آل محمد صلى الله عليه وسلم عن مثل هذا وأن يكون لهم المسير أفضل مما غيرهم وأن تكون أمته تدعى آله بعده صلى الله عليه وسلم بأن يعطوا من أفضل المطاعم مع أن الصدقة وجه يخرج به المال إلى المعطى لأنه إعطاء لا يقترن به إكرام وأما الهدية فعلى وجه الإكرام تكون الهبة ذلك مقتضاها ولذلك لا تكون العوض ولا تكون الصدقة

للعوض وإنما هي بمعنى على المتصدق عليه والله أعلم ص ﴿ مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلاً من بني عبد الأشهل على الصدقة فلما قدم سأله أبلان من الصدقة فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى عرف الغضب في وجهه وكان مما يعرف به الغضب في وجهه أن تحمر عيناه ثم قال إن الرجل ليسئلني ما لا يصلح لي ولا له فإن منعت كرهت المنع وإن أعطيته ما لا يصلح لي ولا له فقال الرجل يا رسول الله لا أسألك منها شيئاً أبداً

ش قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلاً من بني عبد الأشهل على الصدقة يختمل أنه استعمله عليها لأن الصدقة تحل له وهل يستعمل عليها أحد من آل النبي صلى الله عليه وسلم (فصل) وقوله فلما قدم سأله أبلان من الصدقة يحتمل والله أعلم أنه سأله في أجرة عمله أكثر مما يستحقه ويحتمل أنه سأله زيادة على أجرته مما غيره أحق به منه أو مما ليس هو بأهل له فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى عرف الغضب في وجهه معناه والله أعلم أنه بلغ من الغضب إلى أن أبدها ونظر عليه

﴿ ما يكره من الصدقة ﴾

• وحدثنى عن مالك أنه

بلغه أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال لا تحل

الصدقة لآل محمد إنما هي

أوساخ الناس • وحدثنى

عن مالك عن عبد الله بن

أبي بكر عن أبيه أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم

استعمل رجلاً من بني

عبد الأشهل على الصدقة

فلما قدم سأله أبلان من

الصدقة فغضب رسول الله

صلى الله عليه وسلم حتى

عرف الغضب في وجهه

وكان مما يعرف به الغضب

في وجهه أن تحمر عيناه

ثم قال إن الرجل ليسئلني

ما لا يصلح لي ولا له فإن

منعت كرهت المنع وإن

أعطيته ما لا يصلح

لي ولا له فقال الرجل

يا رسول الله لا أسألك منها

شيئاً أبداً

يباض بالأصل

وأنكر على الرجل سؤاله بأن قال له إن الرجل ليس ثلثي ما لا يصلح لي ولأله يريد صلى الله عليه وسلم مالا يصلح لي أن أعطيه أياه ولا يصلح له أن يأخذه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فإن منعه كرهت المنع يقتضي أنه كان يكره أن يمنع ما يسأله وإن كان مما لا يصلح أن يمنعه لأنه لا يكره المنع جملة لكنه سئل ما لا يصلح منعه لحق الله عز وجل مع كراهيته للمنع فقال الرجل ويقال إنه أبي بن كعب لا أسألك منها شيئاً أبداً قاله على وجه الإفلاع والتوبة والانتفاء عما نهى عنه والله أعلم وأحكم ص **﴿** مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال قال عبد الله بن الأرقم أدلني على بعير من المطايا أستعمل عليه أمير المؤمنين فقلت نعم جل من الصدقة فقال عبد الله بن الأرقم أتحب أن أرجل أبادنا في يوم حار غسل لك ماتحت أزاره ورفعته ثم أعطاكه فشر به قال فغضبت وقلت يغفر الله لك أتقول لي مثل هذا فقال عبد الله بن الأرقم إنما الصدقة أوساخ الناس يغسلونها عنهم **﴿** ش قول أسلم لعبد الله بن الأرقم أدلني على بعير من المطايا أي ظهر من المطايا يريد ما يمتطي ويركب لقوته وحسن مشيته وقوله أستعمل أمير المؤمنين دليل على استجازه أن يسأل الامام شيئاً من المال كأن يعمل به لله عز وجل ان صاحب بيت المال ولأنه احتاج إليه لركوبه فيما يخصه ودية للكرية ولذلك امتنع بنو إسرائيل من الصدقة فلما قال له أسلم نعم جل من الصدقة يريد الذي يصلح له ويوافق مراده جل من الصدقة

(فصل) وقوله أتحب لو أن رجلاً ناداني في يوم حار غسل لك ماتحت أزاره ورفعته فشر به قصد إلى البادئ لأنه يكون أكثر عرقاً ووضراً من التحيف وذ كر اليوم الحار لان العرق ووضر البدن يكون فيه أكثر وذ كر ماتحت الأزار وازرقين لأنه أكثر موضع في الجسد لانه أكثر عرقاً ووضراً مع الغسل والانتقاء فكيف مع العرق في اليوم الحار لعلمه أن مال الصدقة أبيع الأموال وأقذرها وبما يجب أن يستغف عنه المسلم الغنى عنها ولذلك قال إنما الصدقة أوساخ الناس يريد أوساخ أموالهم وبما يتطهر بها وإن الآخذ لمال الصدقة يحمل وضحاً عن أرباب الأموال الخرجين لها والمطهرين أموالهم بها فمن كان فقيراً أبيعته له لضرورته ومن كان غنياً فقد عدم الضرورة المبيحة له والله أعلم وأحكم

﴿ ماجاء في طلب العلم ﴾

ص **﴿** مالك أنه بلغه أن لقمان الحكيم أوصى ابنه فقال يا بني جالس العلماء وزاحمهم بركبتك فإن الله يحيي القلوب بنور الحكمة كما يحيي الأرض الميتة بوابل السماء **﴿** ش قول لقمان لابنه جالس العلماء وزاحمهم بركبتك يريد القرب منهم بمجالستهم حتى يأخذوا بأيديهم ويتعلم من حكمتهم ولا يفوتهم من قولهم ما يفوت من بعدهم وإن كان مجالسهم وقال في المستخرجة بآثر قوله وزاحمهم بركبتك فلعل الرحمة تنزل عليهم فتميلك معهم ولا تجالس الفجار لتلاينزل عليهم سخطه فيصيبك معهم (مسئلة) والمجالسة للعلماء إذا كانت قرية فاعتاككون على وجهين أحدهما لمن ليس في قدرته تعلم العلم فإنه يجالسهم تبركاً بمجالستهم وانحيازاً إليهم ومحبة فيهم ورجاء مجرى من أقوالهم ما يحتاج إليه فعمله حاجته إليه على أن يعيه ويحفظه أو يستتبت فيه حتى يفهمه ورجاء ما سألهم عن مسئلة مما لا يسعه جهله فيأخذها عنهم وأما من كان في قوته تعلم العلم ورزق عوناً عليه ورغبة في تعلمه فيجالسهم ليأخذ عنهم ويتعلم من علمهم

(فصل) وقوله وإن الله عز وجل يحيي القلوب بنور الحكمة يريد والله أعلم أحياءها بالابان

* وحدثنى عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال قال عبد الله بن الأرقم أدلني على بعير من المطايا أستعمل عليه أمير المؤمنين فقلت نعم جل من الصدقة فقال عبد الله بن الأرقم أتحب أن أرجل أبادنا في يوم حار غسل لك ماتحت أزاره ورفعته ثم أعطاكه فشر به قال فغضبت وقلت يغفر الله لك أتقول لي مثل هذا فقال عبد الله بن الأرقم إنما الصدقة أوساخ الناس يغسلونها عنهم

﴿ ماجاء في طلب العلم ﴾ * وحدثنى عن مالك أنه بلغه أن لقمان الحكيم أوصى ابنه فقال يا بني جالس العلماء وزاحمهم بركبتك فإن الله يحيي القلوب بنور الحكمة كما يحيي الأرض الميتة بوابل السماء

والخشوع والطاعة لله عز وجل ويربها الكفر والفسوق واتهاك محارم الله تعالى وقوله كما يحكي
الارض الميتة بابل السماء يريد والله أعلم ان نور الحكمة تنفر القلوب حياة بالطاعة بعد أن كانت
ميتة بالمعصية كما أن بابل السماء وهو غزير قطرها يحكي الارض بالنبات والمياه والخصب بعد موتها
وكذلك ما يحدث اليه في القلوب من حياتها بنور الحكمة هو من فضل الله عز وجل

﴿ مايتقى من دعوة المظلوم ﴾

ص ﴿ ما لك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب استعمل مولى له يسمى هنباً على الحمى
فقال يا هنب اضم جناحك عن الناس وائق دعوة المظلوم فان دعوة المظلوم مجابة وأدخل رب
الصرية والغنمة وإياك ونعم ابن عفان وابن عوف فانهما ان تهلك ماشيتهم يرجعان الى المدينة الى
زرع ونخل وان رب الصرية والغنمة ان تهلك ماشيتهم يأتيه فينبه فيقول يا أمير المؤمنين يا أمير
المؤمنين أفتأمرهم أن لا يأبالك ظالماء والكلأ أيسر على من الذهب والورق وأيم الله انهم لبرون أن
قد ظلمتهم انها لبلادهم ومباهم قاتلوا عليها في الجاهلية وأسماو عليها في الاسلام والذي نفسى بيده
لولا المال الذي أحل عليه في سبيل الله ما حيت عليهم من بلادهم شبرا ﴿ ش فوله ان عمر بن
الخطاب رضى الله عنه استعمل مولى له يدعى هنباً على الحمى يعنى انه استعمله على حياته لابل الصدقة
وهذا الحمى قيل هو النقيع بالنون وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم حى النقيع لخله لما فى
ذلك من المنفعة للمسلمين فوصى عمر بن الخطاب هنباً فبا استعمله فيه فقال يا هنب اضم جناحك عن
الناس يريد والله أعلم كف عنهم

(١)

(فصل) وقوله رضى الله عنه وائق دعوة المظلوم فان دعوة المظلوم مجابة وقد روى أبو هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم دعوة المظلوم مستجابة وقوله وأدخل رب الصرية والغنمة يريد والله
أعلم فقر المسلمين والصرية والغنمة قال عيسى بن دينار هي الاربعون شاة وقال غيره قوله
الصرية من الغنم خطأ وانما الصرية من الابل العشرون الى الأربعين وإياك ونعم ابن عفان وابن
عوف لكونهما من الاغنياء فلا يخاف عليهما الضياع ولا الحاجة بذهاب ماشيتهم لان مالهما من
غير الماشية كثير والفقر تلحقه الحاجة بذهاب ماشيته لانها جميع ماله فيأتيه بنبه فيكره مسئلة له
يا أمير المؤمنين يا أمير المؤمنين ولا يمكن عمر بن الخطاب رضى الله عنه تركهم يوتون جوعاً لما قلده
الله من أمرهم

(فصل) وقوله ظالماء والكلأ أيسر على من الذهب والورق يريد والله أعلم انه لا بد أن يقوم بهم ان
احتاجوا اليه فادامت ماشيتهم باقية يستغنون عنه بالماء والكلأ لان رعى الكلأ وشرب الماء
تبقى ماشيتهم فان ذهبت وأتوه لم ينعهم الا بالذهب والورق والماء والكلأ أيسر عليه وأخف مؤنة

(فصل) وقوله وأيم الله انهم لبرون يريد ليلظنون أنى قد ظلمتهم فى منى لهم رعيها وحمايتها الماشية
الصدقة انها لبلادهم ومباهم يريد ان تلك الارض التى نحبها لجماعة المسلمين قاتلوا عليها في الجاهلية
أكثر من غيرهم وأسماو عليها في الاسلام فهي باقية لهم من جملة حقوقهم فليس لأحد أن يستبد بها
دونهم الا لئلا مافعله عمر بن الخطاب رضى الله عنه من النعمة التى تعهم وتعلمهم لان ابل الصدقة
تصرف الى فقرائهم ويحمل عليها مسافرهم ويستغنى بها عن سؤالهم وأموالهم ومع ذلك فاقى أمصح

﴿ مايتقى من دعوة

المظلوم ﴾

* وحدثنى عن مالك عن

زيد بن أسلم عن أبيه أن

عمر بن الخطاب استعمل

مولى له يدعى هنباً على

الحمى فقال يا هنب اضم

جناحك عن الناس وائق

دعوة المظلوم فان دعوة

المظلوم مجابة وأدخل رب

الصرية والغنمة وإياى

ونعم ابن عفان وابن عوف

فانهما ان تهلك ماشيتهم

يرجعان الى المدينة الى

زرع ونخل وان رب

الصرية والغنمة ان تهلك

ماشيتهم يأتيه فينبه فيقول

يا أمير المؤمنين يا أمير

المؤمنين أفتأمرهم أن

لا يأبالك ظالماء والكلأ

أيسر على من الذهب

والورق وأيم الله انهم

لبرون أن قد ظلمتهم انها

لبلادهم ومباهم قاتلوا

عليها في الجاهلية وأسماو

عليها في الاسلام والذي

نفسى بيده لولا المال الذى

أحل عليه في سبيل الله

ما حيت عليهم من بلادهم

شبرا

(١) بياض بالاصل

بها في بعض الوقت لفقرائهم لئلا يعود عليهم كلهم ان ذهب ما شئتهم وانما قال ذلك عمر بمعنى أنها بلاد لجميع المسلمين وأنها مخصوصة لمنفعة أخرى وأعم نفعاً وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا حي الا لله ورسوله يريد انه ليس لاحد أن ينفر عن المسلمين بمنفعة تخصه وانما يحمي الحق الله ورسوله صلى الله عليه وسلم أو من يقوم مقامه من خليفته وذلك انما هو فيمن كان في سبيل الله عز وجل أولاد بن نبيه صلى الله عليه وسلم

﴿ أسماء النبي صلى الله عليه وسلم ﴾

ص ﴿ مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لي خمسة أسماء أنا محمد وأنا أحمد وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر وأنا الخاشع الذي يحشر الناس على قدمي وأنا العاقب صلى الله عليه وسلم ﴾ ش قوله صلى الله عليه وسلم لي خمسة أسماء أنا محمد لقول الله عز وجل محمد رسول الله وقوله وأنا أحمد لقول الله تبارك وتعالى ومبشرا برسول يأتي من بعدي اسمه أحمد وقوله صلى الله عليه وسلم وأنا الماحي وفسر ذلك هو صلى الله عليه وسلم بأنه الذي يمحو الله به الكفر لما وعده الله من أن يظهره على الدين كله فيكون ما آتاه منه هو الظهور على الدين كله بمعنى الغلبة عليه لغلبة من جاوزه منه وظهوره عليه ويحتمل أن يريد به محوه من مكة وظهوره على من كان فيها من الكفر وظهور دينه فيها

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وأنا الخاشع وفسر ذلك بأنه الذي يحشر الناس على قدمه وقد قال الخطابي معنى القدم ههنا الدين يقال كان هذا على قدم فلان أي على دينه فيكون الحديث على هذا ان زمن دينه آخر الأزمنة وانه عليها تقوم الساعة ويكون الحشر لا تنسخ شرعته ناسخة ولا يستأصل ملته كفر والله أعلم ويحتمل أن يريد بذلك ان الناس يحشرون على قدمه بمعنى مشاهدته قائما لله تعالى وشاهدا على أمته والأثم قال الله تبارك وتعالى يوم يقوم الناس لرب العالمين وقال عز من قائل وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا

وقوله صلى الله عليه وسلم وأنا العاقب قال أبو عبيد قال

سفيان العاقب آخر الانبياء وفي العتبية عن

مالك لا بأس أن يكنى الصبي فقيلا

أكنيت ابنك أبا القاسم قال أما

أنا فافعلته ولكن أهل

البيت يكونونه فا

أرى بذلك

بأسا

﴿ أسماء النبي صلى الله

عليه وسلم ﴾

• مالك عن ابن شهاب

عن محمد بن جبير بن مطعم

أن النبي صلى الله عليه

وسلم قال لي خمسة أسماء

أنا محمد وأنا أحمد وأنا الماحي

الذي يمحو الله بي الكفر

وأنا الخاشع الذي يحشر

الناس على قدمي وأنا

العاقب

﴿ يقول ، صبحه الراجي عفوره الكريم ابن الشيخ حسن النيموي ابراهيم ﴾

الحمد لله الذي انتقيت من خاصة عبادك أمة هداة للدين * فهديتهم الصراط المستقيم وورثتهم
كتابك المستبين * ونعلى ونسلم على صاحب الشرع السميع الخفيف * سيدنا محمد وآله وصحبه
ذوي القدر العالي والشرف المنيف * وبعد فان من ربنا جلت قدرته أكثر من أن تحصى * ونعمه
سبحانه وتعالى أكبر من أن تستقصى * من ذلك ان انتقى الأفضل المنتقى * سلطان العلماء كتاب
المنتقى * منتقى القاضي أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي رحمه الله آمين * على موطأ
الامام مالك بن أنس حجة الله في أرضه على العالمين رضي الله عنه وأرضاه آمين * وأنفق في نشره
من أوقاته وماله الثمين * فظهر للعيان بعد أن كان في زوايا الإهمال لا يكاد يبين * وانتقى لطبعه حفظه
الله المطبعة التي هي كاسمها (مطبعة السعادة) ذات الاتقان والإجادة والإفادة * وما هي بأول
بركتكم يا آل محمد كيف لا وهو حفظه الله سلطان المحققين * وشيخ المؤلفين * وسيد من شاد
الدين * وأحياسن جده سيد المرسلين * صلى الله وسلم عليه السلطان الأسبق *
والمولى الأبرار ارفق * مولانا (عبد الحفيظ) لازالت تحقيقاته راقية أوج
السكال * وشمس كالانه طالعة في أفق الجلال * وبملاحظة الحاج
عبد السلام بن الحاج محمد بن العباس بن شقرون * جاءت
أسفاره تشرح الصدور وتقر بها العيون * وقد بدأ بدر
تمامه * وفاح مسك ختامه * وأواخر رجب الفرد
الحرام عام ١٣٣٢ من هجرة سيد الأنام *
صلى الله وسلم عليه * وآله وصحبه
وكل متم اليه * ما جاءت
الليالي تعقبها الأيام
آمين

﴿ فهرست الجزء السابع من كتاب المتقى للامام الباجي على موطأ الامام مالك ﴾

صفحة	
٢	كتاب المكاتب * القضاء في المكاتب
١٣	الجمالة في الكتابة
١٦	القطاعة في الكتابة
٢٠	جراح المكاتب
٢٢	بيع المكاتب
٢٦	سعى المكاتب
٢٨	عتق المكاتب اذا أدى ما عليه قبل عمله
٣٠	ميراث المكاتب اذا عتق
٣١	الشرط في المكاتب
٣٧	ولاء المكاتب اذا عتق
٣٤	مالا يجوز من عتق المكاتب
٣٥	جامع ما جاء في عتق المكاتب وأم ولده
٣٦	الوصية في المكاتب
٣٩	كتاب المدبر * القضاء في المدبر
٤٠	جامع ما جاء في التدبير
٤١	الوصية في التدبير
٤٤	مس الرجل وليدته اذا دبرها
٤٥	بيع المدبر
٤٨	جراح المدبر
٥٠	ما جاء في جراح أم الولد
٥١	كتاب القسامة * تبذئة أهل الدم في القسامة
٦٢	ما جاء فيمن تجوز قسامته في العمد من ولادة الدم
٦٣	القسامة في قتل الخطأ
٦٤	الميراث في القسامة
٦٥	القسامة في العبيد
٦٦	كتاب العقول
٦٨	العمل في الدية
٧٠	ما جاء في دية العمد اذا قبلت وجناية المجنون
٧٣	ما جاء في دية الخطأ في القتل
٧٥	ما جاء في عقل الجراح في الخطأ

صفحة	
٧٧	ما جاء في عقل المرأة
٧٩	عقل الجنين
٨٣	ما فيه الدية كاملة
٨٦	ما جاء في عقل العين اذا ذهب بصرها
٨٧	ما جاء في عقل الشجاع
٩١	ما جاء في عقل الاصابع
٩٣	جامع عقل الاسنان
٩٤	العمل في عقل الاسنان
٩٤	ما جاء في دية جراح العبد
٩٧	ما جاء في دية أهل لذة
٩٨	ما يوجب العقل على الرجل في خاصته وفيه أبواب
٩٨	الباب الاول في معرفة لعاقلة وصفة تعملها للدية
١٠٠	الباب الثاني في صفة العمد ويميزه من الخطأ
١٠٠	ومن قتل رجلاً عمداً
١٠٢	في معرفة ما تعمله العاقلة من الجنابة
١٠٤	ما جاء في ميراث العقل والتعليق فيه
١٠٨	جامع العقل
١١٥	ما جاء في الغيلة والسحر وفيه بابان
١١٦	الباب الاول في قتل الجماعة بالواحد
١١٦	الباب الثاني في قتل الغيلة
١١٨	ما يجب في العمد
١٢٠	القصاص في القتل
١٢٣	العفو في قتل العمد
١٢٨	القصاص في الجراح
١٣١	ما جاء في دية السائب وجنابته
١٣٢	كتاب الحدود * ما جاء في الرجم
١٤٢	ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا
١٤٤	جامع ما جاء في حد الزنا
١٤٦	ما جاء في المغتصبة
١٤٦	ما جاء في القذف والنفي والتعريض
١٥٢	ملاحق فيه
١٥٦	ما يجب فيه القطع
١٦٢	ما جاء في قطع الأبى والسارق

- ١٦٢ ترك الشفاعة للسارق اذا بلغ السلطان
 ١٦٥ جامع القطع
 ١٧٥ ما جاء في الذي يسرق أهلية الناس
 ١٨٢ ما لا قطع فيه
 ١٨٧ كتاب الجامع
 ١٨٧ الدعاء للمدينة وأهلها
 ١٨٨ ما جاء في سكن المدينة والخروج منها
 ١٩٢ ما جاء في تحريم المدينة
 ١٩٣ ما جاء في وباء المدينة
 ١٩٥ ما جاء في اجلاء اليهود من المدينة
 ١٩٦ جامع ما جاء في أمر المدينة
 ١٩٧ ما جاء في الطاعون
 ٢٠١ النهي عن القول بالقدر
 ٢٠٧ جامع ما جاء في اهل القدر
 ٢٠٨ ما جاء في حسن الخلق
 ٢١٣ ما جاء في الحياء
 ٢١٤ ما جاء في الغضب
 ٢١٥ ما جاء في المهاجرة
 ٢١٨ ما جاء في لبس الثياب للجمال بها
 ٢٢٠ ما جاء في لبس الثياب المصبغة والذهب
 ٢٢١ ما جاء في لبس الخنزير
 ٢٢٣ ما يكره للنساء لبسه من الثياب
 ٢٢٥ ما جاء في اسبال الرجل ثوبه
 ٢٢٦ ما جاء في اسبال المرأة ثوبها
 ٢٢٧ ما جاء في الانتعال
 ٢٢٨ ما جاء في لبس الثياب
 ٢٣٠ ما جاء في صفة النبي صلى الله عليه وسلم
 ٢٣١ ما جاء في صفة عيسى بن مريم عليه السلام والدجال
 ٢٣١ ما جاء في السنة في الفطرة
 ٢٣٣ النهي عن الأكل بالشمال
 ٢٣٣ ما جاء في المساكين
 ٢٣٤ ما جاء في معنى الكافر
 ٢٣٥ النهي عن الشرب في آنية الفضة والنفع في الشراب

صحيفة

- ٢٣٧ ماجاء في شرب الرجل وهو قائم
 ٢٣٧ السنة في الشرب ومناولته عن اليمين
 ٢٣٨ جامع ماجاء في الطعام والشراب
 ٢٥٣ ماجاء في أكل اللحم
 ٢٥٤ ماجاء في لبس الخاتم
 ٢٥٤ ماجاء في نزع المعاليق والجرس من العين
 ٢٥٦ الوضوء من العين
 ٢٥٧ الرقية من العين
 ٢٥٨ ماجاء في أجر المريض
 ٢٥٩ التعوذ والرقية من المرض
 ٢٦١ تعالج المريض
 ٢٦٢ الفصل بالماء من الحمى
 ٢٦٣ عيادة المريض والطيرة
 ٢٦٦ السنة في الشعر
 ٢٦٨ اصلاح الشعر
 ٢٦٩ ماجاء في صبغ الشعر
 ٢٧٠ مايؤمر به من التعوذ
 ٢٧٢ ماجاء في المتعابين في الله تعالى
 ٢٧٦ ماجاء في الرؤيا
 ٢٧٨ ماجاء في النرد
 ٢٧٩ العمل في السلام
 ٢٨٠ ماجاء في السلام على اليهودي والنصراني
 ٢٨١ جامع السلام
 ٢٨٣ باب الاستئذان
 ٢٨٥ التشميت في العطاس
 ١٨٦ ماجاء في الصور والتماثيل
 ٢٨٧ ماجاء في أكل الضب
 ٢٨٩ جاء في أمر الكلاب
 ٢٨٩ ماجاء في أمر النعم
 ٢٩١ ماجاء في الفأرة تقع في الدمن والبدن بالاكل قبل العلاء
 ١٩٣ مايتقى من الشؤم
 ٢٩٥ مايكره من الاسماء
 ٢٩٧ ماجاء في الحجامة واجارة الحجام

- ٢٩٩ ماجاء في المشرق
 ٣٠٠ ماجاء في قتل الحيات وما يقال في ذلك
 ٣٠٢ ما يؤمر به من الكلام في السفر
 ٣٠٣ ماجاء في الوحدة في السفر للرجال والنساء
 ٣٠٤ ما يؤمر به من العمل في السفر
 ٣٠٥ الأمر بالرفق بالملوك
 ٣٠٦ ماجاء في الملوك وهيئته
 ٣٠٧ ماجاء في البيعة
 ٣٠٨ ما يكره من الكلام
 ٣٠٩ ما يؤمر به من التعطف في الكلام
 ٣١٠ ما يكره من الكلام بغير ذكر الله تعالى
 ٤١١ ماجاء في الغيبة
 ٣١٢ ماجاء فيما يخاف من اللسان
 ٣١٣ ماجاء في مناجات اثنين دون واحد
 ٣١٣ ماجاء في الصدق والكذب
 ٣١٥ ماجاء في اضاعة المال وذى الوجهين
 ٣١٦ ماجاء في عذاب العامة بعمل الخاصة
 ٣١٦ ماجاء في التقى
 ٦١٧ القول اذا شئت الرعد
 ٣١٧ ماجاء في تركه النبي صلى الله عليه وسلم
 ٣١٨ ماجاء في صفة جهنم
 ٣١٩ الترغيب في الصدقة
 ٣٢١ ماجاء في التعفف عن المسئلة
 ٣٢٥ ما يكره من الصدقة
 ٣٢٦ ماجاء في طلب العلم
 ٣٢٧ ما يتقى من دعوة المظلوم
 ٣٢٨ أسماء النبي صلى الله عليه وسلم

